مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

العربية... هذه اللغة الشريفة

دراسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات

رمزي بعلبكي

جمعها وحرّرها: بلال الأرفه لي

العربية... هذه اللغة الشريفة
دراسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات
رمزي بعلبكي
جمعها وحرّرها: بلال الأرفه لي

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٤٦٥٢٢٥٥(٩٦٦١١+) فاكس: ٤٦٥٩٩٩٣(٩٦٦١١+)
البريد الإلكتروني: Pub@kfcris.com
www.kfcris.com @kfcris_sa KFCRISKSA kfcris_sa

العربية... هذه اللغة الشريفة

دراسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات

تأليف

رمزي بعلبكي

(الحائز على جائزة الملك فيصل العالمية)

جمعها وحرّرها

بلال الأرفه لي

© مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٣٨هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
بعلبكي، رمزي
العربية... هذه اللغة الشريفة دراسات في اللغة والنحو والمعجم والساميّات./
رمزي بعلبكي .- الرياض، ١٤٣٨هـ
٤٨٨ص؛ ٢٤x١٧
ردمك: ٤-٠٣-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨
١-اللغة العربية ٢-النحو أ. العنوان
ديوي ٤١٠ ١٤٣٨/١٣٥٧

رقم الإيداع: ١٤٣٨/١٣٥٧
ردمك: ٤-٠٣-٨٢٠٦-٦٠٣-٩٧٨

مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
ص.ب ٥١٠٤٩ الرياض ١١٥٤٣
المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة

جرت العادة الأكاديميّة في الغرب أن تُجمع مقالات كبار العلماء في كتب مختصّة كلّما نظمها ناظم. إذ غالبًا ما يتتبّع هؤلاء العلماء ثيمات وموضوعات في مقالاتهم المحكّمة دون أن يعيدوا نشرها في كتب أوسع إمّا لضيق وقتهم أو لتواضعهم. تسهّل عمليةُ جمع المقالات هذه تحقيقَ الباحثين مرادَهم منها والعودة إليها بعد تنقيحها وتبويبها وفهرستها. وغالبًا ما يضيء بعضُ هذه المقالات بعضَها الآخر عند جمعها في مجلّدٍ واحد فينكشف للقارئ جمعًا ما لا يتأتّى عند قراءة المقالات فرقًا. من هنا وُلدت فكرة هذا الكتاب.

وكثيرًا ما أُسأل في مؤتمرات دوليّة عن مسائل وقضايا في النحو وفقه اللغة المقارن والمعاجم لقلّة عدد الباحثين المختصّين في هذه المجالات في الغرب، وكنت أحيل دومًا إلى كتابات أستاذنا الدكتور رمزي بعلبكي. وعادةً ما يستغرب سائلي أنّ الدكتور رمزي يكتب بالعربية، وهو المشهور في الغرب بفتوحاته العلميّة خاصّة في تاريخ النحو العربيّ والمعجم. وغالبًا ما يروح سائلي يقدّم الأعذار عن صعوبة الحصول على المقالات العربيّة التي تبقى في الغالب غير مفهرَسة وغير مُدْرَجة في محرّكات البحث أو المواقع والمدوّنات المختصّة بالمقالات العلميّة، وكثيرًا ما يحدث أن تتوقّف الدوريّات العربيّة عن الصدور بعد سنوات من بدئها.

ولعلّ هذا النقص في الاهتمام بالمقالات العربية هو ما دعا كثيرًا من علماء العربيّة إلى الكتابة بالإنكليزيّة أو غيرها من اللغات الأوروبيّة. وهكذا يتمّ عن غير قصد تغريب العربيّة في البحث الأكاديميّ حتّى عن أبنائها وأهلها. وقد تنبّه الدكتور رمزي بعلبكي إلى عواقب هذا الأمر باكرًا في مسيرته العلميّة فأصرّ دومًا على الكتابة بالعربيّة إلى جانب الإنكليزيّة، ونبّهَنا – نحن مريديه وطلاّبه – على أهميّة النشر بالعربيّة خدمةً لها واعتزازًا بها لغةً بحثيّة عصريّة.

وكنتُ قد اقترحت على أستاذنا أن يجمع مقالاته العربيّة في مجلّد واحد تسهيلاً على الباحثين، غير أنّه بتواضعه المعهود كان يتحجّج بأنّه لا يجنح إلى زيارة ما كتب أو بأنّه منشغل بأبحاث وقضايا جديدة تستحوذ جلّ وقته وجهده، ومنها عمله على معجم الدوحة التاريخيّ للّغة العربيّة الذي طَرَحَ مشروعَه على المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات وكُلِّف بتولّي رئاسة مجلسه العلميّ. فكان أن أخذتُ على عاتقي مهمّة جمع المقالات وتبويبها وفهرستها خدمةً لقرّاء العربيّة وتكريمًا لمرشدي. وكان مَدْخلي إلى إقناعه أخيرًا الاحتجاج بأن دار Variorum العالميّة – التي تُعنى بجمع مقالات كبار الأكاديميّين الذين لهم أثر بارز في حقول دراساتهم – كانت قد سبقتنا إلى إقناعه بأمرٍ مُشابه حين بادرت إلى تكريمه بأنْ يكون أوّل باحث عربيّ يُجمع عدد من مقالاته بالإنكليزيّة في مجلّد تكريميّ صدر العام ٢٠٠٤ بعنوان *Grammarians and Grammatical Theory in the Medieval Arabic Tradition* وفيه ثمانية عشر بحثًا في ثلاثة محاور. وكان لاهتدائي إلى هذه الحجّة أثرٌ طيّب في نَفْس أستاذي فبارك لي جهدي فأثمر.

ولم أجد خيرًا من مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميّة لأعرض عليه نشر هذه المجموعة، فكان أن وجدتُ عند القيّمين عليه كل الترحاب والتشجيع، كما لمستُ منهم كبير التقدير للدكتور بعلبكي الذي سبق له أن حظي بشرف نيل جائزة الملك الفيصل العالميّة عن العام ٢٠١٠ عن جهوده في دراسة النظريّة النحويّة العربيّة. فللمركز وللقيّمين عليه أصفى العرفان وأعظم التقدير.

ويشتمل الكتاب على سبع عشرة مقالة مختارة أدرجناها في أربعة محاور: اللغة والنحو والمعجم والساميّات.

اللغة هي موضوع المحور الأوّل، وفيه أربع مقالات. الأولى بعنوان **النظريّة اللغويّة عند العلايلي**، وفيها يتقصّى رمزي بعلبكي العلاقة بين النظريّة والتطبيق اللغويّ عند الشيخ عبد الله العلايلي، منطلقًا من دراسة العمل المعجميّ العربيّ في القرنين الأوّل والثاني، فيشير إلى كون الخليل أوّل من وضع معجمًا للجذور العربيّة موازيًا بين النظريّة

اللغويّة في مقدّمة المعجم ومتن الكتاب نفسه. ولا يرى الكاتب نظيرًا للخليل إلاّ بعد قرنَيْن، وهو ابن فارس الذي وازى بين النظريّة في "الصاحبيّ في فقه اللغة"، والمعجم في "مقاييس اللغة" – على ما بين الرجلين من اختلاف في المنهج والترتيب. ثمّ تطرّق الكاتب إلى المَلاحظ المتعلّقة بالمقدّمة فوافق العلايلي في اختياره للفكرة التي اتّخذها أساسًا لنظريّته الصوتيّة، وأثنى من حيث البناء على نظرة الشيخ إلى الموازين وموقفه المعروف من داء العربيّة ودوائها. وإلى ذلك دافع الكاتب عن الترتيب الذي اعتمده العلايلي في "المرجع" وتطرّق إلى تفرقته بين الحقيقة والمجاز وبين المعنى الوضعيّ والمعنى الاصطلاحيّ في العلوم والفنون.

يسعى رمزي بعلبكي في مقالته الثانية **تدريس العربيّة في الجامعات وتحدّيات المستقبل** إلى دراسة وضع العربيّة في الجامعات للكشف عن أسباب التقصير الواقع في هذا المجال والبحث عن الحلول المرتجاة. ويتناول الباحث النحو بشكل خاصّ، لأنّه الأقلّ تقبّلاً عند طلاّب العربيّة، فيعرض لأربع آفات يرى أنّ الكثير من عناصر الضعف في تدريس النحو للمختصّين وغيرهم يُرَدّ إليها. وأمّا الآفة الأولى فهي اتّباع النحويّين القدماء في أخطاء التعليل والحكم، ويرى الكاتب ضرورة التركيز على الأخطاء الحُكميّة التي تؤثّر في البناء النحويّ. وأمّا الآفة الثانية فقلّة الالتفات إلى أهمّيّة المعاني في دراسة النحو، الأمر الذي يستهجنه الكاتب باعتبار أن النحو هو دراسة التركيب فلا يصحّ فيه الفصل بين الشكل والمضمون. وأمّا الآفة الثالثة فالوقوع في شَرَك الكتابة العربيّة بالنظر إلى ظاهرها فحسب، ويخصّ الكاتب بالذكر إسقاط الكتابة العربيّة للصوائت القصيرة من هيكل الكلمة وإثباتها فوق الحروف أو تحتها. وأمّا الآفة الرابعة فعدم الإلمام باللغات الساميّة بما لها من أثر في إيضاح الأصول التي ترتبط بها العربيّة. وينهي الكاتب بحثه بمقترحات وتوصيات.

في مقالته الثالثة في هذا المحور – **هويّة الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص** – يسعى رمزي بعلبكي إلى تحديد دقيق لهويّة الفصحى، فيتناول في القسم الأوّل من المقالة

تصنيفها ضمن المجموعة الساميّة عارضًا للنظريّتين التقليديّة والحديثة في تصنيف العربيّة بين الساميّات. ويرجّح الباحث النظريّة الأولى على الثانية، ففضلاً عن وجود تقارب بين فرعَي العربيّة، أي الشماليّ والجنوبيّ، والذي يقابله التقارب بين العربيّة الجنوبيّة والساميّة الوسطى، فإنّ اعتبارات جغرافيّة متينة تُظهر العلاقة العضويّة بين عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب. وأمّا في القسم الثاني فيتناول الكاتب الخصائص التي تميّز العربيّة عن سائر أخواتها الساميّات، فيذكر بدايةً طَرَفًا من خصائص العربيّة، التي يفرّقها عن الفصحى، ثمّ يحدّد بعض خصائص الفصحى، ومن ذلك ابتكارها أدواتٍ وأوزانًا خاصّةً بها، وتخصيص صيغ من الساميّة الأمّ بدلالات جديدة، وتعميمها بعض الظواهر الصرفيّة على سبيل المقايسة، والاتّساع في مكوّنات بعض المقولات – كتعدّد المصادر، ووجود طاقة دلاليّة كبيرة لكثير من الصيغ والأدوات، وبناء الفصحى أنظمةً نحويّة متقدّمة تتفوّق بها على أنظمة أخواتها الساميّات على الرغم من مشاركتها المادّة نفسها.

أما المقالة الرابعة فعنوانها **الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظّمات الدوليّة في استخدام العربيّة**. يتقصى الباحث أنماط المعارضة التي لقيتها العربيّة قبل إدخالها ضمن اللغات الرسميّة في أهمّ المنظّمات الدوليّة، ثمّ يركّز على أحد هذه الأنماط، وهو الادّعاء بأن خصوصيّة العربيّة هي من العوائق التي تواجهها المنظّمات في استعمال العربيّة ونشرها. ويسفّه الباحثُ ادّعاء معارضي استخدام العربيّة في المحافل الدوليّة أنها لغة تنتمي إلى "القرون الوسطى" ولا تصلح أن تكون لغة تواصل في المنتديات الدوليّة، مُظْهِرًا تأقلم الكتابة الدبلوماسيّة بالعربيّة مع أساليب التعبير الدبلوماسيّ في الفرنسيّة والإنكليزيّة، مع احتفاظ العربيّة بخصوصيّتها وميزاتها. ثمّ يشير الكاتب إلى تقصير أبناء العربيّة في حقّها. ومن أنماط هذا التقصير الصورة غير الموحّدة التي نقدّمها للعالم ومنظّماته الدوليّة عن واقعنا اللغويّ، والفوضى المصطلحيّة التي تعاني منها العربيّة في شتّى المجالات.

أما المحور الثاني فموضوعه النحو والنظريّة النحويّة، وفيه ستّ مقالات. يعرض رمزي بعلبكي في المقالة الأولى – **نحو دراسة النحو العربيّ دراسةً ساميّةً مقارنة** – نماذجَ من

المفاهيم النحويّة الموروثة في ضوء ما وصلنا من اللغات الساميّة فيقترح تفسيراتٍ مغايرة لتفسيرات النحويّين التقليديّين، وذلك على مستوى الأبواب اللغويّة الثلاثة الكبرى: الأصوات والصرف والنظم. ففي علم الأصوات يفسّر الباحث ظواهر الوكم والوهم والكشكشة والكسكسة والتلتلة في لغات بعض العرب بمقارنتها بالساميّات. وفي علم الصرف يتناول عددًا من الصيغ الصرفيّة بالنظر إلى شبيهاتها في اللغات الساميّة فيضرب أمثلةً في الأدوات باعتبار بساطتها أو تركّبها، أو باعتبار طبيعتها الاسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة، أو باعتبار معانيها. أمّا في النظم فيعرض الكاتب لنماذجَ من مسائل النظم أو علاقات الكَلِم في التركيب، ومنها التركيب الذي تقع فيه واو المعيّة وبعدها المضارع المنصوب، ومسألة العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في الاستعمال، وخصائص بعض الأدوات العاملة كالجزم بلم والنصب بكما.

وفي مقالته الثانية في هذا المحور – **الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه** – يهدف المؤلّف إلى إثبات وجود خطّة محكمة ينطلق منها سيبويه في تحليله النحويّ، وذلك من خلال دراسة ثلاث مسائل. أمّا المسألة الأولى فهي أنواع البناء العارض، ويشير فيها إلى ستّة أنواع من المُعْرَبات التي يعرض لها البناء في ظروف معيّنة والتي يذكرها سيبويه وتشترك في علّة واحدة تسوّغ بناءها على الرغم من تباعد مواضع ذكرها في الكتاب؛ بل ويشير سيبويه عند ذكر إحدى هذه الحالات إلى شبيهاتها ويستعمل حججًا أو عبارات متقاربة أو متطابقة عند ذكر كلٍّ منها. وأمّا المسألة الثانية فهي تقدير الفعل العامل. ويُثْبت باحثُنا أنّ التقدير عند سيبويه يتجاوز تسويغ إعراب الاسم المعمول فيه، في حين أن معظم النحاة المتأخّرين يكاد يقتصر اهتمامهم على هذا الجانب من التقدير. وأمّا المسألة الثالثة فهي دراسة مصطلحَي الأصل والقياس، فيُظهر الكاتب هنا العلاقة الوثيقة بين المصطلحين اللذين يتكرّر ذكرهما سويًّا، ثمّ يبيّن الفارق بينهما مستدلاً بذلك على دقّة المصطلح عند سيبويه وعلى إحكامه لدلالاته وحدود علاقاته بالمصطلحات الأخرى المرتبطة به.

وينطلق رمزي بعلبكي في المقالة الثالثة في هذا المحور – **من معايير التصنيف النحويّ في القرن الهجريّ الثاني** – من كتاب سيبويه لأنّه المصدر الأهمّ في فترة النحو المبكر، ولأنّ تقسيماته هي الأساس المعتمَد عند النحويّين من بعده. ويرى الباحث أنّ هذه التقسيمات تتميّز بأنّها مجموعة من متضادّات ثنائيّة تشكّل فروقًا في الخصائص – كالفرق بين الخفّة والثقل وبين التمكّن وعدم التمكّن – مؤكّدًا أنّ أسلوب سيبويه يهدف إلى الكشف عن منطقٍ خفيٍّ يتضمّن المعايير التي تحدّد مكانة العناصر المختلفة في الجملة حسب النظام الهرميّ الذي وضعه للّغة. ويتّهم بعضُ الدارسين سيبويه بابتعاده عن المنهج الوصفيّ لاهتمامه بالمعياريّة، وفي هذا يرى د. بعلبكي أنّ سيبويه قد اعتمد المنهجَيْن إذ لم يكتفِ بأن يكون ناقلاً بل تجاوز ذلك إلى التعليل والتأويل والنظر في "البنية العميقة" للتركيب مستخدمًا معايير معيَّنة تفرضها النظريّة النحويّة، كتقدير المحذوف، وتوسيع القياس، والعناية بالتصنيف، وتعليل الظواهر، والمفاضلة بين الاستعمالات. أما اتّهام سيبويه بالإكثار من تخطئة العرب فيناقشه الباحث نقاشًا تفصيليًّا عمادُه تحديد المراد بالخطأ والغلط والتوهّم في نصوص الكتاب نفسه.

أما المقالة الرابعة في هذا المحور وهي العاشرة في الكتاب – **التقعيد النحويّ: نموذج العلاقة بين النشأة والتطبيق** – فالغرض منها فهم طبيعة التقعيد في التراث النحويّ العربيّ وتصحيح الشوائب في تدريس النحو انطلاقًا من نشأة هذ العلم ومن الخلاف بين من قال بوجود أثر يونانيّ في نشأة النحو العربيّ ومن قال بالنشأة المحلّيّة لهذا العلم. ويدافع الكاتب عن النشأة المحلّيّة للنحو منبّهًا على علاقته بمنهج الدراسة الفقهيّة، كما يرى ضرورة العودة إلى المرحلة التي تسبق أثرَ المنطق اليونانيّ في النحو العربيّ، وضرورة التفرقة بين النحو من حيث حاجة المتعلّم إليه لفهم العربيّة واستعمالِها، والنظريّةِ النحويّة التي تُعنى بتعليل الظواهر الكلاميّة والاحتجاج لها وتبيان علاقاتها بظواهر كلاميّة أخرى. ثمّ يبحث في بعض الشروط التي يجب مراعاتها في التقعيد السليم للنحو العربيّ، كأنْ تكون القاعدة تعليميّة خالصةً، فلا يداخلها علّة قياسيّة أو علّة جدليّة نظريّة، وأن تستند

إلى الكلام المنطوق لا المقدَّر، حيثما أمكن ذلك، وأن تراعي القاعدةُ الطبيعةَ الصوتيّة للعربيّة، وأن تناسب المعنى فلا تقتصر على الاعتناء بالجانب الشكليّ.

يتقصّى د. بعلبكي في المقالة الخامسة من هذا المحور – **المعنى وأقسام الكلم في التراث النحويّ العربيّ** – مكانة المعنى في المعايير التي استند إليها النحويّون في تقسيم الكلم في التراث النحويّ العربيّ. يبدأ الكاتب بحثه بدراسة النظريّة النحويّة التقليديّة من حيث مدى توفيتها المعنى حقَّه في دراسة أقسام الكلم، ثمّ ينتقل إلى نظريّة علم الوضع ليبيّن التطوّر الكبير الذي تمثّله نظريّة المعنى هذه في تقسيم الكلم قياسًا على النظريّة التقليديّة. يلي ذلك دراسةٌ لآراء أبي القاسم السهيليّ في المعنى وأقسام الكلم لتفرّده في جعل المعنى المعيارَ الأوّل في التحليل النحويّ، وفي تقصّيه العوامل المعنويّة، وتعليله العمل النحويّ استنادًا إلى معاني تلك الأقسام.

المقالة السادسة والأخيرة في هذا المحور تتتبّع **تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد في النحو العربيّ**. يبدأ د. بعلبكي بدراسة المثال والشاهد في باب فاء السببيّة في كتاب سيبويه فيُظهر أهميّة المثال في التحليل النحويّ لإمكانيّة تفريعه وتعديله ليطابق مختلف أوجه الكلام، الأمر الذي لا يؤمّنه الشاهد الحيّ. ويُثبت الباحثُ الارتباط بين الجملة النمطيّة والشاهد الحيّ، وبينهما وبين الإطار النظريّ للباب، وهو ما يُفتقد غالبًا في المؤلّفات النحويّة التي تلت الكتاب. ثمّ ينتقل الكاتب إلى التقديم والتأخير في تركيب كان وأخواتها، فيقارن بين التراكيب التي يذكرها سيبويه في أمثلته والشواهد التي جاءت على لسان العرب، ويُظهر عناية سيبويه بالمعنى في اختيار الأمثلة المناسبة للقاعدة. وهذا أيضًا ممّا يُفتقد عند النحاة المتأخّرين إذ هم في الغالب لا يعتمدون المعنى معيارًا لاختيار الأمثلة، فضلاً عن ضعف العلاقة بين المثال والشاهد في نصوصهم. ثمّ يتناول الباحث إضمار فعل القول بين الخبر والإنشاء من حيث إنه يُخرج المادّة اللغويّة عن ظاهر الاستعمال، وتلك ظاهرة غابت عند سيبويه واكتملت في أواخر القرن الرابع بعد أن أسّس لها ابن السرّاج.

يُستهلّ المحور الثالث، وموضوعه المعجم، بالمقالة الحادية عشرة وعنوانها **نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة.** يحلّل بعلبكي في هذا البحث نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة على مستويات ثلاثة. فأمّا المستوى الأوّل فأصولها، ويستند هذا القسم إلى دراسة أسس النظريّة ومعارضتها بالأصول التي يرجّح أنّ الشدياق قد استوحى منها نظريّته. وأمّا المستوى الثاني فهو تقويم النظريّة؛ فاستنادًا إلى التعليلات التي يقدّمها الشدياق في موادّ معجمه يُظهر الباحث بجلاء أنّ نظريّة الشدياق – على ما فيها من جهد عظيم ومعرفة عميقة بأسرار العربيّة – قائمة في جوهرها على الافتراض وفي تطبيقها على التعسّف. وأمّا المستوى الثالث فهو عَرْضها على المعجميّة الساميّة المقارنة، وذلك بالنظر في مبدأ أساسيّ يعتمده الشدياق، وهو اشتراك مجموعة من الموادّ الثلاثيّة في جذرَيْن يحدّدان الاتّجاه العامّ للمعنى. ويخلص الباحث إثر تحليلٍ مقارن تفصيليّ إلى القول بأنْ ليس في اللغات الساميّة ما يؤيّد هذا المبدأ، ويشير إلى بعض شطحات الشدياق، ومَرَدُّها إلى بحثه عن المعنى دون الالتفات إلى الأصول الساميّة للموادّ، كما يشير إلى محاولة الشدياق ردَّ العُجمة عن الألفاظ التي يَلمح فيها علاقة معنويّة بـ "أصلها" الثنائيّ المفترَض، في حين أن عُجمة تلك الألفاظ ثابتة بالدليل القاطع.

يرى رمزي بعلبكي في مقالته الثانية عشرة – **حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ** – أنّ تقديم دراسة النحو على الصرف والدراسة الصوتيّة لا يعني أن المؤلّفين القدماء أساءوا فهم تدرُّج هذه العناصر، كما يدّعي بعض الباحثين. ويؤكّد الكاتب أنّ إدراك العناصر المعجميّة في اللغة والنظر إلى المفردة على أنّها كيانٌ معقّدٌ مجرّدٌ إنما هو أمرٌ سابق على النظر إليها على أنّها ذرّة تركيبيّة تدخل في سياقٍ كلاميٍّ فتُدرس دراسة نحويّة. ويوضح الكاتب ثلاث مسائل أساسيّة لتحليل العلاقة بين المعجم والنحو، وهي ضرورة التفرقة بين المستويات الثلاثة من التحليل في التراث النحويّ العربيّ، وضرورة التفرقة بين معنَيَي كلمة "المعجم"، وضرورة التفرقة بين

المرحلة التأسيسيّة للنظريّتين النحويّة والمعجميّة وبين سائر المراحل اللاحقة. ثمّ يشير إلى بعض الحقائق التي تُظهر استخدام النحاة للمكوّنات المعجميّة في دراستهم النحويّة ليبيّن أنّ هذه المكوّنات قد استقامت عندهم كياناتٍ معقّدة مجرّدة قبل أن تكون جزءًا من التركيب، ويقسّم هذه الحقائق على المستوى الصوتيّ والصرفيّ والدلاليّ، مبيّنًا أنّ النحويّين أعطوا الأولويّة لدراسة النحو، بمعنى التركيب، لأنّ أهمّ الدوافع لدراسة كلام العرب، أي اللحن، هو ظاهرة نحويّة في جوهرها.

يهدف الكاتب في المقالة الثالثة عشرة – **المورد الأكبر: خصائصه ومنهجه في التوليد المعجميّ** – إلى التنبيه على عدد من خصائص "المورد الأكبر" الذي ألّفه والده المعجميّ الكبير الأستاذ منير بعلبكي وأتمّه الدكتور رمزي إثر وفاة والده. وتقوم الدراسة على شرح المنهج الذي أرساه الأستاذ منير في مسألة توليد المفردات بشكل عامّ، وظاهرة النحت بشكل خاصّ. فأمّا خصائص هذا المعجم الفريد فمِن أبرزها التوسيع الكبير لمادّته قياسًا على سابقه "المورد"، وزيادة المقابلات العربيّة للمعاني المدرجة في بعض الأقسام. وأمّا في مسألة توليد المفردات فيهتمّ الكاتب بدايةً بالمفردات التي لم يُسبق إليها المؤلّف في أيّ نوع من أنواع التوليد، ويقسمها إلى خمسة أقسام، ثمّ ينتقل إلى ظاهرة النحت فيقسم المنحوتات في "المورد" و"المورد الأكبر" إلى خمسة أقسام أيضًا. ويؤيّد الكاتبُ صاحبَ المورِدَيْن في تمسّكه بالنحت وسيلةً من وسائل الاشتقاق التي تُظْهر قدرة العربيّة على التوليد الصرفيّ، ويَستحسن استثماره لإغناء العربيّة من دون تقييده بالضرورة العلميّة. ثمّ يعرض الكاتب بعض الحجج التي يستند إليها من يعارض النحت لينبّه بعدها على أحد أهمّ المنطلقات النظريّة التي تدعم النحت وهو تفضيل الكلمة المفردة، مصطلَحًا، على ما عداها.

يعرض رمزي بعلبكي في المقالة الرابعة عشرة – **مفردات "العربيّة القديمة" في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة** – لمجموعة من النقوش القبإسلاميّة وإلى المشكلات التي تعترض الباحث في القاموسيّة التاريخيّة في محاولته الإفادة منها. يشير الكاتب بدايةً إلى أنّ

أصول العربيّة هي من "العربيّة القديمة"، وأنّ "عربيّة الشمال العتيقة" هي أقرب إلى أن تمتّ إلى الفصحى بصلة من أن تكون أصلاً من أصولها. ثمّ يُحصي الكاتب سبعة عشر نقشًا يَعُدّها من "العربيّة القديمة"، ويركّز على أهمّ المشكلات المتّصلة بدراستها. فمن ذلك صعوبة تحديد زمن كتابتها، واستخدامُها نُظُمًا كتابيّة غير ملائمة للعربيّة ملاءمةً تامّةً، وأنّ عددًا من نُظُم كتابتها لا يعبّر عن الصوائت القصيرة والتشديد ويتفاوت في التعبير عن الصوائت الطويلة، وأنّ هذه النصوص ليست نصوصًا أدبيّة في الأعمّ الأغلب. ثمّ ينتقل د. بعلبكي إلى مسألة تصنيف هذه النقوش في فئة "العربيّة القديمة"، ويُنهي البحث بعرض أوجه القراءة المختلفة لبعض هذه النقوش، مؤكّدًا على ضرورة إيراد المفردات الناتجة عن تلك القراءات المختلفة في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة.

والمحور الرابع في هذا الكتاب هو الدراسات الساميّة المقارنة، وأولى مقالاتها، وهي الخامسة عشرة ترتيبًا **المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة**. يبدأ الباحث بتحديد مفهوم المقايسة الذي ينطلق منه في دراسته، ويذكر الوجوه التي قد يخطئ بعضُ الدارسين في اعتبارها مقايسةً. ثمّ يقسّم الكاتب الضمائر الساميّة إلى ستّة أقسام، وهي ضمائر رفع منفصلة، وضمائر نصب منفصلة، وضمائر نصب وجرّ متّصلة لاحقة بالأسماء والأفعال مشتركة بينهما إلاّ في ضمير المتكلّم، وضمائر رفع لاحقة بالفعل الماضي كتاء فعلت، وضمائر سابقة على الفعل المضارع كنون نفعل، وضمائر لاحقة بالفعل المضارع وأخرى شبيهة بها لاحقة بفعل الأمر. ويدرس الكاتب المقايسة الواقعة في هذه الأقسام باستثناء القسم الثاني، إذ لا مقايسة فيه. ويحاول الكاتب، في دراسته المقارنة هذه تحديد الأصل الذي كان قائمًا في الساميّة الأمّ والتغييرات الناتجة عن المقايسة في صيغ الضمائر المختلفة.

يقسم الباحث مادّة مقالته السادسة عشرة **ظواهر المحافظة والتطوّر في الصوامت العربيّة على ضوء المناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة** إلى أربعة أقسام: يشتمل القسم الأوّل على الصوامت التي لم تحتفظ بها العربيّة ولا سائر اللغات الساميّة،

ويرى أنّ هذا الضرب ممكن عقلاً إلا أنّه غير معروف تطبيقًا باستثناء حالةٍ واحدة محتمَلة. وأمّا القسم الثاني ففيه الصوامت التي احتفظت بها العربيّة وسائر اللغات الساميّة المنحدرة من الساميّة الأمّ، ويشمل العدد الأكبر من الصوامت الساميّة. وأمّا القسم الثالث ففيه الصوامت التي احتفظت بها العربيّة في حين غيّرها سائر أخواتها أو بعضها. وأمّا القسم الرابع ففيه الصوامت التي غيّرتها العربيّة عن أصلها واحتفظ بها بعض اللغات الساميّة الأخرى، وهي أربعة على الأكثر.

التأثيل المعجميّ وموقع العربيّة بين الساميّات هو موضوع المقالة السابعة عشرة، والهدف منها تحرّي العلاقة بين العربيّة الفصحى والفرع الشماليّ الغربيّ للّغات الساميّة من جهة، وبينها وبين الفرع الجنوبيّ لتلك اللغات من جهة أخرى. ويعرض الكاتب لنموذجَيْن اثنين يمثّل كلٌّ منهما نظريّةً في تصنيف اللغات الساميّة. فأمّا النموذج الأوّل فهو التصنيف التقليديّ للّغات الساميّة، وأمّا النموذج الثاني فهو النموذج الحديث الذي يعتمد الخصائص الصرفيّة عاملاً أساسيًّا في تصنيف المجموعات اللغويّة. يلي ذلك مناقشةُ الحجج التي يستند إليها كلٌّ من أصحاب النظريّتَيْن ويخلص إلى أن العربيّة، على الأغلب، ألصقُ بالمجموعة الساميّة الجنوبيّة منها بالمجموعة الشماليّة، مع تعذّر القطع بذلك في بعض الخصائص. ثمّ يُظهر الباحث أثر هذه الخلاصة في تأثيل الكلمات في المعجم التاريخيّ ويقترح خطّة عمليّةً لذلك.

* * * * *

والواجب يقضي توجيه الشكر والتقدير للسيّدة رنا قائدبيه، المساعدة الإداريّة والبحثيّة لكرسي "جُوِيت" للدراسات العربيّة الذي يشغله الدكتور رمزي، وذلك لتفانيها في العمل، منذ بداية هذا المشروع حتى تمامه، على رقن هذه الأبحاث والاهتمام بضبط كلّ ما يتّصل بقضاياها التقنيّة الشائكة.

أمّا عنوان الكتاب، **هذه اللغة الشريفة**، فمستوحًى من عبارة ترد في "الخصائص" لابن جنّي[1] كان الدكتور بعلبكي يردّدها على مسامع طلاّبه كلّما عرضتْ لطيفةٌ لغويّة يَخْلص منها إلى روعة العربيّة وقدرتها الفائقة على التوليد والتفرقة بين المعاني الدقيقة. وهذه العبارة تكاد تختصر مسيرة رجلٍ وهب العربيّة سني عمره، لذا ارتأيناها عنوانًا لكتابه هذا الذي نضعه في متناول قرّاء العربيّة ومحبّيها عسانا بجهدنا المتواضع هذا نفي أستاذنا ولو يسيرًا من حقّه علينا.

بلال الأرفه لي
الجامعة الأميركية في بيروت
كانون الثاني ٢٠١٧

[1]. "واعتقادي فيه أنّه من أشرف ما صُنّف في علم العرب... وأجمعِه للأدلّة على ما أُودِعَتْه **هذه اللغة الشريفة** من خصائص الحكمة..."؛ الخصائص لابن جني (القاهرة: ١٩٥٢– ١٩٥٦)، ١/١. وانظر أيضًا قوله: "وذلك أنني إذا تأملتُ حال **هذه اللغة الشريفة** الكريمة اللطيفة وجدتُ فيها من الحكمة والدقّة والإرهاف والرقّة ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكاد يطمح به أمام غلوة السحر"؛ المصدر نفسه ١/٤٧.

مصادر المقالات

١-	"النظريّة اللغويّة عند العلايلي"، الشيخ عبد الله العلايلي مفكّراً ولغويّاً وفقيهاً، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩-٢٦.
٢-	"تدريس العربيّة في الجامعات وتحدّيات المستقبل"، اللغة العربية وتحدّيات القرن الحادي والعشرين، تونس، ١٩٩٦، ص ٨٣-٩٧.
٣-	"هويّة الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص"، تَبَيُّن، العدد ١ (٢٠١٢)، ص ١٩-٤٠.
٤-	الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظّمات الدوليّة في استخدام العربيّة (لم يسبق نشره).
٥-	"نحو دراسة النحو العربيّ دراسة ساميّة مقارنة"، دراسات عربيّة في ذكرى محمود الغول، تحرير معاوية إبراهيم، فيسبادن، ١٩٨٩، ص ٣٣-٤٥.
٦-	"الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه"، بحوث عربيّة مهداة إلى الدكتور محمود السمرة، تحرير حسين عطوان ومحمد إبراهيم حوّر، عمّان، ١٩٩٦، ص ١١٣-١٣٦.
٧-	"من معايير التصنيف النحويّ في القرن الهجريّ الثاني"، في محراب المعرفة: دراسات مهداة إلى إحسان عبّاس، تحرير إبراهيم السعافين، بيروت، ١٩٩٧، ص ١٤٩-١٦٦.
٨-	"التقعيد النحوي: نموذج العلاقة بين النشأة والتطبيق"، العربيّة في لبنان، البلمند، ١٩٩٨، ص ٤٥٧-٤٧٥.
٩-	"المعنى وأقسام الكَلِم في التراث النحويّ العربيّ"، مجلة المعجميّة Revue de la lexicologie العدد ١٨-١٩ (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ص ٥٣-٨٠.
١٠-	"تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد في النحو العربيّ"، المثال والشاهد في كتب النحويّين والمعجميّين العرب، تحرير حسن حمزة وبسّام بركة، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٤١-٢٧٢ (Centre de Recherche ELISA, Lyon).

١١-	"نظرية الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة"، في المعجميّة العربيّة، تونس، ١٩٨٦، ص ٢٧-٦٥.
١٢-	"حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ"، مجلة المعجمية Revue de la lexicologie العدد ١٢-١٣ (١٩٩٦-١٩٩٧)، ص ٢٧-٤٦.
١٣-	"المورد الأكبر: خصائصه ومنهجه في التوليد المعجميّ"، مجلة المعجميّة Revue de la lexicologie (قيد الطبع).
١٤-	"مفردات العربيّة القديمة في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة"، ضمن: مفردات العربيّة بين المعجم والقاموس، ليون/تونس (قيد الطبع).
١٥-	"المقايسة في صيغ الضمائر العربية والساميّة"، الأبحاث، العدد ٢٨ (١٩٨٠)، ص ١٩-٥٤.
١٦-	"ظواهر المحافظة والتطوّر في الصوامت العربيّة على ضوء المناهج المقارَنة لعلم اللغات الساميّة"، الأبحاث، العدد الخاصّ (١٩٨٣)، ص ٥-٢٤.
١٧-	"التأثيل المعجمي وموقع العربيّة بين الساميّات"، مجلة المعجميّة Revue de la lexicologie العدد ٢٣ (٢٠٠٧)، ص ١٩-٤٠.

المحور الأوّل

اللغة

(١)
النظريّة اللغويّة عند العلايلي
الشيخ عبد الله العلايلي مفكّرًا ولغويًّا وفقيهًا

مِنْ مِنَن الله على العربيّة أنّه، سبحانه وتعالى، لا يفتأ يبعث من يحيي هذه اللغة الشريفة في نفوس أبنائها وينهض بها لتستقيم في معترك البقاء وتتطوّر بمقتضى حاجات العصر. ولا جديد في القول إن الشيخ العلايلي هو محيي العربية على رأس هذه المائة، فهو "المقدّمة" وهو "المَرْجِع"، ومنه الفكر والنظر والاقتراح والبرهان.

ومن بين مآثر الشيخ، على كثرتها، تجد مأثرته اللغوية أقشبها ثوبًا وأمتنها أساسًا وأفعلها أثرًا في وقتنا، وفي مستقبل الأيام لا مناص. ولطالما تساءلتُ عن السرّ في روعة عطائه اللغوي وعن يقيني – وهو آنذاك غير مسوَّغ – أن العربيّة لا مفرّ لها من استلهام النهج الذي اختطّه لها، وأن المعجم العربي لا محالة صائر إلى ما رسمه له. ولم يكن يكفيني قول الشيخ: "وأنا ما فتئت، مذ أدرتُ القلم وتعاطيتُه، أعمل في حقل اللغة. وحين أردت أن أنشر في الناس شيئًا كان موضوعها أوّل ما نشرتُ، وحين رغبت في أن أذيع في أسماع الناس حديثًا كان موضوعها أوّل ما أذعتُ"[١]. لم أكن لأكتفي بهذا لعلمي أن موطن السرّ أبعد من الإرادة والرغبة، وأيقنتُ أن مطلبي أقعدُ في أُسُس اللغة منه في ظاهر الكلام. وما رجعتُ بخائب، إذ انكشفت لي العلاقة بين النظريّة والتطبيق في العمل اللغويّ عند العلايلي. واليوم حين قُدِّر لي أن أضع بحثًا في الجانب اللغويّ عند عالِمنا، كان أمر تلك العلاقة أوّل ما تشكّل عندي من موضوع، كما كان موضوع اللغة أول ما تشكّل عند العلايلي في الإرادة والرغبة.

والعلاقة بين النظرية اللغوية والتطبيق اللغوي في تراث العلايلي هي بالضرورة العلاقة بين "المقدّمة" و"المَرْجِع"[٢]. ومن الجليّ أن النظرية، كلَّ نظرية، تلحظ مباحث واتجاهات

---

١. المرجع: معجم وسيط علميّ لغويّ فنّيّ (بيروت، ١٩٦٣)، المقدِّمة، الصفحة ز.

٢. نختار "المرجع" لتأخّره عن "المعجم" للعلايلي، ويقيننا أن "المرجع"، لهذا السبب، أكثر ملاءمةً من صاحبه ليكون موضوعًا للدراسة.

في مادّتها قد لا يسهل بسطُها في التطبيق، وهذا في طبائع الأشياء ممّا لا ينازَع. من ذلك مبحث المعاني الأصلية للأصوات العربيّة[٣]، فهذا فيه من الإغراق في القِدَم ومن النظر الرحب غير المنحصر في المادة اللغوية كما وصلتنا، ما يجعله، سواءٌ أكان موضع تقبّل أو توقّف، عَصِيًّا على التطبيق في جمهرة الموادّ التي وصلتنا. ولا يمكن أن نتصور معجمًا قائمًا على تتبّع معاني الأصوات تتبّعًا مطّردًا مفضيًا إلى الكشف عن أصولها جميعًا. ولذا لم يستسغ العلايلي في معجمه ردَّ الأصوات إلى أصولها المعنوية، كما لم يَبْنِ معجمه على التقاليب (أو المقاليب) الستة من المادّة الثلاثيّة[٤]، لأن الجامع المعنوي بين هذه التقاليب، وإن أمكن تتبّعه في بعض الثلاثيّات، تستره الحُجُب المتراكمة عليه منذ طفولة اللغة حتى عهد التدوين، فلا يصلح اليوم، أساسًا ينبني عليه المعجم.

وعلى ما بين النظرية والتطبيق من عوائق قارّة لا يستقيم تجاهلها، فإن في انبناء المعجم على أساس نظريّ، كما النتيجة والعلّة، مَعْلَمًا بارزًا في التاريخ المعجمي العربي، لأنه بهذا الانبناء ينكشف التقصير الذي لحق المعجمات العربية، على تفاوت، وهو تقصير أعجب ما فيه أنه أخذ ينمو ويتزايد مع القرون، بدلاً من أن يُتدارك ويُتلافى. وليس يمنعنا إجلالُنا للعمل المعجمي العربي، ولا يقينُنا أن به مفخرة من مفاخر العرب التي قلّ أن يحق لأمّة غيرها أن تدّعيها، حتى باعتراف المستشرقين[٥]، من أن نقرّ بمواطن الضعف والتقصير حيثما بدت. وإني لأذهب هنا إلى أن الخلل في هذه المواطن مَبْعثه قلة الالتفات إلى نظرية لغوية ينبني المعجم، من بعد، على أساسها، فتكون له السندَ والركيزة.

---

٣. انظر: مقدّمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد (القاهرة، لا. ت.)، ص ١٣٠؛ وتهذيب المقدّمة اللغويّة لأسعد علي (بيروت، ١٩٦٨)، ص ٦٢-٦٤.

٤. المقدّمة، ص ١٤٨؛ وتهذيب المقدّمة، ص ٥٩.

٥. هذا الموقف بادٍ بوضوح في مقدّمة فيشر للمعجم اللغوي التاريخي (القاهرة، ١٩٦٧)، وبخاصة ص ٥؛ وفي مجمل ما يخلص إليه هايوود Haywood في كتابه: *Arabic lexicography: Its history and its place in the general history of lexicography*. 2nd ed. (Leiden, 1965).

ويحسن بنا، ابتداءً، النظر في العمل المعجمي العربي في القرنين الأول والثاني، أي تلك الفترة التي ظهرت فيها الحاجة إلى جمع الألفاظ وشرحها والاستشهاد لها. لقد كان الاهتمام باللغة، كما يبدو في المَلاحظ المتفرّقة والأحكام العامّة الصادرة عن "لغويّي" تلك الفترة، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بدراسة النصوص الدينية. ويكفي للبرهان أمران: أنهم جعلوا اللحن في قراءة القرآن الكريم سببًا من الأسباب الداعية إلى وضع النحو[٦]، وأنهم أباحوا الاستشهاد بالشعر وكلام الأعراب على غريب القرآن ومشكله. فالدراسة اللغوية كانت إذًا دراسةً مساعِدة (Hilfswissenschaft)، متعلّقة بدراسة النصّ الديني شرحًا وتأويلاً. ولم تتشكّل نظرة العرب إلى لغتهم تشكّلاً وافيًا إلا في ذهن الخليل وقلم سيبويه. وليس مستغرَبًا أن يكون الخليل، وهو عندي واضع علم العربيّة بأوسع معانيه، أول من وضع معجمًا للجذور العربية. غير أن موطن الشاهد في عمل الخليل هو التوازي بين النظرية اللغوية والمعجم، وذلك في الفرعين الأساسيين للبناء اللغوي: الأصوات والأبنية. فالنظرية الصوتية التي نقل سيبويه[٧] عن الخليل معظمها هي الأساس المتين الذي يقوم عليه كتاب "العين" في مسائل جوهريّة كثيرة، منها ترتيبه على مخارج الحروف حصرًا للمادة اللغوية، والكشف عن السُّبُل التي تفضي إلى معرفة العربي من غيره على نحو صوتي. أما النظرية الصرفية، وهي التي تتخلّل معظم الجزء الثاني من كتاب سيبويه، فمتمثّلة، من حيث التطبيق في "العين"، بتقاليب الأصول الثنائية والثلاثية فما فوقها وبحصر المواد لأن الأبنية معروفة ومحدودة لا تقلّ أصولها عن اثنين ولا تزيد عن خمسة، بصحيحها ومعتلّها[٨].

---

٦. انظر، مثلاً: طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٨.

٧. الكتاب، ط بولاق (١٣١٦هـ) ٤٠٥/٢ وما بعدها.

٨. انظر مقدّمة كتاب "العين"، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي (بغداد، ١٩٨٠) ٤٨/١، ٤٩.

ولسنا نرى في تاريخ المعجم العربي نظيرًا في الموازاة بين النظرية اللغوية والوضع المعجمي إلا بعد قرنين. أما النظير، على ما للمتقدّم من فضل، فهو ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، وأما النظرية فـ"الصاحبيّ في فقه اللغة"، وأما المعجم فـ"مقاييس اللغة"[٩]. ولعل أحسن ما يظهر في استناد المعجم إلى النظرية في عمل ابن فارس تفرقته بين الأصول المختلفة، فهو من أكثر ما يحتاجه المعجم العربي، وإن لم يلتفت إليه المعجميون قبل ابن فارس، وإن لم يتابعه فيه من بعد إلا نفر قليل. فحيثما وجد ابن فارس أن مشتقات المادّة ترجع إلى أكثر من ضرب واحد في المعنى جَعَلَها في أصول، بعدد ما تتفرّع إليه معانيها. وقد أسعفه هذا على التنبّه إلى أمر في غاية الأهمّيّة، وهو الحكم على بعض الموادّ بأنه غير منقاس وليس بأصل[١٠]، أو أنه "أُصَيْل" فيه كلام يسير[١١]. ومع أن ابن فارس قد يُنسب إلى الوهم في موادّ جعلها في أكثر من أصل واحد، وهي لا تحتمل ذلك، وفي موادّ جعلها في أصل واحد، وحقيقة ذلك الأصل أنه أصول، فإن مجرّد التفرقة بين الأصول المختلفة، حيثما وُجدت، لَخطوة كبيرة نحو تحسين المعجم العربي وتنسيق منهجه في كل مادة.

وقسيم تلك الفكرة عند ابن فارس فكرة النحت، فهي محاولة لإبراز الوجه العملي للنظرية الاشتقاقية، بإرجاع الرباعي إلى موادَّ ثلاثية زيد فيها حرف في موضع منها، نحو "الشُّبْرُم" يشتقّه من الشِّبر بزيادة ميم[١٢]، أو "الدُّمَّرِغ" – أي الأحمق – يشتقّه من المَرْغ وهو ما يسيل من اللعاب، كأنه لا يمسك مَرْغَه[١٣]. وقد يُرجع الرباعيَّ وغيره أيضًا إلى

---

٩. تحقيق عبد السلام محمد هارون (القاهرة، ١٣٦٦-١٣٩٢ هـ). وأما "المُجْمَل" فأقلّ كشفًا عمّا نحن فيه من البحث، ولذلك فالإشارة للمقاييس وحدَه.

١٠. مقاييس اللغة، "بلز"، ١/٢٩٩.

١١. نفسه، "درد" و"درح"، ٢/٢٧٥-٢٧٦.

١٢. نفسه ٣/٢٧٤.

١٣. نفسه ٢/٣٣٨.

أصلين ثلاثيَّين نُحتا معًا، نحو "افرنقع"، يشتقها من فَرَقَ وفَقَعَ[١٤]، و"البُرْجُد" يشتقّها من البِجاد والبُرد[١٥]. وسواءٌ أصاب في اجتهاده أم لم يصب، فهو في كلا الحالَيْن مبتكر خلاّق وليس تابعًا أو ناقلاً.

وليس من المغالاة القول إن "العين" و"المقاييس" أجود المعجمات القديمة التي وصلتنا من حيث العلاقة بين النظريّة وتطبيقها، وأصلبها على الزمن، على ما فيهما من صعوبة في الترتيب واختصار في الشرح. والقيمة، كل القيمة، للنظرية وللتفرّد، ولذلك لا نرى "لسان العرب" مثلاً، على غزارة مادته وشدّة الحاجة إليه، المَعْلَم الأبرز في تاريخنا المعجمي. وكيف يكون كذلك وهو مأخوذ، أخذَ الجمع، عن "تهذيب" الأزهري، و"مُحْكَم" ابن سيده، و"صحاح" الجوهري، و"حواشي" ابن برّي، و"نهاية" ابن الأثير"؟[١٦].

نخلص من كل هذا إلى "المقدّمة" و"المَرْجِع". ففي الروح الذي به وُضِعا، قبسٌ من روح الخليل وروح ابن فارس، أي روح الابتكار والنظر الشمولي للّغة على ما أراد بها أصحابها وما نريد لها نحن. وقد يلهينا اليوم واقعُ المعاصَرة عن التجرّد فنقدّم المتقدم لقِدَمه... أما يوم يحوِّل الزمنُ تلك الجِدّة إلى قِدَم، فيستوي قدماء يومنا ومعاصروه، فسيكون ممكنًا النظر إلى "المعجم" من حيث موضعُه الصحيح في خطّ التطوّر المعجميّ. ولسنا اليوم بحاجة إلى ابن منظور آخر يجمع المادة ويرتّبها لنَغْنى عن الاهتداء بنجوم المؤلّفات السابقة، كما يرى صاحب "اللسان" في مقدّمته، وإنما حاجتنا إلى صاحب نظرية مستقلّة تنظر إلى ما آلت إليه اللغة وتحدّد طريقة النهوض بها باستنطاق أصواتها

---

١٤. نفسه ٥١٣/٤.

١٥. نفسه ٣٣٠/١.

١٦. وفي مقدّمة اللسان (بيروت، ١٩٦٨) ٨/١ إقرار بهذا: "وليس لي في هذا الكتاب فضيلة أمتُّ بها، ولا وسيلة أتمسّك بسببها، سوى أني جمعتُ فيه ما تفرّق في تلك الكتب من العلوم، وبسطتُ القول فيه ولم أشبع باليسير".

وأبنيتها وتراكيبها، مع جرأة في وضع الأنموذج التطبيقي الذي يسير العمل على هَدْي منه.

وتحلو المقارنة هنا بين التاريخ النحوي والتاريخ اللغوي المعجمي، لما بينهما من اختلاف. فقد توصّل النحويون إلى وضع أصول لعلمهم يرجعون إليها، وقد سمَّوها كذلك، وبها وُسم بعض مؤلفاتهم، ككتاب ابن السرّاج "الأصول في النحو" مثلاً. ولا نرى أن البصريين والكوفيين اختلفوا في هذه الأصول، فجلّ اختلافهم في مسائل بعينها لا تضير أصولهم[١٧]. أما في اللغة والتأليف المعجمي فلا نحسبهم أجمعوا على أصول يهتدون بها، إلا فيما سبق ذكره وفي بعض نُتَف متفرّقة. والمؤدّى أن عمل النحويين العرب، على ما قد يُرمون به من ضعف في الحجة وتشعيب للقاعدة، أكثر اكتمالاً ونضجًا من عملهم اللغوي، ولا سيما في الجانب المعجمي منه. وهذا يفسّر كون حاجتنا اليوم إلى المعجم الحديث أكثر إلحاحًا من حاجتنا إلى نحو خالص من الشوائب التي علقت به.

ولمّا كان النظر المطوّل في أسس "المقدّمة" و"المَرْجِع" مُحْوِجًا إلى دراسة مستفيضة، فإننا نقتصر هنا على تخيّر المَلاحظ المتعلّقة بالمؤلَّفَين. ولنبدأ من حيث بدأ العلايلي: بالصوت، ثم البناء، وهما من ركائز "المقدّمة"، وبعدها ننظر في بعض سمات "المَرْجِع".

إن الدراسة الصوتية هي اللَّبِنَة الأولى التي يقوم عليها فهم اللغة. وهنا تكمن الغربة بين الباحث وتاريخ الأصوات، لأن الكشف عن الأصول القديمة للأصوات، في نشأتها ومحاكاتها ودلالاتها، أفقر ما يكون إلى الدليل الحسّي، وهو بذلك أبعد الأمور اللغويّة عن التفسير وأكثرها طلبًا للافتراض، على كونه أكثر ما يشوق الباحث. ولو تمّ هذا الكشف لأغنى معرفتنا بتاريخ الإنسان واللغة بما لا يقدّمه أيّ كشف آخر من طبيعته.

---

١٧. R. Baalbaki. "Arab grammatical controversies and the extant sources of the second and third centuries A.H.". *Studia Arabica et Islamica: Festschrift for Iḥsān ʿAbbās*, ed. by W. Qāḍī (Beirut, 1981), pp. 1-26.

ومع الإقرار بالصعوبة التي تكتنف دراسة الأصول الصوتية، لا بدّ من الإقرار بسلامة الفكرة التي اتّخذها العلايلي أساسًا لنظريته الصوتية، وهي الفكرة التي تعقّبها من المرحلة التي وسمها بـ"الدور الأوّل"، أي دور الفطرة والتولّد[١٨]. ولستُ أزعم أن المعاني التي حدّدها العلايلي للأصوات المنفردة[١٩] تقابل المعانيَ الأصلية على وجه اليقين، فهذا أمر لا يمكن تقريره بما بين أيدينا من المعارف اللغوية. غير أن الذي أمامنا من التاريخ المقارن للّغات الساميّة يؤكّد أن الأصوات، قبل أن تتشكّل على هيئة موادَّ ثلاثية، كان لها معانٍ مستقلّة عامّة؛ غير أن هذه المعاني غير مستفادة، في الدرجة الأولى، من الصوت الأحادي، بل من المادة الثنائية. فالأصوات الأحادية التي تقوم في كلمات مستقلّة في هذه اللغات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، فمنها الكلمة الدالّة على الفم، وهي pū في الساميّة الأم – فيما نقدّر– ومثلها في الأكديّة، وpeh في العبرية، وfū في العربيّة (ثم كُسعت بالتمييم) وaf في الحبشية. ومن هذه الكلمات أداة موصولية إشاريّة هي ḏū في الساميّة الأم، ومثلها في العربية، ويقاربها zeh العبرية وdā الآراميّة وze الحبشية. ومن هذا النوع أيضًا كلمة ماء وشاة، وتدلّ المقارنات الساميّة–الحاميّة على أن كلاًّ منهما صوت واحد. وبهذا نحتجّ للعلايلي في أساس نظريته: فلو لم يكن الصوت الواحد، في الأصل، يحمل معنًى في ذاته، لما أمكننا العثور على كلمات أحاديّة. أمّا قلّة هذه الكلمات فلا ضير منها إذ من الراجح أنها كانت أكثر مما وصلنا بكثير، ثم غيّرها القياس. ولعل أوضح ما يدلّ على ذلك، الصوت الأحادي الذي معناه "الفم"، وقد أصبح ثنائيًّا بالتمييم أو بالمدّ الطويل، ثمّ أضحى "ثلاثيًّا" بزيادتين، وذلك في لفظ "فوه".

وعندنا له احتجاجٌ آخرُ، منتزَع هذه المرّة من الثنائيات، وهي مرحلة يكون فيها للصوت الواحد أثر واضح في تحديد المعنى، أو قل إنه أكثر وضوحًا وأهمّيّة ممّا في الثلاثيات. ففي مجموعات غير قليلة نجد المادّة الثنائية ذات معنى شائع لا يحدّد اتجاهَه،

---

[١٨]. انظر: مقدّمة لدرس لغة العرب، ص ١٢٥ وما بعدها.

[١٩]. تهذيب المقدّمة، ص ٦٣–٦٤.

بعدُ، إلا الصوتُ الذي يثلّثه. ومع عجزنا عن تحديد الوظيفة الخاصة والمعنى الدقيق للصوت الثالث الطارئ، ليس من باب المجازفة العلمية القول إن لذلك الصوت معنًى في ذاته، وإلا لكان دخوله على المادّة الثنائيّة ونقلها إلى مضمار معنويّ معيّن ضربًا من العبث، ولَما كان بينه وبين الأصوات الأخرى التي تدخل على هذه المادة الثنائية عينها أيّما فرق نفسّر به الفرق بين المعاني الملموحة في الثلاثيات الحاصلة. وليست العربية بِدْعًا في هذه الظاهرة، ففي أخواتها الساميّات أمثلة واضحة على تفرّع الثلاثيات من أصول ثنائية، فمن pr الدالّ على القطع في العبريّة تجد prd (فَرَّقَ) وprm (مَزَّقَ) وprs (فَصَلَ) وprṣ (سَحَقَ) وprq (فرّ وباعدَ) وprš (مَيَّزَ). ومن أكثر الأمثلة وضوحًا أن مادّة العين والراء في العبريّة تتشكّل على ثلاثة أوجه تدلّ جميعها على معنى التعرّي، وهي: rr، وwr، وrh، فالمادة ثنائية في الأصل وجّهتها الزيادةُ بالصوت الواحد إلى معنًى خاصّ قد يكون ملموحًا في هذا الصوت، وإن أشكل علينا تحديده على وجه التحقيق.

ولئن كانت الدراسة الصوتيّة عند العلايلي دائمة الالتفات إلى القديم فالأقدم للكشف عن أصول فُقدت أو كادت، فإن الدراسة الصرفيّة عنده على خلاف ذلك، لأنها قائمة على التطلّع إلى البعيد فالأبعد في مستقبل اللغة ومصيرها. ولعل أكثر ما ستذكر به العربية شيخها نظرته الثاقبة في الموازين لأن في هذا الموضع سِرًّا من أسرار بقائها لغة حيّة قادرة على التوليد، وسرًّا من أسرار تجديدها وإبقائها لغة قادرة على التجديد والنَّماء.

فأما سرّ البقاء فأسلوب العربيّة في الإحياء والتوليد، وهو أكثر الأساليب تطوّرًا في اللغات المعروفة، إذ يتجاوز مرحلتَي الجمود والإلصاق – وعندهما توقّف نموّ بعض الألسنة – إلى مرحلة الاشتقاق أو التوليد. ومن ضمن هذه المرحلة تمتاز العربيّة وأخواتها الساميّات بالتوليد الداخليّ – إن صحّ التعبير – أي الخلق بتغيير من داخل، وهذا يقابل في اللغات الهندية–الأوروبيّة أسلوبَ التركيب أو الدمج[٢٠].

[٢٠]. انظر رأي العلايلي حول طبيعة التمثيل العضوي الكامل في الاشتقاق العربي، في مقدّمة المعجم: موسوعة لغويّة علميّة فنّيّة (بيروت، ١٩٥٤)، ص ١٠.

وقولنا إن الأسلوب الساميّ في الاشتقاق أكثر تطوّرًا من الأسلوب التركيبي يعضده أن تشجُّر الصيغ المختلفة عن مادّة واحدة تجمعها، يقتضي تجريدًا ذهنيًّا لا ينطوي عليه تركيب الكلمة من كلمتين أو أكثر على مذهب الدمج والنحت. صحيحٌ أن العربيّة قد استخدمت في طور من أطوارها أسلوب النحت (مثلاً: ليس، لن، لم، كأن، كيف من الكاف و"أيف" الساميّة المشتركة، والضمائر المنفصلة، وأسماء الإشارة والموصول، وبوجه آخر في بعض العبارات المعروفة كالحمدلة والبسملة إلخ)، إلا أنها، بالجملة، آثرت الأسلوب الاشتقاقيّ أي التوليديّ. وحتى في المجموعة الساميّة نفسها تُظهر العربية شغفًا كبيرًا بتخصيص الموازين بمعانٍ محدَّدة، وهذا ممّا ندعم به رأي العلايلي في الموازين العربيّة[٢١]. فبينما اقتصرت أخوات العربيّة الساميّات على عدد قليل من الموازين المتعلّقة بالأعداد – كما في وزن paʿīlī للعدد الترتيبيّ، والكثير الغالب أنه يُستعمل في أعداد بعينها ولا يقاس – أكثرت العربية من هذه الموازين وأخضعتها للقياس، كما في أَفْعَلُ، وفُعال، ومَفْعَل، وتفعيل إلخ. وكذلك عجزت أخوات العربية عن تخصيص التفضيل بميزان، فما برحت تستخدم لذلك المعنى الصفة ملحوقةً بـ "من"، في حين خصّت العربيّة "أَفْعَل" بهذه الوظيفة، وهو باب كبير في النحو كما لا يخفى، ومسائله طويلة وشائكة. وتطول القائمة لو حاولنا حصرها، إذ يدخل فيها الأوزان الدالّة على المرض والصوت والحِرفة والعيب والحلية واللون وبقايا الأشياء والكثرة والحركة إلخ...

نخلص من هذا إلى أن العربية، في منطلقها المشترك مع أخواتها الساميّات، تقوم على الربط بين الموازين والمعاني، وأنها تتجاوز أخواتها في استغلال هذه العلاقة، بطاقتها العجيبة على التوليد، وميلها المميَّز إلى التخصيص والتفريع. على أن العربيّة غير قياسيّة في كثير من مواضعها، ولو كانت كلّها على القياس لفسدت. ويذكّرنا هذا بما نُقل من أبي حيّان إذ يقول: "إيّاك أن تقيس اللغة، فلقد رأيت نبيهًا من الناس وقد سئل عن قومٍ فقال: هم

[٢١]. المقدّمة، ص ٥٥ وما بعدها.

خُروج، فقيل: ما تريد بهذا؟ فقال: قد خرجوا، لكأنه أراد: خارجون، قيل: هذا ما سُمع. قال: كما قال الله تعالى: (إذ هم عليها قُعود)، أي قاعدون. فضُحك به"[٢٢]. فالمسألة إذًا هي التوفيق بين القياس في الموازين وبين سُنن العربيّة في جموعها ومصادرها وسائر مشتقاتها. وأيًّا تكن الحال، لا نخال أن هناك مجالاً لإنكار الموقع الذي تختصّ به الموازين في العربية، وللتنصّل من الإقرار بأن إحياء العربيّة متعلّق على هذه الناحية تعلُّقًا مكينًا؛ وتلك هي الحقيقة التي بنى عليها العلايلي موقفه المعروف من داء العربيّة ودوائها[٢٣]. وهنا سرُّ الإبقاء على العربيّة لغةً مولِّدة متجدّدة. ويستوي ذلك عنده على وجهين: أوّلهما التوسّع في استخدام الموازين المقرونة بمعانيها الخاصّة، والثاني وضع موازين جديدة لمعانٍ لم تكن مخصوصة بصِيَغ، فتكون النماذج المقترحة أساسًا يقاس عليه ما يطرأ على اللغة من حاجات.

أمّا الوجه الأول، ففيما سبق من القول إشعار بحتميّة قبوله وصحّة اطّراده لأنه سرّ العربيّة الأخصّ. وأما اقتراح الموازين، فلا مفرّ من الاعتراف بضرورته، لأنه ينضاف إلى جملة الأمور التي بها ننهض باللغة. يبقى أمر الموازين عينها، وهذا مبحث شخصيّ، فما يستسيغه واحدنا قد يستهجنه آخر أشدّ الاستهجان. وهذا ما تراه جليًّا في موقف بعض الباحثين من موازين العلايلي[٢٤]. والمسألة عندي أبعد من تقبُّل الموازين أو ردّها، فالحاجة قبل الخوض في العناصر التفصيليّة هي في التثبّت من الخطوط الكليّة. فإن وافقنا الشيخَ العلايلي نظره إلى وجوب اتّباعنا سنّة العرب بتخصيص الوِزان بالمعنى وجواز الاجتهاد في الوضع – وهو ما نرى جوازه بل وجوبه – لصار يسيرًا ألاّ نوافقه في هذا الوِزان أو ذاك؛ والفيصل، في كلا الحالين، التداول والشيوع، فالعالِم يقترح ويصوِّب، وللناس أن تُقدِم فيسريَ الاستعمال، ولها أن تُحجِم فيندثر.

---

[٢٢]. ذكره تاج الدين السبكي في طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق الطناحي والحلو (القاهرة، ١٩٦٧) ٢٨٩/٥.

[٢٣]. انظر المقدّمة، ص ٥٣ وما بعدها، ثم ص ٦٥ وما بعدها.

[٢٤]. انظر، مثلاً: دراسات في فقه اللغة، للدكتور صبحي الصالح (بيروت، ١٩٦٠)، ص ٣٤٠.

ولعل الكلام على الاشتقاق مُسعِف على النُّقلة إلى ملاحظ سريعة عن "المَرْجِع"، نكتفي منها بما قد يكون موضع خلاف بين العلايلي وآخرين[٢٥]. فترتيب "المَرْجِع"، وإن أثار اعتراض نَفَر، ليس في الحقيقة مخالفًا لطبيعة الأفعال في العربيّة وأخواتها الساميّات، فها هو ذا المؤلّف يؤكّد أن "كل جنوح بها (أي العربية) في دائرة تصريف الأفعال، عن الاندراج تحت الجذر يؤدّي إلى التفسيخ الذي لا يُغتفر"[٢٦]. أما المشتقّات الأخرى فالأمر فيها مختلف لأنها، على علاقتها بالمادة المشتقّة منها، قد يكون في ذكرها وفقَ لفظها تسهيل للرجوع إليها، ولا سيّما أن المؤلِّف سردها تحت موادّها. وهذه الطريقة تُرضي الترتيب المنطقي للمعجم، والروح الخاصّ بالعربيّة في الاشتقاق.

ومن سِمات "المرجع" تحديده مأخذ الدخيل، وفي هذا موضع خلاف في كلمات بعينها[٢٧]. وقبل الحديث عن بعضها ننبّه إلى أمر بالغ الخطورة، وهو أن البحث في أصول الكلمات وتعقّب نشأتها ثم تداولها بين اللغات لَمِن أكثر المباحث اللغوية صعوبةً، وأقلّها إفضاءً إلى نتائج مُطَمْئنة، وذلك يقع خاصّة في لغات المجموعة الواحدة. فاللغات الساميّة، مثلاً، تشترك في موادَّ وموازينَ يعزّ حصرها، وقد تُمات الكلمة في واحدة منها وتبقى في أخرى، فإن ظهرت في نصّ متأخّر من إحدى تلك اللغات لا يصحّ أن يُحكم بأنها دخيلة فيها من لغة أُخرى، إذ قد تكون من المشترَك الساميّ (common Semitic stock). وكذا في سائر اللغات. وليس عجيبًا أن يقع المصنّفون القدماء في مزالقَ كثيرة خلال بحثهم في المعرَّب، فها هو ذا الجواليقي، وهو أظهرُ المشتغلين بالمعرَّب، يتردّد في الحكم على بعض الألفاظ (كأن يجعل "الديّوث" عبريًّا أو

---

٢٥. لِما تفرّد به "مرجع" العلايلي من بين المعجمات العربيّة، انظر رأي رئيف خوري في منشورات الندوة اللبنانية، السنة ١٧، النشرة ١١-١٢، ١٩٦٣، ص ٦-٢٤.

٢٦. مقدمة "المرجع"، الصفحة ح.

٢٧. انظر مقالة محمد المحمّدي: "نظرة في المرجع"، في الدراسات الأدبيّة، السنة الخامسة، العدد الثاني، ١٩٦٣، ص ١٠٩-١٢٤.

سريانيًّا[٢٨]، و"الفِطّيس" روميًّا أو سريانيًّا)[٢٩]، ويُخْطئ في تعيين مأخذ الكلمة (كأن يجعل الدينار فارسيًّا[٣٠]، وهو روميّ)، أو يكتفي بالقول إن الكلمة أعجميّة دون أن يحدّد مأخذها (انظر: "جاموس" و"دمشق" و"شَبّوط")[٣١].

ليس هذا باعتذار للعلايلي إن اجتهد فيما لم يوافقه عليه غيره. فالأمر الذي يُركن إليه في هذا الباب هو أنه يَحْسُن بالمعجم العربي الحديث أن يُضمَّن الإشارات المناسبة إلى أصول الدخيل، على تفاوت في تحقيق نِسبتها بحسب طبيعة المعجم والقصد منه. وإن شئنا حقًّا أن نعتذر للعلايلي لقلنا إن مَن خالفه الرأي في تعريب عدد من الكلمات كان، في غير موضع، يردّه دون وجه حقّ في أمور أصاب فيها. من ذلك أن الشيخ قد نُسب إلى الخطأ في قوله إن "الأجر" أصيل العِرق في الساميّات، وزُعم أنه فارسي[٣٢]. وقد أثبت Fraenkel أن فارسيّه مأخوذ من السريانية[٣٣]. وزعم المعترض أيضًا أن أُربون فارسي[٣٤]، وفسّر ما جاء في "المَرْجِع" عن أن "أُرْبون" على وِزان "أُفعول"، على أنه اعتقاد بعربيّته عند المؤلّف. ولا نرى أن ما في "المَرْجِع" يحتمل هذا التفسير لأن العلايلي أعطى وزن الكلمة كما استقرّت في العربيّة. وسواءٌ أصحّ قولنا أم لم يصحّ، فالكلمة ليست بفارسية؛ فقد تكون يونانية كما ذهب بعضهم[٣٥]، وقد تكون ساميّة مشتركة أيضًا، ففي العبرية ʿērābōn، وهو من جذر ʿārab الذي يقابل ʿrab السريانية.

---

٢٨. المعرّب، تحقيق أحمد محمد شاكر (القاهرة، ١٩٤٢)، ص ١٥٥.

٢٩. نفسه ص ٢٤٥.

٣٠. نفسه ص ١٣٩.

٣١. نفسه ص ١٠٤ و١٤٨ و٢٠٧، على التوالي.

٣٢. "نظرة في المرجع" لمحمد المحمّدي، ص ١١٤.

٣٣. S. Fraenkel, *Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen* (Leiden, 1886), p. 5.

٣٤. "نظرة في المرجع"، ص ١٢١.

٣٥. Fraenkel, p. 190.

وإلى التفرقة بين الأصيل والمعرَّب، تجد العلايلي يفرّق بين الحقيقي والمجازي، وبين المعنى الوضعي والاصطلاحي في العلوم والفنون، وباتّباع هذا المنهج لا يدخل عليه، عندنا، الاعتراضُ القائل بأن محاولته تُسفر عن "مؤلَّف لا هو بالمعجم ولا هو بالموسوعة"[٣٦]. ثم إن في "المقدّمة" تمثّلاً بيِّنًا لتنويع المعجمات على أنحاء خمسة[٣٧]، فمنها المعجم المادّي، على سنّة المؤلَّفات القديمة؛ والمعجم العلمي، وهو في الاصطلاحات موزَّعة على حسب الاختصاص؛ والمعجم الاصطلاحي، على نَسَق "التعريفات" للجرجاني؛ والمعجم التاريخي النشوئي؛ والمعجم المَعْلَمي، ويضمّ جميعها باختصار. وحريٌّ بهذا التمثّل، إن توبع، أن يبني للمعجمات صرحًا مُحْدَثًا يليق بأن يوازي الصرح التراثيّ. أمّا "المَرْجِع" فأقرب ما يكون إلى المعجم المَعْلَمي، إذ يجمع بين اللغة والعلم والفنّ، ولا تضارب فيه بين النظرية والتطبيق. أما ما طالب به فريحة من الفصل التامّ بين المعجم والموسوعة فيدخل عليه أن صاحب "المَرْجِع" لم يدّعِ أنه موسوعة، وأن المعجم اللغوي، أو المادّي، لا يُفترض فيه مثل هذه التفرقة التامّة، فكثير من أسماء الرجال والبلدان والمصطلحات العلميّة يدخل في كبرى المعجمات اللغوية الأجنبيّة ولم يدّع أحد أنها موسوعات!!

ولئن أثبتنا بعض الأمور التفصيلية في ردّ ما خولف به العلايلي، فذلك لا يلهينا عن موضوعنا الأساس، وهو سلامة الرباط بين نظريّته اللغوية وما تشكّلت عليه. وإذ اكتملت النظريّة اللغوية عند الشيخ، ندرك تمامًا ما كان يعنيه بقوله: "لن يكون لنا فكر قوميّ تامّ صحيح وأحدُ وجهيه مهترئ مطموس المعالم"[٣٨].

---

٣٦. انظر مقالة أنيس فريحة "نظرة في معجم الشيخ عبد الله العلايلي"، في الأبحاث، السنة السابعة، ج١، ١٩٥٤، ص ٢١٢.

٣٧. مقدّمة لدرس لغة العرب، ص ١١١.

٣٨. مقدّمة العلايلي على صحاح الجوهري، إعداد نديم مرعشلي وأسامة مرعشلي (بيروت، ١٩٧٤)، الصفحة أ.

(٢)

تدريس العربيّة في الجامعات وتحدّيات المستقبل

لعل من العبث أن ننكر أن تعليم العربيّة في جامعاتنا يشوبه الكثير من القصور والضعف، وأن هذا الأمر يسهم في تدهور مستوى الطلاّب المختصين، ويفضي إلى نقص فاضح في مستوى مدرّسي العربية في المرحلتين الابتدائية والثانوية لأن جُلّ هؤلاء من خرّيجي أقسام اللغة العربية أو دور المعلّمين. وإذا نحن تعقّبنا الأسباب التي أفضت إلى تراجع المستوى اللغوي عند أبناء العربيّة في العقود الماضية وإلى نفور هؤلاء من لغتهم حتى لأضحى كثير من خطابهم مشوبًا بلغات أخرى وأضحى كثير من تراسلهم يتمّ بلغات أجنبيّة، وجدنا أنّ من أهمّها افتقار مدارسنا إلى معلّمين أكفاء يقرّبون العربية إلى أبنائها بتبسيط مآخذها وبمقاربتها على نحو وظيفي بعيدٍ عن التجريد والتمحّل. وليس من المبالغة القول إن وجدان الطبيب أو المهندس البارع قد بات أسهل بما لا يقاس من وجدان مدرسٍ للعربيّة بارع، سواءٌ في ذلك المرحلتان الابتدائية والثانوية. والذي نقصد إليه في هذا البحث التأكيد على أنّ من التحديات الكبيرة التي تواجهها العربيّة في عصرنا هذا فتور أبنائها نحوها وغربة كثير منهم عنها. ولئن كان علاج الوضع غير السويّ هذا يحتاج إلى جهود مضنية على المستوى الثقافي والإعلامي والسياسي وغير ذلك، فإنّنا نقتصر في هذا البحث على دراسة وضع العربية في جامعاتنا للكشف عن أسباب تقصيرنا وللبحث عن المخارج المناسبة، لعلّ في ذلك ما يساعد على رفع مستوى المختصّين الذين يتوجه نفرٌ كثيرٌ منهم إلى التعليم فيكون له النصيب الأكبر في تحبيب الطلاّب بلغتهم وتراثهم أو تنفيرهم منهما. ولا شكّ أنّ هذا جانب واحد من قضيّة متشعبة، وهو بمثابة اللَّبِنة تَنضاف إلى أخواتها فيسهم كلٌّ في تماسك البناء بمجمله.

ولمّا كانت مادة النحو، من بين العلوم العربيّة جميعًا، هي الأقل تقبّلاً عند طلاّب المدارس، وأكثر تعقيدا وتجريدًا، نرى أن الجهد ينبغي أن يوجّه إليها ولا سيما لجهة

تخليصها من شوائب الدراسة التقليديّة التي لازمتها قرونًا طويلة. وجليٌّ أن إعداد الطلاّب الجامعيين المختصين إعدادًا صحيحًا في الدراسة سيكون ذا أثرٍ طيّب في طلاّبهم هم في المراحل السابقة على الجامعة. وسنعرض في هذا البحث لأربع من الآفات التي إليها نردّ كثيرًا من عناصر الضعف التي يتّسم بها تعليم العربيّة في جامعاتنا، وهي:

١) اتّباع النحويين القدماء في أخطاء التعليل والحكم.

٢) قلّة الالتفات إلى أهميّة المعاني في دراسة النحو.

٣) الوقوع في شَرَك الكتابة العربية بالنظر إلى ظاهرها فحسب.

٤) عدم الإلمام باللغات الساميّة.

أولا: من الأسس التي يقوم عليها النحو العربيّ، كما استنبط النحويّون قواعده ورسّخوا أصوله، فكرة العلّة. وهذه الفكرة في أساسها خارجة عن النهج الوصفيّ الذي نرى أن عمل النحويّ يجب ألاّ يتعدّاه. ورغم أنّ فكرة العلّة تطوّرت وتشعّبت بعد القرن الثالث، فإن منشأها هو منشأ النحو نفسه، أو في أدنى تقدير، العهد الذي بدأ فيه التدوين النحوي. والناظر في كتاب سيبويه يجد إحكامًا شديدًا في البحث عن العلل وفي ترتيبها وتصنيفها[١]، فكأنّها صرح متكامل المعالم والأرجاء. وقريب من هذا ما يُروى عن الخليل من أنّه شبّه نفسه في استنباطه للعلل بـ"حكيمٍ دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق، أو بالبراهين الواضحة، والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلّة..."[٢].

---

١. انظر: R. Baalbaki, "Some aspects of harmony and hierarchy in Sībawayhi's grammatical analysis", *Zeitschrift für arabische Linguistik*, 2 (1979), 7-22.

٢. الإيضاح في علل النحو للزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، ط ٣، بيروت ١٩٧٩، ص ٦٦؛ وقارن الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ط. حيدر آباد، ص ٥٧-٥٨.

وقد اتسع نطاق التعليل في المؤلّفات النحوية بحيث أضحى سمة مميّزة للنحو العربيّ، وشاع اتّباع مناهج النحاة في تعليلاتهم، فغدا تعليم النحو مرتكزًا على هذه التعليلات ارتكازًا قويًا شديدًا. وكثيرًا ما تستوقف الطلاّب تعليلات نحويّة صارت من المسلّمات، وقد يجدون صعوبة جمّة في فهم جدواها وصوابيّتها، لأن أذهانهم قد اعتادت التفكير النحوي التقليدي كما وصل إلينا بالنقل والاتّباع. ولسنا نريد في هذا المجال النظر في العلل بأنواعها نظرة ابن مضاء وتقرير المتقبّل منها والفاسد، فلهذا مقام آخر. ولكننا سنعرض لعدد قليل من التعليلات النحوية التي ينبغي أن ننبّه الطلاّب الجامعيين إلى فسادها والحاجة إمّا إلى تصحيحها أو إلى السكوت عن التعليل في مواضعها تلك:

١) في تعليل بناء الأسماء أن منها ما يُبنى لشبهه بالحرف في المعنى؛ ولو اقتصر الأمر على الشبه بين حرف موجود كهمزة الاستفهام واسم موجود كـ"متى" الاستفهامية لكان ذلك هيّنًا، ولأمكننا ردّه إلى الاجتهاد – وإن يكن ذلك الاجتهاد نفسه ممّا لا تدعو إليه الحاجة التعليمية ولا وظيفة النحويّ. غير أن النحويين لم يقتصروا على ذلك بل ذكروا الشبه بين الأسماء وبين حروف غير موجودة. من ذلك الاسم "هنا" فقد قيل إنّه مبنيٌ لشبهه حرفًا كان ينبغي أن يوضع فلم يوضع، وذلك لأن الإشارة معنى من المعاني، فحقّها أن يوضع لها حرف يدلّ عليها، كما وضعوا للنفي "ما" وللنهي "لا" وللتمنّي "ليت" وللترجّي "لعل" ونحو ذلك[٣]. ومثل ذلك "هؤلاء" و"ما" التعجبيّة "لأن الأصل في التعجّب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني"[٤].

٢) في تعليل التشديد الذي يلحق بـ"اللذانّ" و"اللتانّ" ذكر النحويون أن تشديد النون تعويض عن الياء المحذوفة[٥]. غير أن هذا التعليل غير سليم لأنّه حُكي "اللذينّ"

---

[٣] . شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق رمزي بعلبكي، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٢-٣٣، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٩، ٣١/١.

[٤] . أسرار العربيّة لابن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧، ص ٣٣.

[٥] . شرح ابن عقيل، ص ٧٥؛ وأوضح المسالك ١٣٩/١.

و"اللتيّ" بالتشديد وإثبات الياء. ويزداد التعليل ضعفًا عند مقارنة ما ذُكر بصيغتي "ذانّ" و"تانّ" في تثنية "ذا" و"تا"، إذ حُكي أيضا "ذينّ" و"تينّ" مع تشديد بغير تعويض من الألف التي قالوا إنها حُذفت. وكان من الممكن أن نُدرج هذه المسألة تحت النوع الثالث من بحثنا، أي مسألة الخطّ، لأنّ منشأ الخطأ في هذا التعليل اعتبارهم أن في آخر "الذي" ياء، والحق أن هذه كسرة طويلة، فهي صائت لا صامت.

٣) في تعليل الرفع في الفاعل، يذكر ابن الأنباري "أن الفاعل أقلّ من المفعول، والرفع أثقل، والفتح أخفّ، فأعطوا الأقلّ الأثقل، والأكثر الأخفّ، ليكون ثقل الرفع موازيًا لقلّة الفاعل، وخفّة الفتح موازية لكثرة المفعول"[٦]. ثمّ لا يلبث ابن الأنباري أن يذكر احتجاجًا آخر لرفع الفاعل ونصب المفعول وهو "أنّ الفاعل أقوى من المفعول، فأعطي الفاعل الذي هو الأقوى، الأقوى، وأعطي المفعول، الذي هو الأضعف، الأضعف وهو النصب." والتناقض واضح في العلّتين، فإن كان التوازن بين الثقل والعلّة والخفّة والكثرة علّة من علل هذه الظاهرة النحوية في الفرق بين الفاعل والمفعول، فكيف يجوز أن يُقرن الأقوى بالأقوى والأضعف بالأضعف في العلّة الأخرى؟ إن مثل هذا التعليل الواضح الفساد جزء من التفكير النحوي الذي ندرّسه لطلاّبنا، وإنّك لتجد صعوبة كبيرة أحيانًا في إقناع بعض هؤلاء بعدم جدوى هذه التعليلات وعدم صحّتها، وذلك لأنّ أذهانهم قد اعتادت التسليم بقول القدماء تسليمًا ، والارتياب بنيّة من يشكّك فيها. ولعلّ من المهم أن نؤكّد لطلاّبنا على عظمة البناء التعليلي النحوي وعلى كونه ناتجًا عن العبقرية العربيّة التي ابتدعت أُسس التحليل النحويّ وأفادت من علوم الأمم الأخرى وفلسفاتها واستخدمتها في دراسة لغتها كما لم تفعل أمّة من الأمم، غير أن من المهم أيضًا تنبيه هؤلاء الطلاّب على التكلّف والإغراب في مثل هذه المواطن من التعليل.

---

[٦] . أسرار العربية، ص ٧٨.

ولو شئنا لأحصينا عشرات من المواضع التي تضطرب فيها تعليلات النحويين، وما ذلك بعسير. ولعل أهمّ ما في الأمر، من الناحية التعليلية، التأكيد على أن الخطأ الذي وقع فيه النحويون لا يكمن في تعليلاتهم بقدر ما يكمن في افتراضهم العامّ بأن الظواهر اللغوية كلّها تقبل التعليل، وبأن اللغة تخضع للمنطق باطّراد. والحق أن اللغة لو كانت منطقية تمامًا، لما وجدنا في العربية جموع تكسير، ومخالفة بين العدد والمعدود، ولما رفعنا نائب الفاعل، وهو مفعول به في المعنى، مغلّبين موقعه ضمن الجملة الإسنادية على معناه المفعولي. غير أن اقتناع النحويين بأنّ اللغة صدرت عن حكيم أو عن أمّة حكيمة جعلهم يفترضون فيها أمورًا خارجة عن طبيعتها وطريقة نشوئها وتطورها.

أمّا أخطاء التفكير النحوي المتعلقة بالأحكام، من خارج باب التعليلات، فكثيرة جدًّا، وليس بجائز أن يمرّ بها الطالب الجامعي دون أن نحرّكه إلى التفكير في صحّتها وجوازها وإمكان النظر في تغييرها أو تحسينها. وبعض هذه الأخطاء يتعلق بأمور مفردة بعينها لا تؤثر في البناء النحوي عامّة. مثال ذلك الإعرابُ المعروف للأفعال الماضية، فهي تارة مبنية على الفتح، وتارة على الضم، وتارة على السكون، في حين أنّ تعريفهم للبناء لا يناسب مثل هذا التغيّر، والأنسب في حالتَي الضمّ والسكون القول إنّ الحركتين طارئتان أو عارضتان دون أن نذكر البناء عليهما. ومثال ذلك أيضًا النصب بأن المضمرة لمجرّد إصرارهم على أنّ "أنْ" هي أمّ حروف النصب، ولعدم إقرارهم بأنّ التركيب نفسه، مع اللام أو الواو أو الفاء أو "أو"، أو "ثمّ"، أو "حتّى"، هو الذي يُحْدث النصب. ومن هذا الباب أيضًا أحكامهم التعسفية التي ما نزال نتمسك بها في تقدير الفاعل لكلّ فعل، وفي التزام بعضهم بتقدير الخبر محذوفًا في حالة وقوعه ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا، وفي التمييز بين لهجة حسنة وأخرى خبيثة، وفي تعسّفهم في إعراب جملتي التعجب، وجملة لا سيّما، وتقدير فعل محذوف يفسّره الفعل الموجود بعد "إذا" وما شابهها عند دخولها على الأسماء، إلخ.

غير أنّ من الأخطاء الحُكْميّة التي يجب أن يتوجه إليها انتباهنا ما له أثر في البناء النحويّ كلّه، واستدراك الأمر فيه أدعى وأهمّ، وإن كان يحتاج إلى جهد أكبر ونظرة أكثر

اتساعًا وتسامحًا. ونمثّل على هذا النوع بمسألة أقسام الكلم في العربيّة، إذ اضطرب النحويون فيها اضطرابًا شديدًا، ونتج عن ذلك آثارٌ خطيرةٌ في بنية النحو ومصطلحاته.

جعل النحويون الكلم في ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، فضيّقوا على أنفسهم مجال التصنيف، كما خلطوا بين هذه الأقسام خلطًا غير سائغ[٧]. ويمكن أن نصنّف المصاعب التي نتجت عن هذا التصنيف والخلط كما يلي:

١) أنهم ميّزوا في النحو أبوابًا لا يمكن ردّها إلى أيّ قسم من أقسامهم الثلاثة، ولذلك وضعوا مصطلح "اسم فعل" ومصطلح "الحرف المشبّه بالفعل". ولعله كان من الأفضل أن يضعوا أسماء الأفعال، والحروف المشبّهة بالفعل، وربما الأفعال الجامدة التي تشبه الحروف بعدم تصرّفها، في قسم رابع خاص، أو في أحد أقسامهم الثلاثة مع لمح الفارق. ولشدّة اعتياد الطالب، منذ تعلّمه النحو العربي في المدارس وحتّى المرحلة الجامعية، على استعمال مصطلح "اسم فعل"، مثلاً، نجده لم يعد يلمح التناقض الظاهر في هذا المصطلح، لأنّه قد صار عنده شيئًا ثابتًا، أو تسميةً مسلمًا بها غير مُحْوِجة إلى تسويغ.

٢) أنّه دخلت تحت هذه الأقسام أشياء ليست منها، فلماذا تكون "ما" التعجبية اسمًا، وكذلك "عند" و"إذا" و"حيث"، ولماذا يكون "ليس" فعلاً؟ كان الأَولى بهذه أن تكون في باب عامّ للأدوات يُقسم بدوره أقسامًا بحسب معاني تلك الأدوات لا عملها، كما سنذكر في رقم (٤).

---

٧ . انظر الأسس النحوية لهذه القسمة الثلاثية في:

J. Owens, "The syntactic basis of Arabic word classification", *Arabica* 36 (1989), 211-34.

وعن انتقال الكلمة من أحد هذه الأقسام إلى قسم آخر منها، انظر:

R. Baalbaki, "Reclassification in Arab grammatical theory", *Journal of Near Eastern Studies* 54 (1995), 1-13.

٣) أنّه لم يعد ممكنًا أن نجد حدًّا صحيحًا، فيه الجمع والمنع، لكلّ من الاسم والفعل والحرف. فإنّ أيّ حدّ يوضع للاسم يمكن أن يُرَدّ طالما أنّنا نصرّ على أن نعدّ "ما" التعجبية و"حيث".... من الأسماء. فلو أخذنا بقول الكسائي إن "الاسم ما وُصف"[٨]، أو بقول الفرّاء إن "الاسم ما احتمل التنوين والإضافة أو الألف واللام"[٩]، أو بقول ابن كيسان إن "الأسماء ما أبانت عن الأشخاص، وتضمّنت معانيها، نحو رجل وفرس"[١٠]، أو قول الزجّاجي إن "الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً ومفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل والمفعول به"[١١]، أو غير ذلك من الحدود التي ذكرها النحويون، لوجدنا أن الاعتراض نفسه قائم عليها كلّها، وعلى أيّ حدّ قد نحاول وضعه نحن. ولن يستقيم لنا الأمر في حدّ الاسم والفعل والحرف إلاّ عندما نُخرج من كل منها ما جعلوه تحته دون أن يكون منه في الحقيقة. ولا نستغربنّ بعد ذلك ما أورده سيبويه في حدّ الاسم، أي قوله: "الاسم رجل وفرس وحائط"[١٢]، فلعلّه وجد أنه لن يستقيم له أن يضع أيّ حدّ للاسم يندرج تحته كلّ ما جعله، هو والنحويون، أسماء. وليس جائزًا أن يبقى طلاّبنا يتخبّطون في متاهات التقسيم التقليديّ والحدود الفاسدة، وأول خطوة في الاتجاه السليم هي أن نجعلهم مدركين لوجود المشكلة ولأبعادها الخطيرة.

٤) أن بعض أبواب النحو العربي، نتيجةً للتقسيمات العامّة لأنواع الكلم وتبعًا لعناية النحويين بالعوامل والمعمولات أكثر من عنايتهم بالمعاني والأساليب، بات يحتاج إلى إعادة تنظيمه، وإلى تخليصه من سلطان فكرتَيِ الإعراب والعمل. فأدوات النفي

---

٨ . الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٤، ص ٨٣.

٩ . نفسه، ص ٨٣.

١٠ . الإيضاح في علل النحو للزجّاجي، ص ٥٠.

١١ . نفسه، ص ٤٨. وانظر تعليقات Versteegh على حدّ الاسم عند الزجّاجي وغيره في:
The explanation of linguistic causes: Az-Zaǧǧāǧī's theory of grammar (Amsterdam, 1995), 56 ff.

١٢ . كتاب سيبويه، ط بولاق ١٣١٦-١٣١٧، ١/٢.

مثلا، يجب أن تُدرس معًا لمعرفة خصائصها المشتركة، والفروق الدقيقة في المعاني التي تتضمّنها وبعد ذلك كله يأتي عمل كلّ أداة منها. ولهذا نرى تصنيفها معًا وتخليص كلٍّ منها من بابه التقليدي، وبذلك نجمع في باب واحد "ليس" و"ما فتئ" و"ما" و"لا" و"لن" و"لم" و"لمّا" و"لا سيّما"... إلخ، ويكون هذا الباب هو القسمة الرئيسية لهذه الأدوات، ولا بأس بعد ذلك من تصنيفها بحسب عملها إن أردنا الالتزام بروح التفكير النحوي العربي. وقد ينشأ عن تصنيفنا المقترَح صعوبات، أهمّها تشعّب الأبواب وربّما عدم استغراقها كل الأدوات المعروفة، ولكن المحاولة تستحقّ الجهد والعناء لأن الغرض الرئيسي من تعليم اللغة هو الوصول بالمتعلّم إلى المهارات الأساسيّة المتعلّقة بحسن استخدامها وإتقان أساليبها، وهذه المهارات أهم بكثير من معرفة عمل الأدوات وأحكامها الإعرابية. وبمعنى آخر، فالأجدى بالطالب، قبل أن يتقن الإعراب، وقبل أن يغوص في التعليل والعمل، أن يُحْسن استخدام اللغة ويتقن الفروق بين الأدوات؛ فقبل أن نطالبه بإعراب جملتَي التعجّب يجب أن نتأكد من أنه سيستعمل الأسلوب العربي الصحيح للتعجب، فأيّ نفع لو أتقن الإعراب ثم استعمل في إنشائه "كم هو كذا" أسلوبًا للتعجب؟ وأيّ غرض يحقّق حفظه أنواع "حتى" وإعرابها إن لم يعرف الدلالة المعنوية في كل نوع؟ والمؤمَّل أن ترسيخ هذه المهارات في أذهان مدرّسي العربيّة، من طلاّب الجامعات ودور المعلمين، يحفزهم على نقلها إلى طلاّب المراحل السابقة على الجامعة فيسهم ذلك في تثبيت المنهج الوظيفي في تدريس النحو.

ثانيا: إن من أخطر ما أصاب النحو العربي في تاريخه الطويل فصله عن العلوم البلاغية، ولا سيما علم المعاني. وقد سار النحو والبلاغة في اتجاهين مختلفين، على تداخل في مادة مباحثهما. وكتاب "مفتاح العلوم" للسكّاكي دليل واضح على انفصال النحو عن البلاغة، وهما في الحقيقة واحد. فرغم قول السكاكي في مقدمته إن تمام علم النحو هو بعلمَي المعاني والبيان[١٣]، فالقسمة بين هذه العلوم واضحة كوضوح الاختلاف

[١٣] . مفتاح العلوم، القاهرة ١٣١٨، ص ٣.

بين النحويين والبلاغيين في طبيعة اهتمامهم بالظاهرة اللغوية: ففي حين اعتنى النحويون، في المقام الأول، بحركات أواخر الكلم وبالجائز والممتنع – وهذه أمور شكليّة أساسًا – توجّه جلّ اهتمام البلاغيين إلى النواحي المعنوية، كالخبر والإنشاء، والمعاني الدقيقة للأدوات، والفروق الناشئة عن استعمال الأساليب المختلفة... ولسنا ننكر إسهام النحويين – ولا سيما المتقدمون – في البحث البلاغي، غير أن المسألة نسبية، ولا مجال لإنكار الاختلاف بين النحاة والبلاغيين في طبيعة التوجّه اللغوي ومواطن العناية الخاصة عند كلّ منهما.

ويتضح الفرق بين الأسلوب النحوي والأسلوب البلاغي عند تدريس المادتين، فالطالب يجد نفسه في الدراسة النحوية أسيرًا للتعليلات والعوامل والجوازات اللفظية والإعرابية الخ، في حين ينطلق في كثير من جوانب الدراسة البلاغية من هذا الإسار، فينظر في التركيب من حيث فائدته المعنوية لا من حيث أثر عوامله في معمولاته أو جواز إعرابه على أكثر من وجه يسوّغه التخريج وتجيزه الصنعة. وإلى ذلك نجد أن البلاغيين لم يُخضعوا المادّة اللغوية لسلطان التقدير والافتراض، فكأنهم عُنوا بدراسة "البنية السطحية" – إن شئنا استخدام المصطلح الحديث – في حين تجاوز النحويون ذلك إلى الدراسة "البنية العميقة" على ما استتبع ذلك من الولوج في التخمين والتأويل البعيدين غالبًا؛ وذلك، وإن ساعد على الكشف عن بعض جوانب التركيب، أوجد مشكلات تفوق التفسيرات التي زَوَّدَنا بها.

وإذا قارنّا ما بين سيبويه إمام النحويّين، والجرجاني إمام البلاغيّين في موادَّ مشتركةٍ ذَكَراها في مؤلَّفاتهما، فإننا واجدون عند سيبويه السمة النحوية التي ذكرنا، وعند الجرجاني السمة البلاغية، هذا مع كون سيبويه أكثر عناية بالمعنى من النحويين المتأخرين. ولنتناولْ نماذج سريعة لمواضع الاختلاف في التعامل مع الظاهرة التركيبية بين الجرجاني وبين سيبويه[١٤]:

---

[١٤] . للتوسّع تُنظر دراستي المقارنة عن الرَّجُلين:

"The relation between *naḥw* and *balāġa*: A comparative study of the methods of Sībawayhi and Ǧurǧānī", *Zeitschrift für arabische Linguistik* 11 (1983), 7-23.

١) يفرّق الجرجاني بين كون الخبر اسمًا وكونه فعلاً، وسرّ ذلك إدراكه أن الفعل "يقتضي تجدّد المعنى المثبَت به شيئًا بعد شيء"[١٥]، في حين أن الاسم لا يقتضي هذا التجدّد. ففي قولك: "زيد منطلق" إثبات لانطلاق زيد، وأما قولك: "زيد ها هو ذا ينطلق" فيعني أن الانطلاق قد وقع منه جزءًا فجزءًا. أما سيبويه فلم يصل في تحليله النحوي إلى مثل هذا الفرق الدقيق، بل سوّى بين هذين النوعين، فقال عن الأفعال المضارعة: "إنما ضارعت أسماءَ الفاعلين أنك تقول إن عبد الله لَيفعلُ فيوافق قولك لَفاعلٌ حتى كأنك قلت إن زيدا لَفاعلٌ فيما تريد من المعنى"[١٦]. وكذلك سوّى المبرّد في المنزلة بين "عبد الله قائم" وبين "عبد الله ضربته" و "زيد مررت به"[١٧]. فالمنطلق النحوي هنا يرجع إلى وقوع الأسماء والأفعال مواقع إعرابية واحدة، ولا يلتفت إلى الفرق المعنوي الحاصل رغم الاتفاق في الإعراب. أما المنطلق البلاغي فأفضل ما يمثّله قول الجرجاني متخطّيًا موقف النحويين: "ولا ينبغي أن يغرّك أنّا إذا تكلّمنا في مسائل المبتدأ والخبر قدّرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم... فإن ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيها استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسمًا بل كان ينبغي أن يكونا جميعًا فعلين أو يكونا اسمين"[١٨].

٢) في حال استواء المبتدأ والخبر في التعريف، يُثبت الجرجاني فرقًا بين تقديم المبتدأ وتقديم الخبر: "فإذا قلت: زيد منطلق، أزلت عنه (أي السامع) الشكّ وجعلته يقطع بأنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدّمت "المنطلق" فقلت: المنطلق زيد، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانًا ينطلق

---

[١٥] . دلائل الإعجاز، بتصحيح الشيخ محمد رشيد رضا، القاهرة ١٣٣١ هـ، ص ١٣٣.

[١٦] . الكتاب ٣/١.

[١٧] . المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٩، ١٢٨/٤. وقارن: أسرار العربية، ص ٧٣؛ والإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، القاهرة ١٩٦٩، ٣٠٨/١؛ وشرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة لا. ت.، ١٢/٧-١٣؛ وشرح الكافية للأستراباذي، استانبول ١٣١٠ هـ، ٢٣١/٢.

[١٨] . دلائل الإعجاز، ص ١٣٦.

بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أزيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك: المنطلق زيد، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد"[١٩]. وكذا الجمل التي تسبقها "كان" نحو: "كان زيدٌ أخاك" و"كان أخوك زيدًا". وفي هذا الموضع يذكر الجرجاني النحويين ذكرًا صريحًا. فهم يقولون إنه إذا اجتمع معرفتان كنتَ بالخيار في جعل أيهما شئت اسمًا والآخر خبرًا. ولم يشأ الجرجاني أن يحمّلهم هم ما قد ينتج عن هذا القول، بل اكتفى بالاشارة إلى أن قولهم قد يوهم أن المعنى لا يختلف بالتقديم والتأخير. فإذا نظرنا في كتاب سيبويه نراه يجيز التقديم والتأخير دون أن يأتي على ذكر المعنى، نحو: "كان أخوك زيدًا" و"كان زيدٌ صاحبَك". وكأنّ سيبويه اقتصر في النظر النحوي على استيفاء الجملتين كلتيهما لاسم "كان" وخبرها، ولم يلتفت بعد ذلك إلى ما يقع خارج الإعراب والتركيب، فأغفل ذكر الفرق المعنوي.

٣) يذكر سيبويه بيت أبي النجم العِجْلي:

قد أصبحت أمُّ الخِيار تدّعي عليّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ

وهو شاهد على رفع "كلّ" مع حذف الضمير من "أصنع". يضعّف سيبويه هذا البيت في أكثر من موضع، ويفضّل النصب لأنّه "لا يكسر البيت"[٢٠]. ويحاول الشنتمري أن يدافع عن الراجز في رفع "كلّه"، غير أنّه، باعتماده الأسلوب النحوي وبالتفاته إلى الإعراب وحده، غفل عن الفرق المعنوي بين الرفع والنصب في البيت[٢١]. وتنبّه الجرجاني إلى أن المسألة أبعد من مجرّد الخلاف في الحركة الإعرابية وفي ذكر المفعول أو حذفه، وأوضح الفرق في المعنى بين الرفع والنصب، وأشار بلطف إلى النحويين ولم يسمِّ منهم أحدًا، وذلك في قوله: "قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه من رفع "كلّ" في شيء إنّما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة. قالوا: لأنه ليس في نصب "كلّ" ما

---

[١٩] . نفسه، ص ١٤٤.

[٢٠] . الكتاب ١/٤٤؛ وقارن ١/٦٤، ٦٩، ٧٣.

[٢١] . تحصيل عين الذهب، بحاشية الكتاب، ١/٤٤.

يكسر له وزنًا أو يمنعه من معنى أراده"[٢٢]. ويُنكر الجرجاني هذا ويرى أن الرفع مقصود، لأن الشاعر أراد أن أمّ الخيار "تدّعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا البتّة لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كلاًّ"، وهذا المعنى ممتنع لو نصب، لأن النصب كان ينجم عنه إثبات جزء من الصّنيع على القائل. وهكذا تخطّى الجرجاني الاعتبار الإعرابي القائم على الضرورة المتوهَّم وجودها، وانطلق إلى رحاب المعنى دون أن يضيّق على نفسه تضييقًا يُفسد عليه فهم البيت.

٤) يذكر الجرجاني أن النحويين، في كلامهم على "إنّما"، لا يزيدون على أنها كافّة[٢٣]، والمقصود بقوله هذا أنهم التفتوا إلى الناحية اللفظية في زيادة "ما" المبطلة لعمل "إنّ"، ولم ينظروا إلى الفائدة المعنوية في هذه اللفظة. والحق أننا إذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدنا أنه يذكر "إنّما" في مواضع أربعة يشير في واحد منها إلى أنها لا تعمل[٢٤]، وفي آخر إلى وقوعها موقع "إنّ" دون أن تعمل[٢٥]، ويرى في الثالث أنها كالحرف الواحد وأنّها لا تعمل فيما بعدها[٢٦]، وفي الرابع أنها تصرف الكلام إلى الابتداء[٢٧]، وهذا معناه أنها لا تعمل. ولم يكن حظ "إنّما" عند سائر النحويين بأفضل من هذا، فالمبرد[٢٨] والزجّاجي[٢٩] وابن هشام[٣٠]، مثلا، اقتصروا على العناية بعملها دون الكلام على معناها وفائدتها في التركيب.

---

٢٢ . دلائل الإعجاز، ص ٢١٥.

٢٣ . نفسه، ص ٢٧٢. وانظر ص ٢٥٢-٢٧٤ حيث يحدّد الجرجاني المعاني التي تفيدها "إنّما".

٢٤ . الكتاب ٤٥٩/١.

٢٥ . نفسه ٤٦٥/١-٤٦٦.

٢٦ . نفسه ٢٨٣/١.

٢٧ . نفسه ٤٧٥/١.

٢٨ . المقتضب ١٥/١، ٥٤/٢ و ٣٦٣.

٢٩ . كتاب الجمل، تحقيق محمد بن شنب، باريس ١٩٥٧، ص ٣١٠-٣١١.

٣٠ . مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٥٦ هـ، ٣٠٧/١-٣٠٨.

٥) كما في الأداة السابقة، نجد فرقًا بين موقف الجرجاني وموقف سيبويه (وسائر النحويين من بعده) في تركيب "ما... إلا ". ويظهر الفرق جليًّا عند ذكرهما بيت الفرزدق (أو عمرو بن معدي كرب):

قد عَلِمَتْ سلمى وجاراتُها ما قطَّرَ الفارسَ إلاّ أنا

فالجرجاني مهتمّ بالمعنى الناشئ عن هذا التركيب، ولذلك يقول: "المعنى أنا الذي قطّر الفارس وليس المعنى على أنه يريد أن يزعم أنه انفرد بأن قطّره وأنه لم يشركه فيه غيره"[٣١]، ثم يبحث في معاني عبارات مشابهة. أما سيبويه، عند ذكره هذا البيت، فلا يلتفت إلى معنى التركيب، بل يقتصر الشاهد عنده على إظهار الضمير بعد "إلاّ"[٣٢]، كما قلّ أن نجد في كلامه الطويل على "إلاّ" والاستثناء[٣٣] عناية بالجانب المعنوي الذي التفت إليه الجرجاني، فجلّ ما في هذا الكلام ظواهر إعرابية لا تخلو من التعقيد، مع شيء من النظر في معنى " إلاّ " بذاتها لا في التركيب بأسره من حيث دلالاته وأبعاده.

تلك نماذج يسيرة من الاختلاف بين الجرجاني وسيبويه. إلاّ أن الهوّة تزداد عمقًا إذا ما نظرنا في الاختلاف بين الجرجاني وبين النحويين المتأخرين الذين يغلّبون الجانب اللفظي الشكلي على الجانب المعنوي أكثر مما عند سيبويه. ولا نرى جائزًا أن نستمر في الفصل بين علم المعاني وعلم النحو، وأن ندرّس النحو على أنه مادة لا تتجاوز النظر في حركات أواخر الكلم وفي الممتنع والجائز من التراكيب. إن باب النحو هو الموضوع الأبرز الذي يجب أن تتضمّنه العلوم البلاغية، ولا سيما علم المعاني، لأن النحو في أساسه دراسة للتركيب (syntax) فلا يجوز الفصل بين الشكل والمضمون، فهما متكاملان، وعلى صورة هذا التكامل ينبغي أن نعرضهما على الطلاّب. ولنا أسوة حسنة في الجرجاني إذ أصرّ على استخدام مصطلح "معاني النحو" وأكّد أنه "لا معنى للنظم غير توخّي معاني النحو"[٣٤].

---

٣١ . دلائل الإعجاز، ص ٢٦٠-٢٦١.

٣٢ . الكتاب ٣٧٩/١.

٣٣ . نفسه ٣٥٩/١-٣٧٧.

٣٤ . دلائل الإعجاز، ص ٢٨٢.

ثالثا: مسألة الكتابة العربية: الكتابة رمز للّغة، أي محاولة لنقلها من المسموع إلى المنظور، وهذا يستتبع بالضرورة أن تكون الكتابة دائما مقصّرة عن الأصل الذي تحاكيه، فنحن في كتابتنا اليومية لا نشير إلى مواضع النبر والتنغيم مثلاً ونرضى بذلك بأن تكون الكتابة غير مطابقة تمام المطابقة للّغة في عملية المحاكاة. والكتابة العربية لا تخلو من بعض التقصير في محاكاة اللغة، شأنها في ذلك شأن سائر الكتابات. وأول ما يستوقفنا في هذا المجال اقتصار الكتابة العربية، في الهيكل العامّ لا في الإضافات الفوقية والتحتية، على الصوامت والصوائت الطويلة دون الصوائت القصيرة. وكثيرًا ما قيل إن هذا مثلب من مثالب الكتابة العربية؛ والحقّ أنه ليس كذلك لأن الكتابة العربية كمعظم الكتابات الساميّة الأخرى، تلمح طبيعة اللغة وتكوينها، ولذلك اكتفت باستخدام الصوامت للتعبير عن الفكرة العامّة في اللفظة، وهي الفكرة الدائرة في مشتقات تلك اللفظة، في حين أهملت التعبير عن الصوائت، وهي تنقل تلك الفكرة العامّة إلى الخصوص، إلى أن أُدخلت في الكتابة علامات خاصة بالصوائت[٣٥]. غير أننا بالنظر إلى موضوع بحثنا في الناحية التعليمية للّغة على المستوى الجامعي، نجد أن في إسقاط الكتابة العربية للصوائت القصيرة من هيكل الكلمة وذكرها – بشكل غير مطّرد طبعًا – فوق الحروف أو تحتها، شيئًا من الأثر السلبي في التحليل اللغوي والإعرابي خاصة، وهذه نماذج منه:

١) في إعراب الاسم المقصور، نحو: "الفتى" درجنا على أن نقدّر الضمّة والفتحة والكسرة على آخره، وهذا ناشئ عن توهّم كون الألف الأخيرة حرفًا صامتًا، والصواب أنه صائت طويل، ولذا لا يمكن أن تجيء الضمّة بعد الألف في al-fatā(u)، والكسرة أيضًا al-fatā(i). أما تقدير الفتحة فلو كان صحيحًا لأصبحت الصيغة بثلاثة صوائت al-fatā(a)، وكل هذا من قبيل الإحالة، وصوابه أن نقرّ بأن الحركات غير موجودة أصلاً على هذه الكلمة وأن تقديرها من عمل النحويين وهو خارج عن طبيعة اللغة. ومثلُ هذا الأفعال الناقصة نحو: "يرى" والأسماء المنقوصة نحو: "القاضي" في حالتَي الرفع والجرّ. وليت أننا نكتفي في إعراب هذه الأبواب بذكر محلّها دون حركاتها.

---

[٣٥] . انظر كتابنا: الكتابة العربيّة والساميّة، بيروت ١٩٨١، ص ٨٧–٨٨، وص ٣٢١–٣٧٤.

٢) في إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر المجزوم نستخدم عبارة "حذف حرف العلّة"، وهي عبارة غير دقيقة، ومنشأ عدم دقّتها النظر إلى الكتابة لا إلى اللغة التي تحاول الكتابة محاكاتها. فعندما نقول في إعراب "لم يَغْزُ" إنّ علامة جزم الفعل حذف حرف العلة نكون قد اكتفينا بالإشارة إلى الناحية الكتابية، وهي الناحية التي يجب ألاّ تدخل في اعتبارنا. والصواب أن حرف العلّة لم يُحذف بل قُصِّر، لأن الضمة الطويلة أصبحت قصيرة، والحركات، كما يقول ابن جني، "أبعاض حروف المدّ واللّين"[٣٦]. ومثل هذا كثير في الإعراب التقليدي وغير مقتصر على الأفعال المجزومة. ومنه مثلا قول النحويين في لغة "هذا أبُه... ورأيت أبَه... ومررت بأبِه" إن الواو والألف والياء قد حُذفت[٣٧]، والحقّ أن العملية الصوتية هنا هي التقصير لا الحذف. ومثل هذا جمع المذكر السالم، فالواو والنون يقابلهما ضمّة في المفرد (المعلّم – المعلّمون)، فالزائد ضمّة أخرى ونون، وكذا في الجرّ تزاد كسرة ونون لا ياء ونون (المعلّم – المعلّمين)[٣٨].

٣) في إعراب الفعل المضارع الذي تتصل به نون التوكيد، درجنا على أن نقول إنه مبني إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا نحو: "هل تضربَنّ"، وإنه معرب إذا لم تتصل به اتصالاً مباشرًا نحو: "هل تضربانّ". وهذا القول ينظر إلى الكتابة لا إلى اللغة، وذلك أن الفرق بين "تضربَنّ" و"تضربانّ"، هو أن النون في الكلمة الأولى تسبقها فتحة قصيرة، وفي الثانية فتحة طويلة؛ وفي كلا الحالتين لا اتصالَ مباشرًا في حقيقة الأمر.

٤) تتحدّث كتب النحو عن "هاء التأنيث"، وقد اختلف فيها البصريون والكوفيون، فقال الكوفيون إن الهاء أصل والتاء بدل منها في الوصل، وعكس ذلك البصريون[٣٩]. وجليٌّ أن المسألة لا تحتمل مثل هذا الخلاف لأن تاء التأنيث تُحذف في الوقف؛ أما الهاء التي تُكتب فلنا فيها وجهان، فإما أن تكون هاء سكت، وإما أن تكون رمزًا كتابيًا مُشْعِرًا

---

[٣٦] . سرّ صناعة الإعراب، تحقيق مصطفى السقّا وآخرين، القاهرة ١٩٥٤، ١٩/١.

[٣٧] . انظر، مثلاً: شرح ابن عقيل، ص ٣٩.

[٣٨] . أما النصب فيخضع لقاعدة المخالَفة، منعًا لنشوء صيغة "معلّمان" مثلاً، في الجمع المذكّر المنصوب، فتستوي والصيغةَ المستعمَلة للمثنّى المرفوع.

[٣٩] . مغني اللبيب ٣٤٨/٢.

بالأصل، وهي في كلا الحالين ليست هاء تأنيث. وقد توحي الكتابة العبرية لدارسيها بمثل هذا الوهم، فالأفعال المعتلة الآخر فيها تُكتب وفي آخرها هاء وهي في الأصل تُستخدم لكتابة الصائت الطويل[٤٠]، الأمر الذي أوحى للمستشرقين الذين وضعوا نحو العبرية بتسمية هذه الأفعال III-Hē verbs أي الأفعال التي ثالثها هاء نحو bānā (بنى)، وhāyā (كان).

وينبغي لنا في مثل هذه الحالات – ولو تعقّبناها لكانت قائمتها طويلة جدًّا – أن ننبّه الطلاّب في المرحلة الجامعيّة إلى وجه الصواب، لعلّهم يشعرون بالحاجة إلى التزامه ونقله إلى طلاّبهم هم. ولا بأس أن يكون النحويون قد وهموا في هذه المسائل، إذ لهم ما يعوّض عن هذا ألف مرة في إحكام بنائهم النحوي ودقة منهجهم وأنظارهم في العادة. أما إذا نحن أغفلنا تنبيه الطلاّب على هذه الأوهام فإننا نكون نؤكّد على الاستمرار في تثبيت عنصر هامّ من عناصر القصور في تعليم اللغة.

رابعا: لا ينكر اليومَ أحدٌ أن تناول لغة ما بمفردها يمكن أن يصل بالباحث إلى وصف شامل لتلك اللغة، غير أن الدراسة المقارنة هي التي توضح الأصول التي ترتبط بها تلك اللغة وتزيل الغشاوة التي تَعْلق بعينَي الدارس عند اقتصاره على تلك اللغة في وصفها. وإذا كانت الدراسة المقارنة للّغة العربية في مراحل تطوّرها المختلفة تنير لنا سبل تطوّر العربية نفسها، فإن دراسة العربية مقارنةً بأخواتها الساميّات تذهب بنا إلى عهدٍ أقدمَ ينفذ إلى الجذور وإلى الأصوات الأصليّة والمعاني الأوّلية والتراكيب البدائيّة، كما يهيّء لنا نموذجًا للتطوّر، في تلك اللغات نفسها، شبيهًا بنموذج التطوّر الذي نكتشفه بدراسة المراحل المختلفة التي قطعتها العربية.

ولطالما يسأل الطلاّب عن الأصول وعن الظواهر التي يعتقدون أن العربية تنفرد بها، وإنّ لَمن عناصر الضعف في مناهج التعليم اللغوي في جامعاتنا عدم قدرة بعض المدرّسين على كشف تلك الأصول للطلاّب والمقارنة بين الظواهر اللغوية في العربية وما يناسبها من

---

٤٠ . في أصل هذه الهاء واستخدامها في الكتابات الساميّة الشمالية، كالفينيقيّة والعبريّة والآراميّة والنبطيّة، انظر الفصل العاشر من كتابنا: الكتابة العربيّة والساميّة.

أخواتها الساميّات. والملاحَظ أن الطلاب الذين يدرسون أصول الصرف والنحو إلى جانب درسٍ آخرَ في لغة ساميّة قديمة، كعبرية العهد القديم أو السريانيّة، يكتسبون نظرة أكثر عمقًا وجدّيّة في فهم الظواهر اللغوية العربية وتحليلها من زملائهم الذين لم يدرسوا لغة ساميّة غير العربية، كما أنهم يصيرون أكثر قدرة على النظر إلى العربية بعين الموضوعية والتجرّد، وأشدّ إحكامًا لحُججهم التي يضمّنونها أبحاثهم الفصلية أو رسائلهم. ونقتصر هنا على عدد قليل من الأمثلة التي تبيّن ما يمكن للدراسة الساميّة المقارنة أن تصحّحه من أوهامنا الموروثة في التفكير اللغوي:

١) اضطرب النحويون في تفسير كثير من الأدوات، فاختلفوا في بعضها أأفعال هي أم أسماء أم حروف، وفي بعضها أيضا أمركّبة هي أم بسيطة. من أمثلة ذلك "عسى" إذ جعلها بعضهم فعلاً وجعلها آخرون حرفًا[٤١]، وهي في حقيقتها فعلٌ نرى أنه يرد في العبرية (ʿāsā أي: عَمِلَ)، وإن كنّا نتوقع أن يكون فيها بالشين لا بالسين، وقد اختصت دلالته في العربية على ما يُرجى من عمل لا على ما يقع. أما "لات" فقد قالوا إنها من "لا" النافية وتاء التأنيث، ومنهم من قال إنها فعل، ومنهم من جعلها كلمة وبعض كلمة أي أنها من "لا" النافية و التاء زائدة[٤٢]. والصواب أنها من لا النافية وأداة سامية قديمة ما زالت تحتفظ بها السريانية، وهي it (أي: يوجد)، فالكلمة في الأصل تعني: "لا يوجد". ومثل "لات" أختها "ليس"، وقد أدرك نفر من القدماء أنها من "لا" و "أيس"[٤٣] (ويقابل الثاني في العبرية yēš). واختلفوا في "لكنْ"، أمركّبة هي أم بسيطة[٤٤]، وفي العبرية kēn معناها "كذا"، فمعنى "لكن" في الأصل هو "لا كذا". ومثل هذا كثير.

---

[٤١] . شرح ابن عقيل، ص ١٤٦؛ وهمع الهوامع للسيوطي، القاهرة ١٣٢٧ هـ، ١٣٢/١.

[٤٢] . مغني اللبيب ٢٥٣/١-٢٥٤؛ وقارن شرح ابن عقيل، ص ٢٨ و ١٤٤.

[٤٣] . لعل أقدم إشارة إلى تركّب "ليس" من "لا" و "أيس" هي تلك الواردة في كتاب العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، بغداد ١٩٨٠-١٩٨٥، ٣٠٠/٧. وانظر مادة "ليس" في لسان العرب.

[٤٤] . شرح المفصّل ٧٩/٨. وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط ٣، القاهرة ١٩٥٥، ٢٠٩/١، والهمع ١٣٢/١.

٢) ذكر اللغويون بعض الظواهر "المذمومة" في عدد من اللهجات[٤٥] لأنهم استكرهوها إذ وجدوا أنها تخالف الشائع المستعمل عند العرب الذين "يوثق بعربيّتهم". غير أن بعض هذه الظواهر تشترك فيه العربية مع عدد من أخواتها، وبذلك قد يمثّل مرحلة أقدم ويكون آصَلَ في الاستعمال، وهو إن كان مستكرهًا عند اللغويين فإنّ الدراسة المقارنة تؤثّله وتثبته. كما أن هناك اعتراضًا أساسيًا، أصلاً، على التفرقة بين لهجة مستقبَحة وأخرى مستحسَنة، إذ ليس لمثل هذه التفرقة ما يؤيّده من الناحية العلميّة. ومن اللغات "المذمومة" هذه كشكشة ربيعة وكسكسة هوازن، أي قولهم رأيتكِشْ ورأيتكِسْ، وإنّكِشْ، ومِنْكِسْ، وعَنْكِسْ، ومِنْشِ، وعليشِ[٤٦]. ونرى أن هذه الشين أو السين ضمير قديم أو جزء من ضمير قديم سقط في معظم اللهجات وبقي في مواضع بعينها[٤٧]. والوكم في لغة ربيعة (أي قولهم: عليكِم وبكِم، حيث وقع قبل الكاف ياء أو كسرة)، والوهم في لغة كلب (أي قولهم: منهِم وعنهِم وبينهِم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء أو كسرة) مثلان آخران في المصادر نفسها على لغات "مذمومة"[٤٨] يمكن ردّها إلى أصول ساميّة مشتركة. ولعل علّة هذه الظاهرة المقايسةُ بين الضمائر، ففي العبريّة نجد أن ضمير الغائبين المتصل أصبح -hēm (وأصله -humu*) في الساميّة الأم)، قياسًا على ضمير الغائبات المتّصل -hēn[٤٩]. ونذكر أيضًا تلتلة بهراء أي كسر تاء المضارعة، وهذا ما نجده في معظم اللغات الساميّة كالعبريّة والآراميّة والسريانيّة والحبشيّة[٥٠].

---

٤٥ . انظر: الصاحبي في فقه اللغة، ص ٥٣ وما بعدها؛ والمزهر للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة لا. ت، ١/٢٢١ وما بعدها.

٤٦ . المرجعان السابقان؛ والخصائص لابن جنّي ٢/١١-١٢؛ وقارن: الكتاب ٢/٢٩٥-٢٩٦.

٤٧ . انظر الشرح في مقالتنا: "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة"، الأبحاث، العدد ٢٨، ١٩٨٠، ص ١٩-٤٥، وبخاصة ص ٤٠.

٤٨ . وصف سيبويه هذه اللغة بأنها رديئة (١/٢٩٤)، وكذلك السيوطي (المزهر ١/٢٢٢).

٤٩ . انظر: "المقايسة في صيغ الضمائر..."، ص ٤٢-٤٢.

٥٠ . نفسه، ص ٤٨؛ وانظر أيضًا: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال للّبلي، تحقيق جعفر ماجد، تونس ١٩٧٢، ص ١٠٢-١٠٣.

٣) أخطأ اللغويون والنحاة النظر في كثير من أحكامهم المتفرقة لجهلهم باللغات الساميّة، فمن ذلك ما نقع عليه في كتب "المعرّب" من نسبة الكلمات إلى غير أصولها، وقولهم إن الميم في اللهمّ هي بدل من "يا" علمًا بأن "يا اللهمّ" قد ورد[٥١]، وادعاؤهم أن الأفعال الجوفاء والناقصة ثلاثيّة، وهي ثنائية بدليل ما في اللغات الساميّة. وليس هذا موضع استقصاء فنستقصيَ، ولذلك نكتفي بمثل واحد من هذه الأحكام المختلفة، وهو قولهم[٥٢] إن نون التوكيد الخفيفة تُقلب ألفًا في الوقف، كقول الأعشى:

فإيّاك والمَيْتاتِ لا تقربَنَّها ولا تعبدِ الشيطانَ واللهَ فاعْبُدا

وقول الآخر:

يحسبه الجاهلُ ما لم يَعلَمَا شيخًا على كرسيّه معمّما

وهذا فيه ما فيه من افتراض شيء غير موجود، ولا سيما أن البيت الثاني ليس فيه مسوِّغ لدخول النون أصلاً. ولعل الصواب أن حرف المدّ في آخر الفعل هو بقيّة من وسيلة قديمة مستعملة في الفعل الذي فيه صيغة الأمر أو معنى الأمر، ففي العبريّة نجد ešlaḥ بمعنى "أرسل"، وبإضافة اللاحقة ā- يصبح ešlᵉḥā بمعنى "فلأرسل" وهكذا[٥٣]. والطريف أن هذه الصيغة كثيرًا ما تأتي بعد الواو، وهذه في حقيقتها شبيهة جدًّا بالواو التي قال النحويون إنها تنصب بأن مضمرة؛ ويبدو أن اللاحقة العبريّة هذه هي علامة النصب نفسها (ولكن بفتحة طويلة لا قصيرة) وذلك للعلاقة الوثيقة بين التراكيب التي ترد فيها هذه الصيغة في العبريّة وبين ما في العربيّة من أمثلة للواو التي يُنصب بعدها الفعل.

مقترحات وتوصيات

١) تخليص النحو من التعليلات التي – وإن أضحت من المسلّمات – تفتقر إلى الصحّة أو تعقّد مادة النحو فتنفّر الطلّاب من لغتهم. كذلك يتعيّن الطلب إلى معلّمي

---

٥١ . المقتضب ٢٤٢/٤.

٥٢ . كتاب سيبويه ١٤٩/٢-١٥٣، والمقتضب ١١/٣-١٨.

٥٣ . انظر: R. Baalbaki, "On the meaning of the *wāw al-maʿiyya* construction", *al-ʿArabiyya* 19 (1986), 7-17.

النحو على المستوى المدرسي – وجلّهم من خرّيجي الجامعات أو دور المعلّمين – من خلال الإدارات المسؤولة عنهم وعن البرامج التي يتّبعونها أن يتجاوزوا مسألة التعليل النحوي وأن يدرّبوا طلاّبهم على الناحية الوظيفيّة للنحو ليُحْسِنوا استخدام لغتهم ويتقنوا أساليبها.

٢) العمل على الإفادة من مناهج البلاغيين، ولا سيّما إسهامهم في علم المعاني، في تفسير الظاهرة اللغويّة اعتمادًا على المعنى المراد لا على التعليلات والعوامل والجوازات اللفظيّة والإعرابيّة. ومؤدّى ذلك أن النحو ينبغي أن يوجّه إلى الغرض الأساسي الذي وُضع من أجله، وهو دراسة المعنى من جوانبه جميعًا، وبذلك ينتفي الفصل المصطنع بين علم النحو وعلم المعاني، وهو فصلٌ مَنْشأه أن النحاة بالغوا في العناية بالجانب اللفظي الشكلي دون الجانب المعنوي، فوُضع علم المعاني ليسدّ الفراغ ويَستدرك على مناهج النحويين.

٣) التنبّه إلى وهم القدماء في المواضع التي بنوا فيها حكمهم على طبيعة الكتابة العربيّة دون الالتفات إلى الكلام المنطوق.

٤) تشجيع الطلبة المتخصّصين بالعربيّة في المرحلة الجامعيّة على تعلّم لغة ساميّة إلى جانب العربيّة، فذلك يسعفهم على فهم الظواهر اللغويّة العربيّة وتحليلها وفهمها في إطار تاريخي ومقارن. ولئن كان نحويّونا معذورين في عدم معرفتهم باللغات الساميّة معرفةً وافية، لا نُعْذَرَنّ نحن في إغفال مقارنة العربيّة بها لينجليَ لنا كثير من الحقائق اللغويّة.

٥) التوسيع على أبناء العربيّة ومستعمليها بقبول ما يمكن قبوله ممّا ضعّفه القدماء أو حملوه على اللحن، في حين أنّه نتيجة طبيعية للتطوّر اللغوي.

٦) إلغاء القيود التي أحدثتها فكرة "عصور الاستشهاد" لأن فيها معيارًا يحدّد الصحّة اللغويّة بالزمان فيحكم على اللغة بالجمود أو ينسبها إلى الخطأ إن حادت عن مقتضاه.

٧) التطبيق الفعلي لمقولة "ما قيس على كلام العرب فهو كلام العرب" أي تعميم القياس، وفي ذلك تسهيل على متعلّم اللغة، شرط أن يتمّ بإشراف المجامع اللغويّة العربيّة ضبطًا لقواعده ومنعًا لفوضى محتملة.

(٣)

هويّة الفصحى:
بحثٌ في التصنيف والخصائص

ينصرف مصطلح "العربيّة" في أذهان كثير من أبنائها إلى "الفصحى" تحديدًا، وهم يَعُدّونها النموذج الأعلى الذي أفضى "تحريفُه" بسبب من انتشار اللحن بين العامّة إلى نشوء العاميّات المعاصرة. وليس بمستغرَب أن يكون هذا الاعتقاد هو الغالب على أبناء اللغة من غير أهل الاختصاص، إلا أن البحث اللغويّ الجادّ يقتضي – أوّل ما يقتضي– ضبط المصطلحات والمفاهيم باعتباره شرطًا لازمًا لسلامة المقاربة والتحليل. ولمّا كان تحديد هويّة الفصحى من مستلزمات النظر في بُعد آخر من أبعاد الهويّة، وهو موضوع المؤتمر العلميّ الذي يقدَّم فيه هذا البحث، يَحْسُن البدء بالتفرقة بين مصطلحين اثنين (هما "العربيّة" و"الفصحى") ينطويان على ثلاثة مفاهيم مختلفة. أما "العربيّة" فكثيرًا ما يستخدمها الدارسون دون أن يفرّقوا بين مفهومين اثنين يحتملهما المصطلح، أوّلهما يُراد به اللغة العربيّة على إطلاقها ولا سيّما من حيث مقابلتُها بلغات أخرى كالفارسيّة أو التركيّة أو الفرنسيّة إلخ، وثانيهما يُراد به العربيّة الفصحى بمختلف مراحلها ولا يُستثنى من ذلك العاميّات. وإيضاحًا للفرق بين المفهومين نستأنس بالفرق بين المصطلحين Arabic وArabiyya عند الدارسين الغربيّين إذ يطابق الأوّل المفهومَ العامّ، أي اللغة العربيّة عند إطلاقها، وينحصر الثاني في المفهوم الأضيق الذي يُقصد به الفصحى إما وحدها وإمّا مع العاميّات. وإذ إن التفرقة بين المفهومين قد لا تكون ميسورةً في الكلام العربيّ (إلا أن يُقال "اللغة العربيّة" تعبيرًا عن المفهوم الأوّل – وهو تعبير مُجافٍ لسلامة الأسلوب – ويُقتصر في الثاني على "العربيّة" مع ما قد يرافق ذلك من التباس)، من المستحسن دومًا أن يحدَّد المراد بـ "العربيّة" حيثما استُخدم المصطلح منعًا لأيّ التباس. وأما المصطلح الآخر – أي "الفصحى" – فينصرف تحديدًا إلى مرحلة من تاريخ العربيّة تتمثّل بالشعر

الجاهليّ والقرآن الكريم وبعض النقوش الإسلاميّة وبالتراث الأدبيّ الضخم الذي وصلنا ابتداءً من القرن الثاني للهجرة والذي يُعَدّ استخدامُنا الحاضرُ للّغة خارجَ إطار العاميّات امتدادًا له وإن فارق الاستخدامُ الحاليُّ للفصحى استخدامَها في عصور سابقة من حيث المفردات والأساليب تحديدًا، مع تناسب كبير بين النمطين من حيث القواعد الأساسيّة للصرف والنحو.

وتأسيسًا على ما تقدّم سنستخدم في هذا البحث مصطلح "العربيّة" للدلالة على اللغة العربيّة على إطلاقها (أي بما يوازي في الإنكليزية Arabic وليس Arabiyya)، في حين نُشير بـ "الفصحى" إلى مرحلة محدَّدة من مراحل العربيّة هي تلك التي وصفناها أعلاه، إلا حيث نصَصْنا على أن المراد بـ "العربيّة" هو الفصحى تحديدًا فلا التباس في الاستعمال. وعليه فالبحث يقع بطبيعته في قسمين يتّصل أوّلهما اتّصالاً وثيقًا بـ "العربيّة"، ويدور الثاني على "الفصحى". ولمّا كان الغرض أن نحدّد هويّة العربيّة، ولا سيّما فُصحاها، كان عمادُ القسم الأوّل البحث في تصنيفها ضمن المجموعة الساميّة، وعمادُ القسم الثاني الخصائص التي تميّز الفصحى عن سائر اللغات في تلك المجموعة. وبهذه المقاربة يتّضح مرادنا من البحث عمّا نسمّيه هويّة العربيّة، ذلك أنه يدور على قطبين أوّلهما تصنيفيّ يحدّد موقع العربيّة في المنظومة الساميّة انطلاقًا من العلاقة القائمة بين مكوّنات تلك المنظومة؛ وأما الثاني فينظر فيما انفردت به الفصحى أو كادت من خصائصَ لم تَرِثْها من المخزون الساميّ المشترك الذي يعبَّر عنه باللغة الافتراضيّة المعروفة بالساميّة الأمّ Proto-Semitic وفيما تميّزت فيه عن أخواتها بمدى استخدامها له أو تعميمها أو ضبطها.

لا بدّ أوّلاً من الإشارة إلى أن الوثائق التاريخيّة التي وصلتنا تتضمّن ذكرًا لجماعة يُطلق عليها اسمٌ يتّصل بالعرب، وأن ذلك سابقٌ على ذكر اللسان العربيّ. وقد ورد اسم هذه الجماعة – أوّل ما ورد – في نقش مسماريّ يعود إلى العام ٨٥٣ قبل الميلاد في عهد الملك الأشوريّ شَلْمَنَصَّر الثالث الذي يذكر عدوًّا له اسمُه Gindibu من أرض Arbi

أو Arbāya[١]. ثم ترد الإشارة إلى جماعة تُدعى العرب Arab في نقوش تعود إلى زمن تِغْلاتبلاسَر الثالث المتوفّى سنة ٧٢٧ ق.م.، كما ترد إشارات مشابهة في نقوش الأخمينيّين ومنهم داريوس الأوّل المتوفّى عام ٤٨٦ ق.م. وأحشورُش الأوّل المتوفّى عام ٤٦٥ ق.م. وأرتحششتا الأوّل المتوفّى عام ٤٢٤ ق.م[٢]. وأما التوراة فقد ذُكر فيها العرب في مواضع متفرّقة من سفر إرميا[٣] باعتبارهم من سكّان البوادي. وإلى البادية[٤]، ارتبطت تسمية العرب بذِكر الجِمال؛ من ذلك مثلاً أن Gindibu المشار إليه آنفًا كان على رأس جيش يضمّ ألف جمل. ولهذا دلالة تاريخيّة بالغة، فالجِمال دُجِّنت على ما يبدو في جنوب شبه الجزيرة العربيّة ثمّ عُرفت في شمالها حوالي القرن الثالث عشر قبل الميلاد بواسطة القوافل التجاريّة، فلعلّ الفترة اللاحقة التي تَشَكّل فيها نمطُ الحياة البدويّة القائمة على الجِمال هي الزمنُ الذي بدأت فيه معالم العربيّة بالظهور مكتسبةً خصائص أخذت تُميِّزها عن سائر الساميّات؛ وغنيٌّ عن البيان أن القطع بهذا الأمر ضربٌ من المُحال. ومع أن الإشارة إلى الجماعة المسمّاة عربًا (بألفاظ من مثل Arabu أو Aribi أو arábioi) لا تعني بالضرورة أن لسانها كان عربيًّا، إذ قد تكون إشارةً إلى جماعة إثنيّة أو عسكريّة، لا نستطيع أن نُسقط من الاحتمال أن المراد بهذه التسميات قومٌ مُيِّز لسانهم عن ألسنة سواهم من الأقوام فوُصف بأنّه "عربيّ". ومهما يكن من شيء، فإن الإشارات الأولى إلى اللسان العربيّ إنما ترد في المصادر الإغريقيّة واللاتينيّة في عبارات مثل arabikē glōssa و arabikē diálectos و arabicus sermo و arabicus lingua[٥]. وإلى هذا يتضمّن التلمود حوالي ثلاثين مفردة ينصّ على اتّصالها بالعرب أو الجزيرة العربيّة[٦]. وبعد ذلك تتوالى الإشارات

---

١. انظر: Versteegh (١٩٩٧) ص ٢٣.

٢. Retsö (٢٠٠٣) ص ٢٣٥–٢٥٠.

٣. سفر إرميا، الأصحاح ٢٥، الآيات ١٨–٢٦؛ وانظر: Retsö (٢٠٠٣) ص ٢١٢–٢٢٨.

٤. وممّا قد يشير إلى الربط الموغِل في القِدم بين العربيّة والصحراء إحدى النظريّات التي تفسّر كلمة "عَرَب" بإرجاعها إلى اللفظة السومريّة gab-bīr ومعناها الصحراء؛ انظر: Versteegh (١٩٩٧) ص ٢٤.

٥. Retsö (٢٠٠٣) ص ٥٩١، و Retsö (٢٠٠٦) ص ١٣١.

٦. للتوسّع في هذا الموضوع، انظر Retsö (٢٠٠٢) والمصادر المذكورة فيها.

إلى "العربيّة" على نحو موصول، ولعلّ أهمّها ما في القرآن الكريم باعتباره النصّ الدينيّ الوحيد الذي يُعلن جِهارًا ارتباطه الوثيق بلغة محدَّدة، ذلك أن اللفظ "عربيّ" ورد فيه إحدى عشرة مرّة، جميعها دون استثناء صفة للكتاب نفسِه أو للّسان الذي نزل به.

انطلاقًا من هذه اللمحة التاريخيّة السريعة عن أولى الإشارات إلى العربيّة وإلى القوم الذين يوحي اسمُهم بأنهم ينطقون بها نحاول أن نتلمّس العلاقة بين العربيّة وأخواتها، ذلك أن ذِكرها وَرَدَ غالبًا في نقوش تلك الأخوات فكأنّ في ذلك دليلاً ضمنيًّا على لسان مخصوص لقوم بعينهم في إطار الحضارة الساميّة بمعناها الأوسع. ولقد حاول علماء الساميّات المقارنة منذ أمد بعيد أن يصنّفوا تلك اللغات تصنيفًا مستندًا إلى خصائصها ومواضع انتشارها فنشأ عن ذلك التصنيفُ التقليديّ الذي سنبيّنه أدناه. إلا أن هذا التصنيف، كما يرى بعض الدارسين، لم يَعُدْ مقبولاً بعد أن تطوّرت معرفتنا باللغات الساميّة في العقود الأخيرة، وبخاصة بعد اكتشاف لغات أو لهجات ساميّة لم تكن معروفة من قبلُ، كتلك المستخدَمة في إبلا وماري وتلّ بيدر وكش، ومع تطوّر فَهْمنا للنصوص الأوغاريتيّة وظهور نصوص جديدة مكتوبة بما اصطُلح على تسميته "العربيّة القديمة" (انظر أدناه). ولئن كان اكتشاف تلك اللغات أو اللهجات باعثًا على اتّساع معرفتنا بالساميّات عمومًا، لقد كان مَثار خلاف شديد من حيث التصنيف. فالإبلاويّة التي اكتُشفت في السبعينات من القرن الماضي، مثلاً، تُعَدّ أكبر مدوَّنة معروفة في تاريخ العالم خلال العصر البرونزي المبكر، أي بين الألفين الثالث والثاني ق.م.، إلا أن تصنيفها مختلَف فيه، فمن العلماء من جعلها من اللغات الساميّة الغربيّة، ومنهم من جعلها من اللغات الشرقيّة أي الأكديّة، في حين يرى آخرون أنها تقع في فئة مستقلّة متفرّعة من الساميّة الأمّ مباشرةً[٧]. والذي يعنينا من كل هذا أن موقع العربيّة بين الساميّات كان الأكثر تأثّرًا بالنظريّة الجديدة لتصنيف هذه اللغات، على ما سنبيّن في عرضٍ سريع لكلتا النظريّتين، التقليديّة والجديدة.

[٧]. انظر: "التأثيل المعجميّ"، ص ٢٠، الهامش ٢، وLipiński (٢٠٠١) ص ٥١–٥٢.

يرجع النموذج التقليديّ إلى عهد Wright (١٨٩٠) وBergsträsser (١٩٢٣)، وBrockelmann (١٩٢٦) وGray (١٩٣٤)، وإليه يستند أيضًا تصنيف Moscati وزملائه (١٩٦٩)[٨]، وعمادُه قسمة الساميّات إلى فرعين أساسيّين: الساميّة الشرقيّة، أي الأكديّة ومتفرّعاتها، والساميّة الغربيّة، ولها فرعان: الساميّة الشماليّة الغربيّة، أي الكنعانيّة والعبريّة والمؤابيّة والفينيقيّة والآراميّة إلخ، والساميّة الجنوبيّة، وهي تشتمل على العربيّة والحبشيّة. والمُراد بالعربيّة وفق هذا التصنيف العربيّةُ الشماليّة التي تشتمل على الفصحى، والعربيّةُ الجنوبيّة بلهجاتها القديمة (أي السبئيّة والمَعينيّة والقتبانيّة والحضرميّة) والحديثة (كالمهريّة والجِبّاليّة والسقطريّة والحرسوسيّة). وبعبارة أخرى تجمع العربيّةُ في هذا التصنيف عربيّةَ الشمال وعربيّة الجنوب وتتّصل اتّصالاً وثيقًا بالحبشيّة؛ وأما جامعُها باللغات الشماليّة الغربيّة فأصل مشترك هو الساميّة الغربيّة، على ما يُظهره الرسم التالي:

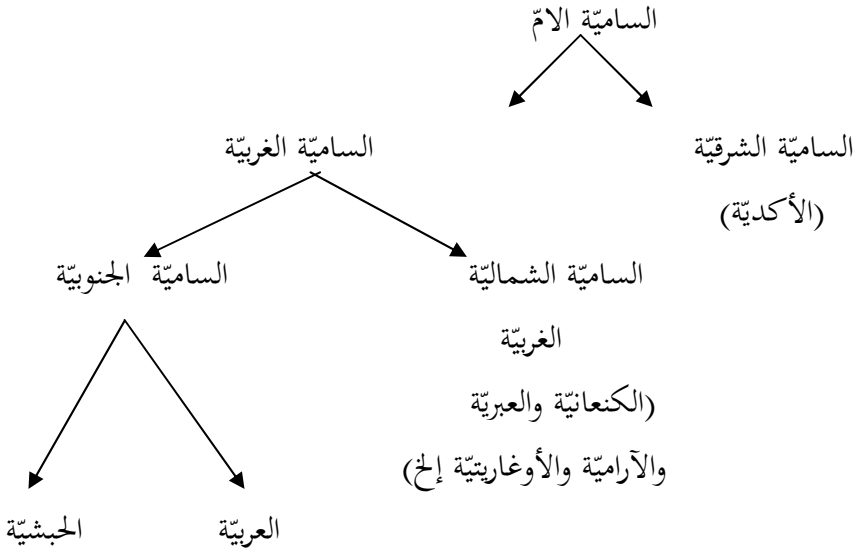

وللنظريّة التقليديّة هذه مسوِّغات لغوية كثيرة، وما يزال بعض الدارسين يَرَون أن تصنيف العربيّةَ ضمن الساميّة الجنوبيّة أمرٌ سليم[٩]. ومع ذلك راج عند بعضهم منذ

[٨]. Moscati et al. (١٩٦٩) ص ٣–١٥.

[٩]. انظر مثلاً: Blau (١٩٧٨)، وDiem (١٩٨٠)، وZaborski (١٩٩١، ١٩٩٤)، وRatcliffe (١٩٩٨).

أواسط السبيعينات تصنيف جديد يقوم في المقام الأوّل على الخصائص الصرفيّة التي استحدثها بعض اللغات الساميّة دون سواه، ويوافق التصنيفَ التقليديّ في القسمة الكبرى أي الساميّة الشرقيّة والساميّة الغربيّة ويخالفه بعد ذلك إذ يفرّع الساميّةَ الغربيّة فرعين هما الساميّة الوسطى والساميّة الجنوبيّة. ويُظهر الرسمُ التالي معالم هذا التصنيف:

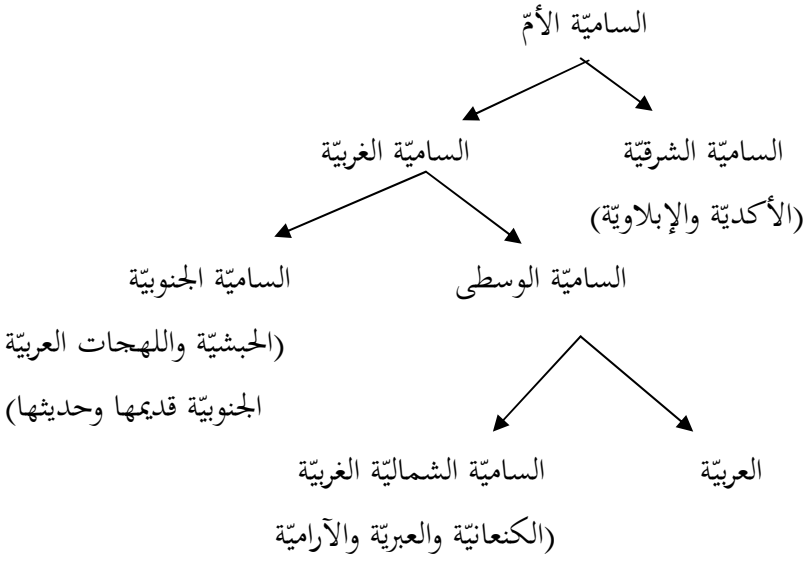

إن أكثر ما يتّصل ببحثنا من حيث الفرق بين النموذجين المذكورين أعلاه موقع العربيّة؛ فالمُلاحَظ أن النموذج الثاني أخرجها من الساميّة الجنوبيّة وألحقها بفرع ذي تسمية جديدة هو الساميّة الوسطى Central Semitic فصارت أقرب إلى اللغات الشماليّة الغربيّة[١٠]. إلا أنها بانفصالها عن الساميّة الجنوبيّة انفصلت عن اللهجات العربيّة الجنوبيّة، أي أن التباعد بين عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب أضحى أكبر من التباعد بين عربيّة الشمال والعبريّة أو الآراميّة مثلاً.

١٠. أوّل من أطلق مصطلح الساميّة الوسطى R. Hetzron في بحثين منشورين عامَيْ ١٩٧٤ و١٩٧٦. وللتوسّع في المراد بالساميّة الوسطى وفي العلاقة بين مكوّناتها انظر: Faber (١٩٨٠، ١٩٩٧)، وGoldenberg (١٩٩٧)، وVoigt (١٩٨٧)، وRodgers (١٩٩١)، وHuehnergard (١٩٩٢)، وMendenhall (٢٠٠٦).

لا ريب أن تصنيف الساميّات مسألة بالغة التعقيد، ولعلّ أشدّ جزئياتها تعقيدًا الجزء الذي يعنينا مباشرةً، أعني عربيّة الشمال. وقد كنتُ عرضتُ في بحثٍ سابق للحجج اللغويّة التي يُستدلّ بها على تصنيف العربيّة ضمن المجموعة الجنوبيّة وفقًا للنموذج التقليديّ، وتلك التي حَدَت ببعض الدارسين إلى جعلها فرعًا عن الساميّة الوسطى ينتظمها والساميّة الشماليّة الغربيّة[١١]. وفيما يلي ذكرٌ سريع لأهمّ تلك الحُجج نَخْلُص منها بعد ذلك إلى الاستنتاج الذي نرجّح صحّته.

أمّا النظريّة التقليديّة فأقوى برهانها على انتساب العربيّة إلى الساميّة الجنوبيّة على ما يُظهره الرسم الأوّل أعلاه مدارُه الأمور التالية:

"أ"– أن العربيّة، بفرعيها الشماليّ والجنوبيّ، والحبشيّة تشتركان في التوسّع في استخدام جموع التكسير، خلافًا للّغات الساميّة الأخرى التي تحتفظ منه ببقايا قد ترجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ[١٢].

"ب"– أن العربيّة والحبشيّة تتميّزان بأنّ الصيغة الأساسيّة للفعل الماضي المبنيّ للمعلوم فيهما هي وِزان فَعَلَ faʿala وفيه فتحة بين أصلَيْه الثاني والثالث، أي بين عين الفعل ولامه، خلافًا لسائر الساميّات[١٣].

"ج"– أنهما تنفردان بصيغتَيْ "فاعَلَ" و"تَفاعَلَ" المعروفتين عند المستشرقين بالتصريفَيْن الثالث والسادس واللذين يمثّلهما علماء الساميّات بـ "قاتَلَ" و"تَقاتَلَ"، ولذا فالغالب أن الصيغتين مبتكَرتان في هاتين اللغتين[١٤]، الأمر الذي يُعَدّ دليلاً قويًّا على الصلة الوثيقة بين اللغتين ضمن المجموعة الساميّة.

---

١١. "التأثيل المعجميّ"، ص ٢٣–٣٨.

١٢. قد لا يكون مَرَدُّ التشابه بين العربيّة والحبشيّة في استخدام جموع التكسير اشتراكَهما في إحداث ظاهرة جديدة تميِّزهما عن أخواتهما، لأن في المخزون المشترك للساميّات، بل للّغات الساميّة–الحاميّة إجمالاً، ما يعزّز القول بأن الظاهرة أوسع من العربيّة والحبشيّة وأن استخدام هذه الجموع سقط – أو كاد – من سائر تلك اللغات.

١٣. جليٌّ أن خلوّ بعض الكتابات الساميّة من الحركات القصيرة لا يُسعفنا على القطع بطبيعة الصائت الواقع بين عين الفعل ولامه فيها.

١٤. إلاّ أن من المحتمل أن يكون في العبريّة مقابل لوِزان "فاعَلَ" هو صيغة pōʿēl التي يتصرّف منها المضارع المعلوم yᵉqōṭēl والمجهول yᵉqōṭal واسم الفاعل mᵉqōṭēl.

"د"– أن الصامت /*p/ في الساميّة الأمّ قد تحوّل في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة دون سائر الساميّات إلى /f/[١٥].

"هـ"– أن عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب والحبشيّة تُبقي على الواو /w/ في أوائل الأفعال والأسماء على السواء في حين تتحوّل في اللغات الشماليّة الغربيّة إلى /y/[١٦].

أما النظريّة التي تجعل العربيّة أقرب إلى اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة منها إلى الفرع الجنوبيّ، بما في ذلك الرأي القائل بوجود ساميّة وسطى تشارك الساميّةَ الجنوبيّة في تفرّعها عن الساميّة الغربيّة وإليها تنتمي العربيّة والساميّات الشماليّة الغربيّة فأهمّ حججها التالية:

"أ"– أن الساميّة الوسطى، بما فيها العربيّة الشماليّة، أسقطت صيغة aqattal التي تَرِد في الأكديّة والحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة وأحلّت محلّها صيغة yaqtulu للدلالة على الأحداث غير المنقضية، ولعلّ ذلك حصل بزيادة الصائت u- في آخر صيغة المضارع المجزوم yaqtul[١٧].

"ب"– أن استخدام العربيّة الشماليّة لصيغة الفعل المبنيّ للمجهول يقرّبها من اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة ويفرّق بينها وبين العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة[١٨].

"ج"– أن حركة حرف المضارَعة (وهو ضمير في الأصل) في الساميّة الوسطى إما فتحة في جميع التصاريف، كما في العربيّة، وإما فتحة تحوّلت كسرةً كما في العبريّة

---

١٥. تصحّ هذه الحجّة شرطَ ألاّ يكون التحوّل قد تمّ في العربيّة والحبشيّة على نحوٍ مستقلّ في كلٍّ، ذلك أن تحوّل /p/ إلى /f/ يقع لأسباب صوتيّة مرجّحة في كثير من اللغات، ومنها اللغات الهنديّة–الأوروبيّة.

١٦. انظر: Belova (٢٠٠٩) ص ٣٠٣ و ٣١٤.

١٧. يردّ بعض الباحثين هذه الحجّة انطلاقًا من ترجيحهم وجود صيغة yaqtulu في النقوش العربيّة الجنوبيّة؛ انظر Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٧.

١٨. هذه الحجّة كسابقتها يُوهنها أن غياب الصوائت القصيرة في كتابة النقوش العربيّة الجنوبيّة لا يجيز الجزم بخلوّ اللهجات العربيّة الجنوبيّة من صيغ المجهول خلوًّا تامًّا.

والآراميّة، وهذا مفارقٌ لما في الحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة فضمائر المضارَعة فيهما هي في الأصل -i* وإن تكن تحوّلت إلى صائت شديد القِصَر في جميع ضمائر الحبشيّة، نحو $n^eqabber$[١٩] وy^eqabb^er.

"د"– أن عربيّة الشمال تخالف الحبشيّةَ وعربيّةَ الجنوب في ضميرَي الرفع المتحرّكين للمتكلّم والمخاطب إذ تستخدم العربيّة فيهما التاء في نحو "كتبتُ" و"كتبتَ" وتستخدم فيهما الحبشيّة الكاف في نحو qabarkū وqabarka، علمًا بأن اللغات الشماليّة الغربيّة توافق العربيّة في استخدام التاء[٢٠].

"هـ"– أن عربيّة الشمال توافق العبريّة في استخدام na/nā للضمير المتّصل بالفعل المضارع المسند إلى المخاطبات والغائبات – نحو "تَقْبُرْن" و"يَقْبُرْن" العربيّتين وtiqbornā لكلتا الصيغتين في العبريّة – وتخالف الحبشيّةَ التي يرد فيها الصامت الطويل ā- في الصيغتين، نحو $t^eqabrā$ و$y^eqabrā$[٢١].

---

١٩. يُلاحظ أن حركة حرف المضارَعة تتفاوت في الساميّة الشرقيّة بين الفتحة والكسرة وأن للمقايسة أثرًا بيِّنًا فيها من حيث تعميم الحركة الواحدة على مختلف الصيغ، وهذان الأمران يَحولان دون التفرقة الحاسمة التي توحي بها الحجّة المذكورة أعلاه.

٢٠. حاصل هذا التوزيع عند القائلين بوجود الساميّة الوسطى أن العربيّة الشماليّة أقرب إلى الساميّات الشماليّة الغربيّة منها إلى العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة. إلا أن هذا التوزيع يعتريه أن بعض اللهجات الآراميّة يستخدم الكاف لا التاء (انظر: Goledenberg [١٩٩٧] ص ٤٧٨) وأن الكاف ترد في بعض اللهجات اليمنيّة الحديثة، وقد يكون ذلك دليلاً على تنوّع ضمن العربيّة وليس من أثر العربيّة الجنوبيّة في لهجات اليمن الحديثة تلك. أما ما ذكره اللغويّون والنحاة العرب من ورود الكاف في بعض شعر حِمْير بالعربيّة (انظر: نوادر أبي زيد ص ٤٣٧، وأمالي الزجّاجي ص ٢٣٦) فالظاهر أنه من أثر العربيّة الجنوبيّة في كلام أبنائها حين يصطنعون العربيّة. انظر أيضًا: سرّ صناعة الإعراب ٢٨١/١، والممتع في التصريف ٤١٤/١، وخزانة الأدب ٤٢٩/٤ ففيها ذكر سُحيم عبد بني الحسحاس إذ يقول: أَحْسَنْكَ والله، يريد: أَحْسَنْتَ.

٢١. إلا أن اللاحقة n- ترد في النقوش العربيّة الجنوبيّة (انظر: Voigt [١٩٨٧] ص ١٣–١٥)، كما أن اتّفاق العربيّة الشماليّة والعبريّة في استخدام na/nā قد يكون ممّا طوّرته كلتا اللغتين، الواحدة

جليٌّ ممّا تقدّم مقدار الصعوبة الناشئ عن أيّ تصنيف للعربيّة الشماليّة ضمن المجموعة الساميّة، ولعل إجماع الدارسين لا ينعقد إلا على عدم الجمع بينها وبين الساميّة الشرقيّة في فرع واحد؛ وهذا طبعًا من المسلّمات. إلا أن من الجائز القول إن مجموع المسائل العشر المُشار إليها في الحجج التي بيّنّاها لكلتا النظرتين: التقليديّة والحديثة تصلح أن تكون خطوطًا مورفيميّة isomorphs[٢٢] تُعتمد معيارًا للتصنيف. وإن أوضح مثال على ذلك التباينُ بين العربيّة والأكديّة في كلّ من المسائل العشر دونما استثناء: فجموع التكسير تكثر في العربيّة ولا أثر لها في الأكديّة؛ والصائت الواقع بين عين الفعل ولامه في صيغة الماضي فتحة في العربيّة وضمّة في الغالب في الأكديّة (نحو iškun ومعناها وَضَعَ)؛ وصيغتا "فاعَلَ" و"تفاعَلَ" تطّردان في العربيّة ولا تَرِدان في الأكديّة؛ وهكذا في سائر المسائل. إلا أن الوضع أكثر تعقيدًا في الخطوط المورفيميّة التي تتقاطع فيها العربيّة الشماليّة إما مع اللغات الشماليّة الغربيّة أو مع العربيّة الجنوبيّة على ما أوجزنا فيما تقدّم وفي التعليقات التي أوردناها في الهوامش لكلٍّ من المسائل العشر. وصفوة القول أن العربيّة الشماليّة يتنازعها نازعان يُدنيها أوّلهما إلى اللغات الشماليّة الغربيّة والثاني إلى العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة. ومؤدَّى هذا الوضع الإقرار بوجود مُتَّصِل لهجيّ أو لغويّ continuum تتقاطع فيه العربيّة الشماليّة مع أخواتها الشماليّة الغربيّة في نقاط معيّنة ومع أخواتها الجنوبيّة في نقاط أُخرى[٢٣]. فهويّة الفصحى، وهي إحدى مراحل العربيّة الشماليّة، ترجع إلى موضعها في هذا المتّصل وإلى تقاطع خصائصها مع خصائص اللغات الشماليّة الغربيّة

بمعزل عن الأُخرى، لأن ذلك ممّا يستدعيه عدم التباس صيغة الفعل المسند إلى المخاطبات والغائبات بصيغة الفعل المسند إلى المثنى، أي أن ضمير المخاطبات والغائبات ā- الذي يرجع إلى الساميّة الأمّ (بدليل وجوده في لغتين متباعدتين كالأكديّة والحبشيّة) غُيّر في العربيّة الشماليّة والعبريّة منعًا للالتباس وحل محلّه ما يقابله في الضمائر المنفصلة للمخاطبات والغائبات.

٢٢. الخطّ المورفيميّ – أو خطّ التماثُل المورفيميّ– خطٌّ لهجيّ أو لغويّ يبيِّن، على الأطلس اللهجيّ أو اللغويّ، حدودَ المنطقة التي يظهر فيها مَعْلَمٌ مورفيميّ ما؛ انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، ص ٢٦٣.

٢٣. راجع تفصيلاً أكبر لهذا المتّصل في "التأثيل المعجميّ"، ص ٣٥–٣٨.

واللغات الجنوبيّة على حدٍّ سواء. إلا أننا بالجملة أَمْيَل إلى النظريّة التقليديّة لاعتبار أساسيّ هو أنها تُظهر العلاقة العضويّة بين عربية الشمال وعربيّة الجنوب وتبقي على منظومة عربيّة تستند، علاوةً على الجانب اللغويّ، إلى اعتبارات جغرافيّة متينة. ونحن إن كنا لا نوافق Voigt في تصنيفه، خلافًا لمعظم الدارسين، العربيّةَ الجنوبيّة القديمة مع الساميّة الوسطى، وإبقائه العربيّة الجنوبيّة الحديثة مع الحبشيّة في مجموعة خاصّة هي اللغات الساميّة الجنوبيّة[٢٤]، نُقِرّ بصواب ما ذكره من تقارب بين العربيّة الجنوبيّة والساميّة الوسطى في بعض الظواهر. إلا أن التقارب بين فرعَي العربيّة الكبيرين: الشماليّ والجنوبيّ في ظواهر كثيرة أخرى (سبق ذكرُ بعضها في الحديث عن النظريّة التقليديّة) يحملنا على اعتبارهما وحدة يصعب القول بانتماء أحد طرفيها إلى فرع ما وانتماء الآخر إلى فرع مختلف[٢٥].

بعد هذا العرض الذي يُظهر موقع عربيّة الشمال في التصنيف الساميّ – وإليه يرجع كثير من خصائصها التي تشارك فيها أخواتها الأقربَ فالأقرب – ننظر في هذه العربيّة نفسها استجلاءً للخصائص المميِّزة لها على وجه التحديد.

يُستدلّ من النقوش المدوَّنة بالعربيّة الشماليّة في أواسط الجزيرة وشمالها وفي بادية الشام أن لهذه اللغة فرعين كبيرين يميِّز بينهما أداةُ التعريف: فهذه الأداة في الفرع الأوّل هي h-

---

[٢٤]. Voigt (١٩٨٧) ص ١٣–١٨.

[٢٥]. يعتمد Lipiński في نحوه المقارَن للّغات الساميّة، وهو أهمّ مؤلّف في بابه منذ كتاب Moscati الصادر عام ١٩٦٤ (ط ٢ عام ١٩٦٩)، على التفرقة بين عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب من حيث التصنيف؛ فهو يجعل الساميّات أقسامًا أربعة: الساميّة الشماليّة (وتجمع كتابات الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد، ومنها الأوغاريتيّة)؛ والساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة والبابليّة والأشوريّة)؛ والساميّة الغربيّة التي تضمّ اللغات الكنعانيّة (كالعبريّة والفينيقيّة) والآراميّة والعربيّة الشماليّة (الثموديّة واللحيانيّة والصفويّة والفصحى والعاميّات المعاصرة)؛ والساميّة الجنوبيّة (وتضمّ الحبشيّة قديمها وحديثها والعربيّة الجنوبيّة قديمها وحديثها). ومن الواضح أن الفصل بين فرعَي العربيّة على هذا النحو لا يأخذ في الحُسبان كثيرًا من خصائصهما المشتركة التي أضحت تتوزّع خلال العرض المقارن بين فرعين اثنين؛ انظر خاصّةً Lipiński (٢٠٠١) ص ٥٠.

أو -hn، وكثيرًا ما يُدغم الصامت -n من الأداة الثانية في الصامت الأوّل من الاسم الذي يلي الأداة؛ وهي في الفرع الثاني -lˀ (وهي الأصل التاريخي الذي ترجع إليه أداة التعريف في الفصحى) وتُظهر النقوش العربيّة إدغام لامها في الحروف الشمسيّة التي تليها[٢٦]. وإلى ذلك يميّز الفرعَ الأوّل صيغةُ "هَفْعَل" التي تقابل صيغةَ "أَفْعَلَ" في الثاني. ولمّا كان الفرع الثاني أقربَ إلى الفصحى في هاتين الظاهرتين وفي سواهما أيضًا فإن من المنطقيّ أن يُعَدّ دون الآخر أصلاً للفصحى؛ ولذا من الشائع في الدراسات الحديثة أن يفرَّق بين الفرعين بإطلاق اسم "عربيّة الشمال العتيقة" Ancient North Arabian على الأوّل (وكان يُعرف سابقًا بـ "العربيّة الأمّ" Proto-Arabic)، ويضمّ لهجات كالديدانيّة واللحيانيّة والصفويّة والثموديّة المعروفة بـ Thamudic B[٢٧]، وإطلاق اسم "العربيّة القديمة" Old Arabic على الثانية[٢٨].

ومع أن معرفتنا بالعربيّة القديمة هذه ما تزال في بداياتها فإنها آخذة في الازدياد مع تواصل الكشف عن نقوش يمكن نِسبتها إليها. ويرجع أقدم تلك النقوش إلى القرن الثالث قبل الميلاد (أو القرن الأوّل قبل الميلاد على أقلّ تقدير)، كما يعود أحدثها إلى ما بين الربع الثاني من القرن السادس ومطلع القرن السابع الميلاديّين. ولعلّ أقدم هذه النقوش تلك التي عُثر عليها في قرية الفاو (على الطريق التجاريّ بين نجران وساحل الجزيرة الشرقيّ)، ومنها نقش يَعْمَر ونقش قيس مَنَوْة ونقش عِجْل بن هَفْعَم ونقش معاوية بن ربيعة، يليها السطران الرابع والخامس من نقش عين عَبَدة (قبل ١٥٠ للميلاد؟)، فنقشا الخُريبة المعروفين بـ JSLih 384 و JSLih 71 (القرن الأوّل للميلاد)، فنقش رَقوش من مدائن صالح (٢٦٧ للميلاد)، فنقش أمّ الجمال الأوّل من أعمال حوران (منصف القرن الثالث للميلاد)، فنقش النمارة من أعمال حوران أيضًا (٣٢٨

---

٢٦. مثال ذلك (ا س[١]م ي) أي "السماء" الواردة في السطر التاسع من نقش عِجْل بن هَفْعم. وقد تُحذف الألف كتابةً، نحو (و ل ا ر ض) الواردة في السطر الثامن من النقش نفسه.

٢٧. انظر مثلاً: Graf & Zwettler (٢٠٠٤).

٢٨. انظر: Beeston (١٩٨١) ص ١٨١–١٨٦، و Robin (٢٠٠١) ص ٥٤١–٥٤٣.

للميلاد)، إلخ[٢٩]. وقد كنّا حتى الأمس القريب لا نعرف نقشًا مدوَّنًا بالعربيّة القديمة يرجع إلى ما قبل القرن الثالث للميلاد[٣٠]، فإذا بنا نكتشف أن نقوش الفاو ترجع إلى ما قبل ذلك بعدّة قرون. ومن الناحية الكتابيّة نلاحظ أن نقوش العربيّة القديمة، خلافًا لعربيّة الشمال العتيقة، لا تقتصر على ضربٍ كتابيّ واحد[٣١]، فنقش عِجْل بن هَفْعَم مكتوب بالخطّ المسند، ونقشا عين عَبَدة والنمارة بالخطّ الآرامي النبطيّ، ونقش زَبَد (بين قِنَّسرين والفرات، ٥١٢ للميلاد) مكتوب بالخطّ العربيّ. وقد يكون منشأ هذا التنوّع أن العربيّة القديمة كانت لغة مشتركة koine ذات نطاق جغرافيّ واسع اختلفت أنماطها الكتابيّة باختلاف الحواضر التي استُخدمت فيها. والمؤمَّل أن تكشف نقوش أخرى جوانب مختلفة من طبيعة هذه اللغة ومن الكتابات التي اصطُنعت لها.

ويبدو أن الفصحى هي وريثة العربيّة القديمة لما بينهما من خصائص مشتركة. إلا أن البحث عن هويّة الفصحى أكثر تعقيدًا من هذا، وذلك أن بين العربيّة القديمة وعربيّة الشمال العتيقة صفات مشتركة لا تختصّ بها إحدى اللغتين دون الأخرى، حتى إن بعض الباحثين يرى أنهما حُزمتان لهجيّتان dialect bundles متعاصرتان[٣٢]. وليس أدلّ على صعوبة الفصل الحاسم بين هاتين اللغتين (أو اللهجتين) من أن بعض النقوش مكتوب بكلتيهما أو بالعربيّة القديمة ولغة ساميّة شماليّة غير عربيّة. مثال ذلك نقش عين عَبَدة، فهو في ستة أسطر مكتوبة بحرف آرامي نبطيّ، أوّلها وثانيها وثالثها وسادسها لغتُه آراميّة نبطيّة، ورابعها وخامسها لغته هي العربيّة القديمة. أما نقش الخريبة ففي عشرة أسطر تبدأ باللهجة (أو اللغة) الديدانيّة بدليل استخدام الأداة -h(n) فيها للتعريف، ثم تنحو نحو

---

[٢٩]. انظر قائمة تتضمّن سبعة عشر نصًّا مدوَّنًا بلغة نرى أنها قد تكون العربيّة القديمة، في "مفردات 'العربيّة القديمة' في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة". وسوف نورد نَصَّيْ نقش رَقوش ونقش عِجْل بن هفعم في المتن استنادًا إلى هذه الدراسة.

[٣٠]. الكتابة العربيّة والساميّة، ص ١٢٣؛ وقارن القائمة المذكورة هناك بالقائمة المشار إليها في الهامش السابق.

[٣١]. Robin (٢٠٠١) ص ٥٤٢–٥٤٣، وMacdonald (١٩٩٨) ص ١٧٩.

[٣٢]. انظر: Macdonald (٢٠٠٠) ص ١٤–٥٠، و Macdonald (٢٠٠٨) ص ٤٦٦.

العربيّة القديمة ابتداءً من السطر الرابع فتظهر لامُ التعريف – وهي العلامة الفارقة للعربيّة القديمة ثم الفصحى – في السطر الخامس في كلمة (ب ل ح ج ر) أي "بالحِجْر"، وفي السطر الثامن في كلمة (ه ل م ف ل)، ونظيرُها الاشتقاقيّ المفترَض "المَفالي"، أي الصحاري، وقريبٌ من ذلك في الفصحى "الفُلِيّ" جمع فلاة. وإلى لام التعريف نجد في لغة بعض النصوص خصائص تركيبيّة قريبة من الفصحى، حتى إن أحدها قد أُعيد تصنيفه فأُخرج من النقوش النبطيّة وأُدرج في نقوش العربيّة القديمة استنادًا إلى تلك الخصائص. فقد كان Jaussen وSavignac قد أوردا في مطلع القرن الماضي ضمن النقوش النبطيّة التي نشراها النصَّ المعروف بـ JSNab 17 [٣٣] وهو نقش رَقوش الذي يُعَدّ أقدم نصّ عربيّ مؤرّخ حتى يومنا هذا، إذ ينصّ على أنه كُتب عام ٢٦٧ للميلاد (١٦٢ بتأريخ بُصرى). وبقي هذا النقش معدودًا بين النقوش النبطيّة إلى أن أنعم النظرَ فيه Healey وSmith سنة ١٩٨٩ فرجّحا أن قراءته على أساس العربيّة القديمة أقرب إلى الصواب وأدعى إلى حلّ المشكلات التي لازمته عقودًا من الزمن. وفيما يلي نصّ النقش بأسطره التسعة متلوًّا بترجمته العربيّة[٣٤]:

١. ت ه ق ب ر و ص ن ع ه ك ع ب و ب ر
٢. ح ر ث ت ل ر ق و ش ب ر ت
٣. ع ب د م ن و ت و ا م ه و ه ي

---

٣٣. Jaussen & Savignac (١٩٠٩–١٩٢٢) ١/١٧٢–١٧٦ واللوحتان ix و xxv.

٣٤. مما تستند إليه قراءة النصّ باعتبار لغته آراميّة نبطيّة أنه مبدوء باسم الإشارة (د ن ه)، إلا أن القراءة الصحيحة – كما أثبت Healy وSmith – هي (ت ه) أي "تِه" العربيّة. وإلى ذلك ترد في النصّ المفردتان (بر) و(برت)، أي "ابن" و"ابنة" وهما آراميّتان، إلا أن أسماء الأعلام ليست في الغالب عُرضة للتغيّر حين تُقترض من لغة إلى أخرى بقدر ما يقع في سائر المفردات؛ ومن ذلك أن (بر) ترد في السطر الأوّل من نقش النمارة، ولا خلاف على أن النصّ من العربيّة القديمة. أما تأريخ النقش بالآراميّة فلا يعني أن لغته آراميّة بالضرورة نظرًا لشيوع التأريخ بها حتى أضحى نوعًا من التقليد الكتابيّ.

٤. ه ل ك ت ف ي ا ل ح ج ر و
٥. س ن ت م ا ه و س ت ي ن
٦. و ت ر ي ن ب ي ر ح ت م و ز و ل ع ن
٧. م ري ع ل م ا م ن ي س ن ا ا ل ق ب ر و
٨. د ا و م ن ي ف ت ح ه ح س ي
٩. و ل د ه و ل ع ن م ن ي ق ب ر و[ي ع] ل ي م ن ه

والمقابل العربيّ للنصّ هو التالي:

١. ته قَبْرٌ صَنَعَه كعب بن
٢. حارثة لرَقوش بنت
٣. عبد مناة أُمِّهِ وهي
٤. هلكت في الحِجر
٥. سنةَ مئة وستّين
٦. واثنين بشهر تمّوز ولَعَنَ
٧. إله العالم من يشنأ القبرَ
٨. هذا ومن يفتحه حاشا
٩. وَلَده ولَعَنَ (أو لُعِنَ) من يَقْبُر ويُعْلي منه

في النصّ دلائل كثيرة على أنّه من العربيّة القديمة، أبرزها استخدام "ال" للتعريف في السطر الرابع (ا ل ح ج ر و) والسابع (ا ل ق ب ر و)[٣٥]. وإلى ذلك من الجليّ أن طابع التركيب عربيّ في مطلع النقش، أعني عبارة "هذا قبرٌ صَنَعه كعب بن حارثة لرقوش بنت عبد مناه أمِّه وهي هلكت في الحِجر إلخ..."، وهذا دليل بالغ القوّة على عربيّة

٣٥. إلا أن "ال" لم ترد في العبارة التالية (م ر ي ع ل م ا)، أي إله العالم، في السطر السابع، بل وردت بصيغتها الآراميّة؛ ويبدو أن هذه الصيغة "الدينيّة" أُبقيت في لغة كاتب النصّ على أصلها الآراميّ، وهو أمر ليس بمستغرب في مثل هذه الصِّيَغ التي تتّسم بشيء من "القدسيّة" يفضي إلى الاحتفاظ بصيغتها الأصليّة.

النصّ لأن التراكيب النحويّة هي التي تحدّد هويّة اللغة بأكثر مما تحدّده صيغٌ جاهزة (كطريقة التأريخ مثلاً) أو بعضُ المفردات المقترَضة. ومن الدلائل الأخرى على عربيّة النصّ ورود صيغة الماضي (و ل ع ن) للدعاء في السطرين السادس والتاسع، وهذا مطابق للفصحى ولا يَرِد نظيره في الآراميّة.

والخصائص التركيبيّة التي تتّسم بها الفصحى ترجع جذورُها إلى ما قبل القرن الثالث للميلاد، أي زمن نقش رَقوش، فهي ماثلة في نقوش قرية الفاو التي يرجَّح أنها تعود إلى فترة قد تصل إلى القرن الثالث قبل الميلاد، أو القرن الأوّل قبل الميلاد على أقرب تقدير كما مرّ. وأطول تلك النقوش نقش عِجْل بن هفعم، نُثبت هنا نصَّه ذا الأسطر العشرة إظهارًا لقربه الشديد من الخصائص التركيبيّة للفصحى:

١. ع ج ل ب ن ه ف ع م ب ن ل ا خ ه ر ب ب ل
ب ن ه
٢. ف ع م ق ب ر و ل ه و و ل و ل د ه و و م
٣. ر ا ت ه و و ل د ه و و و ل د و ل د ه م
٤. و ن س[1] ي ه م ح ر ي ر ذ و ا ل غ ل و ن ف
٥. ا ع ذ ه ب ك ه ل و ل ه و ع ث ر
٦. ا س[2] ر ق م ن ع ز ز م و و ن ي م و
٧. س[2] ر ي م و م ر ت ه ن م ا ب د م
٨. ب ن و ك س[1] م ع د ك ي ت م ط
٩. ر ا س[1] م ي د م و ل ا ر
١٠. ض س[2] ع ر

ويقابل هذا النصَّ في الفصحى النصُّ التالي نُثْبته كما أورده ناشر النصّ، عبد الرحمن الأنصاريّ[٣٦]، ثم نعلّق على بعض ما فيه:

---

٣٦. "قرية" الفاو، ص ٢١.

١. عجل بن هفعم بنى لأخيه رب إل بن
٢. هفعم قبرًا، وله ولولده
٣. وامرأته وأحفاده وأحفاد أحفاده
٤. ونسائهم الحرائر من آل غلوان
٥. فأعاذه بكهل ولاه وعشر
٦. أشرق من كل ضيق ووبى
٧. وشر وزوجاتهم أبدًا
٨. من كل خسارة، وإلا فلتمطر
٩. السماء دمًا والأرض
١٠. سعيرًا

يتّضح بما لا يقبل الجدل أن النصّ مطابق بتركيبه للفصحى مطابقةً قد تكون تامّة؛ فلو نحن أحللنا مكان كل مفردة من مفرداته ما يقابلها في الفصحى لَما أشكلت قراءتُه كأنّه نصّ مكتوب بها. أمّا خصائص النصّ التي لا توافق الفصحى – كاستخدام التمييم في (ا ب د م) التي تقابل "أبدًا"، أو ورود (ب ن) بمعنى "من" – فثانويّة في أهميّتها قياسًا على نظم الكلام وقد لا تتجاوز ما بين لهجات الفصحى نفسها من تباين في بعض الأحكام. ونشير أخيرًا إلى أن بعض ما جاء في نصّ الأنصاري يحتمل تفسيرًا أقرب إلى الصواب[٣٧]، إلا أن ذلك لا يُخرج النصّ في حالٍ من الأحوال عن طبيعته التي تتطابق مع قواعد الفصحى من حيث التركيب في المقام الأوّل.

---

٣٧. من ذلك عبارة "من كل ضيقٍ ووبًى وشرّ وزوجاتهم" (س ٦–٧)، ذلك أن من المستغرَب أن تتوازى المفردات الثلاث الأولى، وهي جميعها مصادر، ثم يُعطف عليها مفردة تعني "زوجاتهم". وعلاوةً على ذلك نستبعد أن تكون (و م ر ت هـ ن م) بمعنى "زوجاتهم" نظرًا إلى وجود النون معترضةً بين هاء الضمير وميمه، ولأن (و م ر ا ت هـ) التي وردت بين السطرين الثاني والثالث كُتبت بالألف، الأمر الذي يُضعف احتمال كتابتها من غير ألف في النصّ نفسه. ولعلّ القراءة الأفضل هي: "من كلِّ عزيز ووانٍ وبائع ومُرْتَهِن"، حيث يستقيم العطف بين أربع مفردات كلّها أسماء فاعلين أو صفات مشبّهة؛ انظر Beeston (١٩٧٩) ص١، وRobin (٢٠٠١) ص ٥٤٩. وقد تكون ترجمة الأسطر الثلاثة الأخيرة كالتالي: "طالما أن السماءَ تُمْطِر والأرضَ تُنْبِت" على اعتبار أن معنى (ع د ك ي) "طالما" (وليس "إلاّ") وأن (س٢ ع ر) تعني الشَّعار، أي العشب أو الشجر (وليس "السعير").

إن مرحلة العربيّة القديمة هي المرحلة التي بدأت فيها العربيّة الشماليّة – على ما نعلم ممّا بين أيدينا من كتابات – تتميّز بخصائص انفردت بها عن أخواتها، بما في ذلك أقربها إليها، أعني عربيّة الشمال العتيقة. وإذا أردنا أن نختار سمةً واحدة تكون هي العلامة الأوثق على عربيّة أيّ نصّ (ونعني العربيّة القديمة ثم الفصحى) لما وجدنا أفضل من أداة التعريف "ال"، وذلك لكثرة ورودها قياسًا على سائر الأدوات والمفردات، وهي ترد في أقدم النصوص على الإطلاق، ابتداءً من نقوش الفاو ونقش عين عَبَدة ونقش الخريبة JSLih 71 ونقش رَقوش ونقش النمارة إلخ. والمؤدَّى أن كلَّ نصٍّ فيه "ال" هذه عربيّ، سواءٌ أكان في المراحل الأولى للعربيّة القديمة أم في المراحل الأقرب إلى تاريخ الفصحى. ونخلص مما تقدّم إلى تحديد نَسَب الفصحى، فهي مرحلةٌ من العربيّة الشماليّة تاليةٌ للعربيّة القديمة التي تتّصل اتصالاً وثيقًا بعربيّة الشمال العتيقة، وهذه جميعًا تقع في مجموعة واحدة تتّصل اتصالاً وثيقًا بالساميّات الجنوبيّة، أي العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة (بحسب النظريّة التقليديّة) وبالساميّات الشماليّة الغربيّة (بحسب النظريّة الحديثة). ولعلّ قولنا إن العربيّة لغة لام التعريف أصوب من القول إنها لغة الضاد، فالضاد قد يقترب نطقُها في الفصحى من نطقها في بعض أخواتها، وأما أداة التعريف – وإن تكن أداة صرفيّة لا صوتًا لغويًّا بعينه – فهي عربيّة خالصة تحدِّد هويّة النصّ أنه عربيّ وتحدِّد هويّة القوم الذين وضعوه أنهم عرب.

وإذ إن كلّ لغة تكتسب هويّتها من انتمائها إلى منظومة من اللغات تقع ضمنها ومن خصائص تنفرد بها دون سواها، يتعيّن أن نحدّد هويّة العربيّة – ونعني بها، عند إطلاقها حتى آخر هذا البحث، الفصحى تحديدًا – استنادًا إلى ما اكتسبته من انتمائها إلى المجموعة الساميّة وإلى ما تنفرد به أو تكاد عن سائر لغات تلك المجموعة، أي ما يُعَدّ ابتكارت عربيّة خالصة.

أما معالم الهويّة التي اكتسبتها العربيّة من المجموعة الساميّة، أي من الساميّة الأمّ على الأرجح، فلا حاجة بنا إلى التوسّع فيها لعمومها[٣٨]، ويكفي أن نُجْملها في زُمر أربع قبل

[٣٨]. للتوسّع في الخصائص الساميّة المشتركة التي أسهمت في تكوين هويّة العربيّة، انظر: فقه العربيّة المقارَن، ص ٤٠–٥٧.

أن ننظر في الخصائص المميِّزة للفصحى، سواءٌ منها ما يتّصل ببعض ما في هذه الزُّمر أم بظواهر أخرى:

الزُّمرة الأولى هي الخصائص الصوتيّة التي تشترك فيها الساميّات؛ ومنها:

"أ"– الاصوات الحلقيّة، وهي الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وجميعها ممّا احتفظت به العربيّة من الساميّة الأمّ بخلاف معظم أخواتها اللاتي قلّصن عددها الأصلي؛

"ب"– الاصوات المُطْبَقة، وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والقاف، وقد احتفظت العربيّة بها جميعًا في حين طرأت عليها تحوّلات مختلفة في أخواتها؛

"ج"– النظام الصائتيّ، ويتكوّن من ثلاثة صوائت قصيرة هي الفتحة والكسرة والضمّة، وثلاثة هي نظائرها الطويلة، وصائتان ثنائيّان (diphthong) هما -aw و -ay؛

"د"– النظام المقطعيّ، ويقتصر على نوعين أحدهما مفتوح، وهو مكوَّن من صامت متبوع بصائت قصير أو طويل (أي من نوع CV)، والآخر مغلق، وهو مكوَّن من صامت فصائت قصير أو طويل فصائت (أي من نوع CVC)[٣٩]. ويبدو أنّ العربيّة اكتسبت من الساميّة الأمّ أيضًا بدء المقطع الأوّل من الكلمة بصامت واحد، وعدم توالي صامتين إلا في وسط الكلمة، كتوالي الباء والتاء في نحو "كَتَبْتُ" kata**bt**u.

و**الزُّمرة الثانية** الخصائص الصرفيّة؛ ومن أهمّها:

أ"– وجود جذر افتراضيّ مقتصر على الصوامت يمكن أن تُنسب إليه جميع مشتقّات المادّة الواحدة، وذلك أن صوامت الكلمة المشتقّة هي التي تعبّر عن المعنى العامّ الكائن في ذلك الجذر في حين تعدِّل الصوائتُ والزوائد ذلك المعنى فتنحو به، مثلاً، نحو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر أو جمع التكسير أو الفعل الماضي، إلخ؛

---

٣٩. يقصِّر بعض الساميّات الصائت الطويل في المقطع المغلق CVVC؛ وأثرُ هذا بيِّنٌ في العربيّة في مواضع كثيرة منها جزم الفعل المعتلّ الوسط، نحو "يموتُ" إذ يصير في الجزم "يَمُتْ" بعد تقصير المدّ الطويل: yamut <*yamūt <yamūtu ومثل هذا لا يحدث في صيغة "يموتون" التي تصير في الجزم "يموتوا" (وليس *يَمُتوا) لعدم وجود صائت طويل ذي مقطع مغلق.

"ب"- التفرقة بين المذكّر والمؤنّث بعلامات مخصوصة للتأنيث في الأعمّ الأغلب، وعدمُ وجود مقولة المُحايد neuter التي نقع عليها في لغات أخرى كالألمانيّة؛

"ج"- التفرقة بين أعداد ثلاثة، أي المفرد والمثنى والجمع، بعلامات مخصوصة للتثنية والجمع بنوعيّة المذكّر والمؤنّث؛

"د"- استخدام سوابق prefixes ودواخل أو حواشٍ infixes ولواحق suffixes هي زوائد صرفيّة اشتقاقيّة ترتبط غالبًا بمعانٍ متقاربة في مختلف الساميّات، ومنها همزة التعدية، وياء المضارعة، وتاء "افتعل"، وسين "استفعل" وتاؤها، ونون التوكيد، والمدّ الطويل متلوًّا بتاء في جمع المؤنّث السالم.

أما **الزُّمرة الثالثة** فتتّصل بالخصائص التركيبيّة أو النحويّة، وأبرزها:

أ"- الحالات الإعرابيّة الثلاث، ويرتبط كلٌّ منها بصائت: فالضمّة تفيد الإسناد، والفتحة تفيد المفعوليّة، والكسرة تفيد الإضافة؛

"ب"- التعبير غالبًا بصيغة الفعل الماضي عن الحدث المنقضي وبصيغة المضارع عن الحدث غير المنقضي، أي أن الأساس في استخدام الصيغتين الفعليّتين (أو ما يقابلهما في بعض الساميّات، كالأكديّة) إنما هو للتعبير عن انقضاء الحدث أو عدم انقضائه، لا عن الزمن من حيث المُضيّ والحال والاستقبال؛

"ج"- ظواهر تركيبيّة كثيرة مشتركة تشمل نواحيَ منها الجمل الفعليّة والاسميّة، وغياب الرابط بين المسند إليه والمسند، والعطف بين التراكيب، والنفي، والاستفهام، والنعت، والمفعول المطلق إلخ.

وأمّا **الزُّمرة الرابعة** فمدارها الدلالة، ولا سيّما المخزون المشترك من الألفاظ التي نقدّر أنها ترجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ، ومنها مفردات تتّصل بأمور أساسيّة أو "بدائيّة" نحو أسماء أعضاء الجسم (كالرأس والعين والأنف والأذن واليد والشعر إلخ)، أو أسماء القرابات (كالأمّ والأب والأخ والبعل إلخ)، أو النبات (كالسنبلة والعِضة والعنب والثوم والشعير إلخ)،

والحيوان (كالثور والضأن والخنزير والحمار والدبّ إلخ)[٤٠]. وإلى ذلك غالبًا ما تتّصل مزيدات الأفعال وأوزان الأسماء في الساميّات بمعانٍ مشتركة ترجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ.

هذه المعالم الكبرى التي طبعت العربيّة بطابع انتمائها الساميّ لو شئنا لوسّعناها بالنظر إلى انتمائها الساميّ–الحاميّ أو الأفرو–آسيويّ، إلا أن من شأن ذلك أن يفضي إلى قدر أكبر من التعميم لأن الجامع بين اللغات الساميّة والحاميّة يقتصر على عموميّات لا تفي بغرض المقارنة الهادفة إلى تحديد دقيق للخصائص المشتركة بين أفراد المجموعة اللغويّة، تلك الخصائص التي تُسهم إسهامًا واضحًا في تحديد هويّة اللغة، وهي العربيّة أي الفصحى في بحثنا هذا. وفي مطلق الأحوال، إن الخصائص التي اكتسبتها العربيّة من انتسابها إلى الساميّات، أو إلى الساميّات–الحاميّات لو أردنا مزيدًا من التعميم، إنما تمثّل جانبًا واحدًا من مجمل خصائصها، فهويّتها لا تكتمل إلا بمجموعة أخرى من الخصائص تتّصف بها دون سواها من أخواتها إما بانعدام تلك الخصائص في أخواتها بالكليّة أو باقتصارها فيها على قدر لا يداني ما في العربيّة. والحقّ أن هذا الجانب من الخصائص هو الذي يُكسب العربيّة فرادتها في مجموعتها ويحدّد ما يمكن أن نسمّيه "كُنهها" أو "روحها" أو "شخصيّتها" أو "عبقريّتها"، وإن كنّا نفضّل استخدام المصطلح "هويّة" لهذا المعنى انطلاقًا من أن لكل لغة "هويّة"، وإن كانت اللغات تتفاوت في استغلال المعالم التي تُكسبها هويّتها في نتاجها الأدبيّ والفكريّ والحضاريّ، بَلْهَ الكلام العاديّ أو اليوميّ. ولا ريب أن ممّا يميز العربيّة عن معظم أخواتها الساميّات استمرارها في قيد الاستعمال بعد ان اندثرت تلك، علمًا بأنّ النصوص المنتسبة إلى العربيّة – وأقدمُها نصوص العربيّة القديمة – تُعدّ فتيّةً قياسًا على بعض الساميّات التي ترجع إلى الألفين الثالث والثاني قبل الميلاد (كالنقوش الإبلاويّة في تلّ مرديخ، وهي ترجع إلى القرنين الرابع والعشرين والثالث

[٤٠]. انظر، مثلاً: Militarev & Kogan (٢٠٠٠–٢٠٠٥)، فالجزء الأوّل من كتابهما مخصَّص بأكمله لأعضاء جسم الإنسان والحيوان، والثاني مخصَّص بأكمله أيضًا لأسماء الحيوان، وفي كل مادّة ذكرٌ للصيغ المختلفة للاسم الواحد حيثما ورد في اللغات الساميّة قديمها وحديثها.

والعشرين قبل الميلاد). والواقع أن عدم امتلاكنا نصوصًا عربيّة ترجع إلى أبعد من القرن الثالث قبل الميلاد على أبعد تقدير – وهو تاريخ لم يكن يتوقّعه الدارسون منذ عقود قليلة ظنًّا منهم، كما مرّ، أن أقدم نصوص العربيّة يرجع إلى القرن الثالث للميلاد – ليس بدليل قاطع على عدم وجودها في زمن أسبق لأنها قد تكون ممّا ضاع أو مازال دفينًا. إلا أن مسألة قِدَم اللغة أو نصوصِها ليس لها بالضرورة علاقة بمسألة هويّتها من حيث الحفاظ على الأصل المشترك في اللغة الأمّ، فالعربيّة تحديدًا، وإن تكن حديثة نسبيًّا إذا ما قيست بأخواتها، تحتفظ بخصائص كثيرة من خصائص الساميّة الأمّ في حين يبدو بعضُ أخواتها، ممّا يسبق نصوصُه نصوصَ العربيّة، أكثرَ منها ابتعادًا عن ذلك الأصل. ولئن ازداد في العقود القليلة الماضية اعتقادُ الدارسين بأنّ العربيّة، على وجه الإجمال، ليست محافظةً على أصول الساميّة الأمّ بالقدر الذي كان شائعًا من قبل، لا يغيبنّ عن بالنا أن مسألة المحافظة أو التجديد لا تستدعي فخرًا ولا تستتبع مذمّة، وأنّ مهمّة اللغويّ رصد الحقائق اللغويّة وتأويلها دون إعطائها أبعادًا تُخرجه عن تجرّده وموضوعيّته.

ونخصّص الجزء الأخير من هذا البحث للضرب الثاني من خصائص العربيّة، والمراد به الظواهر التي تنفرد بها أو تتوسّع بها عمّا في سائر الساميّات حتى لأضحت سماتٍ مميّزة لها، وهي ظواهر صرفيّة في الغالب. وأستند في الظواهر الستّ التالية إلى ما كنتُ قد استخلصتُه منها في كتابي "فقه العربيّة المقارن"[٤١]، على أن يكون التركيز في هذا المقام على العناصر اللغويّة التي تعزّز، مجتمعةً، كلاًّ من تلك الظواهر وتبيّن قدرة العربيّة على الابتكار أو على استغلال المادّة الموروثة لتوسيعها أو تعميمها أو ضبطها:

الظاهرة الأولى ابتكار أدوات وأوزان لا ترجع إلى مرحلة الساميّة باعتبار ورودها مقتصرًا على العربيّة دون سائر الساميّات، أو مشاركًا لبعضها ولكن لوظائف مختلفة. ويندرج تحت هذه الظاهرة النماذج التالية:

[٤١]. فقه العربيّة المقارَن، ص ١٦٣–١٦٤.

"أ"– تختصّ العربيّة ببعض أوزان الأفعال فلا ترد في سواها، ومنها "افْعَلَّ" و"افْعالَّ" و"افْعَنْلَلَ" و"افْعَنْلى" و"افْعَلَلَّ"؛ ولعلها ابتكرت بعض هذه الأوزان لتُخَصّصها بدلالات معيّنة، كدلالة اللون في "افعلَّ" و"افعالَّ"، أو بضربٍ محدَّد من الاشتقاق، نحو "افعنلى" الذي يُشتقّ من الأسماء عادةً[٤٢]؛

"ب"– لم تخصّص الساميّات أداة للتنكير، فالسياق هو الفيصل في كثير من الأحيان أو يَستخدم بعضُها للتنكير المفردَة الدالّة على العدد "واحد" (كما في العبريّة ʾeḥād īš أي "رجلٌ واحدٌ"، والمراد "رجلٌ" بالتنكير)[٤٣]. أمّا العربيّة فقد استخدمت التنوين بإزاء أداة التعريف للتفرقة الحاسمة بين النكرات والمعارف. والتنوين من المخزون الساميّ المشترك، ويرد (مع نظيرٍ له هو التمييم) في العربيّة الجنوبيّة[٤٤]. وإلى هذا فإن بعض أخوات العربيّة استخدم أدوات تعريف فقدت قوّتها على التعريف في زمن لاحق، كالآراميّة مثلاً، إذ صارت اللاحقة ā- فيها – وهي في الأصل للتعريف – تلحق بأواخر الأسماء دون أن تفيد تعريفًا. ومجمل القول أن العربيّة خصّت أداة، هي التنوين، بأن جعلتها عَلَمًا على التنكير، كما يقول النحويّون، وألحقتها بالمفرد وجمع المؤنّث السالم وجموع التكسير[٤٥]، وجعلتها تعاقب لام التعريف والإضافة فلا يكونان معها؛

"ج"– تنفرد العربيّة بصيغة صرفيّة للتفضيل بنوعيه، أي درجة التفضيل comparative degree والدرجة الفضلى superlative degree. وصيغة "أَفْعَلُ" التي تعبّر عن تينك الدرجتين ساميّةٌ مشتركة، إلا أن العربيّة أسندت إليها دلالة التفضيل

---

٤٢. من ذلك "اِحْبَنْطى" من "حَبَنْطى" و"اِعْلَنْدى" من "عَلَنْدى" و"اِسْرَنْدى" من "سَرَنْدى"؛ انظر: Fleisch (١٩٩٠) ٣٣٢/٢.

٤٣. انظر ظاهرة استخدام العدد "واحد" للتعبير عن النكرة في بعض الساميّات في Lipiński (٢٠٠١) ص ٢٨٠–٢٨١.

٤٤. يَحْسن التنبيه على أنّ العربيّة الجنوبيّة تستخدم التمييم للتنكير (نحو ṣlmm "صَنَمٌ") والتنوين للتعريف (نحو ṣlmn "الصنم") فتخالف العربيّةَ الشماليّة في ذلك.

٤٥. أمّا في التثنية وجمع الذكور فدليل تنكيرها عدم استخدام لام التعريف.

واستخدمتها في ذلك استخدامًا قياسيًّا لأداء وظيفة سياقيّة محدَّدة، وذلك خلافًا لأخواتها التي يخلو أيٌّ منها من صيغة مشابهة في الوظيفة[٤٦]؛

"د"– طوّرت العربيّة صيغة "أَفْعَل" للدلالة على التعجّب، وكذلك صيغة "أَفْعِلْ"، وجعلت ذلك قياسًا مطَّردًا في "ما أَفْعَلَه" و"أَفْعِل به". وعلاوةً على ذلك تعبِّر صيغٌ محدَّدة أخرى عن مفهوم التعجّب، نحو "فِعْلَ" (بئسَ) و"فُعْلَ" (حُسْنَ)[٤٧]. أما أخوات العربيّة فليس في أيّ منها صيغة أو وِزان للدلالة على التعجّب.

و**الظاهرة الثانية** تخصيص صِيَغ من الساميّة الأمّ، أي ممّا يقع في العربيّة وغيرها وتصحّ نِسبته إلى مرحلة نشأة الساميّات، بدلالة جديدة ليست من أصل الاستعمال. ولعل في "ج" و"د" أعلاه ما يصحّ أن يكون – علاوةً على ارتباطه بوظائف سياقيّة محدَّدة ليس لها نظائر في سائر الساميّات – مثالاً على هذه الظاهرة لأن الصيغ المستخدمة فيهما (نحو: "أَفْعَلُ" و"أَفْعَلَ" و"أَفْعِلْ") من الساميّ المشترك. ومن أبرز الأمثلة على هذه الظاهرة مصادر الأفعال المستقاة من أوزان ساميّة مشتركة أو أوزان ابتكرتها العربيّة: فالمصدر الميميّ، مثلاً، ساميّ مشترك، إلا أنه يتميّز بقياسيّة استخدامه في العربيّة، فهو على وِزان "مَفْعَل" أو "مَفْعِل" من الثلاثيّ وعلى مثال اسم المفعول ممّا فوق الثلاثي. وإلى ذلك خصّت العربيّةُ مصدرَ المرّة بوِزان "فَعْلة" ومصدرَ الهيئة بوِزان "فِعْلة". وممّا ابتكرته العربيّة من المصادر المصدر الصناعيّ، ومَنْشَأُه إكسابُ ياء النَّسَب المشدَّدة الدلالةَ على المصدر. وأما أوزان المصادر الأصليّة للفعل المجرّد فتقارب في العربيّة الأربعين، في حين لا تتعدى واحدًا في الآراميّة، مثلاً، هو miqṭal واثنين في الحبشية

---

٤٦. تعبّر اللغات الساميّة الأخرى عن التفضيل بوسائل مختلفة، إلا أنها لا تخصِّص لذلك صيغة محدَّدة، من ذلك إتباع الصفة بـ "من" نحو qāṭōn min في العبريّة (أي: "صغيرٌ من"، والمراد "أصغر من").

٤٧. لعل "بِئْسَ" bi'sa أصلُها بَئِسَ ba'isa فنُقلت كسرتها إلى ما بعد الباء فحلّت محلَّ الفتحة. أما "حُسْنَ" ḥusna فالظاهر أيضًا أنه منقول من "حَسُن" ḥasuna على غِرار ذلك؛ وهذا موافق لما يقوله ابن جنّي في شرحه عبارة "حُسْنَ ذا" (الخصائص ٣/٤٠).

مثالهما nagīr وnagīrōt، الأمر الذي يُظهر اتّساع العربيّة في استخدام الصَّيَغ الصرفيّة مقارنةً بأخواتها.

و**الظاهرة الثالثة** تعميم العربيّة بعضَ الظواهر الصرفيّة على سبيل المقايَسة، الأمر الذي يجعلها ظواهر مطَّردة في أبواب كثيرة من الاستعمال. وممّا يمثِّل هذه الظاهرة:

"أ"– تعميم استخدام المجهول على مزيدات الأفعال: فالمجهول من المشترك الساميّ على الأرجح، إلا أن وجوده في أخوات العربيّة غيرُ مطَّرد أو مقصورٌ على مزيدات بعينها[٤٨]. أما العربيّة فقد طَرَدَتْه بالمقايسة فأجازته في كلّ فعل يحتمله، أي ما لم يمنعه مانعٌ دلاليّ، في نحو ما يدلّ على اللون ("احمرّ" و"احمارّ" إلخ) أو في بعض الأفعال اللازمة والناقصة ("حَسُنَ" و"كان" إلخ)؛

"ب"– تعميم التثنية: وهي أيضًا من المشترك بين الساميّات، إلا أن العربيّة قيّسته، في حين أنه يقتصر في الآراميّة، مثلاً، على كلمتين ليس غير[٤٩]، وفي العبريّة على أعضاء الجسم المثنّاة أو الكلمات المثنّاة بطبيعتها (كالميزان ذي الكفّتين). ولم تكتفِ العربيّة بتثنية الأسماء بل عمّمت ذلك إلى الصفات والضمائر وأسماء الإشارة، ناهيك بانفرادها بتثنية الأفعال؛

"ج"– تعميم التصغير – وهو مقصور في الساميّات على أمثلة مفردة – وتخصيصه بصيغ قياسيّة ثلاث هي "فُعَيْل" و"فُعَيْعِل" و"فُعَيْعيل"، بل واستخدامه في "الأسماء المبهمة" كأسماء الإشارة والموصول والظرف والتعجّب والعدد (نحو: "ذَيّاك" و"اللَّتيّا" و"قُبَيْل" و"ما أُحَيْسِنَ"، و"خُميسة")[٥٠]؛

---

٤٨. قد تكون العبريّة أكثر الساميّات استخدامًا للمجهول بعد العربيّة، ومع ذلك فهو لا يرد فيها إلا من المزيدين pi'ēl (فَعَّلَ) وhiph'īl (أَفْعَلَ) وفي أمثلة أخرى تُعَدّ من النوادر.

٤٩. هما tərēn ومؤنّثه tartēn أي اثنان/اثنتان، و matēn أي مائتان.

٥٠. ممّا يدل على قياسيّة التصغير ما نُقل من تصغير الأفعال، كتصغير "سَلْ" و"قُمْ" و"مُرْ" و"بِعْ" على "سُوَيْل" و"قُوَيْم" و"مُرَيْر" و"بُيَيْع". انظر: همع الهوامع ١٨٧/٢. ويذكر ابن يعيش أن القياس يأبى تصغير الفعل (شرح المفصَّل ١٣٥/٥)، إلا أننا نرى أن تصغيره – وإن لم يكن شائع الاستعمال – دليل على قياسيّة الظاهرة ولو من منطلقٍ نظريّ.

"د"– تعميم التأنيث ليشمل عددًا من الأدوات – وهو ما يسمّيه النحاة تأنيثًا لفظيًّا – نحو: "ثَمَّ/ثَمَّةَ"، وثُمَّ/ثُمَّتَ؛ ورُبَّ/رُبَّة" و"أيُّها/ أيَّتُها".

و**الظاهرة الرابعة** هي الاتّساع في مكوّنات بعض المقولات؛ ومن أشهر الأمثلة على ذلك تعدّد مصادر الفعل الواحد، كأن يكون للفعل الثلاثيّ "لَقِيَ" ثلاثة عشر مصدرًا، على ما نقل صاحب اللسان عن ابن برّي[٥١]، وقريب من هذا مصادر "مكث" و"رغا" وغيرها؛ ولا شكّ أن من أسباب هذا التعدّد اختلاف اللهجات، على ما نرى أيضًا في تعدّد جموع التكسير للمفردة الواحدة. ومن أمثلة الاتّساع ما يتّصل باستخدام نوعين صرفيّين اثنين للمقولة الواحدة، نحو استخدام "الذي" ومشتقّاته ("التي" و"اللذان"، إلخ) و"ذو" ومشتقّاته ("ذات" و"ذوا" إلخ) في الأسماء الموصولة. ولعل في ظاهرة تفريع الأدوات دليلاً آخر على الاتّساع، فللعربيّة قدرة فائقة على استحداث أدوات جديدة، لا نظير لها في أخواتها، من أُخَرَ تُعَدّ أصلاً لها؛ من ذلك استحداث "أنَّ" من "إنّ"، فالثانية لها نظائر ساميّة، إلا أن الأولى ابتكار عربيّ خالص. ومن أمثلة تفريع الأدوات أيضًا ما يُستدلّ عليه بالثُّنائيّات أو المجموعات التالية: س/سوف؛ مذ/منذ؛ علّ/لعلّ؛ لكنْ/لكنّ؛ لدى/لَدُن؛ أمّا/إمّا؛ أو/أم؛ لم/لمّا؛ قطّ/فقط؛ بين/بينا/بينما؛ إذ/إذا/إذًا؛ ألا/ألاّ/هلا/هلاّ.

أمّا **الظاهرة الخامسة** فدلاليّة، ومَرَدُّها إلى الطاقة الدلاليّة لكثير من الصِّيَغ والأدوات، فقد تكون المفردة أو الأداة دالّة على معنى مركزيّ أو أساسيّ زائدًا عليه معنى فرعيّ تخصيصيّ. من ذلك، مثلاً، جموع القلّة وجموع الكثرة، فالمقارنة بين "أَكْلُب" و"كِلاب" تُظهر أن دلالة الجمع في كلٍّ تقترن بدلالة أخرى هي القلّة في الأوّل والكثرة في الثاني. ومنه أيضًا في أفعال المقاربة الدلالةُ على اقتراب وقوع الحدث دون وقوعه، وفي أفعال الإنشاء الدلالةُ لا على وقوعه فحسب بل على ابتداء ذلك، وكلاهما ممّا تنفرد به العربيّة في المجموعة الساميّة. أما في الأدوات فيقع مثل هذا في حروف العطف التي تحمل معنى العطف ومعنى آخر مقترن به كالترتيب (في الفاء) والتراخي (في ثُمّ)، وكذلك أدوات النداء في اختصاصها بالقريب أو البعيد أو النّدبة.

---

٥١. لسان العرب (لقا).

وأما **الظاهرة السادسة** فنحويّة، وتتمثّل ببناء العربية أنظمةً نحويّة متطوّرة من المادّة نفسها التي تشاركها فيها أخواتها دون أن تشاركها في اكتمال أنظمتها هي. يظهر ذلك جليًّا في حركات الإعراب، فهي في الأصل ساميّة مشتركة بدليل وجودها في الأكديّة والأوغاريتيّة مثلاً، إلا أن النظام الذي طوّرته العربيّة لهذه الحركات يتّسم بالاطّراد والتعميم، ويشمل، مثلاً، أحكامًا فصّلها النحويّون في أبواب كالمستثنى والمنادى وأسماء العلم ممّا لا نقع عليه في سائر الساميّات. والظاهرة نفسها قائمة في التراكيب التي تستخدمها العربيّة للتعبير الدقيق عن زمن الحدث – لا مجرّد انقضائه أو عدم انقضائه – وذلك باستخدام صيغتي الماضي والمضارع فحسب، نحو "كان فعل" و"كان قد فعل" و"كان يكون فعل" و"كان سوف يكون"، و"لمّا يفعل" (مقارنةً بـ: "لم يفعلْ")، علاوةً على أدوات نحو "إذ" و"إذا" الفجائيّتين و"ما" المصدريّة، وتصغير الظرف إلخ، ممّا لا يقع في أخواتها ويدلّ على مدى نموّ العربيّة وتطوّرها قياسًا عليهنّ.

لقد حاولنا فيما سبق أن نعرض للخصائص الأساسيّة للعربيّة، تلك الخصائص التي لا تعود إلى ميراثها الساميّ فحسب، بل تُرَدّ أيضًا إلى طبيعتها المنفردة في تطوير ذلك الميراث. ولا ريب أن لكلٍّ من أخوات العربيّة خصائص تميّزها هي أيضًا، إلا أنها في الأعمّ الأغلب لا تداني العربيّة في التنوّع والاتّساع والتقييس والابتكار، وبخاصّة في الظواهر الستّ التي أوردناها. وبعيدًا عن الانحياز إلى العربيّة – وإن كنّا نُقِرّ بصعوبة هذا المَطْلَب – نرى أن اللّبِنة الأولى للنظر في العلاقة بين اللغة والهويّة إنما هي التحديد الدقيق للمراد بالعربيّة منعًا لأوهام تتعلّق بماهيّة المصطلح وتثبيتًا لموقع العربيّة التصنيفيّ في مجموعتها وموقعها التاريخيّ في التطوّر اللغويّ للأصول التي انبثقت منها.

ثبت المصادر والمراجع

أ- بالعربيّة:

* الأمالي للزجّاجي، تحقيق عبد السلام هارون. المؤسّسة العربيّة الحديثة، القاهرة ١٣٨٢هـ.
* "التأثيل المعجميّ وموقع العربيّة بين الساميّات" لرمزي منير بعلبكي. مجلّة المعجميّة، العدد ٢٣، ٢٠٠٣، ص ١٩-٤٠.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون. دار الناشر العربي، القاهرة ١٩٦٧-١٩٨٦.
* الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النّجار. دار الكتب المصريّة، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦.
* سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق ١٩٨٥.
* شرح المفصّل لابن يعيش. المطبعة المنيريّة، القاهرة، لا.ت.
* فقه العربيّة المقارن: دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات الساميّة لرمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٩.
* "قرية" الفاو: صورة للحضارة العربيّة قبل الإسلام في المملكة العربيّة السعوديّة لعبدالرحمن الطيّب الأنصاري. جامعة الرياض، الرياض ١٩٨٢.
* الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين لرمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨١.
* لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠-١٣٠٧.
* معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠.
* "مفردات 'العربيّة القديمة' في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة" لرمزي منير بعلبكي. مجلّة المعجميّة (قيد الطبع).

* الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، ط ٤، بيروت ١٩٧٩.

* النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الشروق، بيروت ١٩٨١.

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة للسيوطي. مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.

ب– بالأجنبيّة:

Beeston, Alfred F.L. 1979. "Nemara and Faw". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 42. 1-6.

_____. 1981. "Languages of pre-Islamic Arabia". *Arabica* 42. 178-86.

Belova, Anna Gr. 2009. "South Semitic languages". *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics*. Ed. by Kees Versteegh. Leiden: E.J. Brill, IV, 300-315.

Bergsträsser, Gotthelf. 1923; repr. 1983. *Introduction to the Semitic languages*, tr. Peter T. Daniels. Winona Lake, Ind.: Eisenbrauns.

Blau, Joshua. 1978. "Hebrew and North West Semitic: Reflections on the classification of the Semitic languages". *Hebrew Annual Review* 2. 21-44.

Brockelmann, Carl. 1926; repr. 1961. *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*. Hildesheim: Georg Olms.

Diem, Werner. 1980. "Die genealogische Stellung des Arabischen in den semitischen Sprachen: Ein ungelöstes Problem der Semitistik". *Studien aus Arabistik und Semitistik: Anton Spitaler zum siebzigsten Geburtstag*, ed. Werner Diem, 65-85. Wiesbaden: O. Harrassowitz.

Faber, Alice. 1980. *Genetic subgroupings of the Semitic languages*. Ph.D. diss., University of Texas at Austin.

_____. 1997. "Genetic subgrouping of the Semitic languages". *The Semitic languages*, ed. Robert Hetzron, 3-15. London: Routledge.

Fleisch, Henri. 1990. *Traité de philologie arabe*. 2nd ed. 2 vols. Beirut: Imprimerie Catholique.

Goldenberg, Gideon. 1977. "The Semitic languages of Ethiopia and their classification". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 40. 461-507.

Graf, David, & Michael J. Zwettler. 2004. "The North Arabian 'Thamudic E' inscription from Uraynibah West". *Bulletin of the American Schools of Oriental Research* 335: 53-89.

Gray, Louis Herbert. 1934; repr. 1971. *Introduction to Semitic comparative linguistics*: Amsterdam: Philo Press.

Healey, John F. & G. Rex Smith. 1989. "Jaussen-Savignac 17: The earliest dated Arabic document (A.D. 267)". *Atlal: The Journal of Saudi Arabian Archaeology* 12. 77-84 (Pl. 46).

Hetzron, Robert. 1974. "La division des langues sémitiques". *Actes du Premier Congrès International de Linguistique Sémitique et Chamito-Sémitique*, ed. André Caquot, 181-94. The Hague : Mouton.

_____. 1976. "Two principles of genetic reconstruction". *Lingua* 38. 89-108.

Huehnergard, John. 1992. "Languages of the ancient Near East". *The Anchor Bible Dictionary*. New York, IV, 155-70.

Jaussen, Antonin & Raphaël Savignac. 1909-22. *Mission archéologique en Arabie*. 5 vols. Paris: Ernest Leroux and Paul Geuthner. (Repr., Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997).

Lipiński, Edward. 2001. *Semitic languages: Outline of a comparative grammar*. Leuven: Peeters.

Macdonald, Michael C.A. 1998. "Some reflections on epigraphy and ethnicity in the Roman Near East". *Identities in the Eastern Mediterranean in Antiquity, Proceedings of a Conference held at the Humanities Research Center in Canberra, 10-12 November 1997* (*Mediterranean Archaeology* 11, 1998), 177-90.

_____. 2000. "Reflections on the linguistic map of pre-Islamic Arabia". *Arabian Archaeology and Epigraphy* 11. 28-79.

_____. 2008. "Old Arabic (Epigraphic)." *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics*. Ed. by Kees Versteegh. Leiden: E. J. Brill, III, 464-75.

Mendenhall, George E. 2006. "Arabic in Semitic linguistic history". *Journal of the American Oriental* Society 126. 17-26.

Militarev, Alexander & Leonid Kogan. 2000-2005. *Semitic etymological dictionary*. 2 vols. Münster: Münster-Verlag.

Moscati, Sabatino, Anton Spitaler, Edward Ullendorff, & Wolfram von Soden. 1969. *An introduction to the comparative grammar of the Semitic languages*: *Phonology and morphology*. 2nd ed. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.

Ratcliffe, Robert R. 1998. "Defining morphological isoglosses: The 'broken' plural and Semitic subclassification". *Journal of Near Eastern Studies* 57. 81-123.

Retsö, Jan. 2002. "Das Arabische der vorislamischen Zeit bei klassischen und orientalischen Autoren". *Neue Beiträge zur Semitistik. Erstes Arbeitstreffen der Arbeitsgemeinschaft Semitistik in der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft vom 11. bis zum 13. September 2000 and der Friedrich-Schiller-Universität Jena*, ed. Norbert Nebes, 139-46. Wiesbaden: O. Harrassowitz.

_____. 2003. *The Arabs in antiquity: Their history from the Assyrians to the Umayyads*. London: Routledge Curzon.

_____. 2006. "ʿArab". *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics*. Ed. by Kees Versteegh. Leiden: E.J. Brill, I, 126-33.

Robin, Christian J. 2001. "Les inscriptions de l'Arabie antique et les études arabes". *Arabica* 48. 509-77.

Rodgers, Jonathan. 1991. "The subgrouping of the south Semitic languages". *Semitic Studies in Honor of Wolf Leslau*, vol. 2, ed. A.S. Kaye, 1323-36. Wiesbaden: Harrassowitz.

Versteegh, Kess. 1997. *The Arabic language*. Edinburgh: Edinburgh University Press.

Voigt, Rainer M. 1987. “The classification of central Semitic”. *Journal of Semitic Studies* 32. 1-21.

Wright, William. 1890; repr. 1966. *Lectures on the comparative grammar of the Semitic languages*. Amsterdam: Philo Press.

Zaborski, Andrzej. 1991. “The position of Arabic within the Semitic dialect continuum”. *Proceedings of the Colloquium on Arabic Grammar,* ed. Kinga Dévényi and T. Iványi, 365-75. Budapest: Eötvös Loránd University.

_____. 1994. “Problèmes de classification des dialectes sémitiques méridionaux”. *Actes des Premières Journées Internationales de Dialectologie Arabe de Paris*, ed. Dominique Caubet, 400-411. Paris : Publications Langues ’O.

(٤)

الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظَّمات الدوليّة في استخدام العربيّة

أوّلُ ما يلتمع في الخاطر عند النظر في الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظَّمات الدوليّة في استخدام العربيّة أو يواجهها استخدام العربيّة في هذه المنظَّمات أن كثيرًا من تلك الإشكالات والعوائق ليس وليدَ الأمس القريب، بل إن بعضًا منها يرجع إلى اللحظة التي اقتُرحت فيها العربيّة لغةً رسميّة في بعض المنظَّمات الدوليّة. وانطلاقًا من هذه الحقيقة التي تؤسِّس لفهم الحاضر، نستهلّ بحثنا هذا بالنظر في أنماط المعارضة التي لَقِيَتْها العربيّة قبل إدخالها ضمن اللغات الرسميّة ولغات العمل المقرَّرة في أهمّ الهيئات الدوليّة، أعني الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ولجانها الرئيسة، ثم نتلمّس أثر خصوصيّة العربيّة في استخدامها في المنظَّمات الدوليّة ولا سيّما في الخطاب الدبلوماسيّ.

حين أقرّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة قواعدها الإجرائيّة في السابع عشر من شهر نوفمبر/تشرين الثاني سنة ١٩٤٧، تضمّنت الفقرةُ الثامنة من الوثيقة المعتمَدة آنذاك المسائلَ المتعلّقة باللغة. وقد اعتُمدت في المنظّمة لُغتا عمل هما الإنكليزيّة والفرنسيّة، وخمس لغات رسميّة، هي علاوةً على تَيْنك اللغتين: الإسبانيّة والروسيّة والصينيّة. وعُرّفت لغة العمل بأنها اللغة التي تُترجم إليها الوثائق والتسجيلات والمحلاّت وتُعتمد في الترجمة الفوريّة لكلّ المداولات. أما اللغة الرسميّة فعُرِّفت بأنها تلك التي تُحفظ بها كلُّ القرارات، والوثائقُ التي تُعدّ ذات أهميّة، ومختصراتٌ عن سائر الوثائق، وقد يُتوسّع في ذلك إذا طلب أحدُ الوفود المعنيّة استخدامَ إحدى اللغات الرسميّة لتُحفظ بها وثيقةٌ ما. وكان في أروقة الجمعيّة العامّة فريق يدافع عن ثنائيّة لغتَي العمل ويجهد لئلاّ تشاركهما تلك الصفةَ أيّةُ لغة أخرى، بل إن هناك من كان يدعو إلى أحاديّة اللغة متمسّكًا بالاكتفاء بالإنكليزيّة باعتبارها اللغة المشتركة lingua franca في العصر الحديث. ولم تلبث الإسبانيّة أن

اعتُمدت لغة عمل في السابع من ديسمبر/كانون الأوّل ١٩٤٨، وسقط حينذاك اقتراح يقضي بجعل الروسيّة والصينيّة لغتَيْ عمل، ولم يتغيّر الأمر حتى العام ١٩٦٨ للروسيّة والعام ١٩٧٣ للصينيّة.

إذن لم تكن العربيّة وحدها موضع معارضة في اعتمادها لغة عمل ولغة رسميّة في الجمعيّة العامّة، إلا أن الملاحَظ أن المتمسّكين بثنائيّة لغتَي العمل أو حتى أحاديّتها تراجعوا عن موقفهم هذا إزاء الإسبانيّة فالروسيّة ليعودوا إلى التشبّث به حين طُرحت العربيّة والصينيّة على البحث. والواقع أن الجمعيّة العامّة كانت قد قرّرت منذ العام ١٩٤٥ نشر عدد محدود من وثائق لجانها ولجانها الفرعيّة بالعربيّة، كما أن العربيّة أضيفت إلى لغات منظَّمة الصحّة العالميّة عام ١٩٥٦، واعتُمدت لغةً رسميّة بالمقرّ الرئيسيّ في جمعيّة الصحّة العالميّة عام ١٩٧١، وأصبحت لغة عمل في المنظَّمة عام ١٩٧٥. إلا أن التاريخ الأبرز كان الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأوّل عام ١٩٧٣ حين صدر قرار الجمعيّة العامّة ذو الرقم ٣١٩٠ (د-٢٨) يرسم أن تُدْخَل العربيّة ضمن اللغات الرسميّة ولغات العمل المقرَّرة في الجمعيّة ولجانها الرئيسة. وحين يُنعم المرءُ النظرَ في تلك الحقبة[١] يجد جملة من الاعتراضات التي أُثيرت في وجه العربيّة منعًا لاعتمادها لغة عمل ولغة رسميّة في الجمعيّة العامّة، وعليها قِس سائر المنظَّمات الدولية. ويمكن تصنيف هذه الاعتراضات على الوجه التالي:

أوّلاً: من حيث الكلفة المادّيّة. فقد احتجّ معارضو اعتماد العربيّة لغةَ عمل بالكلفة الماديّة الكبيرة التي يتطلّبها مثل هذا الإجراء ولا سيّما الإنفاق على الترجمة، ناهيك بالمصاريف الإداريّة الباهظة التي يتطلّبها التنسيق المستجدّ بين مختلف دوائر الأمم المتّحدة استيعابًا للّغة الوافدة حديثًا. وبرز في هذا المجال اعتراض مندوب الدولة العبريّة بتركيزه على

[١]. انظر تأريخًا مفصّلاً لاستخدام اللغات في الجمعيّة العامّة في: Mala Tabory, *Multilingualism and international law and institutions* (Alphen aan den Rijn: 1980). وبخاصة ص ١١ وما بعدها في مبحث اللغة العربيّة.

أن مساهمة الدول العربيّة في الميزانيّة العامّة للأمم المتّحدة لا تتجاوز واحدًا بالمائة، وعليه فإن على تلك الدول أن تتعهّد بتحمّل الكلفة الناشئة عن جعل العربيّة لغةَ تداول. أما الموقف العربيّ الجماعيّ إذ ذاك فاتّسم بالحكمة والمرونة، إذ أخذت الدول العربيّة على عاتقها تغطية النفقات لثلاث سنوات على أن تؤول العهدة بعد ذلك إلى الأمم المتّحدة نفسها. ومع ذلك لم يسلم العرب من اتّهامهم بأنهم اشتروا بالمال ما أرادوا وأن ذلك سوف يفتح شهيّة دول أخرى للاقتداء بهذا الاسلوب "التجاريّ".

ثانيًا: من حيث التمثيل العدديّ. حجّة المعترضين من هذا الباب أن الكتلة العربيّة في الأمم المتّحدة – وكان عددها في العام ١٩٧٣ تسع عشرة دولة – لا تتجاوز سُبع أعضاء الجمعيّة العامّة، في حين أن الإسبانيّة أكثر تمثيلاً باعتبارها لغة ثلث الأعضاء، علاوةً على أن تلك الدول تمثّل أجزاء واسعة من أميركا اللاتينيّة وأوروبا وإفريقيا. وأصرّ المعترضون على أن الاحتجاج باستخدام العربيّة لغةً رسميّة في جمعيّة الصحّة العالميّة وغيرها لا يعطيها الحقّ تلقائيًّا أن تصبح لغة عمل في الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لأنه احتجاج دائريّ، أي لا نهايةَ له إذ ينبني عليه أن تفضي كلّ عضويّة للعربيّة في منظَّمة دوليّة إلى عضويّتها في منظَّمة أخرى على التوالي.

ثالثًا: من حيث السياسة الدوليّة. لقد حاول المعترضون على جعل العربيّة لغة عمل في الجمعيّة العامّة أن يستندوا إلى مبدأ التساوي بين الأمم Equality of states تعزيزًا لحجّتهم، مدّعين أنه كلّما زيدت لغة عمل على اللغات الخمس الأولى زاد التمييز الحاصل بحقّ الدول التي استُبعدت لغاتها من أن تكون لغات عمل. إلا أن الحجّة المضادّة هي أن عدم زيادة العربيّة إجحاف بحقّ تسع عشرة دولة (في ذلك الوقت) وأن القائلين بإقصائها يرضَوْن أصلاً بالتمييز ضدّ الدول شرط أن تكون الدول العربيّة من ضمن الدول التي يقع عليها هذا التمييز. إن مبدأ التساوي بين الدول هو الأساس في إدراج العربيّة بين لغات العمل في الجمعيّة العامّة، فالعجب كلّ العجب أن يُرفع شعارًا لسلبها ذلك الحقّ. أما اللغات الأخرى فإن كانت تحظى بمسوّغات تجيز مساواتها باللغات الستّ المعتمَدة،

فلا بأس من أن يُبحث وضعها، وذلك بالتحديد انطلاقاً من مبدأ التساوي بين الأمم. والطريف في الشقّ السياسيّ لمواقف الدول إزاء العربيّة في خضمّ النقاش الذي شهدته الأمم المتّحدة عام ١٩٧٣ أن ممثّل الدولة العبريّة لم يُبْدِ سوى اعتراض شكليّ من حيث التوقيت على إدراج العربيّة ضمن لغات العمل. ولم يكن ذلك حبًّا بالعربيّة أو مسايرةً للعرب، بل استنادًا إلى اعتقاد راسخ عند بعض أعضاء البعثة الإسرائيليّة مؤدّاه أن استخدام العربيّة في الجمعيّة العامّة سوف ينقلب إلى عكس الهدف الأصليّ منه، وذلك أن الخطب المُلْقاة بالعربيّة لن يكون لها – في حُسبانهم – وقعُ تلك المُلْقاة بالإنكليزيّة أو الفرنسيّة، وأن اضطرار الأعضاء للاستماع إلى تلك الخطب عبر الترجمة سوف يؤثّر سلبًا في فعّاليتها وقدرتها على الإقناع[٢].

رابعًا: من حيث تراث العربيّة الدينيّ والحضاريّ. فقد أكّد مناصرو إدراج العربيّة بين لغات العمل أنها حقيقةٌ بهذه الصفة باعتبارها اللغة التي حفظت التراث الإسلاميّ والعربيّ. إلا أن خصوم العربيّة احتجّوا بأن هذا الاعتبار يجب أن يعطي العبريّة، مثلاً، الحقَّ نفسه لأنها تحمل التراث اليهوديّ، وكذلك الألمانيّة لإسهامها في انتشار العلوم في العصر الحديث، وهكذا. وجليّ أن القصد من وراء ذلك ليس زيادة العبريّة والألمانيّة وغيرها ضمن لغات العمل، بل الحؤول دون أن تعطى تلك الميزة للعربيّة.

خامسًا: من حيث خصائص العربيّة نفسها. وهذه أخطر الاعتراضات وأكثرها مجافاةً للحقيقة، ذلك لأنها تصيب صميم العربية في ناحيتين، أولاهما تكوينها الأصليّ، وثانيتهما ما عَلِقَ بها في الاستعمال عبر تاريخها الطويل. ففيما يختصّ بالثانية زعم الذين عارضوا جعلَ العربيّة لغةَ عمل أنها لغة ترجع إلى ما أسمَوْه "القرون الوسطى" وأنّ تحوُّلها إلى لغة معاصرة في القرن العشرين يقتضي مجاراتها لغات العصر وتطويرها أسلوبيًّا ومصطلحيًّا. وقد واكب هذا الموقفَ عددٌ من الدراسات اللغويّة والقانونيّة التي ترمي

[٢]. انظر كتاب Tabory ص ٤٥، والهامش ٢٥٥ ص ٦٨.

العربيّة بالإبهام وعدم الدقّة، الأمر الذي ينشأ عنه غالبًا سوء تفاهم في الخطاب والجدل السياسيَّيْن[٣]. ولئن كانت هذه التُّهَمَة، إن صحّت، تصيب مستخدِم العربيّة أكثر مما تصيبها هي نفسَها لأن وعي مستخدِم اللغة في التخاطب قد يجنّبه الوقوع في الإبهام إن التزم الدقّة في عباراته، لَمن الجليّ أن سهام التُّهَمَة الأُخرى موجَّهة إلى اللغة نفسها لأن قِوام الحجّة فيها أن العربيّة لغة عسيرة يصعب تعلّمها وليس ميسورًا أن يتوفّر للأمم المتّحدة عدد كافٍ من الموظّفين والمترجمين الذين يتقنونها بالقدر الكافي، وبخاصّة لأن العربيّة ليست لغة "موحَّدة" إذ تتفاوت تفاوتًا بيّنًا بين الفصحى والعامّيّات وبين منطقة جغرافيّة وأخرى. وقد تصدّى المدافعون عن العربيّة لهذه المزاعم مؤكِّدين أن النقص في الخبراء اللغويّين الذين يتقنون العربيّة إنما مَرَدُّه إلى التباطؤ في التوظيف، وأن اللغات التي سبقت العربيّة في تصنيفها لغاتِ عمل عانت المشكلة نفسها ثم تجاوزتها بزيادة عدد الخبراء اللغويّين، وأن تلك اللغات لا تقلّ عن العربيّة تنوّعًا لهجيًّا ومناطقيًّا. ومن اللافت أن هذا النقاش كان خلال الدورة الثالثة والثلاثين للجمعيّة العامّة التي انعقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني من العام ١٩٧٨، أي خمسَ سنوات بعد انضمام العربيّة إلى لغات العمل في الجمعيّة العامّة.

ولنا بعد هذا الاستعراض الموجز أن نردّد قول طَرَفة: "ما أشبهَ الليلةَ بالبارحَهْ"، فالعربيّة ما تزال تواجه تُهَمًا كالتي سبقت أعلاه، بل إن ممّن يتبنّى بعض تلك التُّهَم هو

---

٣. انظر مثلاً: Adda B. Bozeman, *The future of law in a multicultural world* (Princeton: 1971), pp. 25-26 and n. 20. ويرى هشام شرابي أن الكلمات العربيّة غالبًا ما تُعَدّ بديلاً للأفكار لا رموزًا لها، وأن العربيّة تنطوي على قدر من الغموض والمواربة في التعبير بما يجعلها مناسِبة تمامًا للخطاب الدبلوماسيّ لأن غرضه إخفاءُ المعنى المراد أو التعبيرُ عنه على نحو مبطَّن أو غير مباشر. انظر: Hisham B. Sharabi, *Nationalism and revolution in the Arab world* (Princeton: 1966), p. 94. وهذا الرأي، علاوةً على استناده إلى مفهوم خاصّ للدبلوماسيّة، يناقض قدرة العربيّة على التمييز الدقيق بين المعاني، وبخاصّة من حيث اختيار المفردات ونَظْم الكلام؛ ولعل المراد منه الإشارة إلى تقصير مستخدمي العربيّة في الإفادة من تلك القدرة ووقوعهم في الغموض اللفظيّ نتيجة لقلّة وضوح فكرهم هم.

من أبناء العربيّة. وبَيِّنٌ أن الحجّة الأولى، أي الكلفة المادّيّة، غدت داحضة مع الزمن بعد أن دخلت الميزانيّة المخصَّصة للترجمة من العربيّة وإليها ضمن الميزانيّة العامّة للأمم المتّحدة؛ ومع هذا لم تخفت الأصوات التي عادت لتطالب بأن يتحمّل تلك النفقةَ الدولُ الناطقة باللغات المَزيدة حديثًا، والمراد العربيّةُ في المقام الأوّل[٤]. أما الحجّة الثانية فقد غابت تمامًا في العقود الأخيرة إذ أبطلها ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم العربيّة لغةً رسميّة إلى خمس وعشرين، منها اثنتان وعشرون دولة عربيّة، والأخرى هي أريتريا وتشاد وإسرائيل؛ كما قد نحّاها الازدياد المطّرد والكبير في مستخدمي العربيّة، إذ يتفاوت تقدير هؤلاء ما بين ١٨٦ مليونًا و٤٢٢ مليونًا، باختلاف معايير الإحصاء، وبذا تتراوح مرتبة العربية بين اللغات الإنسانيّة ما بين الثانية والتاسعة من حيث شيوع الاستعمال[٥]. أما الاعتراضات الأخرى فتتجدّد ضمن الحَمَلات التي تتعرّض لها العربيّة على نحوٍ موصول، وقد عرّجنا على أحد نماذجها فيما جرى في الأمم المتّحدة نفسها بعد خمس سنوات من إدراج العربيّة ضمن لغات العمل في جمعيّتها العامّة. وليس يعنينا هنا السجال المطوَّل إذ قد يكفي ما ألمعنا إليه بالإشارة في الصفحات السابقة، بل يعنينا النظر – وإن سِراعًا – في خصوصيّة العربيّة وهل هي حقًّا من العوائق التي تواجهها المنظَّمات في استخدام العربيّة ونشرها.

لا ريب أن لكلّ لغة "عبقريّتها" الخاصّة بها، ولا تشذّ العربيّة بحالٍ عن هذه القاعدة. ولعلّ الخطأ الأكبر الذي يقع فيه من يرى في بعض اللغات خصائص تجعلها – من حيث هي – غيرَ مؤهَّلة لتُستخدم في التواصل الدبلوماسيّ أو المنظَّمات الدوليّة هو أنهم يقيسون تلك اللغات على لغة أو لغات أخرى يفترضون أنها هي النموذج الأعلى للدقّة والوضوح والقدرة على التعبير. وهذا الضرب من القياس لا يجيزه منطق ولا يقرّه أيّ منهج

[٤]. انظر كتاب Tabory ص ٨٨، والهامش ٦٧ ص ١٥٠–١٥١.

[٥]. للتوسّع في هذه الإحصاءات، انظر كتاب عبد العلي الودغيري، اللغة العربيّة في مراحل الضعف والتبعيّة، بيروت ٢٠١٣، ص ٩١ وما بعدها.

من مناهج الدراسة اللغويّة الحديثة. بل إن نفرًا من الدارسين العرب القدماء، وعلى رأسهم ابن حزم الأندلسي (المتوفّى سنة ٤٥٦هـ/١٠٦٤م)، بلغ به الإنصاف مبلغًا جعله ينفي الأفضليّة اللغويّة فيقول: "وقد قال قوم: العربيّة أفضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى، وهذا لا معنى له لأنه عزّ وجلّ قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولاً إلاّ بلسان قومه"، ويسفّه ادّعاءَ جالينوس أن لغة اليونانيّين أفضل اللغات لأن سائر اللغات إنما تشبه إمّا نُباح الكلب أو نقيق الضفادع[٦]. ولو نحن شئنا أن نعكس قياس من يتّخذ بعض اللغات الأوروبيّة نموذجًا أعلى يقاس عليه سائر اللغات فنفترض أن العربيّة هي النموذج الذي يتعيّن أن يكون المقيسَ عليه، لانتهينا إلى ما يسلب تلك اللغات خصوصيّتها وعبقريّتها، ولربّما كنّا من المطالِبين بإقصائها والقائلين بأنّها – لا العربيّة أو الصينيّة كما زعموا – هي الأصعب تعلُّمًا على غير أبنائها. إذن، مبدأ القياس على نموذج أعلى مردود بدءًا.

ويتفرّع عن خصوصيّة اللغة بمعناها العامّ خصوصيّة فرعيّة هامّة تتأتّى عمّا عَلِقَ بها عبر الزمن من التراث الذي حملته فأصبح لصيقًا بها لا يكاد ينفصل عنها. وقد أشرنا إلى أن العربيّة وُصمت بأنها لغة تنتمي إلى "القرون الوسطى" ولا تصلح أن تكون لغة حداثة أو لغة تواصل في المنتديات الدوليّة. وسوف نناقش هذه المسألة من جانبين اثنين:

يتمثّل الجانب الأوّل بتأكيدنا على أن العربيّة – والمراد بها الفصحى – خلافًا للأعمّ الأغلب من اللغات المعاصرة ترجع نصوصُها إلى ما يربو على الخمسة عشر قرنًا. صحيح أن كثيرًا من مفرداتها قد أُميت أو استُحدث، وكذا أساليبها التعبيريّة، إلا ان بنيتها الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة الأساسيّة قد حُفظت إلى حدّ بعيد، بحيث يقرأ العربيُّ اليومَ آيةً قرآنيّة كريمة أو بيتًا من الشعر الجاهليّ فلا يجد صعوبة كبرى في فهمه إذا استثنينا المفردات التي سقطت في الاستعمال بسقوط الحاجة إليها. وإذ إن العربيّة حملت لنا تراثًا

---

[٦]. ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة الإمام بمصر (لا. ت.)، ص ٢٩-٣٢. وانظر مناقشة شائقة لمواقف ابن حزم في مقالة عبد السلام المسدّي: "اللغة العربيّة وصراع البقاء"، الجامعة الأميركيّة في بيروت، ٢٠١٣، ص ٣٠-٣٣. والمقالة منشورة أيضًا على الموقع الإلكترونيّ التالي: http://www.aub.edu.lb/fas/jewett-chair

إسلاميًّا ضخمًا واتّسمت بصيغ وعبارات وأساليب صارت كالجزء منها الذي لا يتجزّأ[٧] فليس مستغرَبًا أن تبدو للناظر فيها من خارجها ذاتَ خصائص لا تشاركها فيها سائر اللغات، أو ذاتَ موروث حضاريّ ودينيّ يصعب التعبير عنه بلغات أخرى. تلك حقيقة قارّة لا جدال فيها، بَيْدَ أنها ليست عيبًا أو سُبّة. ولقد أثبت المستشرق الألمانيّ المعاصر Lutz Edzard في دراسة ممتازة عن استخدام العربيّة في الأمم المتّحدة[٨] أن بعض الوثائق الدبلوماسيّة المترجَمة من العربيّة تشي للناظر فيها بأن أصلها عربيّ لأنها تعكس ما تتفرّد به العربيّة المستخدَمة في الكتابة الدبلوماسيّة من خصائص لا يشاركها فيها سائر اللغات. وبصرف النظر عن الشِّحنة العاطفيّة التي ميّزت كثيرًا من الوثائق الدبلوماسيّة العربيّة، ولا سيّما في المسائل المتعلّقة بالقضيّة الفلسطينيّة أو الحرب العراقيّة–الإيرانيّة مثلاً، والتي تشي نصوصُ ترجمتِها الإنكليزيّة بأنها وُضعت أصلاً بالعربيّة، فإن في الاستعمال العربيّ ما هو متفرّد لا يقع في سائر اللغات (ونذكّر بأننا لو عكسنا موقع المقارَنة لَبَدت اللغات الأخرى هي المتفرّدة)، كالأساليب الخاصّة ببدء المراسلة وختمها. ومن الأمثلة المفيد ذكرُها في هذا المجال ألقاب التفخيم المختلفة التي ترد في الوثائق الدبلوماسيّة العربيّة، ومنها: جلالة ودولة ورفعة وسعادة وسموّ وعزّة وعصمة وغبطة وفخامة ومعالي. ولا يخفى أن ترجمة كلّ منها بمصطلح خاصّ في الإنكليزيّة أو الفرنسيّة ضرب من العَبَث، ولذا فقد اصطُلح على ترجمتها جميعًا بـ Your Excellency على ما بين حاملي هذه الألقاب من تفاوت في الرتبة أو المكانة. وليس في اقتصار الترجمة الإنكليزيّة على عبارة واحدة ما يُضير الإنكليزيّة نفسها (وفيها ألقاب خاصّة بها نحو Your Highness أو Your Royal Highness أو Mr. President إلخ)، بل هو انعكاس لحقيقة تفرُّد كل لغة بخصائص قد

---

٧. من ذلك، مثلاً، التأثّر الذي لحظه بعض الدارسين في كثير من الرسائل الدبلوماسيّة العربيّة الحديثة بأساليب إنشائيّة قديمة في التراسل فصّلها القلقشنديّ (المتوفّى ٨٢١هـ/١٤١٨م). انظر: Lutz Edzard, "Elements in the use of Arabic as language in diplomacy: Recent developments in United Nations context", *Die Welt des Islams* 36. 1 (1996), pp. 25-58, esp. p. 32.

٨. Lutz Edzard, *Language as a medium of legal norms: Implications of the use of Arabic as a language in the United Nations system* (Berlin: 1998).

تحمل مستخدمي سائر اللغات على استغرابها أو عدم إدراك تنوّعها. ولذا فإن ما يصحّ على العربيّة في الاستعمال الدبلوماسيّ يصحّ على سواها، وإن كانت خصائص العربيّة فيما نحسب أكثر تنوّعًا نظرًا لأن تاريخها أطول من تاريخ نظائرها المعتمَدة في الأمم المتحدّة.

أما الجانب الثاني فنترك القول فيه للمستشرق Lutz Edzard نفسه إذ خلص في دراسته المعمَّقة لتاريخ استخدام العربيّة في الأمم المتّحدة إلى أن الكتابة الدبلوماسيّة بالعربيّة – باستثناء بعض الخطب أو الرسائل الموجَّهة بالعربيّة إلى الأمم المتّحدة والتي تتضمّن قدرًا كبيرًا من الخطاب الدينيّ أو الاعتزاز القوميّ في مناسبات بعينها – قد تأقلمت، حيثما اقتضى الأمر، تأقلمًا تامًّا مع أساليب التعبير الدبلوماسيّ في الفرنسيّة والإنكليزيّة[٩]. وليس المراد أن العربيّة قد صارت تَبَعًا في أساليبها للغات أُخرى، بل أنها قد كانت من المرونة بما أتاح لها أن تطوِّع أساليب جديدة تستجيب لمقتضيات التخاطب الدبلوماسيّ العاديّ أو المتكرّر، ولذا ففي الغالبيّة العظمى من الوثائق الدبلوماسيّة العربيّة – كما يؤكّد Edzard – قد لا يعرف القارئ إن كان النصّ مكتوبًا بالعربيّة أصلاً أو مترجَمًا إليها من الفرنسيّة أو الإنكليزيّة، إلا إنْ كان في المضمون ما يشي بذلك؛ أمّا في الأسلوب فلا. يبقى أن هذا الحكم لا ينفي أن يكون للعربيّة، ولسواها، خصائص مميِّزة تنفرد بها، وهو من طبائع الأشياء التي تعجز العولمة نفسُها عن طمسها.

إلاّ أن الإنصاف يقضي، في ختام هذا البحث، أن ننظر إلى أنفسنا نظرة نقديّة تتجاوز إصرارنا على المنافحة عن العربيّة والذبّ عنها ضدّ خصومها أيًّا كانوا. فهل نحن حقًّا قد هيّأنا للغتنا سُبُل الانطلاق حتى في مجتمعاتنا ووفّرنا لها وسائل التصدّي لخطر اللغات الأجنبيّة، بما فيها الخطر الناشئ عن التعدّدية اللسانيّة في بلدان عربيّة معيّنة، وخطر اللهجات المعاصرة؟ وهل أحسنّا التخطيط اللغويّ لأمّتنا بما يضمن أمننا اللغويّ ويدرأ عنا مختلف الأخطار التي تتهدّد لغتنا وهويّتنا، ولو كان المجال يتّسع لذكرها جميعًا لاستغرقت مطوَّلات؟ سوف نكتفي بالإشارة إلى نموذجين اثنين يُظهران تقصيرنا نحن تجاه مجتمعنا اللغويّ، لندرك أننا مقصّرون، تبعًا لذلك في دعم انطلاقه العربيّة بزخم أكبر في المنتديات الدوليّة.

---

[٩]. نفسه، ص ١٨٤–١٨٥.

يتعلّق النموذج الأوّل بالصورة غير الموحَّدة التي نقدّمها للعالم ومنظَّماته الدوليّة عن واقعنا اللغويّ. وأخطر ما في الأمر أنّ نُخَبنا اللغويّة، أي المجامع اللغويّة العربيّة، قد أصابتها بدعة التعدّد حتى إن مفهوم "السيادة الوطنيّة" قد انزلق فأصبح حافزًا على إنشاء مجامع قُطْريّة. زد على ذلك أن المجامع مؤسَّسات رسميّة، إلا أن أوّل من يخرق قراراتها الدولةُ نفسُها؛ فحين سُنّ في مصر قانون يُلزم الجهات الرسميّة بالامتثال لقرارات المجمع لم يتغيّر الواقع قيد أنملة. ولعل من المفيد أن نتذكّر أن مؤتمر وزراء الثقافة العرب أقرّ في السادس والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني عام ١٩٨٥ "الخطّة الشاملة للثقافة العربيّة" التي أعدّتها المنظَّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم وأوْلت العربيّةَ فيها اهتمامًا خاصًّا[١٠]. إلا أن أمر العربيّة ازداد تهافتًا فانطلقت – استدراكًا لذلك – بوادرُ وعي جديد تجسّدت في القمّة العربيّة التاسعة عشرة في الرياض في الثامن والعشرين والتاسع والعشرين من مارس/آذار عام ٢٠٠٧ إذ اشتمل جدول أعمالها للمرّة الأولى على موضوع اللغة العربيّة؛ ثم صادقت القمّة العشرون في دمشق في التاسع والعشرين والثلاثين من مارس/آذار عام ٢٠٠٨ على "مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة"؛ ثم أحالت القمّةُ الحادية والعشرون في الدوحة في الثلاثين والحادي والثلاثين من مارس/آذار عام ٢٠٠٩ القضيّةَ إلى المنظَّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم. وإننا إذ نستبشر خيرًا بيقظة الوعي هذه لَنتطلّع إلى أن نُظهر أنفسنا أمام العالم بمظهرٍ لغويّ موحَّد لا مشعَّث. ولعل ما يبعث على الأمل في هذا المجال قرارُ المجلس التنفيذيّ لليونسكو في الدورة التسعين بعد المائة والتي عُقدت بين الثالث والثامن عشر من أكتوبر/تشرين الأوّل ٢٠١٢، بناءً على اقتراح من المملكة العربيّة السعوديّة والمملكة المغربيّة، باعتماد الثامن عشر من ديسمبر/كانون الأوّل يومًا عالميًّا للّغة العربيّة. إن اختيار هذا اليوم تحديدًا – وهو اليوم الذي قرّرت فيه الجمعية

[١٠]. انظر: عبد السلام المسدّي، الهويّة العربيّة والأمن اللغويّ: دراسة وتوثيق، بيروت ٢٠١٤، ص ٦٧–٦٩، ٧٢–٧٣، ٢٤٤، ٤٠٥.

العامّة للأمم المتّحدة اعتماد اللغة العربيّة لغةً رسميّة ولغةَ عمل قبل ذلك بنحو أربعين عامًا – لَذو رمزيّة عميقة لأنّه يبعث برسالة عالميّة مؤكَّدة مُفادها توحُّد العرب والناطقين بالعربيّة، وهو أبلغ ردّ على من كان، أو ما يزال، ينعى على العربيّة أنها ليست لغة "موحَّدة" – كما مرّ – يسعى بذلك لسلبها مكانتها التي أُقرّت لها في المنظَّمات الدوليّة.

أما النموذج الثاني فيتعلّق بالفوضى المصطلحيّة التي تعاني منها العربيّة، وهو واقع نُقِرّ به دونما مكابرة. ولا ريب أن واقع المصطلح العربيّ المتهافت قد أثّر سلبًا في الترجمة من العربيّة وإليها في المنظَّمات الدوليّة. وليس أدلّ على ذلك من المعجمات والمسارد التي وُضعت خصّيصًا لغرض الترجمة في تلك المنظَّمات. وإن نظرة سريعة في دليل المترجمين[١١] الذي وضعه محمد الديداوي – وهو رئيس وحدة الترجمة العربيّة في منظّمة الأمم المتّحدة للتنمية الصناعيّة، اليونيدو – تُظهر العدد الهائل من المصطلحات الإنكليزيّة التي يقابلها ثلاثة مصطلحات أو أربع أو أكثر في العربيّة[١٢]، أو المصطلحات الإنكليزيّة التي ليس لها مقابل عربيّ محدَّد بل شرحٌ لا يُعين المترجمَ في شيء[١٣]. وقد أظهرت دراسة حديثة مدى التضارب المصطلحيّ في العربيّة بين معجمين أساسيَّين، أحدهما دليل المترجمين للديداوي،

---

١١. محمّد الديداوي M. Didaoui، دليل المترجمين مع تركيز على منظومة الأمم المتَّحدة، فيينا ١٩٨٩. وانظر أيضًا: محمد الديداوي، دليل المترجم (وحدة الترجمة العربيّة)، فيينا ١٩٨٣.

١٢. من ذلك، مثلاً، مصطلح أساسيّ كـ management الذي يقابله في العربيّة: "إدارة، تنظيم، تدبير إداريّ، تسيير إداريّ"، وthrough transport وتعريبها: "النقل الطواليّ، النقل المباشر، النقل العابر" (وحدة الترجمة العربيّة، ص ٨٢، ١٦٤).

١٣. مثال ذلك Eurobond market ويقابلها "سوق السندات المقوَّمة بعملات متداوَلة خارج أوطانها"، وship-bases gear ويقابلها: "مُعَدّات مناوَلة قائمة على ظهر السفينة" (نفسه، ص ١٤٢ و١٦٣). وجدير بالذكر أن الإصرار على إدراج المصطلح متبوعًا بشرحه من الأسس التي اعتُمدت في معجمَي "المورد الحديث" و"المورد الأكبر" الإنكليزيّين– العربيّين (لمنير البعلبكي ورمزي البعلبكي)، خلافًا لما هو معهود في سائر المعاجم العربيّة. وهذا المنهج من أساسيّات العمل المعجميّ ومن نتائجه توحيد المصطلحات وتسهيل استخدامها ولا سيّما في الترجمة، واجتناب الخلل نتيجة شرح الكلمة بكلمات أو بجملة طويلة دون اقتراح مقابل لها يكون كالمصطلح إن اكتسب السيرورة.

والآخر معجم ثلاثيّ صادر عن صندوق النقد الدوليّ[١٤]. وخلصت الدراسة إلى أن المصطلحات الموحَّدة بين المعجمين لا تتعدّى ٢٦,٦ بالمائة من مجمل المصطلحات، أي أن أكثر من ٧٣ بالمائة من المصطلحات يختلف فيهما كلّيًّا أو جزئيًّا[١٥]. لقد تفشّت الفوضى المصطلحيّة العربيّة إلى حدٍّ جعلها واحدًا من البنود الرئيسة التي تُلحظ في خطط النهوض باللغة العربيّة، ولعل في ذلك بارقة أمل تفيد منها اللغة وأبناؤها وحضورها في المحافل الدوليّة. فقد نصّ الأمر الملكيّ الصادر في المملكة العربيّة السعوديّة والقاضي بالموافقة على إنشاء "مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدوليّ لخدمة اللغة العربيّة" على "وضع المصطلحات العلميّة واللغويّة والأدبيّة والعمل على توحيدها ونشرها"؛ وأشار مشروع "لننهض بلغتنا" الذي أُنجز بمبادرة من مؤسَّسة الفكر العربي عام ٢٠١٢ في فقرته الثالثة عشرة إلى "توحيد المصطلحات المزمع استعمالُها في الوطن العربيّ، تقوم به المجامع اللغويّة والعلميّة، بمساعدة الخبراء والمختصّين في شتّى المجالات"؛ ونصّت المادة الرابعة من النظام الأساسيّ لـ "المنظَّمة العالميّة للنهوض باللغة العربيّة" التي أُسّست في الدوحة عام ٢٠١٣ على "دعم جهود الترجمة من وإلى اللغة العربيّة، وتعريب المصطلحات العلميّة والتقنيّة"[١٦].

ولو شئنا أن نتوسّع في نماذج تقصيرنا نحن العربَ تجاه لغتنا ومجتمعنا اللغويّ لاسترسلنا، ولذكرنا على الأخصّ افتقارنا إلى الجانب التكنولوجيّ والمعلوماتيّ ولا سيّما النقص البيّن الذي تعاني منه العربيّة في مجال المعجمات والموسوعات والذخائر الإلكترونيّة وقواعد المعلوماتيّة إلخ. ومهما طالت القائمة فمَرْجِع مكوّناتها جميعًا إلى أمر واحد: قدرتنا

---

١٤. International Monetary Fund, Bureau of Language Services. *IMF glossary: English-French-Arabic*. 2nd ed. (Washington: 2000).

١٥. David Wilmsen, "Arabic terminology (crisis) management in the third millennium", in N. Oueijan & B. Sarru' (eds.), *Proceedings of the International Conference on the Challenges of Translation and Interpretation in the Third Millennium* (Louaize: 2003), pp. 131-39.

١٦. المسدّي، الهويّة العربيّة والأمن اللغويّ، ص ٣١٠ و ١٨٦ و ٢٩٦ على التوالي.

على الإنتاج الفكريّ، بشتّى أنواعه، بالعربيّة، وهذا لا يتأتّى إلا بالنهضة الشاملة لمجتمعاتنا. إلا أن هذا شأنٌ مستقلّ قد تندرج ضمنه المسألة اللغويّة برمّتها. نعم، لقد واجهت العربيّة – وما تزال – كثيرًا من العوائق والإشكالات في انطلاقتها لغةً عالميّة معتمَدة في المنظَّمات الدوليّة... نعم أيضًا، وبعض تلك العوائق والإشكالات صادرٌ عمّن لا يريد للعربيّة خيرًا ويعنيه ألاّ يكون لها حضور فاعل في أوطانها وخارجها... ولكننا حين نعترف بتقصيرنا – كما حاولنا أن نبيّن – علينا أن نسأل أنفسنا عن نظرتنا نحن إلى لغتنا؛ فنظرةُ أفراد المجتمع إلى لغتهم تُعَدّ واحدًا من المعايير التسعة الرئيسة التي تحدِّد مدى حيويّة اللغة وقابليّتها للحياة، بحسب تقرير اليونيسكو الصادر عام ٢٠٠٣ حول "حيويّة اللغات وتعرّضها للاندثار"[١٧]. ولا ريب عندي أن الإجماع منعقد عند أهل الاختصاص على أن مجتمعاتنا لن تجتاز امتحان هذا المعيار بما يُرضي الغَيارى على العربيّة. فإن يكن ذلك كذلك فلا نؤمِّلنّ خيرًا في تجاوز العقبات التي فصّلناها أعلاه ما لم نحصّن مجتمعاتنا في أمنها اللغويّ ونخطّط لمستقبل لغتنا بما يرفع شأنها في نظر أبنائها منذ الصِّغَر.

[١٧]. لمزيد من التفصيل يُنظر: الودغيري، اللغة العربيّة في مراحل الضعف والتبعيّة، ص ١٤٠–١٤٧.

المحور الثاني

النحو

(٥)

نحو دراسة النحو العربيّ دراسة ساميّة مقارنة

يُجمع الباحثون، عربًا ومستشرقين، على أنه لم تكد تحظى لغة من اللغات بمثل ما حظيت به العربية من تراث نحوي يتمثّل صرحًا مكينًا في نظرية نحوية تقوم على الجمع والتقعيد والتعليل، وتنطلق من الشاهد الممحَّص والموثَّق إلى القاعدة المضبوطة، ثم تتخطّاها إلى الفلسفة النحوية من علّة وعامل وقياس. وعلى ما قد يشوب هذا البناء من خطأ الحكم، وعلى ما قد يتخلّله من الإغراب في تعقّب العلّة والإغراق في تتبّع المتخيّل والمفترض، فالثابت أن صنيع النحويين لَممّا يقارب الإبداع بل الإعجاز. ولئن كان بناء العربية، في عبارة الخليل، يشبه "دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام"[١]، فقد أسهم النحويون في الدلالة على إحكامه وفي التنبيه على أسراره وغوامضه.

ولقد كان شيخنا الدكتور محمود الغول ذا نظر ثاقب في تاريخ النحو العربي، يعي أصوله ويغوص على تفصيلاته ويرافقه في استشراف مستقبلنا معه، ولذا غرس حبّه بل الوَلوع به في نفر من طلاّبه ومريديه. غير أن إيمانه بذلك البناء المحكم الذي قدّمتُ به مازجه عامل يندر أن تقع عليه بين علمائنا، أعني معرفة أصيلة وشموليّة بأخوات العربيّة الساميّات؛ فإلى اختصاصه بالعربية الجنوبية، كان عالِمًا بالعبرية القديمة، والآرامية، والسريانية، وسائر اللهجات الشمالية الغربية من فينيقية ونبطية وتدمرية، وملمًّا بالحبشية والبابلية. والنتيجة محتّمة: فقد أدرك، رحمه الله، أن دراسة العربية من زاوية النظر الأحاديّة البحتة تقف بالدارس عند فهمٍ ضيّق للّغة يُغْنيه عنه قراءة النحويين القدماء، وأن الدراسة التي تتّخذ المنحى المقارن بين العربية وأخواتها منهجًا لها ثابتًا، هي وحدها تفضي إلى فهم

[١]. الإيضاح في علل النحو للزجّاجي (تحقيق مازن المبارك، ط ٣، بيروت، ١٩٧٩)، ص ٦٦، والاقتراح في أصول النحو للسيوطي (تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة، ١٩٧٦)، ص ١٦٣.

العربية فهمًا صحيحًا وإلى معرفة أصولها التي منها انبثقت وعنها تطوّرت. وأذكر أنني حدّثته مطوّلاً عن وضع نحو مقارن للعربية على هذا النمط فشجّعني على ذلك وأقرّ مخطَّطا عامًّا أطلعتُه عليه، وهو في كثير من المسائل والآراء مستمدّ من علمٍ قَبَسْتُه منه في فترة طويلة من دراستي عليه. وفي هذا البحث سأحاول أن أبيّن نماذج من الدراسة الساميّة المقارنة في إطار موحّد، أعني المفاهيم النحوية القديمة الموروثة التي يمكن للدراسة المقارنة أن تعدّلها وتقوّمها، في الأبواب اللغوية الثلاثة الكبرى، أي الأصوات والصرف والنحو. ولعل في ما قدّمت به عن صنيع النحويين ما يبيح لنا النظر في بعض أخطاء الحكم التي لا تضير البناء العامّ.

لم يكن النحويون العرب بغافلين عن العلاقة بين العربيّة وأخواتها الساميّات. وأقدمُ ما نقع عليه من ذلك قول الخليل في مادة "كنع" في العين: "وكنعان بن سام بن نوح إليه يُنسب الكنعانيون، وكانوا يتكلمون بلغة تقارب العربية"[٢]. وجاء في تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة للجواليقي "أن العبرانية معدولة عن السريانية كما عُدلت النبطية من العربيّة كأن العبرانية بدويّة السريانية"[٣]. أما ابن حزم فيجزم بأن الاختلاف بين العربية والعبرية والسريانية ناشئ عن "تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان، واختلاف البلدان ومجاورة الأمم"[٤]، ويبدو أنه أوّل من عبّر بوضوح عن رجوع هذه اللغات إلى أصل واحد، فهي عنده "لغة واحدة في الأصل"، وهذا ما يشير إليه المصطلح Proto-Semitic أو الساميّة الأمّ. ثم إن كثيرًا من النحويين واللغويين الأوائل كان من الأنباط أو اليهود، ولا يمكن اعتقاد أنّهم جميعًا كانوا يجهلون السريانيّة أو العبريّة. فممّن ذُكر أنّه من أصل يهوديّ

---

٢. كتاب العين، كنع (تحقيق المخزومي والسامرائي، بغداد، ١٩٨٠) ٢٠٥/١.

٣. التكملة (تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق، لا. ت.)، ص ٤٥ وحاشية ص ٤٦. وانظر أيضًا: البدء والتاريخ للمقدسي (تحقيق G. Huart، باريس، ١٨٩٩-١٩١٩) ٦٣/١.

٤. الإحكام في أصول الأحكام (القاهرة، ١٣٤٥هـ) ٣٢/١.

هارون بن موسى القارئ وهارون بن الحائك الضرير[٥]، وممن نُسب إلى السريان يحيى بن يعمر وأبو الأسود الدؤلي[٦]. ومن هذا الباب أنه لما قيل لأبي زيد الأنصاري: أنتم تنشدون قول الأعشى :"حتى مات وهو مُحَزْرَق" وأبو عمرو الشيباني ينشده محرزق، بتقديم الراء على الزاي، قال: إنّها نبطيّة، وأم أبي عمرو نبطيّة فهو أعلم بها منّا[٧]. ويكفي بهذا دلالة على إدراك اللغويين القدماء العلاقةَ الجامعة بين هذه اللغات المتقاربة[٨].

وعلى ما أثبتنا من إدراك اللغويين والنحويين العرب لصلات القرابة بين العربية وأخواتها فإنّهم انصرفوا عن الكشف عن طبيعة تلك القرابة، حتى إنّ محاولتهم الجدّية في هذا النوع من الدراسة تقتصر على المعرَّب من الألفاظ، ثم إنّ هذا في معظمه على سبيل المقارنة بالفارسيّة، فإن أومأوا إلى لغاتٍ ساميّة فإنّهم يومئون إليها عَجِلين وعلى استحياء ظاهر، ولا تخلو أحكامهم من الخطأ. لذا فالحاجة ملحّة لدراسة العربيّة دراسةً مقارنة بأخواتها الساميّات، وهذا ما تستوي في الحاجة إليه دراسة الأصوات والصرف والنظم.

---

٥. تاريخ بغداد (القاهرة، ١٩٣١) ١٤/٣—٥، ونزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لابن الأنباري (تحقيق إبراهيم السامرائي، بغداد، ١٩٧٠م)، ص ٣٧، وإنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٥٠–١٩٧٣) ٣٦١/٣.

٦. نور القبس المختصر من المقتبس لليغموري (تحقيق R. Sellheim، فيسبادن، ١٩٦٤)، ص ٢١، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ١٩٧٣)، ص ٢٧، ونزهة الألبّاء، ص ٢٤.

٧. اللسان (حزرق).

٨. وقد جمعتُ في غير هذا الموضوع أمثلة كثيرة عن ملاحظات اللغويين القدماء حول أوجه من العلاقة بين العربيّة وسائر أخواتها الساميّات في الأصوات والصرف والنحو؛ راجع:

R. Baalbaki. “Early Arab lexicographers and the use of Semitic languages”. *Berytus* 31(1983), 117-27.

وانظر أيضًا مقالتي:

"A Reference to 2K[4] in an Arabic source”. *Vetus Testamentum* 33(1983), 317-18.

ففيها ملمح من التقارب بين العربيّة والآراميّة في كلمة بعينها.

أولاً: الأصوات

في المصادر العربيّة إشارات شتّى إلى التقابل الصوتي بين العربيّة ولغات ساميّة أُخرى، وهي على تشتّتها وندرتها تكشف عن وقوف اللغويين على قواعد عامّة وأساسيّة للتقابل الصوتي بين هذه اللغات. فمما يُنسب للأصمعي، مثلاً، قوله إنّ "النبط يقلبون الظاء طاءً، ألا ترى أنّهم يقولون برطلّة، وتفسير ذلك ابن الظلّ وإنما الناطور الناظور بالعربيّة فقلبوا الظاء طاء"[٩]. ويُنمى إليه قوله أيضًا إنّ السريانيّة تخلو من الذال[١٠]. ومن الراجح أنّ جهود اللغويين الرامية إلى وضع قواعدَ تميِّز بين ما هو عربي وما هو غير عربي من حيث البنية وتركيب الأصوت، كما عند الخليل[١١] وابن دريد[١٢] وابن فارس[١٣]، تنمّ عن منحًى مقارن يستلزم إلمامًا بلغات غير العربيّة. غير أنّ هؤلاء اللغويين اقتصروا على الملاحظ العامّة ولم يتابعوها، ولو فعلوا لأمنوا العِثار في مسائل كثيرة منها ما يلي:

(١) **الوكم والوهم**: الوكم في لغة ربيعة قولهم عليكِم وبكِم، حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة، والوهم في لغة كلب قولهم منهِم وعنهِم وبينهِم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء

---

٩. جمهرة اللغة (حيدر أباد، ١٣٤٥هـ) ١/٣٧٥؛ ٣/٣٠٧، ٣٨٩، وقارن بالمعرّب للجواليقي (تحقيق أحمد محمد شاكر، القاهرة، ١٩٤٢)، ص ٣٣٤.

وانظر في الكلمتين أيضًا:

S. Fraenkel. *Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen* (Leiden, 1886), 52, 138.

١٠. البيان والتبيين للجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٤٨) ١/٦٥. ولمزيد من الأمثلة عن التقابل الصوتي بين الجيم العربية وg في غيرها وبين السين العربيّة والشين الساميّة وبين الغين العربيّة والعين السريانيّة، انظر المقالة المذكورة آنفًا: "...Early Arab lexicographers"

١١. كتاب العين ١/٥٢ وما بعدها.

١٢. مقدّمة الجمهرة، خاصة ١/٦ وما بعدها.

١٣. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٤)؛ ص ١٠٠، وقارن بالمزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (تحقيق جاد المولى والبجاوي وإبراهيم، القاهرة، لا. ت) ١/٢٧٠ وما بعدها.

ولا كسرة[١٤]. وقد عدّوا هذا من اللغات الرديئة المذمومة، وخرّج سيبويه[١٥] قولهم "منهِم" على أنّ المسكَّن- يعني النون- لم يكن حاجزًا حصينًا عندهم، ثمّ وصفها باللغة الرديئة تخالف الأصل، كما وصف قولهم "أحلامِكِم وبِكِم" بأنّه لغة رديئة جدًّا، وهذه قد قال فيها المبرّد إنّها "خطأ منهم فاحش" و"خطأ عند أهل النظر مردود"[١٦].

ويوضح هذه المسألةَ النظرُ اللغوي المقارن، وذلك أنّ ضمائر المخاطبين والمخاطبات المتصلة في اللغات الساميّة، على اختلاف صيغها، يمكن أن تُردّ إلى أصل واحد مفترض في اللغة الساميّة الأم وهو kumu-* للمذكر وkina-* للمؤنث[١٧]. وهذان الأصلان المفترَضان يفسّران التحوّل الذي طرأ على اللغات منفردةً، فصيغة kun(na)- للمؤنث في العربيّة حُوّلت من الكسر إلى الضمّ وصيغة kem- للمذكر في العبريّة حُوّلت من الضمّ إلى الكسر، وكل ذلك على سبيل المقايسة analogy. وإذا صحّ الحكم نفسه في لغة ربيعة، فمن الراجح أن تكون الكسرة بقيّة من لهجة قديمة التزمت قياس ضمير المخاطبين على ضمير المخاطبات، أي أنّ الضمّة قد تحوّلت فيها إلى كسرة. وهذا التعليل لا ينافي تعليلاً آخر لهذه الظاهرة، وهو ما ذكره النحويون العرب في حملهم ضمير المخاطبين على ضمير الغائبين، فتكون صيغة عليكِم متأثرة بصيغَتْي بِهِم وفيهِم، ولعل العاملَيْن معًا أفضيا إلى هذه الظاهرة، فلا مجال للتعيين القاطع.

أما الوهم في لغة كلب فيفسّره الضميران المتّصلان الساميّان الأصليّان للغائبين والغائبات وهما humu-* وšina-* على ما نصل إليه بمقارنة اللغات الساميّة جميعًا[١٨]. فكسر الهاء في منهِم يتّفق والصيغة الساميّة الأصليّة المفترضة للمؤنث، وقد يكون نشأ

---

١٤. المزهر ٢٢٢/١.

١٥. الكتاب (ط. بولاق) ٢٩٤/٢، ولم يسمِّ المصطلح.

١٦. المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، ١٩٦٣-١٩٦٩) ٢٦٩/١-٢٧٠.

١٧. "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة" لرمزي بعلبكي، الأبحاث، العدد ٢٨، ١٩٨٠، ص ٤١-٤٢.

١٨. نفسه، ص ٤٢-٤٣.

قياسًا عليها. وهنا أيضًا لا يتنافى هذا والقول إن صيغةً من مثل بِهِم وفيهِم، حيث تسبق الضميرَ الكسرةُ القصيرة أو الطويلة (وهي الياء في عبارة النحويين)، قد أثّرت في مثيلاتها من حروف الجرّ التي لا تنتهي بالكسر، نحو من وعن وبين، فنشأ الكسر بالمقايسة في لغة كلب فقالوا منهِم وعنهِم وبينهِم.

(٢) **الكشكشة والكسكسة**: ولعل أدقّ وصف لهما هو وصف السيوطي، إذ إنّه أكثر شمولاً وتحديدًا من أوصاف سيبويه وابن جنّي وابن فارس[١٩]. يقول في باب معرفة الرديء المذموم من اللغات: "من ذلك: الكشكشة، وهي في ربيعة ومضر، يجعلون بعد كاف الخطاب في المؤنث شينًا، فيقولون: رأيتكِشْ وبكِشْ وعليكِشْ، فمنهم من يثبتها في حالة الوقف فقط، وهو الأشهر، ومنهم من يثبتها في الوصل أيضًا، ومنهم من يجعلها مكان الكاف... [و] الكسكسة، وهي في ربيعة ومُضَر، يجعلون بعد الكاف أو مكانها في المذكر سينًا على ما تقدّم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما"[٢٠]. ولا أعرف تعليلاً لهم في هذا إلا قول سيبويه أنهم "إنّما ألحقوا السين لأنّها قد تكون من حروف الزيادة في استفعل... وإنما يُلحقون السين والشين في التأنيث لأنهم جعلوا تركها بيان التذكير"[٢١]. أما حجّة التفرقة بين المذكر والمؤنث في كلام سيبويه فظاهرة لافتة لكنها ليست تعليلاً في حال، وأما ربطه بين السين في رأيتكِس والسين في استفعل فجائز إن سلّمنا بأنّ سين استفعل ضمير أو جزء منه[٢٢]. والحقّ أنّ لظاهرة الكشكشة والكسكسة غيرَ تفسير مقبول، فمن الممكن أن يكون اللغويون القدماء قد سمعوا ازدواجية في الكاف نحو "تش" أو "تس" فاضطربوا في كتابتها فدلّوا عليها بالكاف والشين أو الشين وحدها[٢٣]. غير أنّ

---

[١٩]. لمصادر أخرى وشواهد على الظاهرتيْن انظر: فصول في فقه العربية لرمضان عبد التواب (القاهرة، ١٩٨٠)، ص ١٤٠ وما بعدها.

[٢٠]. المزهر ٢٢١/١، وقارن الصاحبي، ص ٥٣، والخصائص (تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، ١٩٥٢-١٩٥٦) ١١/٢-١٢.

[٢١]. الكتاب ٢٥٦/٢.

[٢٢]. جدير بالملاحظة أن شين الكشكشة لا يمكن أن تكون بدلاً من الكاف لأن ذاك لا يفسّر اجتماع الكاف والشين في الصيغة الواحدة.

[٢٣]. فصول في فقه العربية، ص ١٤٨.

من الواجب أن ننظر في تعليل آخر ينطلق من التسليم بصحّة ما رواه اللغويون، فحرف الصفير (أيّ السين أو الشين) عنصر ساميّ يتركّب في صيغ كثيرة أهمّها الضمائر والمزيدات كما في سَفْعَلَ وشَفْعَلَ. ومن الممكن أن يكون حرف الصفير اللاحق بالضمير في الكشكشة والكسكسة أثرًا من استعمال قديم شواهدُه في الساميات كثيرة. فمن هذه الشواهد استعماله في صيغ الغيبة في كل من الصيغ التالية:

أ. في ضميري الغائب والغائبة المنفصلين: في الأكدية šū للمذكر وšī للمؤنث، وفي القتبانية s¹w أو s¹wt للمذكر وs¹yt للمؤنث، وفي المهرية se للمذكر.

ب. في ضميري الغائبين والغائبات المنفصلين: في الأكدية šunu للمذكر وšina للمؤنث، وفي القتبانيّة s¹m أو s¹mt للمذكر؛ أما المؤنث فغير معروف.

ج. في ضميري الغائب والغائبة المتصلين: في الأكدية š- وšu- للمذكر في الجرّ والنصب وš- أو ša- للمؤنث في الجرّ وš- وši- للمؤنث في النصب، وفي القتبانية s¹- أو s¹ww- للمذكر وs¹- أو s¹yw- للمؤنث.

د. في ضميري الغائبين والغائبات المتصلين: في الأكدية šunu- للمذكر في الجرّ وšunūti- في النصب وšina- للمؤنث في الجرّ وšināti- في النصب، وفي القتبانية s¹my- للمذكر؛ أما المؤنث فغير معروف.

ليس الغرض من هذه الشواهد أن نقول إن حرف الصفير في الكشكشة والكسكسة ضمير غيبة، فهذا لا يصحّ لأن شواهد اللغويين كلّها للخطاب، غير أنّ استخدام حرف الصفير هذا الاستخدام المطّرد في أكثر اللغات الساميّة تباعدًا، أي من أقصى شمال الرقعة الساميّة في الأكدية إلى جنوبها في العربيّة الجنوبيّة، يؤكّد أنّ هذا الحرف عنصر ساميّ أصلي مشترك، تمامًا كالهاء الشائعة في ضمائر الغيبة في العربية الشمالية وبعض الجنوبية وفي العبرية والسريانية والفينيقيّة والأوجاريتية والحبشية. وإذا ما قرنّا هذا بتعايش الصيغ أفعلَ وهفعلَ وسفعلَ وشفعلَ في الساميّات، بل ضمن اللغة الساميّة الواحدة، وبسين استفعل وما يقابلها في اللغات الأخرى، فليس عجبًا أن يرد حرف الصفير في رأيتش ورأيتكش وفي رأيتس ورأيتكس، على أنّه لاحقة فقدت معناها الأصلي أو وظيفتها

الأصلية، أو غاب عنّا إمكان معرفتها. إنّ هذا التفسير يُغنينا عن القول إنّ اللغويين اضطربوا في كتابة صوت "تش" أو "تس"، ولكنه من جهة أُخرى أضعف من تفسير هذه الظاهرة بالتحوّل الصوتيّ، مع غموض العلاقة بين وظيفة السين في كل من المواضع التي بيّنّا استعمالها.

(٢) **التلتلة**: في كتاب سيبويه شرح مستفيض لهذه المسألة، وإن لم يسمّها بمصطلحها هذا بل شرحها بقوله: "هذا باب ما تَكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرتَ ثاني الحرف حين قلت فَعِلَ"[٢٤]. وقد عدّ اللغويون هذه الظاهرة منافية للفصاحة، واستحسنوا خلوّ لهجة قريش منها[٢٥]، في حين شرحها سيبويه متجرّدًا فقال: "وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم أنت تِعلم ذاك وأنا إعلم وهي تِعلم ونحن نِعلم ذاك، وكذلك كلّ شيء قلت فيه فَعِلَ من بنات الياء والواو التي الياء والواو فيهنّ لام أو عين، والمضاعف، وذلك قولك شقيتَ فأنت تِشقى وخشيتُ فأنا إخشى وخِلْنا فنحن نِخال وعَضِضْتنّ فأنتنّ تِعْضَضْن وأنتِ تِعَضّين"[٢٦]. أما قول سيبويه إنّهم كسروا هذه الأوائل لأنّهم أرادوا أن تكون أوائلها كثواني فَعِلَ فلا يؤيّده أيّ دليل ملموس وهو لا يعدو التخمين والحدس.

والمسألة لا يستقيم حلّها إلا بالمنهج الساميّ المقارن، بعيدًا عن التخمين والظنّ. فالضمائر السابقة على المضارع بالعربيّة – أو الحجازية تحديدًا – (وأقرب الساميّات إليها، في هذا، الأكدية) فيها دونما استثناء حركة الفتح، كما في المقطع الأول من أَفعل، تَفعل، يَفعل، يَفعلان، نَفعل، يَفعلون الخ، وهذا الاتّساق مُحْوِج إلى التأمل ولا سيما أنّ

---

[٢٤]. الكتاب ٢/٢٥٦.

[٢٥]. مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، ١٩٦٠)، ص ٨١، وقارن بالخصائص ١١/٢، والصاحبي، ص ٥٣، والمزهر ٢١٠/١.

[٢٦]. الكتاب ٢٥٦/٢ أيضًا؛ وانظر: بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال لأحمد بن يوسف اللبلي (تحقيق جعفر ماجد، تونس، ١٩٧٢)، ص ١٠٢-١٠٣.

معظم اللغات الساميّة الأخرى إمّا تشارك العربيّة في مثل هذا الاتّساق وإما لا تشاركها الفتحة أصلاً[٢٧]. إن الضمائر التي تسبق الفعل المضارع أجزاء من الضمائر المنفصلة المقابلة، إلا في ضمائر الغيبة، فالهمزة المفتوحة في أَفعل جزء من أنا، والتاء المفتوحة في تَفعل جزء من أنتَ والنون المفتوحة من نَفعل جزء من نحن. أما الضمائر الأخرى السابقة على المضارع ففتحتها مردودة إلى المقايسة، أي إلى تأثّرها بالفتحة في الصيغ المذكورة. معنى هذا أننا كنا نتوقع أن تكون الكسرةُ حركةَ التاء في تَفعلين للمخاطبة لأنّ التاء جزء من أنتِ، فالفتحة الحاصلة إذًا محوَّلة عن الكسرة قياسًا على صيغة المخاطب تَفعل. ومثل هذا يصحّ على الضمير المشترك للمخاطبين والمخاطبات (أي التاء في تَفعلون وتَفعلن)، وهي مفتوحة قياسًا على فتح الهمزة والتاء والنون في المتكلّم والمخاطب والمتكلّمين، وإن كانت ضمّة في أصلها لأنّها أنتُم وأنتُنّ في الانفصال.

والذي حصل في لهجات التلتلة أمر مشابه لما في الحجازيّة من حيث إنه وليد المقايسة، ولكنه مخالف لها في طبيعة الحركة، إذ إنّ الكسرة هي التي غلبت على سائر الحركات وأثّرت فيها، فالتلتلة في العربية ما هي إلا ظاهرة ساميّة مشتركة في الضمائر السابقة على الفعل المضارع، كالكسرة التي تميّز معظم هذه الصيغ في العبريّة والآراميّة والسريانيّة والحبشيّة. ولعل من بقايا هذه الكسرة الغالبة صيغة إخال، بكسر الهمزة، والتي لا يُعلم سببٌ آخرُ لكسرها؛ والطريف أنّ بني أسد، وهم أصحاب التلتلة، يفتحون همزة هذه الكلمة[٢٨]، ولا علّة عندي لهذا، إنْ صحَّ، إلا المقايسة تعمل في اتجاهيْن مختلفيْن.

ولئن أثبتت النماذج الثلاثة السابقة، في مجال الأصوات، الحاجةَ إلى الدراسة الساميّة، فأقصى ما تكون هذه الحاجة في فهم العلاقة بين الصوامت العربيّة والصوامت الساميّة الأمّ، ولا سيّما من حيث المحافظة والتطوّر. وقد قمتُ بهذا العمل في غير هذا

---

[٢٧]. انظر قائمة شاملة للضمائر السابقة على المضارع في مقالتي "المقايسة في صيغ الضمائر ..."، ص ٤٨-٤٩.

[٢٨]. اللسان (خيل).

الموضع فأثبتُّ اتفاق العربيّة والساميّة الأمّ في الثاء والذال والظاء والضاد والغين والخاء، واختلافهما في الفاء والجيم والسين والشين[٢٩]. ويَحْسن أن تكون هذه الخطوة هي الأولى في أيّة دراسة ساميّة مقارنة لما تكشف عن موقع العربيّة من أخواتها ومن الأصل الساميّ المشترَك.

ثانيًا: الصرف

قد لا ينجلي كثير من الصيغ الصرفيّة في العربيّة إلا بمقارنته بنظائره في اللغات الساميّة. ونقتصر هنا للتمثيل على أدوات أو ألفاظ بعينها، لا سيّما التي اختلف النحويون فيها:

(١) الأدوات باعتبار بساطتها أو تركّبها:

من "الأدوات" المشكلة في هذا الاعتبار ضمير الغائب والغائبة، أي هو وهي. وقد اختصر ابن الأنباري المسألة على الوجه التالي: "ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم من هو وهي الهاء وحدها، وذهبَ البصريون إلى أنّ الهاء والواو من هو والهاء والياء من هي هما الاسم بمجموعهما"[٣٠]. وعلى ما في حجج الفريقَيْن من لطف، فالأمر لا ينجلي إلا بالمنهج المقارن. فمن المُلاحظ في صيغ الضمائر المنفصلة تركّبها من عناصر ضميريّة أو إشاريّة أو عدديّة، وهذا واضح في الصيغ التي تبدأ بـ an، نحو أنا (an + a) وأنتَ (an + ta) وأنتِ (an + ti) وأنتم (an + tu + mu) وأنتنّ (an + tu + nna) وأصلها *antina[٣١]. وبهذا نفسّر ضمائر المتكلمين: ănaḥnū في العبريّة وěnaḥnā في الآراميّة وenaḥnan في السريانيّة بأنّها قيست على سائر الضمائر المبتَدأة بـ an إذ لم تكن an جزءًا منها في

---

[٢٩]. "ظواهر المحافظة والتطور في الصوامت العربية على ضوء المناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة"، العدد الخاص من الأبحاث: "اللغة والحضارة العربيّتان" (١٩٨٣)، بتحرير رمزي بعلبكي، ص ٥–٢٤.

[٣٠]. راجع المسألة السادسة والتسعين من الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٥)، ص ٦٧٧–٦٨٦.

[٣١]. "المقايسة في صيغ الضمائر ..."، ص ٣١.

الأصل. وعلى ذلك تتّضح ضمائر الغائبين، فالضمير humu فيه العنصر mu- نفسه الذي تجده مميِّزًا للمذكرين في antumu، ومثل ذلك hunna في المؤنث، وhumā في الصيغة المثنّاة المشتركة. أما ضميرا الغائب والغائبة، أيّ هو وهي، فالمقارنة تُثبت تركّبهما لأن النظر في الضمائر المنفصلة الساميّة يكشف عن طبيعة التفرقة بين عدد من الضمائر في هذه اللغات، فهي تفرّق بالصائت بين المذكر والمؤنث، وتفرّق بالصامت بين المخاطب والغائب، فالفتحة والكسرة في أنتَ وأنتِ عَلَم على التذكير أو التأنيث[٣٢]، في حين أنّ التاء نفسها هي العنصر الضميري[٣٣] الذي يميّز المخاطب والمخاطبة معًا عن سائر الضمائر، ولا سيّما ضمائر الغيبة. فالمقطع الثاني من huwa وhiya هو الذي يفرّق بين المذكر والمؤنث في هاتيْن الصيغتيْن. وسواءٌ أكان الأصل الساميّ لضميرَي الغائب والغائبة huwa وšiya[٣٤] أم huʾa وšiʾa[٣٥]، فالضميران مركّبان، كلّ من عنصريْن منفصليْن في الأصل والوظيفة.

ومن باب الضمائر أيضًا خلافهم في إيّاك وفروعها، فمِن قائلٍ إنّ الكاف والهاء والياء من إيّاك وإيّاه وإيّاي هي الضمائر المنصوبة، وإنّ إيّا عماد، إلى قائل إنّ إيّا هي الضمير وما يليها حروف لا موضع لها من الإعراب، وغير ذلك من القول كثير[٣٦].

---

٣٢. وكذلك يفرّق الصائت بين المذكر والمؤنث (أو يشارك في التفرقة) في الصيغ التي يُستنبط وجودها في الساميّة الأم، كما في antumu* وantina* للمخاطبين والمخاطبات.

٣٣. نقول إنّ التاء هي العنصر الضميري لأنها هي التي تظهر في حرف المضارعة في تفعل وتفعلين.

٣٤. Cp. S. Moscati et al. *An introduction to the comparative grammar of the Semitic languages* (Wiesbaden, 1969), 104.
أما الصيغ التي أفضَت إلى افتراض هذين الأصلين فيمكن الرجوع إليها في المرجع نفسه، ص ١٠٢، وفي "المقايسة في صيغ الضمائر ..."، ص ٢٧.

٣٥. Cp. L. Gray. *Introduction to Semitic comparative linguistics* (N. Y., 1934), 62.
وإن كانت الصيغتان huʾa وšiʾa هما الأصل، فقد تكون الواو والياء في العربيّة لمماثلة الصائت قبلهما، فيكون ذلك من باب مماثلة الصامت للصائت.

٣٦. راجع المسألة ٩٨ في الإنصاف، ص ٦٩٥-٧٠٢، وقارن سيبويه ١/٢٨٠.

والصواب أنّ "إيّا" في الأصل علامة المفعوليّة يقابلها في العبرية et وهي تسبق المعارف من المفاعيل، ومثلها في الآراميّة yat، ولذلك فالقول إن الكاف في إيّاك حرف خطاب تخريج لطيف لكنّه غير صائب، فإنّ et العبريّة تدخلها الضمائر المتّصلة تمامًا كما في العربيّة. ولعل فكرة أحرف الخطاب في النحو العربي مما يجب أن نعيد فيه نظرًا.

وفي إفراد كم وتركّبها خلافٌ أيضًا[٣٧]. ولعل أقرب الأقوال إلى الصواب قولُ الفرّاء في معانيه إذ جعلها من الكاف موصولةً بـ "ما"، وإن أَبْعَدَ في اعتبار الكاف زائدة كزيادتها في قولهم: كَهَيِّنٍ[٣٨]. والكاف إنّما هي كاف التشبيه التي لا تخلو منها لغة ساميّة، مع العنصر الدّالّ على الاستفهام غير العاقل، وهو ما نجده في العربيّة والعبريّة والآراميّة (وعلى الأرجح في الفينيقيّة) وmā أوman في السريانيّة وmīnu في الأكديّة. ومما يؤكّد أنّ كم مركّبة من هذين العنصرين أنّ في بعض اللغات الساميّة – بما فيها العربيّة – صيغة شبيهة بها، وهي كما المركّبة من كاف التشبيه واسم الموصول؛ ففي العبريّة kammā وفي الآراميّة kemā وفي الحبشيّة kama. ونرى أنّ كما هذه في العربيّة أصل كم، إذ من المألوف في اللغات أن تؤخذ أسماء الاستفهام من أسماء الموصول نحو مَن وأيّ العربيّتين[٣٩] وwhat الإنكليزيّة وque الفرنسيّة. ثمّ عمدت العربيّة إلى التفرقة بين كما وكم على نهجها في التمييز بين الأدوات ذات الأصول الواحدة والوظائف المختلفة[٤٠].

والأمثلة الأخرى كثيرة، ومنها نشير سراعًا إلى "لات" التي من أخوات ليس، فقد قالوا إنّها من لا النافية وتاء التأنيث (ولا ندري معنى التأنيث فيها)، وقيل إنّها فعل، وقيل

---

٣٧. انظر المسألة ٤٠ من الانصاف، ص ٢٩٨–٣٠٣، وقارن بمدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي (ط٢، القاهرة، ١٩٥٨)، ص ٢٣١–٢٣٣.

٣٨. معاني القرآن (تحقيق نجاتي وآخرين، القاهرة، ١٩٥٥–١٩٧٢) ٤٦٦/١.

٣٩. وقد تكون "هل" العربيّة في الأصل مرتبطة بأداة الاستفهام العبرية -h وهي أيضًا – ملحوقةً بصوائت مختلفة – أداة التعريف، وأصل هذه أنّها موصوليّة.

٤٠. نحو لم ولن أصلهما واحد، من اللام النافية، ونحو إنّ وأنّ بكسر الهمزة وفتحها وأصلهما واحد نرجّح أن يكون الكسر.

إنّها كلمة وبعض كلمة، أيّ أنّها من لا النافية والتاء زائدة في أول "الحين"[41]. والحق أنّها من لا النافية ملحقةً بأداة قديمة تحتفظ بها السريانيّة في īt، أي يوجد، فمعنى الأداة الحرفي: لا يوجد. وإذا كان التقابل الصوتي بين لات وīt تامًّا، فإنّه أقلّ وضوحًا في ليس (وأصلها لا أيس كما قال الخليل)[42]، لأنّ مقابلها في العبريّة الشين التي في yēš، وكذلك išu في الأكديّة وتدخلها أداة النفي lā. وحين تكون السين العربيّة نظيرًا للشين العبريّة فالمتوقّع أن تجد في السريانيّة شينًا أيضًا (نحو سنة يقابلها في العبريّة šānā وفي الآراميّة والسريانيّة šnā ونحو سَمِعَ يقابلها في العبرية šāma‘ وفي الآراميّة والسريانيّة šmā‘)، علاوةً على أنّ الشين العبريّة تقابل التاء السريانيّة عندما يكون نظيرهما العربيّ ثاء (نحو ثلج šeleg وtalgā). غير أنّ صعوبة التقابل اللفظي لا تنفي العلاقة الأصلية بين ليس وyēš وīt، ولعلّ السبب في عدم التقابل الظاهريّ كثرة استعمال ليس، الأمر الذي يعرّضها للتغيير. وأخيرًا قد تكون لكنْ مركّبة من لا النافية وkēn التي معناها "كذا"[43] وقد أدرك نفرٌ من القدماء أنّها مركّبة، وإن جعلوها من لا وأن والكاف الزائدة[44]. وإذا صحّ أنها مركّبة فلعلّ الشبه بينها وبين لكنَّ شبهٌ عارض إن كانت هذه من اللام وكاف التشبيه وأنّ؛ أمّا إن كانت لكنَّ فرعًا على لكنْ، فتشديد نونها فرعيّ، وذلك قياسًا على إنَّ وأنَّ وكأنَّ.

---

[41]. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٣٥٦هـ)، ص ٢٥٣-٢٥٤، وشرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٥، القاهرة، ١٩٦٧) ٣١٩/١.

[42]. لسان العرب (ليس).

[43]. تحتفظ العبرية بهذه الأداة، نحو wa-yehī kēn، أي: كذا كان. وهذا واحد من معانيها الكثيرة التي لا مقابل لبعضها في العربيّة؛ انظر المادة المطوّلة في معجم Gesenius العبري، المادّة -w.

[44]. شرح المفصّل لابن يعيش (القاهرة، لا. ت) ٧٩/٨؛ وانظر: مدرسة الكوفة، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٢) الأدوات باعتبار طبيعتها الاسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة:

اختلف نحويّونا في طبيعة أدوات بعينها لأنّهم لم يستطيعوا أن ينظروا في أصولها وفي طبيعة وظائفها في أخوات العربيّة. ولعلّ في خلافهم في "رُبَّ" أاسم هي أم حرف نموذجًا واضحًا على اضطرابهم في مثل هذا. وينقل ابن الأنباري عن الكوفيين أنّها اسم وعن البصريين أنّها حرف جرّ[٤٥]. وفي عرض المسألة على المقارنة الساميّة يتبيّن خلوّ سائر الساميّات من أداة "جارّة" من هذا الاشتقاق، ويبقى أن تكون العربيّة قد ابتدعت بنفسها هذه الأداة دون أن تكون من الموروث الساميّ المشترك. غير أنّ هذا الاحتمال بعيد لأنّ في اللغات الساميّة معاني للجذر (ر ب ب) – أو (رب) عند الثنائيين – يبدو أنّ "رُبَّ" العربيّة مستقاة منها أو مرتبطة بها. وهذا الجذر في اللغات الساميّة يدلُّ على التكثير، ففي العبرية مثلاً rab أي الكثير، وrab أي الرئيس (ونظيرها الربّ)، وrōb وreḇāḇā أي الكثرة، وribbo أي عشرة آلاف، وtarbīṯ أي الزيادة؛ وعلى معنى الزيادة نفهم الرِّبا في العربيّة، والتربية أي التنشئة، والرُّبّ لغِلَظه، والربوة لارتفاعها، والرَّبْرَب أي القطيع من بقر الوحش، والرِّبّة أي الفرقة من الناس تبلغ عشرة آلاف. ومن الغريب أنّ ابن فارس نفسه، على شغفه بالأصول والمعاني الجامعة، لم يلتفت إلى العلاقة بين هذه المعاني وبين رُبَّ، فبعد أن قسّم المادّة إلى ثلاثة أصول قال :"فأما رُبَّ فكلمة تُستعمل في الكلام لتقليل الشيء، تقول: رُبَّ رجل جاءني، ولا يُعرف لها اشتقاق"[٤٦]. ولعل الذي وقع فيه ابن فارس أنّه لمّا فصل، على ما يقتضيه المنهج الثلاثي، بين (رب) و(ربى) لم يلمح العلاقة بينهما، وإن كان قد أصاب تمامًا في قوله إنّ "الراء والباء والحرف المعتل وكذلك المهموز منه يدلّ على أصل واحد، وهو الزيادة والنماء والعلوّ"[٤٧]. وإلى هذا فقد أضلّه عن الصواب قوله إنّ رُبَّ لتقليل الشيء، فالمقارنات الساميّة تثبت أنّ الأصل في

---

[٤٥]. راجع المسألة ١٢١ من الانصاف، ص ٨٣٢-٨٣٤.

[٤٦]. معجم مقاييس اللغة (تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ١٩٤٦) ١/٣٨١-٣٨٤.

[٤٧]. المقاييس ٢/٤٨٣.

رُبَّ هو التكثير، وقد نُمي الخلاف، على أية حال، في ذلك. ومن أحسن ما قيل في رُبَّ قول ابن هشام :"وليس معناها التقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا التكثير دائمًا، خلافًا لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيرًا وللتقليل قليلاً"[٤٨]. وفي كلّ هذا دليل على أصل رُبَّ، فلا يستقيم أن تكون حرف جر. أما أن تعمل الجر في العربيّة فقد يكون لأنّها اسم في الأصل وما بعده مضاف إليه، ثم فقد التركيب معناه، فقال عنها البصريون إنّها حرف جر إذ نظروا في عملها لا في طبيعة اشتقاقها. أمّا فتحتها فتحتمل أكثر من تفسير، فقد تكون أثرًا من تأنيث، على نمط كثير من الظروف adverbs الساميّة المؤنثة الصيغة[٤٩]، أو أنّها مَقيسة على فتحة البناء في كثير من الأدوات المشدّدة الآخر في العربيّة، نحو لعلَّ وعلَّ وإنَّ وكأنَّ. أما ضمّة رائها فغير مستغربة لتردّد هذا الجذر في الساميّات بين فتحة وضمة في رائه. وإذا صحّ تفسيرنا فإنّ التقليل في رُبَّ فرع على التكثير، وهو أمر يتحكّم به الأسلوب تبعًا للمعنى المراد.

ومثل "رُبَّ" "عسى"، والخلاف هنا على فعليتها أو حرفيتها. ويقول ابن هشام إنّها: "فعل مطلقًا، لا حرف مطلقًا خلافًا لابن السرّاج وثعلب"[٥٠]. وليس من السهل تحديد أصل "عسى" لأنّ النظائر الساميّة لا توافقها تمامًا في المعنى وفي التقابل الصوتي. فأقرب ما نجده إليها في الساميّات āsā‘ العبريّة، ومعناها "فَعَلَ"، إلا أن السين العربيّة بإزاء السين العبريّة، وهذا غير مألوف في المقابلة الصوتيّة. ولكن قد يعزّز العلاقة بين الكلمتيْن أنْ لا وجود في العربية لـ "عشا" أو "غشا" بمعنى يمكن أن يقابل āsā‘ العبريّة. أما من حيث الملابسة في المعنى فقد تكون عسى العربيّة شهدت تخصيصًا لعموم المعنى الذي احتفظت به العبريّة، فصارت تختص بالدلالة على ما يرجى وقوعه من فعل، لا على ما هو واقع

---

٤٨. مغني اللبيب، ص ١٣٤. ويُذكر أنّ سيبويه جعل كم التكثيريّة بمعنى رُبَّ (الكتاب ٢٩٣/١)، وكذلك كأيّن (٢٩٨/١)؛ وانظر: المقتضب ٧٥/٣، واللسان (ربب).

٤٩. Cp. Gray, *Introduction ...*,73.

٥٠. مغني اللبيب، ص ١٥١.

فعلاً. وعكس ذلك جائز إن كانت الصيغة العربيّة أقرب إلى الأصل، أي أنّ المعنى العبري شهد تعميمًا أزال خصوصيته الأولى. وقد كان الدكتور الغول يرى أنّ "عسى" العربيّة أداة "انحدرت رتبتها"، هذا في عبارة كان يكرّرها علينا، يعني أنّها انحدرت من الفعليّة – كما في العبريّة – إلى رتبة الفعل المساعد الذي فقد تصرّف الأفعال تصرّفًا تامًّا، كما في العربيّة. وعلى أنّ في القول بتقابل الأداتيْن العربيّة والعبريّة ما يحمل على تقبّله ظاهرًا، فإنّ المشكلات التي تطيف به تحول بيننا وبين إقراره باطمئنان.

(٣) الأدوات باعتبار معانيها:

تنكشف المعاني الأصلية للأدوات، شأنها شأن الكلمات، بالدراسة المقارنة. ونمثّل هنا على هذا النوع بالنظر في معنى "إنّ" التي لا يسعفنا النظر في العربيّة وحدها على الكشف عن حقيقة دلالتها.

أجمع النحويون العرب على معنى التوكيد في إنّ. وقد يكون هذا صحيحًا في الاستعمال الفصيح – وإن نكن قد جرينا على غيره في يومنا هذا– ولكنه لا يكشف حقيقة المعنى الأصلي لهذه الأداة. ولـ "إنّ" نظائر في اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة، ومنها hinnē في العبريّة والفينيقيّة، وēn في السريانيّة وhn (وربما hl) في الأوجاريتيّة. وهذه الأدوات تُستعمل للتنبيه (أيّ أنها interjections) ومن ذلك مثلاً في الفينيقيّة ما في نقش أحيرام[٥١]: (١) Idʿt (٢) tḥt zn (3) lk ypd hn. فكلمة hn تنبيه للمخاطب المعتدي على حرمة القبر بأنّ وراء هذا المكان شرًّا يتربّص به، فالأداة هنا محتفظة بقوة كبيرة في المعنى، ولا سيّما في سياق الحال الذي جاءت فيه. ويبدو أنّ هناك مرحلة وسطية بين استعمال هذه الأداة للتنبيه (وكأنّها مرادف لـ rʾēh العبرية أي: انظرْ وتنبّهْ) وبين استعمالها في العربية مع الجملة الاسميّة. وتلك المرحلة هي التي كانت تحتفظ فيها الأداة بمعنى التنبيه ولكنها تدخل على كلام، غير جملة، تنبّه إلى مضمونه. ففي

٥١. Cp. H. Donner & W. Röllig. *Kanaanäische und aramäische Inschriften* (Wiesbaden, 1971-76), I, 1; II, 4-5.

الأوجاريتية مثلاً[٥٢] hn ym wṯn أي انتبه، يوم وثانٍ؛ وفي العبريّة[٥٣] hinnē išteḵā qaḥ wa-lēḵ أي: انتبه، زوجك (أو: ها هي زوجك)، خذها وانصرف. غير أنّ استخدامها تطوَّر من مجرّد التنبيه على مضمون الكلام، إلى التنبيه على مضمون الجملة، وهنا ضَعُفَ معنى التنبيه فيها إلى غرض تصدُّر الجملة، كما في الأوجاريتية[٥٤] hn šph yitbd أي: إنّ العائلة ستفنى، وفي العبرية[٥٥] hinneḵā mēṯ أي: إنّك ميّت (أي ستموت)، و hinenī yōsiṯ lĕ-haṯlīʾ eṯ-hāʿām hazze أي: هأنذا أعود أصنع بهذا الشعب عجبًا[٥٦].

كذا ينكشف أصل "إنّ"، وأنّها فقدت معناها الأصلي، أيّ مجرد التنبيه، وإن كنّا نميل إلى اعتبار "إنَّ"/"إنَّهْ" التي عدّها النحويون حرف جواب[٥٧]، بقية من الاستعمال الأصلي. ولعلّ من الممكن أن يكون لمعنى التنبيه الأصلي علاقة بضمائر الإشارة، كما توحي شدّة الشبه بين hinnē العبرية وhēnnā التي يقابلها في العربية "هنا"، وإن كان ينشأ عن هذا مشكل: فلِمَ توجد الهاء في هنا وhēnnā في حين يقابل همزةَ إنّ هاءٌ في العبرية؟ وعلى أيّة حال، ابتدعت العربيّة أنّ دون سائر الساميات وميّزتها بالفتحة عن الأصل المكسور. أما قول النحويين إن "إنَّ" تخفَّف وتعمل عمل الثقيلة أو لا تعمل[٥٨]، فصناعة نحوية خالصة.

---

٥٢. وانظر أيضًا مواضع استعمالها في النقوش البونية والعبرية والآرامية اليهودية في :
Ch-F. Jean & J. Hoftijzer. *Dictionnaire des inscrisptions sémitiques de l'Ouest* (Leiden, 1960-65), 67.

٥٣. سفر التكوين، الأصحاح ١٢، الآية ١٩.
Cp. C. H. Gordon. *Ugaritic textbook* (Rome, 1965), I, 109.

٥٤. Cp. Gordon, loc, cit.

٥٥. سفر التكوين، الأصحاح ٢٠، الآية ٣.

٥٦. سفر أشعيا، الأصحاح ٢٩، الآية ١٤.

٥٧. مغني اللبيب ٣٧/١.

٥٨. راجع المسألة ٢٤ من الإنصاف، ص ١٩٥–٢٠٨.

ثالثًا: النظم

لعلّ النظم أقلّ الأبواب اللغوية حظًّا عند علماء اللغات الساميّة، فكثيرًا ما أغفلوا هذا الجانب، وقد يعود هذا إلى صعوبة البحث في مسائله، ولافتقاره خلافًا للأصوات والصرف إلى مادة واضحة المعالم محدّدة الإطار. وننظر هنا في نماذج من مسائل النظم أو علاقات الكَلِم في التركيب.

من مسائل النظم التركيبُ الذي تقع فيه واو المعيّة التي يليها المضارع المنصوب. فالمسلّم به عند النحاة أنّ هذا التركيب "ليس له في جميع الكلام إلاّ معنى واحد، وهو الجمع بين الشيئيْن"[٥٩]، وبعبارة أُخرى: "وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط"[٦٠]. مع أنَّ هذا التفسير يصحُّ في بعض تراكيبهم المصنوعة، نحو: لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن، فإنّه لا يكاد يفي بالغرض في معظم الشواهد الحقيقيّة لهذا التركيب. ففي قول ميسون:

لَلُبْسُ عباءةٍ وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشفوفِ[٦١]

ليس المقصود المصاحبة بين اللبس والقُرّة، بل الثاني مسبَّب عن الأول، كفائدة التركيب مع الفاء؛ وهذا أيضًا يصحّ في قوله تعالى: (يا ليتنا نُرَدُّ ولا نكذّبَ بآيات ربّنا ونكونَ من المؤمنين)[٦٢]. أما الأمثلة التي لا تحمل معنى السببيّة فالرفع فيها جائز نحو قول قيس بن زهير:

فلا يَدْعُني قومي صريخًا لحرّة لئن كنتُ مقتولاً ويسلمُ عامرُ[٦٣]

وكذا في سائر الشواهد[٦٤]. والذي يؤيّد تفسيرنا هذا لظاهرة النصب بعد واو المعيّة، التركيبُ العبري الذي يجيء فيه الفعل المضارع وفي آخره فتحة تقابل النصب في العربيّة

---

٥٩. المقتضب ٢/٢٥.

٦٠. منهج السالك للأشموني (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ١٩٥٥)، ص ٥٦٧.

٦١. راجع تخريج البيت في معجم شواهد العربيّة لعبد السلام هارون (القاهرة، ١٩٧٢)، ص ٢٤١.

٦٢. الأنعام: ٢٧.

٦٣. الكتاب ١/٤٢٧.

٦٤. تجد تحليلاً لهذه الشواهد بنوعيها في مقالتي: "On the meaning of the *wāw al-maʿiyya* construction" التي ستُنشر قريبًا.

[المحرّر: صدرت المقالة المشار إليها في *Journal of the American Association of Teachers of Arabic* العدد ١٩ (١٩٨٦)، ص ٧-١٧].

بعد فعل دالّ على الأمر، فمن ذلك[٦٥]: dabbēr el-benē Yisrā'ēl we-yāšūḇū أي: كلِّم بني إسرائيل أن يرجعوا، كما جاء في الترجمة العربيّة، ولعل أحسن من هذا أن يقال: كلِّم بني إسرائيل ويرجعوا (أو: فيرجعوا)، لما بين التركيبيْن العربي والعبري من شبه في استخدام الأداة ولتقدُّم الجملة الانشائيّة عليها وعملها النصبَ في الفعل اللاحق، فالواو التي تسبق "يرجعوا" بمعنى الفاء، وقد دُرج على ترجمة مثل هذا التركيب العبري بـ so that الدالّة على السببيّة.

ومن مسائل النظم أيضًا نذكر العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في الاستعمال، ومعنى التراكيب التي يقع فيها اسم الموصول موقع اسم الإشارة. ولا بدّ من إثبات العلاقة بين أسماء الإشارة والأسماء الموصولة في أصل الوضع، فالذي يوحي به النظر الساميّ المقارن هنا أن هذين النوعين من الأسماء كانا في فترة متقدّمة من التاريخ اللغوي يشتركان في أدواتهما، أو أن التمايز بينهما لم يكن قد اكتمل على الوجه الذي آل إليه. ونجد في بعض اللغات الساميّة أدوات متقاربة جدًّا بعضها إشاري وبعضها موصولي. ففي الحبشية مثلاً ella وza للموصول بإزاء ze وellū للإشارة، وفي العبرية تقع ze للإشارة غالبًا لكنها تقع موصوليّة ولا سيّما في الشعر، كما أنّ فيها zō وzū موصوليّتين. وقد تكون الأسماء الموصولة الأكديّة التي تقوم على العنصر š مرتبطة في النشأة بضمائر الغيبة المنفصلة، فإن صحّ هذا توسعت دائرة الاشتراك في الأدوات الأساسيّة لتشمل الضمائر عامّة، ومنها "ضمائر" الإشارة والموصول. وفي العربية مسائل تنجلي بعد إثبات هذه العلاقة؛ من ذلك ما نقله ابن الأنباري عن الكوفيين من "أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي والأسماء الموصولة، نحو: هذا قال ذاك زيد، أي: الذي قال ذاك زيد"[٦٦]. وتتّضح المسألة في "معاني القرآن"، فقد ذكر الفرّاء أنّ "العرب قد تذهب بهذا وذا إلى معنى الذي"[٦٧]، وأن "تلك وهذه توصلان كما توصل الذي"[٦٨]، وشاهده في الموضعيْن قول يزيد بن مفرّغ الحميريّ:

---

٦٥. سفر الخروج، الأصحاح ١٤، الآية الأولى.

٦٦. راجع المسالة ١٠٣ من الإنصاف، ص ٧١٧-٧٢٢، وقارن شرح المفصل ٢٤/٤.

٦٧. معاني القرآن ١٣٨/١.

٦٨. نفسه ١٧٧/٢.

عَدَسْ ما لعبّاد عليك إمارةٌ أمنتِ وهذا تحملين طليقُ[٦٩]

إنّ في هذا البيت لبقيّة من مرحلة لغويّة قديمة لم تكن فيها وظيفتا الإشارة والموصوليّة متمايزتين لا بالأداة ولا بالتركيب، ولم يبق في العربيّة كما وصلتنا، وباستثناء مثل هذا البيت، من الاشتراك بين "هذا" ومشتقاته و"الذي" ومشتقاته سوى الصامت المشترك، أي الذال. وممّا استُخدمت فيه "ال" في العربيّة بمعنى موصوليّ لعلّه راجع إلى مرحلة لغويّة قديمة قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم التُرضى حكومتُهُ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجَدَلِ[٧٠]

وقول الآخر:

مِن القومِ الرسولُ الله منهم لهم دانت رقابُ بني معدِّ[٧١]

ففي البيتيْن تحتفظ "ال" بقوّتها الموصوليّة التي فقدتها في سائر اللغة، وإن ظلّت، من حيث اللفظ جزءًا من بعض الأسماء الموصولة. وتتوثّق عرى العلاقة أيضًا بين العنصر الإشاري والعنصر الموصولي بأداة التعريف العربيّة نفسها، وذلك أنّها، إلى احتفاظها بمعنى الموصوليّة كما مرّ، تحتفظ في ألفاظ بعينها بمعنى اسم الإشارة. فكلمة الآن تعني هذا الوقت (وقد تنبّه النحويون إلى هذا)[٧٢]، ومثلها اليوم، والسنة، وهذا الاستعمال باقٍ في عاميّاتنا. ويؤيّد هذا التفسيرَ أنّ أداة التعريف في العبرية تحتفظ في مواضع محدّدة بمعنى اسم الإشارة أو اسم الموصول[٧٣]، فمن الأول كلمات من مثل hayyōm (هذا اليوم)

---

٦٩. ديوان يزيد (تحقيق داود سلّوم، بغداد، ١٩٦٨)، ص ١١٥؛ وفي معجم الشواهد العربيّة، ص ٢٤٦-٢٤٧ مصادر أُخرى.

٧٠. ليس البيت في ديوان الفرزدق؛ وانظر: معجم شواهد العربيّة، ص ٣١٣.

٧١. معجم شواهد العربيّة، ص ١٢٢.

٧٢. الإنصاف، ص ٥٢٢. وقول النحويين إن "ال" في "الآن" عهدية كأنّه إقرار بإشاريتها في هذه الكلمة؛ انظر: مغني اللبيب، ص٥٠.

٧٣. Cp. *Gesenius' Hebrew grammar*, tr. A. E. Cowley, 13th ed. (Oxford, 1976), 404.

hallailā (هذه الليلة) وhappaʿam (هذه المرة) وhaššānā (هذه السنة). ومن استعمال هاء التعريف العبرية اسمًا موصولاً العبارتان التاليتان: kōl ha-hiqdīš Šĕmūʾēl hā-rōʾe[٧٤] أي: كلّ ما قدّسه صموئيل الرائي، و anšē hammilḥāmā he-hāleḳū ittō[٧٥] أي: رجال الحرب الذين ساروا معه.

وفي باب النظم يتّضح كثير من خصائص الأدوات العاملة في العربيّة بالنظر المقارن، ونمثّل على ذلك بأمريْن: الجزم بلم والنصب بكما.

فمن اللافت في لم أنّها تختص بالدخول على المضارع في حين أنّ معناها نفي الماضي، وفي عبارةٍ سيبويه: "إذا قال فَعَلَ فإنَّ نفيه لم يفعل... وإذا قال لقد فعل فإنّ نفيه ما فعل..."[٧٦]؛ ولذا قالوا إنّها حرف قلب. وهذه الظاهرة يقابلها ما يُعرف في اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة بواو القلب wāw consecutive، فهذه الواو تجيء في العبرية، في السياق الإخباري، قبل الفعل المضارع لتقلب زمنه إلى الماضي، كما تجيء قبل الفعل الماضي لتقلبه إلى المضارع، وهي كثيرة الورود إلى حدّ الإفراط. ونقع على هذه الواو في الفينيقيّة أيضًا[٧٧]. واشتراك العربيّة، وهي لغة جنوبيّة، واللغات الشماليّة الغربيّة في هذه الظاهرة يعزّز قِدَمها، وقد نردّها إلى زمن لم تكن الأزمنة مختصّة فيه بصيغٍ معيّنة. وهذا يكشف أمرًا آخر عن "لم" إذ يرجّح أن تكون أقدم من "لن" لأنّ "لن" تختصّ بالمستقبل وبالدخول على صيغته، أي المضارع، فليست من مرحلة لغويّة سابقة على القياس، خلافًا لـ "لم". وهذا الترجيح لأقدميّة "لم" على "لن" تؤيّده حجّة أُخرى، فالأداتان من أصل اشتقاقي واحد، دخل التمييم إحداهما والتنوين الأُخرى، والتمييم أقدم من التنوين وأسبق أو أنّه أصل له[٧٨]، فأقدميّة "لم" مرجَّحة لذينك الاعتباريْن.

---

٧٤. أخبار الأيّام الأوّل، الأصحاح ٢٦، الآية ٢٨.

٧٥. يشوع، الأصحاح ١٠، الآية ٢٤.

٧٦. الكتاب ١/٤٦٠.

٧٧. Cp. S. Segert. *A grammar of Phoenician and Punic* (München, 1976), 194-95.

٧٨. راجع Moscati، ص ١٠٠.

أما النصبُ بـ "كما" فمختلَف فيه عند النحاة، وقد أجاز الكوفيون أن تأتي "كما" بمعنى "كيما" فينتصب المضارع بها، مع جواز الرفع، وأنكر البصريون ذلك[٧٩]. ولا ريب أن "كما" هذه توافق الأداة الحبشيّة kama وهي التي تسبق المضارع المنصوب وتفيد التعليل، مثل "كي" العربيّة. مثال ذلك fanawa agberta kama yenše'ū[٨٠] أي: أرسلَ رجاله كي يأخذوا (أو كما/كيما يأخذوا). والواضح أنّ الكاف وكي في كما وكيما من أصل واحد هو الذي يقابله ki الشماليّة الغربيّة، ولذلك لا يجوز اعتبار كاف كما حرف تشبيه كما فعل البصريون، وقد أفسد ذلك عليهم فهمَ الشواهد التي فيها كما، فأعملوا صناعتهم الخالصة في تلك الشواهد المهمّة التي حفظت لنا صيغة ساميّة مشتركة.

---

٧٩. انظر المسألة ٨١ من الانصاف، ص ٥٨٥.

٨٠. متّى، الأصحاح ٢١، الآية ٣٤. وانظر: Dillmann & Bezold, *Ethiopic grammar*, tr. J. A. Crichton (London, 1907), 459.

(٦)

الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه

لعل من أعجب الظواهر التي يقع عليها الباحث في تاريخ النحو العربي أن أقدم[١] مؤلَّف في النحو – وهو كتاب سيبويه – يتميّز بشمول في المادة وبراعة في التحليل اللغوي إلى حدّ لا يتناسب وما يَسِم المراحل الأولى من نشأة العلوم غير الدخيلة[٢]. إلا أن شيئا من العجب قد ينحسر إذا ما تبيّنّا أن سيبويه ينقل آراء جماعة من اللغويين والنحويين الذين سبقوه أو عاصروه، وأبرزهم، بحسب وفياتهم: عبد الله ابن أبي إسحق الحضرمي المتوفى سنة ١١٧ هـ (٧ مرات)، وعيسى بن عمر المتوفى سنة ١٤٩ هـ

---

١ . نتجاوز الخوض هنا في مسألة المؤلَّفات النحوية السابقة على كتاب سيبويه أو المعاصرة له، سواء في ذلك ما ذكرته المصادر ولم يصلنا، ككتابَيْ عيسى بن عمر: الجامع والإكمال، وما وصلنا منسوبًا نسبةً خاطئة في الأصح، كالمقدمة التي نُسبت إلى خلف الأحمر. وبذلك نستطيع أن نقرّر مطمئنين أنّ الكتاب إنما هو أوّل نص موثّق وصلنا في التأليف النحوي العربي، بل أول نص وُضع في مجمل مسائل الصرف والنحو، إذ لا يُعقل أن يكون قد سبُق بمؤلَّف شامل أغفلت المصادر الإشارة إليه.

٢ . نتجاوز، هنا أيضًا، الخوض في مسألة الأصول التي استقى منها النحو العربي، ونبني دراستنا على قناعة راسخة عندنا بأن هذا النحو في الطور الأول من نشأته كان، في مصطلحاته ومادته ومناهجه، بعيدًا عن التأثير الأجنبي بعدًا يسوّغ لنا افتراض نشأته نشأة "محليّة"، مع عدم إنكارنا لإمكان التأثّر، في مواضع بعينها، بالفكر اليوناني، وبعض المصطلحات اليونانيّة أو السريانيّة. وبناء على هذا، ودون الخوض في الحجج التي نستند إليها لعدم مناسبتها لهذا المقام، فإننا لا نقرّ بنظرية Merx (١٨٨٩) التي تضخّم أثر المنطق اليوناني في النحو العربيّ، ولا بنظريّة Versteegh (١٩٧٧ و١٩٩٠) التي تفترض أثرًا مباشرًا من النحو اليونانيّ في النحو العربي. أمّا نظرية Carter (١٩٧٢) التي تُظهر أثر الفقه في النحو، ولا سيما في نقل النحويين للمصطلح الفقهي، فهي أقرب إلى رأينا في النشأة "المحليّة"، إلا أن فيها شيئًا من المبالغة لا يتوافق مع ما توحي به كتب النحو الأولى وأخبار مجالس النحويين من محاولة ذاتية لوضع أسس علم جديد ومصطلح جديد. ولو كان علم النحو منقولاً بجملته أو بمجمله، مادّة ومنهجًا ومصطلحات، لما أُشعرنا بمعاناة واضعيه وبعدم استقرار مصطلحاته إن وجدت أصلاً، ولما كان من فرق بين مؤلَّفات سيبويه وابن السرّاج مثلاً، في حين أن الفرق بينهما واضح في المنهج وفي تأثّر ابن السرّاج بالفكر اليوناني تأثّرًا لا نرى ما يقاربه في كتاب سيبويه. انظر أيضًا: Bohas (١٩٩٠)، ص ٤.

(٢٠ مرة)، وأبو عمرو بن العلاء المتوفى سنة ١٥٤ هـ (٥٧ مرة)، والخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ (٦٠٨ مرات، وفي بعضها يكون الأخذ منه لفصل كامل أو بعض فصل)[٣]، وأبو الخطاب الأخفش الأكبر المتوفى سنة ١٧٧ هـ (٥٨ مرة)، ويونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٢هـ (٢١٧ مرة)[٤]. وكذلك ينحسر العجب حين نتبيّن أن سيبويه يشير عشرين مرة، في سبعة عشر موضعًا مختلفًا من الكتاب[٥]، إلى جماعة يسمّيهم "النحويين". وسواء أكان المراد بهذا المصطلح "الأشخاص المعنيين بطريقة كلام الناس" ("gens concernés par la façon de parler") [٦] كما يقول Carter أم من كان لهم اهتمام كاهتمام سيبويه بوضع نظرية في النحو، فإن مجرد ذكرهم دليل على النشاط اللغوي السابق على الكتاب، والذي يثبت أن سيبويه لم يَبْنِ على فراغ وإن كان قد تخطّى وأستاذه الخليل جميع من سبقه إلى دراسة العربية.

إلا أن الظاهرة الأعجب في كتاب سيبويه تتبدى في حقيقةٍ طالما أغفلها الباحثون وصرفهم عنها انشغالهم بدراسة مسائل جزئية من الكتاب دون النظر فيه نظرة شمول لمناهجه وتقصٍّ لبنائه. وهذه الظاهرة هي الوحدة الداخلية للكتاب، أي الترابط المنهجي والمصطلحي الذي نقع عليه في أجزاء مختلفة منه وفي مواضع متباعدة بين تلك الأجزاء، حتى إن الباحث لا يُحسن إلا أن يسلّم بوجود خطة واضحة في ذهن مؤلفه، خطة تتجلى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة الواحدة، أو مثيلاتها، على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب. وأكثر ما يدعو إلى العجب في هذا هو أن تلك الوحدة الداخلية قائمة رغم ما يوحي به الكتاب من أن

---

[٣] . انظر Reuschel (١٩٥٩)، ص ١٨.

[٤] . انظر قائمة كاملة بأسماء اللغويين والنحويين الذين ذكرهم سيبويه، وعدد المرات التي ذُكر فيها كلاً منهم، في Troupeau (١٩٦١و ١٩٧٦).

[٥] . انظر عدد هذه المرات ومواضعها في Troupeau (١٩٧٦)، ص ٢٠٠.

[٦] . راجع تفسير مصطلح "النحويين" في Carter (١٩٧٢)، ولا سيما ص ٧٦ حيث يؤكد أن الخليل ويونس وسائر الذين ينقل عنهم سيبويه بالاسم ليسوا ضمن هؤلاء "النحويين"، وأيضًا ص ٧٧ حيث ترد العبارة التي أثبتناها عنه في المتن.

مؤلّفه لم يتح له – ربما لوفاته المبكرة – أن ينقّحه على صورته الأخيرة التي أرادها له، حتى إنه لم يسمِّه بنفسه بل سمّاه الناس من بعده[٧].

وسنحاول في هذا البحث أن نثبت أن في الكتاب وحدة داخليّة في المنهج والمصطلح، ومرادنا من ذلك أن نثبت أن سيبويه إنما يصدر في تحليله النحوي عن خطة محكمة وأن عباراته ومصطلحاته لا تجيء عبثًا بل تقع مواقعها المرادة لها والمقرَّرة، على ما نرجّح من أنه لم ينه عمله في الكتاب. وسوف نتعقب هذه الظاهرة في ثلاث مسائل هي:

أ–أنواع البناء العارض

ب–تقدير الفاعل العامل

ج–مصطلحا الأصل والقياس

أولاً: أنواع البناء العارض[٨]

يذكر سيبويه ستة أنواع من المُعْربات التي يعرض لها البناء في ظروف معيّنة. والملاحظ هنا أنه يشير في كل نوع منها – على تباعد ما بين مواضع ذكر هذه الأنواع في الكتاب – إلى علة واحدة تسوّغ هذا البناء، وهي أن تغيّراً ما قد طرأ على الكلمة فجعلها تخرج عن الاستعمال "القياسي" وحتّم نقلها، في سياقها الجديد، من الإعراب إلى البناء. وهذه الأنواع الستة هي[٩]:

---

٧ . تذكر المصادر أن سيبويه عاش اثنتين وثلاثين – أوثلاثًا وثلاثين – سنة، ويقال إنه نيّف على الأربعين سنة (طبقات النحويين واللغويين، ص ٧٢؛ ونزهة الألبّاء، ص ٥٨)، كما تذكر أنه كان يقال بالبصرة: قرأ فلان الكتاب، فيُعلم أنه كتاب سيبويه (أخبار النحويين البصريين، ص ٥٠)، وهذا دليل عدم تسمية المؤلَّف، حتى إن الناس سمّته قرآن النحو (مراتب النحويين، ص ١٠٦).

٨ . لم يرد هذا المصطلح في الكتاب، وهو من مصطلحات المتأخرين، إلا أننا استعملناه هنا ليُسره ولأن المتأخرين يطلقونه على الحالات الستّ نفسها التي يشير إليها سيبويه. ولم يرد المصطلح "عارض" في الكتاب إلا مرّة واحدة (٢٥٧/١) وفي سياق صرفي لا نحوي.

٩ . لم نعتدَّ هنا بكلمة "أمس"، وهي مبنيّة ومعدولة (الكتاب ٤٢/٢) لأنها إذا نُكّرت لم تكن معربة (إلا في استعمالات لهجية) خلافًا للاسم المنادى أو اسم "لا" النافية للجنس. وانظر دراسة مفصّلة في الإعراب والبناء في Baalbaki (١٩٩٠)، وبخاصّة ص ٢٤–٢٦.

أ–المنادى المفرد: إن التغير الطارئ على هذه الصيغة هو تحوّلها عن الأصل، وقد أشبهت بذلك "قبل" و "بعد" وما يماثلهما من الظروف التي تحوّلت عن أصلها المنصوب واحتفظت به في حال الإضافة كما احتفظ المنادى المضاف بالنصب[١٠]. ولما كان سيبويه يرى أن موضع النداء "نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[١١]، جعل المفرد المرفوع في موضع الاسم المنصوب[١٢]، وهذا يدلّ على أن المفرد هو الصيغة التي أصابها التغيّر فبُنيت في سياق النداء.

ب– اسم "لا" النافية للجنس المفرد: يرى سيبويه أن "لا" النافية للجنس لا تشبه سائر ما يُنصب مما ليس باسم وهو الفعل، وما أجري مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة[١٣]، ولذلك كان اسمها المفرد مبنيًّا دلالة على أن سياقه الجديد، أي بعد دخول "لا" النافية عليه، أفضى إلى أن "خولف" به، كما "خولف" بالأعداد المركّبة كخمسة عشر فبُنيت في ذلك السياق.

ج– الأعداد المركّبة: وجه المخالفة في هذه الأعداد أن كلاّ منها "حرفان جُعلا اسمًا واحدًا"[١٤]، وأنها كثيرة في الكلام[١٥]. هذه المخالفة أفضت إلى تمييزها عن سائر الكلمات "القياسية" فبُنِيَت[١٦].

---

١٠ . الكتاب ٣١١/١.

١١ . نفسه ٣٠٣/١.

١٢ . نعني هذا على مستوى النظرية النحوية وليس على مستوى الاستعمال اللغوي نفسه؛ أي أن من الممكن، على المستوى النظري، عكس الحال والقول إن المنادى المضاف نُصب لتغيّر وقع فيه وإن المنادى المفرد مرفوع (أي مبني في محل رفع) على الأصل.

١٣ . الكتاب ٣٤٥/١.

١٤ . نفسه ١٧١/٢.

١٥ . نفسه ٥١/٢.

١٦ . لعل كلام المبرّد في هذه المسألة أكثر وضوحًا لأنه يذكر أن "أصل" خمسة عشر إنما هو خمسة وعشرة، لمّا جُعل الاسمان كالاسم الواحد وحُذفت الواو تغيّر عن جهته فبُني؛ انظر: المقتضب ١٦١/٢ و ٢٩/٤، وقارن شرح السيرافي على هامش الكتاب ٥١/٢. انظر أيضًا: Baalbaki (١٩٨١) ص ٢٠ لبحث هذه المسألة في كتاب الإنصاف لابن الأنباري.

د- "قبل" و"بعد" وأشباههما: بُنيت هذه الظروف أيضاً لمخالفتها قياس بابها، فهي مبهمة وغير متمكنة كما يصفها سيبويه، ولذلك "شُبّهت بالأصوات وبما ليس باسم ولا ظرف"[١٧]. أما قول سيبويه في مثل هذه الظروف إنها "لا تكون نكرة"[١٨] فيُستشفّ منه أنه علة أخرى لبنائها عنده، وهذا ما يصرّح به المبرّد بقوله إنها إذا حُذفت الإضافة منها "كانت مخالفة للباب معرّفة بغير إضافة، فصُرفت عن وجوهها، وكان محلّها من الكلام أن يكون نصبًا أو خفضًا. فلما أزيلت عن مواضعها أُلزمت الضمَّ"[١٩].

هـ- "أيّ" في نحو "اضرب أيُّهم أفضل"[٢٠]: يقول سيبويه في تعليل ضمّ "أيّ" في مثل هذا التركيب: "... ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئًا لم تجئ أخواته عليه إلاّ قليلاً، واستُعمل استعمالاً لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفًا، وذلك أنه لا يكاد عربيّ يقول: الذي أفضل فاضرب، واضرب الذي أفضل، حتى يقول: هو، ولا يقول: هات ما أحسن، حتى يقول: ما هو أحسن، فلمّا كانت أخواته مفارِقة له لا تُستعمل كما استُعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلاً"[٢١]. فـ"أيّ"، في هذا، كسائر المبنيّات بناءً عارضًا.

و- صيغة فَعالِ: مردُّ بناء هذه الصيغة عند سيبويه أنها معدولة عن أصلها، نحو "جَعارِ" - وهو اسم للضَّبُع - المعدول عن الجاعرة، و"حَلاقِ" - وهو اسم للمنيّة - المعدول عن الحالقة، وقد اختصّ بذلك المؤنث[٢٢].

إنّ الوحدة الداخلية التي تتبدّى في التعليل الواحد المصاحب لهذه الحالات جميعاً إنما تتجلّى في أمرين آخرين يميّزان تحليل سيبويه، وهما:

---

١٧ . الكتاب ٤٤/٢.

١٨ . نفسه ٤٢/٢ أيضًا.

١٩ . المقتضب ١٧٤/٣.

٢٠ . أي "أن تضاف ويُحذف صدر الصلة" في عبارة ابن عقيل (شرح الألفية، ص ٨٢) والأشموني (منهج السالك، ص ٧٧)، أو "حذف العائد المرفوع" في عبارة ابن يعيش (شرح المفصل ١٤٥/٣).

٢١ . الكتاب ٣٩٨/١. وانظر: أسرار العربية، ص ٣٨٣.

٢٢ . الكتاب ٣٨/٢.

أ-أنه يشير في مواضع مختلفة من ذكره هذه الحالات إلى التشابه بين أفرادها. من ذلك أنه يشير في المنادى المفرد إلى شبهه بـ"قبل" و"بعد"[٢٣]، وفي اسم "لا" النافية المفرد إلى الأعداد المركّبة[٢٤]، وفي "أيّ" إلى الأعداد المركّبة أيضا[٢٥]. وبذلك تكون الإشارة واقعة في خمس من الحالات الستّ، أي باستثناء صيغة فَعالِ.

ب-أنه يأتي بحجج وعبارات متقاربة أو متطابقة في تحليله لأفراد هذه المجموعة السّتة: (١) فالمنادى المفرد المبني على الضم "بمنزلة ما يرتفع بالابتداء[٢٦]، و"لا" النافية للجنس واسمها "في موضع ابتداء" أو "في موضع اسم مبتدأ"[٢٧]، (٢) ومكوّنا العدد المركب "حرفان جُعلا اسمًا واحدًا"[٢٨]، و"لا" النافية للجنس واسمها "بمنزلة اسم واحد"[٢٩]، وأداة النداء والمنادى نحو "يا أيها" و"يا رجل" "بمنزلة اسم واحد"[٣٠]، (٣) والمنادى المبني على الضم "جعلوه بمنزلة الأصوات"[٣١]، و"قبل" و"بعد" "شُبّهت بالأصوات"[٣٢]، (٤) والأعداد المركّبة "مبهمة"[٣٣]، و"قبل" و"بعد" "مبهمة"[٣٤] أيضًا.

ثانيا: تقدير الفعل العامل

من الركائز التي تقوم عليها النظرية النحوية العربية في التقدير ما يعبّر عنه سيبويه بقوله: "واعلم أن الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء

---

٢٣ . نفسه ١/٣٠٣ و٣١١.
٢٤ . نفسه ١/٣٤٥.
٢٥ . نفسه ١/٣٩٨.
٢٦ . نفسه ١/٣٠٣.
٢٧ . نفسه ١/٣٤٥.
٢٨ . نفسه ٢/١٧١.
٢٩ . نفسه ١/٣٤٥.
٣٠ . نفسه ١/٣٠٦.
٣١ . نفسه ١/٣٠٤.
٣٢. نفسه ٢/٤٤.
٣٣. نفسه ٢/٥٠.
٣٤ . نفسه ٢/٤٤.

والجارُّ على المبتدأ"[٣٥]. بناء على هذا نرى – في أمثلة لاحقة – أن سيبويه يضمر عوامل تفسّر الاسم المنصوب الواقع في أول الكلام، أو الاسم المرفوع على غير الابتداء في أول الكلام، من غير أن تُحْوجه النظرية إلى تقدير عامل لفظي للمبتدأ. إلا أن مسألة التقدير تحقّق عنده غرضًا أبعد من مجرّد تسويغ الحالة الإعرابية للاسم المعمول فيه، وفي هذا يكمن الفرق بينه وبين كثير من النحويين المتأخرين، فالتقدير عنده أسلوب من الأساليب التي يتدخّل فيها النحوي في التركيب ليُظهر أسراره ويكشف عن طبائعه، ويبيّن الحكمة الكامنة في استعماله، في حين أن التقدير أضحى عند معظم المتأخرين، ولا سيما بعد القرن الرابع للهجرة، مجرّد أداة تفسّر الحالة الإعرابية للمعمولات، وكثيرا ما يجوَّز عندهم أكثر من وجه واحد في التقدير تنويعًا للاحتمالات اللفظية من غير نظر في طبيعة التركيب أو المعاني المترتبة على شتى التقديرات. وانطلاقًا من أن الابتداء أول أحوال الاسم ومن أن التقدير يكشف عن طبيعة التركيب الخفيّة – أي بنيته التحتية في عبارة علماء اللغة المحدَثين – يمكن النظر في نماذج من التراكيب التي يلجأ فيها سيبويه إلى تقدير عامل النصب أو عامل الرفع غير الابتداء[٣٦]:

أ–زيدًا ضربتُه ← ضربتُ زيدًا // ضربتُه

ب– زيدًا لقيتُ أخاه ← لابستُ زيدًا // لقيتُ أخاه

ج– أعبدَ الله ضربتَه ← أضربتَ عبد الله // ضربتَه

د– أعبدُ اللهِ ضربَ أخوه زيدًا ← أضربَ عبدُ الله // ضربَ أخوه زيدًا

هـ– مَن أمةَ الله ضربَها ← من ضربَ أمةَ الله // ضربَها

و– كلَّ رجلٍ يأتيك فاضربْ ← اضربْ كلَّ رجلٍ يأتيك // فاضربْ

ز– زيدًا اضربْه ← اضربْ زيداً // اضربْه

---

[٣٥] . نفسه ١/٧.

[٣٦] . انظر الأمثلة التالية في الكتاب ١/٤٢، ٤٣، ٥٢، ٥٢ أيضًا، ٦٤، ٦٨، ٧٩ تباعًا. وانظر مقالة Baalbaki (١٩٧٩)، ص ٨ وما بعدها.

يتضح من هذه النماذج أن سيبويه يهدف إلى الكشف عن تناسق كامن في البنية التحتية لهذه الجمل، وذلك من خلال تقدير فعل مجانس للفعل المذكور، الأمر الذي يفضي إلى وجود جملتين فعليتين متناسقتين. ولو كان المقدَّر اسمًا لفسد هذا التناسق، فضلاً عن نقض المعنى لاقتضاء الموضع الفعل. لذا يقول سيبويه: "وإنّما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم إذ كان يُبنى على الفعل، وليس قبله اسم مبني على الفعل ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيته على الفعل، وهذا أولى أن يُحمل عليه ما قرب جواره منه... فكان أن يكون الكلام على وجه واحد... أقرب في المأخذ"[٣٧]. ومما يُظهر أهمية التناسق الناتج عن التقدير في منهج سيبويه أنه إذا وقعت واو العطف بين جملة مبدوءة بفعل وأخرى مبدوءة باسم غير مبتدأ، قدّر فعلاً قبل ذاك الاسم وأضحى العطف بين جملتين متناسقتين، فيصبح هذا النمط كالنمط الأول المبيَّن في سبعة الأمثلة السابقة. ومثال ذلك التركيبان التاليان[٣٨]:

أ-رأيتُ زيدًا وعمرًا كلّمتُه ← رأيتُ زيدًا // وكلّمتُ عمرًا // كلّمتُه

ب-أظنّ عمرًا منطلقًا وبكرًا أظنّه خارجًا ← أظنّ عمرًا منطلقًا // وأظنّ بكرًا // أظنّه خارجًا.

ويبدو أن الفرق الجوهري بين جملتين مبدوءتين بالمرفوع من مثل: أعبدُ الله ضرب أخوه زيدًا" (رقم "د" أعلاه) و"زيدٌ ضربتُه"[٣٩] أن الأولى تحتمل تقدير الفعل فينشأ عنها جملتان متناسقتان، في حين أن الأولى لا تحتمل ذلك بناء على أن الاسم أول أحواله الابتداء[٤٠]. وعلى ذلك نحمل تفرقته بين الرفع والنصب في نحو: "له صوتٌ صوتُ / صوتَ حمار"، فالرفع لا يقتضي التقدير لأنه الحالة الأولى، وتخريجه أنه "جعله صفة

---

٣٧ . نفسه ١/٤٦.

٣٨ . نفسه ١/٤٦ و ٦١.

٣٩ . نفسه ١/٤١.

٤٠ . التفرقة دقيقة هنا لأن سيبويه لم يقل إن الاسم أول أحواله الرفع وإلا لاقتضى كل مرفوع – مبتدأ كان أم غير ذلك – رافعًا لفظيًا، ولفسد النظام الذي عليه يقوم تحليله النحوي. وفي كون المبتدأ أول وأن مقتضى ذلك رفعه، انظر: أسرار العربية ص ٦٩.

للصوت"، في حين أن النصب "على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[٤١]. وتتكرر الظاهرة نفسها في مواضع كثيرة أخرى في الكتاب، الأمر المؤكِّد لوحدته الداخلية ولانبنائه على أسس متينة لا اعتباط فيها.

من جهة أخرى يؤكّد سيبويه في تحليله مثل هذه التراكيب على عدم نقض المعنى. ففي جملة مثل: "زيدًا ضربتُه" لا يفضي التقدير "ضربتُ زيدًا ضربتُه" إلى نقض المعنى. أما في "زيدٌ ضربتُه" فإننا لو قدّرنا "جاء زيدٌ ضربتُه" (وقد افترضنا التقديرين افتراضًا) لأدّى ذلك إلى نقض المعنى في كلّ. وأمّا لو قدّرنا ما لا ينقض المعنى – في الظاهر على الأقل – نحو: "هذا زيد ضربتُه" لكان التركيب خلوًا من التناسق الذي يميّز التراكيب المبنيّة على الفعل.

ثالثًا: مصطلحا الأصل والقياس

معلوم أن المصطلح النحوي لم يستقر على شكله النهائي في كتاب سيبويه، فبعض المصطلحات النحوية المعروفة غير موجود في الكتاب، وقد يعبّر عنه سيبويه بشرحه لا بتسميته[٤٢]، كما أن بعضها الآخر يوحي بأنه لم يتجاوز طور التشكّل، مترجّحا بين الاستعمال اللغوي العادي والاصطلاحي[٤٣]. إلا أن ذلك لا يعني أن في الكتاب فوضى مصطلحية أو عدم اطراد في استعمال المصطلحات بمعانٍ محددة. والحقّ أن الانتظام الذي

---

٤١ . نفسه ١/١٧٧ و ١٨١.

٤٢ . من ذلك مثلاً باب "التنازع" الذي يعبّر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يَفعل بفاعله مثل الذي يَفعل به وما كان نحو ذلك" (١/٣٧)، وباب "الاشتغال" الذي يقول عنه: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدّم أو أُخّر وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم" (١/٤١). ولأمثلة أخرى انظر: المدارس النحوية، ص ٦٠.

٤٣ . مثال ذلك لفظ "عامل" الذي يرد بمعناه اللغوي، أي غير الاصطلاحي المجرّد – كقوله: "لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدّمته كما تقدّم أظنّ وأحسب..." (١/٢٧)، وقوله: "لأنّه عامل في الاسم الذي بعده" (١/٧٤)، حيث تتقدّم الدلالة اللغوية الخالصة في كلمة "عامل" على الدلالة الاصطلاحية – كما يرد بمعناه الاصطلاحي المتطوّر عن المعنى اللغوي، في نحو قوله: "والجرّ فيه قبيح لأنّه يفصل بينه وبين العامل" (١/٢٣١)، وقوله: "... حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه ..." (١/٣٤٧).

يصاحب استخدام سيبويه لعدد كبير من مصطلحاته لمن الظواهر التي تستوقف الدارس حين رصدها ومقارنتها. ولن نحاول في هذا الموضع أن نبيّن هذا الانتظام الذي تنبّه إليه الدارسون ولا سيما في العقدين الأخيرين[٤٤]؛ بل سنحاول الكشف عن ظاهرة مرتبطة به تُظهر ما هو أبعد من مجرد الانتظام في استخدام المصطلح الواحد إذ تتعداه إلى الكشف عن العلاقة بين مصطلحين اثنين من مصطلحات سيبويه. وقد اخترنا لهذا الغرض المصطلحين "أصل" و"قياس" لأهميتهما البالغة في فهم التحليل النحوي عند سيبويه، ولأن دراستهما تفضي إلى جملة مصطلحات مرتبطة بهما فتتيح تبيان العلاقة لا بينهما فحسب، بل بينهما وبين تلك المصطلحات أيضًا، فيُظهر ذلك إحكام الوحدة الداخلية في الكتاب.

في مواضع كثيرة من الكتاب يرد المصطلحان "أصل" و"قياس" في سياق واحد ولتأكيد حكمٍ نحويٍّ ما. ومن الأمثلة على هذا:

أ–أن سيبويه يرى في قول الفرزدق:

ولولا يومُ يومٍ ما أردنا جزاءك والقروضُ لها جزاءُ

أن الأصل والقياس الإضافة[٤٥].

ب–أنه يقول في "هُلاّك" و "هالكون" جمعَيْ "هالك" إن العرب جاءوا به "على قياس هذا البناء وعلى الأصل فلم يكسّروه على المعنى"[٤٦].

---

٤٤ . لقد هيّأ كتاب Troupeau المعجميّ *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi* الأساس الذي يحتاجه الباحث للكشف عن مصطلحات سيبويه ومعانيها. ولا شك أن هذا الكتاب عزّز الدراسات المتعلقة بأسس التحليل النحوي عند سيبويه وساهم في توثيقها، ولعل الشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى، وهي مبثوثة في ما يكتب عن تاريخ النحو العربي ولا سيما في المجلات الأكاديمية المتخصصة. وقد أفدنا في دراستنا عن مصطلح الأصل (عام ١٩٨٨)، مثلاً، من هذا العمل المعجمي في رصد كثير من المصطلحات المتعلقة به والتي كان البحث عنها ضربًا من المحال قبل عقدين من الزمن.

٤٥ . الكتاب ٥٣/٢. وانظر: خزانة الأدب ٤٦/٤ و ٤٤٠/٦.

٤٦ . نفسه ٢١٣/٢.

ج–أنه في الترجيح بين قولهم: "مُتَّرد" و "مثَّرد" يرى أن الثانية "عربيّة جيّدة والقياس مُتَّرد لأن أصل الإدغام أن يُدغم الأول في الآخر"[٤٧].

د–أنه في باب لحاق الزيادة ببنات الثلاثة من الفعل، يذكر عن الخليل "أنّه كان القياس أن تَثبت الهمزة في يُفْعِل ويُفْعَل وأخواتهما كما تثبت التاء في تفعّلتُ وتفاعلتُ في كل حال"[٤٨]، ثم يقول في الباب اللاحق إن قولهم: "هَرَقْتُ" و "هَرَحْتُ" أُجريا "مجرى ما ينبغي لألف أفعل أن تكون عليه في الأصل"[٤٩]. والبيّن أن المصطلحين يؤكّدان عنده حقيقة واحدة في كلا الموضعين.

إلى ذلك تتبدى لنا العلاقة بين المصطلحين في استعمال سيبويه من جانب آخر، وذلك أنه قد يصف ظاهرة معيّنة بأنها ليست بالقياس وليست بالأصل. مثال ذلك قوله: "وقالوا: طلحت الناقة وناقة طليح، شبّهوها بحسير لأنها قريبة من معناها، وليس ذا بالقياس لأنها طلحت كأنما هي كمريضة أو سقيمة، ولكنّ المعنى أنه فُعِل ذا بها، كما قالوا: زَمْنَى، فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل، ولو كان أصلاً لَقَبُحَ هالكون وزَمِنون ونحو ذلك"[٥٠]. بذا يغدو المصطلحان – إلى كونهما من وسائل الحكم على ما يوافق الغالب – من جملة المعايير المحكَّمة في الاستعمال الشاذّ أو الذي لا يتّصف بالاطّراد.

إلا أن العلاقة بين "الأصل" و"القياس" في الكتاب أبعد مما بيّنّاه فيما سبق. ولو كانت العلاقة مقتصرة بينهما على المواضع التي يردان فيها معًا لاكتفينا في فهمهما برصد تلك المواضع ولتوقّعنا أن تكون عبارة من مثل: "وهو الأصل والقياس" الدليل الأوحد على تلك العلاقة. إن الكشف عن تلك العلاقة يتمّ بالنظر في علاقة المصطلحين – في موضع ورود كلٍّ على حدة – بجملة من المصطلحات الأخرى أو بوسائل التحليل النحوي التي يعتمدها سيبويه. ويمكن أن نجمل نتائج هذا النظر في النقاط التالية:

---

٤٧ . نفسه ٤٢١/٢.

٤٨ . نفسه ٣٣٠/٢. وانظر هذه المسألة مبسوطة في المنصف ١٩١/١–١٩٣.

٤٩ . نفسه ٣٣٣/٢.

٥٠ . نفسه ٢١٤/٢.

أ-أن كلا المصطلحين يُستخدم نقيضًا للشاذّ:

١) **أصل**: يقول: "... وذلك نحو مُذْ ولَدُ وقد عَلْمَ، وإنما الأصل لَدُنْ ومنذ وقد عَلِمَ، وهذا من الشواذّ وليس ممّا يقاس عليه ويطّرد"[٥١].

٢) **قياس**: في باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس، يعني النسبة إلى نحو فَعِيلة وفُعَيلة، يقول: "وقد تركوا التغيير في مثل حَنيفة، ولكنه شاذّ قليل، قد قالوا في سَليمة: سَليميّ، وفي عَميرة: عَميريّ"[٥٢]. كذلك يصف سيبويه بالشاذّ ما أُميل وكان "لا ينبغي أن يمال في القياس"[٥٣].

ب- أن كلا المصطلحين يَرِد مع الأوصاف المعيارية الخاصة بالاستعمال المتقبَّل عنده، كالحسن والجيّد والأجود:

١) **أصل**: في باب ثبات الياء والواو في الهاء التي هي علامة الإضمار وحذفها، ترد العبارتان التاليتان: "ولو أثبتوا لكان أصلاً وكلامًا حسنًا"، و "ولو تُرك كان حسنًا وكان على أصل كلامهم"[٥٤].

٢) قياس: في الكلام على كسر "مِن" إذا كان بعدها ألف وصلٍ غير التي في التعريف، نحو منِ ابنك ومنِ امرئ، يقول: "فكسره قومٌ على القياس، وهي أكثر في كلامهم وهي الجيدة"[٥٥].

ج- أن كلا المصطلحين يُستخدم نقيضًا للأوصاف المعيارية الخاصة بالاستعمال غير المتقبَّل عنده، كالرديء والخبيث:

---

٥١ . نفسه ٣٩٢/٢.

٥٢ . نفسه ٧١/٢.

٥٣ . نفسه ٢٦٧/٢. وفي ٢٦٤/٢ باب عنوانه: "هذا باب ما أُميل على غير قياس وإنما هو شاذّ". وانظر احتجاج السيرافي لذلك في القسم المنشور من شرحه في كتاب: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، لعبد المنعم فائز، ص ٣٢٥.

٥٤ . نفسه ٢٩٢/٢.

٥٥ . نفسه ٢٧٥/٢-٢٧٦. وفي الكتاب عبارة أخرى مشابهة، نحو: "أقيسه وأجوده" (١٧/٢) و"أجود وأقيس وأكثر" (٦٩/٢).

١) **أصل**: يصف قول قوم من ربيعة منهم بإتباع الكسرة بأنه "لغة رديئة إذا فصلت بين الهاء والكسرة، فالزم الأصل لأنك قد تجري على الأصل..."[٥٦]؛ وكذلك يصف: "بُوع وقُول وخُوف وهُوب" التي سُمعت عن بعض العرب باللغات "الدواخل"[٥٧] على الأصل، أي "بِيع وقِيل وخِيف وهِيب"، يريد أنها ليست مثلها في الحسن وموافقة الاستعمال الأغلب.

٢) **قياس**: يصف إثبات الياء في نحو "سَليميّ" و"عَميريّ" (انظر "أ" أعلاه حين ذكر أنه شاذّ) – وهو خلاف القياس في بابه – بأنه قليل، وينقل عن يونس أنه خبيث[٥٨].

د– أن كلا المصطلحين يرتبط بالاستعمالات اللغوية التي يرى سيبويه أنها تمثّل حالاً سابقة على أخرى، أي أنها لم يُصِبْها التغيير قياسًا على غيرها:

١) **أصل**: يكثر في الكتاب ورود عبارات تبيّن أن ما على الأصل خلاف ما أصابه التغيير. من ذلك: "جرى على الأصل وسلم من الحذف" و"أُجري على الأصل... ولم يكن التغيير لازمًا"، و"لأنه لم تأت علة... فجرى على الأصل"، و"على الأصل لا يُهمز ولا يُحذف"[٥٩]. وإلى ذلك يكثر وصف الاستعمال المغيَّر عن أصله بـ"المعدول" أو "المحوَّل" أو "المُبْدَل" أو "المحدود"[٦٠].

---

٥٦ . نفسه ٢٩٤/٢. انظر أيضًا: المزهر ٢٢٢/١ في باب "معرفة الرديء المذموم من اللغات"؛ وانظر تعليل هذه الظاهرة في العربية وأخواتها الساميات في مقالتي: "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة"، ص ٤٣.

٥٧ . نفسه ٣٦٠/٢.

٥٨ . نفسه ٧١/٢.

٥٩ . انظر على التوالي: ٣٣٠/١، ٣٣٤؛ ٢٩١/٢، ٣٩٧.

٦٠ . انظر على التوالي: ٣٨/٢، ٣٦٠، ٣٩٠، ٣٩٣.

٢) **قياس**: يعبّر عن المسألة هنا قوله: "وليس كل شيء يكثر في كلامهم يغيَّر عن الأصل لأنه ليس بالقياس عندهم فكرهوا ترك الأصل"[٦١]. ومن أمثلتها قوله في باب الإضافة أو النسبة عمّا جاء على القياس إنه "لم تُحْدث فيه العرب شيئًا"[٦٢].

هـ- أن كلا المصطلحين يُستخدم في وصف ما تبيحه ضرورة الشعر من استعمالات لا تصحّ في سواه:

١) **أصل**: يرى أن الشاعر قد يُضطر فيُجري الكلمة على الأصل، نحو: "على مَعاويَ" و"مولى مواليا" و"فوق سبع سمائيا"[٦٣]؛ فهذه الصيغ تحتفظ بـ"أصل" لا يقع إلا في الضرورة لأنّ التنوين قد طرأ عليه في غير الضرورة فغيّره.

٢) **قياس**: يعقد بابًا لـ "ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير إضافة ولا دخول الألف واللام ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه" - يريد نحو: "هذا زيدُ بنُ عمرٍو" بدلاً من "زيدٌ" - ويذكر أن الشاعر إذا اضطرّ "أجراه على القياس"، كقول الفارعة بنت معاوية:

هي ابنتكم وأختكمُ زعمتم لثعلبةَ بن نوفلٍ ابنِ جَسْرِ[٦٤]

وللعلاقة بين المصطلحين وجه آخر، وهو مجيء كلٍّ مقترنًا بمصطلح ثالث، هو "الوجه"، والمراد به الاستعمال الأحسن أو الموافق لقياس الباب. ونحن نجد في الكتاب عبارات مثل: "هو الوجه والقياس"[٦٥] (أو القياس والوجه) و"وجهه وأصله"[٦٦]. ولـمّا كان "الوجه" نفسه يقع مع "الحدّ" في الاستعمال[٦٧]، فلا عجب أن نقع على "الحدّ" و"الأصل" في عبارة واحدة[٦٨]. أكثر من ذلك أنَّ "الوجه" و"الحدّ" و"الأصل" تُستخدم

---

[٦١] . نفسه ٣١٨/١.

[٦٢] . نفسه ٦٩/٢.

[٦٣] . الكتاب ٥٨/٢-٥٩.

[٦٤] . نفسه ١٤٧/٢. والبيت منسوب للفارعة في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٢٩٤/٢.

[٦٥] . نفسه ١٠٧/١، ٢٥٨؛ ٦٦/٢.

[٦٦] . نفسه ٣٨/٢.

[٦٧] . انظر مثلاً: ٢٦/١، ٨٧، ٢٤٢، ٤١٧.

[٦٨] . نفسه ٥٤/٢.

مترادفاتٍ، فيقع كل منها مع مصطلح رابع هو "المعدول" دون تغيّر ظاهر في المعنى. ففي باب "هذا ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث" نقع على العبارات الثلاث: "معدول عن وجهه" و"معدول عن أصله" و"معدول عن حدّه"[٦٩]. كذلك يقع المصطلح "محدود" – وهو مرادف للمصطلح "معدول" – مع "الوجه" و"الأصل" (وليس مع "الحدّ" طبعًا، فلا نجد محدود عن حدّه). فيرد نحو: "محدود عن وجهه"[٧٠]، و"هما محدودتان عن البناء الذي هو الأصل"[٧١]، و"محدود عن أصله"[٧٢]. وهكذا تترابط هذه المصطلحات على نحو متين يؤكد أنها ليست محكومة بالمصادفة والاتفاق بل هي وليدة خطّة واعية تنتظمها جميعًا في عملية التحليل النحوي.

ورجوعًا إلى طبيعة العلاقة بين المصطلحين "أصل" و"قياس"، ليس يعقل – على ما بينهما من مناسبة في المعنى ومن اشتراك في تأكيد الحكم النحوي الواحد – أن يكونا مترادفين[٧٣]، وإلا لما كان لهما في عبارة سيبويه المتكررة في مواقع كثيرة: "وهو الأصل والقياس" سوى معنى واحد، في حين أننا نلمح في كل منهما، في بعض الفقرات، معنى منفردًا وقائمًا بذاته، يقوّي معنى الآخر من غير أن يكون مرادفًا له. هذه الظاهرة تتكرر في مواقع مختلفة في الكتاب، فهي ليست من قبيل المصادفة، بل إنها – إلى كونها دليلاً آخر على وحدة الكتاب الداخلية – شاهد على دقّة المصطلح النحوي عند سيبويه وعلى إحكامه لدلالاته وحدود علاقاته بالمصطلحات الأخرى المرتبطة به، يسوقها سوقَ

---

٦٩ . نفسه ١/٣٦–٤٠.

٧٠ . نفسه ٢/١٤–١٥.

٧١ . نفسه ٢/١٥.

٧٢ . نفسه ٢/٣٩٣.

٧٣ . نقصد ذلك على المستوى الذي تتاح فيه المقارنة بينهما، ولذلك نستبعد المواضع التي يراد بها من المصطلح "أصل" أحد مكونات الجذر، فهذه لا يقابلها من معاني "القياس" شيء، نحو قوله: "وكذلك كل شيء كان أصله الثلاثة، وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة" (٢/١٣٤)، وقوله: "واحتُمل هذا في الثلاثة أيضًا لخفّتها وأنها أقل الأصول عددًا" (٢/٣٩٩). وانظر قول ابن جني في معنى "الأصل" هذا في المنصف ١/١١، وانظر مقالة Troupeau (١٩٨٤)، ولا سيما ص ٢٤١.

المتشابهات ثمّ يحملك على التفرقة الدقيقة بينها في مواطن يستخدمها فيها لإظهار معنى يسعف على إظهاره ظلال المعاني المستفادة من كل مصطلح. ونذكر، بيانًا لذلك، الأمثلة التالية:

أ-يرى سيبويه أنّ قولهم: "ما زيدُ إلا منطلقٌ" قد رُدَّ إلى الأصل وإلى القياس[٧٤]. ويشير المصطلحان هنا إلى جانبين اثنين من تركيب "ما" المنقوض بـ"إلا": فهو يريد بالأصل ما يفترضه قبل دخول "ما" على التركيب، ومصداق ذلك قوله في موضع آخر: "لأن أصلها عندهم أن يكون مبتدأ ما بعدها"[٧٥]، يعني أن الأصل المبتدأ والخبر، ثم غيّرته "ما"، لكنّ التركيب عاد إلى أصله بدخول "إلا" عليه. أمّا المراد بالقياس فالشبه بين "ما" و بين "أمّا" و"هل"، ووجه الشبه بينها جميعًا أنها "ليست بفعل"[٧٦]، وكان القياس أن تكون "ما" غير عاملة مثل نظائرها. وحاصل الأمر أنّ دخول "إلا" على التركيب يردّه إلى أصله في إعراب طرفَيِ الإسناد، كما يردّ "ما" إلى قياسها في أن تكون مهملة.

ب-يرى أن الإضافة تردّ "أب" و"أخ" إلى "الأصل والقياس"[٧٧]. تأويل ذلك أن الردّ إلى الأصل يعني رجوع حرف العلة[٧٨] في "أبوك" و"أخوك"، وهو من الجذر الثلاثي المفترض للكلمة، والذي لا يظهر في الصيغة غير المضافة، فالإضافة ردّته؛ وأنّ الردّ إلى القياس يعني موافقة الصيغة المضافة، على اعتبارها ثلاثيّة، معظم كلمات اللغة لرجوعها إلى أصول ثلاثية[٧٩]. ونظير هذه المسألة أنه يصف قول بعضهم "مَرْضُوّ" بدلاً من

---

٧٤ . الكتاب ٣٩٨/١.

٧٥ . نفسه ٦٢/١. وانظر أيضًا ٢٨/١ في عنوان الفصل: "هذا باب ما أُجري مُجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله."

٧٦ . نفسه ٢٨/١.

٧٧ . نفسه ١٠٤/٢.

٧٨ . نجاري هنا النحويين في زعمهم أن حرف العلّة يظهر عند إضافة الأسماء الخمسة، علمًا بأن الصواب القول إنه يُمَدّ في الإضافة لأنه موجود أصلاً في الصيغة غير المضافة، فالفرق أنّ المدّ في الإضافة طويل وفي غير الإضافة قصير.

٧٩ . دليل ذلك قوله (٣٠٩/٢): "وأما ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كل شيء من الأسماء والأفعال وغيرهما."

"مَرْضِيّ" بأنّه "على الأصل والقياس"[٨٠]؛ والمراد بالأصل أن جذر الكلمة ينتهي بالواو (وهي تظهر في نحو "رِضْوان")، وبالقياس أن اسم المفعول من الأفعال المعتلة الآخر يغلب أن يكون بالواو لا بالياء.

ج-يقول: "وأعلم أن بني تميم يقولون في موضع الرفع: ذهب أمسُ بما فيه، وما رأيته مذ أمسُ، فلا يصرفون في الرفع لأنهم عدلوه عن الأصل الذي هو عليه في الكلام، لا عن ما ينبغي له أن يكون عليه في القياس"[٨١]. والقياس هنا تصرّف الأسماء المتمكنة، وهو ما كان ينبغي أن يكون في كلمة "أمس". أما الأصل الذي عدلت بنو تميم استعمالها عنه فليس ما يوافق القياس، بل هو الاستعمال الغالب عند العرب، أي بناء "أمس" على الكسر. فالاستعمال التميمي معدولٌ عن أصلٍ مخالفٍ للقياس، ولكنه أصل في كلمة "أمس" تحديدًا. إن الفرق بين المصطلحين هنا، إذًا، هو الفرق بين ما هو واقع في الاستعمال وما هو مفترَض في النظرية النحوية.

***

لعل في المسائل الثلاث التي سقناها دليلاً بيّنًا على ما نذهب إليه عن الوحدة الداخلية التي يتّسم بها الكتاب، والتي تنكشف بتعقّب بعض أبوابه وتتبّع بعض مصطلحاته على نحو يتجاوز الوهلة الأولى التي قد تبغت القارئ وتحمله على الظن بأنّ الكتاب مضطرب المواد والأبواب والمصطلحات. ولئن كانت العقود القليلة الماضية قد شهدت نهضة في الدراسات النحوية العربيّة، واتجاهًا نحو اعتراف مؤرّخي العلوم اللسانية بفضل النحاة العرب – ولا سيما الأوائل منهم، وفي مقدّمهم سيبويه على التحديد – في فهم التركيب على مستويَيْه الظاهر والمقدَّر (أو بنيتيه السطحية والعميقة) وفي إظهار دور المتكلّم والمخاطب في العملية الكلامية، لا يغيبنّ عنّا أن دراسة المؤلَّف النحوي من حيث

[٨٠] . نفسه ٣٨٢/٢.

[٨١] . نفسه ٤٣/٢.

هو وحدة متكاملة لا مجرّد نصوص متفرقة تُدرس أو يُرجع إليها على حِدتها، ودراسة المصطلحات النحوية والنظر في مدى ثبات دلالاتها واستقرارها ثمّ تطورها، تحتاجان إلى جهود أكبر لتؤتيا ثمارهما. وإنا نرى أن السير في هذا الاتجاه سيعزّز القول بالنشأة "المحلّيّة" للنحو العربي، إذ إنه سيُظهر ما تكبدّه النحاة الأوائل في وضع المصطلح والحفاظ على دلالته وفي تطبيق مسلَّماتهم النحوية وعدم المحيد عنها في شتّى أبواب النحو وفي دراسة شواهده على اختلافها. إنّ رؤية القارئ للمصطلح يولد في الكتاب ويتردّد بمعنييه اللغوي والاصطلاحي، وتمرّسه بمعايير صاحب الكتاب وبدأبه على تحكيمها في المواطن المطلوبة والإحالة إلى نظائرها في كل مناسبة لَممّا يقوّي الاعتقاد عنده بنظرية النشأة المحليّة[٨٢]، ويُظهر أن مرحلة التأليف المبنيّ على خطة تنتظم العمل من بدايته إلى نهايته مبكرة جدًّا في تاريخ النحو العربي، فهو ليس كلّه مجالس متفرّقة وخلافات مبعثرة، بل لبّه ذاك الأسّ الصلب الذي هيّأ له سيبويه ولم يتجاوزه – وهذا أدعى ما في تاريخ النحو إلى الخيبة – أيٌّ ممّن جاء بعده، اللهمّ إلا في مسائل مفرَدة أو في تبويب أدقّ أو تمنطق زائد.

[٨٢] . راجع خلاصة رأينا في هذه المسألة في الهامش "٢" أعلاه.

ثبت المصادر والمراجع

أ–بالعربية

* أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق فريتس كرنكو، بيروت ١٩٣٦.
* أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
* الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.
* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣، القاهرة ١٩٥٥.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧-١٩٨٦.
* السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه لعبد المنعم فائز، دمشق ١٩٨٣.
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.
* شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٩.
* شرح الأشموني = منهج السالك.
* شرح السيرافي على كتاب سيبويه، بهامش الكتاب، بولاق ١٣١٦.
* شرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).
* طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣.
* كتاب سيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦؛ مع الاستعانة بفهارس طبعة عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة ١٩٧٧.
* المدارس النحوية لشوقي ضيف، ط٢، القاهرة ١٩٧٢.
* مراتب النحويين واللغويين لأبي الطيب اللغوي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٥.
* المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، القاهرة (بلا تاريخ).
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٩.

* "المقايسة في صيغ الضمائر العربية والسامية" لرمزي بعلبكي، الأبحاث، العدد ٢٨ (١٩٨٠)، ١٩-٥٤.

* المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٩.

* مقدّمة في النحو، منسوبة إلى خلف الأحمر، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١.

* المنصف في التصريف لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، القاهرة ١٩٥٤-١٩٦٠.

* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.

* نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط٢، بغداد ١٩٧٠.

ب- بالأجنبية

Baalbaki, R. 1979. "Some aspects of harmony and hierarchy in Sībawayhi's grammatical analysis". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 2. 7-22.

_____. 1981. "Arab grammatical controversies and the extant sources of the second and third centuries A.D.". *Studia Arabica et Islamica. Festschrift for Iḥsān ʿAbbās,* ed. by W. al-Qāḍī, 1-26. Beirut: American University.

_____. 1988. "A contribution to the study of technical terms in early Arabic grammar: The term *aṣl* in Sībawayhi's *Kitāb*". *A Miscellany of Middle Eastern Articles. In Memoriam Thomas Muir Johnstone*, ed. by A.K. Irvine, R.B. Serjeant & G. Rex Smith, 163-77. Essex: Longman.

_____. 1990. "*Iʿrāb* and *binā'* from linguistic reality to grammatical theory". *Studies in the History of Arabic Grammar II. Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar*, Nijmegen, 27 April-1 May 1987, ed. by M.G. Carter and K. Versteegh, 17-33. Amesterdam: J. Benjamins.

Bohas, G., J. –P. Guillaume & D.E. Kouloughli. 1990. *The Arabic linguistic tradition*. London & New York: Routledge.

Carter, M.G. 1972. "Les origines de la grammaire arabe". *Revue des études Islamiques* 40. 69-97.

Merx, A. 1889. *Historia artis grammaticae apud Syros*. Leipzig. (Repr., Nendeln: Kraus, 1966).

Reuschel, W. 1959. *Al-Ḫalīl ibn–Aḥmad, der Lehrer Sībawaihs, als Grammatiker*. Berlin: Akademie-Verlag.

Troupeau, G. 1961. "À propos des grammairiens cités par Sībawayhi dans le *Kitāb*". *Arabica* 8. 3. 9-12.

_____. 1976. *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi*. Paris: Kilncksieck.

_____. 1984. "La notion de 'racine' chez les grammairiens arabes anciens". *Matériaux pour une histoire des theories linguistiques,* ed. S. Auroux et al., 239-46. Lille: Université de Lille 111.

Versteegh, K. 1977. *Greek elements in Arabic linguistic thinking*. Leiden: E.J. Brill.

_____. 1990. "Borrowing and influence: Greek grammar as a model". *Le langage dans l'Antiquité,* ed. by P. Swiggers & A. Wouters, 197-212. Leuven: Peeters.

(٧)

من معايير التصنيف النَّحْويّ في القرن الهجريّ الثاني

تستند النظريّة النحويّة العربيّة إلى الأسس والمبادئ التي أرساها المشتغلون بمسائل اللغة والنحو في القرنين الأول والثاني الهجريين. وباستثناء بعض الإشارات المتفرّقة إلى مؤلَّفات نحويّة ترجع إلى القرن الثاني ولم تصلنا – ككتابَي الجامع والإكمال لعيسى بن عمر[١] – أو مؤلَّفات وصلتنا منسوبةً نسبة خاطئة إلى أعلام ذلك القرن – ككتاب الجُمَل في النحو المنسوب إلى الخليل بن أحمد، والمقدّمة المنسوبة إلى خلف الأحمر[٢] – ليس بين أيدينا من المؤلَّفات المبكرة إلا كتاب سيبويه الذي يتضمّن الغالبية العظمى من مسائل النحو التي اشتغل بها المتأخرون، ومن وسائل التحليل النحوي التي أقرُّوها في مناهجهم، كما يتضمّن إشارات وافية إلى نحويين سابقين على سيبويه بما يتيح للدارس معرفة أوّلية لتلك الفترة الغامضة من تاريخ النحو العربي. أما المؤلَّفات الأخرى الراجعة إلى المرحلة نفسها والتي تتعرّض لمسائل نحويّة دون أن تكون مصنَّفات في النحو – وهي معاني القرآن للفراء المتوفى سنة ٢٠٧، ومعاني القرآن للأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢١٥ – فلا تبلغ قيمتها التاريخية والمنهجية ما يداني الكتاب ولو من بُعد، وإن كانت، بحدّ ذاتها، إضافاتٍ قيّمة إلى معرفتنا بالجهود النحوية المبكرة.

وانطلاقًا من هذا نطمئنّ إلى القول إن دراسة كتاب سيبويه تعطي الصورة المثلى الممكنة عن نحو القرن الثاني وما قبله. ولا شك أن دراسة تلك الفترة من مصادرها أصحّ من الاعتماد على المتأخّرين في دراستها بسبب ما قد يعتري نقولَ المتأخرين من اضطراب

---

[١] . انظر: طبقات النحويين واللغويين، ص ٢٣ و٤٢؛ وأخبار النحويين البصريين، ص ٣١–٣٢.

[٢] . ولعل الصواب أن واضع كتاب الجُمَل هو أبو بكر بن شقير المتوفى سنة ٣١٧هـ. انظر: تاريخ العلماء النحويين، ص ٤٨–٤٩؛ ومقدّمة كتاب الجُمَل، ص ٩ وما بعدها. أما المقدمة المنسوبة إلى خلف فغالب الظن أنها ترجع إلى فترة متأخرة كما توحي مصطلحاتها وتقسيماتها وذكرها للبصريين والكوفيين، ولسنا نعرف من الدارسين من يعتدّ بها في دراسة تاريخ النحو في القرن الثاني.

وبُعد عن الدقة، ولاستخدامهم بعض مصطلحاتهم هم في ما ينسبونه إلى من سبقهم[٣]. إن الانطلاق من كتاب سيبويه في دراستنا هذه مردُّه، إذًا، إلى أمرين: أولهما أنه المصدر الأوّليّ الأهمّ في تلك الفترة، وثانيهما أن مناهجه وتقسيماته هي الأساس المعتمَد عند النحويين من بعده، فيغدو النظر بعد ذلك في نحو المتأخرين أمرًا مسوَّغًا وميسورًا، خلافًا لمناهج الأوروبيين حتى منتصف هذا القرن، إذ كانوا يدرسون النحو العربيّ من خلال نصوص المتأخرين ويغالون في الاعتماد عليهم في نُقولهم عن المتقدّمين. وهذا المنهج لم يَعُدْ جائزًا بعد أن نُشرت نصوص مبكرة وهامّة، كمعاني القرآن للفرّاء والمقتضب للمبرّد، وبعد أن خطت دراسة النحو في القرنين الثاني والثالث الهجريين خطوات عريضة في العقود القليلة الماضية.

والمقصود بالتصنيف في هذه الدراسة التقسيمات التي يضعها سيبويه للألفاظ أو للأنواع النحويّة إظهارًا لدورها في النظام النحوي للّغة وإثباتًا لصحّة الأحكام التي يطلقها عليها والتعليلاتِ التي يثبتها لطبيعة عملها ووظائفها[٤]. وهذه التقسيمات تتميّز بأنها مجموعة من متضادّات ثنائيّة تشكّل فروقًا في الخصائص كالتالي:

---

٣ . انظر: Baalbaki (١٩٨١)، ولا سيما ص ٢٦. ويبدو أن التصرّف في المنقول عن النحاة الأوائل ونسبة الألفاظ والحجج إليهم كان أمرًا مبكرًا نسبيًّا، فها هو الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٧ يصرّح به في قوله: "اعلمْ أن العلل التي أودِعُها هذا الكتاب والاحتجاجات هي على ثلاثة أضرب؛ منها ما كان مسطَّرا في كتب البصريين والكوفيين بألفاظ مستغلقة صعبة، فعبّرتُ عنها بألفاظ قريبة من فهم الناظرين في هذا الكتاب، فهذّبتُها وسهّلتُ مراتبها والوقوف عليها. وضرب منها مما استنبطتُه على أصول القوم، واخترعتُه حسب ما رأيتُ من الكلام ينساق فيه والقياس يطّرد عليه. وضرب منها مما أخذتُه من علمائنا الذين لقيتُهم وقرأتُ عليهم شفاهًا، مما لم يسطّر في كتاب ولا يكاد يوجد... وأكثر ما ذكرناه من احتجاجات الكوفيين إنما أعبّر عنها بألفاظ البصريين"؛ انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٧٨–٨٠؛ وتعليق Versteegh (١٩٩٥)، ص ١٣٢.

٤ . في مقالتي المعنونة "Some aspects of harmony and hierarchy in Sībawayhi's grammatical analysis" (١٩٧٩) تحليل للهرمية أو التراتبية التي يفترضها سيبويه في عناصر الكلام، وقد اعتمدنا على تلك المقالة في تبيان جوانب من تقسيماته.

أ- **الفرق بين الخفّة والثِّقَل:** يستخدم سيبويه هذين المتضادّين في مسائل نحوية وأخرى صوتية. والأخفّ في النحو هو الصيغة الأقصر، فـ "النكرة أخفّ عليهم من المعرفة"[٥]، و"المذكر أخفّ عليهم من المؤنث"[٦]. والاسم عنده أخفّ من الفعل لأن الفعل لا يستغني عن الاسم[٧]، يعني ضرورة تقدير الفاعل في كل فعل؛ والملاحَظ أن ثقل الفعل عنده ناشئ عن التقدير، فالمقدَّر إذًا له منزلة الظاهر في هذه المسألة. أما من الناحية الصوتيّة، فالجرّ - أي علامته - "كان أخفّ عليهم من الرفع"[٨]، و"الياء أخفّ من الواو"[٩]، و"المهموس أخفّ من المجهور"[١٠].

ب- **الفرق بين ما هو أوّل وغيره:** يفترض سيبويه هنا أن صيغةً ما هي الأصل الذي تنبثق منه صيغ أخرى مرتبطة به. من ذلك أن الواحد أول قياسًا على الجمع، وأن "المذكر أول... وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن الشيء يقع على كل ما أُخبر عنه من قبل أن يُعلم أذَكَرٌ هو أو أنثى"[١١]. ومِثل هذا أن "المعرفة بعد النكرة"، ومقتضى ذلك أن "التنوين قبل الألف واللام"[١٢]. ويستخدم سيبويه فكرة "الأوّل" ليصنّف الحالات الإعرابيّة، فالابتداء عنده هو أوّل أحوال الاسم "وإنما يدخل الناصبُ والرافعُ سوى الابتداء والجارُّ على المبتدأ"[١٣].

ج- **الفرق بين ما هو "أمّ الباب" وغيره:** يَرِد استعمال "الأمّ" في الكتاب تسع مرّات[١٤]. والمراد به العنصر الأشيع الذي يُقاس عليه ويُلحق به سائر أفراد مجموعته. من

---

٥ . الكتاب ٦/١.
٦ . نفسه ٧/١.
٧ . نفسه ٦/١.
٨ . نفسه ٥٣/٢. قارن أيضًا ٢٢٦/٢: "وذلك لأن الكسرة أخفّ عليهم من الضمّة".
٩ . نفسه ٢٢٦/٢.
١٠ . نفسه ٤١٣/٢.
١١ . نفسه ٧/٢.
١٢ . نفسه ٩٤/٢.
١٣ . نفسه ٧/١.
١٤ . انظر: Troupeau (١٩٧٦)، ص ٣٣، وهو يترجم "الأم" بـ "mère c. à.d. type".

أمثلة ذلك وصف "إنْ" بأنها "أمّ الجزاء ولا تزول عنه"[١٥]. وهذا التقدّم الذي تتّصف به "الأمّ" يستتبعه شيء من "الامتياز"[١٦] دائمًا، فيجوز فيها ما لا يجوز في سائر أخواتها، ولذلك تتميز "إنْ" دون سائر أخواتها بجواز تقديم الاسم فيها لأنها لا تزول عن الجزاء، كقول النمر بن تولب[١٧]:

لا تجزعي إنْ مُنْفِسًا أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

وهذا كتميّز همزة الاستفهام عن سائر أخواتها، كما يقول سيبويه. ومن الأمثلة الأخرى قوله إن الألف والواو والياء "أمّهات البدل والزوائد" لأنه "ليس حرف يخلو منها أو من بعضها، وبعضُها حركاتها"[١٨]، وجليّ أن سائر حروف البدل والزيادة لا تقع مواقعها ولا تبلغ كثرتها. وقد أكثر المتأخرون من استخدام فكرة "الأمّ" و"الأخوات" ونقلوها إلى مواضع نظنّ أنهم قاسوها على ما جاء منها في الكتاب، فـ "كان" و"إنّ" و"الواو" عندهم أمّهات في أبوابها، وهي تتميّز عن سائر أخواتها بتقدّمها هذا.

د. **الفرق بين المتمكّن وغير المتمكّن**[١٩]: ترجع هذه الخاصيّة إلى قبول الصيغة التنوينَ، وهو علامة الأمكن، فالنكرة أشدّ تمكّنًا من المعرفة "لأن النكرة أول، ثم يدخل

---

١٥ . الكتاب ٦٧/١. وفي الكتاب ٤٥٧/١ أنها "أصل الجزاء"؛ قارن ذلك بقول المبرّد في المقتضب ٥٠/٢ إنّ "إنْ أصل الجزاء"، وقوله في ٤٦/٢ إنّ أدوات الجزاء "حرفها في الأصل إنْ، وهذه كلّها دواخل عليها". وانظر أيضًا تعليل الخليل لكون "إنْ" أمّ حروف الجزاء، في الكتاب ٤٣٥/١.

١٦ . يستخدم سيبويه مصطلح "الأَوْلى" للتعبير عن هذا "الامتياز" (الكتاب ٦٧/١)، في حين يستخدم المبرّد "الأحقّ" (المقتضب ٤٦/٢) للمعنى نفسه.

١٧ . ديوانه، ص ٧٢. وانظر تخريجه في هوامش تحقيقي لشرح ابن عقيل، ص ٢٧٧.

١٨ . الكتاب ١٦٥/٢؛ وانظر ٣٥٤/٢.

١٩ . قد يستخدم سيبويه مصطلح "التمكّن" مرادفًا لمصطلح "التصرّف" الذي اصطلح المستشرقون على ترجمته بـ plasticity؛ انظر: Howell (1880-1911), pt. IV, fasc. II, p. XXXVII. ومن أمثلة هذا الاستخدام أنه يذكر تفاوت الظروف في "التمكّن" (٢٤٠/١) ثم يتحدث عن "تصرّفها" (٤٤/٢) و"انصرافها" (٨٤/٢). وفي الفرق بين "حَسْبُك" و"قَطْك" لقبول الأولى دخول الباء عليها وامتناع ذلك في الثانية، يذكر سيبويه أن "حَسْبُك" أشدّ تمكّنًا (٣٥/٢)؛ وكان المتوقع – قياسًا على استعماله الأغلب – أن يقول: أشدّ تصرّفًا، إلا أنه جعل المصطلحين يتبادلان في هذا الموضع تبادلَ المترادفَيْن.

عليها ما تعرَّف به، فمن ثمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة"[٢٠]؛ والواحد أشدّ تمكّنًا من الجمع "لأن الواحد الأوّل ومن ثم لم يصرّفوا ما جاء من الجمع على مثالٍ ليس يكون للواحد"[٢١]؛ والمذكر أشدّ تمكّنًا من المؤنث "وإنما يخرج التأنيث من التذكير"[٢٢]. إن التمكّن إذًا صفة يستحقّها النكرة والمفرد والمذكر بأكثر مما يستحقّها المعرفة والجمع والمؤنث لتقدُّم أفراد المجموعة الأولى على نظائرها من المجموعة الثانية في الكثرة أو لأنها أصل لها في نظر النحاة، إن لم يكن في أصل الوضع نفسه.

هـ- **الفرق في "القوّة" المنسوبة إلى الصيغ المختلفة.** ولمفهوم "القوّة" جوانب متنوعة لعل أهمّها الجوانب الثلاثة التالية[٢٣]:

(١) أن الأقوى يكون مختصًّا: من ذلك أن الأمر والنهي "لا يقعان إلا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا، وهما أقوى في هذا من الاستفهام لأن حروف الاستفهام قد تُستعمل وليس بعدها الأسماء... والأمر والنهي لا يكونان إلا بفعل"[٢٤]. ويبدو أن عناية سيبويه بإثبات العلاقة القائمة بين القوّة والاختصاص ترجع إلى عنايته بتفسير ظاهرة العمل، فالمختصّ عنده قويّ فيعمل، وغير المختصّ ضعيف فلا يعمل؛ وهذه الفكرة تابعها المتأخّرون فصارت من صلب عللهم التعليمية المتوارَثة.

---

٢٠ . الكتاب ١/٦-٧.

٢١ . نفسه ١/٧

٢٢ . نفسه ١/٧ أيضًا.

٢٣ . نقع في الكتاب على استعمالات غير أساسيّة لمفهوم "القوة" فالأقوى قد يراد به ما يَثبت في اللفظ خلافًا لما يُحذف (٢/٧٨-٧٩)؛ أو ما هو أكثر خلافًا لما هو أقلّ (٢/٩٣)؛ أو ما هو آدميّ خلافًا لغير الآدميّ (٢/٢٠٦)؛ أو ما هو عربي خلافًا للأعجمي (٢/٣٤٢).

٢٤ . نفسه ١/٦٩. وللعلاقة بين التمكّن والاختصاص، انظر ٢/٢١. والملاحَظ أن سيبويه قد يُغفل وصف بعض الصيغ المختصة بأنها قوية، كما في اختصاص "لَدُن" مع "غُدوة" بنصبها لا جرّها (١/٧٩ و٣٤٨)، واختصاص النداء بأشياءَ ذَكَرَها في ١/٣١٧ و٣٣٣.

(٢) أن الأقوى هو المقيس عليه، والأضعف هو المقيس. فحروف النفي، لأنها أُجريت مُجرى ألف الاستفهام في تقديم الاسم على الفعل، "لم يبلغن أن يكنّ مثل ما شُبّهن به"[٢٥]؛ ودخول النون على الفعل المجزوم في غير الجزاء تشبيه له بالجزاء، إلا أن النون "في الجزاء أقوى"[٢٦] لأنّه الطرف المقيس عليه. وقد تكون القوة ذات درجات متتالية، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك الترتيبُ التالي لقوّة العمل:

– الفعل المتعدي إلى مفعول،

– فأسماء الفاعلين والمفعولين التي تعمل عمل الفعل المتعدي إلى مفعول، وهي دونه رتبةً في العمل إذ "لا يقوى قوّة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل"[٢٧]،

– فالصفات المشبَّهة بأسماء الفاعلين، وهي "لم تقوَ أن تعمل عمل الفاعل لأنها ليست في معنى الفعل المضارع فإنما شُبّهت بالفاعل فيما عملت فيه"[٢٨]،

– فما لا يعمل إلا في نكرة كما أنه لا يكون نكرة، نحو: "هو خيرٌ عملاً"، وهذا "لا يقوى قوّة الصفة المشبَّهة فأُلزم فيه وفيما يعمل فيه وجهًا واحدًا"[٢٩].

ويبدو أن إصرار سيبويه على إظهار التلازم بين الأقوى والمقيس عليه يندرج في حرصه، حيثما أمكن، على إثبات نموذج يُحتذى فيُجعل غيرُه فرعًا عليه، وفي ذلك ضبط للنظرية النحويّة يمنعها من أن تتضخّم أصولها ويجعل النحويَّ أقدر على تعليل الفروع فيردّها إلى الأصول المقيسة عليها موفّيًا بذلك ما يرى أنه من صلب عمله في تحليل المادّة[٣٠].

---

[٢٥] . نفسه ١/٧٣.

[٢٦] . نفسه ٢/١٥٣.

[٢٧] . نفسه ١/١٤.

[٢٨] . نفسه ١/٩٩.

[٢٩] . نفسه ١/١٠٤.

[٣٠] . إثباتًا للعلاقة بين الفرع والأصل، تتردّد في الكتاب مقولة تقارب أن تكون قاعدة مطّردة، وهي أن الشيء قد يشبَّه بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء (١/٩٣، ٢٨٧؛ ٢/٤٠، ٥٣،

(٣) أن الاقوى أقدر على التصرّف؛ والمراد هنا بالتصرّف أحد أمرين: أولهما عدم لزوم الحالة الواحدة، وثانيهما عدم لزوم الموقع النحوي الواحد. فمن أمثلة الأول "إنّ"، فهي لا تتصرّف، أي أنها تلزم حالة واحدة، بخلاف الفعل، ولذلك "لم تَقْوَ قوَّتَه"[٣١]. ومن أمثلته أيضًا أن أفعل التفضيل لا يقوى قوّة "الحَسَن" في قولك: "الحَسَن الوجه" لأن "الحَسَن" يحتمل التنوين في "حَسَنٌ وجهًا" ولأنه يؤنَّث في "الحَسَنَةُ الوجه"[٣٢]. فلا يلزم حالة واحدة. ومن أمثلة المعنى الثاني أن اسم الفعل[٣٣] لا يقوى قوّة الفعل "لأنه ليس بفعل ولا يتصرّف تصرّف الفاعل الذي في معنى يفعل"[٣٤]. والمراد بعدم التصرّف أنه يقبح نحو "زيدًا عليك" و "زيدًا حَذَرَك"، في حين يحسن تقديم معمول الفعل المتعدي عليه. ثم إن الأفعال أنفسها تتفاوت في نصيبها من التصرّف، فالأفعال التي "أُنفذت" إلى مفعول

٨٧، ١٠٥، ٢٩٣ إلخ). وهذه المقولة تسهّل مهمّة النحوي في التعليل إذ يكفي أن يُثبت مَشْبَهًا واحدًا بين طرفين حتى يجعله علّة جامعة تسوّغ القياس. وإلى ذلك، وحرصاً على عدم تضخّم الأصول، يقرّ سيبويه مبدأ "الحمل على الأكثر": "وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو فاحمله على الواو حتى يتبيّن لك أنها من الياء لأنها مبدلة من الواو أكثر فاحمله على الأكثر حتى يتبيّن لك" (١٢٧/٢)؛ كما قد يحمل الصيغة على القياس تلافيًا للتفريع وضبطًا للتوسّع، فيجعل "شَجَوْجَى" لا من باب "فَعَوْلَى" لأنه ليس في الكلام بل من باب "فَعَوْعَل" "فتحمله على القياس" (٣٤٥/٢).

٣١ . الكتاب ٢٩/١. ويستوفي المثل عن "إنّ" المعنى الآخر للتصرّف، فهي لا تقوى قوّة الفعل في التقديم والتأخير ولا بدّ أن يليها معمولاها (٢٩/١ و٢٨٠؛ وقارن المقتضب ١٠٩/٤). وانظر أوجه الشبه الخمسة التي يفترضها ابن الأنباري بين "إنّ" والفعل في أسرار العربيّة، ص ١٤٨-١٤٩.

٣٢ . الكتاب ٢٢٩/١.

٣٣ . يرد المصطلح "أسماء الفعل" بصيغة الجمع في الكتاب (١٢٣/١)، ولا يرد فيه بصيغة المفرد "اسم فعل" أو "اسم الفعل". انظر مواضع ورود المصطلح في المصادر بصيغه المختلفة في (١٩٩١) Levin، ص ٢٤٧.

٣٤ . نفسه ١٢٧/١-١٢٨.

لا تقوى قوّة الأفعال التي تتعدى إلى مفعول[٣٥]؛ ففي قولك: "امتلأتُ ماءً" و"تفقّأتُ شحمًا" لا يقدَّم المفعول به، فلا يقال: "ماءً امتلأتُ" و "شحمًا تفقّأتُ"، كما يقال: "زيدًا ضربتُ"، فدلّ ذلك على ضعف تصرّف نحو "امتلأ" و"تفقّأ" قياسًا على الأفعال المتعديّة نحو "ضرب".

جليّ أن أسلوب سيبويه في الدراسة النحوية يهدف إلى الكشف عن "منطق" خفيّ ينتظم نحوَ العربية بمجمله وينطوي على معايير تحدّد الموقع الذي تحتلّه العناصر المختلفة (كالكلمات، والأدوات، والأوزان، والتراكيب) ضمن النظام العامّ للبناء النحوي. فالنحو عنده مجموعة معقَّدة من الرُّتَب والتسلسلات – أو ما يمكن أن نسمّيه "هَرَميّات" hierarchies – وكل عنصر يستحقّ الموضع المعطى له قياسًا على سائر العناصر لأسبابٍ تحاول تعليلات النحويين أن تبيّنها وتُظهر "الأسرار" الكامنة فيها. وسواءٌ أكان هذا الأسلوب في الدراسة النحويّة، بما ينطوي عليه من تدخّل النحويّ في المادة وعرضها من زاوية نظره هو، متقبَّلاً أم لا، فليس من الجائز أن ننكر أن النظرية النحوية التي أفضى إليها هذا الأسلوب استطاعت أن تفسّر العناصر اللغويّة المختلفة وتعتلّ لها بعلل – وإن موغلة في البعد أحيانًا – فيتمّ لها أن تستوعبها وأن تحدّد لها موقعها الدقيق بين العناصر المشابهة لها أو التي تحسن مقارنتها بها.

ولو نحن شئنا لتعقّبنا مصطلحات سيبويه الدالّة على الأحكام التي يصدرها على العناصر اللغوية، وذلك نحو: الحَسَن والأحسن، والجيّد والأجود، والجميل والأجمل، والقبيح والأقبح، والرديء والأردأ، والبعيد والأبعد، والضعيف والأضعف[٣٦]، للاستدلال بها على معاييره في التصنيف. إلا أن الذي نسعى إلى الكشف عنه هنا إنما هو أسلوب سيبويه في دفاعه عن "الهرميّة" التي يتعقّبها، وتأكيده بذلك على أن كل عنصر في تلك الهرميّة يقع موقعه الذي يستأهله فلا يجوز إقصاؤه عنه إلا في سياق يحتّم ذلك[٣٧].

---

٣٥ . نفسه ١/١٠٥.

٣٦ . انظر مواضع ورود كلّ منها في أبوابها في معجم Troupeau.

٣٧ . لن نبحث هنا السياقات هذه، إلا أننا نعني بها المواضع التي تغيِّر الكلمة أو الصيغة عن أصل استعمالها. فالاسم المتمكّن، مثلاً، مستحقّ للصرف، إلا أن وقوعه في سياق نداء المفرد (نحو: "يا

ولعل أحسن ما يُظهر استحقاق كل عنصر لموقعة في الهرميّة النحوية عند سيبويه استخدامه المصطلحات: "تعويض" و"إجحاف" و"إخلال".

إن المقصود بالتعويض زيادة تطرأ على الكلمة أو العنصر اللغوي إبطالاً لأثر حذفٍ سابقٍ مفترَض أو منعٍ يُجرى على الكلمة. فمن النوع الأول أن سيبويه ينقل عن الخليل أن الميم في "اللهمّ" بدل من "يا"، "فهي ههنا، فيما زعم الخليل، آخرَ الكلمة بمنزلة يا في أوّلها"[٣٨]؛ وأنه يفسّر الهاء في نحو "زنادقة" و"فرازنة" بأنها عوض عن الياء المحذوفة من "زناديق" و"فرازين"[٣٩]. أما النوع الثاني، أي التعويض بعد منع، فقوله إن النون اللاحقة بالمثنى "عِوَضٌ لِما مُنِع من الحركة والتنوين"[٤٠]. وكلا النوعين يُفضي إلى إظهار "حقيقة" نحوية واحدة، وهي أن الموقع الذي تشغله الكلمة في "الهرميّة" سابقةِ الذكر باقٍ على حاله بسبب التعويض الذي أُخضعت له.

ولئن يكن التعويض، في النظرية النحوية، وسيلة تُبطل أَثَرَ حذفٍ أو منعٍ، يستخدم سيبويه مصطلحَي "الإجحاف" و"الإخلال" ليصف ما كان سيقع على الكلمة أو العنصر اللغوي لو لم تُراعَ خصائصُهما أو يُراعَ الموقعُ الذي يقعه كلٌّ قياسًا على سائر الكلمات والعناصر.

رجلُ")، أو مع تركيب لا النافية للجنس (نحو: "لا رجلَ في الدار")، أو جزءًا من العدد المركّب (نحو: "جاء خمسة عشر رجلاً") يقصيه عن الموضع الذي يستحقّه في العادة. انظر تفصيل ذلك في مقالتي (١٩٩٠)، ص ٢٤-٢٦.

[٣٨] . الكتاب ٣١٠/١. وانظر دحضًا لهذا الرأي في معاني القرآن للفرّاء ٢٠٣/١. وانظر أيضًا: المقتضب ٢٤٢/٤؛ وأسرار العربيّة، ص ٢٣٢؛ والإنصاف، ص ٣٤١؛ والخزانة ٣٥٨/١. والذي نراه أن الميم في آخر "اللهمّ" عنصر إشاريّ deictic element ما زال بعض اللهجات العربية الجنوبية يحتفظ به؛ انظر Johnstone (١٩٧٧)، ص ٨٧، وقارن استخدام ma- في الأكدية للتوكيد؛ انظر von Soden (١٩٦٩)، ص ١٧٧-١٧٨.

[٣٩] . الكتاب ٨/١.

[٤٠] . نفسه ٤/١.

فمن أمثلة الإجحاف ما نقع عليه في باب الإدغام في حروف طرف اللسان والثنايا، حيث يقول سيبويه: "والمطبق أفشى في السمع، ورأوا إجحافًا أن تغلب الدال على الإطباق وليست كالطاء في السمع". وليس المراد بالإجحاف في مثل هذا الموضع الاضطرابَ الذي قد يلحق بالصيغة، كما توحي ترجمة Troupeau للإجحاف بـ perturbation[٤١]، بل الإخلال بهرميَّة الترتيب التي تقضي بموضع متقدّم للصوت الأفشى في السمع على نظيره الذي يقع دونه في السمع، واستطرادًا، دونه في الرتبة. ولعل ممّا يوضح ذلك جليًّا قول ابن الانباري: "وإنما لم يَجُزِ إدغام الحرف في ما هو أنقص منه لأنه يؤدّي إلى الاجحاف به وإبطال ما له من الفضل على مُقارِبِه"[٤٢].

ويعبّر الإخلال عن المعنى نفسه في الكتاب. من ذلك مثلاً ما يذكره في باب عِدّة ما يكون عليه الكلم، ويستخدم فيه مصطلحَي الإجحاف والإخلال بمعنى واحد. فالاسم لا يجيء على حرف واحد "لأنه عندهم إجحاف أن يذهب من أقلّ الكلام عددًا حرفان"، يعني الثلاثي، ولذلك لا يجيء الفعل على حرف واحد لمضارعته الاسم: "فلمّا قَرُبَ هذا القربَ لم يُجحف به"[٤٣]؛ وقد تجيء الأسماء المظهرة المتمكّنة والأفعال المتصرّفة على حرفين، إلا أن ذلك يكون على قلّة "لأنه إخلال عندهم بهنّ، لأنه حذفٌ من أقل الحروف عددًا"[٤٤]. وتتّسع النظرية، على ذلك، فتستوعب ما جاء على حرف واحد من الأفعال – نحو: "عِ" – وعلى حرفين من الأسماء والأفعال – نحو: يد ودم وحِر وسَت

---

٤١ . الكتاب ٤١٨/٢، وانظر Troupeau (١٩٧٦)، ص ٥٤. ومع أن هذه الترجمة صحيحة في المواضع التي يُقصد فيها بالإخلال تغيّر في المعنى، نحو قوله: "لأن الباء دخلت على شيء لو لم تدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى... فلا يتغيّر المعنى..." (٣٤/١)، فهي غير جائزة في المواضع التي يراد فيها بالمصطلح المعنى الذي أشرنا إليه في المتن، وهو المعنى الذي نتناوله في هذه المقالة.

٤٢ . أسرار العربيّة، ص ٤٢٦.

٤٣ .الكتاب ٣٠٤/٢-٣٠٥.

٤٤ . نفسه ٣٠٥/٢.

وسَه، وخُذْ وقُلْ ومُرْ – بتأكيد سيبويه على أن هذه الأمثلة قليلة لا تبلغ مبلغًا يعطّل الحكم الجاري على نظائرها، وبتعليله لوجودها: فالفعل الذي على حرف والفعل الذي على حرفين قد أدرك كلاًّ منهما "علّةٌ مطّردة"[٤٥] فصيّرت الثلاثي إلى ما صار إليه، "ثم إذا جاوزتَ ذلك الموضع رددتَ إليه ما حذفتَ منه". وفي هذا تأكيد لمبدأ نحوي ترتدّ بموجبه الأشياء إلى قياسها بعد زوال الظروف التي أدّت إلى إخراجها عن قياسها، أي عن رتبتها التي تستحقّها، كارتداد اسم "لا" النافية للجنس المفرد المتمكّن إلى التنوين إذا أُزيل العامل عنه، وارتداد الاسم إلى النصب بعد نزع الخافض، والفعلِ إلى الرفع بعد حذف الناصب وتعرّيه منه[٤٦]. بذا أضحى ما جاء على غير القياس جزءًا من المادّة النحويّة التي تُبنى عليها النظريّة عوض أن يكون خارج حدودها، فتستقيم بذلك مراتب العناصر النحوية، ويُسهم الشاذّ في البناء النحوي كلّه في أمرين: أولهما أنه يثبّت صحّة المرتبة النحويّة لنظائره غير الشاذة بارتداده إلى القياس عند زوال الموجب للشذوذ، وثانيهما أنه يؤكّد مبادئ نحويّة عامّة تقع في أبواب أخرى وتسعف النحويَّ على تفسير الظواهر وتعليلها.

ويمكن الباحثَ أن يتقصّى معنى الإجحاف والإخلال بربطهما بالعناصر الأخرى في هرميّة التصنيف عند سيبويه[٤٧]، فتنكشف له قوّةُ العلاقة بين هذه العناصر جميعًا،

---

[٤٥] . انظر ذكره العلّة المطَّردة في السطرين الثاني والحادي عشر من الموضع السابق نفسه.

[٤٦] . نحو شاهد طرفة:

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهدَ اللذّات هل أنت مُخلدي

برواية الرفع في "أحضر" – خلافًا لرواية الكوفيين على النصب. وفي عبارة الأعلم أن الشاهد فيه "رفع أحضر لحذف الناصب وتعرّيه منه" (تحصيل عين الذهب، بهامش الكتاب ٤٥٢/١)؛ وانظر التفسير نفسه في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ٤٩/٢. والبيت من معلّقة طرفة، في ديوانه، ص ٢٧؛ وتخريجه في هوامش شرح ابن عقيل، ص ٤٩٠.

[٤٧] . نمثّل على ذلك بارتباط المصطلحين كليهما بمفهوم "القوّة" وهو أحد عناصر التصنيف لدى سيبويه كما أسلفنا. فالاسم المظهر لا يكون على حرف واحد أبدًا، "ولم يكونوا **ليجحفوا** بالاسم فيجعلوه بمنزلة ما ليس باسم ولا فعل وإنما يجيء لمعنى، والاسم أبدًا له من **القوّة** ما ليس لغيره...

وتماسكُ أجزاء النظرية النحوية التي يفضي النظر في أيّ منها إلى سائر الأجزاء. ولعل الخطّة المحكمة التي يصدر عنها سيبويه وتسهم جزئيّاتها – بتعليلاتها ومصطلحاتها وحتى تفاصيلها الدقيقة – في بنائها وتلاحمها هي السمة الأكثر روعةً في الكتاب، إن لم نقل: في تاريخ النحو العربي بمجمله. إلا أن وَلوع سيبويه بالتصنيف على النمط الذي بيّنّا وإكثاره في تحليله النحوي من استخدام المصطلحات ذات المدلول الجمالي، كالجميل والحَسَن والقبيح، حَمَلا على تقوية الاعتقاد بمعيارية الكتاب ومجافاته للمنهج الوصفي[٤٨]. والحقّ أن مسألة المعيارية والوصفية كثيرًا ما تُطرح والمراد أن يُثبت أحدُ وجهيها، كأنه لا يجوز أن يكون في المصنَّف النحوي جوانب من كلا المنهجين. ونحن نرى أن سيبويه استخدم المنهجين معًا في كتابه، وأن همّنا لا ينبغي أن يكون تحديد الطرف الغالب على الآخر، بل علينا أن نفسّر كلاًّ منهما بالنظر إلى خطّة سيبويه العامّة في دراسة النحو وفي منطلقاته التحليلية. فقد عُني سيبويه بالمادّة اللغوية المنقولة عن العرب، وبَدَهيّ أن يعرضها ويصفها كما نُقلت. وهذا بيّنٌ في مواضع كثيرة جدًّا في كتابه، سواءٌ في ذلك مباحث

ولم يكونوا **ليخلّوا** بالمُظهر وهو الأوّل **القويّ**" (٣٠٤/١). وليس يغيب مفهوم "القوّة" – وإن لم تُذكر الكلمة صريحةً – عن مواضع أخرى: فمعنى قوله، مثلاً، إن المُطْبَق "أفشى" في السمع أنه أغلب وأقوى، ولذلك "رأوا إجحافًا أن تغلب الدالُ على الإطباق وليست كالطاء في السمع" (٤١٨/٢). وانظر أيضًا العلاقة بين الإخلال وقوّة الإضافة – أي النسبة – على ردّ الأصل وحذف ما ليس من الاصل (٨٢/٢–٨٣).

٤٨ . انظر مثلاً قول Reuschel (١٩٥٩)، ص ٦٣، إن نحو الخليل وسيبويه معياريّ في جوهره ("im wesentlichen normativ")؛ وقول Fleisch (١٩٦٣)، ص ١٣٥، إن سيبويه بنى منهجه النحوي على إبراز القاعدة لا على وصف الظاهرة ("...a donné une grammaire pour indiquer la règle du langage et non une grammaire descriptive") وقول Carter (١٩٦٣)، ص ٣٠١، إن كتاب سيبويه معياريّ نظريّ إلى حدّ لا يكاد يصلح معه أن يُستخدم كتابًا تعليميًّا ("...si descriptive et si speculative qu'il en est à peu près inutilisable comme manuel pédagogique"). انظر، بالمقابل، قول تمّام حسّان إن الكتاب من كتب اللغة العربية القليلة التي قامت "على الوصف في كثير من أبوابها، ولم تقع في المعيارية حين وقعت فيها إلا من قبيل التوسّع في التعبير"؛ اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢. وللتوسّع يُنظر أيضًا: الكتاب بين المعيارية والوصفية لأحمد سليمان ياقوت.

الأصوات والصرف والنحو؛ فمن ذلك وصفه أصوات العربية، وصيغ جموعها، وعدّة ما يكون عليه الكلم، والنسبة، والتصغير، والمنادى، والندبة، والترخيم، والضمائر إلخ. وهو بيّنٌ أيضًا في حرصه على استقصاء الصيغ والأوزان[٤٩] لينقل واقع الاستعمال اللغوي نقلاً أمينًا. إلا أن سيبويه لم يكتفِ بأن يكون ناقلاً، بل تجاوز ذلك إلى التعليل والتأويل والنظر في "البنية العميقة" للتركيب، فهو يعرض مادّته من خلال نظرية نحوية يدافع عنها ويبيّن الحاجة إليها في فهم اللغة. وبَدَهيّ، هنا أيضًا، أن يستخدم معايير معيَّنة تفرضها النظرية النحوية، ولهذا تراه يقدّر المحذوف، ويوسّع القياس، ويُعنى بالتصنيف، ويعلّل الظواهر، ويفاضل بين الاستعمالات.

ومع التسليم بوجود كلا المنهجين: الوصفي والمعياري، في الكتاب، وانطلاقًا مما سبق بيانُه دون الخوض في تفاصيل الاحتجاج لكلّ منهما، سنحاول في الجزء التالي من الدراسة أن نناقش مقولة يكثر ورودها عن القائلين بغَلَبة العنصر المعياري على الكتاب، وهي أن سيبويه كان يُكثر من تخطئة العرب في كلامهم الذي صحّ نقلُه ونسبتُه. وسنكتفي بالنظر في ثلاثة مصطلحات أُسيءَ فهم دلالتها، وهي "الخطأ" و"الغلط" و"التوهّم"[٥٠]. محاولين أن نبيّن أن استخدامها في الكتاب ليس من قبيل التحكّم المعياري في

---

[٤٩] . انظر مثلاً: ٣٢٦/٢ (س ١٦-١٧: "وليس في الكلام فَعْلَيْت وفُعْلَيْت ولا فِعْلَيْل ولا شيء من هذا النحو لم نذكره")؛ و٣٣٠/٢ (س ٥-٦: "ولا نعلم في الكلام فَعُلّ ولا فِعُلّ ولا شيئًا من هذا النحو لم نذكره")؛ وكذلك ٣٣٠/٢، س ١٢-١٣؛ و٣٣٧/٢، س ٥ و١٠؛ و٤٠٠/٢، س ١٣. وانظر أيضًا المواضع التي ينصّ فيها على أن أمثلة المسألة التي يذكرها أكثر من أن يجمعها في ذلك الموضع (مثلاً: ٣٤٦/٢، س ١٤؛ و٣٤٩/٢، س ١٤-١٥).

[٥٠] . لم يتنبّه كثير من المعاصرين إلى الفرق في المعنى بين الخطأ والغلط في استعمال سيبويه، كما سنبيّن في المتن لاحقًا. ونشير هنا إلى ما جاء في معجم Troupeau عن مصطلحات سيبويه: ففي جذر "غلط" (ص ١٥٣)، نصَّ المؤلّف على أن الغلط مرادف للخطأ، وكلاهما عنده يترجَم إلى الفرنسيّة بـ faute (ص ٨٢). أما التوهم فلعل ما أوحى للدارسين بأنه من الوسائل التي يستخدمها سيبويه وغيره من النحويين لنسبة العرب إلى الغلط أن القدماء استخدموه في تضعيف الخصم وتخطئته (كما في عنوان كتاب البكري، مثلاً: التنبيه على أوهام أبي علي في أماليه)، وأن بعض مؤلّفي لحن العوامّ استخدموه لوصف ما يغلّطونه من استعمال العامة أو الخاصة. انظر مثلاً: لحن العوامّ للزُّبيدي، ص ١٩؛ وتثقيف اللسان لابن مكي، ص ١٢٣، ٢٩٩، ولا سيّما ص

الأغلب، وأن نربطها بخطّته في تصنيف المادّة اللغويّة، ونُظهر دقّته في استعمال مصطلحاته والتفرقة الحاسمة بينها.

يستخدم سيبويه مصطلح الخطأ – في تسعة عشر موضعًا من كتابه"[٥١] – لأحد أمرين: أولهما التأويل الذي يجيء به النحوي لتفسير الكلام المستعمَل أو ما كان مقيسًا عليه[٥٢]، وهذا يتعلّق بالنظرية النحويّة لا بمادّة اللغة بحدّ ذاتها. فمن ذلك، مثلاً، قوله: "وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئًا من الترحّم على إضمار شيء يرفع... ويزعم أن الرفع الذي فسّرنا خطأ"[٥٣]؛ وقوله: "وقال ناس: كل ابن أَفْعَلَ معرفة لأنه لا ينصرف، وهذه خطأ"[٥٤]. وأما النوع الثاني الذي يستخدم سيبويه المصطلح "خطأ" في وصفه فيقع مع الصيغ والتراكيب التي يضعها "النحويون"[٥٥] دون أن ترد على ألسنة الناس، ولأغراض التحليل

١٩١؛ ودرّة الغوّاص للحريري، فهو يستخدم الوهم أو التوهم مرادفًا للغلط (ص ٤، ١٤٠)، والخطأ (ص ١٦، ٥١، ٩٣، ١٢٩، ٢٥٢)، واللحن (ص ٤٨، ٩٣-٩٤، ١١٦، ١٥٧)، ويصفه بنعوت وخصائص كالشائن (ص ٩٣)، والشنيع (ص ٤٨)، والمستهجَن (ص ٥١)، والمَفاضح (ص ٤٨)، والمَقابح (ص ٩٣)، والمَفاحش (ص ١١٦)، والمَعايب (ص ٢١٢)، ويعارضه بالصواب (ص ١٧٣-١٧٤، ٢١٢-٢١٣، ٢٣٠، ٢٤٦، ٢٥٢، ٢٥٦)، والأفصح (ص ٢٣١)، والاختيار (ص ١٠٠، ٢٧٨)، ووجه الكلام (ص ٢٥٣).

٥١ . انظر: Troupeau (١٩٧٦)، ص ٨٢.

٥٢ . نعني المواضع التي اختُلف فيها في الكلام: أمستعمل هو أم مقيس. وممّا اختُلف فيه – وقد وصفه سيبويه، نقلاً عن الخليل، بالخطأ – إلقاء علامة الندبة على الصفة، في "واجمجمتيّ الشاميّتيناهْ"، فلم يُعرف أهو ممّا قاسه يونس فأدخل الهاء أم مما حُكي عن العرب؛ انظر: شرح السيرافي، على هامش الكتاب ٣٢٤/١؛ والإنصاف، ص ٣٦٥.

٥٣ . الكتاب ٢٥٦/١.

٥٤ . نفسه ٢٦٦/١. ولأمثلة أخرى انظر: الكتاب ٣٢٣/١-٣٢٤؛ ٥٨/٢ و١٣٢.

٥٥ . نورد هذه التسمية بين مزدوجين لأننا نشير بها إلى من يسمّيهم سيبويه "النحويين" ويذكرهم نحوًا من عشرين مرّة، ويتّهمهم بوضع أشياء لم تقلها العرب، كما جاء في قوله: "فهو قبيح لا تَكلّمُ به العرب ولكن النحويين قاسوه" (٣٨٣/١)، وقوله: "كما قال بعض النحويين... فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب" (١٠٧/٢)، وقوله: "فأما يونس وناس من النحويين فيقولون... فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامها" (١٥٧/٢). وفي معظم مواضع ذكرهم يسفّههم سيبويه أو

النحوي فحسب. مثال ذلك الصيغُ المفترَضة التالية: "مائتانان"، و"ألفانان"، و"اثنانان" التي يُدرجها سيبويه ثم يقول فيها: " وهذا لا يكون وهو خطأ لا تقوله العرب"[٥٦]؛ والصيغتان "عِيسُون" و"مُوسُون"، وهما خطأ عنده ولا يقالان، والصواب "عيسَوْن" و"موسَوْن"[٥٧]؛ وصيغة "كَيْ" إذا أردت معنى "مثلي"، والصواب – وهو مقصور على الضرورة – "كِي" "من قِبَل أنه ليس في العربيّة حرف يُفتح قبل ياء الإضافة"[٥٨]. أما التراكيب التي يصفها بالخطأ فمنها: "يكون هذا يومَ زيدٌ أميرٌ"، ولم يرد به استعمال[٥٩].

بناء على هذا، ليس من الجائز القول إن سيبويه "يخطّئ العرب"، أو "يخطّئ القرّاء"[٦٠]، بل هو لم يستخدم مصطلح "الخطأ" للكلام المستعمل أصلاً. أما المصطلح الذي يورده سيبويه ليصف ما يخالف أقيسة العرب ممّا جاء به الاستعمال حقًّا فهو "الغلط"[٦١]. إلا أن علينا أن ننبّه على أمرين اثنين: أن هذا المصطلح لم يرد في الكتاب إلا

يصف ما يجيزونه بالقبيح أو الخبيث أو الضعيف (مثلاً: ١٩٤/١ و٢١٦). انظر مواضع ذكرهم في الكتاب في Troupeau (١٩٧٦)، ص ٢٠٠، وتفسيرًا للتسمية في Carter (١٩٧٢)، ص ٧٦ وما بعدها.

٥٦ . نفسه ٩٥/٢.

٥٧ . نفسه ٩٦/٢.

٥٨ . نفسه ٣٩٢/١.

٥٩ . نفسه ٤٦١/٢. وأما قول سيبويه بعد هذا التركيب: "حدّثنا بذلك يونس عن العرب"، فليس المراد به أن يونس نقل هذا التركيب عن العرب في كلامها، بل أن يونس حدّثه عن هذا الباب وأحكامه في كلام العرب، فهي تقول: "كان ذاك زمنَ زيدٌ أميرٌ"، والمسوّغ عنده أنها في معنى "إذ"، بخلاف "يوم" الواردة في التركيب الخاطئ. ولأمثلة أخرى توضّح مفهوم الخطأ كما شرحناه، انظر: الكتاب ٢١٦/١، ٣٨٧، ٤٣٤، ٤٥٣؛ ٢٤/٢، ١١٠، ١٥٦.

٦٠ . انظر مسألة "تخطئة" القرّاء في: المدارس النحوية، ص ١٩ و١٥٧؛ وسيبويه والقراءات، ص ١٦–٣٧، ٣٩–١٠٥. وانظر نقاشًا في المسألة في Baalbaki (١٩٨٥)، ص ١١–٣٢؛ وقارن Versteegh (١٩٩٣)، ص ١٧٤ وما بعدها.

٦١ . للمصطلح "غلط" في الكتاب معنى آخر لا يعنينا هنا، وهو البدل المعروف بـ "بدل الغلط". ومما يعزّز القول بدقّة سيبويه المتناهية في استخدام مصطلحاته أن هذا المصطلح، بهذا المعنى، غالبًا ما يرد مع المصطلح "نسيان" (مثلاً: ١٤٦/٢)، ومع الفعل "تدارَكَ" (مثلاً: ٢٢٥/١)، أو معهما كليهما مثلاً: (٧٥/١، ٢١٦، ٢١٨، ٣٧٤، ٤٤٦).

في أربعة مواضع ليس غير[٦٢]، وأن من الواجب التفرّس في هذه المواضع للوقوف على حقيقة المراد بالغلط فيها[٦٣]:

أ- "واعلمْ أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم، كما قال: ولا سابقِ شيئًا إذا كان جائيا".

ب- "ومن العرب من يقول في ناب: نُوَيْب، فيجيء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر، وهو غلط منهم".

ج- "وزعم أبو الخطّاب أن ناسًا من العرب يقولون: ادْعِهْ، مِن دَعَوْتُ، فيكسرون العين كأنها لما كانت في موضع الجزم توهّموا أنها ساكنة إذ كانت آخر شيء في الكلمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة لأنه لا يلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدَّ يا فتى. وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير:

بدا ليَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا"

د- "فأما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهّموا أن مُصِيبة فَعِيلة، وإنما هي مُفْعِلة، وقد قالوا: مَصاوب".

الملاحَظ في كلّ من هذه المواضع أن سيبويه يلتمس للمتكلّم علّة أفضت إلى الاستعمال الموصوف بالغلط. أهمّ من ذلك أنه في ثلاثة منها – هي الأول والثالث والرابع – يستعين بمفهوم "التوهّم" في التماس تلك العلّة: ففي المثل الأول يدلّ على ذلك قوله: "فيُرى"، واستشهاده ببيت زهير، وهو أحد أمثلته على التوهّم في موضع آخر من الكتاب[٦٤]؛ وبَيِّنٌ أن المثلين الثالث والرابع محمولان على التوهّم، كما ينصّ، هذا مع تكرار شاهد زهير في الثالث. أما المثل الثاني – ولسنا نريد أن نوغل في تأويله، وإن يكن

---

٦٢ . انظر أيضًا: ٤٢٦/٢ لما يصفه سيبويه بأنه "شبيه بالغلط".

٦٣ . انظر هذه المواضع، على التوالي، في ٢٩٠/١؛ ١٢٧/٢، ٢٧٨، ٣٦٧.

٦٤ . الكتاب ٤٢٩/١.

تخريجه على التوهّم ممكنًا – فلعلّه أقرب هذه الأمثلة إلى إثبات الغلط على العرب. ويبقى أن نثبت أن التوهّم أسلوب جائز ومتقبَّل عند سيبويه لنطمئنّ إلى أن مراده بالغلط ليس ردّ ما نُقل عن العرب، بل إجازته، على قوّة أو على ضعف، لأن مَرَدّه إلى التوهّم[٦٥].

وتشتمل دلالة الفعل "توهَّمَ" ومصدرِه "التوهُّم" في الكتاب على ثلاثة معانٍ هي:

أ- فهم المتكلّم لصيغة لغوية ما والحكم الذي يستتبعه عنده ذلك الفهم. من ذلك قوله إن التميميين يقولون: "أمّا سِمَنًا فسمينٌ، وأمّا عِلْمًا فعالمٌ"، بالنصب، مع جواز الرفع عندهم. إلا أنه يعلّق بالقول: "والنصب في لغتهم أحسن لأنهم يتوهّمون الحال". أما أهل الحجاز فينصبون مثل هذا إذا دخلته الألف واللام، فيقولون: "أمّا العلمَ فعالمٌ"، وذلك "لأنهم قد يتوهّمون في هذا الباب غيرَ الحال... فكأن الذي توهّم أهلُ الحجاز البابُ الذي ينتصب لأنه موقوعٌ له"[٦٦]، يعني المفعول له. يُفهم من هذا أن التوهّم هو فهم المتكلّم للصيغة، وهو في كلام بني تميم موافق تمامًا لما يذهب إليه النحويون، وهو أمر يعرفه المُعْرِبون ويؤكّده عنوان الباب: "هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال صار فيه المذكور". وإلى ذلك يصف سيبويه الحكم الناتج عن هذا التوهّم بأنه "أحسن" من لغة الرفع. ويجيز سيبويه توهّم أهل الحجاز أيضًا، فقد جعلوا النصب على المفعول له، ولم يجعلوه حالاً بعد دخول الألف واللام، وهو يستشهد بالشعر تصحيحًا لاستعمالهم.

ب- إدراك المتكلّم أن في التركيب مضمرًا، وإعمالُه إيّاه في الكلام المنطوق. مثال ذلك ما يبني عليه باب "ما ينتصب فيه المصدر المشبَّه به على إضمار الفعل المتروك إظهاره"[٦٧]، نحو: "مررتُ به فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ/ صراخٌ صراخَ الثكلى"، فهذا محمول عنده على التوهُّم لأن المتكلم "كأنه توهَّم بعد قوله: له صوتٌ، يصوّت صوتَ الحمار، أو يُبديه، أو يُخرجه صوتَ حمار". فالتوهّم هنا مرادف للإضمار، كما يدلّ قوله:

---

٦٥ . أعتمد في تبيان المعالم الأساسية لهذا المصطلح على مقالتي في *BSOAS* (١٩٨٢)، ص ٢٣٣-٢٤٤، دون الولوج في التفاصيل والتشعّبات التي يمكن الرجوع إليها في تلك المقالة.

٦٦ . الكتاب ١/١٩٢-١٩٤.

٦٧ . نفسه ١/١٧٧-١٨١.

"وقد يجوز أن تضمر فعلاً آخر، كما أضمرتَ بعد له صوت"[٦٨]. وعلى هذا المعنى يستقيم أن نفسّر بيت زهير[٦٩]:

بدا لِيَ أني لست مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

وشاهد التوهّم فيه جرّ "سابقٍ" عطفًا على "بمدركٍ" التي توهّم فيها الشاعر الباء، ومسوّغ ذلك أن الباء الزائدة كثيرًا ما تدخل على خبر "ليس"، أي أن "مدركَ" و"بمدركٍ" يشغلان موقعًا نحويًّا واحدًا. ويحتجّ سيبويه بهذا البيت أيضًا في إظهاره التوهّمَ الذي تنطوي عليه عباراتٌ من مثل: "حَسْبُك يَنَمِ الناس"[٧٠]. وسوف نحاول لاحقًا أن نبيّن مغزى ارتباط هذا البيت الشاهد بموضعين اثنين من المواضع الأربعة التي يرد فيها مصطلح "الغلط" في الكتاب.

ج- قياس المتكلّم صيغةً على أخرى وإجراؤه إيّاها عليها لعلّة جامعة. ولعل أحسن ما يمثّل هذا المعنى قوله: "كما توهّموا في هَلْكى ومَوْتى ومَرْضَى أنه فُعل بهم فجاءوا به على مثال جَرْحَى وقَتْلَى، ولا يقال: هَليك ولا مُرِضَ ولا مَويت"[٧١]. فقد قاس المتكلّم "هالك" و"مريض" على ما كان معناه المفعول، نحو "مقتول" و"مجروح" (وفعلاهما مبنيّان للمجهول، أي "قُتِل" و"جُرِح")، والعلّة الجامعة أن الهلاك والمرض يُفعل بالمرء ولا يكون بإرادته. أما الحكم فاستخدام صيغة "فَعْلَى" جمعًا لـ "هالك" و"مريض"[٧٢].

---

٦٨ . نفسه ١/١٨٠.

٦٩ . استشهد به سيبويه سبع مرّات: ١/٨٣، ١٥٤، ٢٩٠، ٤١٨، ٤٢٩، ٤٥٢؛ ٢/٢٧٨. والبيت فيها جميعًا، باستثناء الموضع الأوّل، برواية "سابقٍ" بالكسر. أما رواية النصب في الموضع الأول فليست هي المراد بالشاهد، بل الشاهد تنوين "سابق" ونصب ما بعده. والبيت في ديوان زهير، ص ٢٨٧؛ وتخريجه في معجم شواهد العربية، ص ٤٢١.

٧٠ . نفسه ١/٤٥٢.

٧١ . نفسه ١/٢٣٧؛ وقارن ٢/٢١٣-٢١٤. وانظر أيضًا: المقتضب ٢/٢١٩؛ وشرح ابن عقيل، ص ٥٤١؛ وأوضح المسالك ٤/٣١٣-٣١٤.

٧٢ . من الأمثلة الأخرى على التوهّم المنطوي على قياس في الكتاب: استخدام "فِصال"، - من وزان فِعال - جمعًا لـ "فَصيل" (٢/١٩٤؛ وقارن المقتضب ٢/٢١٣)؛ وقولهم: "اجْتَوَروا" بدلاً من الصيغة المتوقَّع ورودها، أي اجتاروا، و"استحوذوا" بدلاً من استحاذوا (٢/٣٦٢؛ وقارن المقتضب ٢/٩٨؛ والمنصف ١/٢٧٦؛ والخصائص ١/٩٩ و١٢٤ و٣٩٤).

إن المعاني الثلاثة السابقة تُظهر بما لا يقبل الشك أن التوهّم عند سيبويه إنما هو من الأساليب التي يحكّمها المتكلّم – إن لم نَقُلْ: واضعُ اللغة أصلاً – في الاستعمال اللغوي، وأن الاستعمال الناشئ عنها سارٍ في اللغة وواقع موقعًا حسنًا في النظرية النحوية العامة، كما مرّ في قوله "أحسن" في المعنى الأول. وإلى ذلك لم يردّ سيبويه ما كان ناتجًا عن التوهّم بالمعنيين الثاني والثالث، فهو يسوّغ نحو: "له صوتٌ صوتَ حمارٍ"، واستعمالَ صيغة "فَعْلَى" جمعًا لـ "هالك" و"مريض" وصيغة "فِعال" جمعا لـ "فَصيل"، ولا يصف بالشاذّ قولهم: "استحوذ" و"أَغْيَلَ" كما فعل بعض من تأخّر عنه[٧٣].

أمّا ورود مفهوم التوهّم في ثلاثة من المواضع الأربعة التي يرد فيها مصطلح "الغلط" فحريّ به – وقد بيّنّا موقع التوهّم عند سيبويه – أن يسعفنا على فهم معنى الغلط في تلك المواضع، وعلى عدم التسرّع والظنّ أن سيبويه يردّ ما جاء منها من استعمالات منقولة عن العرب. ففي الموضع الأوّل منها يقول: "واعلمْ أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيدٌ ذاهبان"؛ وتأويل ذلك أن الغلط لا يُقصد به الكلام المنقول نفسُه، ولا يضير التوهّمَ من حيث هو وسيلة مقرّرة في الاستعمال اللغوي، بل يشير إلى طبيعة التوهّم في هذا التركيب، وذلك أن الموضع ليس موضع ابتداء إلا أنه عُومل على أنه كذلك. ولنا دليل آخر على صحة ما نذهب إليه، في كلام لابن هشام على هذا التركيب عند سيبويه: "ومراده بالغلط ما عبّر عنه غيره بالتوهّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت. وتوهّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ فاعترض عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئًا نادرًا لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط"[٧٤]. ولا ريب أن استشهاد سيبويه ببيت زهير يؤكّد قبوله لما كان على قياسه، كما يوضح ابن هشام. والحقّ أن سيبويه، في السبع المرّات التي ذكر فيها البيت الشاهد في الكتاب، لم يصفه بالغلط واكتفى بقوله إنه "بعيد"[٧٥] في موضع

---

[٧٣] . انظر الهامش السابق؛ والمنصف ٢٧٦/١؛ والخصائص ٩٩/١؛ والاقتراح، ص ٥٩.

[٧٤] . مغني اللبيب، ص ٤٧٨.

[٧٥] . الكتاب ٤٢٩/١. وإلى ذلك نرى أنه لو كان يردّ شاهد زهير ويغلّطه فيه لتوقّعنا أن يردَّ شواهد مشابهة له ذَكَرَ بعضَها في سياقِ ذِكْرِه، إلا أنه لم ينسبها إلى الغلط. من ذلك قول الفرزدق (ديوانه، ص ١٢٣) أو الأخوص الرياحي:

واحد. وأما قوله في الموضع الثالث من المواضع الأربعة السابقة: "وهذه لغة رديئة، وإنما هو غلط كما قال زهير... البيت" فليس معناه أن بيت زهير غلط، بل تأويله كسابقه، وطبيعة التوهّم في "ادْعِهْ" هي المقصودة بالغلط لظنّ المتكلم أن العين في موضع الجزم. ولئن وصف سيبويه هذه اللغة بالرديئة، لم يردّها، بل التمس لها وجهًا من التوهّم ولو ضعيفًا.

وأما الموضع الرابع، أي قولهم: "مصائب"، فتفسيره أيضا كسابقَيْه، مع الإشارة إلى أن قلّة ورود هذه الصيغة[٧٦] قد يكون سببًا من الأسباب التي حدت بسيبويه إلى تغليط التوهّم الواقع فيها، وهو لم يغلّط الاستعمال نفسه على أية حال. ومثل هذا في القلّة قولهم: "ادْعِهْ" في الموضع الثالث الذي سبق ذكره. ولعلّ الموضع الثاني، أي قولهم "نُوَيْب"، أقرب المواضع إلى إثبات سيبويه الغلط على العرب، كما مرّ، وهو لا يقوم وحده حجّة على منحى عنده في المنهج.

لعلّ في التفرقة التي أظهرناها عند سيبويه بين "الخطأ" و"الغلط" و"التوهّم" ما يثبت دقّته المتناهية في استخدام مصطلحاته بمعانٍ محدّدة وحدود واضحة بينها، ويُظهر أن توسّعه في معاييره التصنيفيّة واجتهاده في تطبيقها حيثما أمكن لا يعنيان أنه يتصرّف في كلام العرب قبولاً وردًّا، بل هما كالجزء العضوي ضمن إطار النظرية النحوية التي لا تكتفي بالعرض بل تطمح إلى التحليل. إن سيبويه لم يستخدم معاييره التصنيفية ولا مصطلحاته المشار إليها، في الغالبية العظمى من أمثلتها، إن لم يكن فيها جميعًا، لغرض التحكّم المعياري، بل جاء بها ضمن خطّته للاحتجاج بكلام العرب وله. وبذلك ندرك التوازي بين هذه المعايير التصنيفية التي بحثناها في القسم الأول من الدراسة وبين

مشائيمُ ليسوا مصلحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها

(٨٣/١ برواية النصب؛ و١٥٤/١ و٤١٨ برواية الجرّ في "ناعب")، وقول الفرزدق (٤١٨/١؛ وديوانه، ص ٩٣):

وما زرتُ سلمى أن تكون حبيبةً إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبُهْ

[٧٦] . انظر قول المازني: "وأكثر العرب يقول: مَصاوب، فيجيء بها على القياس وما ينبغي"، في المنصف على التصريف ٣٠٨/١.

استخدامه لمعاييره ومصطلحاته على هذا النحو الدقيق. فمثلما يرمي سيبويه إلى الكشف عن "منطق" كامن في اللغة تقع بموجبه أقسام الكلم والصيغ إلخ في مواقعها المحدَّدة، نجده يضع معايير صارمة لإثبات ذلك، ويعبّر عن آرائه بمصطلحات متمايزة ومتكاملة. بذا يغدو الضبط والدقّة في عمل النحويّ نابعين من "منطق" يوازي "منطق" اللغة في بنائها، وهذا التوازي مما لا نكاد نقع عليه عند النحاة المتأخّرين عن سيبويه.

ثبت المصادر والمراجع

أ–بالعربية

* أخبار النحويين البصريين للسيرافي، تحقيق فريتس كرنكو، بيروت ١٩٣٦.
* أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
* الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، تحقيق أحمد محمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦.
* الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، القاهرة ١٩٥٥.
* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت ١٩٧٩.
* الإيضاح في علل النحو للزجّاجي، تحقيق مازن المبارك، ط ٣، بيروت ١٩٧٩.
* تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم لابن مسعر التنوخي، تحقيق عبد الفتّاح محمد الحلو، الرياض ١٩٨١.
* تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلّي، تحقيق عبد العزيز مطر، القاهرة ١٩٦٦.
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للشنتمري، بهامش الكتاب، بولاق ١٣١٦.
* الجمل في النحو، المنسوب إلى الخليل بن أحمد، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٢، بيروت ١٩٨٧.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي، بولاق ١٢٩٩.
* الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢–١٩٥٦.
* درّة الغوّاص في أوهام الخواصّ للحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٥.
* ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب، القاهرة ١٩٦٤.
* ديوان طرفة بن العبد، تحقيق سلغسون، شالون ١٩٠٠.
* ديوان الفرزدق، نشرة الصاوي، القاهرة ١٩٣٦.

* ديوان النمر بن تولب، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٦٨.
* سيبويه والقراءات لأحمد مكّي الأنصاري، القاهرة ١٩٧٢.
* شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.
* شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٩.
* شرح السيرافي على كتاب سيبويه، بهامش الكتاب، بولاق ١٣١٦.
* طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٧٣.
* كتاب سيبويه، طبعة بولاق ١٣١٦؛ مع الاستعانة بفهارس طبعة عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ١٩٧٧.
* الكتاب بين المعيارية والوصفية لأحمد سليمان ياقوت، الإسكندرية ١٩٨٩.
* لحن العوامّ للزُّبيدي، تحقيق رمضان عبد التوّاب، القاهرة ١٩٦٤.
* اللغة بين المعيارية والوصفية لتمّام حسّان، القاهرة ١٩٥٨.
* المدارس النحوية لشوقي ضيف، ط ٢، القاهرة ١٩٧٢.
* معاني القرآن للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، القاهرة ١٩٥٥-١٩٧٢.
* معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٢-١٩٧٣.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٩.
* المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٩.
* مقدّمة في النحو، منسوبة إلى خلف الأحمر، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق ١٩٦١.
* المنصف على التصريف لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله الأمين، القاهرة ١٩٥٤-١٩٦٠.

ب– بالأجنبية

Baalbaki, R. 1979. "Some aspects of harmony and hierarchy in Sībawayhi's grammatical analysis". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 2. 7-22.

_____. 1981. "Arab grammatical controversies and the extant sources of the second and third centuries A.H.". *Studia Arabica et Islamica: Festschrift for Iḥsān ʿAbbās on His Sixtieth Birthday*, ed. by Wadād al-Qāḍī, 1-26. Beirut: American University of Beirut.

_____. 1982. "*Tawahhum*: an ambiguous concept in early Arabic grammar". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 45, 2. 233-44.

_____. 1985. "The treatment of *qirāʾāt* by the second and third century grammarians". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 15. 11-32.

_____.1990. "*Iʿrāb* and *binā'* from linguistic reality to grammatical theory". *Studies in the History of Arabic Grammar* II. *Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar*, Nijmegen, 27 April–1 May 1987, ed. by Michael G. Carter & Kees Versteegh, 17-33. Amsterdam: J. Benjamins.

Carter, M.G. 1972. "Les origines de la grammaire arabe". *Revue des études islamiques 40. 69-97.*

_____. 1973. "*Ṣarf* et *ḫilāf*, contribution à l'histoire de la grammaire arabe". *Arabica* 20. 292-304.

Fleisch, H. 1963. "Observations sur les études philologiques en arabe classique". *Oriens* 16. 134-44.

Howell, M.S. 1883-1911. *A grammar of the classical Arabic language*. Allahabad: North-Western Provinces Govt. Press.

Johnstone, T. M. 1977. *Ḥarsūsi lexicon and English-Ḥarsūsi index*. London: Oxford University Press.

Levin, A. 1991. "The category of *'asmāʾ al-fiʿl* in Arabic grammar". *Proceedings of the Colloquium on Arabic Grammar*, ed. by Kinga Dévényi & Tamás Iványi, 247-56. Budapest: Eötvös Loránd University & Csoma de Kőrös Society.

Reuschel, W. 1959. *al-Ḫalīl ibn-Aḥamd, der Lehrer Sībawaihs, als Grammatiker*. Berlin: Akademie-Verlag.

von Soden, W. 1969. *Grundriss der akkadischen Grammatik*. Rome: Pontificium Institutum Biblicum.

Troupeau, G. 1976. *Lexique-index du* Kitāb *de Sībawayhi*. Paris: Klincksieck.

Versteegh, C. H. M. 1993. *Arabic grammar and Qurʾānic exegesis in early Islam*. Leiden: E. J. Brill.

_____. 1995. *The explanation of linguistic causes: az-Zaǧǧāǧī's theory of grammar*. Amsterdam & Philadelphia: J. Benjamins.

(٨)

التقعيد النحويّ

نموذج العلاقة بين النشأة والتطبيق

يعرض هذا البحث لمسألة محدّدة قد يكون الجمع بين طرفيها مستغرَبًا للوهلة الأولى: العلاقة بين نشأة النحو العربي والصورة المتّبعة في تعليم القاعدة النحوية حتى يومنا هذا. ولئن كان التباعد الزمني بين هذين الطرفين باعثًا على استغراب الجمع بينهما، لَنرجو أن ينبّه مجرّدُ هذا الجمع على أن لإدراك المراد من النحو في نشأته ولتبيّن العوامل المؤثِّرة في تلك النشأة أثرًا بيّنًا في فهمنا لطبيعة التقعيد النحوي وفي تصويبنا لما اعترى تدريس النحو، خلال تاريخه الطويل، من بُعْدٍ عن صفاء الأصل ومن اختلاط المادّة النحوية بالصناعة النحوية اختلاطًا مُرهقًا لأبناء العربية يكابدونه مذ أوّل عهدهم بتعلّم لغتهم الفصحى.

إن التوسّع الذي شهده الثلث الأخير من هذا القرن في دراسة النحو العربي، ولا سيّما دراسة النظرية النحوية في القرن الهجري الثاني من خلال كتاب سيبويه، يتيح اليوم للباحثين أن ينظروا نظرًا جديدًا في كثير من جوانب النحو وتاريخه وأن ينفوا أو يؤكّدوا بعض مسلّمات الباحثين المعاصرين ممّن سبقهم. وليس أدلّ على التوسع الحاصل في دراسة النحو من إحصاء المداخل التي جمعها، على مراحل متفاوتة، W. Diem و C.H.M. Versteegh وهي مجمل الأبحاث التي وضعها العرب والمستشرقون من القرن التاسع عشر وحتى أواسط التسعينات من القرن العشرين في حقل الدراسة النحوية. فقد تضمّنت المجموعةُ الأولى التي نشرها Diem الأبحاثَ المنشورة من القرن التاسع عشر حتى العام ١٩٨١ فبلغت أربعمائة مدخل[١]. أما الملاحق المتكررة التي نشرها من بعده Versteegh بين العامين ١٩٨٣ و١٩٨٧[٢] فتتضمّن وحدها ٢٥٨ مدخلاً. فإذا أضفنا إلى هذا العدد الأخير مجموع المداخل التي جمعها Versteegh وزوّدني بها في العام ١٩٩٥

[١]. انظر: Diem (١٩٨١)، ص ٤٣١-٤٨٦.

[٢]. انظر: Versteegh (١٩٨٣-١٩٨٧).

ولمّا تجد سبيلها إلى النشر، وهي ٢٤٥ مدخلاً، صار المجموع ٥٠٣ مداخل. فمحصَّلة ذلك أن ما نُشر من أبحاث في النحو العربي وتاريخه بين العامين ١٩٨١ و١٩٩٥يفوق بمعدّل ١٢٥% ما نُشر في الموضوع نفسه منذ القرن التاسع عشر وحتى العام ١٩٨١. بعد هذا لنا أن نسأل: إلامَ انتهى البحث المعاصر، إثرَ هذا التوسّع اللافت، في مسألة نشأة النحو العربي، وكيف لنا أن نفيد من الدراسة المعاصرة لهذه المسألة بعد أن أُعيد طرحُها، ثم ننفذ من خلال ذلك إلى قضيّة التقعيد النحوي؟

لقد تنازع الدراساتِ المتعلقة بنشأة النحو العربي اتّجاهان يذهب أوّلهما إلى وجود أثر أجنبي في تلك النشأة، ولا سيما الأثر اليوناني، في حين يؤكّد الاتجاه الثاني على نشأة "محلّيّة" للنحو تخلو من أيّ أثر أجنبي بارز تُرَدّ إليه دوافع النشأة. وليس مرادنا، في هذا البحث، أن نفصّل الكلام على هذين الاتجاهين ونناقش حججهما، وإنما يعنينا أمر واحد، وهو ما آلت إليه النظرية اليونانية لنشأة النحو العربي – وتُعرف في الدراسات الاستشراقية بـ hypothèse grecque أو Greek hypothesis التي ترجع أصولها إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، فذلك يعيننا على مرادنا في الربط بين النشأة والحاضر. ولذلك سوف نمهّد بمدخل نظريّ سريع انطلاقًا من قضية النشأة على اعتبارها النقطة المحورية لكثير من معالم النحو العربي.

لعلّ خير من يمثّل النظرية اليونانية في القرن التاسع عشر A. Merx[٣]. وهو يرى أن النحو العربي مَدين في نشأته للمنطق اليوناني، ويأتي بعدد من الحجج أبرزها متعلّق بمصطلح الإعراب، وبالتقسيم الثلاثي للكَلِم، وبالتفرقة بين التذكير والتأنيث، وبقسمة الأزمنة إلى ثلاثة، وبمفهومَي الظرف والحال. وبالجملة فإن Merx ومعاصريه كانوا مقتنعين بأن الترجمات السريانية للفلسفة والمنطق والنحو اليوناني كانت هي الخلفيّة التي استند إليها سيبويه في وضع كتابه والتي أدّت إلى تطوّر النحو العربي إلى الصورة التي انتهى إليها في القرن الرابع وما بعده.

---

٣. انظر كتابه المذكور في قائمة المراجع؛ وقارن Versteegh (١٩٧٧)، ص ٨ و٣٨ وما بعدها. ومن أشهر المدافعين عن الأثر اليوناني في النحو العربي F. Praetorius في كتابه وبحثه المذكورين في ثبت المراجع أيضًا.

وفي السبعينات من هذا القرن تجدّد الاهتمام بالنظرية اليونانية عندما نشر K. Versteegh كتابه الموسوم بـ *Greek elements in Arabic linguistic thinking*[٤]. إلا أن الفارق بين هذه المرحلة وسابقتها يتمثّل في أمرين اثنين: أوّلهما تأكيد Versteegh ومن يرى رأيه أن النحاة العرب كان لهم اتصال مباشر، أو من خلال السريان، بالنحو اليوناني في المناطق الهيلينية التي اختلط فيها المسلمون بالنصارى[٥]، أي أن الأثر اليوناني في النحو العربي لا يقتصر على الخلفية القوية للفكر اليوناني ولأعمال المناطقة، بل إنه أثر مباشر من اطّلاع العرب على النحو الهيليني اطّلاعًا يتيح لهم أن يأخذوا عنه ويتمثّلوا تعريفاته وتقسيماته. والأمر الثاني أن النظرية اليونانية في هذه المرحلة لقيت معارضة شديدة من أصحاب الرأي الآخر القائل بنشأة النحو العربي نشأة محلّيّة في الجوهر[٦]. ويحسن التمييز هنا بين منحيين أساسيين يَسِمان الدراسات المعارضة للنظرية اليونانية:

أ) المنحى الذي يحتجّ للنشأة المحلّيّة بالعلاقة العضوية بين النحو العربي وبالفقه الإسلامي. وقد ارتبط هذا المنحى، أكثر ما ارتبط، بما نشره M.G. Carter منذ أوائل السبعينات[٧] وذهب فيه إلى أن سيبويه استلهم كثيرًا من مصطلحاته ومعاييره في تحليل

---

٤. انظر خاصة الفصل الأوّل من الكتاب، ص ١–١٨. ونشير أيضًا إلى البحث الذي نشره F. Rundgren قبل صدور كتاب Versteegh بعام واحد، وهو ينحو المنحى نفسه في إثبات الأثر اليوناني في النحو العربي.

٥. Versteegh (١٩٧٧)، ص ٩ و١٣. وقارن أيضًا: Versteegh (١٩٩٣)، ص ٢٥ وما بعدها، وص ٣٥.

٦. ومن الدراسات المهمّة التي نُشرت في السبعينات ودافعت عن النشأة المحلّية للنحو العربي دراسة W. Diem (١٩٧٠–١٩٧١) ودراسة تروبو (١٩٧٨؛ بالعربية). ويشار أيضًا إلى أن معجم المصطلحات التي جمعها Troupeau (١٩٧٦) من كتاب سيبويه قد أسهم في تقدّم الدراسات المتعلّقة بالفترة الأولى من تاريخ النحو العربي، إذ جعل من الميسور الاطلاع على مجموع مصطلحات سيبويه، وعلى عدد المرّات التي ورد فيها كل مصطلح بمعانيه واشتقاقاته المختلفة. وقد نشر N. Kinberg مؤخّرًا معجمًا لمصطلحات الفرّاء في كتابه معاني القرآن، ولعلّه أن يسهم في دراسة المصطلح النحوي الكوفي المبكر.

٧. Carter (١٩٧٢ و١٩٧٣).

النحو من المعايير والمصطلحات التي كان يستخدمها الفقهاء في عصره، وأنه وجّه نظريته النحوية – انطلاقًا ممّا كان قد أرساه النظام الفقهي – توجيهًا فقهيًّا، وأقام أُسسًا ومراتب تحكم العلاقة بين مكوّنات النظام النحوي فيكون لكل منها دور محدَّد بدقّة، كأن تكون الأداة أُمًّا أو أُختًا أو تكون الظاهرة أصلاً أو فرعًا. وإلى ذلك، يردّ أصحاب هذا المنحى بعض مصطلحات سيبويه، كالحَسَن والقبيح والمستقيم والمُحال والقياس والموضع والشرط والبدل والعوض والأصل والنيّة، إلى الاستعمال الفقهي. ومؤدّى ذلك أن سيبويه لم يكن ليحتاج النحو اليوناني ليجعله نموذجًا يحتذيه لأن النموذج كان واضحًا عنده، فهو ككثير من النحاة بدأ نشاطه العلمي بدراسة الفقه فاتّخذ منه النموذج الأعلى لنظريّته النحوية.

ب) المنحى الذي يحتجّ للنشأة المحلّيّة بدراسة طبيعة التأليف النحوي نفسه، وتحديدًا بدراسة كتاب سيبويه في مصطلحاته ومنهجه. وقد حاولتُ أن أبيّن في عدد من الدراسات[٨] أن سيبويه يستخدم مصطلحاته استخدامًا لافتًا في دقّته واطّراده وفي تلازم بعض تلك المصطلحات فلا يكاد يَذْكر أحدها حتى يَذْكر آخرَ ملازمًا له أو موضحًا. وإلى ذلك يمكننا أن نرى، في مواضع كثيرة من الكتاب، ولادة حقيقية للمصطلح، وذلك بأن تترجّح الكلمة بين معنييها اللغوي والاصطلاحي، فتكون مرّةً على أصل الوضع وعموم المعنى، وتشبّ مرةً أخرى عن ذاك الطوق فتتّخذ قوّة المصطلح وتجرّده وخصوصيته. فالفاعل والعامل والفعل المضارع، إلى استخدامها بالمعنى الاصطلاحي المعروف في الكتاب، ترد أيضًا على أصل معانيها اللغوية، فيدرك الدارس كيف تمّت النقلة من الدلاليّة، أي كيف نشأ مصطلح العامل، مثلاً، من تكرار عبارة مثل: هذا عامل في ذاك[٩]، أو مصطلح الفعل المضارع من العبارة: الأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين.

---

٨. انظر، مثلا: Baalbaki (١٩٨٨) و(١٩٩٠) و(١٩٩٥).

٩. مثال ذلك قول سيبويه: "لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدّمته كما تقدّم أظنّ وأحسب" (٢٧/١)، وقوله: "لأنه عامل في الاسم الذي بعده" (٧٤/١)، وفيهما تتقدّم الدلالة اللغوية الخالصة في كلمة "عامل" على الدلالة الاصطلاحية؛ وقوله: "والجرّ فيه قبيح لأنه يفصل بينه وبين العامل" (٢٣١/١)، وقوله: "حسن لك أن تفصل فيه بين العامل والمعمول فيه" (٣٤٧/١)، وفيهما تكتسب الكلمة قوّة المصطلح بعد أن تطوّرت عن معناها اللغوي الأصلي. ونشير أيضًا إلى أن

هذا في المصطلحات، أما في بنية الكتاب فنقع على ظاهرة عجيبة طالما أغفلها الباحثون، أعني الوحدة الداخلية للكتاب، وهو الترابط المنهجي – علاوةً على الترابط المصطلحي – الذي يوحّد أجزاءه المختلفة والمتباعدة، "حتى إن الباحث لا يُحسن إلا أن يسلّم بوجود خطّة واضحة في ذهن مؤلّفه، خطّة تتجلّى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة الواحدة، أو مثيلاتها، على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب"[١٠]. إن هذا المنهج الواضحة معالمُه في كتاب سيبويه، والذي يقوم على تحليل التراكيب النحوية العربية وعلى فهم الوظائف الموكلة إلى كل جزء من أجزاء تلك التراكيب، مع العناية الزائدة بالعلاقة القائمة بين المتكلّم والمخاطب وما تجيزه لهم أحكام العربية، لمّا لا يستقيم في أيّ منطق أن يكون نتيجة لنظام مقترَض تمّ تطبيقه على العربية، إذ إنه ثمرة لما تكبّده النحاة الأوائل من معاناة النظر في لغتهم هم وانطلاقًا من فهمهم هم لطبيعتها ومادّتها وشواهدها.

لقد كان للمنحيين السابقين أثر واضح في تراجع النظرية اليونانية إذ إنهما استبعدا أن يكون النحاة الأوائل قد اتخذوا من النحو اليوناني نموذجًا حَذَوا حذوه في دراسة نحوهم ووضع مصطلحاته وابتداع نظرية له، كما أكّدا ارتباط النحو ببيئته العربية، أي بالجهود التي أثمرت في منهج آخر عُني به الدارسون الأوائل، أي منهج الدراسة الفقهية. وإلى ذلك، قامت في السنوات القليلة الماضية حجّة أخرى على ارتباط النحو بالجهود العربية الأولى في مناهج أخرى للدراسة، وتحديدًا أعمال المفسّرين، وذلك بعد أن نُشرت تفاسير مبكرة ترجع إلى القرن الثاني للهجرة، وأهمّها تفسير مجاهد بن جبر (ت ١٠٤ للهجرة)

بعض أبواب النحو لم يحظَ بمصطلحات في كتاب سيبويه، إذ نرى الرجل عانى فى وصفها واجتهد في التعبير عنها دون أن يبلغ بها مرحلة اقتراح المصطلح، كما في باب "التنازع" الذي يعبّر عنه بقوله: "هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك" (٣٧/١)، وباب "الاشتغال" الذي عنوانه: "هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيًّا على الفعل قُدّم أو أُخّر وما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم" (٤١/١).

١٠. انظر مقالتي: "الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه"، ص ١١٣–١١٤.

وتفسير مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠ للهجرة) وتفسير سفيان الثوري (ت ١٦١ للهجرة)[١١]. وأهمّ من ذلك كلّه أن واحدًا من أبرز المدافعين عن النظرية اليونانية، وهو C.H.M. Versteegh، هو الذي درس هذه التفاسير وتنبّه إلى ما يجمعها بالدراسة النحوية المبكّرة، حتى لقد أعاد النظر في النظرية اليونانية برمّتها وأكّد أن القول بالتطابق بين الرفع والجرّ والنصب والخفض وما يقابلها في اليونانية أمر لم يعد محتملاً، وأن التطابق بين الإعراب وhellenismos قد بات عديم النفع[١٢]. وأكثر من ذلك أن Versteegh أعلن صراحةً في مقدّمة ترجمته ودراسته كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي[١٣] أن كثيرًا مما كان يظنّه نقلاً من العرب عن اليونان إنما هو تطوّر عربيّ محلّيّ، وأنه قد استطاع أن يبرهن، في مواضع وأمثلة محدّدة، بُطلان النظرية اليونانية.

لعل في هذه المقدمة النظرية عن أصل النشأة ما يسوّغ الانتقال إلى مسألة التقعيد النحوي وتعليم القاعدة النحوية لأبناء العربية حتى اليوم. والذي يمكننا أن نستخلصه مما انتهت إليه أنظار الدارسين المحدَثين من نتائج أن النحو العربي قد أعيد إلى الطريق القويم في تقرير نشأته – إلى أن يثبت عكس ذلك وهو أمرٌ بات مستبعدًا أشدّ الاستبعاد – فمن غير الجائز إذًا أن نظل متمسّكين بما آلت إليه دراسة النحو في القرنين الثالث والرابع وما بعدهما، أي الزمن الذي شهد توسّعًا في تطبيق المنطق اليوناني في الجدل النحوي وفي عرض بعض مسائل النحو في مؤلّفات نحاة من مثل ابن السرّاج (ت ٣١٦ للهجرة) والرمّاني (ت ٣٨٤ للهجرة). ولئن كنّا نجزم مطمئنّين بأن النظرية النحوية العربية ذات نشأة محلّية، لا يغيبنّ عن بالنا أن المنطق اليوناني ظاهر في دراسة النحو وغيره من العلوم العربية من حيث أن له أثرًا عامًّا في تناول الأشياء وتحليلها، وهذا أمر مستقلّ تمامًا عن القول بأن نشأة النحو ترجع إلى أثر مباشر أو نموذج مستعار تمّت محاكاته. ويظهر الفرق

---

[١١]. انظر أيضًا مصادر أخرى للتفسير ما تزال مخطوطة، وكتبًا مبكرة أخرى في موضوعات ذات علاقة بالتفسير، في Versteegh (١٩٩٣)، ص ٤٢.

[١٢]. المرجع نفسه، ص ٢٠٠.

[١٣]. Versteegh (١٩٩٥)، ص xxi.

بين مرحلة النشأة التي يمثّلها كتاب سيبويه وبين المرحلة التي يمثّلها المبرّد في القرن الثالث ثم ابن السرّاج في القرن الرابع، في توسّع المتأخرين بالتعليل والاحتجاج والتقسيم ومسائل الأبواب وتمارين التراكيب ولا سيّما ما يعرف بالإخبار، فإذا نحن أسقطنا هذا الفرق وجدنا أن لبّ النظرية النحوية العربية واحد في المرحلتين، إذ لم نر أن من جاء بعد سيبويه تعرّض تعرُّضًا جادًّا لهذه النظرية – اللهم إلا محاولة ابن مضاء في القرن السادس– فبقيت أركانها دون تغيير، وأهمّ تلك الأركان العامل والقياس والتقدير والتعليل، ولذلك لم تنشأ نظرية ثانية في النحو بل ظلّت النظرية دون تطوير إلا في تفاصيل جزئية وتفريعات ثانوية.

إلا أن التراث النحوي العربي، على انبثاقه جميعًا من نظرية نحوية واحدة، تَنازعه أبدًا اتّجاهان في تناول القاعدة النحوية نفسها: اتجاه تعليمي يُعنى بما يحتاج إليه متعلّم اللغة ليُحسن فهمها واستخدامها، واتجاه تعليلي يتجاوز الظاهرة النحوية إلى الاحتجاج لها وتسويغها وتبيان علاقاتها بظواهر نحوية أخرى. ولعل من أدهى ما أصاب النحو العربي في تاريخه الطويل ذلك الخلط غير المسوَّغ بين ما هو نحو وما هو نظرية في النحو. فالقاعدة التعليمية تنظر في النحو من حيث هو الكلام المستعمل والمتوارث المحاكَى، في حين أن تعليل ذلك الكلام المستعمَل يندرج في النظرية النحوية التي لا يحتاج إليها المتعلّم أصلاً لأنها من ابتداع النحويين الذين شغلوا أنفسهم بإرساء نظرية تبيّن أسباب الظواهر، وربما انطلاقًا من مقولة أن العرب أمّة حكيمة، ومقتضى مقولتهم هذه ألاّ يكون في كلام العرب شيء ليس وراءه علّة سائغة جوّزته. وجليّ أن النحاة الأوائل أدركوا أن العلّة قد تصيب وتخطئ بدليل ما رُوي عن الخليل بن أحمد من تشبيه نفسه في استنباط العلل بالحكيم الذي "دخل دارًا محكمة البناء، عجيبة النظم والأقسام، وقد صحّت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هكذا لعلّة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فَعَلَ ذلك للعلّة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فَعَلَه لغير تلك العلّة"[١٤].

[١٤]. الإيضاح في علل النحو للزجاجي، ص ٦٦. وقارن: الاقتراح في أصول النحو للسيوطي، ص ١٣٥–١٣٦.

مقتضى هذا الكلام أن التعليل صناعة نحوية تحتاج إلى حكيم ليكشف عن حكمة كامنة فيما هو قائم، أي في الاستعمال نفسه. وهذه الصناعة مبثوثة في أعمال النحويين جميعًا، حتى الأوائل منهم، وإن كان المتأخرون قد بزّوهم فيها فزادوا وفرّعوا واستقصوا.

وإذ جعل الزجّاجي، في كتاب الإيضاح[١٥]، العلل على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية، أدركَ تمام الإدراك أن النوع الأول الذي يُتَوَصَّل به إلى تعلّم كلام العرب مقصور على ما "عُلّمناه ونعلِّمه" ويقع في باب مستقلّ عن حجج النحويين وجدلهم وقياسهم، هذا رغم ما قد توحي به عبارته "العلل التعليمية " من التباس. وعلى ضوء هذا التقسيم نطمئنّ إلى القول إن كتب النحو القديم جميعًا تقوم على مزج بين الاتجاه التعليمي والاتجاه التعليلي. ففي كتاب سيبويه، مثلاً، عناية بوصف الظواهر يراد بها تسهيلها على طالبها، كما في "وصفه أصوات العربية، وصيغ جموعها، وعدّة ما يكون عليه الكَلِم، والنسبة، والتصغير، والمنادى، والندبة، والترخيم، والضمائر إلخ. وهو بيّنٌ أيضًا في حرصه على استقصاء الصيغ والأوزان لينقل واقع الاستعمال اللغوي نقلاً أمينًا"[١٦]؛ وفيه بإزاء ذلك عناية بالتعليل والتأويل والقياس والمفاضلة بين اللغات، وصولاً إلى نظرية متكاملة تفسّر الاستعمال وتكشف عن "حكمة" الواضع[١٧]. إن الاعتراف بأن ما يرجع إلى غرض التعليم يجب أن يخلَّص مما يرجع إلى غرض التقييس والجدل النظري لهو الخطوة الأولى نحو الوصول إلى تقعيد سليم يُعيد إلى النحو مهمّته الأولى، أي أن ينظّم المادّة اللغوية ويستنبط قواعدها فتكون عونًا على مجانبة اللحن وضعف التركيب.

---

١٥. انظر: باب القول في علل النحو، ص ٦٤-٦٦. وللتفرقة بين العلّة وما سُمّي بعلّة العلّة، انظر: الأصول في النحو لابن السّراج ٣٥/١، والخصائص ١٧٣/١، والاقتراح، ص ١١٨. وللتوسّع في مفهوم العلّة عند النحويين، انظر الفصول الخاصّة بالعلّة في لُمَع الأدلّة في أصول النحو لابن الأنباري.

١٦. انظر مقالتنا: "من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني"، ص ١٥٧-١٥٨.

١٧. نذكر هنا أن بعض الدارسين يذهب إلى تغليب إحدى الظاهرتين، التعليمية والتعليلية، في كتاب سيبويه، على الأخرى، أو إلى تغليب الناحية الوصفية على الناحية المعيارية، أو العكس. انظر الخلاف في ذلك في الهامش ٤٨ من مقالتنا المذكورة في الهامش السابق.

وانطلاقًا من مهمّة النحو التقعيدية ومن واقع التاريخ النحوي الذي حاولنا استجلاء بعض غوامضه فيما تقدّم، يمكننا النظر في مسألة التقعيد من حيث الصورة المثالية للقاعدة. وعلى أن مثل هذا النظر مُحْوِجٌ إلى دراسة تفصيلية، سنحاول أن نقتصر هنا على بعض الشروط التي يجب أن تراعى في التقعيد السليم للنحو العربي لعلها تكون مدخلاً إلى تلك الدراسة التفصيلية. وأهمّ تلك الشروط ما يلي:

أولاً: أن تكون القاعدة تعليمية خالصة، أي ألاّ يداخلها علّة قياسية أو علّة جدلية نظرية. ويمكن التمييز بين نوعين من القواعد التعليمية ، كما فهمها النحاة العرب:

١ – النوع الأول هو ما يُتوصّل به إلى تعلّم كلام العرب، في عبارة الزجّاجي[١٨]، أي ما سُمع بعضه فقيس عليه نظيره، كأن نقول، في الصرف، إن اسم الفاعل من الثلاثي يأتي على وزن "فاعل"، فنقيس منه ما لم يُسمع على ما سُمع، أو أن نقول، في النحو، إن المبتدأ يوخَّر وجوبًا إذا كان نكرة والخبر شبه جملة، نحو: "لي درهمٌ"، و"وراء الشجرة فلانٌ"، فيُقاس على ذلك. وأساس هذا أن "ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم". ولعل أقدم نصّ يشير إلى هذا قول أبي عثمان المازني (ت ٢٤٨ للهجرة): "ألا ترى أنك إذا سمعت: قام زيدٌ، أجزت أنت: ظَرُفَ خالدٌ، وحَمُقَ بِشْرٌ، وكان ما قِسْتَه عربيًّا كالذي قِسْتَه عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضًا فجعلته أصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع"[١٩]. وهذه المسألة قد شغلت النحاة الأوائل لأنها الأساس العمليّ في تعلّم اللغة، وهذا يوازي ما يُعرف في علم اللغة الحديث بالتوليد generation، أي قدرة المتكلّم على إحداث جُمل وتراكيب غير محدودة ، نظريًّا، من عدد محدود من الوحدات اللغوية.

٢– النوع الثاني هو ما يتعلّق بالعوامل ويفسَّر به إعراب الكلام فيدخل بذلك فيما ينبغي على متعلّم اللغة أن يعرفه ويُجيد محاكاته. وهذا النوع – وقد ذكره النحاة مع النوع الأول دون تمييز بينهما – مختلف اختلافًا جوهريًّا عنه لأنه، وإن وافقه في أنّ ما لم يُسمع

---

[١٨]. الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.

[١٩]. المنصف على التصريف ١/١٨٠.

منه يقاس على المسموع، يزيد عليه في اقترانه بفكرة العلاقة بين أجزاء التركيب وأثر بعضها في بعض، وبذلك فهو من النحو وحده في حين أن النوع الأول مشترك بين الصرف والنحو كما مثّلنا. ويدخل في هذا النوع العواملُ اللفظية والمعنوية جميعًا، ولذلك تستغرق مادّتُه جزءًا من النحو كبيرًا لأن النظرية النحوية العربية قائمة على فكرة العامل ولا سيما في تقسيم أبواب النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات في الأسماء، وما يوازي ذلك في الأفعال، فهذه الفكرة هي شاغل النحويين أبدًا، وما يزال تناولنا النحو مبنيًّا على هذا الاعتبار.

وكثيرًا ما تَخلط القاعدة التعليمية التي تدرَّس للطلاّب بين ما هو تعليمي وما هو قياسيّ. ومن أمثلة ذلك ما يعلَّمه الطالب في إعراب "إنّ"؛ فنحن نجد في كتب النحو للمرحلة التكميلية، ومن سنتها الأولى، العبارة التالية أو ما يشبهها: "إنّ: حرف مشبّه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. وقد شُبّهت بالفعل المتعدي الذي يرفع فاعله وينصب مفعوله". إن الجزء المتعلّق بالنصب والرفع في هذه العبارة هو ما يقابل الضرب الأول من علل النحويين، أي العلّة التعليمية؛ أما ما وراء ذلك فكلّه من الضرب الثاني من العلل، أي العلّة القياسيّة، وطرفاها هنا مقيسٌ هو "إنّ" ومقيسٌ عليه هو الفعل المتعدّي، والجامع بينهما العمل في معمولين أحدهما مرفوع والآخر منصوب. ولو سأل الطالبُ نفسَه أو أستاذَه عن تقديم المنصوب في "إنّ" وتقديم المرفوع في الفعل – وهو سؤال يخطر لبعض الأنباه من الطلاّب – لقاربَ سؤالُه حدودَ العلّة الجدلية النظرية، فكان الأمر أدهى. ومهما يكن من أمر، فالثابت أن العلّة القياسية والعلة الجدلية ترجعان إلى النظرية النحوية لا إلى مادّة النحو نفسها، وحَسْبُنا أن نكرّر عبارة ابن السرّاج في هذا النوع من التعليل إذ يقول: "وهذا ليس يُكسبنا أن نتكلّم كما تكلّمت العرب، وإنما تَستخرج منه حكمتَها في الأصول التي وضعتْها، وتُبين بها فضلَ هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفّر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[٢٠].

[٢٠]. الأصول في النحو ١/٣٥.

ثانيًا: أن تستند القاعدة إلى الكلام المنطوق، لا المقدّر، حيثما أمكن. فبصرف النظر عن أهمّية التقدير في مواضع بعينها[٢١]، ومع ما يكشفه من قدرة النحاة العرب على النفاذ من "البنية السطحية" إلى "البنية العميقة"، ومن فضل السبق الذي يحوزونه في هذا الجانب الذي التفت إليه اللسانيون في العقود القليلة الماضية وأثبتوا علاقته بالفكر الإنساني، لا مَفَرَّ من التسليم بأمرين هامّين: أوّلهما أن التقدير من مكوّنات النظرية النحوية، لا النحو نفسه، ولذلك من الممكن أن تقوم نظرية نحوية أخرى تُسقطه برمّته، فهو شيء زائد على مادّة النحو وعلى ما يحتاجه المتلقّن من هذه المادّة. أما الأمر الثاني فأن التقدير بطبيعته خلافيّ لأنه محاولة لتفسير الكلام، وقد يرى مُعْرِبُ التركيب ما لا يراه – أو خلاف ما يراه – مُعْرِبٌ آخر، وهذا أمر ألمح إليه النحاة، فقد حُكي عن عضد الدولة أنه سأل أبا عليّ الفارسي، وهما في الميدان، عن نصب المستثنى في الواجب، فقال: "انتصب لأن التقدير فيه: أستثني زيدًا"، فقال له عضد الدولة: "هلاّ قدّرت: امتنع زيدٌ، فرفعتَ"؟ فقال له أبو عليّ: "هذا الذي ذكرته لك جواب ميدانيّ، وإذا رجعتُ ذكرتُ لك الجواب الصحيح"[٢٢]. فكأن هذه الرواية تسخر من منطق التقدير الذي يتّسم بالتمحّل والتعسّف؛ ولعل من الطريف أن نلحظ أن الرواية تغمز من موقف النحاة في دفاعهم عن التقدير، فها هو ذا أبو عليّ ينبري لتعليل التقدير المعروف في نصب المستثنى بعد أن ظهر أنه ليس مقنعًا ولا واجبًا أصلاً.

وليس مستغرَبًا أن يسفِّه ابنُ مضاء فكرة التقدير عند النحويين، فهي مَطْعَن على غاية السهولة، بل المستغرَب ألاّ يُحْدث ذاك التسفيهُ تغييرًا في منهج النحاة فلا يكون له صدى في آثارهم. وعلى أية حال، إذا ما استثنينا نوعًا واحدًا من التقدير[٢٣]، يقتضي التقعيد النحوي السليم أن يُسْقَط التقدير من عناصره، كما يتبيّن من النوعين الثاني

---

[٢١]. هي المواضع التي لا يتمّ الكلام إلا بها لأنه حُذف لعلم الخاطب به. وهذا النوع من المحذوفات أقرّه ابن مضاء وأنكرَ سائر الأنواع، ومن أمثلته قولك لمن رأيته يعطي الناس: "زيدًا"، أي أعطِ زيدًا، فالحذف هذا "أوجز وأبلغ". انظر: الردّ على النحاة، ص ٧٨-٧٩.

[٢٢]. لمع الأدلّة، ص ١٣٠.

[٢٣]. انظر الهامش ما قبل السابق.

والثالث اللذين ذكرهما ابن مضاء. فالنوع الثاني هو المحذوف الذي "لا حاجة بالقول إليه، بل هو تامّ دونه، وإن ظهر كان عيبًا، كقولك: أزيدًا ضربتَه، قالوا إنه مفعول بفعل مضمر تقديره: أضربتَ زيدًا"[٢٤]. أمّا النوع الثالث فهو ما "إذا أُظهر تغيّر الكلام عمّا كان عليه قبل إظهاره"، فتقدير الفعل "أنادي" في نحو: يا عبد الله، يغيّر وجه الكلام من الإنشاء إلى الخبر، ونصب ما بعد فاء السببية وواو المعيّة بأن مضمرة يفضي إلى عطف مصدر على مصدر فيغيب بذلك المعنى المراد[٢٥]. وانطلاقًا من دعوة ابن مضاء إلى التخلّص من تقدير متعلّقات المجرورات، وتقدير الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال، يمكننا تعميم الدعوة إلى التخلّص من التقدير في كل قاعدة نحوية بُنيت عليه من النوعين الثاني والثالث في تقسيم ابن مضاء، حرصًا على أن تكون القاعدة النحوية غير غيبية وغير خلافية، فنخطوَ خطوة كبيرة في تقريب نحونا إلى أبناء العربية.

ثالثًا: أن تراعي القاعدةُ الطبيعةَ الصوتية في العربية. إن كثيرًا من قواعدنا النحوية موحًى به من الكتابة العربية لا من التركيب الصوتي للكلام، ومَرَدّ ذلك إلى اكتفاء الكتابة العربية بالصوامت والصوائت الطويلة وإسقاطها الصوائت القصيرة. ومع أن هذه الطريقة الكتابية هي الأنسب للعربية وأخواتها الساميّات[٢٦]، فقد أدّى تعلّق النحاة بظاهرها إلى

---

[٢٤]. الردّ على النحاة، ص ٧٩.

[٢٥]. المرجع نفسه، ص ٧٩ و٨٠. والملاحَظ أن جملة مثل "ما تأتينا فتحدّثَنا" تحتمل عند النحويين معنيين ذكرهما سيبويه في كتابه (١/٤١٨-٤٢٠)، فالمعنى الأول: "ما تأتينا فكيف تحدّثنا"، والثاني: "ما تأتينا محدّثًا". والذي يراه ابن مضاء أن تقدير النحويين "ما يكون منك إتيان فحديث "لا يعطي معنى من هذين المعنيين. أما الذي حدا بالنحويين إلى هذا التأويل فإضمارهم "أنْ" لتفسير النصب في الفعل، لتمسّكهم بأن النصب ليس من عمل الفاء أو الواو لأنهما حرفان غير مختصّين فلا يجوز إعمالهما. وقد اضطرّهم تقدير "أنْ" إلى اصطناع مصدر مؤوّل فلم يكن لهم بدّ من عطفه على مصدر محذوف على اعتبار معنى العطف في الفاء أو الواو. ولا يخفى مقدار البُعد بين العبارتين الأصلية والمقدّرة سواءٌ في اللفظ أم المعنى.

[٢٦]. للتوسّع في هذا، انظر: رمزي بعلبكي، الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٨٧-٨٨، وص ٣٢١-٣٧٤، و"تدريس العربية في الجامعات وتحدّيات المستقبل"، ص ٩٢.

أحكام خاطئة لتجاوزهم الناحية الصوتية التي هي أساس الدراسة اللغوية، خلافًا للكتابة التي لا يجوز الاعتداد بها في تلك الدراسة. وسوف نتناول، فيما يلي، بعض العبارات والآراء النحوية التقليدية التي نشأ التقعيد فيها من التعلّق بظاهر الكتابة دون الالتفات إلى المنطوق:

١- العبارة "مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر"، ومثل ذلك في النصب بالفتحة المقدّرة والجرّ بالكسرة المقدّرة. لقد أوحى إثباتُ الألف المقصورة كتابةً إلى النحاة بأن حركات الإعراب تقدَّر عليها، فنشأ عن ذلك تقدير الضمّة بعد الألف الممدودة، ومثلها الكسرة، وتقدير الفتحة على الألف الممدودة فيكون مجموع الصوائت في موضع واحد صائتًا قصيرًا وآخر طويلاً، أي كثلاثة صوائت قصيرة. ونقع على مثل هذا الخطأ أيضًا في إعراب الفعل الناقص - نحو: "يرى" - رفعًا ونصبًا، وفي إعراب الاسم المنقوص - نحو: "القاضي" - رفعًا وجرًّا.

٢- العبارة "حذف حرف العلّة" التي ترد في جزم الفعل معتلّ الآخر. إن اسقاط حرف العلّة من آخر "يرمي" و"يغزو" و"يرضى" كتابةً مَرْجِعُه نظام الكتابة العربي إذ إنه يُثبت الصوائت الطويلة في هيكل الكلمة ويُسقط منه الصوائت القصيرة. أما من الناحية الصوتية، فهذا العُرف الكتابي لا قيمة له ألبتّة، والصواب أن هناك تقصيرًا للمدّ الطويل، أي أن الكسرة الطويلة في "يرمي"، مثلاً، أصبحت كسرة قصيرة، وكذا في الضمة الطويلة والفتحة الطويلة، فنحن بإزاء عملية تقصير أو تبعيض على اعتبار أن الحركات، كما يقول ابن جنّي، "أبعاض حروف المدّ واللين"[٢٧]. ونضرب مثلاً آخر على ما جعله النحاة ظاهرةَ حذفٍ وصوابُه أنه تقصير للمدّ الطويل، وذلك قولهم في لغة "هذا أبُه... ورأيت أبَه... ومررت بأبِه"[٢٨] إن الواو والألف والياء قد حُذفت، وهذا حذف كتابي لا يُعْتَدّ به.

٣- العبارة "يُبنى الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا، ويُعرب إذا اتصلت به اتصالاً غير مباشر"، فالأول نحو: "هل تَضْرِبَنّ"، والثاني نحو: "هل

---

[٢٧]. سرّ صناعة الإعراب ١/١٧. وانظر: رمزي بعلبكي، "تدريس العربية..."، ص ٩٣.

[٢٨]. شرح ابن عقيل، ص ٣٩.

تَضْرِبانِّ". نعم، إن ظاهر الكتابة يوحي بذلك، إلا أن الفرق الصوتي بين " تضربنّ"، و"تضربانّ" هو أن النون في الأولى مسبوقة بفتحة قصيرة وفي الثانية بفتحة طويلة، وفي كلا الحالين لا اتصالَ مباشرًا في حقيقة الأمر.

رابعًا: أنْ تُناسبَ القاعدةُ المعنى، فلا تُعنى بالجانب الشكلي دون الالتفات إلى معنى التركيب. ويمكن أن نفصّل هذا في ثلاث نقاط يجمعها أن النحويين، في الأعمّ الأغلب، لم يوفّوا المعاني حقّها لشدّة اهتمامهم بالقضايا الشكلية، ولا سيّما منها مسألة العوامل ومراتب الكَلِم في القوة والتصرف:

١- يجافي كثير من قواعد الإعراب النحوي المرادَ بالكلام لأن النحاة وقعوا في تقعيدهم أسرى لاعتبارات شكليّة تمسّكوا بها في مواضع لا تستقيم. من ذلك أنهم جعلوا المنصوبات في نحو: "أحقًّا أنك ذاهب" و"غيرَ شكّ" و"جَهْدَ رأيي" و"ظنًّا مني" نائبة عن الظرف[٢٩] مع خلوّها من أيّ دلالة على الزمان أو المكان؛ إلاّ أن تمسّكهم بحدّهم للظرف أنه ما ضُمِّن "في" باطّراد[٣٠] أفضى إلى إدخالهم هذه المنصوبات في ما ينوب عن الظرف فضمّنوها معنى "في"، كأنك قلت: "أفي حقّ" و"في غير شكّ" وهكذا. وبعبارة أخرى، أجازت الصناعةُ النحوية قاعدةً مناقضة للمعنى، فجاءت خلوًا من أيّ منطق سليم ومنافية لمراد المتكلّم. ومن أمثلة ذلك أيضًا قولهم إن الاسم إذا وقع بعد أداة من أدوات الشرط، في مثل: "إنْ زيدٌ جاء"، كان فاعلاً لفعل محذوف، وذلك بناءً على إصرارهم أن أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء[٣١]؛ وقد أفضى هذا الإصرار إلى تقعيد في الإعراب منافٍ للمنطق والذوق على السواء، حتى إنهم أعربوا الفعل المذكور تفسيرًا للفعل المحذوف! وقد حُكي عن أبي الحسن الأخفش أنه يرفع الاسم الواقع بعد "إنْ" بالابتداء[٣٢]، ولنا في ذلك أسوة حسنة تُرجع القاعدة إلى بساطتها وسلامة معناها.

---

٢٩. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك ٢/٢٣٢-٢٣٤.

٣٠. شرح ابن عقيل، ص ٢٥٥، و شرح الأشموني، ص ٢١٨.

٣١. شرح ابن عقيل، ص ٤٩٤ و ٥٠٢.

٣٢. الإنصاف في مسائل الخلاف، ص ٦١٦.

٢- لا يجيز النحاة بعض التراكيب التي تعبّر عن معانٍ يحتاج إليها المتكلّم ولا يعبّر عنها أيّ تركيب آخر. من ذلك، مثلاً، التراكيب التالية: "لا أصحبك ما دام قائمًا زيدٌ"، و"قائمًا ما زال زيدٌ"، و"قائمًا ما كان زيدٌ"، و"قائمًا ليس زيدٌ" و"كان طعامَك زيدٌ آكلاً"، و"كان طعامَك آكلاً زيدٌ"[٣٣]. ومع أن بعض النحاة أجاز مثل هذه التراكيب، كما ذكر ابن عقيل، إلا أن الغالب عند الجمهور أن تُمنع. ولسنا نعرف سببًا لهذا المنع، فلمَ جوّزوا توسّط خبر الأفعال الناقصة جميعًا بينها وبين أسمائها ومنعوه في "ما دام" كما في المثل الأول؟ ثم إن كلاًّ من الأمثلة المذكورة، بسبب من نسق كلماته، يعبّر عن معنى خاصّ يختلف عن المعاني التي تفيدها تراكيب أخرى من العناصر نفسها منسوقةً على نحو مختلف؛ فقولنا :"كان طعامَك زيدٌ آكلاً" له معنى لا يعبّر عنه إلا هذا النسق، وهو معنى يختلف عمّا فى قولنا: "كان زيدٌ آكلاً طعامَك" أو" كان آكلاً طعامَك زيدٌ"، وغير ذلك. فمنعُ هذه التراكيب مجافٍ لما ينبغي أن يقوم عليه التقعيد من عناية بالمعاني التي هي غرض الكلام.

٣- يجيز النحاة، في مواضع كثيرة، وجهين أو أكثر من الاستعمال أو الإعراب بناءً على أن الصناعة النحوية قادرة على تفسير كل وجه، وربما أهملوا النظر في الجواز وعدمه من جهة المعنى. ولعلّ خير ما يمثّل هذه الظاهرة الخلاف بين النحويين والبلاغيين في تفسير بعض الشواهد، ففي حين يُعنى النحويون، في العادة، بما تجيزه الصنعة يلتفت البلاغيون إلى المعنى فيجعلونه حَكَمًا في الترجيح بين الأوجه المختلفة. مثال ذلك بيت أبي النجم العِجْلي:

قد أصبحت أمّ الخيار تدّعي عليّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ

فبعض النحاة ، كسيبويه[٣٤]، يفضّل نصب "كلّه" على رفعه، في حين يذهب آخرون، كالأعلم الشنتمري[٣٥]، إلى تفضيل الرفع. إلا أن المفاضلة عندهم مبنيّة على

---

٣٣. شرح ابن عقيل، ص ١٢٦-١٣٠.

٣٤. الكتاب ١/٤٤؛ وانظر: ١/٦٤ و ٦٩ و ٧٣.

٣٥. تحصيل عين الذهب، ص ١٠٤.

اعتبارات شكلية لأن قواعد الإعراب تجيز جعل "كلّه" مفعولاً به مقدّمًا لـ "أصنع"، كما تجيز جعل "كلّه" مبتدأ خبره جملة "لم أصنعِ"، فتكون الجملة الاسمية نعتًا لقوله: "ذنبًا". وقد تنبّه الجرجاني[٣٦] إلى أن المسألة أبعد من مجرّد الخلاف في الإعراب، فألمح إلى النحويين بقوله: " قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه في رفع "كلّ" في شيء إنما يجوز عند الضرورة من غير أن كانت به ضرورة. قالوا: لأنه ليس في نصب "كلّ" ما يكسر له وزنًا أو يمنعه من معنى أراده". أما الوجه الذي لا يجيز الجرجاني إلاّ إيّاه فهو الرفع لأنّ الشاعر أراد أن أمّ الخيار "تدّعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا ألبتّة لا قليلاً ولا كثيرًا ولا بعضًا ولا كلاًّ"، وهذا المعنى ممتنع في النصب إذ ينجم عن النصب إثبات جزء من الصنيع على القائل. كذا يصبح المعنى هو المعيار فيكون منطلَقًا للتقعيد وللإجازة والمنع.

وقد يطول القول في شروط أخرى للتقعيد السليم – كأن يكون خلوًا من الاعتبارات اللهجية التي أملاها الأخذ عن عدد من القبائل كبير، أو خالصًا، ما أمكن، من التفريع والشذوذ – إلاّ أن جميع ذلك، ممّا ذكرناه أو أغفلناه لِما يقتضيه هذا المقام، يرجع إلى حقيقة واحدة، وهي أن غرض النحو في نشأته إنما هو عصمة الألسن من الزلل وتمكين مستعمل اللغة من الإتيان بتراكيب صحيحة تؤدي المعاني المرادة، فإذا ما نحن تقرّينا تلك النشأة التي نردّها إلى صفتها "المحلّية" غير المقترَضة أو الداخيلة، وتبيّنّا ما بينها وبين غرض النحو من مناسبة، أدركنا ما نحتاجه من النحو فقدّمناه إلى طالب العربية غيرَ مشوب بالأدران التي علقت به في تاريخه الطويل، فلعلّ ذلك يضيّق الهوّة المخيفة بين أبنائنا ولغتهم.

---

[٣٦]. دلائل الإعجاز، ص ٢١٥. وانظر: رمزي بعلبكي، "تدريس العربية..."، ص ٩٠-٩١.

ثبت المصادر والمراجع

أ–بالعربية

* ابن الانباري، عبد الرحمن بن محمّد. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٣، القاهرة ١٩٥٥.

_____. لُمع الأدلّة في أصول النحو. تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، بيروت ١٩٧١.

* ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمّد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢–١٩٥٦.

_____. سرّ صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥.

_____. المنصف على التصريف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤–١٩٦٠.

* ابن السرّاج، أبو بكر بن السريّ. الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.

* ابن عقيل، محمّد بن عبد الله. شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.

* ابن مضاء، أبو العبّاس أحمد. الردّ على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة ١٩٤٧.

* ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٥، بيروت ١٩٧٩.

* الأشموني، عليّ بن محمّد. شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.

* الأعلم الشنتمري، يوسف بن سليمان. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، بيروت ١٩٩٤.

* بعلبكي، رمزي. "تدريس العربية في الجامعات وتحدّيات المستقبل"، ضمن: اللغة العربية وتحدّيات القرن الحادي والعشرين، تونس ١٩٩٦، ص ٨٣–٩٧.

_____. الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميين، بيروت ١٩٨١.

_____. "من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني"، دراسات مهداة إلى إحسان عبّاس، بيروت ١٩٩٧، ص ١٤٩-١٦٦.

_____. "الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه"، ضمن: بحوث عربية مهداة إلى الدكتور محمود السمرة، تحرير حسين عطوان ومحمّد إبراهيم حوّر، عمّان ١٩٩٦، ص ١١٣-١٣٦.

* تروبو، جيرار. "نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه"، مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلّد الأوّل، ١٩٧٨، ص ١٢٥-١٣٨.

* الثوري، سفيان بن سعيد. التفسير، تحقيق امتياز علي عرشي، بيروت ١٩٨٣.

* الجرجاني عبد القاهر بن عبد الرحمن. دلائل الإعجاز، بتصحيح الشيخ محمد رشيد رضا، القاهرة ١٣٣١هـ.

* الزجّاجي، عبد الرحمن بن اسحق. الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٣، بيروت ١٩٧٩.

* سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب، طبعة بولاق، ١٣١٦هـ.

* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق محمد أحمد قاسم، القاهرة ١٩٧٦.

* مجاهد بن جبر. التفسير، تحقيق محمّد عبد السلام أبو النيل، القاهرة ١٩٨٩.

* مقاتل بن سليمان. التفسير، تحقيق عبد الله محمود شحاته، القاهرة ١٩٨٠-١٩٨٧.

ب–بالأجنبية

Baalbaki, R. 1988. "A contribution to the study of technical terms in early Arabic grammar: The term *aṣl* in Sībawaihi's *Kitāb". A Miscellany of Middle Eastern Articles: in Memoriam – Thomas Muir Johnstone,* ed. by A.K. Irvine, R.B. Serjeant & G. Rex Smith, 163-77. Essex: Longman.

_____.1990. "*I'rāb* and *binā'* from linguistic reality to grammatical theory". *Studies in the History of Arabic Grammar* II. *Proceedings of the 2nd Symposium on the History of Arabic Grammar*, Nijmegen, 27 April–1 May 1987, ed. by Michael G. Carter & Kees Versteegh, 17-33. Amsterdam: J. Benjamins.

_____. 1995. "Reclassification in Arabic grammar". *Journal of Near Eastern Studies* 54. 1-13.

Carter, M. G. 1972. "Les origines de la grammaire arabe". *Revue des études islamiques* 40. 69-97.

_____. 1973. "An Arab grammarian of the eighth century". *Journal of the American Oriental Society* 93. 146-57.

Diem, W. 1970-71. "Nomen, Substantiv und Adjektiv bei den arabischen Grammatikern". *Oriens* 23-4: 312-32.

_____. 1981. "Bibliographie Sekundarliteratur zur einheimischen arabischen Grammatikschreibung". *The History of Linguistics in the Near East,* ed. by C.H.M. Versteegh, 431-86. Amsterdam: J. Benjamins.

Kinberg, N. 1996. *A lexicon of al-Farrā"s terminology in his Qur'ān commentary.* Leiden: Brill.

Merx, A. 1889. *Historia artis grammaticae apud Syros.* Leipzig (Repr., Nendeln: Kraus, 1966).

Praetorius, F. 1895. *Zum Verständnisse Sībawaihi's*. Halle.

_____. 1909. "*Ḥarf* = Terminus". *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft* 63. 504-5; 857-8.

Rundgren, F. 1976. "Über den griechischen Einfluss auf die arabische Nationalgrammatik". *Acta Universitatis Upsaliensis,* Nova Series 25. 119-44.

Troupeau, G. 1976. *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi.* Paris: Klincksieck.

Versteegh, C.H.M. 1977. *Greek elements in Arabic linguistic thinking.* Leiden: Brill.

_____. 1983-87. "Current bibliography on the history of Arabic grammar". *Zeitschrift für arabische Linguistik,* vol. 10, pp. 86-9; vol. 11, pp. 84-6; vol. 12, pp. 86-9; vol. 14, pp. 79-81; vol. 16, pp. 130-33.

_____. 1990. "Borrowing and influence: Greek grammar as a model". *Le Langage dans l'Antiquité,* ed. by P. Swiggers & A. Woutersm, 197-212. Leuven: Peeters.

_____. 1993. *Arabic grammar and Qur'ānic exegesis in early Islam.* Leiden: Brill.

_____. 1995. *The explanation of linguistic causes: Az-Zaǧǧāǧī's theory of grammar.* Amsterdam & Philadelphia: J. Benjamins.

(٩)
المعنى وأقسام الكلم
في التراث النحويّ العربيّ

من أشهر أبيات ألفيّة ابن مالك هذا البيت الذي يرد في مبحثها الأوّل، باب الكلام وما يتألّف منه:

بالجرّ والتنوين والنِّدا وألْ ومُسْنَدٍ للاسم تمييزٌ حَصَلْ

فهذا البيت من أكثر أبيات الألفية تردّدًا على ألسنة المشتغلين بالنحو، علاوةً على أنه معتمَدُ كثيرٍ من واضعي كتب النحو المدرسيّة، يتّخذونه مصدرًا موثوقًا في حدّ الاسم. وليس قصدُنا في هذا المقام أن ننظر في صُلوح كلام ابن مالك – أو غيره من النحويّين – حدًّا للاسم على ما تقتضيه أصول الحدود؛ فقد أغنانا عن ذلك نحاةٌ تَصَدّوا لحدودٍ رَسَمَها من سَبَقهم، سواءٌ في ذلك الاسم والفعل والحرف[١]، بَلْهَ ما نبّه عليه نفرٌ من المُحْدَثين[٢] ممّن عُني بنقد القسمة الثلاثيّة للكلام أو اقترح لها بدائل قد تُسعف – بسبب من تنويع الأقسام تنويعًا أكبر – على تجاوز بعض من الاضطراب والتخليط اللذين نتجا عن هذه القسمة، القابلة بطبيعتها ألاّ تنماز أنواعها وأن تتداخل مكوّناتُ كل نوع تداخلاً يمتنع معه التفرقةُ الحاسمة بينها فيمتنع الحدُّ الصحيح لأيٍّ منها. بل قصدُنا أن ننظر في المعايير

---

١ . انظر، مثلاً، ما ذكره الزجّاجيّ في "باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف"، في الإيضاح، ص ٤٨–٥٥، وابن فارس في "باب أقسام الكلام" في الصاحبيّ، ص ٨٢–٨٦، وما توسّع فيه البطليوسيّ في إصلاح الخلل، ص ٥–٣٣. ومن شديد نقد البطليوسيّ اضطرابَ النحويّين في هذا الباب قولُه: "وإن العجب ليطول من قوم يعتقدون مثل هذه الأشياء حدودًا، وهو أئمّة مشهورون! ولو سمعنا ذلك ولم نره منصوصًا عليه لما صدّقناه؛ فيجب أن يقال فيها: إنها رسوم سلكوا بها مسلك التقريب، لا حدود" (إصلاح الخلل، ص ٣٠).

٢ . من هؤلاء مهدي المخزومي (في النحو العربي، ص ٤٥ وما بعدها)، وتمّام حسّان (اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص ٨٦–١٣٢)، وفؤاد ترزي (في أصول اللغو والنحو، ص ١٣٩–١٥٠)، ومجمل كتاب فاضل مصطفى الساقي: أقسام الكلام العربي.

التي استند إليها النحويّون في التمييز بين أقسام الكلم كافّةً وأن نبيّن أيّ موقع يقع المعنى عندهم بين تلك المعايير. وهذا موضوع القسم الأوّل من البحث. وإلى ذلك سوف نعمد – في البحث عن دور المعنى خارج نظريّة النحو التقليديّة – إلى تخصيص القسمين الثاني والثالث من البحث لدراسة موقفين بارزين يخالفان بعض أحكام النظريّة التقليديّة ويجعلان المعنى عمادَهما في تقسيم الكلام، أعني بالأوّل مجموع ما أورده المشتغلون بعلم الوضع في هذه المسألة؛ وبالثاني مجموع آراء عَلَمٍ فذّ من أعلام النحاة، وهو أبو القاسم السهيليّ (المتوفَّ عام ٥٨١هـ)، ففيها من الخروج على إجماع أهل الصنعة ومن العناية بالمعنى في تفسير الظواهر النحويّة وتأويل التراكيب ما يتعيّن إنعام النظر فيه والوقوف على مُراد صاحبه منه باعتباره ظاهرةً فريدة في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ. ومع أن السهيليّ أحدثُ زمنًا من الوضعيّين فقد اخترنا أن نقدّم دراستهم عليه في هذا البحث لأن آراءهم تمثّل نهجًا مستمرًّا في التأليف اللغويّ، خلافًا لآرائه التي لم تَحْظ بمثل هذا الاستمرار.

أوّلا: في النظريّة النحويّة التقليديّة

الراجح أن سيبويه (المتوفّ عام ١٨٠هـ) هو الذي أرسى القسمة الثلاثيّة للكلام[٣]، ولسنا نعرف أنه قد سُبق إلى محاولة التفرقة بين أقسام الكلام الثلاثة بوضع حدٍّ، أو ما يشبه الحدّ، لكلّ منها. وقد صدّر كتابَه بذكر أقسام الكلم في باب أسماه "علم ما الكلم من العربيّة" إدراكًا منه لأوّليّة هذا المبحث الذي عليه ينبني ما لا يكاد يُحصر من الأحكام النحويّة. وإذ إن لمادّة الكتاب وآراء واضعه أثرًا كبيرًا في تكوين النظريّة النحويّة العربيّة، يحسن بنا ذكرُ ما أورده سيبويه في هذا الباب تمهيدًا لتعقّبنا أثرَه في النحويّين بعده: "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل. فالاسم رجلٌ

[٣] . لا يعنينا في هذا الموضع أن يكون سيبويه – وسائر النحاة – قد تأثّروا بالنحو اليونانيّ أو لم يتأثّروا به في قسمتهم الكلام، فذاك مبحثٌ آخر ليس في نيّتنا أن نخوض فيه هنا. ويمكن الرجوع إلى كتاب Versteegh (١٩٧٧) الذي يبسط فيه نظريته عن تأثّر نحاة العرب بالنحو اليوناني، وإلى ردّ تروبو (١٩٧٨) عليه في مسألة أقسام الكلم تحديدًا ("نشأة النحو العربي"، ص ١٢٦–١٢٨). وانظر أيضا: "نظرة جديدة في قضيّة أقسام الكلم"، ص ٤٣ وما بعدها.

وفَرَسٌ وحائط. وأما الفعل فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع... وأما ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو ثُمَّ وسوف وواو القسم ولام الإضافة ونحو هذا"[٤]. وسواءٌ أكان ما ذكره سيبويه في كلٍّ من هذه الأقسام الثلاثة واقعًا في حيِّز الحدّ أم لا[٥] – وهو أمرٌ ألزمنا نفسنا عدم الخوض فيه – فاللافت في النصّ بجملته التفاوتُ بين المعايير التي استند إليها سيبويه في شروحه الأقسام الثلاثة، أو القسمين الأخيرين فحسب، باعتبار كلامه عن الاسم لا يعدو، على حدّ قول ابن فارس، أن يكون تمثيلاً[٦]، وإن كنّا نميل إلى الاعتقاد بأنه قد جعل معيار الاسم صرفيًّا، لا نحويًّا، بدليل أنه مثّل عليه بكلمات غير منظومة في سياق، وبأنه أدخل في حُسبانه معنى المفردة على ما يوحي به تنويعه أمثلته الثلاثة بين عاقل وغير عاقل من حيوان وجماد. أما الفعل فقد حكّم فيه سيبويه، في المقام الأوّل، معيار المعنى لجهة دلالته على الزمن، ولم يغفل المعيار الصرفيّ إذ ذكر أن له أبنية كثيرة يميَّز بها. وأما الحرف فلم يذكر فيه سوى المعيار المعنويّ مكتفيًا بالتمثيل عليه وبنفي كونه اسمًا أو فعلاً على ما رَسَمَه في ذينك القسمين السابقين. والذي يعنينا في هذا البحث – وتحديدًا في جزئه هذا المخصَّصِ للنظرية النحويّة التقليديّة – أمورٌ ثلاثة سوف يتبيّن في بقيّة البحث سببُ إفرادنا لها دون سائر ما يستحقّ الدرس والتمحيص. وهذه الأمور هي التالية:

(١) أن سيبويه لم يلتزم، في الأقسام الثلاثة جميعًا، معيارًا واحدًا، صرفيًّا كان أم نحويًّا أم معنويًّا، فيكونَ معيارًا مشتركًا بينها يحكَّم للتفرقة بين كل قسم وما عداه.

---

٤ . الكتاب ١/٢.

٥ . انظر دراسة Suleiman (١٩٩٥) التي يحلّل فيها باب "علم ما الكلم من العربيّة" في كتاب سيبويه، ولا سيّما من حيث طبيعتُه المنطقيّة والمسلَّمات التي يتضمّنها.

٦ . في عبارة ابن فارس: "وهذا عندنا تمثيل، وما أراد سيبويه به التحديد" (الصاحبيّ، ص ٨٢). وانظر قول الزجاجيّ: "وأما سيبويه فلم يحدَّ الاسم حدًّا يفصله عن غيره، ولكنّه مثّله فقال..." (الإيضاح، ص ٤٩)، وقول ابن الأنباري: " وإنما اكتفى فيه بالمثال" (أسرار العربيّة، ص ١٠).

(٢) أنه قد اعتمد في نصّه معيارين أساسيّين في معرض تفرقته بين أقسام الكلام، وهما المعيار الصرفيّ والمعيار المعنويّ أو الدلاليّ، ولم يستخدم ما يمكن أن يصنَّف معيارًا نحويًّا أو تركيبيًّا[٧].

(٣) أن "حَدَّهُ" الحرفَ – على اقتضابه ونزعته إلى النفي لا إلى الإثبات – يتضمّن معيارًا معنويًّا، وأن ظاهر كلامه يعني أن المعنى كائن في الحرف، وذلك لعدم نصّه على عكس ذلك. ومدار المسألة أن معظم النحاة المتأخّرين لم يتّبعوا ما في نصّ سيبويه خلافًا لعادتهم[٨]، إذ يكاد إجماعهم ينعقد على أن للحرف معنى في غيره لا في نفسه، على ما سنبيّن في موضع لاحق[٩].

وإن كان متأخّرو النحاة قد خالفوا سيبويه في مكمن معنى الحرف، فإنهم قد اتّبعوه بما يشبه الإجماع في كون القسمة ثلاثيّة[١٠]، واتّبعوه أيضًا في أن شُروح حدودهم تضمّنت

---

٧ . نفترض في هذا البحث أن أنواع المعايير التي تصحّ في التفرقة بين أقسام الكلم هي المعايير الشكليّة (أي الصرفيّة)، والتركيبيّة (أي النحويّة)، والمعنويّة (أي الدلاليّة). وهذا الافتراض هو الأكثر شيوعًا في الدراسات اللغويّة التقليديّة، وإن يكن في الدراسات اللسانيّة الحديثة، عند البنويّين والتوليديّين مثلاً، نزعة إلى الخروج عن هذه القسمة التقليديّة.

٨ . للتوسّع في أحد أبواب النحو الكبرى التي يبدو أن متأخّري النحاة لم يتبعوا فيه سيبويه بل استقلّوا عنه استقلالاً بيّنًا، انظر دراسة Baalbaki (٢٠٠١) عن باب الفاء التي يُنصب بعدها الفعل المضارع بأن مضمرة، وبخاصة ص ٢٠٢–٢٠٦.

٩ . للتوسّع في مفهوم الحرف وعلاقته بالمعنى، انظر: Gully (١٩٩٥)، وبخاصة الفصل الخامس، ص ١١٦ وما بعدها.

١٠ . ذكر السيوطيّ أن أبا جعفر بن صابر زاد قسمًا رابعًا سمّاه "الخالفة"، وهو اسم الفعل، ولسنا نعلم أنه توبع فيما ذهب إليه. انظر: الأشباه والنظائر ٢/٣، والهمع ١٠٥/٢. وإلى ذلك يُشْعرنا استخدامُهم مصطلحاتٍ من مثل "الحرف المشبَّه بالفعل" و"اسم الفعل" أنهم حاولوا، من خلال الالتزام بالقسمة الثلاثيّة، أن يبتدعوا مخارج تعوّض عن محدوديّة تلك القسمة واشتمال أحد مكوّناتها – وهو الاسم – على أسماء العلم والضمائر والصفات وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط، وما إلى ذلك مما يجعل حدّ الاسم متعذّرًا إذا كان المراد أن يصحّ في جميع تلك المكوّنات.

معايير صرفيّة ومعايير معنويّة كالتي جاءت في كلامه الذي صدّر به كتابه[١١]. إلا أننا نقع في تاريخ النحو العربيّ على تطوّرين بارزين في مقاربة أقسام الكلم، يتعلّق أوّلهما بأوّل الأمور الثلاثة التي أدرجناها أعلاه؛ ويتعلّق ثانيها بثالث تلك الأمور، وسوف نرجئ البحث فيه إلى ما بعد ذكرنا التطوّر الأوّل وما بعد استعراضنا – استيفاءً للأمر الثاني– أنواع المعايير التي استخدمها النحاة في حدود أقسام الكلم. وسوف نحاول أن نبيّن أنّ النظريّة النحويّة التقليديّة، وإن لم تُغفل المعنى في باب أقسام الكلم، لم تُولِهِ العناية والاهتمام على نحوٍ مطّرد، أو لم تستثمره إلى مداه الأقصى خلافًا لما نقع عليه في علم الوضع أو في آراء السهيليّ في المبحث نفسه.

أمّا التطوّر الأوّل الذي يستوقف الباحث فكلام ابن السرّاج (المتوفّى سنة ٣١٦هـ) في مَطالع كتابه "الأصول في النحو": "ولمّا كنتُ لم أعمل هذا الكتاب للعالم دون المتعلّم، احتجتُ إلى أن أذكر ما يقرب على المتعلّم: فالاسم تخصّه أشياء يُعتبر بها، منها أن يقال: إن الاسم ما جاز أن يُخبر عنه، نحو قولك: عمرو منطلقٌ، وقام بكرٌ؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، نحو قولك: أخوك يقوم، وقام أخوك، فيكون حديثًا عن الأخ، ولا يجوز أن تقول: ذهب يقوم، ولا يقوم يجلس؛ [و] الحروف ما لا يجوز أن يُخبر

---

١١ . من المُلاحظ أن النحويّين، رغم المعايير التي اعتمدوها في التفرقة بين أقسام الكلم الثلاثة، استطاعوا أن يُضْفوا مرونة كبيرة على القسمة الثلاثيّة عندما أقرّوا بمبدأ انتقال الكلمة من قسم إلى آخر. من ذلك قولهم إن "على" و "عن" – وهما في الأصل حرفان– قد تكونان اسمين إذا وليهما اسمٌ، نحو: من على كذا، أو من عن كذا (أمالي ابن الشجري ٢/٢٢٨–٢٢٩؛ وقارن أوضح المسالك ٣/٥٣ و٥٦–٥٧)؛ ومنه أيضًا أن الكاف قد تكون حرفيّة – وهو الأصل – وقد تكون اسميّة إذا كانت بمعنى مثل (الكتاب ١/١٣ و٢٠٣، والمقتضب ٤/١٤٠–١٤٢). ولا ريب أن اختلاف اللهجات قد ألجأهم إلى القول بتحوّل انتماء اللفظ إلى أحد الأقسام الثلاثة، ولذا نرى أنهم جعلوا "خلا" و"حاشا" فعلين أو حرفين (رصف المباني، ص ١٧٨–١٨٠ و١٨٥–١٨٦)، و"لعلّ" و"متى" حرفين مشبَّهين بالفعل أو حرفي جرّ (شرح ابن عقيل، ص ٣٠١–٣٠٢، وشرح الأشمونيّ ٢/٢٨٤)، و"مذ" و"منذ" اسمين أو حرفين (أسرار العربيّة، ص ٢٧٠–٢٧٤). وانظر أيضًا: Baalbaki (١٩٩٥) للتوسّع في نقل النحويّين للألفاظ من قسمٍ كلاميّ إلى آخر، وعلاقة ذلك بالنظريّة النحويّة بمجملها.

عنها ولا يجوز أن تكون خبرًا نحو: من وإلى"[١٢]. وكأنّ ابن السرّاج قد استشعر الحاجة إلى معيار واحد تُعرض عليه أقسامُ الكلم الثلاثةُ، ووجد في الإخبار معيارًا نحويًّا تركيبيًّا يصحّ الاستناد إليه في التفرقة بين الأقسام جميعًا[١٣]. ولا ريب أن اختيار ابن السرّاج هذا المعيار كان موفّقًا من ناحية أخرى، وهي أنّ الإخبار، أو الإسناد، هو عماد الجملة بنوعيها وأنه أساس تركيب الكلم ونظمه، فتحكيمُه في أقسام الكلم جاء منسجمًا مع أهمّيّته في سائر أقسام النظريّة النحويّة، ومصداقًا لقول من قال: "ما زال النحو مجنونًا حتى عقّله ابن السرّاج بأصوله"[١٤]، ذلك أنه – فيما نعلم – أوّل من حكّم معيارًا واحدًا في الأقسام الثلاثة فاطّرد النظر فيها، وبعد أن اطمأنّ إلى ذلك ذكر علاماتٍ يُعرف بها كل قسم فجاءت تلك العلاماتُ تعزّز حكمًا قد ثبت واستقرّ. وجليٌّ أن ما حدا بابن السرّاج إلى توحيد المعيار إنما هو تقريبه على المتعلّم[١٥]، وهو إقرار منه بأن اختلاف المعايير – على ما صنع متقدّمو النحاة – يفضي إلى اضطراب وتعقيد غير مسوَّغين.

إلا أن صنيع ابن السرّاج لم يَلْقَ صدى كبيرًا عند النحاة بعده[١٦]، فظلّ اختلاف المعايير غالبًا على تناولهم أقسام الكلم الثلاثة، حتى في المؤلَّفات التي وُضعت لغرض

---

١٢ . الأصول في النحو ٣٧/١.

١٣ . لعل الأخفش الأوسط (المتوفّى سنة ٢١٥هـ) هو أوّل من جعل الإخبار معيارًا في حدٍّ واحدٍ من أقسام الكلم، وهو الاسم، إذ نقل عنه الزجاجيّ أنه قال: "الاسم ما جاز فيه نفعني وضرَّني"، أي أن الاسم ما جاز أن يُسْنَد إليه أو يُخْبَر عنه؛ انظر: الإيضاح في علل النحو، ص ٤٩.

١٤ . انظر: معجم الأدباء، ص ٢٥٣٥، وبغية الوعاة ١٠٩/١.

١٥ . من المُلاحظ أيضًا أن ابن السرّاج في كتابه "الموجز في النحو" (ص ٢٧)، وهو كتاب تعليميّ في المقام الأوّل، أورد الفكرة نفسها على نحوٍ مختصر جاعلاً الإخبار فيصلَ التفرقة بين الأقسام الثلاثة: "فالاسم ما جاز أن تُخبر عنه نحو: عمرو منطلق، ورجل في الدار؛ والفعل ما كان خبرًا ولا يجوز أن يُخبر عنه، وما أمرت به...؛ والحرف ما لا يجوز أن يكون خبرًا ولا يُخبر عنه ...".

١٦ . ممّن تابع ابنَ السرّاج في جعل الإخبار معيارًا مشتركًا بين الأقسام الثلاثة ابن مُعْطٍ في قوله "إن المنطوق به إما أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وهو الاسم، وإما أن يصح الإخبار به لا عنه وهو الفعل، وإما أن لا يصحّ الإخبار عنه ولا به وهو الحرف" (الأشباه والنظائر ٣/٢؛ وانظر

تعليميّ. ومؤدَّى ذلك أن المعنى لم يحظ بأن يكون معيارًا أوحد يفصل بين أقسام الكلم ويكون الضابط لما يدخل تحت كلٍّ منها، على نحو ما كان الإخبار في مذهب ابن السرّاج. نعم، لقد انتهت النظريّة النحويّة إلى التفرقة بين الاسم والفعل والحرف من حيث دلالة كلٍّ على المعنى، فالاسم "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرَّدة من الاقتران"، والفعل "ما دلّ على اقتران حدث بزمان"، والحرف "ما دلّ على معنى في غيره"[١٧]؛ إلا أن علامات كل قسم أو سماته التركيبيّة ما تلبث – حتى عند من أثبت المعنى في حدِّ كلِّ قسم – أن تُلحق بذكر المعنى وتدخل في الحدّ، كأن تُلحق العبارة الخاصّة بالحرف بقيدٍ من مثل: "ومن ثمّ لم ينفكَّ من اسم أو فعل يصحبه"[١٨] فيدخل التركيب شريكًا للمعنى في حدّ الحرف، مثلاً.

وأما الأمر الثاني الذي ألمحنا إليه أعلاه، وهو أن سيبويه قد اعتمد في تفرقته بين أقسام الكلم معايير صرفيّة وأخرى معنويّة، فقد وسّعه مَن بعده بإضافة معايير نحويّة، كما مرّ، وبالتوسّع في المعايير المعنويّة أو الدلاليّة. إلا أن نصيب المعايير المعنويّة ظلّ دون نصيب المعايير الصرفية، ودون نصيب المعايير النحويّة على وجه الخصوص[١٩]. وليس أدّل

أيضًا: التفسير الكبير ٣٢/١-٣٣). ويبدو أن الاحتكام إلى المنطق قد أسهم في تجنُّب كثير من النحاة القولَ بهذا المعيار المشترك، وذلك أن ثمّة، من الناحية النظريّة، قسمًا رابعًا هو ما يُخبر عنه لا به، وهو قسم غير واقع وإن كان مما يفترضه التوازي بين الأقسام. انظر هذا الاستدلال في كلام ابن إياز كما نقله السيوطي (الأشباه والنظائر ٣/٢)، وقارن Guillaume (١٩٨٨)، ص ٣٣. وممّا يمكن أن يوازَى به في هذا المجال إسنادُ الأسماء فهو، بخلاف الإسناد في أقسام الكلام الثلاثة نفسها، على أربعة أقسام تستنفد الاحتمالات المنطقيّة جميعًا: "قسم يُسند ويُسند إليه وهو الغالب، وقسم لا يُسند ولا يُسند إليه كالظروف... وقسم يُسند ولا يُسند إليه كأسماء الأفعال، وقسم يُسند إليه ولا يُسند كالتاء من ضربتُ..." (الأشباه والنظائر ٤/٢-٥).

١٧. انظر العبارات الثلاث هذه في شرح المفصَّل ٢٢/١ و ٢/٧ و ٢/٨ على التوالي.

١٨ . شرح المفصَّل ٢/٨.

١٩ . يحسن التنبيه على أننا، طلبًا للتسهيل وتجنُّبًا لإعادة النظر في النصوص النحويّة التي نثبتها هنا، نتّبع النحويّين في تفرقتهم بين الصرفيّ والنحويّ وإن كنا نرى أن هذه التفرقة، على أوضاعهم هم، قد لا تتّسم بالدقّة في بعض جوانبها، ولا سيّما في عدم التفرقة بين المستويين الصرفيّ والتصريفيّ. ولمزيد من التفصيل، انظر: فقه العربيّة المقارن، ص ١١٩-١٢١.

على ذلك من أن نستعرض هذه المعايير كما وردت في المصادر النحويّة، وقد أغنانا السيوطيّ عن تعقُّبها فسَرَدَها في كلامه على الأسماء وعلى الأفعال في "الأشباه والنظائر" وسمّاها علامات الاسم وعلامات الفعل؛ وأمّا الحرف فلم يُجْمِله في سرده هذا، وسبب ذلك ذِكْرُه، في مؤلَّف آخر، أن "الحرف لا علامة له"[٢٠]، على حدّ قوله. وسوف نصنّف هذه "العلامات" التي ذكرها السيوطيّ في الأسماء والأفعال باعتبارها معايير صرفيّة أو نحويّة (على أوضاع النحويين) أو معنويّة.

ففي باب الاسم يقول السيوطيّ: "تتبّعنا جميع ما ذكره الناس من علامات الاسم فوجدناها فوق ثلاثين علامة، وهي (١) الجرّ (٢) وحروفه (٣) والتنوين (٤) والنداء (٥) وأل (٦) والإسناد إليه (٧) وإضافته (٨) والإضافة إليه (٩) والإشارة إلى مسمّاه (١٠) وعود الضمير إليه (١١) وإبدال اسم صريح منه (١٢) والإخبار به مع مباشرة الفعل (١٣) وموافقة ثابت الاسمية في لفظه ومعناه... (١٤) ونعته (١٥) وجمعه تصحيحًا (١٦) وتكسيره (١٧) وتصغيره... (١٨) وتثنيته (١٩) وتذكيره (٢٠) وتأنيثه (٢١) ولحوق ياء النسبة له... (٢٢) وكونه فاعلاً (٢٣) أو مفعولاً... (٢٤) وكونه عبارةً عن شخص (٢٥) ودخول لام الابتداء (٢٦) وواو الحال... (٢٧) [و] لحوق ألف الندبة (٢٨) وترخيمه (٢٩) وكونه مضمرًا (٣٠) أو علمًا (٣١) أو مفردًا منكّرًا (٣٢) أو تمييزًا (٣٣) أو منصوبًا حالاً"[٢١].

ويمكن تقسيم هذه "العلامات" أو المعايير إلى معايير صرفيّة ونحويّة ومعنويّة[٢٢] على الوجه التالي:

---

[٢٠] . الهمع ٩/١.

[٢١] . الأشباه والنظائر ٤/٢، والترقيم زيادة منّا.

[٢٢] . يحسن التنبيه على أننا قد نقع في بعض التصانيف على عبارة "العلامات المعنويّة"، والمراد بها معناها النحويّ لا الدلاليّ. من ذلك، مثلاً، أن الرازيّ قد جعل علامات الاسم لفظيّة أو معنويّة، فاللفظيّة عنده مزيج من الصرفيّ والنحويّ عند النحاة (ومن أمثلتها حرف التعريف، وحرف الجرّ، وياء التصغير، وحرفا التثنية والجمع)؛ أما المعنويّة فيقابلها عند النحاة العلامات النحويّة (ككون الاسم موصوفًا، وصفة، وفاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومخبَرًا عنه، ومستحقًّا للإعراب بأصل الوضع). انظر: التفسير الكبير ٣٦/١.

أ- المعايير الصرفيّة عشرة، وهي: الثالث، والخامس، والخامس عشر إلى الحادي والعشرين، والحادي والثلاثون.

ب- المعايير النحويّة[٢٣] عشرون، وهي: الأول، والثاني، والرابع، والسادس، والسابع، والثامن، والعاشر، والحادي عشر، والثاني عشر، والرابع عشر، والثاني والعشرون، والثالث والعشرون، والخامس والعشرون حتى الثلاثين، والثاني والثلاثون، والثالث والثلاثون.

ج-المعايير المعنوية ثلاثة، وهي: التاسع، والثالث عشر، والرابع والعشرون.

وعلاوةً على ما قد يوحي به عدد مكوّنات كل معيار من عناية النحويّين به في كلامهم على أقسام الكلم، لم نعهد النحويّين، في سائر أبواب النحو، يستخدمون المعنى في تبيان خصائص الأسماء - أو الأفعال أو الحروف - في حين أن معاييرهم الصرفيّة والنحويّة مطّردة الاستخدام على ما نرى في حججهم حين يختلفون في فعليّة الكلمة أو اسميّتها أو حرفيّتها[٢٤].

---

٢٣ . جعلنا النداء ودخول ألف الندبة والترخيم علامات نحويّة على ما يذهب إليه النحاة في أسلوب النداء باعتباره مفعولاً به لفعل نداء محذوف. ولا ريب أن هذه "العلامات" قد تصحّ علامات صرفيّة باعتبار اللفظ المفرد خارج السياق. ولعل في فصلنا بين العلامات أو المعايير الصرفيّة والأخرى النحويّة جَوْرًا لا بُدّ منه، وليس بمستغرَب أن يناقش تلك القسمة - في مواضع بعينها - من يرى تعسُّفًا في الفصل؛ والجواب عن ذلك أننا حكّمنا النظريّة النحويّة العربيّة في إطار بحثنا في أمر متعلّق بطبيعة الفكر النحويّ، وأنّ المراد من قسمة المعايير التي أوردناها معرفة أثر المعنى في تلك القسمة وليس التعرّض لتفصيلات الفروق بين ما هو صرفيّ ونحويّ. وانظر الهامش ٢٦ أدناه.

٢٤ . لبيان ذلك يمكن الرجوع إلى حجج البصريّين والكوفيّين التي عرضها ابن الأنباري في تبيان خلافهم في فعليّة أو اسميّة "نِعْمَ" و"بئس" (الانصاف ١/٩٧-١٢٦)، وفي فعليّة أو اسميّة "أفعل" في التعجّب (١/١٢٦-١٤٨)، وفي فعليّة أو حرفيّة "حاشا" (١/٢٧٨-٢٨٧)؛ فحججهم بمجملها صرفيّة ونحويّة تتوالى باحتمالاتها وتقلَّب على أوجهها، ولا نكاد نقع على أثر للمعنى في الاحتجاج لأيّ من الوجهين.

وبَدَهيٌّ ألاّ يكون نصيب الفعل من العناية بالمعايير المعنويّة بأكثر من نصيب الاسم. ولعل في النصّ التالي الذي أورده السيوطيّ في باب الفعل ما يثبت ذلك: "جميع ما ذكره الناس من علامات الفعل بضع عشرة علامة، وهي (١) تاء الفاعل (٢) وياؤه (٣) وتاء التأنيث الساكنة (٤) وقد (٥) والسين (٦) وسوف (٧) ولو (٨) والنواصب (٩) والجوازم (١٠) وأحرف المضارعة (١١) ونونا التوكيد (١٢) واتصاله بضمير الرفع البارز (١٣) ولزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية (١٤) وتغيير صيغه لاختلاف الزمان"[٢٥]. إن هذه المعايير جلُّها صرفيّ (الثالث، والعاشر، والحادي عشر، والثالث عشر) أو نحويّ (الأوّل، والثاني، والرابع حتى التاسع، والثاني عشر)[٢٦]. أما الرابع عشر، أي اختلاف صيغ الفعل باختلاف الزمان فمشترك بين الصرفيّ والمعنويّ، أي أن المعيار المعنويّ لم يستقلَّ بعلامة واحدة يختصّ بها.

وأما التطوّر الثاني البارز الذي نقع عليه في تاريخ النحو فهو حدُّ النحويين الحرفَ بأنه "ما دلّ على معنى في غيره"، وقد غدت هذه العبارة أكثر العبارات شيوعًا في حدّهم الحرف. والراجح أن أوّل من أورد هذه العبارة – فيما نعلم – الزجّاجيّ (المتوفَّى سنة ٣٤٠هـ) في كتابه الفريد في بابه "الإيضاح في علل النحو"[٢٧]. وليس يعنينا في هذا المقام تأثّر الزجّاجيّ أو عدم تأثُّره بالمنطق الأرسطوويّ، أو العلاقة بين مصطلح "الحرف" في

---

[٢٥] . الأشباه والنظائر ٢/٩، والترقيم زيادة منا.

[٢٦] . في هذا التقسيم أيضًا (قارن الهامش ٢٣ أعلاه) اتّبعنا النظريّة النحويّة التقليديّة، واعينَ أن أحرف المضارعة، مثلاً، إنما هي ضمائر تتصدّر صيغة الفعل المضارع لا فرق بينها وبين تاء الفاعل أو ضمير الرفع البارز المشار إليهما في العلامات النحويّة سوى الموقع الذي يقعه كلٌّ في بناء الكلمة. فلو أردنا أن نأخذ ذلك في الحسبان لوجب أن تكون أحرف المضارعة من العلامات النحويّة لا الصرفيّة، خلافًا لما استقرّ عليه النظر النحويّ العربيّ.

[٢٧]. ص ٤٥؛ والجمل، ص ١٧. وقد انتهينا، بعد تعقُّب حدود النحويين للحرف، إلى موافقة Guillaume (١٩٨٨)، ص ٢٨ و٣٢) إلى أسبقيّة الزجّاجيّ على سائر النحاة في حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره.

العربيّة والمصطلح stoicheīon اليونانيّ[٢٨]، بل يعنينا أن نُبرز أهميّة التطوّر الذي يمثّله كلام الزجّاجيّ على الحرف في سياق كلام النحويّين على أقسام الكلم والمعنى الذي يعبّر عنه كلٌّ منها. ولعلّ النقاط التالية تُجْمِل المعالم الكبرى لهذا التطوّر:

أ- أنه مفارقٌ تمامًا لحدّ سيبويه الحرفَ باعتبار أن سيبويه اقتصر في حدّه ذاك على عنصريين أحدهما موجب - وهو أن الحرف يجيء لمعنى - والثاني سالب - وهو أنه ليس باسم ولا فعل؛ فالسمة الأبرز للحرف عند سيبويه هو تضمّنه معنًى في حين أن سِمَته الأبرز عند الزجّاجيّ وقوع معناه في غيره، كأن تدلّ "مِن" التبعيضيّة على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها، وأن تدلّ "إلى" على مُنْتَهى غيرها لا منتهاها نفسها[٢٩]. وظاهر كلام سيبويه أن للحرف معنى في نفسه[٣٠]، فلو أراد أن يُثْبت للحرف معنى في غيره لقال ذلك صراحةً، كما ذكرنا سابقًا. أما تأويل بعض النحاة كلامَ سيبويه تأويلاً يفضي إلى "أنه أراد: جاء لمعنى في الاسم والفعل"[٣١]، أو تعيين بعضهم معانيَ الحرف التي أرادها سيبويه بذكر بعض وظائفه في التركيب[٣٢]، فواضح التكلُّف ولا يغيّر في مراد سيبويه شيئًا. وإذ

---

٢٨ . انظر تعليقات Versteegh (١٩٩٥)، ص ٥٦-٧١، وبخاصة ص ٦٨ وما بعدها، على نصّ الإيضاح للزجّاجيّ في "باب معرفة حدّ الاسم والفعل والحرف"، ورأي Guillaume (ص ٣٤-٣٥)، إذ يذهب إلى أن الزجّاجيّ إنما تعمّد أن يأتي في حدّه أقسامَ الكلم بما يتميّز به عن المناطقة وأنه صدر في شروحه عن تأكيد على "أوضاع النحويّين" باعتبارها متميّزة عن معايير أهل المنطق.

٢٩ . الإيضاح، ص ٥٤.

٣٠ . ممّا يعزّز رأينا هذا أن أبا الحسن الأشعريّ، في معرض جداله أحد النحاة، نقل عنه قوله إن المراد بأن الحرف جاء لمعنى أنه إنما جاء لمعنى في غيره لا نفسه، ثم ما لبث الأشعريّ أن أردف معلِّقًا (ويحتمل النصّ أن يكون الكلام لذاك النحويّ، ولكن موضع الاحتجاج فيه واحد): "وإن كان ليس في الكتاب كذلك"! ثم قال: "والظاهر من هذا الكلام: جاء لمعنى، وليس في الكتاب: في غيره". انظر: إصلاح الخلل، ص ٣١.

٣١ . انظر، مثلاً: النكت في تفسير كتاب سيبويه ١٠٢/١.

٣٢ . مثال ذلك أن السيرافيّ (شرح كتاب سيبويه ٦٠/١-٦١) يعيّن "المعاني" التي تجيء لها الحروف بذكره وظائف الحرف التركيبيّة، ومنها أنه يجيء للإشراك بين اسمين أو فعلين؛ وأنه يدخل لعَقْد الجملة، كحرف الشرط الذي تنعقد به جملة فعل الشرط بجملة جواب الشرط؛ وأنه يعيّن الاسم أو

أضحى حدُّ الحرف كما جاء عند الزجّاجيّ هو الأكثرَ شيوعًا في المؤلَّفات النحويّة، لم يَعُدِ الحدُّ الذي أورده سيبويه موضعَ تقبُّل عند النحاة بعد ذلك، وإن كنّا لا نكاد نراهم يتصدَّون لردّه أو نقده.

ب–أنه جعل معيار الحرف معنويًّا – وإن كان ذلك بنفي دلالته على المعنى في نفسه وإثباتها في غيره – وهو المعيار نفسه الذي أثبته للفعل إذ قال: "الفعل على أوضاع النحويّين ما دلّ على حدث وزمان ماضٍ أو مستقبل، نحو: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر؛ فكّل شيء دلّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل. فإن دلّ على حَدَثٍ وحده فهو مصدر... وإن دلّ على زمان فقط فهو ظرف من زمان"[٣٣]. إلا أنّ الزجّاجيّ لم يلتزم المعيار المعنويّ في حدّه الاسمَ بل اختار لذلك معيارًا نحويًّا خالصًا، فالاسم عنده "ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعًا في حيّز الفاعل أو المفعول به"[٣٤]. أما اجتنابه حدَّ الاسم بأنه "صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقرون بزمان" فمردّه إلى أنه من كلام المنطقيين وأنه "ليس... من ألفاظ النحويّين ولا أوضاعهم... وإن كان قد تعلّق به جماعةٌ من النحويّين". إنّ اجتناب الزجّاجيّ حدَّ المنطقيّين قد فوّت عليه وحدة المعيار في كلٍّ من الأقسام الثلاثة، وأفضى ذلك إلى تأثّر النحاة من بعده بهذا النموذج القائم على تفاوت المعايير بين الأقسام جميعًا.

الفعل، كحرف التعريف والسين وسوف. أما قوله إن من "معاني" الحرف أن يؤكّد الاسم والفعل – نحو "إنّ" ونوني التوكيد – أو أن يدخل لإخراج الكلام الواجب إلى غيره – مثل حروف الاستفهام – فهو أقرب إلى ارتباط معنى الحرف بسائر أقسام الجملة منه إلى معنى الحرف بذاته. ومن المحتمَل أن يكون السيرافيّ قد حاول أن يجتنب مخالفةَ سيبويه، فاكتفى بأن بيّن طَرَفًا من وظائف الحرف التركيبيّة وإفادته توكيدَ الجملة أو الاستفهامَ عنها، ولم يبيّن كيف يكون معنى الحرف في نفسه لا في غيره.

[٣٣] . الإيضاح، ص ٥٢–٥٣.

[٣٤] . نفسه ص ٤٨.

ج-أنه مهّد السبيل للنقاش النحويّ في مَكْمَن المعنى وعلاقته بالمسمَّيات والتراكيب على حدٍّ سواء، وذلك انطلاقًا من ضرورة التفرقة بين الأقسام الثلاثة في طبيعة دلالتها على المعنى التماسًا للتفرقة بين ما دلّ على معنى "في نفسه" أو "في غيره". ومهما يكن من أمر اختلاف النحويّين في المسائل المتفرّعة عن قضية المعنى، ومن تفاوت حججهم في تلك المسائل، فقد انصبّ جهدهم على تبيان الفرق بين أن يكون المعنى في اللفظ نفسه أو في غيره. ولعل في ما أورده أصحاب المطوَّلات النحويّة من المتأخّرين، كابن يعيش والاستراباذيّ والسيوطيّ[٣٥]، من شروح تتعلّق بهذه المسائل ما يُظهر الأثر الكبير الذي أحدثه في الفكر النحويّ وجوبُ التفرقة بين الأقسام النحويّة من حيث المعيار المعنويّ الذي قوامُه إما العبارة: "في نفسه"، أو نظيرُها: "في غيره". ومن الآراء التي يتكشّف عنها هذا المبحث والتي نشأت في كنف هاتين العبارتين ما يحاول أن يشكّك في بعض المسلَّمات؛ ونذكر منها ثلاثة: أوّلها أنه قد نُسب إلى ابن النحّاس (المتوفّى سنة ٦٩٨ هـ) خرقه إجماع النحاة إذ ذهب إلى أن "الحرف يدلّ على معنى في نفسه، قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغةً فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له لأنه لو خوطب بالاسم والفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغةً كان كذلك، وإن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغةً كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف". ويخلص ابن النحّاس إلى التفرقة بين الحرف وبين الاسم والفعل من جانب فرعيّ، ذلك "أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتمُّ من المفهوم منه حال الإفراد، بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد"[٣٦]. والثاني ما هو، على حدّ قول السيوطيّ، "أغرب من ذلك"، يعني ما نُسب إلى الشريف الجرجانيّ (المتوفّى عام ٨١٦ هـ) من إنكاره أن يكون للحرف معنى أصلاً،

---

[٣٥] . انظر: شرح المفصل ٢/٨-٥، وشرح الكافية ٦/١-٧، والهمع ٤/١، والأشباه والنظائر ٢/٣-٤.

[٣٦] . الهمع ٤/١؛ وانظر: الأشباه والنظائر ٤/٢ و٢/٣. وقد ذكر السيوطيّ أن أبا حيّان تابع ابن النحّاس في رأيه هذا.

لا في نفسه ولا في غيره[٣٧]. أما الرأي الثالث فمتضمَّن عَرَضًا في كلامٍ نَسَبُه ابن يعيش إلى أبي عليّ الفارسيّ (المتوفّى سنة ٣٧٧هـ)، وهو قوله: "من زعم أن الحرف ما دلّ على معنى في غيره، فإنه ينبغي أن تكون أسماءُ الأحداث كلُّها حروفًا لأنها تدلّ على معانٍ في غيرها"[٣٨]. وقد يدفعنا الشك في صحة النقل عن أبي عليّ إلى إهمال هذا النصّ، ولا سيّما أننا نقع في مؤلّفاتِ أبي عليّ نفسِه على ما يناقضه، إذ يقول في المسائل العسكريّات: "وأمّا الحرف فما يدلّ على معنى في غيره"[٣٩]، وهو خلاف ما ينقله عنه ابن يعيش. إلا أن ما يعزّز صحّة نقل ابن يعيش أن أبا عليّ صرّح في موضع آخر ممّا وصلنا من كتبه بأنّ الاسم كالحرف "يدلُّ على معنى في غيره"، وإن افترقا في "جواز الإخبار عن الاسم وامتناع الإخبار عن الحرف"[٤٠]. ومهما يكن من شيء، فالثابت أن الجدل في مَكْمَن المعنى – بسببٍ من حدّ الحرف بأنه ما دلّ على معنى في غيره – قد أدّى إلى وعيٍ أكبر عند النحاة لمركزيّة المعنى في أيّ تقسيم للكلم، وإلى نشوء آراء مخالفة لإجماع النحاة. ولا ريب أن أهل الجدل قد كان لهم أثر بارز في النقاش الدائر حول المعنى وأقسام الكَلِم، وقد يكون رأي أبي عليّ الفارسي عن دلالة الاسم على معنى في غيره صَدًى لرأي أبي الحسن الأشعريّ (المتوفَّى سنة ٣٢٤هـ) الذي وصفه البطليوسي بأنه "يفتخر بعلم الجدل ويعيب صناعة النحو"، إذ روى أنه قال لنحويّ كان يذكر أقسام الكلم وعلاقتها بالمعنى: "ألسنا نجد في الأسماء ما لا يدّل على معنى في نفسه، كوجوده في الحروف؟ فالواجب عليكَ أن تُلحقه بالحروف دون الأسماء"، واحتجّ على ذلك بـ "أيّ"، وهي اسم عند النحويّين، فهي مثل "مِن" في أنها "لا تدل على شيء إلا باقترانها بموضوع"[٤١].

---

[٣٧] . الأشباه والنظائر ٤/٣.

[٣٨] . شرح المفصَّل ٨/٣.

[٣٩] . المسائل العسكريّات، ص ٣٩. أما في الإيضاح العضديّ (٨/١) فحدّ أبو عليّ الحرف بأنه "ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"، وظاهر كلامه في هذا النصّ أن معنى الحرف في نفسه، وإلا لكان أردف حدَّه بعبارة "في غيره". وجليٌّ أن في موقف أبي عليّ اضطرابًا تشهد به مؤلَّفاته التي رجعنا إليها.

[٤٠] . المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات، ص ٢١٠.

[٤١] . إصلاح الخلل، ص ٣١-٣٢.

ومحصَّلة الأمر أن النظريّة النحويّة العربيّة، كما يرى Weiss[٤٢]، سلكت سبيلين أو منهجين اثنين للتفرقة بين أقسام الكلام، أوّلهما إثبات "العلامات" أو "الخصائص" التي تتحصّل باستقراء المادّة، ومن أمثلتها بيت الألفيّة الذي ذكرناه في مطلع بحثنا، وفيه علامات يتميّز بها الاسم عمّا عداه. أما السبيل الثاني فهو السبيل العقليّ[٤٣] القائم على المنطق لا على الاستقراء، ولعلّ أخصر ما يعبّر عن خلاصته قول ابن هشام إن "الكلمة إن دلّت على معنى في غيرها فهي الحرف، وإن دلّت على معنى في نفسها، فإن دلّت على زمان محصَّل فهي الفعل، وإلاّ فهي الاسم"[٤٤]. وجليّ أن في كلام Weiss تبسيطًا يُسقط التداخل بين هذين السبيلين أو المنهجين، وقد سبق أن ذكرنا أنّ النظريّة النحويّة توصّلت إلى التفرقة بين الأقسام الثلاثة باعتمادها معيار المعنى، إلا أن ذلك المعيار – عند من اعتمده من النحاة – لم يكن خالصًا من العلامات والسمات التركيبيّة لكلّ قسم، فكانت شريكًا للمعنى في معظم الأحوال. ولا ريب أن في ما سبق تبيانه دليلاً واضحًا على أن النظريّة النحويّة لم تستثمر المعنى استثمارًا تامًّا في مبحث أقسام الكلم، ويبدو أن ذلك كان حافزًا لبعض العلماء على استكمال النظر في دور المعنى في هذه الأقسام وجعله عنصرًا أوحد في التفرقة بينها[٤٥].

---

٤٢ . انظر: Weiss (١٩٧٦)، ص ٢٣ و ٢٤.

٤٣ . ينسب Weiss (ص ٢٤) استخدام كلمة "عقليّ" في وصف هذا السبيل إلى محقّق "قطر الندى" لابن هشام، أي محمد محيي الدين عبد الحميد. والصواب أن الكلمة وردت في نصّ لابن هشام نفسه (شرح شذور الذهب ص ١٤) في نقله عن ابن الخبّاز قولَه: "ولا يُختصر انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب، لأن الدليل الذي دلّ على الانحصار في الثلاثة عقليّ، والأمور العقليّة لا تختلف باختلاف اللغات".

٤٤ . شرح شذور الذهب، ص ١٤.

٤٥ . شبيهٌ هذا الأمر في تاريخ النحو العربيّ بالعلاقة بين النحو والبلاغة: فبعد أن بالغ النحويّون في عنايتهم بالجانب الشكليّ للتركيب، أي بالألفاظ وإعرابها، وأعرضوا إلى حدّ كبير عن النظر في معاني النحو وأسرار النظم، تنكّب البلاغيّون – ولا سيّما منهم عبد القاهر الجرجانيّ المتوفَّى سنة ٤٧١هـ – سُبُل البحث عن المعاني استكمالاً لعمل النحويّين وسدًّا للثغرات التي أهملوها في دراستهم. انظر تفصيل ذلك في Baalbaki (١٩٨٣)، ص ٧–٢٣.

ثانيًا: في نظريّة علم الوضع

يعود الفضل الأكبر في التوسّع في دراسة المعنى للتفرقة بين أقسام الكلم بما يقرب أن يكون نظريّة متكاملة إلى عبد الرحمن بن أحمد عَضُد الدين الإيجيّ (المتوفّى سنة ٧٥٦هـ)، صاحب الرسالة العضديّة، أو رسالة الوضع، وإلى شرّاح رسالته وأصحاب الحواشي على شروحها. وقد تنبّه Weiss[٤٦] إلى أهميّة "علم الوضع" في دراسة أقسام الكلم، وأصاب في اعتباره توسيعًا للمنهج العقليّ الذي اختطّه بعض النحويّين. أما غرضُنا نحن في الإشارة إلى علم الوضع ومنهج أصحابه الوضعيّين في دراسة الكلام وما يتألّف منه فغرض مقارن فحسب، إذ إننا سنحاول أن نرصد المعالم الكبرى لهذا المنهج في استناده إلى المعنى في دراسة قضيّة نحويّة أساسًا، وما يمثّله ذلك من تطوُّر قياسًا على ما عُهد في الدراسة النحويّة التقليديّة. ولأن المقام لا يحتمل البسط والتفصيل فسوف نكتفي – كما ذكرنا – بالأبرز الأبرز دون الغوص على التفاصيل. ولذلك سوف نستخدم نصًّا واحدًا في علم الوضع باعتباره ممثِّلاً لهذا النوع من التأليف، وقد اخترنا نصًّا لعلاء الدين عليّ بن محمّد القَوْشَجيّ[٤٧] (المتوفَّى سنة ٨٧٩ هـ) يمتاز بأنه مقسَّم على جملة من التنبيهات يتناول في كل منها جانبًا من جوانب المعنى، وبأن مادّته تشمل القضايا الأساسيّة التي عُني بها أصحاب علم الوضع.

---

٤٦ . انظر مقالتَيْ Weiss (١٩٧٦، وبخاصّة ص ٢٤) و(١٩٨٧).

٤٧ . هذا النصّ واحد من خمسة نصوص مخطوطة جُمعت بعنوان "مجموعة حواشٍ على رسالة في الوضع"، في مكتبة يافث (الجامعة الأميركية في بيروت). وقد نُسب النصّ في هذه المجموعة إلى أبي القاسم الليثيّ المتوفّى سنة ٨٨٨هـ. والصواب أن النصّ لعليّ بن محمد القَوْشَجيّ المتوفّى سنة ٨٧٩، وعنوانه "شرح الوضعيّة" (انظر الفهارس التي وضعها R. Mach للمخطوطات العربيّة في مكتبة جامعة برنستون، ص ٢٩٤، الرقم ٣٤٢٤)، وهو ما تدّل عليه صفحة عنوان المجموعة. ونشير إلى أن النصّ قد يُنسب أحيانًا لأبي القاسم السمرقنديّ المتوفّى سنة ٨٨٨هـ (ولعله الليثيّ نفسه)، وكذا نِسبته في نشرة المطبعة الجماليّة عام ١٩١١؛ انظر فهارس Mach، و Weiss (١٩٧٦)، ص ٢٨، الهامش ١.

ولعلّ في المسائل الكبرى التي عُني بها الوضعيّون، وفي آرائهم فيها، ما يوضح الفرق بينهم وبين النحويّين في طبيعة دراستهم لأقسام الكلم. ونُجمل تلك المسائل في النقاط الخمس التالية:

(١) أنّ المعنى في هذا النوع من البحث هو المعيار الأوحد للتفرقة بين الأقسام الثلاثة: فالاسم ما كان "**معنى** مستقلاً بالمفهوميّة"، والفعل "وإن كان تمام **معناه** غيرَ مستقلّ بالمفهوميّة غيرَ صالح للحكم عليه أو به إلا أن جزء معناه، أعني الحدث، مستقلٌّ بالمفهوميّة"، والحرف "ما دلّ على **معنى** في غيره"[٤٨].

(٢) أنّ أقسام الكلام، وإن كانت ثلاثيّة في وصفها الأعمّ، تنقسم أقسامًا أخرى بحسب معانيها. ومَرَدُّ عدم التناقض بين الأمرين أن التفريعات التي لاحظها الوضعيّون إنما هي تفريعات على الاسم فحسب، فذلك يُبقي القسمة الثلاثيّة قائمةً ويجعلها محورًا للشرح والتفصيل. ويجعل القوشجيّ، شأنُه في ذلك شأن الإيجيّ واضع هذا العلم، أقسام الكلم تسعةً، اثنان منها الفعل والحرف، والباقيات كلها تفريعات على الاسم تقوم مقامه وهي: اسم الجنس، والمصدر، والمشتقّ، والعلم أو الشخص، واسم الإشارة، والمضمر، والموصول[٤٩]. وعلاوةً على ذلك، يقسّم القوشجيّ المشتقّ إلى ما "يعبّر قيام ذلك الحدث من حيث الحدوث، وهو اسم فاعل؛ أو الثبوت، وهو الصفة المشبّهة؛ أو وقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول؛ أو كونه آلة لحصوله، وهو اسم الآلة؛ أو مكانًا وقع فيه، وهو ظرف المكان؛ أو زمانًا، وهو ظرف الزمان؛ أو يعبّر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره، وهو اسم التفضيل"[٥٠]. صحيح أن هذه الفروع جميعًا قد لحظها النحويّون ودرسوها، إلا أنها مُثْبتة في علم الوضع باعتبار معانيها، ومندرجة في قِسمتها باعتبار

---

[٤٨] . شرح القوشجيّ، الورقة ٨ أ–ب.

[٤٩] . شرح القوشجيّ، الورقة ٥ أ–ب، و٦ أ. وقارن Weiss (١٩٧٦)، ص ٢٥. والأقسام التسعة المذكورة أعلاه تنقسم، باعتبار مدلول اللفظ، إلى قسمين: "ما مدلوله كليّ، وما مدلوله مشخَّص؛ وتقسيم القسم الأوّل منه إلى اسم جنس ومصدر وإلى مشتقّ وفعل، وتقسيم الثاني إلى العَلَم والحروف والضمير واسم الإشارة والموصول". انظر: الورقة ٤ ب.

[٥٠]. نفسه، الورقة ٥ ب.

علاقتها المعنويّة بالحدث واستقلالها بالمفهوميّة، لا من حيث أنها أنواع صرفيّة تكاد دراستها تنحصر في قضايا الشكل. وفي حين أن علم الصرف يُعنى بالكلمة المفردة خارج السياق، عُني علم الوضع بهذه الأنواع الصرفيّة من حيث دلالتُها على معانٍ مرتبطة بالحدث، فهو وإن لم يُخرجها من الإطار العامّ الذي حَصَرها فيه علمُ الصرف، وسّع مجال النظر فيها حين قَرَنها بمفهوم الحَدَث فاتّخذت منحى دلاليًّا ينضاف إلى بنيتها الصرفيّة.

(٣) أنّ كون الاسم "مستقلاً" بالمفهوميّة يعني أنه "ملحوظ قصدًا وبالذات"، خلافًا للحرف باعتباره "لا يكون ملحوظًا قصدًا بل يكون ملحوظًا تَبَعًا، وأنه وسيلة إلى ملاحظة غيره". ولأن هذا الفرق "لا يتّضح غايةَ الإيضاح إلا بتمهيد مقدّمة" يفرّق القوشجيّ بين المعاني، فهي "قد تكون ملحوظة قصدًا وبالذات، وقد تكون ملحوظة غير مقصودة بذواتها بل على أنها آلة لملاحظة غيرها ومرآة لمشاهدة ما سواها؛ وهي باعتبار الأوّل مستقلّة بالمفهوميّة والتعقّل وصالحة لأن يُحكم عليها وبها، وباعتبار الثاني غيرُ مستقلّة بالمفهوميّة وغير صالحة ليُحكم عليها وبها"[٥١]. المعيار إذن معنويّ دلاليّ وقِوامُه التفرقة بين المفهوميّة المستقلّة بذاتها والمفهوميّة غير المستقلّة بذاتها، أي المفتقرة إلى ما سواها. وانطلاقًا من هذا يمكن إدراك الفرق بين المعنى الذي يعبّر عنه لفظ "الابتداء"، مثلاً، والمعنى الذي يتعلّق به الحرف "مِنْ" (وهو عند النحويّين "لابتداء الغاية في الأماكن")[٥٢]. فمعنى "الابتداء" مستقلٌّ بالمفهوميّة صالحٌ لأن يُحكم عليه وبه، فلفظ "الابتداء" إنما "يلزم إدراك متعلّقه منه" لأنه معنى مقصود بذاته. أما "مِنْ" في نحو: "ابتداء سَيْري من البصرة" فإنه "غير مستقلّ بالمفهوميّة غيرُ صالح لأ[ن] يُحكم عليه أو به، وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة مِنْ"، وذلك أنه "حالةٌ بين السير والبصرة" و"آلةٌ لمعرفة حالهما ومرآةٌ لمشاهدتهما على هيئة الانضمام والارتباط"[٥٣]. وبعبارة أخرى، يعبّر الاسم عن معنى

---

[٥١] . نفسه، الورقة ٧ ب و٨ أ.

[٥٢] . هذه العبارة لسيبويه في كتابه ٣٠٧/١، وعنه أخذها معظم النحويّين. وانظر كتب حروف المعاني لمزيد من التفصيل؛ مثلاً: رصف المباني، ص ٣٢٢، والجنى الداني، ص ٣٠٨.

[٥٣] . شرح القوشجيّ، الورقة ٨ أ–ب.

الابتداء بذاته ويلاحظه العقل قصدًا وبالذات، في حين أن الحرف لا يُدرك معناه إلا بإدراك متعلّقه. ولا ريب أن في تناول الوضعيّين لهذه الفروق المتعلّقة بمكمن المعنى ما ينقل الناحية المعنويّة التي ألمح إليها النحاة في قولهم إن الاسم ما دلّ على معنى في نفسه، إلى آفاق أرحب، ويلحظ للمتكلّم دورًا أساسيًا في تعيين هذه الفروق، وهو دور الإدراك لما يُقصد معناه لنفسه أو لأمرٍ خارج عنه، أي أن للمتكلّم "منظورًا"[٥٤] يحكم من خلاله على استقلاليّة المفهوم أو عدم استقلاليّته.

(٤) أنّ حدّ النحاة الفعل بأنه "ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة"[٥٥] قد غيّره علماء الوضع تغييرًا شبه كلّيّ. وقد نبّه القوشجيّ على أن هذا الحدّ ليس بمانع لأنه يَصْدُق على اسم الفاعل وليس بفعل. إلا أن خلاف علماء الوضع مع النحاة في حدّ الفعل أبعدُ من هذا التنبيه التفصيليّ، فهم يخالفونهم في جوهر مفهومهم للفعل فينفون أن تكون دلالة الفعل، أي مجموع معناه، قائمة في نفسه، ويجعلون الدلالة على الزمان واحدة من مكوّنات الفعل الدلاليّة فحسبُ. فالفعل "قام" مثلاً "يدلّ على حدث وهو القيام، وعلى نسبة مخصوصة بينه وبين فاعله... إلاّ أن أحدهما متعيّن بدلالة اللفظ، والآخر وإن كان متعيّنًا في نفسه بوجهٍ ما ملحوظًا بذلك الوجه وإلاّ لما أمكن إيقاع تلك النسبة، لكنّ اللفظ لا يدلّ عليه، فلا يتحصّل هذا الجزء إلا بملاحظة الفاعل فلا بدّ من ذكره"[٥٦]. ومُؤدَّى ذلك أنّ حدّ الفعل هو "ما دلّ على حدث ونسبة إلى موضوع ما وزمانها"[٥٧]. وهذه النسبة قائمة بين الحدث – ومرجعُها إلى أن الفعل مأخوذ من المصدر – وهو المنسوب، وبين الذات، وهو المنسوب إليه: فأمّا الحدث فدلالته في اللفظ، أي في أصوله الثلاثيّة (أو غيرها) التي اشتُقّ منها، وهو بهذا الوجه مستقلّ

---

٥٤ . قارن Weiss (١٩٧٦)، ص ٢٦ و٣٢-٣٣ حيث يتحدّث عن هذا المنظور perspective ويرى أن علم الوضع يستند إليه في تقسيم الكلم أكثر ممّا يستند إلى مقولات عقليّة.

٥٥ . هذا هو الحدّ الذي نقله القوشجيّ عن النحاة؛ انظر الورقة ٩ ب.

٥٦ . نفسه، الورقة ٩ أ.

٥٧ . نفسه، الورقة ٩ ب. وبهذا الحدّ تتمّ التفرقة بين الفعل و(الاسم) المشتقّ، لأن الحدث هو أول ما يُعتبر في مفهوم الفعل، في حين أن اسم الفاعل ليس كذلك "لأنه يدلّ على ذات ونسبة الحدث إليه، فالملحوظ في الفعل أوّلاً الحدثُ، وفي المشتقّ الذاتُ".

بالمفهوميّة. إلا أن هذا الاستقلال قد أصاب الفعل في جزء واحد من معناه – أي في الحدث – وأمّا باعتبار مجموع معناه فهو غير مستقلّ بالمفهوميّة لأن جزءًا آخر من معناه – وهو النسبة بين الحدث والذات – لا تتمّ إلا بذكر الفاعل. وتأسيسًا على هذا يقع الفعل في منزلة بين منزلتَي الاسم والحرف، فهو من حيث الحدثُ شبيهٌ بالاسم في استقلاله بالمفهوميّة، ومن حيث أنه مسند إلى شيء آخر– هو الفاعل – شبيهٌ بالحرف لأنه محكوم بذكر ذلك الآخر أي أنه فاقدُ استقلالِه خلافًا للاسم الذي ليس له محكومًا على هذا الوجه. وعلى هذا التأويل يكون المعنى هو المعيارَ المعتمدَ عليه في التفرقة، بل يكون هو الفيصلَ بين استقلال المفهوميّة وعدم استقلالها.

(٥) أن معنى القول في الحرف إنه "ما دلّ على معنى في غيره" – وهو حدٌّ يشترك فيه أهل النحو وأهل علم الوضع – يجيء في نظريّة الوضع ضمن سياق عامّ في تعيين الدلالات وتحديد مدى استقلاليّتها، وأنّ مَدار البحث في حدّ الحرف هو تبيان معنى قولنا "في غيره"، كما أن مدار البحث في الاسم والفعل هو تبيان أن الأوّل مقصود بالذات وأن الثاني مقصود بالذات في مكوّن واحد من مكوّناته فحسبُ. وإيضاحًا للمراد بأن معنى الحرف في غيره نقع عند أصحاب الوضع على شروح أشدَّ وضوحًا ودقّةً من شروح النحويّين. ففي هذه المسألة يقول القوشجيّ إن معنى الحرف "حاصلٌ في غيره، أي باعتبار متعلّقه لا باعتباره في نفسه. فقد اتّضح أن ذكر متعلّق الحرف إنما وجب ليتحصّل معناه في الذهن، إذ لا يمكن إدراكه إلّا بإدراك متعلّقه، وهو آلةٌ لملاحظته لأن الواضع اشترط[٥٨] في دلالته على معناه الإفراديّ ذكرَ متعلّقه، ولو لم يشترط ذلك لأمكن فهم معناه والحكم عليه وبه في نفسه...". وقد مرّ في (٣) أعلاه الفرق بين لفظَي "الابتداء" و"من"، فالحرف آلة لإدراك غيره، والفرق بينه وبين الاسم كالفرق بين ما هو مُبْصَر بالذات مقصود بالإبصار وما هو مُبْصَر تَبَعًا على أنه آلة لإبصار غيره. ويورد المصنّف مَثَلَ المِرآة: "فإنك إذا نظرتَ إليها وشاهدت ما ارتسم فيها من الصور فإن قصدتَ إلى مشاهدة الصورة فالمرآة في تلك الحالة مبصَرة أيضًا، لكنّها غير مبصَرة قصدًا بل تَبَعًا، ولا يمكن لك أن تحكم عليها وبها كما يمكن للصورة، وإن قُصد إلى مشاهدة المرآة نفسها

[٥٨] . في الأصل (الورقة ٨ ب): "لا لأن الواضع اشتراط"؛ تحريف.

تكون صالحة لأن يُحكم عليها أو بها وتكون الصورة مبصَرة تَبَعًا غيرَ محكوم عليها أو بها"[٥٩]. بذا ينجلي معنى عدم الاستقلال بالمفهوميّة في الحرف ومعنى العبارة القائلة إن معناه في غيره.

وينهج الوضعيّون في دراسة الحرف نهجًا مقارنًا يُظهر علاقته بسائر أقسام الكلم. وملاحظاتهم، على تفرّقها في مواضع مختلفة من بحثهم، تتّسم بالعناية بالمعنى باعتباره الفيصل في التفرقة بين الألفاظ. فالحرف عندهم، وإن انفرد بعدم استقلاله بالمفهوميّة، لا يستقلُّ بأشياءَ يشارك فيها سائر أقسام الكلم، سواءٌ في ذلك القسمان الآخران في القسمة الثُّلاثيّة، والأقسام الأكثر تفصيلًا في القسمة التُّساعيّة المذكورة أعلاه. ويمكننا تجزئة المسألة على الوجه التالي:

أ- الحرف والاسم: يشارك الحرفُ إحدى حالات الاسم التركيبيّة وهي ملازَمةُ بعضِ الأسماء الإضافة[٦٠]. ووجه الشبه بينهما إنما هو "التزام ذكر المتعلّق في الاستعمال"[٦١]، غير أن هذا الشبه لا يمسّ جوهر الفرق بين الحرف والاسم، ففي حين يُشترط "ذكر المتعلّق في الحروف لأجل الدلالة"، يُشترط ذكر المتعلّق في تلك الأسماء – أي المضاف إليه – "لتحصيل الفائدة". والفرق بين الأمرين كبير من حيث المعنى، فدلالة

---

[٥٩] . نفسه، الورقة ٨ أ.

[٦٠] . جعل النحويّون هذه الأسماء قسمين، أوّلهما ما يلزم الإضافة لفظًا ومعنًى، وثانيهما ما يلزم الإضافة معنًى دون لفظ. فمن الأوّل ما لا يضاف إلا إلى المضمر (كوحدَك وسَعْدَيْكَ ولبّيك)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى الجملة (كحيثُ وإذا)، ومنها ما لا يضاف إلا إلى المعرفة (ككلا وكلتا)، وبعض الظروف والأسماء (كعند، ولدى، وسوى، وقُصارى). أما ما يضاف معنًى دون لفظ فأيّ في نحو "أيّ عندك"، وغيرُ وقبلُ وبعدُ وحسبُ وأوّلُ الخ حين تُبنى على الضمّ ويُنوى معنى ما تضاف إليه دون لفظه، نحو: مِن قبلُ ومِن بعدُ. انظر: شرح ابن عقيل، ص ٣٢٦-٣٣٨، وشرح الاشمونيّ ٢/٣١٢-٣٢٤.

[٦١] . شرح القوشجيّ، الورقة ٨ ب.

الأسماء الملازمة الإضافة هي، كدلالة سائر الأسماء، مستقلّة بالمفهوميّة، فـ "ذو" و"فوق" مفهومهما كُلّيّ، كما يقول القوشجيّ[٦٢]، لأنهما بمعنى "صاحب" و"عُلُوّ"، ولا أثر للإضافة العارضة في معناهما. أما الحرف فغير مستقلّ بالمفهوميّة، فشَبَهُه بالأسماء الملازمة الإضافة شَبَه عرضيّ شكليّ ليس غيرُ.

ب- الحرف والفعل: لمّا كان الفعل "باعتبار مجموع معناه غير مستقلّ بالمفهوميّة"، كما مرّ في (٤) أعلاه، شاركه الحرفُ في هذا الوجه. إلا أن استقلال أحد أجزاء الفعل - أي الحدث - بالمفهوميّة يجعله "باعتبار جزء معناه محكومًا به وممتازًا عن الحرف، ولم يبلغ إلى مرتبة الاسم"[٦٣]. والفيصل في هذا هو المعنى أو ما أسميناه "منظور المتكلّم": فمفهوم الحرف، كمفهوم الفعل، "أمرٌ غير ثابت في نفسه بل لغيره"[٦٤]، وهما لذلك مختلفان اختلافًا بيّنًا عن الاسم لأن مفهومه ثابت في نفسه هو لا في غيره. وإذا استلهمنا مجاز المرآة كان الاسمُ هو الصورةَ المقصودَ إلى مشاهدتها، وكان الفعلُ والحرف مُبْصَرَيْن أيضًا، ولكنّهما مُبْصَران كالمرآة تَبَعًا لا قصدًا.

ج-الحرف واسم الإشارة والمضمر والموصول: هذه الأقسام الأربعة هي الألفاظ الموضوعة لمشخَّص وضعًا عامًّا، خلافًا للّفظ الموضوع لمشخَّص وضعًا خاصًّا، أي العَلَم. ذلك هو الشبه بين الحرف والأقسام الثلاثة الأُخرى، وما وراء ذلك ففرقٌ جوهريّ يحسم أمرَه المعنى: فالحرف معناه في غيره، أي أنه "يتعيّن بانضمام ذلك الغير إليه، بمعنى أنه لا يتحصّل في الذهن ولا في الخارج بنفسه"، في حين أن الأقسام الثلاثة الباقية "مشتركة في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها، يعني: معاني هذه الثلاثة مشتركة بأنّ كلاً منها

---

٦٢ . نفسه، الورقة ١١ ب.

٦٣ . نفسه، الورقة ٩ أ.

٦٤ . نفسه، الورقة ١٠ ب.

بتمامه معنى في نفسه ملحوظٌ قصدًا مستقلٌ بالمفهوميّة"[٦٥]. وثمّةَ جامعٌ آخر بين اسم الإشارة والمضمر والموصول، وهي أنها جميعًا "يُحتاج حين استعمالها إلى قرينة لإفادة التعيين"[٦٦]: فالقرينة في اسم الإشارة هي الإشارة حِسًّا (أي بعضوٍ من الأعضاء المحسوسة)، وهي في الضمير الخطابُ أو غيره (أي الغيبة أو الحضور)، وفي الموصول الإشارةُ إليه عقلاً أي بما عُهد بين المتكلّم والمخاطب. وهذا الجامع غير متعيّن في الحرف. ويحسن التنبيه هنا إلى أن الوضعيّين، باحتكامهم إلى المعنى، انتهوا إلى التفرقة بين الحرف وبين الموصول، مثلاً، حتى إنهم قالوا إن الموصول عكسُ الحرف[٦٧]. ومؤدَّى ذلك أنهم خالفوا النحويّين في الشبه الذي أثبتوه للحرف والموصول باعتبار أن كليهما "مفتقر افتقارًا لازمًا" – في عبارتهم – فالموصول مفتقر إلى الصلة افتقار الجارّ إلى مجروره والجازم إلى مجزومه[٦٨]. إن مدار الخلاف جليّ: فالوضعيّون احتكموا إلى المعنى فأثبتوا الفرق بين الحرف والموصول، واحتكم النحويّون إلى اللفظ فأثبتوا الشبه بينهما ولم يلتفتوا إلى المعنى، وهم وإن كانوا قد جعلوا الموصولات أسماء لم يُسعفهم حدُّهم الأسماءَ على أن ينتهوا إلى ما انتهى إليه الوضعيّون في هذه المسألة لأن المعنى لم يكن دأبهم وغايتهم في التفرقة بين أقسام الكلم المختلفة[٦٩].

---

[٦٥] . نفسه، الورقة ٦ أ و ٧ أ.

[٦٦] . نفسه، الورقة ٦ أ.

[٦٧] . انظر التنبيه السابع في نصّ القوشجيّ، الورقة ١٠ أ.

[٦٨] . هذا "الافتقار" هو ما يعلّل به النحويّون بناء الموصول – وهو اسم – كما تُبنى الحروف. انظر: شرح ابن عقيل، ص ٣٢–٣٣، وشرح الأشمونيّ، ص ٢١–٢٢.

[٦٩] . ممّا يؤكد هذا الراي أنّ النحويّين كثيرًا ما يقولون إن الموصول، كالحرف، لا يدلّ على معنى في نفسه لأنه لا بدّ من كلامٍ بعده (انظر مثلاً: أسرار العربيّة، ص ٣٨٤، وشرح المفصَّل ١٣٩/٣). هم لم يفرّقوا إذن بين احتياج الموصول إلى قرينة وكون معناه في نفسه، خلافًا للحرف، في حين فرّق الوضعيّون بين الأمرين لأن اعتمادهم كان على معنى كل قسم من أقسام الكلم في إطار نظريّة في المعنى متكاملة.

ثالثًا: آراء السهيليّ في المعنى وأقسام الكلم

نقتصر في هذا الجزء من البحث على وقفة سريعة نخصّ بها أبا القاسم السهيليّ (المتوفَّى سنة ٥٨١هـ) باعتباره أحد ألمع النحاة العرب قاطبةً وإن لم يكن قد نال حقَّه من التقدير لدى النحاة من بعده وحقَّه من الدراسة لدى المعاصرين. والذي حدانا على أن نؤخّر هذه الوقفة إلى القسم الثالث، أي إلى ما بعد الكلام على الوضعيّين، وهم متأخّرون عن السهيليّ زمنًا، أن آراء السهيليّ لم تحظ بأن تتابَعَ فتكونَ مذهب جماعة من العلماء يتبنَّونه ويذبّون عنه، خلافًا لما عليه الحال في علم النحو وعلم الوضع. نعم، لقد تنبّه نفرٌ من النحويّين إلى تفرّد السهيليّ بجملة من آرائه، فقال عنه اليمانيّ إنه "كان صاحب اختراعات واستنباطات"[٧٠] ووصفه الفيروزباديّ بقوله: "صاحب الاختراعات والاستنباطات، مع فطانة فائقة وشهامة زائدة"[٧١]، وذهب المالقيّ إلى أبعد من ذلك فقال إنه " احتجّ بأشياء لا تطّرد على أصول النحويّين" وإن له "أشياء خرج بها عن مقاييس العربيّة أدّاه نظرُه إلى ذكرها"[٧٢]. ولخروج السهيليّ على إجماع النحويّين ومخالفته أصولهم نجد أبا حيّان يوجّه إليه نقدًا لاذعًا ويقول: "وهذا الرجل كان شاذَّ المَنازع في النحو وإن كان غيرَ مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن بن الطّراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه"[٧٣]. ومهما يكن من شيء، فإن آراء السهيليّ في قضيّة المعنى عمومًا، وفي العلاقة بين المعنى وأقسام الكلم خصوصًا، وإن لم تختطَّ منهجًا متلئبًّا في تاريخ الفكر النحويّ العربيّ لَمحاولةٌ جادّة لإعطاء المعنى المقام الأول في

---

٧٠ . إشارة التعيين، ص ١٨٢.

٧١ . البُلغة، ص ١٢٢.

٧٢ . رصف المباني، ص ٣٣٨ و٣٣٩.

٧٣ . النصّ منقول عن أبي حيّان في الأشباه والنظائر ١١/٣. والصواب أن للسهيليّ شيوخًا آخرين منهم ابن السّيد البطليوسي وابن الرمّاك وابن باذش. انظر: Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٢٥، الهامش ١، وص ٤٨-٤٩.

التحليل النحويّ، بعد أن كاد وَلوع النحويّين بالنواحي الشكليّة وبالعوامل اللفظيّة يودي بدور المعنى عندهم، وبعد أن تصدّى عبد القاهر الجرجانيّ لهذه النزعة عند النحاة وأبرزَ أهميّةَ "معاني النحو" في فهم التركيب[٧٤].

وقد كنّا حاولنا، في دراسة سابقة، أن نثبت أن السهيليّ قد وسّع العوامل المعنويّة بعد أن قصرها النحويّون، أو كادوا[٧٥]، على عاملين اثنين هما عامل الرفع في المبتدأ (أي الابتداء)، وعامل الرفع في الفعل المضارع (أي تعرّيه من العوامل اللفظيّة مُطْلَقًا). وممّا نرى أنه زاده على ذينك العاملين عوامل الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والحال، والنعت، والمعطوف، والقصد؛ وهذا الأخير ممّا أفاده السهيليّ من ابن الطراوة، وعمادُه المعنى كما يدلّ عليه اسمه[٧٦]. ومن هنا فإن عناية السهيليّ بإظهار دور المعنى في أقسام الكلم، وبعد ذلك في نظريّة العمل برُمّتها، إنما هي امتداد لتقصّيه العواملَ المعنويّة، أو أن كلا الاتجاهين عنده يؤسّس لنظريّةٍ في المعنى وعلاقته بالتحليل النحوي مفارِقةٍ للنظريّة النحويّة العامّة مفارقَةً بيّنة.

إن أبرز ما يخالف فيه السهيليُّ النحويّين هو قوله إن "الفعل لا يدلّ على معنى في نفسه"[٧٧]. وإذ كان الحرف عنده أيضًا لا يدلّ على معنى في نفسه صار الاسم وحده، من بين أقسام الكلام، ذا معنى في نفسه: "وإنما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم"[٧٨]. وملخَّص حجّته في ذلك أن المصدر إذا أُخبر عنه كان الاسمُ الذي هو فاعلٌ

---

[٧٤] . انظر رأينا القائل إن الجرجانيّ هو أحد المصادر التي منها استلهم السهيليّ آراءه، في Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٤٩-٥٤.

[٧٥] . نشير بقولنا: "أو كادوا" إلى آراء فرديّة نُسبت إلى بعض النحويّين الذين زادوا عواملَ معنويّة على الابتداء ورافع الفعل المضارع. من ذلك، مثلاً، قول الفرّاء إن ناصب الفعل المضارع هو "الخلاف"، وهو عامل معنويّ، وقول خلف الأحمر إن عامل المفعول هو معنى المفعوليّة. انظر هذه الآراء الفرديّة في الأشباه والنظائر ١/٢٤٤-٢٤٥.

[٧٦] . انظر في هذه العوامل جميعًا: Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٢٩-٣٩ (ومنها: القصد، ص ٣٧-٣٩).

[٧٧] نتائج الفكر، ص ٦٨؛ وانظر ص ٧٤ أيضًا.

[٧٨] . نفسه ص ٧٤.

له مخفوضًا مضافًا إليه، نحو: "أعجبني خروجُ زيدٍ"، فلما أرادوا الإخبار عن الاسم الفاعل للحدث لم يكن جائزًا أن يبقى مخفوضًا، وكان حقُّه الرفع، ولم يجز أن يُدخلوا عليه حرفًا يدلّ على أنه مُخْبَر عنه لاستحالة انفصاله عن الحدث في اللفظ... "ولما بطل جعل الاسم مُخْبَرًا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدلّ على كونه مُخْبَرًا عنه، لم يبق إلا أن تشتقَّ من لفظ الحدث لفظًا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالاً على معنى في غيره، ويكون متّصلاً اتّصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل..."[٧٩]. ويرى السهيليّ أن لفظ الفعل يدلّ على المصدر والفاعل والمفعول به[٨٠]، غير أن من الواضح أن هذه دلالة في الفعل على غيره، أي أن الفعل ليس له معنى على الحقيقة لأنه يدلّ على شيء متعلّقٍ به خارجٍ عنه. موقف السهيلي هذا مخالف لإجماع النحاة لا في ظاهره فحسب بل في استناده إلى المعنى: فقوله باستحالة انفصال الاسم الفاعل عن الحدث في اللفظ مَرَدُّه إلى أنّ اللفظ " تابعٌ للمعنى"[٨١] فيستحيل فصله لفظًا. ومِثْلُ ذلك في الاستناد إلى المعنى قولُه إن الفعل يدلّ على الحدث بالتضمّن، دلالةَ "الفَرَس" على "القوائم" ودلالة "البيت" على "السقف"، واللفظ الدالّ على الحدث بالمطابقة إنما هو الضرب والقتل[٨٢]؛ ومثلُه أيضًا رأيُه في دلالة لفظ الفعل على المصدر والفاعل والمفعول به[٨٣]. وبالجملة، يقرّر السهيليّ أصلاً كبيرًا من أصوله بعبارة مُفادها أن "الألفاظ تابعة للمعاني"[٨٤]، وهو يحتكم إلى هذه المقولة الأساسيّة في آرائه وأحكامه. وسواءٌ أكانت الحجج التي يسوقها تأييدًا

---

[٧٩] . نفسه ص ٦٧-٦٨.

[٨٠] . نفسه ص ٣٨٧-٣٨٨. وانظر أيضًا: الأشباه والنظائر ٢٥١/١.

[٨١] . نفسه ص ٦٧.

[٨٢] . نفسه ص ٦٨.

[٨٣] . نفسه ص ٣٨٧-٣٨٨؛ وانظر ص ٢٣٣ أيضًا.

[٨٤] . عبارة السهيليّ هذه (نتائج الفكر، ص ٧٤) تذكّر بقول عبد القاهر إن "الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة" (دلائل الإعجاز ص ٢٥٨؛ وانظر ص ٤٥). وانظر المقاربة بين السهيليّ وعبد القاهر في هذه المسألة في Baalbaki (١٩٩٩)، ص ٥٠-٥١.

لآرائه حججًا سليمةً ومقنعةً أم لا، لَمِنَ اللفت حقًّا صدوره فيها عن عناية فائقة بالمعنى، حتى لقد أضحى المعنى كالخيط الجامع لكثير من آرائه النحويّة ولِما تفرّد به وخرج على إجماع النحاة.

ولعلّ أهمّ ما يتفرّد به السهيليّ استخدامُه المعنى أساسًا لنظريّة جديدة في العَمَل خرج فيها على مقاييس النحويّين وأصولهم. ومن المعروف في النظريّة النحويّة التقليديّة أن الأسماء تعمل لمشابهتها الأفعال (كعمل اسم الفاعل لمضارعته الفعلَ)، وأن الأصل في الأفعال أن تكون عاملة، وهي لذلك أقوى العوامل[٨٥]، وأن الحروف تعمل إذا كانت مختصّة (فحروف الجرّ تعمل لاختصاصها بالأسماء، وحروف النصب تعمل لاختصاصها بالأفعال، وحروف العطف والاستفهام لا تعمل لعدم اختصاصها)[٨٦]. وقد خالف السهيليّ النحويّين في مسلَّماتهم هذه كلِّها. فالفعل عنده ليس أقوى العوامل، بل إنه لا يعمل بنفسه إلا في ثلاثة أشياء هي المصدر (أي المفعول المطلق) والفاعل والمفعول، كما مرّ؛ والاسم "وجب أن لا يكون عاملاً في غيره على الحقيقة"[٨٧]. وأما الحرف فلم يلتفت السهيليّ إلى اختصاصه[٨٨]، بل جعل المعنى سبب إعماله أو إهماله كما يظهر أدناه.

والمعيار عند السهيليّ في نظريّته في العمل هو المعنى، وهذا المعنى قائمٌ في الفرق بين أقسام الكلم: فوجوبُ ألاّ يعمل الاسم في غيره على الحقيقة مَرَدّه إلى أن الاسم له معنى على الحقيقة، أي أن معناه ليس في غيره؛ ووجوبُ أن يعمل الفعل في الاسم مَرَدُّه إلى أن الفعل يدلّ على معنى في غيره ومن ثمّ "وجب أن يكون له أثرٌ في لفظ ذلك الغير، كما له

---

٨٥ . انظر: الهمع ٩٤/١.

٨٦ . انظر باب العامل في الأشباه والنظائر ٢٤١/١ وما بعدها.

٨٧ . نتائج الفكر، ص ٧٤. وممّا يستتبعه هذا الرأي قول السهيليّ إنّ المضاف إليه مجرور بالإضافة (الأمالي، ص ٢٠)، خلافًا لمن قال إن الاسم المضاف هو العامل في المضاف إليه. وقد يقبل السهيليّ أن يعمل اسم الفاعل، ولكنه يشترط لذلك أن تتقدّمه قرينة – كألف الاستفهام –يَقْوَى بها معنى الفعل فيه (نتائج الفكر، ص ٤٢٣).

٨٨ . من ذلك، مثلاً، أنه يعلّل عمل الحروف الناصبة والجازمة للمضارع استنادًا إلى أن اللفظ "تابع للمعنى" ثم يذكر عرضًا اختصاص هذه الحروف بالفعل ولا يجعل اختصاصها ذلك سببًا لعملها؛ انظر: نتائج الفكر، ص ٧٨–٧٩.

أثرٌ في معناه"[٨٩]؛ ووجوبُ أن يعمل الحرف مَرَدّه أن "الألفاظ تابعةٌ للمعاني، فكما تشبّث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبّث به لفظًا"[٩٠]. ويبدو أن السهيليّ توسّع في فكرة التشبّث هذه في مبحث الحرف خاصةً لأنه اضطر إلى أن يعلّل إهمال بعض الحروف وإعمال بعضها. وخُلاصة رأيه أننا "لا نجد حرفًا لا يعمل إلا حرفًا دخل على جملة قد عمل بعضُها في بعض، وسبق إليها عملُ الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلاً لمعنى في الجملة لمعنى اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف، وهو الابتداء أو نحوه، وذلك نحو: هل زيدٌ قائم؟"[٩١]. وإلى ذلك ينظر السهيليّ في بنية الحرف، فالأحاديّ مثلاً، كهمزة الاستفهام، لا يُتوهّم انقطاع الجملة عنه فلم يُعْمَل؛ وأما ما كان من ثلاثة احرف فصاعدًا، نحو "إنّ" فقد أعملوه إظهارًا لتشبُّثه بالتركيب الذي يليه ومنعًا لتوهّم انقطاع الجملة عنه؛ وأما ما كان من حرفين ففيه تفصيل، ومرجع الإعمال والإهمال إنما هو المعنى في كل أداة[٩٢].

إن عناصر المعنى التي عُني بها السهيليّ، سواءٌ في ذلك تقصّيه العواملَ المعنويّة، وحدُّه أقسام الكلم تبعًا للمعنى، وتعليلُه العملَ النحويَّ استنادًا إلى معاني تلك الأقسام (بما في ذلك مفهوما "القَصْد" و"التشبُّث")، لَتشكِّل مجتمعةً ما يقرب أن يكون عنده نظريّةً متكاملة المعالم. وقد يكون أهمّ ما في هذا أنه محاولةٌ منه لإحياء دور المعنى في الدراسة النحويّة، ولا سيّما انطلاقًا من أقسام الكَلِم، شأنها في ذلك شأنُ المحاولة التي قام بها الوضعيّون حين جعلوا المعنى محور دراستهم أقسام الكَلِم وما يتفرّع عنها من المسائل.

---

[٨٩] . نفسه ص ٦٨.

[٩٠] . نفسه ص ٧٤.

[٩١] . نفسه ص ٧٤ أيضًا.

[٩٢] . نفسه ص ٧٤-٧٨.

ثبت المصادر والمراجع

أ–بالعربيّة:

* أسرار العربيّة لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق محمد بهجة البيطار، دمشق ١٩٥٧.
* إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويّين لليمانيّ، تحقيق عبد المجيد دياب، الرياض ١٩٨٦.
* الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ، حيدرأباد، ١٣٩٥–١٣٦١.
* إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجّاجيّ لابن السّيد البطليوسيّ، تحقيق حمزة عبد الله النشرتي، الرياض ١٩٧٩.
* الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.
* أقسام الكلم العربيّ من حيث الشكل والوظيفة لفاضل مصطفى الساقي، القاهرة ١٩٧٧.
* أمالي ابن الشجريّ، حيدرأباد ١٣٤٩.
* أمالي السهيليّ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، القاهرة ١٩٧٠.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين لأبي البركات الأنباريّ، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، القاهرة ١٩٥٥.
* أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، بيروت ١٩٧٩.
* الإيضاح العضديّ لأبي علي الفارسيّ، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ج ١، القاهرة ١٩٦٩.
* الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجّاجيّ، تحقيق مازن المبارك، ط ٣، بيروت ١٩٧٩.
* بغية الوعاة في طبقات اللغويّين والنحاة للسيوطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٢، بيروت ١٩٧٩.

* البُلغة في تاريخ أئمّة اللغة للفيروزباديّ، تحقيق محمد المصري، دمشق ١٩٧٢.
* التفسير الكبير للرازي، نسخة مصوّرة في طهران عن طبعة المطبعة البهيّة، القاهرة ١٣٠٢.
* الجُمَل للزجّاجيّ، تحقيق ابن أبي شنب، باريس ١٩٥٧.
* الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط ٢، بيروت ١٩٨٣.
* دلائل الإعجاز للجرجانيّ، باعتناء محمد رشيد رضا، القاهرة ١٣٣١.
* رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقيّ، تحقيق أحمد محمّد الخرّاط، دمشق ١٩٧٥.
* شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.
* شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.
* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٣.
* شرح الكافية للاستراباذيّ، نسخة مصوّرة في بيروت (١٩٩٥) عن طبعة اسطمبول ١٣١٠.
* شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ، تحقيق رمضان عبد التوّاب ومحمود فهمي حجازي، ج ١، القاهرة ١٩٨٦.
* شرح المفصَّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).
* شرح الوضعيّة لعليّ بن محمد القوشجيّ، مخطوط بمكتبة يافث، الجامعة الأميركية في بيروت، رقم MS 492.75: S 562 SA.
* الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٣.

* فقه العربيّة المقارن: دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات الساميّة لرمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٩.
* في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي، بيروت ١٩٦٩.
* في النحو العربيّ: قواعد وتطبيق لمهدي المخزومي، القاهرة ١٩٦٦.
* كتاب سيبويه، بولاق ١٣١٦.
* اللغة العربيّة: معناها ومبناها لتمّام حسّان، ط٢، القاهرة ١٩٧٩.
* المسائل العسكريّات لأبي علي الفارسيّ، تحقيق إسماعيل أحمد عمايرة، عمّان ١٩٨١.
* المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديّات لأبي علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي، بغداد ١٩٨٣.
* معجم الادباء لياقوت، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت ١٩٩٣.
* المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣-١٩٦٩.
* الموجز في النحو لابن السرّاج، تحقيق مصطفى الشويمي وبن سالم دامرجي، بيروت ١٩٦٥.
* نتائج الفكر في النحو للسهيليّ، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، ط ٢، القاهرة ١٩٨٤.
* "نشأة النحو العربيّ في ضوء كتاب سيبويه" لجيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربيّة الأردني، العدد ١ (١٩٧٨)، ص ١٢٥-١٣٨.
* "نظرة جديدة في قضيّة أقسام الكلام: دراسة حول كتاب ابن المقفّع في المنطق" لرافي طلمون، الكرمل، العدد ١٢ (١٩٩١)، ص ٤٣-٦٧.
* النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمريّ، الكويت ١٩٨٧.
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، القاهرة ١٣٢٧.

ب–بالأجنبيّة:

Baalbaki, Ramzi. 1983. "The relation between *naḥw* and *balāġa*: A comaprative study of the methods of Sībawayhi and Ǧurǧānī". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 11. 7-23.

_____. 1995. "Reclassification in Arab grammatical theory". *Journal of Near Eastern Studies* 54. 1-13.

_____. 1999. "Expanding the *maʿnawī ʿawāmil*: Suhaylī's innovative approach to the theory of regimen". *al-Abḥāṯ* 47. 23-58.

_____. 2001. "*Bāb al-fā'* [*fā'* + subjunctive] in Arabic grammatical sources". *Arabica* 48. 186-209.

Guillaume, Jean-Patrick. 1988. "'Le discours tout entier est nom, verbe et particule': Élaboration et constitution de la théorie des parties du discours dans la tradition grammaticale arabe". *Langages* 92. 25-36.

Gully, Adrian. 1995. *Grammar and semantics in medieval Arabic: A study of Ibn-Hisham's 'Mughni l-labib'*. Surrey: Curzon press.

Mach, Rudolf. 1977. *Catalogue of Arabic manuscripts* (*Yehuda section*) *in the Garrett collection, Princeton University Library*. Princeton: Princeton University Press.

Owens, Jonathan. 1989. "The syntactic basis of Arabic word classification". *Arabica* 36. 211-34.

Suleiman, Yasir. 1990. "Sībawaihi's 'parts of speech' according to Zajjājī: A new interpretation". *Journal of Semitic Studies* 35. 245-63.

Versteegh, Kees. 1977. *Greek elements in Arabic linguistic thinking*. Leiden: E. J. Brill.

_____. 1995. *The explanation of linguistic causes: Az-Zaǧǧāǧī's theory of grammar*. Amsterdam/ Philadelphia: John Benjamins.

Weiss, Bernard G. 1976. "A theory of the parts of speech in Arabic (noun, verb and particle): A study in *'ilm al-waḍʿ*". *Arabica* 23. 23-36.

_____. 1987. "*'Ilm al-waḍʿ*: An introductory account of a later muslim philological science". *Arabica* 34. 339-56.

(١٠)

تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد في النحو العربيّ

لم يَفُتِ الأوائلَ أن يتنبّهوا إلى الفرق، في استخدام النحويّين، بين الشاهد الحقيقيّ أو الحيّ كالآية والبيت والمَثَل السائر، والمِثالِ الذي يلفّقه النحويّ دون أن يتلقّاه مشافهةً أو روايةً. ولُبُّ المسألة أن الأمثلة الملفَّقة ليست كلّها من ضربٍ واحد: فمن الناحية النظريّة قد يبدو سائغًا للنحويّ أن ياتي، ممثِّلاً، بتراكيب من مثل "كان عبدُ الله منطلقًا" و"جلستُ مَجْلِسًا حسنًا" و"ضرب زيدًا عبدُ الله"[١] باعتباره عربيَّ اللسان فما يقوله حُجّة وإن لم يُسبق إلى النُّطق به[٢]. إلا أن هذا الضربَ من الأمثلة ليس مَدار خلاف لأن القصد من ورائه اتخاذه نموذجًا للظاهرة أو منطلقًا للتحليل باعتباره يتضمّن القَدْر الأدنى ممّا يُحتاج إليه في التركيب دون أيّة عناصر زائدة على ذاك القَدْر، وتلك عناصر لا سبيل إلى التخفّف منها في الشاهد الحيّ. ومع ذلك لم يَنْجُ النحويّون من الطعن عليهم من باب تلك الأمثلة، وفي زمن مبكر هو أواخر القرن الثاني للهجرة أو أوائل الثالث، أي في زمن الأخفش الأوسط المتوفّى سنة ٢١٥هـ/ ٨٣٠ م، ذلك أنه أنشد أبياتًا لرجل يُدعى عمّارًا الكلبيّ جاء فيها قوله[٣]:

وحرَّضوا بين عبد الله من حُمُقٍ وبين زيدٍ فطال الضربُ والوجعُ

وفي هذا إلماع إلى أمثلة سيبويه (ت ١٨٠هـ/٧٩٦ م) في كتابه وعنه أخذها النحاة من بعده.

---

١. كتاب سيبويه ١/٧، ١٥، ١٩.

٢. هذا مبدأ أقرّه النحاة؛ ولعلّ من أكثر ما قيل فيه بيانًا النصّ التالي لابن جنّي في المنصف على تصريف المازني: "ألا ترى أنك إذا سمعت قامَ زيدٌ أجزتَ أنت ظَرُفَ خالدٌ وحَمُقَ بِشرٌ، وكان ما قِسْتَه عربيًّا كالذي قِسْتَه عليه؛ لانك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرُك اسم كل فاعل ومفعول، وإنما سمعتَ بعضًا فجعلتَه أصلاً وقِسْتَ عليه ما لم تسمع" (١/١٨٠).

٣. الخصائص ١/٢٤٠، وإنباه الرواة ٢/٤٢، ومعجم الأدباء ٤/١٥٩٥.

والذي هو مَدار الخلاف تلك الأمثلةُ – مفرداتٍ كانت أم تراكيب – التي أوردها النحويّون بلا سند وقد يكونون ابتدعوها ابتداعًا ولم يقيسوها كما قاسوا "كان عبدُ الله منطلقًا" و"ضربَ زيدًا عبدُ الله". ومن أُولى الإشارات إلى صنيع بعض اللغويّين هذا ما جاء في مقدّمة كتاب العين: "فإن النحارير منهم ربّما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللَّبس والتعنيت"[٤]. وقد ذكر المبرّد (ت ٢٨٥هـ/٨٩٨ م) ضربين مختلفين ممّا ابتدعه النحويّون، أوّلهما في المفردات: فقد جعل عنوان أحد فصول المقتضب: "هذا باب ما يحقَّر على مثالِ جَمْعِهِ على القياس لا على المستعمل"[٥]. وأما الضرب الثاني ففي التركيب، وعنوانُ الفصل الذي يتناوله: "هذا بابٌ من الذي والتي ألّفه النحويّون فأدخلوا الذي في صلة الذي وأكثروا في ذلك"[٦].

واستنادًا إلى التفرقة بين الشواهد الحقيقيّة أو الحيّة والأمثلة الملفَّقة – سواءٌ منها ما جيء به نموذجًا يختصر الظاهرة ويُستحضر لتبيانها، وما وُضع من مفردات وتراكيب على سبيلٍ آخرَ من القياس لا يلتفت إلى كلام العرب في شيء – نحاول في هذه الدراسة أن نتبيّن التطوّر الذي طرأ على استخدام الأمثلة والشواهد في تاريخ النحو العربيّ وأن نبحث في الأسس النظريّة التي أملت طبيعة ذلك الاستخدام في التراكيب تحديدًا. وسوف نتّخذ من كتاب سيبويه منطلقًا لدراسة الشاهد والمثال في إطار النظريّة النحويّة التي أرساها، ثم نعمد إلى المصادر المتأخّرة فنحاول أن نُظهر ما استجدّ في تناولها الشواهدَ والأمثلة، وعلاقة ذلك باختلاف المنطلقات النظريّة بين سيبويه والنحاة المتأخّرين. وسبيلنا في هذا أن نتخيّر أبوابًا أساسيّة في الدراسة النحويّة تكون نماذج صالحة للكشف عن العلاقة بين استخدام الأمثلة والشواهد من جهة، وبين مواقف النحويّين وأغراضهم في دراسة النحو من جهة أخرى.

---

٤. العين ١/٥٣.
٥. المقتضب ٢/٢٥٧. وانظر الكتاب ٢/١١٠.
٦. المقتضب ٣/١٣٠.

النموذج الأوّل : باب فاء السببيّة

يُظهر لنا هذا الباب بوضوح تامّ الأهميّة التي يوليها سيبويه للمثال في شرح الظاهرة[٧]، وذلك باعتماده جملة نمطيّة أو أساسيّة أقرب ما تكون إلى الجملة النواة kernel sentence، وهي جملة تعدَّل عناصرها والمؤثِّرات فيها ويُرصد ما يُحْدثه ذلك في اللفظ والمعنى في كل حالة. ولمّا كانت الجملة النمطيّة هي الأصل الذي يجري تعديله وجب أن تكون ممثِّلة للظاهرة على أخصر نحوٍ ممكن، ولذا اختارها سيبويه عوضًا عن الشاهد الحيّ وإن لم يُعوزه أن يجده. والجملة النمطيّة في باب الفاء هي: "لا تأتيني فتحدّثَني" بنصب "تحدّث" أو رفعه. وقد أحصينا في باب الفاء في كتاب سيبويه واحدًا وعشرين تركيبًا هي إما تفريعات مباشرةٌ على تلك الجملة أو تفريعات مقيسةٌ عليها بألفاظ أخرى لضرورات التمثيل[٨]. وسوف نقسم هذه التفريعات فيما يلي إلى زُمَر بناءً على خصائصها التركيبيّة، علمًا بأن ورودها في نصّ الكتاب مطابق في الأعمّ الأغلب لترتيبها المبيَّن أدناه.

تضمّ الزُّمرة الأولى ثلاثة تراكيب هي الآتية:

(١) لا تأتيني فتحدّثَني

(٢) ما تأتيني فتحدّثَني

(٣) ما أتيتنا فتحدّثَنا

التركيب الأوّل هو الجملة النمطيّة أو الأساسيّة التي يُجرى التعديل عليها، وهي أيضًا المثال الذي يُرجع إليه ليقارَن به سائر التراكيب. وإلى ذلك فإن الباب كلّه منعقد على المعاني الأربعة التي يحتملها التركيب، وهي معنيان للنصب ومعنيان للرفع. فالمعنى الأول للنصب "ما تأتيني فكيف تحدّثُني، أي لو أتيتني لحدّثتَني"، والآخر على "ما تأتيني أبدًا إلا لم تحدّثني، أي منك إتيانٌ كثير ولا حديث منك". وأما الرفع فوجهه الأوّل أن تُشرك بين

---

٧. انظر ملاحظات Carter (٢٠٠٤) ص ٣٩-٤٩ حول مصادر مادّة الكتاب من كلام العرب والشعر والتنزيل والحديث والأمثال، واستخدام سيبويه للأمثلة المصنوعة أيضًا.

٨. انظر تلك التفريعات والمسائل النحويّة لمجمل الباب في Baalbaki (٢٠٠١) ص ١٨٦-٢٠٩.

الفعلين فتقول: "ما تأتيني فتحدّثُني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدّثني"، ولك أن ترفع "على وجه آخر كأنك قلت: فأنت تحدّثُنا"[٩]. وبعد أن يبيّن سيبويه هذه المعاني الأربعة يأخذ في تقليب التركيب النمطيّ، فالتركيب الثاني مُحْدَث بإحلال "ما" موضع "لا"، والثالث بإحلال الفعل الماضي "أتيتنا" محلَّ الفعل المضارع "تأتيني". ويبدو من ظاهر كلام سيبويه أن أيًّا من هذين التعديلين لا يورث التركيبين الثاني والثالث فرقًا في المعنى عن التركيب الأوّل.

والزُّمرة الثانية تضمّ ثلاثة تراكيب أخرى يفرّعها سيبويه على التركيب الأوّل بإدخال "إلاّ" في تركيبين اثنين وبتقديرها في الثالث:

(٤) ما تأتينا فتَكَلَّمَ إلاّ بالجميل

(٥) لا تأتينا فتحدّثَنا إلاّ ازددنا فيك رغبةً

(٦) لا يسعني شيءٌ فيعجزَ عنك

وقد يبدو أن التركيبين الرابع والخامس متماثلان، إلا أن بينهما خلافًا مقصودًا يُحْدثه سيبويه بجعل ما بعد "إلاّ" في التركيب الرابع شبهَ جملة متعلقّة بالفعل، وفي التركيب الخامس جملةً فعليّة. أما التركيب السادس فينتمي أيضًا إلى هذه الزُّمرة بدليل أن التقدير فيه عنده: "لا يسعني شيءٌ إلاّ لم يَعْجِز عنك". ومَدار المعنى في هذه التراكيب الثلاثة – كسائر التراكيب في الباب كلّه – المعاني الأربعة التي ينطوي عليها التركيب الأوّل، قد تصحّ جميعًا في تركيب ما وقد يمتنع بعضها.

وأما الزُّمرة الثالثة فتنتظم ثلاثة تراكيب أخرى هي التالية:

(٧) ما أنت منا فتحدّثَنا

(٨) ألا ماءَ فأشربَه

(٩) ليته عندنا فيحدّثَنا

والجامع بين هذه التراكيب أن ما قبل الفاء فيها جميعًا خلوٌ من الفعل، خلافًا لسائر التراكيب في الباب كُلّه. ولا ريب أن سيبويه أتى بهذه التراكيب الثلاثة متتاليةً ليُظهر ما

[٩]. الكتاب ١/٤١٨-٤١٩.

يُحدثه الاستغناء عن الفعل قبل الفاء، وهذا أثرُه جليٌّ في المعنى بخاصة. فاقتصار كلّ من هذه التراكيب على فعلٍ واحد، هو الفعل الواقع بعد الفاء، يُبطل إمكان الشركة بين فعلين، وعلى ذلك يمتنع هذا الوجه من الرفع – كما نصّ سيبويه – أعني الوجه الذي تأويله: "ما تأتيني وما تحدّثُني"[١٠].

بعد هذا يَرِدُ خمسة تراكيب يمكن جمعها في زُمرة واحدة، إلا أننا اخترنا أن نجعلها في زُمرتين اثنتين إظهارًا للُّحمة بين مكوّنات كلٍّ، وذلك بتأخير التركيبين الثاني عشر والثالث عشر – بحسب تسلسلهما في كتاب سيبويه – إلى ما بعد التركيب الرابع عشر. وعلى هذا فالزُّمرة الرابعة تتكوّن من التراكيب الثلاثة التالية:

(١٠) ألا تقعُ الماءَ فتسبحَ

(١١) ألم تأتِنا فتحدّثَنا

(١٤) ألستَ قد أتيتَنا فتحدّثَنا

وهذه التراكيب جميعًا مصدَّرة بهمزة الاستفهام تليها أداة نفي مختلفة في كل تركيب. ويوازي التناظرَ بين التراكيب الثلاثة تناظرٌ في الحكم النحويّ، فالنصب جائزٌ فيها جميعًا باعتبار أن ما بعد الفاء متوقّف حصولُه على ما قبلها، ولذا يستخدم سيبويه مصطلح "الجواب" في الإشارة إلى ما بعد الفاء: "وتقول: ألستَ قد أتيتنا فتحدّثَنا إذا جعلته جوابًا ولم تجعل الحديث وقع إلا بالإتيان". أما الرفع – ونظيره، في المثل الحادي عشر، الجزم لوقوع "لم" في صدر التركيب – فمسوِّغُه معنى الشركة بين الفعلين إذا كان هو المُراد.

---

١٠. أما الوجه الآخر للرفع، وهو ما يتمثّل بتقدير الضمير (نحو: "ما تأتينا فانت تحدّثُنا")، فيُجيزه سيبويه في التركيب السابع، إلا أن ظاهر كلامه يفيد أن التركيبين الثامن والتاسع مقصوران على النصب. ولسنا نرى فرقًا بين هذه التراكيب يسوّغ ذاك الاختلاف في الحكم، ذلك أن تقدير الضمير في الثامن والتاسع مماثل لتقديره في السابع. ويحسن التنبيه على أن الشنتمريّ (تحصيل عين الذهب ٣٩٤) قد أجاز الرفع على تقدير الضمير في قول أميّة بن أبي الصلت: "ألا رسولَ لنا منّا فيُخْبِرُنا" (والتقدير: فهو يخبرُنا)، وهذا الشاهد عينه يأتي به سيبويه موازيًا للتركيب الثامن.

وأما التركيبان الثاني عشر والثالث عشر فيميّزهما أن أوّلهما مصدَّر بالنهي وثانيهما مصدَّر بالأمر، فهما في زُمرة واحدة، هي الخامسة، نظرًا للعلاقة الوثيقة بين النهي والأمر:

(١٢) لا تَمْدُدْها فتَشُقَّها

(١٣) ائتني فأحدّثَك

وعلى ما بين التركبين من توازٍ، يفرّق سيبويه بينهما في الحكم النحويّ انطلاقًا من التفرقة الواقعة في الاستعمال اللغويّ بين صيغة النهي بالمضارع مسبوقًا بالأداة وصيغة الأمر بفعل الأمر: فالشركة جائزة في التركيب الأوّل – أي على تقدير: "لا تَمْدُدْها فتَشْقُقْها" – في حين أنها غير جائزة في الثاني لأن معنى الشركة يقتضي تركيبًا من مثل "ائته فليحدّثْك" بدخول لام الأمر وهي تقتضي الجزم. وأما النصب على معنى "المجازاة" فجائز في التركيبين كليهما.

وتنتظم الزُّمرةُ السادسة التراكيبَ الثلاثة الآتية:

(١٥) كأنك لم تأتِنا فتحدّثَنا

(١٦) ودّ لو تأتيه فتحدّثَه

(١٧) حَسِبْتُه شتمني فأثبَ عليه

والجامع بين هذه التراكيب أنها جمل خبريّة مُثْبَتة[١١] لا تتضمّن إنشاءً أو طلبًا، وهي بذلك تُغاير سائر تراكيب الباب. ولمّا كانت هذه التراكيب متماثلة في بنيتها كان حكمها الإعرابيّ واحدًا وبحسب المعنى المراد، وذلك في حالَي النصب والرفع على السواء (والجزمُ نظير الرفع في التركيب الخامس عشر لأنه مصدَّر بـ "لم"). وممّا يُظهر أن المعنى هو

[١١]. هذا الحكم يصحّ أيضًا على التركيب الخامس عشر، لأن "لم" لا تتعارض ومعنى الإيجاب بل توجبه. انظر: النكت للشنتمري ٧١٤/١ حيث يقول في التعليق على بيت الدارميّ الذي مطلعه: "كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً" إن دخول "كأن" أوجب أنه ذَبَحَ لأهله نعجةً. وفي تحصيل عين الذهب للشنتمري أيضًا في شرح بيت الدارميّ: "الشاهد فيه نصب ما بعد الفاء على الجواب وإن كان معنى الكلام إيجابًا" (ص ٣٩٥).

الفيصل في إيقاع النصب أو الرفع في تراكيب هذا الباب تمييزُ سيبويه تمييزًا دقيقًا بين المراد بالنصب والمراد بالرفع: فإذا لم يكن الوثوب واقعًا وجب نصب الفعل "فأثبَ" لأن المعنى: "لو شتمني لوثبتُ عليه"، فإذا كان الوثوب قد وقع فالرفع واجب "لأن هذا بمنزلة قوله: ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ"، أي أن الشتم والوثوب حاصلان فالرفع على الشركة. والبيّن أن سيبويه قد أفاد من دلالة "حَسِبَ" التي تحتمل معنى "ظننتُ" ومعنى "تيقّنتُ"[١٢] فأظهر ما يحتمله التركيب بناءً على هذا الترجّح الذي يعضده أيضًا سياقُ الحال.

ويَرِد في آخر باب الفاء تراكيبُ يمكن جعلها في زُمرة برأسها هي الزُّمرة السابعة، والجامع بينها أنها جميعًا موجبة وأن الرفع فيها دون سواه هو الوجه. وبناءً على الجملة النمطيّة نقع على التركيبين التاليين، علاوةً على الشواهد الحيّة التي سنذكرها لاحقًا:

(١٨) إنه عندنا فيحدّثُنا

(١٩) سوف آتيه فأحدّثُه

يتّضح من دراسة باب الفاء في كتاب سيبويه أهميّة المثال في التحليل النحويّ. فالتركيب النمطيّ "لا تأتيني فتحدّثَني" يمكن تفريعه وتعديله لتستغرق التراكيبُ الناتجة عن ذلك مختلفَ أوجه الكلام المستعمل. وهذا الأمر لا يتيسّر على هذا السبيل إذا كان التركيب النمطيّ شاهدًا حيًّا من شعر أو تنزيل أو سواهما. غير أنّ مسألة المثال في هذا الباب إنما هي جزء من كلّ، وسوف نحاول لذلك أن نربطها بسواها من المسائل التي تبيّن علاقة المثال بالشاهد الحيّ، والأسس النظريّة المشتركة بين المثال والشاهد على حدّ سواء.

ومن الجليّ أن التراكيب التي أوردها سيبويه تنويعًا وتفريعًا على التركيب النمطيّ "لا تأتيني فتحدّثني" مستوحاة في معظمها من شواهد حيّة قاسَ عليها تراكيبه. ولعله استشعر الحاجة إلى أن تكون النماذج الفرعيّة موازيةً للتركيب النمطيّ فجاء بها قبل الشاهد الحيّ في كل فرع، والتزم ما أمكنه ذلك بالفعلين "تأتي" و"تُحَدِّث" حفاظًا على التركيب النمطيّ، كما يظهر في التراكيب التالية: الثاني حتى الخامس والسابع والتاسع والحادي

[١٢]. شرح الأشموني ١/١٥٦، وشرح ابن عقيل ١٨٥ و ١٨٨.

عشر والثالث عشر حتى السادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر. ومن اللافت حقًّا ذلك التوازي بين تراكيب سيبويه والشواهد الحيّة التي يستشهد بها تعزيزًا للظاهرة وتأكيدًا على ورودها في الاستعمال. قارن مثلاً بين التراكيب والشواهد التالية الواردة في نصّ سيبويه:

أ- التركيب النمطيّ: "لا تأتيني فتحدّثُني"، بالرفع، وقول بعض الحارثيّين:

غير أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنرجّي ونكثرُ التأميلا

ب- التركيب الرابع: "ما تأتينا فتكلّمَ إلاّ بالجميل"، وقول الفرزدق:

وما قام منّا قائمٌ في نديّنا فينطقَ إلاّ بالتي هي أعرفُ

ج- التركيب الخامس: "لا تأتينا فتحدّثَنا إلاّ ازددنا فيك رغبةً"، وقول اللعين المنقريّ:

وما حلّ سعديٌّ غريبًا ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلاّ الزبرقانُ له أبُ

د- التركيب السابع: "ما أنت منّا فتحدّثَنا"، وقول الفرزدق:

فما أنتَ من قيسٍ فتنبحَ دونها ولا من تميمٍ في اللَّها والغلاصمِ

هـ- التركيب الثامن: "ألا ماء فأشربَه"، وقول أميّة بن أبي الصلت:

ألا رسولَ لنا منا فيُخْبِرَنا ما بُعْدُ غايتنا من رأس مُحرانا

و- التركيب الحادي عشر: "ألم تأتِنا فتحدثَنا"، وقول أحدهم[١٣]:

ألم تسأل فتخبرَك الرسومُ على فِرتاجَ والطللُ القديمُ

ز- التركيب الثالث عشر: "ائتِني فأحدّثَك"، وقول أبي النجم العجليّ:

يا ناقُ سِيري عَنَقًا فسيحا إلى سُليمان فنستريحا

ح- التركيب الخامس عشر: "كأنك لم تأتِنا فتحدّثنا"، وقول أحد الدارميّين:

كأنك لم تذبح لأهلك نعجةً فيصبحَ مُلْقًى بالفِناء إهابُها

[١٣]. البيت منسوب للبُرج بن مُسْهِر في شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٥٢/٢.

وإلى ذلك يزخر القسم الأخير من الباب، وهو مخصَّص لما كان الرفع فيه هو الوجه، بالشواهد الحيّة، ومنها شاهد للنابغة وآخر لجميل وثالث للأعشى، علاوةً على آيات قرآنيّة ثلاث هي: (فلا تكفر فيتعلّمون) و(كن فيكونُ) و(ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبحُ الأرض مخضرّة).

وتتعزّز العلاقة بين المثال والشاهد في الكتاب بمجمله من وجهٍ آخر، وذلك أنّ سيبويه غالبًا ما يأتي بالشاهد، ولو من باب مختلف، دعمًا للأسس النظريّة التي يستند إليها في تحليل أمثلته. وباب الفاء، تحديدًا، غنيّ بالأسس النظريّة التي يحاول سيبويه أن يثبت صحّتها من خلال تحليله الأمثلة والشواهد. فتقديره "أنْ" في نصب الفعل الواقع بعد الفاء مردُّه إلى أسباب نظريّة أربعة[١٤]: أوّلها أن العامل لا بدّ فيه أن يكون مختصًّا، ولذا فنسبة نصب الفعل إلى الفاء كان من شأنها أن تطيح بهذا المبدأ الأساسيّ، خلافًا لتقدير "أنْ" المختصّة بالدخول على الأفعال دون سواها[١٥]. والثاني أن التقدير لا يستقيم فيه أن يُحدث تغييرًا في المعنى؛ فلو قُدِّرت "لن" أو "إذن" لما بقي المعنى على حاله، وأما "أنْ" فتؤوَّل بمصدر لا يخالف المعنى، وهذا ما سنذكره لاحقًا بشيء من التفصيل. أما السبب الثالث لتقدير "أنْ" فهو أنه يُقِرّ عطفيّة الفاء وينحّيها عن إمكان إحداثها النصب، لأن تأويل الجملة النمطيّة عنده هو: "ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ"، فالفاء عاطفة ولا حاجة بالنحويّ، إذن، إلى تفريعها صونًا للباب وحفاظًا على الاستعمال

---

١٤. انظر تفصيل هذه الأسس النظريّة في Baalbaki (٢٠٠١) ص ١٨٧-١٩٢. وللمنطلقات النظريّة للتقدير عامّةً انظر: Carter (١٩٩١) وLevin (١٩٩٧) وVersteegh (١٩٩٤).

١٥. لعل أقرب ما في كتاب سيبويه إلى التصريح عن أمر اختصاص العوامل تفرقتُه بين عوامل الأسماء وعوامل الأفعال ونصُّه في ذلك الموضع على الجوازم والنواصب: "... ما عَمِلَ في الأسماء لا يعمل في هذه الأفعال على حدِّ عَمَلِه في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها لا يعمل في الأسماء" (الكتاب ٤٠٩/١). أما المتأخّرون فعبارتهم أصرح إذ يصوغونها قاعدةً لا مَحيد عنها، كقول ابن الأنباري في "أنْ": "إنما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل" (أسرار العربيّة ٣٣٣؛ وقارن ٢٥٣ و ٣٦٦ لاختصاص حروف الجرّ والشرط على التوالي).

الأصليّ للأداة[١٦]. وأما السبب الرابع فأنّ تقدير "أنْ" يعزّز صحّة مقولةٍ عامّة هي أنّ "أمّ الباب" أحقّ بالتقدير باعتبار أنها هي أوّلُ وأنها الأصل؛ ونظائر هذا في غير باب "أنْ" كثيرة، كالهمزة في الاستفهام و"يا" في النداء[١٧].

وإذا أخذنا الأساس النظريّ الثاني لتقدير "أنْ" وجدنا سيبويه متمسّكًا بأن هذا التقدير لا يغيّر المعنى، انطلاقًا من أنه يجعل "أنْ" مع الفعل بمنزلة الاسم. أما إضمار "أنْ" وعدم ظهورها فليس يعني عنده أنها ليست كامنة في ذهن المتكلّم. وفي هذا الموضع من الباب بعينه يستعين سيبويه بالشاهد الحيّ ليثبت ما ذهب إليه من أنَّ "أنْ" والفعل بعدها "بمنزلة الاسم في النيّة". ونظير هذه النيّة في تراكيب نحويّة أخرى لا يتحقّق تأكيده بالمثال المصنوع، بل بشواهد معروفة ذكر منها ثلاثة، وهي قول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مُصْلِحين عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببينٍ غرابُها

وقوله أيضًا:

وما زرتُ سلمى أن تكونَ حبيبةً إليّ ولا دينٍ بها أنا طالبُهْ

وقول زهير:

بدا ليَ أني لستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا[١٨]

---

١٦. المراد بهذا أن يحافظ النحويّ على أصل الباب فلا يُخرجه عن ذاك الأصل لأن في إخراجه تفريعًا يفضي إلى تضخّم في الأحكام النحويّة الأساسيّة. وقد أجمع المتأخّرون على أن هذا المبدأ في التحليل النحويّ بصريٌّ بالجملة، علمًا بأن التفرقة ليست حاسمة بين البصريّين والكوفيّين في هذا المضمار. ولعل قول سيبويه: "لا ينبغي لك أن تكسر الباب وهو مطّرد تجدُ له وجهًا" (الكتاب ٣٨٩/١) أن يكون معتمَد كثير من النحاة في توجيهاتهم وتأويلاتهم التي حاولوا فيها ألا يفرّعوا على الظواهر الكبرى أو المعاني الأساسيّة للأدوات إلخ.

١٧. لم يصف سيبويه "أنْ" صراحةً بأمّ الباب إلا أنّ ذلك مفهوم من سياق الباب كلّه، ومن مقارنتها بـ"إنْ" الشرطيّة مثلاً، وهي عنده "أمّ الجزاء" (٦٧/١) و"أصل الجزاء" (٤٥٧/١)، فهي من دون سائر أدوات الشرط يليها الفعل أو الاسم في التركيب. وللتوسّع في مسألة الأمّهات، انظر: القُضاة (١٩٩٥: ٢٩٦٧-٢٩٨٩).

١٨. الكتاب ٤١٨/١.

فدخول الباء على خبر "ليس" كثير في الاستعمال، وإن لم تدخل فهي قائمةٌ في ذهن المتكلّم بدليل أن المعطوف على خبرها المنصوب (مصلحين) جاء مجرورًا (ناعبٍ) في البيت الأوّل، وكذا في البيت الثالث من حيث العلاقة بين (مدركَ) و (سابقٍ). ومثل هذين عطف (دينٍ) في البيت الثاني على موضع (أن تكون) لأن اللام مضمرة لفظًا لكنها في حكم الملفوظ عند المتكلّم. ويُجمل سيبويه حجّته في إضمار "أن" وعلاقتها بإضمار "الباء" فيقول: "لمّا كان الأوّلُ تُستعمل فيه الباء ولا تغيّر المعنى وكانت مما يلزم الأوّلَ نَوَوْها في الحرف الأخير حتى كأنهم قد تكلّموا بها في الأوّل. وكذلك صار لم آتِك بمنزلة لفظهم بلم يكن إتيانٌ لأن المعنى واحد"[١٩]. وقد جاءت الشواهد الشعريّة الثلاثة دليلاً على أن إضمار الجارّ ليس صنعةً نحويّة مفتعَلة في هذه الحالة لأن المتكلّم واعٍ أثرَه وإن حَذَفَه. والمحصَّلة أن الناصب – وتحديدًا "أنْ" التي لا تغيّر المعنى كما لم تغيّره الباء واللام في الشواهد – مضمر ولكنه بحكم الملفوظ. وحين يستقيم هذا الأساس النظريّ معزَّزًا بالشواهد يستقيم معه عناصر نظريّةٌ أخرى كاختصاص العامل وعدم إخراج الفاء عن أصلها في العطف. وجليٌّ أنه لولا الشواهد الحيّة التي ذكرها سيبويه لَما جاوزت الأُسُسُ النظريّة للباب كلّه الصنعةَ النحويّة الخالصة ولما استطاع أن ينفذ إلى نيّة المتكلّم ووعيه اللغويّ. وعلى ما في تقدير "أنْ" في "لا تأتيني فتحدّثَني" من الخروج عن الظاهر فقد جاءت الشواهد الحيّة لتدعّم النظريّة النحويّة وتخرجها – ولو جزئيًّا – من حيّز الافتراض والتكلّف.

ويبدو أن العلاقة الوثيقة بين المثال والشاهد وبينهما وبين الإطار النظريّ للباب في كتاب سيبويه قد تبدّدت في كتب النحاة من بعده. وليس هذا بمستغرب نظرًا إلى الفرق في المنطلقات التي تُملي طبيعة التأليف: فسيبويه يجهد ليثبت صحّة النظريّة النحويّة في هذا الباب كما في غيره، ولذلك فهو يقلّب التراكيب على أوجهها المحتملة ويعزّزها بشواهد موازية من الشعر والتنزيل، ويدعّم الأسس النظريّة للباب بما يشاكلها في أبواب أخرى،

[١٩]. نفسه ٤١٩/١.

كما مرّ بنا في إضمار الجارّ[٢٠]. وهو في أبواب الكتاب جميعًا إنما يسعى ليُقيم الحجّة على صحّة المسلَّمات النحويّة التي تستند إليها النظريّة العامّة، كالتقدير والقياس والعَمَل، فلا عجب أن يفحص عن تلك المسلَّمات في تحليله التركيبيّ، شأنه في ذلك شأن المنشئ المؤسِّس الذي تعنيه المسأله الجزئيّة لا من حيث تفاصيلها فحسب بل من حيث علاقتها بالبنية العامّة للنظريّة. أمّا النحويّون من بعده فلم يَطُل بهم الأمر حتى يُغفلوا العلاقة بين جزئيّات الباب الواحد والنظريّة العامّة بعد أن اطمأنّوا إلى تلك النظريّة وجعلوها من مسلَّماتهم التي لا حاجة بهم إلى اثبات صحّتها[٢١]. ويتجلّى هذا الفرق الجوهريّ في المنطلق بين سيبويه ومَن بعده، أكثر ما يتجلّى، في أساليب عرض المادّة وتحليلها بما في ذلك إيراد الأمثلة والشواهد. ولتعقُّب هذا الفرق يحسن النظر في باب الفاء كما جاء في اثنين من أهمّ المصادر النحويّة وأقربها إلى سيبويه زمنًا، أعني كتاب المقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥ هـ/٨٩٨ م) وكتاب الأصول في النحو لابن السّراج (ت ٣١٦هـ/٩٢٩ م).

---

٢٠. من ذلك أيضًا في باب الفاء أنه يقارن بين إضمار "أنْ" وعدم جواز إظهارها وبين تركيب "لا يكون" في الاستثناء حيث الإضمار واجب (٤١٨/١)؛ وأنه يقارن أيضًا بين اختلاف المعاني في التركيب النمطيّ: "لا تأتيني فتحدّثني" – وله معنيان في النصب ومعنيان في الرفع – وبين قولك: "يعلمُ الله" و"عَلِمَ الله" إذ قد يتضمّنان معنى اليمين أو الخبريّة (في مصطلح المتأخّرين) واللفظ واحد (٤١٩/١).

٢١. شبيهٌ بهذا الفرقِ بين المنشئ المؤسِّس ومَن بعده، في تاريخ التأليف النحويّ، ما نقع عليه في التأليف المعجميّ من فرق جوهريّ بين كتاب العين وما وَلِيَه من معجمات. فواضعُ العين يجهد في مقدّمة كتابه ليرسي الدعائم التي تقوم عليها صنعته المعجميّة والتي تملي طبيعة ترتيبه المادّة بتقاليبها وتصاريفها إلخ، في حين أن المتأخّرين، وإن خالفوا المبتدع في ترتيب مادّتهم، سلّموا بصحّة النظريّة العامّة التي تسعى إلى حصر المادّة اللغويّة حصرًا لا يندّ عنه أيّ جذر. انظر المقابلة بين الخليل وابن دريد من هذا المنظور في Baalbaki (١٩٩٨) ص ٥٠–٥١ وقارن ص ٤٦. ولعلّ من اللافت أن ابن دريد في مقدّمة جمهرته (٤٥/١–٤٧) يبيِّن "مخارج الحروف وأجناسها" في حين أن كتابه ليس مرتّبًا على تلك المخارج والأجناس! وفي هذا دليل صارخ على انفصام العُرى بين مقدّمة الكتاب وصلبه، بإزاء ما في كتاب العين من تطابقٍ بين الأسس النظريّة المبسوطة في مقدّمته وما يقع تحتها في المعجم نفسه.

والمُلاحظ أن كلا المؤلِّفَيْن، بخلاف سيبويه، يعرض للفاء في قسمين مستقلّين يتناول أوّلُهما القضايا الكبرى للباب – وهو ما يسمَّى أحيانًا في بعض المصادر بموضع الجُمَل – ويشتمل الثاني على جملة من المسائل التفصيليّة. ولا شكّ أن مجرّد هذه القسمة على بابين اثنين يُبْطل الوحدة العضويّة التي يتّسم بها تحليل سيبويه للباب، ويجافي تدرّجه في ذاك التحليل المستند إلى أمثلة يصيبها التعديل من أوجه مختلفة وإلى شواهد حيّة تقع مواقعها الملائمة تسويغًا للأمثلة المعدَّلة عن التركيب النمطيّ والأساسيّ. ففي المقتضب يقتصر القسم الأوّل لمبحث الفاء على أمرين[٢٢]، أولهما معنى "ما تأتيني فتكرمني" في حالتَيْ نصب الفعل ورفعه، ويذكر المبرّد معنيين للنصب أسوةً بسيبويه، إلا أنه يكتفي بمعنى واحد للرفع ويؤخّر ذكر المعنى الآخر إلى موضع لاحق[٢٣]. وفي هذا أيضًا دليل على محافاة الوحدة العضويّة للمبحث كما تتجلّى في كتاب سيبويه وعلى التراجع الذي أصاب العناية بمعاني التراكيب في كتب المتأخّرين. وأما الأمر الثاني الذي يتضمّنه هذا القسم فثلاثة أمثلة من غير الموجب تقدَّر فيها "أنْ"، وهي في سياق الاستفهام "ائتِني فاكرمَك"، والنهي "لا تأتِني فأكرمَك"، والاستفهام "أتأتيني فأعطيَك". وهذه الأمثلة الثلاثة تتكرّر بألفاظها في القسم الأوّل من مبحث الفاء في أصول ابن السرّاج[٢٤]، ويقابلها في أمثلة سيبويه الأرقام (١٣) و(١٢) و(١١) على التوالي. ولنا أن نلاحظ أن هذه الأمثلة الثلاثة في كتاب سيبويه تجيء في سياق تسلسليّ متصاعد يرقى إلى هدفه المرتبط بالمعاني التي يحتملها التركيب وبالإطار العامّ للنظريّة النحويّة، ولذلك فلا مفرّ من الإقرار بأن في اجتزاء المبرّد وتلميذه ابن السرّاج لهذه الأمثلة دون سواها، وبلا مسوِّغ ظاهر لتخيُّرها، إبطالاً بيّنًا لأسلوب سيبويه في التحليل وتعطيلاً لوظيفة المثل والشاهد باعتبارهما جزءًا عضويًّا من السياق العامّ الذي تتضافر تفاصيله جميعًا تثبيتًا لصحّة النظريّة النحويّة وإثباتًا لقدرتها على التحليل. وأما في مسائل الباب فيذكر المبرّد ثلاثة تراكيب أخرى هي: "ما

---

[٢٢]. المقتضب ٢/١٤-١٥.

[٢٣]. نفسه ٢/١٧.

[٢٤]. الأصول في النحو ٢/١٥٤.

أنت بصاحبي فأكرمَك" و"كأنك لم تأتِنا فتحدّثَنا" و"أين بيتك فأزورَك"[٢٥]، وهي تقابل التراكيب (٧) و(١٥) و(٨) عند سيبويه. أما التراكيب التي أوردها سيبويه ولا نظير لها في المقتضب فهي ذات الأرقام (٣) و(٤) و(٥) و(٦) و(٩) و(١٤) و(١٦) و(١٧)، كما أن التركيبين (١٠) و(١١) في الكتاب يقابلهما تركيب واحد فحسبُ في المقتضب.

وإذا تتبّعنا باب الفاء في أعمال المتأخّرين وجدنا أنهم – وإن لم تَفُتْ بعضَهم الإشارةُ إلى معنى التركيب مع الفاء والفعل المنصوب أو المرفوع[٢٦] – لا يكادون يذكرون في هذا الباب إلا أنواع الطلب التي يقع بعدها النصب، وهي تتراوح في المصادر بين ستّة أنواع وتسعة: الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمنّي والترجّي والعرض والتحضيض والدعاء. وبالجملة، فإن الأمثلة التي يذكرها المتأخّرون لهذه الأنواع أضحت مجرّد أنماط قد تفي بأغراض تلقينيّة إلا أنها لم تعد تقع مواقعها التي أرادها سيبويه في إطار الباب كلّه، كما أنها فقدت العلاقة الوثيقة بالشواهد الحيّة التي بُنِي كثير من الأمثلة على غرارها في الكتاب.

وإذ نتحرّى تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد نتوقّف عند مسألتين أساسيّتين نفرد لهما بقيةَ هذه الدراسة (أي النموذجين الثاني والثالث أدناه). وهاتان المسألتان وثيقتا الترابط لأنهما نتاج التطوّر الذي طرأ على دراسة النحو ولا سيّما بعد القرن الرابع للهجرة، كما سنبيّن. وأولى المسألتين الشقّة المتزايدة في نحو المتأخّرين بين الأمثلة من جهة والاستعمال اللغويّ والمعنى من جهة ثانية. وسوف ندرس هذه الظاهرة من خلال باب نحويّ كبير هو التقديم والتأخير في التراكيب المتضمِّنة "كان" أو إحدى أخواتها. أما المسألة الثانية فتعاظُم النزعة إلى إخضاع الشواهد الحيّة للتأويل لاعتبارات نظريّة، وسوف نتلمّس ذلك في باب آخر كبير هو الخبر والإنشاء.

---

[٢٥]. المقتضب ٢/١٧، ١٨، ٢١.

[٢٦]. انظر، مثلاً: سرّ الصناعة لابن جني (ت ٣٩٢ هـ/١٠٠٢ م) ١/٢٧٢-٢٧٦، وشرح المفصَّل لابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ/١٢٤٥م) ٧/٢٦-٢٨ و ٣٦-٣٨، وشرح الكافية للأستراباذي (ت ٦٨٨ هـ/١٢٨٩م) ٢/٢٤٤-٢٤٩.

النموذج الثاني: التقديم والتأخير في تركيب "كان" وأخواتها

تعكس الأمثلة التي ذكرها سيبويه للتقديم والتأخير في باب "كان" وأخواتها عنايته بأنماط التراكيب التي استخدمها العرب والمعاني التي تلازم تلك التراكيب. وقد ذكر سيبويه في كتابه "كان" وبعضًا من أخواتها نحو "صار وما دام وليس"، وجاءت التراكيب التي ذكرها للتمثيل على هذه الأدوات موافقةً للاستعمال بعيدةً عن الافتعال. ويمكن أن نورد فيما يلي النقاط الأساسيّة التي نبّه عليها سيبويه في هذا الباب:

أ- جواز تقديم خبر "كان" على اسمها: "تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنما أردتَ أن تُخبر عن الأخوّة... وإن شئتَ قلتَ: كان أخاك عبدُ الله، فقدّمتَ وأخّرت"[٢٧]. وبيّنٌ أن القصد في كلّ من التركيبين مختلف عن الآخر ومتعلّق بمراد المتكلّم. ومسألة التقديم والتأخير تابعة، كما يؤكدّ سيبويه، لما ينتظر المخاطب أن تعرّفه: "فإذا قلتَ: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: حليمًا فقد أعلمتَه مثلَ ما علمتَ. وإذا قلت: كان حليمًا، فإنما ينتظر أن تعرّفه صاحب الصفة"[٢٨].

ب- جواز الفصل بين "كان" واسمها بالجارّ والمجرور أو بالظرف، نحو: "كان بها زيدٌ مصابًا وكان فيها زيدٌ مصابًا"[٢٩]. وأما المعيار الذي يتّخذه سيبويه لجواز هذا الفصل أو عدمه فذو صلة وثيقة بالمعنى لأن الفيصل فيه ما يحسن عليه السكوت وما يقبح عليه السكوت، أي ما يتمّ به المعنى أو يظلّ مفتقرًا إلى تتمّة. ولا ريب أن الأمثلة التي أوردها سيبويه في "أ" أعلاه و"ب" إنما تحاكي كلام العرب وليست أمثلة مخترعة مما يقيسه النحاة بغير سند من الكلام المسموع.

ج- جواز تقديم خبر "ليس" على اسمها، والشاهد عليه قول الشاعر:

أليس أكرمَ خلقِ الله قد عَلِموا عند الحفاظ بنو عمرو بن حُنجودِ[٣٠]

---

[٢٧]. الكتاب ١/٢١.

[٢٨]. نفسه ١/٢٢.

[٢٩]. نفسه ١/٣٤٧.

[٣٠]. نفسه ١/٢٣٥، وتحصيل عين الذهب ٢٥٢.

حيث تقدّم "أكرم" على "بنو" وأُفردت "ليس" كما تُفرد الأفعال المتصرّفة قبل فاعليها في التثنية والجمع. وعلى ما في الشاهد من خصوصية في التركيب – ولا سيّما أن واو الفاعل في "علموا" ترجع إلى مقدَّر هو "الناس" – فإن موضع الشاهد فيه بيّن البساطة، إذ إن "أليس أكرمَ... بنو..." عند سيبويه بمنزلة "ضربَ قومَك بنو فلان"، ولا يخفى أن في كلام العرب المستعمل نظائر كثيرة لكلا التركيبين.

د- جواز إضمار ضمير الشأن بعد "ليس" إذا وليَ العاملَ معمولُ الخبر. والشاهد الذي يأتي به سيبويه قول حُميد الأرقط:

فأصبحوا والنَّوى عالي معرَّسهم وليس كلَّ النوى تُلقي المساكين[٣١]

وعلى ما في تخريج البيت وما شاكله في التركيب من صنعة نحويّة فإن تقدير ضمير الشأن في مثل هذا الموضع ليس عديم النظير، فسيبويه يقارنه بقولك: "إنه من إن يأتِنا يأتِه، وإنّه أَمَةُ الله ذاهبةٌ"، وهذا التركيب المبدوء بـ"إنّ" وضمير الشأن باقٍ في كثير من عاميّاتنا المعاصرة. وأكثر ما يعنينا هنا أن سيبويه قد أثبت، بالنقل عن بعض العرب، أنهم جاءوا بتراكيب من مثل "ليس خَلَقَ اللهُ مِثْلَه"؛ فمهما يكن من أمر التخريج النحويّ لا يرقى شكّ إلى ورود التركيب نفسه على ألسنة العرب وإلى ما يعضده في بيت حُميد وإن في موضع ضرورة.

وبإزاء ما في كتاب سيبويه نجد أن كلام المتأخّرين في تركيب "كان" وأخواتها من حيث التقديم والتأخير يتّسم بسمتين أساسيّتين تفارقان منهج سيبويه ومنطلقاته النظريّة. الأُولى أن كثيرًا من أمثلتهم مصنوعٌ صناعةً تُجافي ما جاء في كلام العرب، أي أنه ليس مصوغًا على غرار كلامهم أو مدعومًا بشواهد حيّة، بل هو ممّا افترضوه وجعلوا قبوله أو ردّه خاضعًا لأقيستهم ومعاييرهم. وأمّا السِّمة الثانية فإغفالهم الشديد لجانب المعنى في التراكيب المتضمِّنة تقديمًا وتأخيرًا، فكأنما مَدار المسألة كلّها العلاقةُ اللفظيّة بين مكوِّنات التركيب واستقامةُ الإعراب وتأثيرُ العوامل في معمولاتها تبعًا لما ينسبونه من قوّة أو ضعف إلى تلك العوامل.

---

٣١. نفسه ١/٣٥، وشرح أبيات سيبويه للنحّاس ٨٥، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/١٧٥-١٧٦، وتحصيل عين الذهب ٩٥.

وليس أدلّ من اختلاف النحويّين في جواز الكثرة الغالبة من أمثلة التقديم والتأخير في تراكيب "كان" وأخواتها على أن تلك الأمثلة مصنوعة ولم تُسْتَقَ من كلام العرب. إذ كيف يجوز أن يختلفوا في جوازها إلى هذا الحدّ لو كانت موثَّقةً أو معزَّزة بالشواهد! نعم، قد يختلفون حتى لو ثبت النقل عن العرب أو ورد التركيب المراد في شاهد من الشواهد الحيّة، إلاّ أن استفحال خلافهم في معظم التراكيب التي أوردوها ما كان ليبلغ مبلغه عندهم لو لم تكن أمثلتُهم غير مقيسة على كلام العرب. وفيما يلي نموذج لعدد من تلك التراكيب نورد معها خلافهم في جوازها مِصداقًا لما نذهب إليه[٣٢]:

(١) قائمًا ما زال زيدٌ

أجازه الكوفيّون- خلا الفرّاء- وابن كيسان وأبو جعفر النحّاس، ومنعه البصريّون[٣٣].

ويفضي تغيير أداة النفي في هذه الجملة إلى التراكيب الثلاثة التالية:

(٢) قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ

(٣) قائمًا لن يزالَ زيدٌ

(٤) قائمًا لا يزالُ زيدٌ

وقد أجاز البصريّون والكوفيّون على السواء هذه التراكيب الثلاثة، إلا أن الفرّاء منعها جميعًا، كما أن عبد الله بن سليمان المعروف بـ "دُرَيْوِد" منع التركيبين (٢) و(٣)[٣٤].

وأما الفصل بين "ما" و "زال" بالخبر في نحو:

(٥) ما قائمًا زال زيدٌ

---

[٣٢]. النماذج المذكورة في المتن مأخوذة من مصادر القرن الرابع وما يليه، وقد حاولنا قدر المستطاع توحيد مفرداتها، فالتزمنا، مثلاً، "قائمًا" و"زيدٌ" و"طعامَك" إلخ حفاظًا على التناسق بين التراكيب. ولمزيد من التوسّع في المسائل النظريّة المتعلّقة بهذه التراكيب وبسواها من أمثلة التقديم والتأخير في "كان" وأخواتها، انظر: Baalbaki (٢٠٠٤) ص ٤١-٥٨.

[٣٣]. شرح المفصَّل ١١٣/٧، وشرح ابن عقيل ١٢٧، وشرح الأشموني ١١٣/١، والهمع ١١٧/١. وانظر المسألة السابعة عشرة من مسائل الإنصاف لابن الأنباري (١٥٥/١-١٦٠).

[٣٤]. شرح الكافية ٢٩٧/٢، وهمع الهوامع ١١٧/١.

فيقول السيوطيّ إنه "الأصحّ جوازه وعليه الأكثرون ومنعه بعضهم لأن الفعل مع ما كحبّذا فلا يُفصل بينهما"[٣٥]، في حين يذكر الأستراباذي أنه "لم يجوّزه أحد منهم"[٣٦].

وفي "ما دام" مسائل مشابِهة، ويتركّز الخلاف على المثالين التاليين:

(٦) ما دام قائمًا زيدٌ

(٧) ما قائمًا دام زيدٌ

فقد نُقل عن ابن مُعْطٍ أنه لا يجوز تقدّم خبر "ما دام" على اسمها، خلافًا لإجماع النحويّين[٣٧]. أما تقدّم الخبر على "دام" وحدها ففي جوازه خلاف: فقد منعه، مثلاً، ابن الناظم لعدم جواز الفصل بين "ما" وصلتها بشيء[٣٨]، وأجازه وأبو حيّان قياسًا "لأن ما حرف مصدريّ غير عامل ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يَثْبت أن دام لا تتصرّف فيتّجه المنع"[٣٩].

واختلفوا أيضًا في جواز التقديم والتأخير في التركيب الذي فيه "ليس"، وذلك بناءً على اختلافهم في حرفيّة "ليس" أو اسميّتها، ولخصوصيّتها في بابها بعدم التصرّف، وأكثر ما اختلفوا فيه المثالان التاليان:

(٨) ليس قائمًا زيدٌ

(٩) قائمًا ليس زيدٌ

فخلافًا لما نقله عن السيرافيّ وأبي عليّ الفارسيّ من إجماع النحويّين على جواز المثال الثامن، يذكر ابن يعيش أن المنع هو مذهب الكوفيّين وأبي العبّاس المبرّد من البصريّين[٤٠]. أما المثال التاسع فقد أجازه ابن برهان والزمخشريّ والشَّلوبين وابن عصفور ومنعه الكوفيّون والمبرّد والزجّاج وابن السرّاج والجرجانيّ وابن مالك[٤١].

---

[٣٥]. همع الهوامع ١١٧/١.

[٣٦]. شرح الكافية ٢٩٧/٢.

[٣٧]. نفسه ٢٩٧/٢، وشرح ابن عقيل ١٢٦.

[٣٨]. شرح ابن الناظم ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١٢٧.

[٣٩]. همع الهوامع ١١٧/١.

[٤٠]. شرح المفصَّل ١١٤/٧.

[٤١]. شرح ابن عقيل ١٢٨، وهمع الهوامع ١١٧/١.

ومما اختلف فيه النحويّون الجمل التي يكون فيها خبر كان جملة اسميّة على نمط المثالين التاليين[٤٢]:

(١٠) كان أبوه قائمًا زيدٌ

(١١) أبوه قائمًا كان زيدٌ

ولعل أكثر أمثلتهم مجافاةً للاستعمال وإغراقًا في "التنظير" تلك التي لخبر "كان" فيها معمول. ولا عجب أن يذكر النحاة المثال التالي ويُجمعوا على جوازه:

(١٢) كان زيدٌ آكلاً طعامَك

لأن التركيب لا يفارق الأعمّ الغالب، أي الابتداء بالناسخ يليه اسم وخبره ثمّ معمول خبره. وهذا التركيب نظير قولنا: "زيدٌ آكلٌ طعامَك" قبل دخول الناسخ فلا شاهد فيه ولا خلاف عليه. أما العجب فتقليب النحويين هذا التركيب ليُفضي إلى وجوه مختلفة أوصلها الزجاجيّ، نقلاً عن ابن شُقير فيما ذكر السيوطيّ، إلى أربعة وعشرين تركيبًا[٤٣]. ونكتفي هنا بذكر سبعة منها ممّا وقع فيه الخلاف بين النحويّين:

(١٣) كان طعامَك آكلاً زيدٌ

أجازه الكوفيّون وخطّأه البصريّون؛

(١٤) طعامَك آكلاً كان زيدٌ

أجازه البصريّون والكسائيّ وخطّأه الفرّاء؛

(١٥) كان طعامَك زيدٌ آكلاً

أجازه الكوفيّون وخطّأه البصريّون؛

(١٦) آكلاً كان زيدٌ طعامَك

أجازه البصريّون وخطّأه الكوفيّون إلا على كلامين من قول الكسائيّ؛

---

٤٢. همع الهوامع ١١٨/١.

٤٣. انظر هذه التراكيب في الأشباه والنظائر ٥٦/٢-٥٧، وانظر الهمع ١١٨/١. والذي في الأشباه والنظائر أن هذه المسألة مما نقله الزجّاجيّ في أماليه عن ابن شُقير؛ ولم أجدها في أمالي الزجّاجيّ أو في ملحقاته. وانظر أيضًا: شرح ابن عقيل ١٣٠، وشرح الأشموني ١١٦/١، وشرح ابن الناظم ١٣٨.

(١٧) زيدٌ طعامَك آكلاً كان

(١٨) طعامَك آكلاً زيدٌ كان

أجازهما البصريّون والكسائيّ وخطّأهما الفرّاء؛

(١٩) طعامَك زيدٌ آكلاً كان

أجازه البصريّون وخطّأه الكوفيّون إلا الكسائيّ على كلامين.

هذا الفيض من التراكيب، ومعظمها واضح الصَّنعة، يقابله ندرة في الشواهد الحيّة وانعدام للعلاقة الوثيقة التي نعهدها في كتاب سيبويه بين المثال والشاهد في تحليل الظواهر النحويّة. ويبدو أن النحويّين المتأخّرين قد أخفقوا في تعيين معيار واحد يُرجْع إليه في قبول مثل هذه التراكيب أو ردّها، هذا إن لم تكن قد سُمعت من العرب أصلاً. ذلك أنه قد غاب عن أحكامهم عنصر المعنى غيابًا يكاد يكون تامًّا، ففاتهم أن يجعلوه هو الفيصلَ بين التراكيب والقاطعَ بصحّتها. وإذا ما نظرنا في الفصول الطوال التي عقدها أصحاب المطوَّلات من النحويّين المتأخّرين لمسائل التقديم والتأخير في تراكيب "كان" وأخواتها وجدنا أنها، باستثناء موضع واحد[٤٤]، تخلو من أية إشارة إلى معاني الأمثلة المذكورة في سياق الباب أو من أيّ تركيب يكون المعنى فيصلاً في تصويبه أو تخطئته. ولمّا تمادى المتأخّرون في إغفال الأمثلة الحيّة والمعنى على السواء كان كثيرٌ من أمثلتهم مستندًا إلى أقيستهم هم ليس إلاّ. ومن أمثلة ذلك:

أ- أن الكوفيّين والأخفش الأوسط أجازوا التركيب الأوّل أعلاه: "قائمًا ما زال زيدٌ" "تشبيهًا لـ "ما زال" بأداة نفي أخرى هي "لم"، إذ يجوز عندهم "قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ"[٤٥].

---

[٤٤]. أعني بهذا الموضع ما ذكره ابن يعيش (شرح المفصَّل ١١٤/٧) من احتجاج الكوفيّين على جواز "قائمًا ليس زيدٌ" بالنصّ والمعنى. وحتى في هذا الموضع، لم تأتِ الإشارة إلى معنى التركيب نفسه بل إلى معنى "ليس" باعتبارها فعلاً وإن تكن ناقصة التصريف لا مضارع لها ولا أمر.

[٤٥]. شرح المفصَّل ١١٣/٧-١١٤. وانظر أيضًا: أسرار العربيّة ١٣٩.

ب–أن دُرَيْوِدًا منع التقديم في التركيبين الثاني والثالث: "قائمًا لم يَزَلْ زيدٌ" و"قائمًا لن يزالَ زيدٌ" لأنه قاس أدواتَي النفي فيهما على "ما" فمنع التركيبين كما يمنع التركيب الأوّل "قائمًا ما زال زيدٌ"[٤٦].

ج– أن بعض النحاة منعوا التركيب الخامس: "ما قائمًا زال زيدٌ"، حيث يتوسّط الخبر بين "ما" والفعل، قياسًا على "حبّذا" إذ لا يجوز الفصل بين جزءيها[٤٧].

د– أن ابن السرّاج، كما ينقل عنه السيوطيّ، أجاز توسيطَ خبر "كان" بينها وبين اسمها وتقديمَه عليها وعلى اسمها إذا كان الخبر جملة، كما في التركيبين العاشر والحادي عشر: "كان أبوه قائمًا زيدٌ" و"أبوه قائمًا كان زيدٌ". وأما حجّته في ذلك فهي "أنه القياس وإن لم يُسمع؛ وصحّحه ابن مالك قال: لأنه وإن لم يُسمع مع كان فقد سُمِع مع الابتداء"[٤٨].

النموذج الثالث: إضمار فعل القول للفصل بين الخبر والإنشاء

أما المسألة الثانية التي نتوقّف عندها في تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد فهي ظاهرة التأويل التي أخرجت كثيرًا من المادّة اللغويّة عن ظاهر الاستعمال. ولا شكّ أن فكرة التأويل من الأسس التي قامت عليها النظريّة النحويّة العربيّة، إلا أن تنامي استخدامها مع الزمن، ولا سيّما في الشواهد الحيّة، أحلّ الاعتبارات النظريّة في كثير من المواضع في مرتبة أسمى من الاستعمال نفسه. والنماذج التي يمكن أن يؤتى بها دليلاً على تأويل الشواهد كثيرة جدًّا، ولا سيّما ما كان منها موضع خلاف بين النحاة. غير أن الباب الذي سنختاره، وهو الانتقال في التركيب من الخبر إلى الإنشاء، أقدرُ على الكشف من كثير ممّا عداه عن ظاهرة التأويل وتطوّرها، ذلك أن النحاة لم يلجأوا إلى التأويل في هذا الباب قبل القرن الرابع الهجريّ مفارقين بذلك نحاة القرنين الثاني والثالث، وواضعين الأسس النظريّة التي انطلق منها المتأخرون في تقعيد المسألة وتأويل شواهدها.

---

[٤٦]. همع الهوامع ١/١١٧.

[٤٧]. نفسه ١/١١٧.

[٤٨]. نفسه ١/١١٨.

يُجمع متأخّرو النحاة، كشُرّاح الألفيّة مثلاً، على أن ما ظاهرُه وقوعُ الجملة الطلبيّة موقعَ النعت يؤوَّل بإضمار القول، فيخرّجون قول العجّاج مثلاً:

حتّى إذا جَنَّ الظلامُ واختلطْ جاءوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قطّ

بجعل "هل رأيت الذئب قطّ" معمولاً لقول مضمر هو صفة "مَذْق"، والتقدير: "جاءوا بمذقٍ مَقولٍ فيه هل رأيت الذئب قطّ". وأما في الخبر نحو: "زيدٌ اضْرِبْه" فاختلفوا في التزام تأويله على "زيدٌ مَقولٌ فيه اضْرِبْه" وعدم التزام ذلك[٤٩]. ويبدو أن هذا التقدير الذي يُخرج التركيب عن ظاهره ويتنكّر لطبيعته التي تُزاوج بين الخبر والإنشاء، تَرْجع أصولُه إلى القرن الرابع ليصبح بعد ذلك مذهبًا متلئبًّا لدى النحاة[٥٠]. وسوف نبيّن فيما يلي موقف سيبويه من هذه المسألة ثم نستعرض بإيجاز شديد تطوّرها في القرون اللاحقة والشواهد التي عُنِيَ النحويّون بتأويلها.

يذكر سيبويه في مواضع مختلفة من كتابه تراكيب يوحي ظاهرُها بعدم التطابق بين مطلعها وما يليه. وباستخدامنا مصطلحَي الخبر والإنشاء اللذين لم يردا في الكتاب[٥١]، يمكننا القول إن في هذه التراكيب، على وجه العموم، انتقالاً من الخبر إلى الإنشاء. ونقع في الكتاب على نمطين أساسيّين لهذا التركيب ذكرهما المتأخّرون، وهما النمطان اللذان يكون فيهما ما يلي بداية التركيب نعتًا أو خبرًا لمبتدأ. فمن النمط الأوّل: "مررتُ برجلٍ حَسْبِك من رجل... وكذلك كافيك من رجل، وهمِّك من رجل، وناهيك من رجل،

---

٤٩. انظر: شرح ابن عقيل ٤٠٤، وشرح ابن الناظم ٤٩٥، وأوضح المسالك ٣/٣١٠، وشرح الأشموني ٣٩٦. وانظر مصادر أخرى جاء فيها بيت العجّاج وشواهد مماثلة له في معجم شواهد العربيّة ٤٩٣-٤٩٤، ومعجم شواهد النحو الشعريّة ٧٣٤.

٥٠. انظر: Baalbaki (٢٠٠٠-٢٠٠١) ص ١٩٣-٢١١ لتفصيل التطوّر الذي طرأ على هذه المسألة في المصادر النحويّة. وسوف نكتفي في هذا البحث بالخطوط الكبرى لهذا التطوّر وأثره في دراسة الشواهد الحيّة.

٥١. انظر معجم Troupeau (١٩٧٦) لمصطلحات سيبويه، ولم يرد فيه هذان المصطلحان. وانظر أيضًا فهارس عضيمة لكتاب سيبويه.

ومررتُ برجلٍ ما شئتَ من رجل، ومررت برجلٍ شَرْعِك من رجل..."[٥٢]. صحيح أن ما بعد "رجلٍ" في هذه التراكيب قد لا يكون إنشاء أو طلبًا بالمعنى الدقيق للمصطلح عند اللغويّين والبلاغيّين، إلا أن التفرقة بينه وبين الإنشاء مسألة شكليّة خالصة، وبالأخصّ لأن سيبويه يعقد في موضع آخر من كتابه فصلاً عنوانه: "هذا باب الحروف التي تنزّل بمنزلة الأمر والنهي لأن فيها معنى الأمر والنهي، فمن تلك الحروف حَسْبُك وكَفْيُك وشَرْعُك وأشباهها"[٥٣]. هذه التراكيب إذًا فيها انتقال من الخبر إلى ما هو بـ "منزلة الإنشاء" (تحوُّطًا من أن نقول إن فيها انتقالاً إلى الإنشاء صراحةً). أما النمط الآخر من التراكيب فليس فيه مثل هذا الحرج إذ لا خلاف على أن ما يلي مطلع التركيب جملة إنشائيّة طلبيّة. ويقع هذا النوع في بابٍ عنوانه في الكتاب: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنك تبتدئه لتنبّه المخاطب ثم تستفهم بعد، وذلك قولك: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبدُ الله هل لقيتَه، وعمروٌ هلاّ لقيتَه..."[٥٤]. وفي الباب الذي يلي هذا يقول سيبويه على نحوٍ لا يحتمل اللبس: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يُبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُ الله ٱضْرِبْهُ، ابتدأتَ عبد الله ورفعتَه بالابتداء ونبّهتَ المخاطَب له ليعرفه بٱسمه ثم بنيتَ الفعل عليه كما فعلتَ ذلك في الخبر"[٥٥]. والمحصَّلة في نَمَطَي التركيب كليهما، أي ما كان جزؤه الثاني نعتًا أو خبرًا لمبتدأ، أن سيبويه لم يعمد إلى تأويل الظاهر بتقديرِ محذوفٍ يكون كالوُصلة بين مطلع التركيب وتتمّته. ومن اللافت حقًّا أن ابن جنّي حسم الجدل المتعلّق بموقف سيبويه من جواز وقوع الطلب خبرًا للمبتدأ فنقل نصَّ الكتابِ المشارَ إليه أعلاه (ومطلعُه: "وقد يكون في الأمر والنهي...")، ثم استخلص بقوله: "فهذا نصٌّ من سيبويه بجواز كون خبر المبتدأ أمرًا ونهيًا"[٥٦].

---

٥٢. الكتاب ١/٢١٠.

٥٣. نفسه ١/٤٥٢.

٥٤. نفسه ١/٦٤.

٥٥. نفسه ١/٦٩.

٥٦. سرّ صناعة الإعراب ١/٣٨٨.

ولسنا نجد في مصادر القرن الثالث التي بين أيدينا ذكرًا لإضمار فعل القول في التراكيب المماثلة لما ذكره سيبويه. ومن هذه التراكيب في كتاب المقتضب للمبرّد (ت ٢٨٥/٨٩٨): "جاءني الذي كأنّ زيدًا أخاه" و"رأيتُ الذي ليته عندنا" و"عبدُ الله هل قام"[٥٧]. وكذلك لا نجد في أصول ابن السرّاج المتوفّى في بدايات القرن الرابع (٣١٦/٩٢٩) إشارة إلى الإضمار في التراكيب التي يكون فيها المبتدأ متلوًّا باستفهام، نحو: "الدينار ما هو" و"الدينار كم قيراطًا هو"[٥٨]. إلا أن في كتاب الأصول توجيهًا جديدًا للتراكيب التي فيها صفات أو صلات لا يصحّ أن يقال فيها "صدقٌ وكذبٌ". فابن السرّاج يرى أن تراكيب من مثل: "مررتُ برجلٍ نعمَ الرجل هو" و"مررتُ بالذي نعمَ الرجلِ هو" يُضْمَر فيها القول حتى تستقيم الصفة أو الصلة[٥٩]. والواقع أن نصّ ابن السرّاج هو أوّل نصّ يتضمّن اللّبِنات الأساسيّة لهذه المسألة كما نقع عليها في كتب النحويّين من بعده. وهذه اللبنات ثلاث، أوّلها استخدام معيار الصدق والكذب للتفرقة بين الخبر والإنشاء، وثانيها ذكرُه الاستخبار والنداء والأمر والنهي إلخ باعتبارها أنواعًا من الجمل التي لا يصح فيها "صدقٌ وكذبٌ"، وثالثها تقديره فعل القول لتستقيم الصفات والصلات في هذه التراكيب[٦٠]. فلا عجب أن يقول السيوطي حين يذكر تقدير القول قبل الجملة الطلبيّة: "وقال ابن السرّاج: إذا وقعت خبرًا فالقول قبلها مقدَّر"[٦١]، فينسب التقدير إلى ابن السرّاج دون من عداه.

---

٥٧. المقتضب ١٩٤/٣ و ١٢٨/٤. وانظر أمثلة أخرى من مصادر القرن الثالث في Baalbaki (٢٠٠٠-٢٠٠١) ص ١٩٧-١٩٨.

٥٨. الأصول في النحو ٦٩/١-٧٠.

٥٩. نفسه ٢٦٨/٢.

٦٠. نفسه ٢٦٦/١-٢٦٩.

٦١. همع الهوامع ٩٦/١.

والمُلاحَظ في نصّ ابن السرّاج أن أمثلته مصنوعة وليست شواهد حيّة، بخلاف نصَّين آخرين من القرن الرابع لأبي عليّ الفارسي[٦٢] (ت ٣٧٧/٩٨٧) وابن جنّي[٦٣] (ت ٣٩٢/ ١٠٠٢). والمحصَّلة أن عناصر المسألة الأساسيّة استُكملت في أواخر القرن الرابع، والذي أدخله المتأخرّون – ولا سيّما منهم أصحاب المطوَّلات، كابن يعيش والأستراباذيّ والسيوطيّ – هو التقعيد الصارم لأحكام المسألة، وتوسيعُ نطاق شواهدها التي أخضعوها للتقدير. والظاهر أنهم أرادوا بالبحث عن الشواهد الحيّة في هذا الباب تعزيز الأساس النظريّ الذي أرساه ابن السرّاج لتقدير القول، وقوامُه الحفاظُ على نسق التركيب الخبريّ بعدم الانتقال من الخبر إلى الإنشاء، وتحويلُ التركيب الذي يتضمّن ظاهرُه مثلَ هذا الانتقال إلى جملة خبريّة واحدة. فعوضًا عن جملتَيْ "جاءوا بمذقٍ" و"هل رأيت الذئب قطّ" يكون التقدير بعد إضمار القول جملةً واحدة لا انتقال فيها من الخبر إلى الإنشاء: "جاءوا بمذقٍ مقولٍ فيه هل رأيت الذئبَ قطّ"[٦٤]، ولعلّ في وصف ابن كمال باشا هذا التقدير بأنه "تأويل بعيد"[٦٥] إلماعًا إلى التغيير المفتعَل الذي يُحدثه تقدير القول في الأصل المنطوق للتركيب.

ومن شواهد هذا الباب التي لا نقع عليها إلا في المصادر المتأخّرة قول الفرزدق:

وإني لَرامٍ نظرةً قِبَلَ التي لعلّي وإن شطّت نواها أزورُها[٦٦]

---

٦٢. كتاب الشعر ٢/٤٠٠-٤٠٢.

٦٣. المحتسب ٢/١٦٥.

٦٤. قد يفضي التقدير النحويّ إلى نقيض هذه الظاهرة، أي إلى إحداث جملتين اثنتين من تركيب ظاهرُه جملة واحدة. مثال ذلك تقدير سيبويه الفعل الناصب في نحو "زيدًا ضربتُه" و"زيدًا لقيتُ أباه" و"مَن أَمَةَ الله ضَرَبها"، فيكون التركيب المقدّر: "ضربتُ زيدًا ضربتُه" و"لابستُ زيدًا لقيتُ أباه" و"مَن ضربَ أمةَ الله ضَرَبها" (الكتاب ١/٤٢ و٤٣ و٦٤ على التوالي). وانظر في هذا التقدير أيضًا: Baalbaki (١٩٧٩) ص ٨ وما بعدها.

٦٥. أسرار النحو ١٦٤.

٦٦. لعل أوّل من أتى بهذا الشاهد أبو علي الفارسي في كتاب الشعر ٢/٤٠٠. والبيت مذكور في المصادر المتأخّرة، مثل شرح جمل الزجّاجي لابن عصفور ١/١٨٠، ومغني اللبيب ٢/٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥، والهمع ١/٨٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨١٠، والخزانة ٥/٤٦٤ و ٦/١٥١.

وتخريجه عندهم على إضمار القول، أي: "قِبَلَ التي أقول فيها لعلّي..." وذلك لاشتراطهم أن تكون الجملة الموصول بها خبريّة. وهناك شواهد أخرى في هذه المصادر تنطوي على تفريعات أخرى للتراكيب التي يقدَّر فيها القول، ونقتصر على ذكر ثلاثة منها هي[٦٧]:

إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أُخرى كيف تلتقيانِ

وتقديره: "إلى الله أشكو هاتين الحالتين تعذُّرَ التقائهما"[٦٨]؛ وهذا التركيب يتضمّن البدليّة. ومن التفريعات وقوع تقدير القول مع خبر "كان"، كما في قول بعض بني نهشل:

وكُوني بالمكارم ذكّريني ودلّي دلَّ ماجدةٍ صَناعِ

ومنها أيضًا وقوع التقدير مع خبر "إنّ" في نحو قول سُحيم بن وثيل:

إني إذا ما القومُ كانوا أَنْجِيَهْ هناك أوصيني ولا توصي بِيَهْ

لقد جاء المتأخّرون بهذه الشواهد وأخضعوها لأحكامهم وتقديراتهم. أما معنى التراكيب الواردة فيها وما يورثه تقدير القول من تغيير في طبيعتها فلم يحظيا من النحاة بنصيب، ومَرَدّ ذلك إلى أن الأسس النظريّة لهذا التقدير قد وفّت غرضها وهو تأويلُ الجانب اللفظيّ والفصلُ الحاسم بين الجملة الخبريّة والجملة الإنشائيّة، حتى لأصبح تقدير القول صنعة نحويّة ذات أصول وقواعد مقرَّرة.

---

٦٧. انظر قائمة بالمصادر التي وردت فيها هذه الأبيات (ويكاد التأويل فيها يقتصر على كتب نحويّي القرن السابع الهجري وما بعده، باستثناء ما جاء في كتب أبي عليّ الفارسيّ وابن جنيّ) في معجم شواهد النحو الشعريّة ٦٨٣ و٤٨٧ و٧٧٦ على التوالي.

٦٨. المحتسب ١٦٥/٢-١٦٦. ولعل الوجه: هاتين الحاجتين.

ثبت المصادر والمراجع

أ- بالعربيّة:

المصادر

* أسرار العربيّة لابن الأنباريّ، تحقيق محمد بهجت البيطار، دمشق ١٩٥٧.
* أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق أحمد حسن حامد، عمّان لا.ت.
* الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ، حيدرأباد ١٣٥٩- ١٣٦٠هـ.
* الأصول في النحو لابن السرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، بيروت ١٩٨٥.
* أمالي الزجّاجيّ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٣٨٣هـ.
* إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطيّ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٥٠-١٩٧٣.
* الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويّين البصريّين والكوفيّين لابن الأنباريّ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.
* أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٦.
* تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للشنتمريّ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط ٢، بيروت ١٩٩٤.
* جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٨٧-١٩٨٨.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٦٧-١٩٨٦.
* الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمّد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦.
* سرّ صناعة الإعراب لابن جنّيّ، تحقيق حسن هنداوي، بيروت ١٩٨٥.
* شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٢.
* شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحّاس، تحقيق زهير غازي زاهد، النجف ١٩٧٤.

* شرح أبيات سيبويه للسيرافيّ، تحقيق محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٩.
* شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك المسمّى منهج السالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.
* شرح ألفيّة ابن مالك لابن الناظم، بيروت لا.ت.
* شرح جمل الزجّاجيّ لابن عصفور، تحقيق صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٠.
* شرح شواهد المغني للسيوطيّ، دمشق ١٩٦٦.
* شرح كافية ابن الحاجب في النحو لرضيّ الدين الأستراباذيّ، اسطنبول ١٣١٠هـ.
* شرح المفصَّل لابن يعيش، القاهرة لا.ت.
* الكتاب لسيبويه، بولاق ١٣١٦-١٣١٧هـ.
* كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب لأبي عليّ الفارسيّ، تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة ١٩٨٨.
* كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيديّ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، بغداد ١٩٨٠-١٩٨٥.
* المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات لابن جنّيّ، تحقيق عبد الحليم النجّار، القاهرة ١٣٨٦-١٣٨٩هـ.
* معجم الأدباء لياقوت، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت ١٩٩٣.
* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٩.
* المقتضب للمبرّد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٥-١٩٦٨.
* المنصف على تصريف المازني لابن جنّيّ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤-١٩٦٠.
* النُّكَت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمريّ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، الكويت ١٩٨٧.
* همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربيّة للسيوطيّ، القاهرة ١٣٢٧هـ.

المراجع:

* حدّاد، جميل حنّا. معجم شواهد النحو الشعريّة، الرياض ١٩٨٤.

* عضيمة، عبد الخالق. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له، القاهرة ١٩٧٥.

* القضاة، سلمان. "ظاهرة الأمّات في النحو العربي"، دراسات اليرموك، ٢٢ أ، ص ٢٩٦٧-٢٩٨٩.

* هارون، عبد السلام محمّد. معجم شواهد العربيّة، القاهرة ١٩٧٢-١٩٧٣.

ب- بالأجنبيّة

Baalbaki, Ramzi. 1979. "Some aspects of harmony and hierarchy in Sībawayhi's grammatical analysis". *ZAL* 2. 7-22.

_____.1998. "*Kitāb al-ʿAyn* and *Jamharat al-lugha* ". *Early Medieval Arabic: Studies on al-Khalīl Ibn Aḥmad*, ed. by Karin C. Ryding, 44-62. Washington, D.C.: Georgetown University Press.

_____. 2000-01. "The occurrence of *inšā'* instead of *habar*: The gradual formulation of a grammatical issue". *Linguistique arabe et sémitique* 1. 193-211.

_____. 2001. "*Bāb al-fā'* [*fā'* + subjunctive] in Arabic grammatical sources". *Arabica* 48. 186-209.

_____. 2004. "Some considerations of word order in *kāna* constructions". *Romano-Arabica: Arabic Linguistics,* New Series 3. 41-58.

Carter, Michael G. 1991. "Elision". *Proceedings of the Colloquium on Arabic Grammar, Budapest 1-7 September 1991*, ed. by Kinga Dévényi & Tamás Iványi, 121-33. Budapest: Eötvös Loránd University & Csoma de Kőrös Society.

_____. 2004. *Sībawayhi.* London: I.B. Tauris.

Levin, Aryeh .1997. "The theory of *al-taqdīr* and its terminology". *JSAI* 21. 142-66.

Troupeau, Gérard. 1976. *Lexique-index du* Kitāb *de Sībawayhi.* Paris: Klincksieck.

Versteegh, Kees. 1994. "The notion of 'underlying levels" in the Arabic grammatical tradition". *HL* 21, no. 3. 271-96.

المحور الثالث

المعجم

(١١)

نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة

أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة

"حقًّا إنك متعب يا شدياق! فلو وضعنا معاجم اللغة كلّها في كفّة، وسرّ الليل في كفّة لشالت في الميزان"[١].

كذا يقول مارون عبّود في الشدياق وسرّه. لقد عَلِقْتُ هذه العبارة عندما قرأتها للمرّة الأولى وأنا بعدُ في السنة الجامعيّة الأولى، ولطالما تساءلت عن قائلها كيف يجرؤ أن يجعل واحدًا من المحدَثين بإزاء المعجميين القدماء كلّهم، بَلْهَ أن يجعل ميزانه راجحًا على ميزانهم الشائل. أهي شطحة من شطحات عبّود أم حكمٌ نقديّ رزين وممحَّص؟! وليتني على تعاقب الأيام وتقادم الوقت استطعت عن هذا جوابًا، فنظريّة الشدياق الاشتقاقية متعبة كواضعها، وأخْلَصُ أوجه الإتعاب فيها أنها تتبدّى للناظر فيها على أكثر من وجه، فهي حينًا وجهٌ حسناءَ واضحُ القسمات يبهرك بتناسبه وتكامله، وهي حينًا وجهٌ متنافر المعالم مصطنع التركيب يتكلَّف الابتسامة. والأمران سِيّان في أنهما جزءان من كلٍّ كبير، وفي أنهما يستوجبان النظر في ذلك الكلّ: تكوّنه الذي منه انطلق، وأصوله التي منها استقى، وأسسه التي عليها انبنى، وقيمته عند معارضته بالمعجمية المقارنة.

إنّ منطلق الشدياق في نظريته، بل في جميع ما كتبه مما له اتّصال باللغة، هو ذلك الحبّ الفطري الغَرَزيّ للعربيّة، وهو ما يحدّثنا به في مطالع الساق على الساق إذ يقول: "كان للفارياق ارتياح غريزي من صغره لقراءة الكلام الفصيح وإمعان النظر فيه ولالتقاط الألفاظ الغريبة التي كان يجدها في الكتب"[٢]. ومثله ما جاء في سرّ الليال: "فأحمد الله على لغتي التي نشأتُ عليها وصبوتُ إليها وفيها لذّ لي تعبي وطاب لي نَصَبي ودأبي...

---

[١]. عبّود، صقر لبنان، ص ١٦٢.

[٢]. الساق على الساق، ص ٢٢.

فعطرها في الشرق والغرب متضوّع وحسنها في جميع الأسئلة متنوّع، فالجاحد لمحاسنها والمماري في خيبة محاسنها كالجاحد لوجود الشمس والمماري في خلود النفس"[٣]. ونظيره قوله في الجاسوس: "أيمُ الله إن استفادة كلمة واحدة من كلام العرب ثمّ إفادتها أحبّ إليّ من الرتوع في روضة زاهرة ناضرة فيها شجرٌ تحمل كل فاكهةٍ فاخرة..."[٤].

غير أن حبّ الشدياق للعربيّة ووَلوعه بها، على النحو الذي رسمه في الشواهد السابقة من مؤلّفاته الثلاثة، قد يفي بتفسير غوصه على الغريب، وعنايته بالمترادفات على النحو الذي يسوقه في الساق، وتصدّيه لصاحب القاموس في هفواته ومعايب طريقته، ولكنه لا يفي مطلقًا بتفسير نظريّته الاشتقاقية التي جاء بها في سرّ الليال، ذلك أن صنيعه فيه أبعد من وَلوع وعُلوق. إنّه تنقيب عن سرّ لا ينكشف إلا بوحي ونور، والباحث عن سرّ من مثل هذا، به تتأوّل اللغة وينكشف عنها غبار السنين واختلاط الأصول، أكثرُ من محبٍّ ومولَع؛ إنّه مؤمن بقدسيّة المنقَّب عنه وجلاله، وواثقٌ أنّه صادرٌ عن حكمة وإحكام. فهو يقول في تعليله لتسمية الكتاب: "فإنما هو سرٌّ كَشَفَه لي الباري سبحانه وتعالى في بعض الليالي الشديدة والنفسُ قانطة من الفَرَج ومتمنّية اللحاق بمن دَرَج، ولذلك سمَّيت هذا المؤلَّفَ: سرّ الليال في القلب والإبدال، وكان الأَولى أن يسمَّى بأسرار اللغة وأسرار الكلام..."[٥]. كذا يغدو وضع اللغة عنده سرًّا من الأسرار يختصّ به اللغويون دون غيرهم، فكما أن الشعراء مجالهم القافية، فاللغويون، كما يقول في الجاسوس، عليهم "أن يبيّنوا سرّ الوضع"[٦].

---

٣. سرّ الليال، ص ٤.

٤. الجاسوس، ص ٥٢١.

٥. سرّ الليل، ص ٥-٦.

٦. الجاسوس، ص ٢٧. قارن أيضًا الجاسوس، ص ٨٦: "فأقول إن من شاء أن يطّلع على سرّ الأفعال وتناسب بعضها ببعض وأصل مبانيها وكنه معانيها فلا يرى محيصًا عن الإقرار بأن الابتداء بالثنائي المضاعف... هو المتكفّل بجميع هذا".

وليس الشدياق بدعًا بين المفكّرين في طلبه السرَّ وانكشافه له. إنه كالغزالي الذي ما قذف الله بنور في صدره إلا وقد أعضل داؤه. وإنه من بين علماء اللغة، أشبه ما يكون بابن جنّي، فكلاهما يسعى إلى نظرية شمولية تندرج الجزئيات جميعًا فيها، وكلاهما يعلم أن الموضع موضع قدسيّة وإجلال؛ فنظير ما سبق من قول الشدياق قولُ ابن جنّي: "وذلك أنّني إذا تأمّلت حال هذه اللغة الشريفة، الكريمة اللطيفة، وجدت فيها من الحكمة والدقّة، والإرهاف والرقّة، ما يملك عليّ جانب الفكر، حتى يكادُ يطمح به أمام غلوة السحر..."[٧]. فلئن كانت عبقريّة البحث اللغوي – من حيث هي إبداع وشمول لا لهاث وراء مسائل متفرّقة أو تصدٍّ لحواشٍ وشروح – قد انقطعت، أو كادت، بُعيد القرن الرابع للهجرة، فقد حاول الشدياق أن يبعثها بعد تسعة قرون. ولذلك نطمئن إلى القول إن الدراسة اللغويّة كانت أكثر حظوةً من الدراسة النحوية التي ما فتئت منذ ما اجترحه الخليل وسيبويه وما كشف عنه الجرجاني من أسرار النحو، تنتظر من يحييها ويخرج بها من النقل والتكرار ليميط اللثام عن نظرية تنتظم شواردها وتجمع ما تفرّق من أجزائها على غير سنّة العوامل والمعمولات.

بعد النظر في الباعث على نظرية الشدياق الاشتقاقيّة وفي مسوّغ وجودها، يمكننا النظر في مادّتها وجوهرها، على النحو التالي:

أوّلاً: الأصول التي استقى منها الشدياق نظريته

ثانيًا: تقويم النظرية

ثالثًا: عرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة

أوّلاً : أصول النظريّة

إن لبّ النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق هو الثنائيّة التي بنى عليها معجمه "سرّ الليال". إلا أن هناك أسسًا ومعالم أخرى لهذه النظريّة، غير التفسير الثنائي – كاختصاص الحرف الواحد بمعنى عامّ، والقلب الشائع في الثلاثي كما في الثنائي – الأمر الذي يحملنا

[٧]. الخصائص ٤٧/١.

على التفرقة بين مصطلحَي النظريّة الاشتقاقيّة والنظريّة الثنائيّة، فالأوّل يتضمّن الثاني ويتجاوزه.

ولئن كان الشدياق – فيما نعلم – أوّل من وضع معجمًا يقوم على الثنائية، أي على نظريّة مغايرة في جوهرها للنظريّة الثلاثيّة التي بنى عليها المعجميّون العرب معجماتهم، كما كان صرفيّوهم قد بنوا عليها تحليلهم للكَلِم بأصوله وأوزانه وحذوفه وزياداته، فإنّ أسس صنيعه ترجع إلى مَلاحظ متفرّقة جاءت إمّا في تقسيمات المعجميين القدماء للكلم، وإما في نظريّات لغويّة عامّة. ولا يمكننا، على أيّة حال، الجزم بما اطّلع عليه الشدياق من المصادر ومالم يطّلع عليه، إذ إنّه لم يصرّح بما سنحاول تلمّسه من مصادره[٨]، ولكن يبدو أن عمله بالنِّساخة وهو بعدُ في لبنان[٩]، هيّأ له الاطّلاع على بعض المصادر، إلى أن حطّ به الترحال في الأستانة – بعد مصر وأوروبا – فاطّلع في مكتباتها الزاخرة على التراث الإسلامي والثقافة العربية اطّلاعًا واسعًا[١٠].

ويمكننا أن نعارض أسس النظريّة الاشتقاقيّة عند الشدياق بالأصول التي نرجّح أنّه استوحى منها نظريته، بتقسيم تلك الأسس إلى أربعة أقسام رئيسيّة، على الوجه التالي:

١–**الأساس الأوّل** هو محاكاة الأصوات الطبيعية. وهذا هو الباعث الأوّل على جعله المضاعفَ أصلاً كما يقول في مقدّمة السرّ: "إنّي رأيت أنّ معظم اللغة مأخوذ من حكاية صوت أو حكاية صفة وأن حكاية الصوت إنّما تأتي من المضاعف، نحو: دبّ ودفّ ودقّ وهزّ وسفّ وقرّ، فإذا أرادوا الزيادة في المعنى ضاعفوا الحروف فقالوا: دبدب

---

٨. غير أنه يذكر في مقدّمة الساق (ص III) أنه طالع كتاب المزهر للسيوطي "ممّا ذكر فيه خصائص اللغة نقلاً عن الإمام اللغوي ابن فارس".

٩. الساق على الساق، ص ٣٢: "ومذ ذلك الوقت عرف أنه لا ملجأ له بعد الله غير كدّه فعكف على النساخة". وفي ص ٣٤: "... ومن إقباله على نسخ الكتب واكتسابه من ذلك جودة الخط... وأزيد هنا أن أقول إنه لما شاعت براعته في النسخ...".

١٠. قارن: خلف الله، أحمد فارس الشدياق، ص ٨٩–٩٠.

ودفدف ودقدق وهزهز وسفسف وقرقر..."[١١]. وفي هذا ما لا يخفى من النظر إلى النصّ الشهير في الخصائص: "وذهب بعضهم إلى أنّ أصل اللغات كلّها إنما هو من الأصوات المسموعات، كدويّ الريح وحنين الرعد وخرير الماء وشحيج الحمار ونعيق الغراب وصهيل الفرس ونزيب الظبي ونحو ذلك، ثم وُلدت اللغات عن ذلك فيما بعد. وهذا عندي وجهٌ صالح ومذهبٌ متقبّل"[١٢].

غير أنّ هذا الأساس الذي تستند إليه نظرية الشدياق – وإن كان جائزًا أنه مستوحًى من هذا النصّ، أو ربما من نُقول السيوطي عنه[١٣] علاوة على آراء العلماء الأوروبيين في هذه المسألة كما سنرى لاحقًا – مبثوث في تفاصيل موادّ معجمه جميعًا، وليس مبحثًا عَرَضيًّا كمبحث القول على أصل اللغة في المصادر اللغويّة القديمة. فبعض الموادّ عنده يقوم على حكاية الصوت لتتفرّع تلك الحكاية إلى المشتقات الثلاثية مع ما يعتورها من الإبدال المطَّرد أو القلب. من ذلك مثلاً مادّة "عب"[١٤]، فكثير ممّا فيها محمول عند الشدياق على حكاية الصوت: المادّة نفسها حكاية صوت في دلالتها على شرب الماء أو الجرع أو تتابعه والكرع، ومنه عبّ الرجلُ الماءَ، وعبّ الحَمامُ، وعبّت الدلوُ، والعُبُب: المياه المندفقة، واليَعبوب: النهر الشديد، والاعتباء (من مادة ع ب أ): الشرب فرجع المعنى إلى "عب". ومقلوب عب: بع[١٥]، وهو الصبّ في سعة وكثرة، وهو حكاية صوت، والبعبعة بالهاء: حكاية بعض الأصوات، والبَعاع: ثقل السحاب من المطر، والبَعْثَقة (من الرباعي): خروج الماء من غائل حوض أو جابية، وفيه قرب من معنى بعّ

---

١١. سرّ الليال، ص ٢٢. ولعل في الألفاظ التي يسوقها للدلالة على صوت الطنبور (الساق على الساق، ص ٣٠-٣١) دليلاً على شغف الشدياق بالإيحاء الصوتي الذي يُحدثه الحرف في محاكاته الأصوات الطبيعية.

١٢. الخصائص ١/٤٦-٤٧.

١٣. المزهر ١/١٤-١٥.

١٤. سرّ الليال، ص ٥٧-٦٣.

١٥. نفسه، ص ٦٣-٦٨.

السحاب... هذا ما صرّح به الشدياق في هذه المادّة، وعليه اقتصرنا، وإن كان ما لم يصرّح به أكثر، وهو يدلّ ضمنًا على تفرّع المعنى الرئيسي في سائر موادّ الباب أو معظمها.

وكذلك مادّة "نت"، ودورانها عنده على حكاية الصوت[١٦]، وبهذا يفسّر معنى نتّ منخرَه غضبًا، أي نفخ، ونأت لمن جهر من الأنين، والنآت (على فَعّال): الأسد وهو من الصوت، وكذلك من وجه الخصوص لا العموم "نتأ" بمعانيها المختلفة.

وفي هذين المثلين، وغيرهما كثير، دليلٌ على النفاذ من التأثّر إلى الخلق والإبداع، وسواءٌ بعد ذلك أكان الاجتهاد سيُنيله أجرًا واحدًا أم أجرين، وهو ما سننظر فيه في الجزء الثاني من هذا البحث.

٢- **الأساس الثاني** هو زيادة المبنى لزيادة المعنى. ولعل أوضح ما عبّر به الشدياق عن هذا قوله: "إنه إذا كان اسمان مشتقّين من مادة واحدة وكانا يدلاّن على معنى واحد كالخَجُوج والخَجَوْجاة مثلاً للريح الشديدة المَرّ فلا بد وأن يكون الاسم الزائد في اللفظ زائدًا في المعنى أيضًا". هذا من غير باب الثنائي، ولكنّ حكمه يصحّ عليه أيضًا؛ وعلى ذلك ينبني سرّ الليال حيث جعل الشدياق الثنائي منشأ الثلاثي مع احتفاظ الصيغة الثلاثية بحظّ من المعنى الأصلي وتوجُّه إلى معنى متخصّص أو مفارق؛ وفي ذلك مَكْمَن الزيادة المعنوية الراجعة إلى زيادة اللفظ. وفي ضوء هذا المبدأ اللغوي العامّ نستطيع أن نفهم على الأقلّ سببين من الأسباب التي ذكر الشدياق أنها سوّلت له اعتبار المضاعف أصلاً. فهو حين يقول، في السبب الثاني، "إن اللغة كغيرها من الصنائع والموضوعات البشرية لا يحدث شيء منها تامًّا كاملاً من أول وهلة ولكن على التدريج"[١٧]، فكأنّما يسوّي بين اللفظ والمعنى، وهما جسم الكلم وروحه، فكما ينمو اللفظ ينمو المعنى على التدريج. ولذلك نراه يصف، في تضاعيف معجمه، الموادّ المضاعفة، أو الثنائيّة بأكثر

---

١٦. نفسه، ص ٨٧، ٣٤٩.

١٧. نفسه، ص ٢٥.

الأوصاف عمومًا، كقوله إنها حكاية صوت (كما في بع ونت ودب وزب وبص وطب وبط...) أو حكاية صفة (نحو ثب وبش...) أو حقيقة معنى قَطْع (نحو سب وقب وبق) أو حكاية فعل يدل على شيء (نحو كب، الدالّ على القوة)... الخ. أما الثلاثي فهو عنده ذو معنى دقيق قد ينظر إلى الأصل ولكنه أبدًا يزيد عليه ويفوقه دقّة وتحديدًا.

وكالسبب الثاني من المسوّلات، السبب الرابع، وهو قوله: "إن زيادة حرف على المضاعف أليقُ بحكمة الواضع في التفنّن من نقصه إذ لو جعلت السالم أصلاً لزم عنه العدول من الكمال إلى النقصان، والاختصار في الأفعال ليس من مذهب العرب"[١٨]. فإن يكن الشدياق قد ألمع إلى حكمة، فالحكمة ليست مقصورة على اللفظ، بل إن سرّها وتجلّيها إنّما هو في المعنى، أو في العلاقة بين اللفظ والمعنى، فكما أن الاتجاه في اللفظ يسير نحو الأكثر، فإنّ اتجاه المعنى – على الأقل من الناحية النظريّة الخالصة – يسير نحو الأرقى والأكثر تركيبًا والأدعى إلى الاختصاص والأقدر على الوصف الدقيق.

إن الكشف عن العلاقة بين زيادة المبنى لزيادة المعنى أمر قديم قِدَمَ التأليف اللغوي. وأقدم نصّ عندنا عن هذا هو ما جاء في مقدّمة كتاب العين للخليل، وفيه: "صرّ الجندب صريرًا، وصرصر الأخطب صرصرة، فكأنّهم توهّموا في صوت الجندب مدًّا وتوهّموا في صوت الأخطب ترجيعًا. ونحو ذلك كثير مختلف"[١٩]. ويكرّر الخليل المعنى نفسه في مادة الصاد والراء إذ يقول: "صرّ الجندب صريرًا، وصرصر الأخطب صرصرة، وصرّ الباب يصرّ. وكلّ صوت يشبه ذلك فهو صرير إذا امتدّ، فإذا كان فيه تخفيف وترجيع في إعادة ضوعف كقولك: صرصر الأخطب صرصرة"[٢٠]. ويتلقّف المسألة ابن جنّي ليجعل منها "موضعًا شريفًا لطيفًا" ينضاف إلى الجزئيات الأخرى التي تتبدّى فيها نظريته الكليّة،

---

[١٨]. نفسه، ص ٢٦.

[١٩]. العين ٥٦/١.

[٢٠]. نفسه ٨١/٧-٨٢. ويختلف النصّ الذي نسبه ابن جنّي إلى الخليل عمّا في العين بعض الشيء: "قال الخليل: كأنهما توهّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صرّ، وتوهّموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صرصر" (الخصائص ١٥٢/٢).

تندرج تحته المصادر الرباعية المضعّفة، وبعض أوزان المصادر كالفَعَلان الدالّ على الاضطراب، وبعض مزيدات الأفعال كاستفعل الذي تبعت فيه حروفُ الأصل الحروفَ الزائدة كما تبع الفعلُ السؤالَ فيه...[٢١] الخ، وكالعلاقة بين خَشُن واخشوشن، وبين أعشب واعشوشب، وحلا واحلولى...[٢٢] وغير هذا كثير[٢٣].

والأساس الثاني هذا صِنْو الأوّل في أن الشدياق يتجاوز فيه مقولات القدماء ليجعله مذهبًا مطّردًا لا ينكسر، وهنا أهمية عمله المعجمي وتفرّده في الاستناد إلى نظرية اشتقاقيّة متكاملة.

٣- **الأساس الثالث** هو القيمة المعنوية للصوت. يحدّثنا الشدياق في مقدّمة الساق عن كتابه "منتهى العَجَب في خصائص لغة العرب"، وأنه بناه على "أن كل حرف يختصّ بمعنى من المعاني دون غيره وهو من أسرار اللغة العربية التي قلّ من تنبّه لها"[٢٤]. فمن خصائص الحاء عنده السعة والانبساط، ومن خصائص الدال اللين والنعومة، ومن خصائص الميم القطع والاستئصال والكسر، ومن خصائص الهاء الحمق والغفلة والرَّثاء[٢٥]. ويُشعرنا كلام الشدياق بعد هذا أنه لم يجد السيوطي تعرّض لمثل هذا في كتابه المزهر، وكأنه يجعل هذا الأسلوب من مبتكراته التي لم يسبقه إليها اللغويون القدماء. غير أن في ما نقل السيوطي عن ابن جنّي ما يوحي بتخصيص الصوت بقيمة معنوية، فالسرّ في تخصيص الخَضْم بأكل الرَّطْب كالبطيخ والقِثّاء، والقَضْم بأكل اليابس نحو قضمت الدابّةُ شعيرَها، أنّ الخاء فيها رخاوة، وفي القاف صلابة، فناسبت الأولى الرطب وناسبت الثانية اليابس[٢٦]. ويذهب ابن جنّي – في نصٍّ لم ينقله السيوطي – إلى أبعد من ذلك

---

[٢١]. الخصائص ١٥٢/٢ وما بعدها، في "باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني".

[٢٢]. نفسه ٢٦٤/٣ وما بعدها، في "باب في قوّة اللفظ لقوّة المعنى".

[٢٣]. انظر، مثلاً، المادّة التي جمعها السيوطي نقلاً عن سابقيه، في المزهر ١-٤٨-٥٥.

[٢٤]. مقدّمة الساق، ص I.

[٢٥]. نفسه، ص II وIII.

[٢٦]. المزهر ٥٠/١ عن الخصائص ١٥٧/٢ وما بعدها.

ليجعل الكلمة الواحدة مجموعة من المعاني التي يعبّر عنها كل صوتٍ فيها، فاللفظ "بَحَثَ" مأخوذة دلالتُه من "الباء لغلظها تشبه بصوتها خفقة الكفّ على الأرض، والحاء لصَحَلها تشبه مخالب الأسد وبراثن الذئب ونحوهما إذا غارت في الأرض، والثاء للنفث، والبثّ للتراب"[٢٧].

وإذا صحّ أن يكون هذا الرأي جزءًا من نظرية الشدياق الاشتقاقيّة، بمعنى أن الألفاظ قد تحتفظ بنصيب من المعنى الذي يعبّر عنه حرف أو أكثر من حروفها، فلا يصحّ أن يكون جزءًا أساسيًّا من صنيعه المعجمي لأنّ تتبّعه في كل باب يفضي إلى اطّراح الثنائيّة والتقاط الأُحاديّة، على ما كان ذلك سيورث واضع المعجم من مشقّة في ربط المعاني هي أضعاف ما جَهِدَ في الثنائي، وما كان سينحو به نحو التمحّل والافتراض أضعافَ ما صنع في شرح الثنائيّ وحده.

على أن لهذا "الأساس الثالث" وجهًا آخر ألمح إليه الشدياق من غير أن يجعله ركيزة ثابتة ومن غير أن يفصّل في ضوابطه وقيوده، وذلك في كلامه على "حكاية الصفة" إذ يحدّها بأنّها "نظم حروف يتوهّم الناظم منها أنّها تدلّ على صفة شيء باعتبار ما في تلك الحروف من اللين والترخيم أو الشدة والتفخيم، كقولهم مثلاً: شيء منمنم أي مزخرف، فهو نحو توهُّم الفرنسيس لفظة مينيم للشيء القليل الوجيز... وقولهم خَبْخاب لرخاوة الشيء المضطرب... كقولهم امرأة رجراجة أي يترجرج عليها لحمها. وربما التبست هنا حكاية الصفة بحكاية الصوت"[٢٨].

ورغم هذا لا تخرج المسألة عنده من دائرة الغموض، إذ إنه لم يحدّد كيف تتركّب المعاني من مجموع الأصوات، أو "نظم الحروف" كما يقول، فسقط بهذا إمكانُ أن يشكّل هذا المنحى وتيرةً ذات خطر في نظريّته المعجميّة. حتّى إنّنا نراه يجبن عن

---

[٢٧]. الخصائص ١٦٣/٢، وبعده شرح لتركّب المعنى في "شدّ" و"جرّ" على النحو نفسه.

[٢٨]. سرّ الليال، ص ٣١.

الاستنتاج الصريح في معجمه عند الكلام على أن موادّ متعددة مبدوءة بحرف واحد قد تجيء حكاية أصوات، وهو يذكر هنا كلمات كثيرة مبدوءة بالصاد نحو "الصأ، والصأصأة، والصبّ، والصقب، والصتّ أي الصرّ، والصوت وهذا أغرب ما يكون، والصجّ... والصخّ... والصدّ..."[٢٩] الخ. وهو في كل هذا ينسب المعنى إلى المادّة نفسها، ولا يصرّح بأن للصاد نفسها قيمة معنويّة معيّنة تعلّل وقوع هذه المفردات المتكرّرة، لما في صوت الصاد من صلصلة وصفير. ولعلّ الشدياق في هذا يتجنّب القول باطّراد التفسير الأحادي كما ألمحنا.

٤- **الأساس الرابع** هو القلب. وسرّ الليال منسَّق على ذكر المادّة ثم مقلوبها ثم مجانسها. ولئن كان مبدأ هذا عند الشدياق في حكاية الصوت إذ يقول: "ولا يكاد يأتي ثلاثيّ حكايةَ صوت إلا وكان مقلوبه وما يجانسه كذلك وذلك نحو دقّ وقدّ وقسّ وقصّ وقطّ"[٣٠]، فقد اتّخذه مبدأً عامًّا لمعجمه بأسره، ولعلّ ذلك راجعٌ إلى أنّ أكثر الروابط المعنوية بين الموادّ هي عنده من قَبيل حكاية الأصوات.

إنّ تقليب المادة الثنائية وإفراد الثنائي في قسم خاص من أقدم سمات المعجم العربي. كذا صنع الخليل في كتاب العين، وهو يقول في مقدّمته: "اعلم أنّ الكلمة الثنائية تتصرّف على وجهين، نحو: قد، دق، شد، دش"[٣١]. وكذا أيضًا صنيع ابن دريد، بل إنّ ابن دريد جاوز الخليل إذ جعل الثنائي الصحيح كلّه في بابٍ كبير ولم يوزّعه على رؤوس الحروف المتفرّقة، كما أفرد بابًا ينتظم كلَّ ثنائيٍّ ملحقٍ ببناء الرباعي المكرّر، معتمِدًا القلبَ في كلّ مادّة. غير أن الشبه بين صنيع الشدياق في معجمه وصنيع المعجميين العرب القدماء لا يعدو الشبه العَرَضي الخارجي، فحتى لو ادّعينا أن الشدياق قد استوحى مسألة القلب من التراث المعجمي، فإنّه لم يقف عند القسمة الشكلية كما وقف القدماء لمّا

---

٢٩. نفسه، ص ٢٣.

٣٠. نفسه، ص ٢٢.

٣١. العين ٥٩/١.

أرادوا حصر الصيغ لئلا يندّ عنهم منها شيء. فنحن لا نلمح في المعجمات القديمة التي فصلت بين الثنائي والثلاثي نظريّةً تسوّغ هذا الفصل أو تجعله ذا خطر في الكشف عن المعاني، أي أنّ الفصل لم يكن إلاّ لحصر المادّة ونَسْقها. ثمّ إنّ المعجميين الذين فرزوا الثنائي لم يجعلوه ثنائيًّا في الحقيقة، وأوضح قول في هذا قول ابن دريد في مطلع باب الثنائي الصحيح: "والثنائي الصحيح لا يكون حرفين البتة إلا والثاني ثقيل، حتّى يصير ثلاثة أحرف: اللفظ ثنائي والمعنى ثلاثي. وإنّما سمّي ثنائيًّا للفظه وصورته، فإذا صرت إلى المعنى والحقيقة كان الحرف الأول أحد الحروف المعجمة والثاني حرفين مثلين أحدهما مدغمٌ في الآخر"[٣٢]. ولعلّ أصل هذا قول الخليل: "وقد تجيء أسماءٌ لفظها على حرفين وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف مثل يد ودم وفم، وإنما ذهب الثالث لعلّةٍ أنها جاءت سواكنَ وخِلْقَتُها السكون..."[٣٣]. وفي هذا الأساس أيضًا نجد الشدياق يتجاوز التأثّر الشكلي إلى إبداع في جوهر النظرية.

أما التقاليب الستة للمادّة الثلاثية، أو الاشتقاق الأكبر الذي ابتدعه ابن جنّي فلا نجد له أثرًا في نظريّة الشدياق الاشتقاقيّة. وليس من شك في أن الشدياق كان عارفًا بهذا النوع من الاشتقاق إذ إنّه صرّح باطّلاعه على المزهر كما سبق[٣٤]، وفي المزهر نُقولٌ عن الخصائص في هذا الباب[٣٥]. ويبدو أن السبب في ذلك شبيه بما اقترحناه في الكلام على إهمال الشدياق للقيمة المعنويّة للصوت الواحد أساسًا في معجمه؛ فعلى نحو ما كان ذلك سيورث نظريّته من تكلّف زائد، فإن التقاليب الثلاثية كانت ستُحوجه إلى أكثر من هذا

---

٣٢. جمهرة اللغة ١٣/١.

٣٣. العين ٥٠/١. أما الثنائيات التي عدّها سيبويه في "باب عدّة ما يكون عليه الكلم" فلا تعدو الأدوات من مثل: هل وما وأن وإن، ويقول سيبويه: "وقد جاء على حرفين ما ليس بٱسم ولا فعل، ولكنه كالفاء والواو" (الكتاب ٢٢٠/٤).

٣٤. راجع الحاشية ٨.

٣٥. المزهر ٣٤٧/١.

في التكلّف والتمحّل. ثم إن ترتيب موادّ "سرّ الليال" على الثنائي فمقلوبه فمجانسه يجعل الثلاثي ملحقًا بالثنائي، فيكون ذكر التقاليب أمرًا يستحيل معه أيّ ترتيب منطقي يجمع بين الثنائي والثلاثي. ولذلك نرى الشدياق يستخدم من فكرة القلب ما يناسب نظريته الثنائيّة كما في ترتيب موادّ معجمه وفي تعليل بعض الظواهر الطارئة على الكلم[٣٦]، ويهمل منها ما يتعارض وهذه النظرية وينحو بها إلى التعقيد والاضطراب.

ثانيا: تقويم النظرية

ليس الغرض من تقويم النظرية الاشتقاقية عند الشدياق أن نبحث في النظرية الثنائية عمومًا، لما في ذلك من الأمور التي قد لا تصحّ ضرورةً على نظرية الشدياق. ثم إن أصحاب النظرية الثنائية من الكتّاب العرب عامّة، يختلفون عن الشدياق في أمر مهمّ، وهو أن مَلاحظهم عن الثنائية مَلاحظ متفرقة أو اقتراحات خاصّة بألفاظ بعينها، وفي أحسن الأحوال توجيهات نظرية لما ينبغي أن يكون عليه المعجم العربي[٣٧]. ولسنا نجد عند أيّ منهم، محاولة مهما كانت بدائية، لتطبيق هذه النظرية منهجيًّا ولو على جزء يسير من المعجم العربي منسوقًا على الجذر الثنائي. لذلك سنقتصر في تقويم نظرية الشدياق على مؤلّفاته، وفي مقدَّمها سرّ الليال، لئلاّ يلتبس صنيعه المنهجي بالمَلاحظ المتفرقة المبثوثة عند سائر الباحثين.

ومع الإقرار بادىء ذي بدء أن الشدياق جَهِدَ في نظريته الاشتقاقية كما لم يجهد مَن سبقه من اللغويين وأنه أصاب تمامًا في كثير مما كشف فيه عن مدلولات الألفاظ ووجوه استعمالها وعلائقها بغيرها، فلا مفرّ من القول إننا إذا نظرنا في الأسس التي تستند

---

٣٦. كما في كلامه على الزبرجد والزبردج إذ يقول: "لأن منشأ القلب قلّة المبالاة، ألا ترى أنهم تصرّفوا في أسماء الملائكة بل قالوا لا همّ في اللهمّ، فما الفرق بين التغيير والقلب وما ذلك إلا من اختلاف القبائل، وإلى ذلك أنسب نوع الأضداد وزيادة الحروف ونقصانها..." (الجاسوس، ص ١٨٢).

٣٧. تلك، مثلاً، سمة الكتابين اللذين وضعهما الأب المرمرجي في الثنائية، وهما مجموعة من الألفاظ المتفرقة يُرجعها الباحث إلى أصول ثنائية ليخلص إلى ما يمكن للمعجم العربي أن يستخلصه في الاستغناء عن التقسيم الثلاثي. وعلى هذا المنوال ما كتبه جورجي زيدان والأب الكرملي، وإن كانا دون المرمرجي تمكّنًا من المادة وإحاطة بأصولها المقارنة.

إليها نظريّته وجدناها تتفاوت في نصيبها من الصحّة. وبالإجمال، فإن الأساسين الأوّلين أقوى من الثالث والرابع لأنهما أقلّ تكلّفًا وبعدًا ولأن شواهدهما أكثر وأدعى إلى التقبّل.

ترجع العلاقة بين الفعل المضاعف وحكاية الصوت إلى قدرة الثنائي على الايحاء الصوتي الذي يُحْدثه في المقام الأوّل أنه من مقطع واحد – على افتراض أن الآخر ساكن في الأصل نظريًّا وأن الحركات أضيفت للتمكين من النطق – فالمقطع الواحد أقدر على حكاية الصوت من المقطعين لما في المقطع الواحد من اقتضاب موجٍ وانتقال حادّ من الحركة إلى السكون. وعلى هذا الايحاء يُحمل ما في الثنائي المكرّر من إيحاء صوتي ينمّ عن تكرّر وترجيع. هذا فيما يتعلّق بالأساس الأوّل. أمّا الأساس الثاني، أي زيادة المبنى لزيادة المعنى، فسليم في جوهره، إلاّ أنّ شواهده أعزّ مطلبًا من الأوّل، لأنّ كثيرًا من الموادّ الثنائية قد يُحمل على مجرّد حكاية الأصوات، وإنْ على التوهّم، في حين أن الأمر يقتضي طرفين اثنين في الأساس الثاني، أي طرفًا أصليًّا وطرفًا آخر مزيدًا، كأعشب واعشوشب، ولذلك قلّت شواهده نسبيًّا. أمّا الأساس الثالث، أي اختصاص الصوت بقيمة معنوية، فهو كما تبيّن لا يصح أساسًا لأيّ عمل معجمي، ثم إنه لو كان صحيحًا لتعيّن مثل هذا الاختصاص بالمعنى لذلك الحرف حيثما جاء، وهو أمر مستحيل عقلاً، أو مستحيل أن يُعرف نظريًّا لأننا لا نعرف اللغة إلا في طور الاكتمال؛ فأقدم النصوص العربية التي نعرفها في نقوش حرّان وزَبَد وامرىء القيس بن عمرو، مثلاً، إنّما تمثّل مرحلة النضج، وما أبعدها عن مرحلة البدايات التي لا نعرف عنها إلا ما بقي منها في الاستعمال من آثار ضعيفة قد توحي بأقدميّتها. أمّا القلب، وهو الأساس الرابع، فهو توسعة يلجأ إليها الناظر في الاشتقاق حيث يُعجزه التحليل؛ ولو كان القلب مبدأً عامًّا، كما جعله الشدياق، لالتبست الموادّ بعضها ببعض في كل ثنائي وثلاثي وما فوقهما. وإن كان منشأ القلب قلّة المبالاة كما يقول الشدياق[٣٨]، فأَحْرِ به أن يظلّ حبيسًا في ذلك الإطار وألاّ يتعدّاه

[٣٨]. راجع الحاشية ٣٦.

ليصبح أقرب إلى المقيس المطَّرد. ويبدو أن الشدياق أحسّ بشيء من قصور القلب عن أن يفسّر جميع موادّ المعجم، فلذا تراه يقرن دائمًا بين القلب وبين حكاية الصوت تحديدًا، فكأنّه يقوّي بشيوع حكاية الصوت ما يربطه بها من ظاهرة القلب.

إنّ تفحّص هذه الأسس، على ما كشفه من تفاوت في القوة وفي شيوع الشواهد، يجب أن يقترن بتقويمٍ عامٍّ للنظريّة، مبنيّ على التعليلات التي يقدّمها الشدياق في موادّ معجمه، وبذلك يزداد معيار التقويم شموليّة ودقّة. ونقسم الملاحظات إلى ما يلي:

١ – أنّ المعاني التي يُرجع إليها الشدياق الأصولَ الثنائية قليلة جدًّا، ولا يمكن أن تقوم عليها لغة متكاملة. من تلك المعاني حكاية الصوت (وهو القَطْع خاصة)، وحكاية الصفة، أو الدلالة على معنى عامّ كالقوّة أو الضعف أو الستر، سواءٌ أصرّح الشدياق بذلك أم اكتفى في المادّة الواحدة بتفسير الكلمات اعتمادًا على ذلك المعنى العامّ. وكأن الشدياق قد توجّس خيفة من تكراره فكرة الحكاية الصوتية، فعمد إلى أمرين أوّلهما يتلافى ذلك التكرار والثاني يسوّغه ويلتمس له العذر. أما الأوّل فإيراده، إلى جانب القطع، معانيَ من مثل "الكسر والخرق والهدم والشقّ والفرق والتبديد"، لتنويع مأخذ المادّة ودلادتها المركزية، على أنه يعترف أن هذه "كلّها من جنس واحد، وجلُّها مأخوذ من حكاية صوت"[٣٩]. أما الأمر الثاني المراد به الاعتذار لهذه الكثرة الكاثرة من أمثلة المحاكاة الصوتية في نظريته فهو متمثّل في قوله، بعد أن أورد أمثلة كثيرة للحكاية: "إلا أن هذا الصوت اختلف اعتباره عند السامعين فمنهم من توهّمه يحكي خشخش ومنهم من توهمه يحكي شخشخ ولهذا جاءت أفعال كثيرة بمعنى واحد نحو نزّ الماء ونشّ ونضّ وبصّ وبضّ، ومنهم من توهّم صوت القطع يحكي عطّ ومنهم قبّ ومنهم قطّ ومنهم سبّ ومنهم بتّ أو تبّ ومنهم قصّ وحزّ وحسّ إلى غير ذلك"[٤٠]. وإذا أدركنا أن كل مادّة

[٣٩]. سرّ الليال، ص ٥.

[٤٠]. نفسه، ص ٢٤.

ثنائيـة لها القدرة — نظـريًّا – على الإيحاء الصـوتي لِما بيّنـاه سابقًا[٤١]، وإذا قرنّا بين هذا وبين المعاني التي يمكن تأويلها بالمحاكاة الصوتية أو القطع والفتح والشق الراجعة إلى تلك المحاكاة، يظهر أن للمصادفة – ونكاد نقول: للتوهّم والتعسّف والتعميم – حظًّا عريضًا في تطبيق النظرية في الموادّ المختلفة. ولعل في قول مارون عبود: "فما رأيْنا قبله لغويًّا بحث اللغة فردّ ألفاظها إلى أصول قليلة اشتبكت فروعها فصارت أدغالاً مَخوفة"[٤٢] إلماعًا حييًّا إلى محاولة الشدياق تفسير الكلّ بناءً على بعضٍ قليل قليل.

٢ – أنّ كثيرًا من التأويلات التي يذكرها الشدياق لا يخلو من شيء من الضعف أو التمحّل. ويندرج معظم الأمثلة التي يصحّ عليها هذا الحكم في أقسام ثلاثة:

فقسم منها عبارته غامضة أو أنه لا تظهر فيه العلاقة المعنوية الجامعة بين المادّة الثنائية والمادّة المقلوبة عنها أو المأخوذة عنها مع زيادة فيها. ونحن كثيرًا ما نرى الشدياق يهمل إظهار تلك العلاقة، وهذا حَسَن لأنه يبتعد بالنظرية عن التأويلات البعيدة. إلا أنه قد يذكر علاقات معنويّة غامضة أو غير مسوَّغة. من ذلك مثلاً مادّة "ثاب"، والمعنى السائر فيها هو "رجع"، كثابَ الرجلُ، وثاب الحوضُ أو امتلأ وهو من معنى الرجوع كما يرى المؤلّف. يقول: "وعندي أن الثوب لِما يُلبس، والثواب بمعنى الجزاء، والعَسَل من هذا المعنى ولك أن تجعله أيضًا من معنى الرجوع فيكون على حدّ تسميتهم بالمُدام"[٤٣]. فما

---

[٤١]. يمكن إجراء مَثَل نظريّ على ذلك، بأخذ فعل ثنائي دالّ على حكاية صوت ثم بإبدال حرفه الأول إبدالاً مطّردًا، ثم بإبدال الثاني كذلك، ليظهر أن الحكاية توحي بها الصيغة وأنها لعمومها مصادفة مقطعية لا ينبغي تفسير اللغه بها. فإذا أخذنا مادة "طنّ" – وهي دالّة على حكاية صوت (كما في طنّ الذباب وطنّت الأذن... الخ) وعلى القطع (كما في طنّ ذراعَه بالسيف) – وأبدلنا الأول فقلنا: أنّ، بنّ، تنّ، ثنّ، جنّ، الخ... ثمّ أبدلنا الثاني محتفظين بالأول فقلنا: طبّ، طثّ، طجّ، طحّ، طخّ، الخ... تبيّنّا أنها جميعًا تصلح لمحاكاة صوتٍ ما. فكيف تفسر الظاهرةُ العامّة الواحدة معظمَ موادّ اللغة على ما فيها من خصوصيّة في المعنى وظلال وتفريعات!

[٤٢]. صقر لبنان، ص ١٦٧.

[٤٣]. سرّ الليال، ص ٩١.

العلاقة بين الثوب والجزاء والعسل وبين الرجوع؟ إلا أن يكون "الثوب إنما سمّي ثوبًا لأنه ثاب لباسًا بعد أن كان غزلاً"[٤٤] كما رُوي عن الزجّاج، ومثله بعض ما رُوي عن عبّاد بن سليمان الصيمري إذ قال إنّ "بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة للواضع على أن يضع"![٤٥] وهذا مما لا يوقف عنده.

وقسم ثانٍ نجد المصنّف يجوّز فيه أكثر من وجه (من غير الأضداد، وهي مدار الملاحظة القادمة) وكأنّه حائر بينهما، بل كأنّه شاعر بأنْ ليس واحدهما بمُقنع إلى حدّ أن يستغني عن الآخر. ولكثرة ما وقع من هذه الظاهرة نرى الشدياق مُحْوَجًا إلى أن يذكر شيئًا عن جوازها في مقدّمة "سرّ الليال" إذ يقول إن اللفظة قد "تُحمل على أحد الوجهين، أعني إما القلب وإما التأويل؛ مثال ذلك لفظة الوَفْل للقَشْر والشيء القليل، وقد جاء منها وفّله بمعنى كثّره، فيحتمل أنّ وفّله مبدلة من وفّره وبه فسّرها صاحب القاموس لأن الراء واللام كثيرًا ما تتعاقبان، ويُحتمل أنها واردة على التأويل المتقدم"[٤٦]. ومن الأمثلة التي لا يقطع فيها الشدياق برأي دون آخر، والتي يظهر فيها التعسّف واضحًا، ما حاول أن يعلّل به معنى البياض في مادة "ح ج ل"، فهو يجعله استعارة من معنى القيد، شبّه التحجيلَ الذي يكون في قوائم الفرس بالقيد، ثم يقول مستدركًا: "ويمكن أن يقال أيضًا إنه من البياض في أخلاف الناقة من أثر الصِّرار، والوجه الأول أولى لورود المشكول بمعنى المحجَّل كما سيأتي"[٤٧].

أما القسم الثالث فتفريع على الثاني، وفيه نقلة من مجرّد الخلاف إلى الضدّيّة التامّة. والمشكلة في هذا النمط أن الأضداد – مهما كَثُرَت واحتال لتضخيم مادّتها المؤلّفون القدماء – تبقى ظاهرةً محصورةً، بل شاذّة، على معنى القلّة النادرة إن لم يكن على معنى الشذوذ في الاستعمال. ولذلك فإن التعويل عليها، في عملٍ معجمي، لتعليل المعاني

---

٤٤. المزهر ١/٣٤٥.

٤٥. نفسه ١/٤٧؛ قارن أيضًا: ١/١٦-١٧.

٤٦. سرّ الليال، ص ٩.

٤٧. نفسه، ص ٤٢٥.

وإظهار علاقاتها، يبدو أمرًا مستغربًا حقًّا. وكأن الشدياق نفسه غير منسجم مع نفسه في هذه المسألة، فهو يحدّثنا في الجاسوس بأن الأضداد ترجع إلى اختلاف القبائل[٤٨]، ولكنه يجعل من الأضداد في معجمه معوَّلاً كبيرًا في تقريب الجذور، وهو يشير إلى تسويغ هذا في مقدّمة سرّ الليال بقوله: "فإنه لا يكاد شيء يُحمد من جهة إلا ويُذمّ من جهة أخرى"[٤٩]، وبقوله :"فلك أن تقدّر أن الشَّقّ يكون لكلٍّ من الإصلاح والإفساد"[٥٠]. وممّا طُبِّق عليه ذلك في الموادّ نفسها إطلاق العُبْرُد على العشب الرقيق الرديء، وهو في الأصل للجارية البيضاء الناعمة وللشحم العُبْرُود إذا كان يرتجّ، من باب "حمل النقيض على النقيض"، كما يقول. ومنه أيضًا قوله في البَيْن: "فمن جهةٍ هو فصلٌ، ومن جهةٍ وصلٌ"[٥١]؛ ولعلّ هذا المثل أقرب إلى الصواب والإقناع من المثل الأوّل، وقد ذكره فعلاً أصحاب الأضداد واحتجّوا له بشواهد[٥٢].

ولنا أن نبحث عن سبب آخر – من غير باب اللغة – من أجله كثر لجوء الشدياق إلى الأضداد على النحو الذي فعل. ويبدو أنه يكمن في عاملٍ نفسيّ عند الفارياق، هذه الشخصية الفذّة التي ترى في الأشياء خلاف ظواهرها أو تجمع في الرؤيا بين الشيء ونقيضه، وهو دأبه على ما نراه من نوادره في الساق وهو بعدُ فتى لم يراهق البلوغ: ألم يقل يومًا لأمّه إنه "عند فلانة خادمة نظيفة غسلت اليوم باب دارها فجاء أسود يلمع... وقال مرّة: قد رأيت في السوق جبنًا أبيض كالزفت... وسمع أباه يُثني على خزّ اشتراه وكان به فَرِحًا، فقال: قد كانت ساعة سعيدة أنكم لم تشتروه... وأراد يومًا أن يوقد النار فقال: أردت أن أطفئها فما انطفأت..."[٥٣].

---

٤٨. الجاسوس، ص ١٨٢.

٤٩. سرّ الليال، ص ١٠.

٥٠. نفسه، ص ٩.

٥١. نفسه، ص ٥٩، ٢٥٨.

٥٢. انظر أضداد الأنباري، ص ٧٥.

٥٣. الساق، ص ٢٢-٢٣.

٣ – أن أمثلة التجانس بين الأصل الثنائي المفترَض والثلاثي المتفرّع عنه، وإن كانت مقنعة بحدّ ذاتها، لَتقصّر عن أن تكون نهجًا متلئبًّا يصحّ اعتباره مبدأً عامًّا يُفسَّر به معظم الموادّ اللغويّة بَلْهَ تفسيرها جميعًا. إن أمثلة العلاقة المعنويّة بين المضعّف والثلاثيّ (من مثل سلّ وسلب، وكدّ وكدح، وضمّ وضمد، ورصّ ورصف)[٥٤] وأمثلة العلاقة المعنوية بين المعتلّ والثلاثي (من مثل رفا ورفأ ودحا ودحب والكُفْية والكَفاف)[٥٥] تبدو موفّقة للوهلة الأولى، ولكن تفحّصها من جهات يبيّن لنا الأمور التالية:

أ – أن عدد المواد قياسًا على موادّ اللغة ضئيل جدًا، كما مرّ.

ب – أن معظم هذه الأمثلة ليس إلا مقارنة بين الأصل الثنائي (أو المعتل، وهو ثنائي أيضًا)[٥٦] وبين مادّة ثلاثية واحدة، الأمر الذي يجعل جوهر المقارنة عقيمًا أو يكاد. فإذا قارب معنى "سلب" معنى أصلها الثنائي المفترض، أي سلّ، فهذا جزء بسيط من كلّ، لأن مثل هذه المقاربة مفقود بين "الأصل" وسائر الموادّ المبدوءة بالسين واللام، نحو سلت، وسلف، وسلق، وسلم، الخ. وكذا في المعتلّ كما لا يخفى. وإذا انضاف هذا الواقع إلى ما ذكرناه في النقطة السابقة، غدت أمثلة النظرية أقرب إلى النّدرة منها إلى القلّة.

ج – أن العلاقة المعنوية بين المادّتين المقارَنتين إنما هي علاقةُ مقارَبةٍ فحسب، الأمر الذي يدعو إلى التلطّف في إثبات العلاقة تلطُّفا ما كان يُحتاج إليه لو كانت العلاقة ثابتة جليّة. فمعنى "خسّ" وإن أشبه معنى "خسف" – ليكون قاسمهما المشترك عند المصنّف:

---

٥٤. سرّ الليال، ص ٢٥–٢٦.

٥٥. نفسه، ص ٢٨–٣١.

٥٦. كان أحرى بالشدياق أن يمزج المضاعف بالمعتلّ، فإن كلاً منهما ثنائي في الحقيقة، غير أنه ميّز بينهما لسبب نرجّح أنه محاولة لتجنّب مخالفته الإجماع، ولا سيّما بعد أن اعتذر عن مخالفته له في أمر "اعتباريّ" هو اتخاذ الفعل المضاعف أصلاً "من دون قصد لخرم قواعد الصرف..." (انظر: سرّ الليال، ص ٢١ وما بعدها).

نقص – لا يعدو أن يكون الشبه فيه عامًّا وغير دقيق لما لكلّ من المادّتين من خصوصية. وكذلك في المعتلّ؛ فهل يجمع "أخفى" و"خفت" إلا معنى عامّ لا ينظر بدقّة إلى ما يعبّر عنه كل منهما.

د – أن بين الأمثلة التي ذكرها الشدياق عن تقارب المعنى بين الفعل المعتلّ والفعل الثلاثي (أو المزيد من المادّة نفسها) حوالي أربعين مثلاً يمكن تفسيرها بأبسط ممّا فسّرها به، أعني الأمثلة التي وضع فيها الأفعال الناقصة بإزاء مقابلاتها المهموزة. فهل "بذا" و"بذأ" و"جسا" و"جسأ" و"قرا" و"قرأ" و"تمسّى" و"تمسّأ" و"وَثِيت" يده و"وثئت" إلا مظهر من الاختلاف اللهجيّ المعروف في تحقيق الهمزة أو تسهيلها، وهو ما أفضى إلى رسم الهمزة، حين زيدت علامتها على الرسم، بجعلها فوق رسم الحرف في نظيرها غير المهموز ألفًا كان أو واوً أو ياء!

ولنا أن نذكّر بعد تقويم هذه الأمثلة أنها خير ما اعتبره الشدياق دليلاً على نظريته، وإلا لما صدّر بها المعجم؛ فإذا كان النقد يصيبها من هذه الجهات جميعًا، فلنا أن نرتاب في جوهر النظرية نفسه.

٤ – أن نظرية الشدياق الاشتقاقية تفترض جملة أمور تتعلّق بالوضع وتثير الجدل. فحين يعزو المصنّف موادّ اللغة إلى "الواضع" ليلحظ حكمته ويقف على سرّ الوضع، فكأنّه يبسّط عملية الوضع ويفترض أنها تنحو منحى واحدًا في المواد جميعًا. وهذا لا يمكن قبوله، إذ لا يجوز أن نتصوّر أن ألفاظ لغة ما قد تنشأ كلّها عن طريق واحدة، كمحاكاة الأصوات أو غير ذلك، لأن في هذا تقعيدًا للّغة في مرحلة أولى لم تكن قد استقرّت فيها القاعدة ولا توطّد القياس. ثم هل فكرة "الواضع"، من خلال صيغة الإفراد فيها، ترمي إلى التغاضي عن التعقيد وتضافر المؤثرات في مرحلة النشأة؟ وإذا افترضنا الحكمة في ذلك "الواضع"، أفلم يكن من دواعيها أن يبدأ بالأحادية قبل الثنائية، ولا سيما أن اللغة "لا يحدث شيء منها تامًّا كاملاً من أول وهلة ولكن على التدريج"![٥٧].

[٥٧]. سرّ الليال، ص ٢٥.

ولكلّ ذلك نستنتج أن نظرية الشدياق الاشتقاقيّة قائمة في جوهرها على الافتراض وفي تطبيقها على التعسّف، وإن كان فيها ومضات خلاّقة ومَلاحظ صائبة وجهد دائب في التقصّي والمقارنة والنفاذ من الجزئيات إلى الخطوط العامّة الكبيرة.

ثالثا : عرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة

ترجع بذور النظريّة الثنائيّة في اللغات الساميّة إلى القرن التاسع عشر عندما حاول نفر من المستشرقين إثبات القربى بين هذه اللغات واللغات الهندية–الأوروبية. وهذه المقولة المنطلقة من افتراض بعيد لم يكن لها أن تقوم إلا على تأويلات بعيدة طابعُها تجاوز القوانين الصوتية في تبادل الصوائت والصوامت والاكتفاء بأيسر ملابسة في المعنى أو اللفظ لإثبات ما انطلقت لإثباته. وقد ردّ رينان[٥٨] في ذلك الزمان على أعلام تلك النظرية معترضًا عليهم بأمور جوهرية. ولا شك أن أدهى ما في تلك النظرية هو محاولة التقريب نفسها بين مجموعتين لغويتين متباعدتين، وإلى حدّ أقل، دفاعها عن الثنائية نفسها. ومع استبعادنا التامّ لصحّة الأصل المشترك بين هاتين المجموعتين، وليس هذا موضع نقاشه على أيّة حال، فالحقّ أن في أخوات العربيّة الساميّات بعض المعالم الثنائية لا سيما في اللغة الواحدة[٥٩] وربّما بين غير واحدة منها[٦٠]؛ إلا أن هذه الثنائيات لا تتعدّى ألفاظًا بعينها يرجع أكثرها إلى مرحلة لغويّة متقدّمة لم يكن انتحاء الثلاثي فيها قد استقرّ وغلب. ويبدو أن الشدياق كان على اطّلاع عامّ على بعض اللغات الساميّة كالعبريّة والسريانيّة[٦١]، غير أننا لسنا واثقين من عمق ذلك الاطّلاع، فملاحظاته المقارنة نادرة

---

٥٨. *Histoire générale*, pp. 444 ff.

٥٩. من ذلك مثل واضح من عبرية العهد القديم، حيث تدلّ الموادّ (ع و ر) و(ع ر ه) و(ع ر ر) جميعًا على معنى مشترك هو التعرّي (قارن في العربية: العورة والعراء...).

٦٠. سنبيّن المراد بهذا في مادّة الفاء والتاء وما يثلّثهما، التي سننظر فيها لاحقًا في النصّ.

٦١. انظر، مثلاً، نموذجًا من خطّ الشدياق بالسريانية (ولكن النصّ عربي) في كتاب: الشدياق واليازجي، ص ١٤٠ (وصورته بالخط العربي ص ٣٢٢). ومن ذلك ملاحظته عن الصاد في العربية والسريانية، في سرّ الليال، ص ٢٤.

جدًّا، كما أنه لم يحاول في معجمه الإفادة من المادّة الساميّة. وإلى ذلك تراه أحيانًا يفسّر المادّة العربيّة تفسيرًا لم يكن ليرضى به لو أدرك مقابِلات تلك المادة في أخوات العربيّة.

ولسنا نقصد إلى مناقشة النظريّة الثنائيّة الساميّة في هذا الموضع، وإنما حَسْبُنا أن ننظر في جوانب ثلاثة هامّة من نظرية الشدياق الثنائيّة على ضوء المعجميّة الساميّة المقارنة. وهذه الجوانب الثلاثة هي التالية:

١ – اشتراك مجموعة من الموادّ الثلاثية في جذرين

٢ – المفردات العربيّة التي تبيّن المقارنةُ أصولَ معانيها

٣ – المفردات الدخيلة (من ساميّة وغيرها)

١– يرى الشدياق أن هناك مجموعات من الموادّ الثلاثيّة تشترك في جذرين اثنين يحدّدان الاتجاه العامّ للمعنى، وهما فاء الفعل وعينه، أي أن "الأصل" الثنائيّ يبقى معناه ملموحًا في الثلاثيات المأخوذة منه، على ما تقتضي تلك النظريّة. ويريد الشدياق أن يبيّن أنه لم يأت في هذا ببدعة، فيقول: "فهذا النسق، أعني ترتيب الكلام من دون مراعاة أواخره هو الذي يُظهر حكمة وضع الواضع، وقد لحظ ذلك إمام العربية الزمخشري حيث قال في الكشّاف عند تفسير قوله تعالى: ﴿وأولئك هم المُفْلِحون﴾، المُفْلِح: الفائز بالبغية، كأنّه الذي انفتحت له وجوه الظفر ولم تستغلق عليه، والمُفْلِج بالجيم مثله، ومنه قولهم للمطلّقة: استفلحي بأمرك، بالحاء والجيم، والتركيب دالّ على معنى الشقّ والفتح وكذلك أخواته في الفاء والعين نحو فلق وفلذ وفلى اهـ، فللّه درّ هذا الإمام"[٦٢].

ومن الموادّ التي يطبّق عليها الشدياق هذا الأسلوب: الفاء والتاء وما يثلّثهما[٦٣]، والجيم والميم وما يثلّثهما[٦٤]، وكذلك الكاف والسين، والغين والميم، والفاء واللام[٦٥].

---

[٦٢]. الجاسوس، ص ٢٧.

[٦٣]. نفسه، ص ٨٦، وسرّ الليال، ص ٣١٠، وكنز الرغائب ١/١٩٧–١٩٨.

[٦٤]. سرّ الليال، ص ٥٦٦؛ وقارن: الشدياق واليازجي، ص ٢٢٨.

[٦٥]. انظر هذه الأمثلة الثلاثة في سرّ الليال، ص ٢٧.

وسوف نكتفي بتحليل المجموعة الأولى التي تتصدّر أفرادَها الفاءُ والتاء، وذلك بالنظر في المعاني التي استنبطها منها الشدياق، ثم بمقارنتها بالمعاني التي يمكننا استخلاصُها من الأفعال المقابلة في عدد من اللغات الساميّة.

أ- المعاني التي فصّلها الشدياق[٦٦]:

ف + ت = حكاية صوت له معنيان: الانكسار والانفتاح، والأول مستلزم للثاني بالضرورة فإنّ كلّ ما انكسر انفتح.

ف + ت + أ = فتأ: كسر وأطفأ. وفتِيء عنه: نَسِيه فكأنّك قلت انكسر عنه.

ف + ت + ح = فتحَ، ومعناه ظاهر فإذا تأمّلته وجدته يُرفع إلى أحد معنيَيْ فت.

ف + ت + خ = الفتخ: استرخاء المفاصل... قال الأصمعي: أصل الفتخ اللين، فقرب من معنى الانكسار. ومنه رجل أفتخ الطَّرْف، أي فاتره.

ف + ت + ر = فتر: سكن بعد حدّة... وفتر الماء: سكن حرُّه فرجع المعنى إلى الانكسار، والفِتْر معروف وهو عندي من معنى الانفتاح.

ف + ت + ر + ص = فَتْرَصَه: قطعه، فرجع المعنى إلى الكسر، ومثله فَرَصَه.

ف + ت+ ش = الفتش: طلبٌ عن بحث... وفتّشت الثوبَ هو الفاشي في الاستعمال وهو غير منقطع عن الفتح.

ف + ت + غ = فتغه: وطئه حتى ينشدخ، ونحوه فدغه.

ف + ت + ق = فتقه: شدّه، فرجع المعنى إلى الفتح.

ف + ت + ك = فتك به: انتهز منه فرصة فقتله أو جرحه... وهو جامع لمعنيَيْ فتق وفترص، ويقرب منه بَتَكَه.

ف + ت + ل = فتله: لواه... فتلُ الحبل غير منفكّ عن التليين.

---

٦٦. الجاسوس، ص ٨٦-٩٠، وسرّ الليال، ص ٣١٠-٣١٦.

ف + ت + ن = فتنتُ الذهب والفضّة إذا أحرقته بالنار ليبين الجيّدُ من الرديء... وهو أصل معنى الفتنة، فإذا تأمّلته وجدته غير منقطع عن الفتح والكسر.

ف + ت + و = الفَتاء: الشباب، وحقيقة معناه تفتّح النموّ في شخص. وأفتاه في الأمر: أبانه له، وحقيقة معناه فتحه له وكشفه.

ب – في العربية الجنوبية[٦٧]:

ف + ت + ح = خرّب، دمّر. ماطل. أحرز قرارًا قضائيًّا. رفع دعوى.

ف + ت + خ = بناء بحجر مزخرف.

ج – في الحبشية[٦٨]:

ف + ت + ت = فتَّ.

ف + ت + ح = فتحَ. قضى. برّأ.

ف + ت + ل = فتلَ. خيط (فتيل).

ف + ت + ن = فحصَ، ابتلى.

ف + ت + و = أحبَّ، أراد، انتظر بفارغ الصبر.

د – في الأكدية[٦٩]:

ف + ت + ت = محيطٌ، طَرَفٌ.

ف + ت + ح = فتحَ، اخترق.

ف + ت + ع = فجاءةً.

ف + ت + ق = بنى، كوّن. شرب.

ف + ت + ل = فتلَ.

ف + ت + ن = صار قويًّا. دعّم، حمى. أكل.

---

٦٧. انظر : *Sabaic Dictionary*، ص ٤٧.

٦٨. راجع المعاني في معجم Dillmann، وما استدركه عليه Grébaut.

٦٩. راجع المعاني في معجم von Soden للّغة الأكدية.

هـ- في عبريّة العهد القديم[٧٠]:

ف + ت + ت = فتَّ.

ف+ ت + ج + م = مرسوم، قرار. والكلمة دخيلة من الفارسية، فلا تدخل لذلك في الموادّ الأصيلة.

ف + ت + ح = فتحَ. حفرَ.

ف + ت + ر = فسّر (حلمًا). والجذر يرجع إلى فشر (قارن: فسر في العربية)، فلا يدخل في المواد الأصيلة.

ف + ت + ع = فجاءةً.

ف + ت + ل = فتلَ. خيط (فتيل).

ف + ت + ن = أفعى سامّة.

ف + ت + هـ = اتّسع، رحُبَ. كان بسيطًا أو غرًّا. خَدَعَ. (والهاء النهائيّة زائدة في الكتابة، وتقابل الفعل المنتهي في العربيّة بالألف الممدودة).

و – في السريانيّة[٧١]:

ف + ت + ت = فتَّ.

ف + ت + ج + م = مرسوم، قرار (راجع معاني العبريّة أعلاه).

ف + ت + ح = فتحَ.

ف + ت + ر = طاولة، مذبح، تقدمة.

ف + ت + ق = فتقَ. اخترق.

ف + ت + ك = خلطَ. تنوّعَ.

ف + ت + ك + ر = صنم. والكلمة دخيلة من السنسكريتية، وليست من مادّة أصيلة.

---

٧٠. راجع المعاني في معجم Gesenius لعبرية العهد القديم.

٧١. عن المعاني المذكورة في معجم Smith السرياني.

ف + ت + ل = فتلَ.

ف + ت + ا (من المعتلّ)= ازداد، اتّسع، رَحُبَ.

ز – في الأوغاريتية[٧٢]:

ف + ت + ح = فتحَ.

ف + ت + م = اسم علم مادّته غير معروفة.

ف + ت + ق = (؟).

ف + ت + و/ي = جامعَ (متطوّرة من معنًى – كالذي في العبرية ف + ت + ه – دالٍّ على الخداع).

ويمكننا وضع المعاني المختلفة في هذه اللغات في جدول مقارن[٧٣] يسهّل النظر في العلاقة بين معاني الموادّ في اللغات المذكورة ، على النحو التالي:

المادّة	العربية الفصحى	العربية الجنوبية	الحبشية	الأكدية	عبرية العهد القديم	السريانية	الأوغاريتية
ف + ت + (ت)	حكاية صوت: الانكسار والانفتاح.		فتَّ.	محيط، طَرَف.	فتَّ.	فتَّ.	
ف + ت + أ	كسر وأطفأ. نسي.						

٧٢. هذه المعاني مأخوذة من فهارس Gordon في الجزء الثالث من كتابه *Ugaritic textbook*.

٧٣. اقتصرنا في هذا الجدول، في الفصحى، على المعاني التي ذكرها في الجاسوس، ص ٨٦–٩٠ (لا في سرّ الليال، ص٣١٠–٣١٦) لأنها المعاني الأكثر عمومًا، والتي قصد فيها المؤلّف إلى إثبات نظريته الثنائية. ننبّه أيضًا على أننا أهملنا في هذا الجدول الموادّ الدخيلة (نحو: ف+ت+ج+م، ف+ت+ك+ر)، وأننا أرجعنا الموادّ المقلوبة عن أصل آخر إلى ذلك الأصل، فلم نُدرج (ف+ت+ر) في العبرية لأن التاء ترجع فيها إلى الشين، فليست من هذه المادّة، كما أدرجنا (ف+ت+ه) في العبرية تحت (ف+ت+و) لأن رسم الهاء ظاهرة متعلّقة بالكتابة لا بالأصل الاشتقاقي.

ف + ت + ح	فتحَ.	حرّب. ماطل. أحرز قرارًا قضائيًّا.	فتحَ. قضى. برّأ.	فتحَ. اخترق.	فتحَ. حفرَ.	فتحَ.	فتحَ.
ف + ت + خ	استرخاء المفاصل. الليّن.	بناء بحجر مزخرف.					
ف + ت + ر	سكن بعد حدّة أو حرّ. فِتْرٌ.					طاولة، مذبح، تقدمة.	
ف + ت + ر + ص	قطعَ.						
ف + ت + ش	بحث.						
ف + ت + ع				فجاءةً.	فجاءةً.		
ف + ت + غ	وطئه حتى ينشدخ.						
ف+ ت + ق	شدّ.			بنى، كوّن. شرب.		فتق. اخترق.	
ف + ت + ك	انتهز، فقتله أو جرحه.					خلط. تنوّع.	
ف + ت + ل	لوى، فتلَ.		فتلَ.	فتلَ.	فتلَ.	فتلَ.	
ف + ت + ن	أحرق بالنار، ابتلى.		فحص، ابتلى.	صار قويًا. دعّم. أكل.	أفعى سامّة.		
ف + ت + و	نما وتفتّح.		أحبّ، أراد، انتظر بفراغ الصبر.		اتّسع، رَحُبَ.	ازداد، اتّسع، رَحُبَ.	جامع (خدع).

يوضح هذا الجدول أن في العربية أربع موادّ لا وجود لها في أية لغة ساميّة أخرى، وهذه الموادّ هي: (ف + ت+ أ) و(ف + ت + ش) و(ف + ت + ر + ص) و(ف + ت + غ)، وهذا راجع إلى زيادة اتساع العربية قياسًا على سائر أخواتها وإلى اقتصار معرفتنا ببعض تلك اللغات على ما جاء في نقوشها أو نصوصها المعروفة. ومن ناحية أخرى، نجد أن مادّة واحدة هي: (ف + ت + ع) غير موجودة في العربية رغم ورودها في غيرها.

وإذا حلّلنا الموادّ التي تشترك فيها العربية مع واحدة أو أكثر من أخواتها، وجدنا أن كلّ مادّة (باستثناء مادّة ف + ت + ل ودلالتُها على الانفتاح والانكسار غير واضحة) لها أكثر من معنى واحد في هذه اللغات الأخوات، كالتالي:

أ – ف + ت + ت: إلى جانب معنى "فتَّ" نجد لهذه المادّة في الأكدية مدلولاً على المكان لا يمكن ربطه بمعنى "الفتّ" ولا بمعنيَي "الانكسار" و"الانفتاح" اللذين يجعلهما الشدياق أصل الموادّ جميعًا.

ب – ف + ت + ح: إلى جانب معنى "فتحَ" نجد في العربية الجنوبية معنى "التخريب" و"المماطلة"، وفي الحبشية معنى قضائيًّا يقاربه في الفصحى "الفتّاح"، أي "القاضي"، وليس من علاقةٍ ظاهرة بين هذين المعنيين إلا إذا أبعدنا كابن منظور في قوله: "ويقال للقاضي: الفتّاح لأنه يفتح مواضع الحقّ"[٧٤].

ج – ف + ت + خ: إلى جانب معنى "اللّين" نجد في العربية الجنوبية معنى "الزخرفة"، وهذا يقارب في الفصحى "الفَتْخة" أي الخاتم أو الحلقة من الفضّة. ولا وسيلة لربط المعنيين إلا بخيال بعيد.

د – ف + ت + ر: في السكون بعد الحدّة أو الحرّ معنى غير الذي في الفِتر، فهما أصلان، علاوة على المعنى في السريانية.

هـ– ف + ت + ع: قد تكون هذه المادّة بالغين في الأصل، ولكن بينها وبين "الانكسار" و"الانفتاح" بونًا شاسعًا لا يقرّبه إلا تأويل بعيد لا سند له.

---

٧٤. اللسان (فتح).

و – ف + ت + ق: ليس في المادّة الأكدية ما يرتبط معناه بمعنى "الفتق" أو "الشدّ" بل إننا نجد فيها أصلين مختلفين يثلّثان المعاني الساميّة لهذه المادة.

ز – ف + ت + ك: في المعنى السرياني نلمح أصلاً آخر للمادّة لا علاقة له بالمعنى العربي، كما أن دلالة المعنى العربي على "الانكسار" و"الانفتاح" موضع تأمّل.

ح – ف + ت + ن: نجد هنا أصولاً كثيرة لا ترجع إلى معنى واحد بحال. وحتى لو جعلنا الحرق بالنار أصلاً للابتلاء والفتنة ولو أدخلنا معنى "الأفعى" في ذلك المعنى العامّ، فإن معنيَي "القوّة" و"الأكل" يعصيان على ربطهما بالمعنى الأول.

ط – ف + ت + و: في هذه المادّة ثلاثة أصول على الأقل: النموّ، وإرادة الشيء، والخداع.

ولو نحن جمعنا هذه المعاني كلّها – بعد أن تبيّن أنها لا ترجع في المادّة الواحدة إلى معنى واحد – وحاولنا ردّها إلى الأصل، مهما كان عامًّا، لوجدنا أن النظرية الثنائية لا تجد في اللغات الساميّة ما يؤيّدها. وهذه ملاحظة عامّة تصحّ على سائر الموادّ، فلا يبقى ما يؤيّد النظرية الثنائية في اللغات الساميّة سوى موادَّ متفرقة لا تنتظمها الاستمراريّة التي ينبغي في النظريّة أن تستند إليها. ولو تصفّحنا مثلاً بعض ما جمعه D. Cohen من جذور ساميّة في معجمه *Dictionnaire des racines sémitiques* لوجدنا بين المعاني الثلاثية تضاربًا وتباعدًا، فكيف إذا أضفنا إلى ذلك أضعافها بجعل الحرفين الأوّلين من الجذر مشتركين بين الموادّ جميعًا!!

٢ – وتهيّء لنا المقارنة الساميّة نوعًا آخر من الفائدة في مجال النظر في هذا المعجم، أعني الجانب الدلالي. فكثير من الكلم العربي يحتفظ بمعنى مماثل لنظائره في اللغات الساميّة، وهذا النوع ليس مشكلاً، وهو كثير جدًّا لما بين هذه اللغات من قرابة. غير أن تطوّر الدلالة في كل من تلك اللغات أفضى إلى الاختلاف في بعض الحالات، إذ إننا كثيرًا ما نلمح علاقة معنوية بين جذرين في لغتين ساميّتين اثنتين أو أكثر تُشعرنا بحصول تطوّر دلاليّ. وإلى ذلك، ترتبط اللغات السامية بنظام للتقابل الصوتي معقّد، ولكنّه مطّرد بنسبة عالية جدًّا، وغالبًا ما يسعفنا هذا النظام في الكشف عن الجذور الصحيحة للكلم

أو الوقوف على العلاقة بين الجذور نفسها. وإننا لنرى الشدياق، بسبب من طبيعة الغرض الذي أراد لمعجمه أن يحقّقه، يجهد في الكشف عن العلائق بين "الأصل" الثنائي المفترض، والمادّة الثلاثية "المتفرّعة" عنه. وهو إن أصاب في أمور غير قليلة فإنه قد جانب الصواب في أمثلة ترجع إلى التعميم أو التعسّف – كما رأينا فيما سبق – وترجع في أخرى إلى عدم الالتفات إلى الأصول الساميّة للموادّ – كما سنبيّن في الأمثلة التالية:

أ – العَبْد: جاء في سرّ الليال: "عَبِدَ كفَرِحَ: غَضِبَ... وعندي أن العبد مأخوذ من المعنى الأول وحقيقة معناه مَن يغضب لمالكه، ويؤيّده ما قال المصنّف في ح ش م: حَشِمَ كفَرِحَ: غَضِبَ، وحَشِمَه كسَمِعَه: أغضبه، وحَشَمَة الرجل وحَشَمه محرّكتين وأحشامه: خاصّته الذين يغضبون له من أهل وعبيد أو جيرة"[٧٥]. والصواب أنّ المعنى الأصلي لهذه المادة الثلاثية في اللغات الساميّة هو "العمل والخدمة"، فالفعل ābad في العبرية وbad في السريانية وabadu في الأكدية، وكذلك المادّة في الفينيقية والأوغاريتية، تدلّ على فكرة العمل والخدمة لا على الغضب، لذلك يرجَّح أن يكون معنى الغضب أصلاً آخر لهذه المادّة الثلاثية ولا يجوز القول إن العبد مأخوذ منه. أما النقلة المعنوية من العمل إلى الرِّقّ فغنيّة عن البرهان، وليست العربية بدعًا في هذا، ففي الآرامية القديمة تُستخدم المادّة بمعنى "العبد" مع أن السريانية – وهي ما آلت إليه الآرامية – تحتفظ بمعنى "عَمِلَ". أما "العبادة" بالمعنى الديني في العربية فأصلها كذلك من العمل والخدمة، كما أن "الفَلاح" بالمعنى الديني أصله من مادة "فلح" الدالّة في بعض الساميّات على العمل والخدمة أيضًا.

ب – اللَّبَن: يحاول الشدياق أن يربط بين المادّة الثنائية من اللام والباء، التي تدلّ على الشيء الخالص أي اللُّبّ، وبين المادة الثلاثية، فيقول: "واللبن اسم جنس... وعندي أنه من معنى اللبّ بمعنى خالص كل شيء لأن اللبن عند العرب أفضل غذاء كما لا يخفى"[٧٦]. تُظهر المقارنة باللغات الساميّة الشمالية الغربية خاصّة أن المعنى الأصلي هو

---

[٧٥]. سرّ الليال، ص ٥٨.

[٧٦]. نفسه، ص ٢٣٤.

"البياض"، وهو جذر كثير التوالد فمنه أسماء أشياء كاللبن وكاللِّبان وأسماء أعلام كلبنان، وهي جميعًا تدلّ على البياض، وبذلك تنتفي العلاقة المصطنعة بين اللبّ واللبن!

ج – الطبخ: يُرجع الشدياق المادّة الثلاثية هذه إلى الثنائي (ط ب) ومنه الطّبّ، ويقول: "إذا تفرّست في الطبخ وجدته غير منقطع عن معنى طبّ فإنه ضرب من المعالجة"[٧٧]. وتتميّز العربية عن أخواتها الساميّات بهذا المعنى، ففي سائر هذه اللغات يشير الجذر (ط ب خ) إلى "الذبح"[٧٨] تشترك في ذلك لغة أقصى الشمال، الأكدية، ولغة أقصى الجنوب، الحبشية، مرورًا باللغات الشمالية الغربية، كالعبرية والآرامية والأوغاريتية. وقد تطوّر معنى المادّة في العربية للعلاقة السببية بين ذبح الجَزور وإنضاجها، ولعل في كلمة "الطَّبَاخ" العربية، بمعنى القوة، بقيّة من المعنى الأصلي، أي الذبح.

د – السبب: يُرجع الشدياق كلمة "السبب" بمعنى "الحبل" إلى المادّة الثنائية "سب" بمعنى "قطع": "والسبب: الحبل، فلم يفارق معنى قَطَعَه، ثم استُعمل فيما يُتوصّل به إلى غيره"[٧٩]. وظاهر هذا الكلام مقنع جدًّا، غير أن البحث في أصول المفردات كذا شأنه، فكثيرًا ما يبدو الظاهر صحيحًا للوهلة الأولى، إلا أن الحجّة قد تدحضه، ولا سيّما إذا استندت إلى مقارنة صحيحة باللغات الأخوات. فالمعنى الأصلي للمادّة يتّضح بالمعنى الذي تحتفظ به اللغات الشمالية الغربية، ففي العبرية والآرامية تدلّ هذه المادة الكثيرة الورود على معنى "الإحاطة" بالشيء أو "الاستدارة"، وهو المعنى الذي نشأ عنه معنى "الحبل" من جهة استعماله. وما زالت الفصحى تحتفظ بالمعنى الذي نراه أصليًّا في "السِّبّ" بمعنى "الخِمار" و"السِّبّ" بمعنى "العِمامة". أما "السبب"، وهو ما يُتوصّل به إلى غيره، فمعنى متطوّر ومجرّد وهو يلمح علاقة الوصل التي يقتضيها "الحبل" . وأما "السَّبّ" بمعنى "الشتم"، فالراجح أنه أصل آخر للمادّة، وقد فات ذلك ابنَ فارس على شغفه

---

[٧٧]. نفسه، ص ١٩٩.

[٧٨]. هذا في المعنى لا في التقابل الاشتقاقي. أما مادّة "ذبح" نفسها فموجودة في اللغات الساميّة بالمعنى نفسه الذي نعرفه في العربية، فالمادّتان (ط ب خ) و(ذ ب خ) متمايزتان تمامًا.

[٧٩]. سرّ الليال، ص ١٥٨.

باستنباط الأصول وتوزيع المعاني عليها، فهو يقول: "والسَّبّ: الشتم، ولا قطيعة أقطع من الشتم"[٨٠]، وكذلك ادّعى – وإن كان في ذلك غير ملوم لعدم توفّر أسباب المقارنة – أن تسمية الخِمار بـ"السِّبّ" ترجع إلى أنه "مقطوع من مِنْسَجه"!

هـ– الشّمس: يقول الشدياق في "الجوائب": "... إذا كانت اللفظة جامدة ولكن تقدّمها ألفاظ مشتقّة جاءت على وتيرة واحدة فإنّا نحكم بموافقة معناها لها. مثال ذلك لفظة الشمس، فإنها تظهر في أول الأمر أنها لفظة جامدة، فإذا قابلتها بالشمّ والشمخ والشمر والشخر وغير ذلك مما يدلّ على الارتفاع، حسيًّا كان أو معنويًّا، حكمنا للشمس بهذا المعنى"[٨١]. ظاهر هذا الرأي يدعو إلى تقبّله، ولكن المقارنة تدحض ذلك دحضًا تامًّا. فالكلمة الساميّة للشمس – إلا في العربية الشمالية، أي الفصحى، والجنوبية – هي بحرفَيْ صفير متماثلين بينهما الميم، ففي العبرية šemeš، وفي الآرامية šamšā، وفي الأكدية šam/pšu. والتقابل الصوتي بين هذه اللغات يضع السينَ العربية بإزاء الشين في اللغات الشمالية والشينَ بإزاء السين[٨٢]. ولذلك كنّا نتوقع أن تكون الكلمة العربية للشمس هي (س م س) بسينين تقابلان الشينين في اللغات الشمالية. كذا تستقيم قواعد التقابل الصوتي. غير أن الذي حدث هو أن الصوت الأوّل أُبدل شينًا بفعل المخالفة dissimilation، فكانت الصيغة الجديدة (ش م س) أسهل لفظًا. يُستنتج من ذلك أن الشين في "الشمس" عَرَضية ومنقلبة عن أصل آخر، ولذلك فلا علاقة اشتقاقية لها بالشين المصدِّرة للشمّ والشمخ الخ.

٣ – هذا الوجه الثالث في المقارنة نقصره على الدخيل، ونكتفي فيه بالتمثيل لظاهرة متكرّرة عند الشدياق، وهي محاولته ردَّ العُجمة عن الألفاظ التي يلمح فيها علاقة معنوية بـ "أصلها" الثنائي؛ وتندرج تحت هذه الظاهرة ألفاظ ساميّة ويونانية وفارسية.

---

٨٠. مقاييس اللغة (سب) ٦٣/٣.

٨١. انظر: كنز الرغائب ١٨٧/١ وما بعدها.

٨٢. ويبدو أن الأقرب إلى الساميّة الأمّ هو ما في اللغات الشمالية؛ أما السين العربية فمنقبلة عن شين أصيلة وكذلك الشين منقبلة عن سين أصيلة. في هذا وفي أنواع السينات الثلاثة s^1، s^2، s^3.

وممّا يصحّ فيه هذا التأويل لفظة "تفّاح". وقد أدرجها الشدياق في باب "تف"، ولكنه إذ شعر أنْ لا علاقة بينها وبين سائر موادّ الباب المصدَّرة بالتاء فالفاء قال: "والعجب أن التفّاح الزكيّ قد نبت ما بين هذه الموادّ التافهة، فالظاهر أن طيبه كلّه إنما جاء من أح"[٨٣]. والحقّ أن الشدياق أدرك بحسٍّ لغوي دقيق أن التفّاح ليس له في "تف" شيء، فنَسَبَه إلى مادّة "أح"؛ غير أن هذه أيضًا لا علاقة للتفّاح بها. ويرى بعضهم أن الكلمة آراميّة الأصل[٨٤]، فلعلها من مادّة (ن ف ح)؛ والصيغة العبرية tappuah تدلّ على أن النون مدغمة في p وهي ما يقابل الفاء العربية، فالمعنى مأخوذ إذًا من فكرة النّفح أو الرائحة. وإن كانت الكلمة غير دخيلة في العربيّة، فإن حقّها أن تُدرج مع أمثلة القسم السابق.

ومن الكلمات الساميّة الدخيلة على العربية ممّا لم يلمحه الشدياق كلمة "الترجمان". يرى الشدياق أن التاء أصيلة لأنها تجيء في الفعل أيضًا[٨٥]، وهو لذلك يخطِّيء الجوهري في إيراده اللفظة في (رجم) "وحقه أن يُذكر في مادّة على حِدَتها لأنك إذا جعلت التاء مزيدة كان التُّرْجُمان على وزن تُفْعُلان، وتَرْجَمَ على وزن تَفْعَلَ، وكلاهما مفقود"[٨٦]. واللفظة تجيء في العبرية والآرامية والأكدية، وليس مقطوعًا بأنها رباعية، بل قد تكون تاؤها زائدة على مادّة ثلاثية في الأصل هي (ر ج م)؛ وهذه تدلّ على معانٍ متعلّقة بالكلام، كالرّجم في العربية وهو "القول بالظن أو الحدس"[٨٧]، وragāmu في الأكدية وهو

---

٨٣. سرّ الليال، ص ٣١٧.

٨٤. يرى Fraenkel (ص ١٤٠) أن الكلمة آرامية الأصل وأن صيغتها توحي بذلك. وممّا قد يؤيّد ذلك عندنا أنها لو كانت عربية لتوقّعنا أن تكون (تنفاح) أو ما شابه؛ غير أن إدغام النون الساكنة في العربيّة قد يكون دليلاً آخر على أنها دخيلة من الساميّات الشماليّة الغربيّة. ونلاحظ أن المادّة الساميّة الثلاثية المقترَحة تفسّر اللفظة على أحسن وجه، وليس في العربيّة مادّة أخرى نستطيع بها أن نفسّرها على نحوٍ مُرْضٍ.

٨٥. سرّ الليال، ص ٣٠١.

٨٦. الجاسوس، ص ٢٩.

٨٧. اللسان (رجم).

يدلّ على معنى "صرخ"، وهو صوت، وكذلك ragama في الحبشية للشتم، وهو كلام. ولعل أوضح من هذا جميعًا أن الفعل المعبِّر عن القول في الأوغاريتية هو rgm، وهذا يؤشّر بقوّة إلى أنه أصل لـ "ترجم".

ومن الأمثلة الساميّة على هذا الظاهرة أيضًا: "الخاتم". فإن صحّ أن هذه اللفظة آرامية الأصل وأن الفعل "ختم" مأخوذ منها[٨٨]، سقطت محاولة الشدياق مقارنتها بمادة (ك ت م) حيث يقول: "وعندي أن معنى الختم في الأصل مراد به معنى الإخفاء كالكتم... نظرت في الكلمات فوجدت أبا البقاء قد سبق إلى هذا التأويل فإنه قال: الختم، هو يستعمل تارة متعدّيًا بنفسه وأخرى بعلى وهو قريب من الكتم لفظًا لتوافقهما في العين واللام، وكذا معنًى لأن الختم على الشيء يستلزم كَتْمَ ما فيه"[٨٩].

ومن الدخيل من اليونانية نذكر "البلد" و"البُرج". يرى الشدياق أن معنى الكلمة الأولى "غير منقطع عن معنى الوضوح"[٩٠]؛ ويؤثِّل الكلمة ويقارنها بالأرض والتراب... وليس من شكّ في أن الكلمة يونانية الأصل[٩١] παλάτιον، ويؤكّد ذلك أنْ ليس لها من مادّة معروفة في اللغات الساميّة جميعًا، اللهمّ إلا ما في العربية. أما "البُرج" فهو عند الشدياق موافق لمعنى مادّة (برج)[٩٢]، وهو عين ما نراه في كلام ابن جنّي حين يُرجع معنى المادّة بتقاليبها الستّة إلى القوّة والشدّة: "ومنه البُرج لقوّته في نفسه وقوّة ما يليه به"[٩٣]. وكلّ هذا وَهْم، فالكلمة هي في اليونانية πύργος، وقد تكون العربية أخذتها بتوسّط السريانية[٩٤]. وليس في اللغات الساميّة معنًى مشترك للبرج من هذه المادّة، الأمر الذي يقطع بعُجمتها.

---

٨٨. انظر: Fraenkel، ص ٢٥٢.

٨٩. سرّ الليال، ص ٢٧٧.

٩٠. نفسه، ص ٢٤٠.

٩١. انظر: Fraenkel ، ص ٢٨.

٩٢. سرّ الليال، ص ١٣٩.

٩٣. الخصائص ١٣٥/٢.

٩٤. Fraenkel، ص ٢٣٥.

ثبت المصادر والمراجع

أولاً: بالعربية:

* ابن جنّي، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجّار. القاهرة، ١٩٥٢–١٩٥٦.
* ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تحقيق مصطفى الشويمي. بيروت، ١٩٦٤.
* ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت، ١٩٦٨.
* الأنباري، محمد بن القاسم. الأضداد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الكويت، ١٩٦٠.
* حسن، محمد عبد الغني. أحمد فارس الشدياق. القاهرة، لا. ت.
* خلف الله، محمد أحمد. أحمد فارس الشدياق وآراؤه اللغوية والأدبية. القاهرة، ١٩٥٥.
* سيبويه، عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق محمد عبد السلام هارون. القاهرة، ١٩٧٧.
* السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن. المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، لا. ت.
* شبلي، أنطونيوس. الشدياق واليازجي: مناقشة علمية أدبية سنة ١٨٧١. جونية، ١٩٥٠.
* الشدياق، أحمد فارس. الجاسوس على القاموس. القسطنطينيّة، ١٢٩٩ هـ.
_____. الساق على الساق في ما هو الفارياق. باريس، ١٢٧٠ هـ.
_____. سرّ الليال في القلب والإبدال. الأستانة، ١٢٨٤ هـ.
* الصلح، عماد. أحمد فارس الشدياق: آثاره وعصره. بيروت، ١٩٨٠.
* صوايا، ميخائيل. أحمد فارس الشدياق: حياته وآثاره. بيروت، ١٩٦٢.
* عبّود، مارون. صقر لبنان: بحث في النهضة الأدبية الحديثة ورجلها الأول أحمد فارس الشدياق. بيروت، ١٩٥٠.

* فارس، سليم. كنز الرغائب في منتخبات الجوائب. الأستانة، ١٨٧١– ١٨٨١.

* مرمرجي، أ. س. المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية الساميّة. القدس، ١٩٣٧.

_____. هل العربية منطقية: أبحاث ثنائية ألسنية. جونية، ١٩٤٧.

* مسعد، بولس. فارس الشدياق. القاهرة، ١٩٤٣.

ثانيًا: بالأجنبية:

Beeston, A.F.L. et al. *Sabaic dictionary* (Beirut, 1982).

Cohen, D. *Dictionnaire des racines sémitiques ou attestées dans les langues sémitique*s (Paris, 1970).

Dillmann, A. *Lexicon Linguae Aethiopicae* (Lipsiae, 1965).

Fraenkel, S. *Die aramäischen Fremdwörter im Arabischen*, repr. (Hildesheim, 1962).

Gesenius, W. *A Hebrew and English lexicon of the Old Testament*, tr. E. Robinson (Oxford, 1842).

Gordon, C. H. *Ugaritic textbook* (Rome, 1965).

Grébaut, S. *Supplément au Lexicon Linguae Aethiopicae de August Dillmann* (Paris, 1952).

Jean, Ch. – F. and H. Hoftijzer. *Dictionnaire des inscriptions sémitiques de l'Ouest* (Leiden, 1960 – 65).

Renan, E. *Histoire générale et système comparé des langues sémitiques* (Paris, 1963).

Smith, P. *A compendious Syriac dictionary*, repr. (Oxford, 1976).

von Soden, W. *Akkadisches Handwörterbuch* (Wiesbaden, 1965 – 81).

(١٢)

حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ

يتميّز التراث النحوي[١] العربي، من حيث تقسيم المادّة والتدرّج في عرضها، بتقديم مادّة النحو على مادّة الصرف وبتأخير الدراسة الصوتية عن هذين معًا. فإذا استثنينا من هذا التراث تلك المؤلّفات القليلة نسبيًّا والتي تقتصر مادّتها على علم الصرف – كالتصريف للمازني، والممتع لابن عصفور، والشافية لابن الحاجب – والمؤلّفات التي تنظر في قضايا النحو النظرية لا في مسائله التطبيقية – كالإيضاح في علل النحو للزجّاجي، وأسرار العربيّة لابن الأنباري – وجدنا أن من دأب النحاة الخوض في مسائل التركيب، أي مباحث الجملة والعوامل والمعمولات الخ، قبل مباحث الصرف، أي أحوال الكلمة المفردة واشتقاقها وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال. أمّا دراسة الصوت، مخارجه وصفاته وإدغامه وإمالته الخ، فلا تأتي إلا في أواخر المؤلّفات، وهي في العادة مقتضبة واتّباعية بالجملة. ولعلّ مردَّ هذا الترتيب، في المقام الأول، اتّباعُ النحاة لإمامهم سيبويه الذي سنّ تلك السنّة في كتابه فَرَضِيَها مَن بعده وقلّ من خرج على معالمها الكبرى، هذا علاوةً على أن النحو بطبيعته ومسائله كان أعلق بأذهان أولئك المؤلّفين وأدعى الى الجدل والتنافس بينهم من سائر مباحثهم، فتقديمه نِمّ عن عناية به خاصّة، ولا سيّما أنه أكثر من مَبْحَثَي الصرف والصوت فائدةً للمتعلّم إذ به يُعصم من اللحن في معظم الأحوال.

---

١. المراد بالنحو في عبارة "التراث النحوي" هو المعنى الأوسع للكلمة، أي "النحو" باشتماله على مباحث الصرف والأصوات. أمّا "النحو" من حيث هو دراسة للتركيب فهو الاستعمال الأخصّ للكلمة. وكثيرًا ما يخلط الدارسون بين هذين الاستعمالين؛ وسنحرص في هذه الدراسة على استخدام الكلمة في السياق الذي ينكشف معه أيّ المعنيين هو المراد تحديدًا.

إن هذه القسمة وهذا التدرّج وإن كانا حقيقة ثابتة في التراث النحوي، لا يجوز أن يفضيا الى القول إن النحو العربي – من حيث هو نظرية ومنهج للدراسة – يقدّم دراسة التركيب على العناصر التي يتألّف منها التركيب، أي الكلمات، كما يقدّم دراسة الكلمة على العناصر التي تؤلّف الكلمة، أي الأصوات. وبعبارة أخرى، إن ترتيب المباحث الثلاثة في كتب النحو يجب ألاّ يُحمل على أنه إثبات لحقيقة زمنية تفترض أن نحوييننا انطلقوا من التركيب إلى الكلمة ثم الصوت. ولطالما سمعنا وقرأنا أن التراث النحوي العربي، خلافاً للمناهج اللغوية الحديثة، لا يراعي الانتقال في الدراسة من العنصر الأصغر إلى ما هو أكبر منه، وعلى هذا تُبنى عند أصحاب هذه المقولة أحكام لا تستقيم بحال لأنها تخلط بين حقيقة الترتيب المتّبَع في التأليف وحقيقة فَهْم المؤلِّفين القدماء لتدرّج العناصر وانبناء بعضها على بعض. وليس أدلّ على صحّة ما نذهب إليه، من أن تأخير العنصر المكوِّن عمّا هو أشمل منه لا يرجع إلى نقص في الأفهام وقصور في التفرقة بين مراتب الأشياء، من نصٍّ لابن جنّي يسوّغ فيه البدء بمعرفة النحو فيقول: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تَعرِضْ لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد النحو على أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لمّا كان عويصًا صعبًا بُدئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيءَ به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطِّئًا للدخول فيه، ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال"[٢]. ويمكننا أن نبسط منطق ابن جنّي ليشمل العلاقة بين الصوت المفرد والكلمة، فالأوّل حال ثابتة والثاني حال متنقّلة، ولا يجوز أن نستنتج من تقديم مباحث الكلمة على مباحث الصوت أن اللغويين العرب لم يدركوا العلاقة بين الفرع وأصله أو بين الكلّ وبعضه. والحقّ أن من مقتضى كلام ابن جنّي وتسويغِه تقديمَ النحو على الصرف أن يكون مبحث الأصوات ثالثًا لئلا يضطرب النَّسَق ويُقحم الصوت بين التركيب والكلمة.

---

٢. المنصف ١/٤-٥.

وانطلاقا مما تقدّم، يمكننا النظر في موقف النحويين من العلاقة بين المكوّنات المعجمية والمكوّنات النحوية. وإن أوّل ما ينبغي التأكيد عليه أن إدراك العناصر المعجمية في اللغة – بالمعنى الذي سنحدّده لتلك العناصر لاحقا – وما ينتج عنه من النظر إلى المفردة على أنها كيان معقّد مجرّد، لأمرٌ سابق بالضرورة على النظر إلى تلك المفردة باعتبارها ذرّة تركيبية تدخل في سياق كلاميّ فتُدرس دراسة نحوية[٣]. ونرى أن هذه الأسبقية هي الحجّة الأقوى التي نستند إليها في موقفنا المؤكّد على أسبقية المعجم للنحو وعلى أن المنطلق إنما هو من المعجم إلى النحو لا عكس ذلك. ولسنا نرى أن النحويّين العرب يخرجون عن هذا المنطلق العامّ، بل ما نودّ أن نوضّحه هو أن بحثنا مؤسَّس على صحّة هذا المنطلق، وأننا عليه نبني لأننا نتّخذه مسلّمةً، فلسنا نقصد هنا إلى إثباته، بل إننا نتجاوز هذه المسألة إلى ما نريد أن نَبْنِيَهُ على المسلَّمة نفسها.

ولا بدّ لنا من أن نحدّد بعض المفاهيم والعلاقات التي لا يستقيم بغيابها أيّ تحليل للعلاقة بين المعجم والنحو في دراستنا هذه. وسنقصر الكلام على ثلاث مسائل فحسب، وهي المسائل الأساسيّة التي ترتكز إليها الدراسة والنماذج التي تقدّمها أو يمكن أن تقدّمها.

١–**المسألة الأولى**: ضرورة التفرقة بين ثلاثة مستويات من التحليل في التراث النحوي العربي:

أ. المستوى الصرفي[٤]، أي مستوى الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف الاشتقاقي[٥] (derivational morphology) أو علم الصرف المعجمي

---

٣. في الاحتجاج لهذا الموقف الذي نتبنّاه، كما تبنّاه من قبلنا إبراهيم بن مراد، انظر مقالته: "مقدمة لنظرية لمعجم"، ولا سيما الاستنتاج، ص ص ٧٧–٧٨.

٤. انظر تفصيلاً أوفى لهذا المستوى الصرفي في دراسة إبراهيم بن مراد: "مقدمة لنظرية المعجم"، ص ص ٦٢–٦٣؛ وقد التزمنا بتقسيماته الكبرى وببعض أمثلته في شرح المستويات الثلاثة في المسألة الأولى أعلاه.

٥. في حدّ علم الصرف الاشتقاقي وعلم الصرف التصريفي (المشار إليه في "ب")، وهما القسمان الأساسيان لعلم الصرف، انظر معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير البعلبكي، في الموادّ: lexical morphology وderivational morphology وinflexional morphology.

(lexical morphology) ومداره بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنيةٌ صِرْفٌ ووحدةٌ شكلية تمييزية، والزوائد الاشتقاقية "التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى"[٦]، وقواعد توليد الوحدة المعجمية الجديدة توليدًا صرفيًّا.

ب. المستوى التصريفي، أي مستوى تصريف الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف التصريفي (inflexional morphology) ويتناول الوحدة المعجمية في التركيب ويدرس الزوائد التصريفية – كتلك الدالّة على التأنيث أو الجمع أو الحالة الإعرابية – والمقولات التصريفيّة، كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتكلّم والخطاب والغيبة.

ج. المستوى التركيبي، أي مستوى الوظائف والحالات الإعرابية للذرّات التركيبية وما لبعضها من أثر في بعض. وعلى ما بين هذا المستوى والمستوى التصريفي من تداخل، نصرّ على الفصل بينهما لأن المستوى التركيبي هو ما يوازي على الحقيقة نظرية النحو العربي، ولا سيما في قضاياها الرئيسية، كالعامل والمعمول، والعلّة بأركانها، والتقديم والتأخير، ولأن المراد بالتركيب مجموع العناصر التي يُفترض أنها استقامت سلفًا، في المستويين الصرفي والتصريفي، قبل أن يجوز دخولها في التركيب.

وجليّ أن المستوى الصرفي المشار إليه في "أ" أعلاه إنما هو تابع للنظرية المعجمية لأن الوحدات التي يُعنى بدراستها هي وحدات معجمية كالاسم والفعل والأداة، أي الوحدات التامّة وغير التامّة. أما المستوى التصريفي فتابع للنظرية النحوية لأنه يُعنى بالوحدات المعجمية متصرّفةً وداخلةً في التركيب. وهنا يكمن الفرق بين نوعي الزيادة التي تطرأ على الوحدات المعجمية في كلٍّ من المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، فبينما تؤدّي الزوائد التصريفية وظائف نحويّة كما مرّ في "ب" أعلاه، تندرج الزوائد الاشتقاقية في الوظائف المعجمية الخالصة، وهي تقع خارج النحو والتركيب. معنى هذا أننا لو شئنا أن نقسم المستويات الثلاثة: الصرفي والتصريفي والتركيبي، قسمين اثنين لوضعنا الخط الفاصل بين أوّلها من جهة، وثانيها وثالثها من جهة أخرى لانتماء الأوّل إلى المعجم وانتماء صاحبيه إلى النحو.

---

[٦]. إبراهيم بن مراد: "مقدمة لنظرية المعجم"، ص ٦٤.

ومرة أخرى نقع على نصّ فريد لابن جنّي يصوغ فيه، ببراعة عجيبة، هذه الإشكالية التي ما زالت عائقًا أمام كثير من الدارسين لعدم تفرقتهم بين الدراسة الصرفية والدراسة التصريفية. يقول ابن جنّي: "وينبغي أن يُعلم أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبًا وقربًا واتصالاً شديدًا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جَعْفَرٍ، فتقول: ضَرْبَبٌ، ومثل قِمَطْرٍ: ضِرَبَّ، ومثل دِرْهَمٍ: ضِرْبَبٌ، ومثل عَلِمَ: ضَرِبَ، ومثل ظَرُفَ: ضَرُبَ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضًا؛ ألا ترى أنك تجيء إلى "الضَّرْب" الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول: "ضَرَبَ" ثم تشتقّ منه المضارع فتقول: "يَضْرِبُ"، ثم تقول في اسم الفاعل "ضَارِبٌ" وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة... إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلّك ذلك على أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمرّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرّدة لا يكاد يُعقد لها باب"[٧]. وعلى ما بين استخدامنا للمصطلحات واستخدام ابن جنّي لها من فرق، نرى أن كلامه أقرب ما يكون إلى التمييز بين المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، وأنه ينمّ عن وعي تامّ للفرق بين ما هو معجميّ وما هو تركيبي نحوي.

٢- المسألة الثانية: ضرورة التفرقة بين معنيين مختلفين يعبّر عنهما مصطلح "المعجم". إن المراد بالمعنى الأول لهذا المصطلح هو المعجم المدوَّن، أي الكتاب الذي تُجمع فيه مفردات اللغة كلّها، أو القائمة التي تُجمع فيها مفردات نصٍّ ما أو كتاب ما، كلُّ ذلك على سَنَنٍ مخصوص، كأن يكون ألفبائيًّا أو مرتّبًا على الجذور، إلى ما هنالك من وسائل مبتدَعة أو متَّبعة لترتيب الكلمات، وبحسب ما تقتضيه طبيعة اللغة أو منظور المؤلّف. أما المعنى الثاني للمعجم فأكثر تجريدًا، ويذهب إلى مجموعة المفردات التي تكوّن

[٧]. المنصف ١/٣-٤.

الاستعمال اللغوي لإحدى الجماعات اللغوية، فلا يُشترط بهذا المعنى أن تكون هذه المفردات مكتوبة أو مرتّبة، وهي في حال دائمة من التغيّر بالزيادة أو الإماتة وغير ذلك.

ولئن كان مصطلح "المعجم" مستعملاً عند اللغويين العرب للمعنى الأوّل حصرًا[٨]، لم يَفُتْهم المعنى الثاني فعبّروا عنه بألفاظ وعبارات مختلفة – كأن يقولوا إن في لغة تميم أو هذيل كذا، أو إن لكل قوم أغراضًا يعبّرون عنها بأصوات لغتهم[٩]، أو إن كذا "ليس من كلام العرب فارْدُدْه"[١٠]. إلا أنهم لم يسيئوا استخدام المصطلح نفسه بصرفه إلى المعنيين دون تمييز بينهما. ولعل من سوء طالع هذا المصطلح أن بعض المُحْدَثين جمع بين معنييه دونما تمييز، أو قَصَرَ مُفاده على أحد هذين المعنيَيْن دون الآخر، الأمر الذي أدّى إلى كثير من التعسّف والمغالاة. وقد فنّد إبراهيم بن مراد[١١] مواقف نفر من هؤلاء، ومنهم غربيون لم يفرّقوا بين المعجم (dictionnaire) والمعجم بمفهومه العامّ (lexique)، فكفانا مؤونة الإطالة في هذا الموضع.

٣– المسألة الثالثة: ضرورة التفرقة بين المرحلة التأسيسية للنظريتين النحوية والمعجمية في التراث العربي وبين سائر المراحل اللاحقة. وممّا يسهّل الحديث عن هاتين

---

٨. لعل من المفيد أن نذكر أنه تتردّد على ألسنة معلّمي النحو عبارة توحي باستخدام "المعجم" بالمعنى الثاني، أعني اشتراطهم لصحّة تعليق حروف الجرّ والظروف بالمحذوف أن يكون الاستعمال الناشئ عن التعليق "قد جاء في المعجم"، ويعنون به أن التقدير يجب أن يكون قائمًا في متن الاستعمال اللغوي، لا أنه مذكور في قاموسٍ ما. إلا أنني بحثت في مظانّ النحو عن هذه العبارة فلم أوفّق إليها، ولذلك لم أستطع القول، مطمئنًّا، إنّ المصطلح قد جاء بالمعنى الثاني في الاستعمال القديم.

٩. انظر، مثلاً، حد اللغة في قول ابن جنّي، في الخصائص ٣٣/١.

١٠. انظر: جمهرة اللغة لابن دريد ٤٩/١. وعلى مثل هذا وضع ابن خالويه كتابه "ليس في كلام العرب". وإن مجرّد الفكرة التي يوحي بها هذا النوع من التأليف، لَتقومُ على التسليم بوجود متن لغوي قابل للإحاطة ومانع لما ليس منه من الدخول فيه، على ما يقتضيه أيضًا التأليف في المعرّب، وهو ممّا اشتغل به اللغويون في فترة مبكرة جدًا.

١١. "مقدّمة لنظرية المعجم"، ص ٣٨ وما بعدها، وص ص ٤٦ و٧٣.

النظريتين معًا أن المرحلة التأسيسية تكاد تكون واحدة في الحالين، إن لم نقل إنها واحدة حقًا. فالناظر في هذه المرحلة يميّز فيها طورين اثنين، أولهما يسبق طور التأليف ويتمثّل ببدايات النشاط اللغوي، وجمع المادّة اللغوية واللهجية وتدوينها، والخوض في مسائل جوهرية – كمفهومَي القياس والعلّة، وصعوبة التقعيد مع وجود الشاذّ، والتفرقة بين العربيّ والمعرّب – وفي مسائل جزئية تتعلّق بالتفسير أو القراءات أو الغريب وغير ذلك، فإذا جُمع ما تراكم منها كان كمًّا هائلاً شديد الاستيعاب. وإننا لنجد، في هذا الطور، أن البحث في الأمور اللغوية – أو المعجمية والدلالية – يسير بإزاء المباحث النحوية والتركيبية، يجمعهما الانتماء إلى اهتمام لغوي عامّ ما يزال يفتقر إلى التخصّص ووضوح التقسيم، وهذا ما تمَّ استدراكه في الطور الثاني من هذه المرحلة، أي طور التأليف. ففي هذا الطور يبرز كتاب العين وكتاب سيبويه، بفاصل زمني يصعب تقريره، إلاّ أنه سنوات معدودة في أية حال، فتظهر القسمة واضحة بين الدراسة المعجمية والدراسة النحوية، على ما في الثانية من عناصرَ مرجعُها نظريةُ المعجم، على ما سنبيّن لاحقًا. إذن يمكننا القول إن كلا طَوْرَيْ هذه المرحلة التأسيسية يؤكّد أنها مرحلة مشتركة بين نظريتي المعجم والنحو.

أما المراحل اللاحقة فشأنها مختلف، ونكتفي هنا – وإن يكن هذا الموضع قابلاً للإطالة والتعمّق – بأوجز ما يعبّر عن الاختلاف بين المرحلة التأسيسية وما بعدها، في كلْتَا النظريتين. ففي النحو يتميّز كتاب سيبويه عن سائر مصنّفات النحو بعده بأنه يُرسي نظرية نحوية بمصطلحاتها ومعاييرها وأمثلتها بل بجميع عناصرها. صحيحٌ أن سيبويه لم يَبْنِ على فراغ، وأنه يذكر في كتابه بعض من سبقه وسبق أستاذه الخليل إلى الاهتمام بمسائل اللغة والنحو[١٢]، ومنهم جماعة يطلق عليهم اسم "النحويين" في سبعة عشر موضعًا من الكتاب[١٣]، إلا أنه قد تخطّى وأستاذه الخليل جميع من سَبَقَه إلى دراسة

---

١٢. انظر أسماء اللغويين والنحويين الذين ذكرهم سيبويه في كتابه، وإحصاء لعدد المرّات التي ذُكر كلٌّ فيها، في: Troupeau: *Lexique-index*, pp. 227-231. وانظر بعض الملاحظات حول النشاط اللغوي والنحوي قبل الخليل وسيبويه في Bohas et al.: *The Arabic linguistic tradition*, pp. 1 ff.

١٣. انظر كتاب Troupeau السابق ذكره، ص ٢٠٠، ومقالة Carter المعنونة: "Les origines de la grammaire arabe"، ص ٧٦ وما بعدها.

العربية، ووضع "خطّة تتجلّى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة الواحدة، أو مثيلاتها، على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب"[١٤]. ويبدو أن النظرية النحوية استقرّت مع سيبويه، وأن عمل النحاة المتأخرين عنه يكاد ينحصر في إضافة مسائل جزئية، أو التعليق على أخرى، أو الزيادة في الشرح والاعتلال للظواهر النحوية. ولسنا نعرف، وراء ذلك، من تصدّى بالنقد لأسس النحو التي يقوم عليها الكتاب، كالقياس والعامل والعلّة والمعلول، باستثناء محاولة ابن مضاء القرطبي في كتاب "الردّ على النحاة"؛ وحتّى تلك المحاولةُ لم تخرج على كلّ أسس التحليل النحوي، ولم يعقبها – فيما نعلم – اتّجاه يتبنّاها ويطوّرها. وجليّ أن إعجاب النحويين اللاحقين بسيبويه أدّى إلى محاكاته في الكبيرة والصغيرة. إلا أن تلك المحاكاة أضحت مجرّدة من ألق الابتكار والتصميم؛ فقد يكون الباب في كتابٍ نحويٍّ متأخّر محذوًّا، حَذْوَ القُذّة بالقُذّة، على مثال نظيره في كتاب سيبويه، فذلك ليس إلا على سبيل الاتّباع والالتزام بخطّة الواضع والمصمِّم.

وفي المعجم أيضًا، تختلف المرحلة التأسيسية عمّا بعدها بقدر الاختلاف الذي بيّنّاه في النحو، أعلاه. ونضرب على ذلك مثلاً محدَّدًا يغنينا عمّا عداه، ونستقيه من مقدّمتَيْ كتاب العين للخليل وجمهرة اللغة لابن دريد. فعلى ما بين هاتين المقدّمتين من شبه ظاهر، فإن بينهما اختلافًا بيّنًا في المراد والقيمة. إنّ مقدّمة كتاب العين هي تمهيد نظريّ لمتن الكتاب، فلولاها لا تُدْرَك الأسس الفكرية التي يقوم عليها العمل. هذه المقدمة إذن مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمتن الكتاب: فاشتمالها على ذكر مخارج الحروف[١٥] يقابله ترتيب المعجم على مخارج الحروف؛ وتقسيم الخليل كلامَ العرب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي[١٦] يوازيه تقسيمُهُ مادّةَ الكتاب على ذلك التدرّج من الثنائي إلى الخماسي؛

---

١٤. انظر هذا الرأي، ونماذج مؤيّدة له، في مقالة رمزي منير بعلبكي: "الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه"، ص ١١٣ وما بعدها.

١٥. مقدمة كتاب العين ٤٨/١.

١٦. نفسه ٤٨/١ وما بعدها.

وتبيانه لبعض الخصائص الصوتية للكلام العربي – كقوله إنه لم يُسمع "من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر"[١٧]، وقوله "وليس في كلام العرب... كلمة صدرها "نر"، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية..."[١٨] – يشاكله اهتمامه بالتفرقة بين المستعمل والمهمل، أي بين ما هو قائم وما هو ملغًى، حصرًا للكلام العربي الذي هو مدار اهتمامه ومحور نظريته. وبالجملة فإنّ مقدّمة كتاب العين هي الدليل الأسطع على أن نظرية المعجم عند العرب نظرية مبتكرة أصيلة، أي ليست دخيلة بالنقل عن نظرية غير عربية قد تكون سابقة عليها. وبالمقابل، فإنّ جمهرة ابن دريد، على تقدّمها النسبي في تاريخ المعجم العربي، تنتمي ككلّ معجم بعد كتاب العين إلى طورِ ما بعد النظرية، وهو طور يقوم على ما أسّست له النظرية، ويتميّز بتوسيع المادّة وتغيير تبويبها، ولكن دون العناء الذي يصاحب الابتكار والتنظير، بعد أن تمّ حصر المادّة وتبيان ذلك الحصر في مقدمة العين تحديدًا. ولذلك فإننا نجد انفصامًا كبيرًا بين مقدمة الجمهرة، مثلاً، ومتنها. فهذه المقدّمة أشبه ما تكون بمقدّمة العين، إلا أنها لا تتّصل اتّصالاً عضويًا بمتن الجمهرة، وكأنّ ابن دريد قد أثبتها اتّباعًا للخليل لا إرساءً لما سيعقبها في المتن. وإنّه لمن الصعب حقًّا، إن لم نقبل بهذا التفسير، أن نسوّغ لابن دريد ذكره "باب صفات الحروف وأجناسها"[١٩] في مقدمته ثم إقامته الكتاب على أساس الترتيب الألفبائي![٢٠] لقد أصبح هذا الانفصام بين الكتاب ومقدّمته جائزًا لأن النظرية قد وُضعت قبلُ، فلم يعد الارتباط العضوي مشروطًا إلا إذا كان المرادُ التأسيسَ لنظرية جديدة، وهذا مما لم يقع في تاريخ المعجم العربي.

إن المسائل الثلاث السابقة هي كالأساس النظري الذي لا يستغني عنه البحث في العلاقة بين نظريتَي المعجم والنحو في التراث العربي. وبعد الاطمئنان إلى إرسائه، نبادر إلى

---

١٧. نفسه ٥٢/١.

١٨. نفسه ٥٣/١.

١٩. مقدمة الجمهرة ٤٣/١–٤٤.

٢٠. توسّعًا في المقارنة بين كتاب العين وجمهرة اللغة، انظر مقالتنا: "*Kitāb al-ʿAyn* and *Jamharat al-lugha*".

القول إننا لا نرمي في هذا البحث إلى أن نستقصي العلاقة بين المكوِّنات المعجمية والنحوية في هذا التراث، فذاك عمل مُحْوج إلى مزيد من التوسّع، بل حَسْبُنا – انطلاقًا من المسلّمات النظرية – أن ننبّه على بعض الحقائق التي تُظهر استخدام النحاة للمكوِّنات المعجمية – أي المفردات – في دراستهم النحوية، وصولاً إلى تأكيد مقولة سبق ذكرها، وهي أن هذه المكوِّنات لا بدّ من أن تكون قد استقامت، عند دارسي النحو، كياناتٍ معقَّدة مجرَّدة قبل أن يجعلوها جزءًا من دراسة أوسع، أي جزءًا من التركيب. ولمّا كان كتاب سيبويه هو الأثر الأبرز في النحو العربي، فإنه معوَّلنا الأوّل في القسم التالي من البحث، يسوّغ لنا ذلك أنه يمثّل المرحلة التأسيسية في النحو – وهي مرحلة مشتركة مع مرحلة المعجم التأسيسية كما أسلفنا – وأن معظم كتب النحو بعده لم يخرج على ما رسم إلا في أمور تفصيلية، فمنه ينبغي أن يكون المنطلق في مثل هذه الدراسة.

إن مكوّنات النظرية المعجمية هي علم الصوت، وعلم الصرف، وعلم الدلالة[٢١]، وهي – جميعًا – من المباحث التي عُني بها سيبويه في كتابه كما نتبيّن من اللمحة السريعة التالية:

(١) في الأصوات:

أ. مخارج "الحروف" وصفاتها[٢٢]؛ وهو يذكرها تمهيدًا لمبحث الإدغام. ولا يخفى أن البحث في المخارج والصفات، مجرَّدًا من النظر في الجانب الوظيفي من الأصوات، لدليلٌ قاطع على إدراك سيبويه – ومن قبله الخليل – للوحدات الصوتية الصغرى، وهذا شرط لا يُستغنى عنه للدراسة الصوتية بمجملها.

ب. الإدغام؛ سواء في الكلمة الواحدة أم بين الكلمتين، واختلاف الأصوات في قبوله، وامتناعه في بعض المواضع[٢٣].

---

[٢١]. انظر المدخل النظري لهذه المكوّنات الثلاثة في مقالة ابن مراد: "مقدمة لنظرية المعجم"، ص ٥٩ وما بعدها.

[٢٢]. الكتاب ٤/٤٣١–٤٣٦.

[٢٣]. انظر مثلاً: ٤/١٠٤ و٤٣٧ وما بعدها، و٤/٤٤٩ (حروف الحلق)، و٤/٤٤٣ (الهمزة)، و٤/٤٢٤ وما بعدها (امتناعه).

ج. الإبدال؛ سواءٌ في الكلام العربي أم المعرّب[٢٤].

د. الإتباع؛ وهو المماثلة، في الكلمة الواحدة نحو: امرؤ، أو في الضمير المتصل نحو: بِهِم ودارِهِم[٢٥].

هـ. القلب المكاني؛ نحو: طأمن واطمأنّ، وجذب وجبذ، والباب الذي عنوانه: "تحقير ما كان فيه قلب"[٢٦].

و. الوقف؛ ومباحثه تشمل التسكين والإتباع والإشمام والتثقيل والمدّ ونقل الحركة وزيادة الهاء الخ[٢٧].

(٢) **في الصرف**: علاوة على مباحث الأوزان المختصّة بالمعاني كأوزان اسم الفاعل واسم المفعول والتصغير والآلة، مثلاً، نذكر الأنواع التالية:

أ. الاشتقاق؛ وهو مذكور في مواضع مختلفة من الكتاب[٢٨]، علاوةً على المواضع التي يبيّن فيها سيبويه اشتقاق الألفاظ من غير أن يذكر المصطلح نفسه[٢٩].

ب. حروف الزيادة، بالمعنى الصرفي للزيادة، وسنعرضُ لها في موضع لاحق من البحث عند الكلام على عِدّة أحرف الكلمة.

ج. النحت؛ وهذا المصطلح غير وارد في الكتاب غير أن مفهومه ظاهر في أمثلة من مثل: هَلَّل وبأبأ وعَبْشَميّ وعَبْدَريّ[٣٠].

---

٢٤. نفسه ٤/٢٣٧–٢٤٢ و٣٠٥–٣٠٧.

٢٥. نفسه ٣/٥٣٣ و١/٤٣٦.

٢٦. نفسه ٣/٣٨١ و٣/٤٦٥–٤٦٨.

٢٧. انظر قائمة بمباحث الوقف في فهارس طبعة هارون للكتاب ٥/٣٩١–٣٩٢، وفي فهارس الكتاب لمحمد عبد الخالق عضيمة، ص ص ٥٨٧–٥٩١.

٢٨. انظر مواضع ورود المصطلح في: Troupeau: *Lexique-index*. pp. 119-20.

٢٩. انظر أمثلةً من هذا الاستعمال كثيرةً في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص ٨٦–٨٩.

٣٠. الكتاب ١/٣٥٤ و٣/٣٧٦.

د. التركيب المزجي؛ وهو ما يعبّر عنه سيبويه بقوله: "هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدُهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كعيضموز وعنتريس، وذلك نحو حضرموت وبعلبكّ"[٣١].

هـ. الإلحاق[٣٢]؛ وهو من المباحث الصرفية لأنه دراسة للجداول الصيغية للوحدات المعجمية، مع ميلٍ واضح إلى اختصار عددها ولمح لعلاقة – ولو افتراضيةً – بين الأصل وما يفرَّع عليه.

و. المعرّب؛ ويذكّر كلا مبحثيه في الكتاب – وهما ذكر بعض الألفاظ الأعجمية وتبيان حُكمها، وما يعتري أصوات هذه الألفاظ من إبدال في العربية[٣٣] – بأهميّة التفرقة بين العربي والمعرّب في مرحلة نشأة المعجم، لأن هذه التفرقة إحدى الركائز التي تقوم عليها نظرية المعجم العربي، كما نتبيّن من مقدّمة كتاب العين حيث يصرّ الخليل على ذكر خصائص في المفردة العربية تبيّن عربيّتها وتميّزها عن الألفاظ الأعجمية[٣٤].

(٣) في الدلالة:

لم تَحْظَ دراسة الدلالة بحيّز يُذكر من اهتمام النحويين، وتكاد العناية بها تكون مقصورة على المعجميين واللغويين. وعلى ذلك، نقع في كتاب سيبويه على إشارات تنمّ عن عدم إغفاله لهذا الجانب من البحث اللغوي، وهو المكوّن الثالث من مكوّنات النظرية المعجمية. ولعلّ من أهمّ نصوص الكتاب على الإطلاق بابًا تمهيديًّا عنوانه "هذا باب

---

٣١. نفسه ٢٩٦/٣.

٣٢. انظر أمثلة الإلحاق في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص ٣٦٤–٣٧٢.

٣٣. الكتاب ٢٣٤/٣–٢٣٥ و٦٢٠–٦٢١ و٣٠٣/٣–٣٠٧.

٣٤. من ذلك قول الخليل: "فإذا ورد عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحْدثة مبتدَعة، ليست من كلام العرب..." (مقدمة العين ٥٢/١)؛ وقوله: "وليس في كلام العرب دُعْشوقة ولا جُلاهِق، ولا كلمة صدرها: تر..." (٥٣/١).

اللفظ للمعاني"، فهذا الباب – على اختصاره – أقدم نصّ بين أيدينا عن دلالة اللفظ، وهو يتضمّن كلامًا عن مفهومَي الترادف والاشتراك: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيَيْن، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيَيْن. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيَيْن هو نحو: جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدتُ إذا أردت وِجدان الضالّة"[٣٥].

ومن الجليّ أن عناصر هذه المكوّنات المعجمية الثلاثة التي عرضنا لها كانت تشكّل لسيبويه – وللنحويين من بعده – مادّة قائمة بذاتها وقابلة للدراسة على هذا الأساس. إلا أن علينا أن نتذكّر دائمًا غاية سيبويه الكبرى في كتابه، ونحن نرى أن تلك الغاية كانت وضع نظرية نحوية تتجاوز وصف التراكيب إلى الحكم على جودتها ومقبوليتها وإلى تعليل الظواهر التركيبية والبحث عن العلاقات القائمة بين المفردات، سواءٌ في ذلك المستوى الظاهر والمستوى الكامن أو المقدّر. وإذا ما سلّمنا بأن ظاهرة اللحن – ولعلها أقوى العوامل الباعثة على دراسة كلام العرب – كانت ظاهرة نحوية في المقام الأول، أدركنا أن دراسة النحو كانت أشدّ إلحاحًا من دراسة الصرف أو الأصوات. وإنّا لنرى أن هذا هو السبب الحقيقي لتَبَوُّإِ النحو مقام الصدارة عند الدارسين القدماء وحيازته القدرَ الأكبر من عنايتهم واهتمامهم. ومن هذا المنطلق نقترح أن يُنظر في العلاقة بين المكوّنات المعجمية والمكوّنات النحويّة في التراث النحوي العربي، وفي كتاب سيبويه تحديدًا، فالأساس فيه نحوي، وسائر عناصر الدراسة – وإن حظيت بأبواب مستقلّة أحيانًا – قد تكون تبعًا للنظرية الكبرى تعزّزها وتسهم في إثبات صحتها حيثما عَرَضت. وسنكتفي – على سبيل التمثيل – بذكر موضعين اثنين يبيّنان أسلوب سيبويه – وغيره من النحاة الذين أخذوا عنه – في استخدام العناصر المعجمية لَبِناتٍ تسهم في بناء النظرية النحوية العامة.

---

٣٥. الكتاب ١/٢٤.

(١) **عِدّة أحرف "الكلمة"**: يخصّص سيبويه بابًا طويلاً عنوانه: عِدّة ما يكون عليه الكَلِم[٣٦]، لدراسة ما يسمّيه "الكلمة" من حيث عدد حروفها، سواءٌ في ذلك ما حُذف منه أو زيد عليه أو كان على الأصل من غير حذف أو زيادة. ويقرّر سيبويه في هذا الباب أن "أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد"، ويحصر أمثلة ذلك بواو العطف وفائه وكاف الجرّ ولامه وبائه، وواو القسم وتائه وسين الاستقبال، وهمزة الاستفهام، ولام اليمين، أي لام التوكيد في نحو "لأفعلّن"، وجميع هذه تكون "قبل الحرف الذي يجاء به له"، خلافًا لـ "ما جاء منه بعد الحرف الذي جِيءَ به له" نحو الضمائر المتصلة وكاف الخطاب[٣٧]. ويقرّر أيضًا أن الكلام – وهو يعني به هنا عدد الأصول قبل الحذف أو الزيادة – "على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة... فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف... وذلك نحو: اشهيباب... والأربعة تبلغ هذا، نحو: احرنجام... وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة، نحو: عَضْرَفُوط... فعلى هذا عدّة حروف الكلم، فما قَصُر عن الثلاثة محذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه"[٣٨].

من الجليّ أن هذا المبحث صرفيّ خالص، أي أنه مبحث معجميّ، وهو يذكّر بكلام الخليل في مقدّمة العين على أصناف الأبنية حيث يقرّر مبدأً أساسيًّا مما تنبني عليه نظريته المعجمية، بقوله: "كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي... وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف...

---

٣٦. الكتاب ٤/٢٠٦–٢٣٥. وقد وضعنا المصطلح "كلمة" بين مزدوجين إشارة إلى أنه استعمال فيه شيء من الخصوصية أو التجوّز في الكتاب، ولا سيما في إطلاق المصطلح على أدوات كواو العطف وباء الجر وتاء القسم وسين الاستقبال. ونحن نقرّ بهذه الخصوصية ونسلّم لأن هذا الموضع ليس موضع نقاش لحدّ "الكلمة" وما تصحّ عليه هذه التسمية. والملاحظ أن معظم المتأخرين عن سيبويه استخدموا المصطلح في حديثهم عن الأبنية بالأسلوب عينه. انظر مثلا: المقتضب للمبرّد ١/٣٦ و٤/٢٤٧.

٣٧. الكتاب ٣/٢١٦–٢١٨.

٣٨. نفسه ٣/٢٣٠.

الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف..."[٣٩]. وإلى هذا نجد مَشابه أخرى بين نصَّي سيبويه والخليل[٤٠] تُشعرنا بأصل مشترك فيهما، ولا عجب في ذلك، فالخليل هو المصدر الذي يستقي منه سيبويه في معظم الأحوال. إلا أن هناك فرقًا جوهريًّا بين النصَّين من حيث المراد بهما في سياق الكتابين: ففي حين لم يُخرج الخليل هذا المبحث عن طبيعته المعجمية الخالصة وبنى عليه مقتضاه إذ جعله أساسًا من أسس التأليف المعجمي، قاربه سيبويه[٤١] من زاويتين، فعرض للناحية الصرفيّة وبيّن عدّة ما يكون عليه كلام العرب، ثم شفع ذلك بإخضاع المادّة لنظريته النحوية العامّة، لئلا تمرّ دون أن تكون شاهدًا على صحّة جانب مهمّ من جوانب النظرية تلك، وفي موضع من الكتاب متأخر عن مباحث النحو، الأمر الذي يؤكّد أولويّة الدراسة النحوية في أقسام الكتاب جميعًا. فالذي صنعه سيبويه في هذا الباب هو استخدام الناحية المعجمية الصرفية لأغراض نحوية، ولا سيّما في تثبيت أحكام نحوية اعتمدها معاييرَ تحليلية في مواضع سابقة من الكتاب؛ ونحن نورد هذه الأحكام ثم نذكر ما يحتجّ لها به في هذا الفصل:

أ. الحكم: أن الاسم "أبدًا له من القوّة ما ليس لغيره... وهو الأوّل الأمكن"[٤٢].

---

[٣٩]. مقدمة كتاب العين ١/٤٨–٤٩.

[٤٠]. من ذلك، مثلاً، التفرقة بين الأسماء والأفعال في أمثلة الأصناف، والكلام على تشديد آخِر الثنائيّ إن صُيّر اسمًا (العين ١/٥٠، والكتاب ٤/٢١٨).

[٤١]. لسنا نقصد هنا أن نفرّق بين الخليل وسيبويه في أسلوب الدراسة، بل إن مَدار التفرقة إنما هو في مقام البحث. ولعله من الجائز أن نفرّق بين طريقة الخليل في التأليف المعجمي وبين طريقته – هو نفسه من حيث أثره الضخم في الكتاب – في التأليف النحوي، فالمقام يحدّد الطريقة لأن القصد مختلف في الحالين. شبيه بهذا وموضح له موقفُ الجرجاني، فهو في التأليف النحوي– كما في العوامل المائة، والجُمَل، والمقتصد – لا يخرج عن أحكام النحويين وتقسيماتهم وضوابطهم، في حين أنه في التأليف البلاغي – كما في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة – يرتضي أسلوبًا آخر، حتى إنه كثيرًا ما يذكر النحويين، صراحة أو تلميحًا، ويوجّه أقسى اللوم لتفسيراتهم وأحكامهم. وللتوسّع في موقف الجرجاني هذا، انظر مقالتنا: "The relation between *naḥw* and *balāġa*"، ص ١٠ وما بعدها.

[٤٢]. الكتاب ٤/٢١٨ و٢٢٠ ؛ وقارن ١/٢٠–٢١.

الحجّة: أن الاسم لا يكون منه شيء على حرف واحد، وأن ما جاء منه على حرفين قليل، وأنك لو جعلت نحو "في" و"لو" اسمًا ثقّلت.

ب. الحكم: أن الفعل يلي الاسم في القوّة، فهو يتصرّف ويُبنى أبنيةً، ومنه ما يضارع الاسم[٤٣].

الحجّة: أن الفعل لا يكون على حرف واحد إلا أن تدركه علّة مطّردة.

ج. الحكم: أن الحرف لا يبلغ أن يكون بمنزلة الاسم والفعل[٤٤].

الحجة: أن ما كان على حرف واحد من الأبنية هو ما ليس باسم ولا فعل، وأن ما كان على حرفين أكثرُ ما يكون فيما ليس باسم ولا فعل.

د. الحكم: أن من الإجحاف والإخلال أن يذهب من "أقلّ الكلام عددًا" – أي الثلاثي– حرفان أو حرف واحد[٤٥].

الحجّة: راجع الحجّة السابقة في "ج".

هـ. الحكم: الأسماء غير المتمكّنة لا تبلغ منزلة الأسماء المتمكّنة، كما أن ما وُضع موضع الفعل (كاسم الفعل) لا يبلغ منزل الأفعال المتصرّفة[٤٦].

الحجّة: أن ما كان على حرفين من الأسماء غير المتمكّنة وممّا وُضعَ في موضع الفعل أكثرُ ممّا جاء على حرفين من الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة.

هكذا تغدو المادّة المعجميّة مسخَّرة للنظرية النحوية، فالحجج المذكورة أعلاه هي الحقائق المعجمية التي وصفها سيبويه، والأحكام هي معايير للتحليل النحوي تُستخدم تلك الحقائق في تثبيت صحّتها. وهذا النمط في تفسير باب "عدّة ما يكون عليه الكلم"

---

٤٣. نفسه ٤/٢١٩ و٢٢٠؛ وقارن ١/١٤ و٢١.

٤٤. نفسه ٤/٢١٨.

٤٥. نفسه ٤/٢١٨–٢٢٠. وللتوسع في معنى الإجحاف والإخلال في الكتاب، انظر مقالتنا: "من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني"، ص ١٣٩ وما بعدها.

٤٦. نفسه ٤/٢١٩؛ وقارن ١/١٥ و٢٤٢–٢٤٣ و٢٥٢–٢٥٣.

صالح للتطبيق في أبواب كثيرة أخرى من الكتاب، نرى أنها تؤكّد طبيعة العلاقة بين المادّة المعجمية والنظرية النحوية عند سيبويه.

(٢) **أقسام الكَلِم**: إن المقولات المعجمية التامّة، كالاسم والفعل والظرف والصفة، من صلب اهتمام المعجميين نظرًا لأهميتها في ترتيب شروح المداخل، ولأنها إحدى ركائز التوليد الصرفي للوحدات المعجمية الجديدة، وذلك في أنماط الاشتقاق على اختلافها، كاشتقاق الأسماء من الأفعال، والأفعال من الأسماء، والصفات من الأفعال، والأسماء من الأسماء، والأفعال من الأفعال، والأفعال من الأدوات (وهي مقولة معجمية عناصرها غير تامّة)، وما إلى ذلك. وعِلاوةً على الجانب النحوي لدراسة هذه المقولات من حيث خصائصها التصريفية والتركيبية الخ، اهتمّ النحويون بجانبها الصرفي البحت، إلا أنهم أخضعوا ذلك الجانب للنظرية النحوية بقياساتها وتعليلاتها. ونحن نقع في كتاب سيبويه على أبواب كثيرة مخصّصة للأبنية، ومنها أبنية الأفعال والأسماء والصفات والمصادر[٤٧]، ومادّة تلك الأبواب معجمية بطبيعتها، وأمثلتها مبثوثة في المعجمات، وبعض تلك الأمثلة منقول عن سيبويه نفسه أو عن معاصريه من النحاة واللغويين.

ولئن كان الجانب الصرفي من دراسة المقولات المعجمية التامّة ذا حظّ كبير في الكتاب، لا يفوتَنّنا أن نلاحظ استغلال سيبويه لهذا الجانب في تعليلاته النحوية. ومن أهمّ معالم هذه النزعة أن يحمل إحدى هذه المقولات على أخرى فيكون ذاك الحمل علّة يُتَوَصَّل بها إلى فهم الظاهرة النحوية. ونضرب على ذلك الأمثلة التالية:

أ. أن يُحمل الاسم على الفعل فيُمنع من التنوين، نحو: تَنْضُب وتَرْتُب: "وإنما صارت هذه الأسماء بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أوّلها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن تَفْعَلُ ويَفْعَلُ في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه

[٤٧]. انظر فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة، في باب مسائل الصرف، وخصوصًا ص ص ٤١١–٤٨٨.

ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه"[٤٨]. وهذا التفسير مرتبط عنده بمسلّمة أخرى من مسلّماته في التحليل، أعني التفرقة بين المتمكّن وغير المتمكّن، وما تفضي إليه تلك التفرقة من تراتُب بين مختلف الأبنية[٤٩]، فالاسم الذي يشبه الفعل – في تحليل النحوي وليس في ذهن الواضع بالضرورة – كأنما تُنْزَل مرتبته في التمكّن فيُحرم من "حقّ" من حقوق الأسماء المتمكّنة، تبعًا لما للأبنية من مراتب تحدّدها النظرية النحوية فتُخضعها لأحكامها وضروراتها.

ب. أن يُحمل الفعل على الاسم فيُعرب، وهذا علّة تسميتهم الفعل المضارع مضارعًا: "وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إن عبد الله لَيفعلُ، فيوافق قولك: لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت: إن زيدًا لَفاعلٌ فيما تريد من المعنى"[٥٠]. وخلافًا لما في الفقرة السابقة، نجد هنا أن البناء ترتفع مرتبته في التمكّن نظرًا لشبهه المفترض ببناء أقوى منه في التصنيف النحوي[٥١]. وكذلك يلاحَظ دخول عامل الدلالة عنصرًا يُستفاد منه في تقوية النظرية النحوية.

ج. أن يُحمل اسم العلم على الصفة فتدخله لام التعريف، نحو: الحارث والحسن والعبّاس[٥٢]، وهو ما يسمّيه المتأخرون لمح الأصل. وعكس ذلك أن يُتناسى الأصل فيجرَّد الاسم من لام التعريف ويُنزل منزلة سائر الأسماء، كما في قول مسكين الدارمي: "ونابغةُ الجعديّ بالرمل بيتُه ..."[٥٣]، حيث أُسقطت أداة التعريف التي كانت في "النابغة" للمح

---

٤٨. الكتاب ١٩٧/٣؛ وانظر أيضًا: ٢٠٨/٣–٢٠٩ و٢٢٣.

٤٩. نفسه ١٦/١، و٢٢–٢٣، و٢٣٥/٣.

٥٠. نفسه ١٤/١ ؛ وانظر أيضًا ٩/٣.

٥١. يحاول الزجّاج الربط بين حمل الاسم على الفعل وحمل الفعل على الاسم، فيقول: "كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أُعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسمُ الفعلَ مُنع ما لا يدخل الفعلَ"؛ انظر ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤.

٥٢. الكتاب ١٠١/٢.

٥٣. نفسه ٢٤٤/٣. وانظر مصادر الشاهد في معجم شواهد العربية، ص ٢١٨ (١٠١ و٢٨٨ أيضًا)، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص ٤٦٩.

الأصل، أي الوصف بالنبوغ، فصار الاسم بمنزلة "زيد" أو "عمرو". إذَنْ، نجد ارتباطًا وثيقًا في التحليل النحوي بين طبيعة المقولة المعجمية التي تنتمي إليها اللفظة والزوائد التصريفية ذات الوظائف النحوية، كأداة التعريف هنا، الأمر الذي يعزّز قولنا إن اهتمام سيبويه بدراسة العناصر المعجمية منطلقُه وضع نظرية في النحو ذات شمولية وذات "سيادة" على سائر عناصر الدراسة اللغوية.

إن الأمثلة الثلاثة السابقة ما هي إلا جزء يسير من قائمة طويلة تكشف عن العلاقة بين المكوّنات المعجمية والنحوية في التأليف النحوي، فلو شئنا التوسّع لأدرجنا أمثلة التبديل الوظيفي (reclassification) عند سيبويه ومَن بعده[٥٤]، ولأظهرنا توسّع المتأخّرين من النحاة[٥٥] فيما اختطّه سيبويه وإغراقهم في إخضاع الجوانب المعجمية من دراستهم لضرورات التأويل النحوي انطلاقًا من اعتقادهم بأفضلية النحو وتقدّمه. إلا أننا قيّدنا هذه المقالة بالفترة الأولى من تاريخ الدراسة النحوية، وبالخطوط العامّة لتوجُّه تلك الدراسة، ولعل الدراسات القادمة أن تتوسّع في أنظار المتأخّرين وتكشف عن جزئيات الموضوع فتتجاوز ما رصدناه نحن من الظاهرة العامّة.

---

٥٤. انظر مقالتنا: "Reclassification in Arab grammatical theory"، ص ص ١ –١٢.

٥٥. قارن، مثلاً، ما ذكره سيبويه عن حمل الاسم على الفعل في الممنوع من الصرف بما ذكره ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ص ٢٧٢–٢٧٧؛ وما ذكره عن إعراب المضارع بما في أسرار العربية، ص ص ٤٦–٤٩؛ وما ذكره عن اسم العلم والصفة بما في شرح المفصّل لابن يعيش ٤٣/١. وانظر أيضًا ما ذكره المتأخّرون عن أنواع الشبه بين الأسماء والحروف في معرض تعليلهم يناء الاسم، في شرح ابن عقيل، ص ص ٣١–٣٤، وشرح الأشموني ٢٠/١–٢٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١٦/١–١٨.

ثبت المصادر والمراجع

أ– بالعربية

* أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق فخر صالح قدارة، بيروت ١٩٩٥.
* جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق رمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٨٧–١٩٨٨.
* الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢–١٩٥٦.
* شرح الأشموني = منهج السالك.
* شرح المفصّل لابن يعيش، القاهرة (بلا تاريخ).
* العين للخليل بن أحمد، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرّائي، بغداد ١٩٨٠–١٩٨٥.
* فهارس كتاب سيبويه لمحمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٧٥.
* كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، القاهرة ١٩٧٧.
* ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، مكّة المكرّمة ١٩٧٩.
* ما ينصرف وما لا ينصرف للزجّاج، تحقيق هدى محمود قراعة، ط ٢، القاهرة ١٩٩٤.
* معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٢–١٩٧٣.
* معجم شواهد النحو الشعرية لحنّا جميل حدّاد، الرياض ١٩٨٤.
* معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٠.
* المقتضب للمبرّد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣–١٩٦٩.
* "مقدمة لنظرية المعجم" لإبراهيم بن مراد، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر، ١٩٩٣–١٩٩٤، ص ص ٢٩–٨١.
* "من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني" لرمزي منير بعلبكي، ضمن الدراسات المهداة إلى إحسان عبّاس، بيروت ١٩٩٧، ص ص ١٣٣–١٥٠.

* المنصف على التصريف لابن جنّي، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، القاهرة ١٩٥٤—١٩٦٠.

* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك للأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٩٥٥.

* همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، القاهرة ١٣٢٧ هـ.

* "الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه" لرمزي منير بعلبكي، ضمن: بحوث عربية مهداة إلى الدكتور محمود السمرة، تحرير حسين عطوان ومحمد إبراهيم حوّر، عمّان ١٩٩٦، ص ص ١١١ —١٣٦.

ب – بالأجنبية

Baalbaki, R. 1983. "The relation between *naḥw* and *balāġa*: A comparative study of Sībawayhi and Ğurğānī". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 11. 7-23.

_____. 1995. "Reclassification in Arab grammatical theory". *Journal of Near Eastern Studies* 54. 1-13.

_____. 1998. "*Kitāb al-ʿAyn* and *Jamharat al-lugha*". *Early Medieval Arabic: Studies on al-Khalīl ibn Aḥmad,* ed. by Karin C. Ryding, 44-62. Washington, D.C.: Georgetown University Press.

Bohas G., J.-P Guillaume and D. E. Kouloughli 1990. *The Arabic linguistic tradition.* London & New York: Routledge.

Carter, M.G. 1972. "Les origines de la grammaire arabe". *Revue des études Islamiques* 40. 69-97.

Troupeau, G. 1976. *Lexique-index du Kitāb de Sībawayhi.* Paris: Klincksieck.

(١٣)

"المورد الأكبر": خصائصه ومنهجه في التوليد المعجميّ

إثر انقضاء خمس عشرة سنةً على صدور معجم "المورد" العربيّ-الإنكليزيّ سنة ١٩٦٧، بدأ منير البعلبكي يَبْسُط خُطّة عمله في وضع معجم عربيّ-إنكليزيّ أكثر شمولاً من سابقِهِ. وكان "المورد" قد حظي منذ صدوره بما لم يَحْظَ به نظائره من المؤلَّفات المعجميّة من حُسن تقبُّل الجمهور وتقريظ الغالبيّة العظمى من العلماء والنقّاد له، حتى إنه قد أضحى رفيقًا ملازمًا للطالب والأستاذ والمترجم والباحث والعالِم في الوطن العربيّ بأسره. ومع أن البعلبكي دَأَبَ على تضمين كلّ طبعة جديدة من معجمه – أي مطلعَ كلّ عام – عشرات الكلمات الجديدة والمعاني المستحدَثة، كان يطمح إلى أكثر من هذا ولا يرى بُدًّا من أن يُعيد بناء "مورده"، لا بمجرّد زيادة مادّته وتوسيعها بل باعتماد خُطّة جديدة ترقى به إلى مستوى جديد من الصناعة المعجميّة في العالم العربيّ، خُطّةٍ تُفيد من الدراسات الكثيرة التي تناولت هذا المعجم بالدرس والتحليل في مجلاّت مختصّة عربيّة وأجنبيّة ومن ملاحظات القرّاء وأسئلتهم، وكان يتلقّى منها المئات كلّ سنة ويستخلص منها ما يرى فيه فائدة لمعجمه الجديد. وأذكر أنه أطلعني سنة ١٩٨٢ على مسوَّدة تتضمّن خُطّة مبدئيّة لمعجم وَصَفَه يومذاك بأنه "مورد أكبر" يضاهي المعجمات الإنكليزيّة-الإنكليزيّة الكبرى، مع أنموذج لعدد يسير من الموادّ حَرَصَ أن يكون بينها أنواع صرفيّة مختلفة (كالاسم noun والفعل المتعدّي transitive verb والنعت adjective والظرف adverb والسابقة prefix واللاحقة suffix إلخ)، وكلمات تتفرّع مادّتها فرعين أو أكثر كما سنبيّن لاحقًا[١]، ومداخل تتبعها عبارات اصطلاحيّة تُلحق بها. وقد أمضى البعلبكي خمس عشرة سنةً أُخرى يعمل على "مورده" الأكبر بين العامين

[١]. انظر الفروع الأربعة لـ dock الواردة في متن البحث.

١٩٨٢ و١٩٩٧ إلى أنْ حالَ المرضُ بينه وبين مرامه. ولمّا كان قد أنجز إنجازًا شبه تامّ القسم الأكبر من المعجم، كما كان قد وضع خُطّة القسم المتبقّي منه، فإن عملي إنما اقتصر على السير على نهجه استكمالاً للموادّ التي لم يُنجزها وعلى مراجعة الأقسام التي أنجزها لأنه كان يعتزم مراجعتها في وقت لاحق؛ وإلى ذلك زدتُ على متن المعجم كلّه عددًا غير يسير من المفردات التي استجدّت في السنوات الأخيرة كما أضفتُ المعاني الجديدة التي طرأت على مفردات سابقة حيثما وقعتُ عليها في مظانّها[٢]. وقد صَدَرَت الطبعة الأولى من هذا المعجم عام ٢٠٠٥ تحمل اسم "المورد الأكبر" مستوحًى من وصفه السابق على لسان واضعه.

ولمّا كان موضوع ندوة المعجميّة الدوليّة السادسة "الجديد في المعجم" اقترح عليّ زميلي وصديقي الأستاذ إبراهيم بن مراد أن أتّخذ من "المورد الأكبر" نموذجًا لتطوّر التأليف المعجميّ قياسًا على سابقه "المورد"، فتحرّجتُ بادئ ذي بدء لأن شهادتي لن تكون إلاّ مجرَّحة وتهيّبتُ أن أُقْرئكم السلام، على ما هو دَأْبُ مادحِ نَفْسِه. إلا أنني عقدتُ العزم على الاستجابة – وإنْ على نحو جزئيّ – عسى أن تكون خصائصُ "المورد الأكبر" المنهجيّةُ التي سأنبّه عليها مثارًا لنقاش علميّ مختصّ أو باعثًا على اقتراحات قد يأتي بها الدارسون في كتابات لاحقة. وعلى هذا، لن أجعل الكلام على تلك الخصائص يستغرق البحث بمجمله، بل سأستعرضها سِراعًا ثم انتقل إلى قضيّة محدَّدة كان لصاحب "المورد" موقفٌ بَيِّنٌ منها، خلافًا لرأي كثير من المشتغلين بالمصطلح المعجميّ، أعني مسألة توليد المفردات عامّةً، ولا سيّما ما يتعلّق منها بظاهرة النحت.

جليٌّ أن مادّة "المورد الأكبر" تفوق مادّة "المورد" بما لا يقِلّ عن ثلاثة أضعاف لِتضمُّنه آلافًا من المداخل والعبارات الاصطلاحيّة الجديدة. إلا أنّ السَّعي الأكبر للمؤلّف إنما انصبّ على المادّة المُثْبَتة في المداخل أو المفردات الموجودة في "المورد" أصلاً، ذلك أن إعادة بنائها على أُسس جديدة إنما تقتضي منه جهدًا يفوق بما لا يُقاس جهده في إضافة مفردة جديدة أو عبارة اصطلاحيّة خلا منها "المورد". ومردّ ذلك أنّ الموادّ

[٢]. مقدمة المورد الأكبر، ص ٥.

الجديدة كلّيًّا تكاد تقتصر على مصطلحات حديثة في مختلف مجالات العلوم والحضارة، أي أنها ليست من صلب المادّة اللغويّة التي يشكِّل قوامَها الأسماءُ والأفعال والصفات والظروف وغيرها، ولذلك فهي موادّ مفردة بعينها لا تعدو صعوبتُها المدخلَ نفسه (أو المداخل القريبة منها ابتغاء التناسق بينها)، أي أن مَكْمَن تلك الصعوبة هو في إيجاد المقابل العربيّ وشرح المعنى شرحًا واضحًا. وعلى ما قد يتطلّب ذلك من جهد، فإنه لا يُداني ما يستوجبه العمل على تطوير المداخل التي تنتمي إلى صلب المادّة اللغويّة، وهي في الغالب الأعظم مُثْبَتَة في "المورد". ولعلّ المقارنة المباشرة بين المعجمَيْن تغنينا عن الإطالة في هذا الأمر، كما يتبيّن من نماذج قليلة يكاد يكون اختيارنا لها عشوائيًّا نظرًا لأن نظائرها تبلغ الآلاف عدًّا.

فبمقارنة المدخل catch في المعجمَيْن تتّضح الأمور التالية (انظر الملحقات في آخر الدراسة):

(١) أنّ أقسام المادّة ازدادت من واحد وعشرين إلى سبعة وثلاثين. وقد وقع معظم الزيادة في معاني الفعل المتعدّي (وهو الغالب على استعمال هذا الفعل تحديدًا) فأضحت في ثمانية عشر قسمًا بعد أن كانت في ستة أقسام. ولا يخفى أن بعض الأقسام التي كانت في الأصل مرتّبةً ترتيبًا داخليًّا (أي مجزَّأة إلى "أ" و"ب" و"ج" إلخ) استقلّت بأقسام مرقَّمة في "المورد الأكبر" (انظر القسمين ٢ و٣ في "المورد الأكبر" أي الأقسام ٥ و٧ و٨ و١٢) زيادةً في تمييز معانيها، كما تدلّ الأمثلة الملحَقة بكلّ منها. ويقابل هذا في الأقسام المتعلّقة بالمعنى الاسميّ للمادّة قسمةٌ داخليّة جديدة (انظر ٢٨ و٣١) اقتضاها الارتباط الدلاليّ بين مكوِّنات كل قسم.

(٢) أنّ المقابِلات العربيّة للمعاني المُدْرَجة في بعض الأقسام تزيد عمّا في "المورد"، الأمرُ الذي يُتيح للمترجم خيارًا أكبر من المترادفات. ومن الملاحَظ أن هذه الظاهرة تكثر في "المورد الأكبر" في المعاني المتعلّقة بالأفعال، متعدّيها ولازمها، في حين أن المقابِلات العربيّة للمعاني الاسميّة غالبًا ما تقتصر على مقابل واحد لكلّ ظلّ من ظلال المعنى ولا سيّما في المواد العلميّة إلا حين يفرض تنوّع الاستخدام (باختلاف الأقطار العربيّة مثلاً) أن يُثْبَت غيرُ مصطلح عربيّ واحد للمعنى الواحد.

(٣) أنّ عدد الأمثلة الإيضاحيّة قد "قَفَز" من أحد عشر إلى ستة وثلاثين ليكون لكلّ ظلّ من ظلال المعنى تقريبًا مَثَلٌ مستقلّ، إلا حيث يكون ذلك ضربًا من التزيُّد الذي لا طائل وراءه. فأيَّ فائدة تُرتجى من ضرب مَثَلٍ إيضاحيّ على معنى السقّاطة أو المِزلاج (رقم ٢٩) أو على معنى الدَّوْريّة، أي الأغنية التي تنطلق بها الأصوات واحدًا إثر آخر (رقم ٣٢)؟ وطَبَعيّ أن يكون إغفال الأمثلة الإيضاحيّة في المعجم بأسره، اختصارًا، أَلْصَقَ بالمعاني الاسميّة منه بالأفعال والصفات خاصّة، كما هي الحال في المعجمات الإنكليزيّة–الإنكليزيّة حيث يُستخدم السياق، أكثر ما يُستخدم، لإيضاح معاني الأفعال والصفات التي قد يكون فَهْمُها مشروطًا بالسياق نفسه خلافًا لكثير من الأسماء، ولا سيّما منها ذاتُ المعاني الاصطلاحيّة، كالمصطلحات الطبيّة أو الفيزيائيّة أو القانونيّة إلخ.

(٤) أنّ بعض المصطلحات قد اقتُرح مقابلاً لمعانٍ كانت مُثْبَتة في "المورد" غيرَ مقترنة بمصطلح محدَّد. من ذلك الرقم ١٣ ب (يقابله ٢٨ ب في "المورد الأكبر") حيث اقترن المعنى "لعبة تُقذف فيها الكرة وتُلتقط" بكلمة "اللقطيّة"، والرقم ١٧ (يقابله ٣٢) حيث زيدَ "الدَّوْريّة" ليصدَّر به الشّرح التالي: "أغنية مُعَدّة لعدّة أصوات تنطلق بها واحدًا بعد آخر". ولعلّ من أهمّ سِمات "المورد الأكبر" التزامه بأن يكون لكلّ معنى اسميّ مصطلحٌ بإزائه لا محالة. فمن العيوب الأساسيّة التي ما نزال نشكو منها في المعجمات الإنكليزيّة–العربيّة أنها كثيرًا ما تورد شرح المفردة وتهمل وضع مصطلح يقابلها، أو اقتراح مفردةٍ مقابلة، حتى لقد صار غالبًا على ظنّ نَفَرٍ من الناس أن العربيّة قاصرة عن التعبير عن المعاني بمصطلحات محدَّدة، وهذا بحدّ ذاته تُهمة خطيرة ذات أبعاد حضاريّة متشعّبة. ومهما يكن من أمر، فلن يجد مستخدم "المورد الأكبر" في أيّة مادّة من موادّه شرحًا لا يسبقه مصطلح (ولذا استُدرك ما كان في "المورد" في مواطن قليلة من نقص اصطلاحيّ)؛ فإن كان ذاك "المصطلح" ممّا اصطلح عليه النّاس حقًّا فاستحقّ اسم "المصطلح" بالمعنى الأصليّ للكلمة فهو غاية المراد، وإن كان ممّا اقترحه المؤلِّف فإنّ أمر سيرورته عائد إلى تقبّل الجمهور له، علمًا بأن مئات من الكلمات، بل آلافًا منها، ممّا اقترحه صاحب

"المورد" في طبعته الأولى سنة ١٩٦٧ قد دخلت حيّز الاستخدام حتى أضحت من صُلب المادّة اللغويّة الحيّة تُستخدم استخدامًا موصولاً في الصِّحافة والإعلام المرئيّ والمسموع وغيرها.

(٥) أنّ العبارات الاصطلاحيّة قد وُسِّعت أُسْوَةً بتوسيع المادّة نفسها. فبعضُ مكوّنات هذا الجزء من المدخل عباراتٌ جديدة لم تُلحظ في "المورد" (انظر العبارات to catch at وto catch one's breath وto catch out وto catch someone's eye)، وبعضُها مكوّناتٌ وُسِّعت وفُصِّلت معانيها، ومنها العبارة to catch up التي زيدت معانيها الثلاثة في "المورد" فأضحت ثلاثة عشر، علاوةً على أن كثيرًا من هذه المعاني دُعم بأمثلة إيضاحيّة تُظهر علاقة المعنى بسياق الاستخدام.

وانطلاقًا من المقابِلات العربيّة لمختلف المعاني التي يتضمّنها المدخل الإنكليزيّ، تقضي خُطّة "المورد الأكبر" ألاّ يتكرّر أيٌّ من تلك المقابِلات مهما كَثُرت المعاني المراد التعبير عنها؛ وذلك في المعجم ثنائيّ اللغة شرط أساسيّ قلّ أن يلتزم به واضعو المعجمات الإنكليزيّة–العربيّة إذ كثيرًا ما تجد اللفظ العربيّ الواحد بإزاء جملة من المعاني التي تعبّر عنها المفردة الإنكليزيّة الواحدة. وإذا ما نظرنا، مثلاً، في مادة easy في "المورد الأكبر" (انظر الملحقات في آخر الدراسة)، وجدنا أن لها سبعة عشر معنى (وهي في خمسة عشر قسمًا للحادي عشر منها ثلاث شُعَب) لكلّ منها مقابل (قد يصحبه مرادف) لا يتكرّر في أيّ من الأقسام الأخرى. وعلى ذلك تكون مقابِلات easy من حيث كونها صفة adjective (وتقع في ثلاثة عشر قسمًا) هي التالية: سهل، هيّن؛ ليّن، متدفِّق، متساهل؛ لطيف، غير حادّ، غير شديد الانحدار؛ خفيف؛ سهل (متيسِّر بفائدة ضئيلة)؛ متراجع؛ رخيّ؛ متمهِّل، غير متعجِّل؛ مرتاح، مطمئنّ، متحرّر من القلق أو الألم؛ طَبَعيّ، غير مرتبك؛ مُريح؛ سَلِس، رشيق؛ عَفويّ. والنهج نفسه في تمايز المقابِلات العربيّة على كثرتها قائمٌ في موادّ المعجم بجملتها ولا يحتاج تبيانُه إلى كبير عناء. إلاّ أن من المُلاحَظ أيضًا أن العلاقات الدلاليّة بين أقسام المعاني التي تقع تحت المدخل الواحد كثيرًا ما توجب الاشتراك في مفردة عربيّة واحدة، وفي مثل هذه الحالة عمد المؤلّف إلى إثبات تلك المفردة

في قسم بعينه يتلوها ما يقع تحتها من شُعَب ترجع جميعًا إلى الكلمة الأمّ. فمن ذلك الأمثلةُ التالية:

(١) أن مصطلح "الذِّراع" في القسم الأوّل من مادّة arm تقع تحته الشُّعَب التالية:

"أ" ذلك الجزءُ من الجسم البشريّ الممتدُّ من الكتِف إلى الرُّسغ؛ "ب" ذراعُ الحيوان؛ "ج" غُصْنٌ؛ "د" جزءٌ رفيع ناتئ من آلة؛ "هـ" لسانُ البحرِ الداخلُ في الماء؛ "و" يدُ الكرسيّ أو الأريكة؛ "ز" فَرْعٌ؛ "ح" ضِلْعٌ. وحيثما استدعى الأمرُ يؤتى بالأمثلة الإيضاحيّة نحو the logistical arm of the air force لإيضاح معنى "فرع" و arm of an angle لإيضاح معنى "ضِلْع". وفي جميع الأحوال يصحّ إطلاق الذِّراع على مكوِّنات هذه الشُّعَب جميعًا.

(٢) أن مصطلح "القُرْص" في القسم الأوّل من مادّة disk تقع تحته الشُّعب التالية:

"أ" صورة لجِرم سماويّ تبدو، في رأي العين، وكأنها مسطّحة؛ "ب" طبقة غضروفيّة رقيقة تفصل ما بين كلّ فقرتين من فقرات العمود الفقريّ؛ "ج" الجزء الأوسط من الرُّؤيس (في النبات)؛ "د" شيء مدوَّر رقيق؛ "هـ" أسطوانة فونوغرافيّة؛ "و" صفيحة مسطَّحة، مدوَّرة، مكسوّة بمادّة مغنطيسيّة، تسجَّل عليها مُعطَيات الكومبيوتر؛ "ز" المنطقة المحاطة بدائرة (في الرياضيّات).

(٣) أن مصطلحَي "القَصَبة" و"الساق" في القسم الثاني من مادّة shank تقع تحتهما الشُّعَب التالية:

"أ" الجزء المستقيم من مسمار أو دبّوس أو لولب؛ "ب" ساق النبتة؛ "ج" الجزء الواقع بين مقبض المفتاح وسِنّه؛ "د" ساق البِيبة أو الغليون؛ "هـ" ساق المرساة؛ "و" الجزء الضيّق من مقبض الملعقة؛ "ز" حبل قصير؛ سلسلة قصيرة؛ "ح" سِكّين؛ "ط" الجزء الضيّق من الحذاء المُوصِلُ بين الجزء العريض من النعل وبين كعبه[٣].

---

[٣]. انظر أمثلة أخرى من هذه الظاهرة في الموادّ التالية: cycle 6 وhero وfield 4 وleader 2 وmargin 4 و panel 2 وscar[2] 1 وsequence 2.

وتمتاز خُطّة "المورد الأكبر" بإيراد شروح مقتضَبة للمصطلحات الاسميّة وعدم الاكتفاء بالمصطلح نفسه، ولا سيّما حين يدلّ على معنى معرفيّ أي معنى واقع في ضرب من ضروب المعرفة على اختلافها. مثال ذلك أن أسماء النباتات (نحو cabbage وchestnut وpotato وsesame) والحيوانات (نحو iguana وporpoise وrattlesnake وwalrus) والعناصر الكيميائيّة (نحو carbon وhelium وplutonium وzircon) والأدوات الموسيقيّة (نحو clarinet وcymbal وbalalaika وpiano) والحركات الأدبيّة (نحو imagism وimpressionism وnaturalism وsurrealism) والظواهر النفسيّة (نحو compulsion وElectra complex وid وsublimation) والعصور والأحيان والدهور الجيولوجيّة (نحو Cenozoic era وCretaceous period وIce Age وQuaternary period) وغيرها، يقابلها في العربيّة عنصران: المصطلح وشرحٌ مقتضَب له، سواءٌ أكان الشّرح في فرع خاصّ من المدخل تحت عنوان: "موسوعيًّا" أم وَلِيَ المصطلحَ مباشرةً في صلب المدخل، وذلك تبعًا لأهميّة المادّة والحيِّز المخصَّص لها. ولا ريب أن الالتزام بشرح كلّ مصطلح لَمِمّا يُسعف القارئ على الفهم الصحيح، في حين أن الشرح كثيرًا ما يقدَّم للقارئ في بعض المعجمات الإنكليزيّة–العربيّة غيرَ مصحوب بأيّ مصطلح، فيقع المترجم بخاصة في حيرة من أمره: فإمّا أن يرتجل هو مفردة تُقابل المفردة الأجنبيّة – وهذا منشأ اضطراب بيِّن – وإمّا أن يستخدم الشرح أو بعضه عوضًا عن المصطلح، فيأتي بدلاً من "التُّمَيْم" cygnet بنحو "فرخ الإوزّ العراقيّ"، وبدلاً من "الحَزيمة" fascia بـ "قُضبان محزومة على فأس"، وبدلاً من "التَّحَصّي" lithiasis بـ "تكوّن الحصاة في المرارة"، وبدلاً من "الوِصاد" أو "الصِّمّة" operculum بـ "غطاء خياشيم السمك"، وهكذا. وإلى ذلك فإن اشتمال "المورد الأكبر" على موادّ موسوعيّة يجعله أقرب إلى المعجم اللغويّ الموسوعيّ على اعتبار أن تلك الموادّ مكمِّلة للموادّ اللغويّة التي تصاحبها، وإن كان الغالب عدم الإطالة في الشروح الموسوعيّة والاقتصار في الأعلام على أعلام مشاهير الرِّجال والنِّساء من قدماء ومُحْدَثين، وعلى الأعلام الجغرافيّة الأساسيّة من دُوَل ومُدُن وجبال وأنهار وغيرها، وعلى أعلام الميثولوجيا القديمة، وبعض الكُتُب والمؤلَّفات الهامّة إلخ.

ولعلّ من أهمّ الخصائص المنهجيّة الجديدة التي يمتاز بها "المورد الأكبر"، في غير باب المصطلحات وشروحها وأمثلتها الإيضاحيّة ومعانيها الموسوعيّة، الخصائص التالية[٤]:

(١) المرادفات والأضداد: أُلحق ببعض الموادّ المختارة عددٌ من مرادفاتها وأضدادها (تحت عنوان فرعيّ هو synonyms أو antonyms أو كليهما)، على غرار كبرى المعجمات الإنكليزيّة–الإنكليزيّة التي تخصِّص حيِّزًا للمترادفات والأضداد. إلاّ أن المؤلِّف قد اقتصر في هذه الإضافة – تجنُّبًا للإطالة وتضخُّم مادّة المعجم – على ألفاظ يكثر استخدامها فتكون الحاجة إلى معرفة مرادفاتها وأضدادها أكبر. وجليٌّ أن هذه المرادفات والأضداد لا تُغْني عن معجم مختصّ بها، إلا أنها تزوِّد مستخدم المعجم بأساسيّات مفيدة للترجمة والكتابة بالإنكليزيّة.

(٢) زمن الوضع: هذه إضافة جديدة أوردها المؤلِّف حيثما أعانَتْه المصادر على تحديد الزمن الذي دخلت فيه المفردة حيِّز الاستعمال، سواءٌ أكان سَنَةً معيَّنة أم عقدًا محدَّدًا أم قرنًا كاملاً من الزمن – كما في بعض المفردات قديمة الاستعمال التي قد يستحيل فيها الجزم بتاريخ أكثر دقّة (نحو 12C و13C أي القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر في مادَّتَيْ bean وplace).

(٣) تأثيل الكلمات: أورد المؤلِّف على نحوٍ مطَّردٍ الأصولَ التي أُخذت منها المفردات حتى لَيَصِحُّ أن يوصف "المورد الأكبر" بأنه معجم تأثيليّ أو ترسيسيّ etymological. فقد نصّ في كل مدخلٍ "رئيسيّ" على مأخذ المفردة، سواءٌ أكان من لغات أخرى كاللاتينيّة واليونانيّة والسنسكريتيّة والفرنسيّة والبرتغاليّة والإسبانيّة والسَّلتيّة والعربيّة والتركيّة إلخ أم من مراحل مختلفة من تاريخ الإنكليزيّة نفسها، كالإنكليزيّة القديمة Old English (بين القرنين السابع والحادي عشر الميلاديّين) والإنكليزيّة المتوسّطة Middle English (بين القرنين الثاني عشر والخامس عشر الميلاديّين). والمراد بالمدخل "الرئيسيّ" ما ليس فرعًا "مشتقًّا" من أصل، إن جاز التعبير؛ فموضع تأثيل الموادّ short

[٤]. انظر مقدّمة المورد الأكبر، ص ٧، ففيها ذكرٌ سريع لهذه الخصائص المنهجيّة.

وshortage وshortish وshortly وshortness وshorty إنما هو المدخل short باعتباره أصلاً تفرّعت منه سائر المداخل. وإذا كانت المفردة منحوتة من عنصرين لغويّين (أو أكثر) ليس أيٌّ منهما بادئة أو لاحقة مقيّدة bound (نحو -age وish- وly- في المداخل المرتبطة بـ short أعلاه)، يُذكر أصلاها أو أصولها إلاّ في مواضع خاصّة، كأن يكون المدخل مكوَّنًا من مفردتين مستقلّتين أو مرتبطتين كتابيًّا بواصلة hyphen فيخرج المدخل عن حدّ المفردة الواحدة وتُراجع كل مفردة على حِدَة في موضعها. مثال ذلك في المداخل المرتبطة بـ heart النصُّ على مكوِّنَيْ heartache (أي heart + ache) وheartbeat (أي heart + beat) ، وheartbreak وheartbreaker وheartbreaking وheartbroken وheartburn وheartfelt وheartfree وheartland وheartless وheartsick وheartsome[٥] وheartsore وheartstrings وheartthrob وheartwood وheartworm. أما الأصناف الثلاثة التي يمثّل أوّلَها المداخلُ heart attack و heart disease وheart failure، ويمثّل ثانيَها المداخلُ heart-rending وheart-searching وheart-stricken وheart-struck وheart-to-heart (ذات العناصر الثلاثة) و-heart warming وheart-whole، ويمثّل ثالثَها المداخلُ hearted وhearten وheartily وheartiness وhearty فلم يُنصَّ على مكوِّناتها إذ إن كلاًّ من المداخل الواقعة تحت الصنفين الأوّل والثاني إنما يتكوّن من مفردتين مستقلّتين (أو ثلاثة في حالة واحدة) يَرِدُ

٥. الملاحَظ أن اللاحقة -some مقيَّدة فكان حقُّ الكلمة ألاّ يُذكر مكوِّناها؛ إلا أن النصّ على ذكر المكوِّنين مَرَدُّه هنا في الأغلب أن الكلمة – خلافًا لأخواتها – قد تلتبس في ذهن القارئ لقلّة استخدام اللاحقة -some قياسًا على لواحق أخرى، فجاء ذكر مكوِّنَيْها للتنبيه على أنها ليست كلمة بسيطة بل مركَّبة. وفي مواضع مخصوصة أخرى يخرج المؤلِّف عن عدم النصّ على اللواحق المقيّدة حين تُلجئه الضرورة إلى ذلك، كما في مادة endochondral (من -endo وchondr- وal-) لأن chondral نفسها قد تستغلق على القارئ إذ إنها لا تنفرد بمدخل مستقلّ في الحرف (c) خلافًا للبادئة -chondr.

تخريجُ كلّ منهما في موضعه؛ وأما المداخل الواقعة تحت الصنف الثالث فزياداتها مقيَّدة فلا حاجة إذًا للنصّ على أن hearten، مثلاً، مكوّنة من heart وen- لتكرّر هذه اللاحقة على نحوٍ مطّرد في مجمل اللغة. وإلى ذلك نصّ المؤلِّف في المفردات "المنحوتة" على الأصول التي استُقيت منها – في مثل AIDS المأخوذة من a(cquired) i(mmuno) d(eficiency) s(yndrome) وlaser المأخوذة من l(ight) a(mplification) by s(timulated) e(mission) of r(adiation) – كما نصّ على المواضع التي تكون فيها المفردات ناشئة عن علامة تجاريّة trademark (نحو Vaseline وTabasco وFrigidaire) أو عن نِسْبتها إلى موضع (نحو jean وangora وcypress وgauze) أو إلى فرد بعينه (نحو einsteinium وlouis d'or وmontgolfier)، أو إلى محاكاة الأصوات (نحو cockatoo وcroak وtricktrack)، أو تكون غيرَ واضحة المنشأ (أي obscure أو uncertain، نحو ding-a-ling وsneer وsnob)، أو مجهولتَه (أي unknown، نحو gopher وlounge وpixie)، أو محرَّفةً عن أصل (نحو ornery المحرَّفة عن ordinary أو Pidgin English المحرَّفة عن Business English)، وسوى ذلك كثير.

(٤) تفريع المدخل: لمّا كان التأثيل أصلاً من الأصول التي بُنيت عليها خُطّة "المورد الأكبر" وجب في المشترك اللفظيّ أن يفرَّع المدخل الواحد فرعين أو أكثر إذا رجع أيُّ فرعٍ إلى مأخذ مستقلّ يُظهر تمايزه عن سائر الفروع في اشتقاقه وأنواعه الصرفيّة وزمن دخوله حيّز الاستعمال. من ذلك مثلاً اللفظُ dock الذي يقع في أربعة فروع كالآتي:

أ– **dock**[1] *(n.)* : مأخذ هذا الفرع من docke في الإنكليزيّة الوسطى وأصلها docce في الإنكليزيّة القديمة، ويعود استخدامه إلى ما قبل القرن الثاني عشر الميلاديّ. وأما من حيث الدلالة فهو نبت الحُمّاض (اسم).

ب– **dock**[2] *(n.; vt.)* : مأخذه من dok في الإنكليزيّة الوسطى، ومعناه فيها شَعْرُ الذَّنَبِ المشذَّبُ. أما استخدام المفردة فيعود إلى القرن الرابع عشر الميلاديّ، وتدور

دلالتها على معناها الأصليّ في الإنكليزيّة الوسطى، فهي إمّا اسمٌ يدلّ على العُجْب (أي الجزء الصُّلب من ذَنَب الحيوان تمييزًا له عن الشَّعر) أو البَتْرة (أي ما يبقى من الذَّنَب بعد بَتْرِه أو تقصيرِه)، وإما فعلٌ متعدّ بمعنى يَبْتُر أو يَخْتصر أو يُنْقِص أو يخفِّض أو يَحْرِم أو يَحْسِم.

ج- **dock**[3] *(n;vt.;i.)* : أصل اشتقاقه غير ثابت، إلا أن أنواعه الصرفيّة وزمن استعماله ودلالته تقتضي تمييزه في فرع مستقلّ: فهو يُستخدم اسمًا وفعلاً متعدّيًا وغير متعدّ، ويعود دخوله الاستعمال إلى القرن الخامس عشر الميلاديّ، ودلالته في الاسميّة تدور على حوض السفينة ورصيف التحميل والسِّقالة (أي مِنصّة فحص الطائرات وإصلاحها) وحظيرة الطائرات، وفي الفعليّة على التحويض والترصيف والتحام مركبَتَيْن فضائيتَيْن في الفضاء الخارجيّ.

د- **dock**[4] *(n.)* : يرجع هذا الفرع إلى docke في الفَلَمَنكيّة Flemish، ومعناه القَفَص، وقد دخل الاستعمال في سنة محدّدة هي السنة ١٥٨٦ للميلاد للدلالة على قَفَص الاتّهام (المخصَّص لجلوس المتَّهم أثناء النظر في الدعوى الجزائيّة).

ولا يقتصر التفريع على المجانِسات الكتابيّة homographs التي تتماثل كتابتها وطريقة نُطقها (نحو dock بفروعها الأربعة أعلاه)، بل يشمل تلك المجانسات التي تختلف طريقة نُطقها بين فرع وآخر (نحو wind "ريح" وwind "يَلُفّ" وminutely "بدِقّة" وminutely "كلَّ دقيقة")، أو يختلف نوعها الصرفيّ بحسب نُطقها (نحو house التي تكون اسمًا إذا كان آخر لفظها /s/ وفعلاً إذا كان آخره /z/، وclose التي تكون صفةً أو ظرفًا إذا كان آخر لفظها /s/ وفعلاً أو اسمًا إذا كان آخره /z/)، أو يفرِّق بين فرع منها وآخر موضعُ النَّبر (نحو jargon التي يقع نبرها على المقطع الأوّل فتكون بمعنى "رطانة" فإذا وقع على المقطع الثاني دلّت على ضربٍ من الزِّركون).

وقد كان ممكنًا من الناحية النظريّة أن يُفَرَّع المدخل الواحد باعتبار الأنواع الصرفيّة التي يتضمّنها، أي الاسم والصفة والفعل اللازم والفعل المتعدي والظرف وغيرها. وعلى ما

يرى بعض المشتغلين بالمعجم من أن هذا التفريع يختصر الوقت الذي يحتاجه الباحث عن معنى ما ليجد طِلْبته فإن له أثرًا غير حميد في إطالة المادّة لأن عدم إدراج معاني الأنواع الصرفيّة المختلفة في مدخل واحد، أي توزيعها على مداخل متلاحقة، يُفضي إمّا إلى تكرار الشروح في هذه المداخل نظرًا إلى ارتباطها الدلاليّ في الأعمّ الأغلب، فتتكرّر الألفاظ عينها أو ما يقاربها في كل مدخل، أو إلى الإحالة المتكرِّرة إلى مداخل تسبق المدخل المراد أو تليه مباشرةً، الأمر الذي يتطلّب من القارئ وقتًا إضافيًّا لتمام الاستفادة فينتفي بذلك السببُ الأساسيّ للتفريع، أعني اختصار الوقت. وتسهيلاً للوصول إلى النوع الصرفيّ المراد البحثُ عنه، فُرِّق بين كل نوع وآخر بعلامة محدَّدة (§)، وكذلك استُخدمت العلامة (X) للتفرقة، ضمن النوع الصرفيّ الواحد، بين الفعل المتعدّي والفعل اللازم.

(٥) إيراد "مشتقّات" المدخل الرئيسيّ، أي تصاريف المفردة، في أوائل المادّة، أي بعد لفظها ونوعها الصرفيّ وقبل تأثيلها وزمن استخدامها. ومن هذه التصاريف في الأفعال صِيَغُ الماضي past tense واسم الفاعل present participle واسم المفعول past participle، وفي الأسماء صيغةُ الجمع plural حين تخالف القياس، وفي الصفات صيغةُ التفضيل comparative وصيغة التفضيل الأعلى superlative. مثال ذلك في مادّة bestride إيراد الألفاظ bestrode وbestrid وbestridden وbestriding؛ وفي مادّة cleave الألفاظ cleaved وcleft وclove وcloven وcleaving، وفي مادّة bad الألفاظ worse وworst وbadder وbaddest.

(٦) تقطيع الألفاظ syllabication: على غرار المعجمات الإنكليزيّة–الإنكليزيّة الكبرى، قُطِّعت المداخل والتصاريف الملحَقة بها، وذلك بوضع نقطة في كلّ موضع يجوز فيه قطع المفردة باستخدام الواصلة hyphen إذا وقعت في آخر سطر وبداية السطر الذي يليه.

****

بعد هذا العرض السريع للخصائص المنهجيّة التي يتميّز بها "المورد الأكبر" والتي تمثّل تطوّرًا نوعيًّا قياسًا على سابقه "المورد"، بَلْهَ سائر المعجمات الإنكليزيّة–العربيّة، نُفرد القسم الثاني من البحث للمنهج الذي اتّبعه البعلبكي في "موردَيْه" لتوليد المفردات، ولتوسّعه في اقتراح مفردات جديدة ولا سيّما المنحوتة منها. وقد كان مُنْطَلَقُهُ في هذا التوسّع إيمانَه الراسخ بأمرين اثنين، أوّلهما القدرة الفائقة للعربيّة على توليد الألفاظ بطُرُق وأساليب متنوّعة، وثانيهما أن على واضع المعجم الثنائيّ اللغة (أي المعجم الإنكليزيّ–العربيّ تحديدًا) أن يبتكر مقابِلات للمفردات الأجنبيّة حيثما ألْجَأه إلى ذلك غيابُ تلك المقابِلات أو عدمُ صلاحية القائم منها. وقد كان البعلبكي مِقدامًا في هذا الأمر فضمّن "المورد" آلافًا من المفردات المبتكرة فأضحى كثيرٌ منها متداوَلاً مألوفًا في حينَ لـمّا تأخذْ مفردات أخرى سبيلها إلى الاستعمال أو أثار بعضُ المنحوت منها جدلاً سنشير إليه لاحقًا. ولدراسة توليد المفردات في "الموردَيْن" اتّخذنا من مادّة الأحرف (a) و(b) و(o) نموذجًا عشوائيًّا. أما الحرف (o) فقد كان تركيزُنا فيه على نصّ المؤلّف في هوامش الأصول المخطوطة لـ "المورد الأكبر" على أنه "مبتكَر"، وذلك يكاد يكون مقصورًا على المفردات التي لم يَرِد ذكرُها في "المورد". وقد أحصينا من تلك المفردات ٣٩٥ مفردة. وإذا نحن أجرينا عمليّة حسابيّة بسيطة بقسمة هذا العدد على عدد صفحات الحرف (o) – وهي إحدى وستّون– ثمّ ضربنا الحاصل بـ ٢١٠٢ – وهو عدد صفحات المادّة اللغويّة في "المورد الأكبر" – لحصلنا على الرقم ١٣٦١١، وهو بالطبع رقم تقريبيّ إلا أنه يؤشّر إلى العدد الهائل للمفردات المبتكَرة التي يتضمّنها "المورد الأكبر" زيادةً على ما في "المورد"، وهذا نفسه يشتمل على آلاف المصطلحات المبتكرة. إذًا سنحصر أمثلتنا من الحرف (o) بالمبتكَر من المفردات، وسوف نستخدم إلى ذلك مادّة الحرفين (a) و(b) لتبيان ظواهر التوليد المفرداتيّ في "المورد الأكبر" سواءٌ في تلك المفردات ما كان قائمًا في "المورد" (وهو إما مبتكَرٌ أصلاً فننبّه عليه عند الحاجة أو مأخوذ من مصادر معجميّة أو مجمعيّة سابقة) أو كان زيادة في "المورد الأكبر".

والمراد بـ "المبتكَر" فيما نصّ عليه البعلبكي في هوامش أصول "المورد الأكبر" – وهو ما تتبّعناه في مادّة الحرف (o) – نوعان: فالأوّل مفردات قائمة في الاستعمال اللغويّ

جيء بها مقابِلاتٍ للمفردات الإنكليزيّة؛ نحو "الأخ" oblate[2] 2[٦] و"تعتيميّ" obliterative 3 و"موقعيّ" on-site و"ميدانيّ" on-the-job و"عرائيّ" open-air و"الفَقْد" outage 1 و"مُتَّزِر" overalled و"الإثخان" overkill[2] 3 إلخ؛ فهذه المفردات معروفة متداوَلة إلا أن جهة الابتكار فيها أنها تُقترح مقابِلاتٍ للمفردات الإنكليزيّة المبيَّنة أعلاه. وليس غرضنا تعقّب هذا النوع لأنه أكثر من أن يُحصى. أما النوع الثاني – وهو موضوع بحثنا – فتلك المفردات التي يأتي بها المؤلِّف لم يُسبق إليها في أيٍّ من أنواع التوليد التي سنفصّلها اعتمادًا على القسمة التي بيّنها إبراهيم بن مراد في دراساته[٧]، وهي على النحو التالي:

(١) التوليد الصوتيّ

(٢) التوليد الصرفيّ

أ- الاشتقاق

ب- النحت

ج- التركيب

د- المَعْجَمة

(٣) التوليد الدلاليّ

أ- المجاز

ب- الترجمة الحرفيّة (النَّسْخ)

(٤) التوليد بالارتجال

(٥) التوليد بالاقتراض

أ- ما لا يُدمج في نظام اللغة

ب- ما يُدمج في نظام اللغة

---

٦. يشير الرقم المرتفع إلى رقم المدخل نفسه بحسب ترتيبه، في حين يدلّ الرقم الآخر على المعنى المراد ضمن ذاك المدخل.

٧. انظر كتابَيْه: مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ١٣٤-١٦٣، ومسائل في المعجم، ص ٤٦-٥٠.

(١) التوليد الصوتيّ: ليس هذا الضرب من التوليد ممّا يُجيز الابتكار لأنه مقتصر على أنماط ناتجة عن التطوّر الصوتيّ للّغة على نحوٍ عفويّ، الأمر الذي يتعارض مع إمكان توليد الأفراد له. ومن أمثلته الإبدال الصوتيّ (ثوم/فوم) والقلب المكانيّ (جذب/جبذ) والمماثَلة (سلخ/صلخ) والمخالَفة (قُبَّرة/قُنْبَرة) والإقحام (بقر/بيقر)، وهي أنماط ليست قياسيّة أو مُنتِجة productive ولذا ليس من المتوقَّع أن تكون موضع ابتكار لدى المعجميّين.

(٢) التوليد الصرفيّ، وحدُّه "إحداث وحدات معجميّة جديدة نتيجة ما يطرأ على الجذور والأسس الثابتة أو الجذوع من التغيّر أو التحويل أو التركيب"[٨]. وهو يقع في أربعة أقسام:

أ- الاشتقاق: يكثر التوليد بالاشتقاق في "المورد الأكبر" كما في "المورد" نفسه. وإذ إن أمثلته كثيرة جدًّا سوف نكتفي بأنماط قليلة منه، هي التالية:

اسم الآلة من وزن مِفْعال: مما جاء مبتكَرًا منه في الحرف (o) "المِشْمام" olfactometer و"مِكْشاف الكذب" oscilloscope (ويُدعى أيضًا "مِبْيان الكذب" وهذه ليست بمبتكَرة). ومن أمثلته في الحرفين (a) و(b) "المِنْماء" auxanometer و"المِعْماق" bathometer (قا. depthometer) و"مِسْطار الزوايا" و2 bevel و"المِشْعاب" bronchoscope و"المِنْقاش" burin.

أسماء الحِرَف وأصحابها: المبتكَر من أسماء الحِرَفيّين "العَيّان" ocularist لصانع العيون الاصطناعيّة، و"البَصَريّاتيّ" 1 optician لصانع الأدوات البَصَريّة أو بائعها (قا. "الكَحّال" oculist/ophthalmologist) و"الأوْراميّ" oncologist و"البَيْضيّ" oologist؛ ومن أسماء الحِرَف نفسها أو العلوم المتعلّقة بها "الجِبالة" (عِلم الجِبال) orology و"المَطَريّات" (دراسة المَطَر) ombrology و"البَيْضيّات" (دراسة البَيْض) oology. وقريبٌ من هذا الباب المفرداتُ التي تدلّ على البراعة في الشيء، نحو

[٨]. مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ١٤٣.

"المِجذافيّة" (البراعة في التجذيف) oarsmanship، والاعتقاد بأمرٍ ما، نحو "العَمَليّاتيّة" (الاعتقاد بأن معنى المصطلح أو المفهوم العلميّ مستمَدّ من بعض العَمَليّات الخاصّة) operationalism.

زيادة الميم: تزاد الميم توهُّمًا لأصالتها في نحو "تَمَنْطَقَ" و "تَمَسْكَنَ"، وفي كلمات تجري على ألسنة العامّة نحو "مَعْجَن" و"مَرْجَح". وعلى هذا المثال ابتكر البعلبكي "مُمَجْذَف" (مزوَّد بمجاذيف) oared و"يُمَلْحِق" (يزوِّد بمُلحقات) accessorize و"يُمَغْلِق" (يزوِّد السِّلاحَ الناريّ بمغلاق) breech 5. ومما يُذكر أيضًا زيادة الميم في صيغة اسم المفعول (على غير توهُّم الأصالة طبعًا) في المفردات المعرَّبة، نحو "مُمَدَّل" (مزيَّن الصدر بالمداليات) bemedaled و"مُبَرْنَد" (منكَّه أو منقوع أو معالَج بالبراندي) brandied.

زيادة الألف والنون: يكثر استخدام هذه اللاحقة في "الموردَيْن" مع التوسُّع في تطبيق قرارَي مجمع اللغة العربيّة التاليين: "كلّ كلمة أجنبيّة فيها الكاسعة oid- التي تدلّ على التشبيه والتنظير تُتَرْجَم في الاصطلاحات العلميّة بالنَّسب مع الألف والنون، مثل غَرَوانيّ وسِمْسِمانيّ، فيما يُشبه الغِراء والسِّمْسِم"[٩]، و"تُستعمل صيغة النَّسب مع الألف والنون في كلّ الاصطلاحات الطبيّة التي تنتهي الكلمة الإفرنجيّة منها بحروف: oid- أو form- أو like- ما لم يتنافَ هذا الاستعمال مع الذوق العربيّ"[١٠]. والذي في "الموردَيْن" من هذا غير مقصور على الاصطلاحات العلميّة أو الطبيّة[١١] أو على المنتهي باللواحق الثلاث المذكورة في قرارَي المعجم. لقد وسّع البعلبكي مدى استخدام هذه اللاحقة المنتِجة[١٢]

---

٩. مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عاماً (مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة)، ص ١٨٤.

١٠. نفسه، ص ١٨٥.

١١. من ذلك، مثلاً، في الحرف (m) "الأغلبيّانيّة" (القول باتّخاذ القرارات على أساس من أكثريّة الأعضاء العدديّة) majoritarianism بإزاء "الأغلبيّة" majority؛ و"رَجُلانيّ" (شبيه بالرَّجُل) manlike 1 بإزاء "رَجُليّ" (خاصٌّ بالرَّجُل أو مميِّز له أو لائق به) manlike 2; manly 2؛ و"قَمَرانيّ" (شبيه بالقمر) moonish 1 بإزاء قَمَريّ (ذو علاقة بالقَمَر) moony 1.

١٢. انظر مادة productive affix في معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي بعلبكي، ص ٤٠٠.

مفرِّقًا بين المفردات المذيَّلة بها وتلك المذيَّلة بياء النِّسبة وحدها. ومما جاء مبتكَرًا من المفردات في الحرف (o) للدلالة على الشَّبه بالشيء: "عَيْنانيّ" (شبيه بالعَيْن) ocular 4، يقابله "عَيْنيّ" (مُنْجَز أو مُدْرَك بالعَيْن) ocular 1 (قا. ophthalmic 1 وoptic 1)؛ و"زَيْتونانيّ" (زَيْتونيّ الشكل) olivary، يقابله "زَيْتونيّ" (زَيْتونيّ اللون) olivaceous؛ و"رَدْغانيّ" (شبيه بالرَّدْغة) oozy 2، يقابله "رَدْغيّ" (مشتمل على رَدْغة أو مؤلَّف منها) oozy 1؛ و"أَفْيونانيّ" (ذو خصائص شبيهة بخصائص المخدِّر الأَفيونيّ ولكنه غير مشتقّ منه) opioid، يقابله "أَفيونيّ" (مُحْتوٍ على أَفْيون أو ممزوج به) opiate[2]. ومن مظاهر التوسُّع في استخدام هذه اللاحقة زيادتُها للدلالة على الإيمان أو المعتقَد، تمييزًا للمفردة عن أخرى من اشتقاقها تخلو من تلك اللاحقة. من ذلك "الخَفِيّانيّة" occultism 2 للدلالة على "الإيمان بالقوى الخفيّة وبإمكان إخضاعها للسيطرة البَشَريّة" (انظر أيضًا occultist 2)؛ وكذلك "الغَيْبيّاتيّ" occultist 1؛ وهذه الأخيرة مفارِقة لـ "غَيْبيّ" التي تقابل metaphysical. وشبيهٌ بهذه التفرقة ابتكارُ "البوذانيّة" Buddhahood لحالة التنوُّر الروحيّ الكامل التي تدعو البوذيّة إلى بلوغها، في حين أن "البوذيّة" Buddhism تدلّ على الديانة نفسها.

وللدلالة على الحاجة الملحّة إلى التفرقة بين المفردة الدالّة على النِّسبة إلى الشيء (كاحتوائه مادّتَه، أو تكوُّنِه أو صُنْعِهِ منه، أو كونِه لائقًا أو خاصًّا به) وبين المفردة الدالّة على الشَّبَه به، نستقي من "المورد الأكبر" النماذج التالية المأخوذة من الحرفين (a) و(b)، ومن الحرف (o) ممّا ليس بمبتكَر:

غُدّيّ	adenoid 1	يقابله	غُدّانيّ	adenoid 2
جَناحيّ	alar1	يقابله	جَناحانيّ	alar 2; aliform
قِلْويّ	alkaline	يقابله	قِلْوانيّ	alkaloid
نَشَويّ	amyloid[1] 1	يقابله	نَشَوانيّ	amyloid[1] 2
أَسْفَلْتيّ؛ قِيريّ؛ زِفْتيّ	asphaltic	يقابله	أَسْفَلتانيّ؛ قِيرانيّ؛ زِفْتانيّ	asphaltlike

bacciform	عُلَّيْقانيّ	يقابله	bacciferous	عُلَّيقيّ
bacillary 1; bacilliform	عَصَوانيّ	يقابله	bacillary 2 عَصَويّ	عُصَيِّيّ3 bacillary؛
balsamy	بَلْسَمانيّ	يقابله	balsamiferous	بَلْسَميّ
berried 2; berrylike	عُلَّيْقانيّ	يقابله	berried 1	عُلَّيْقيّ
bony 2	عَظْمانيّ	يقابله	bony 1	عَظْميّ
bovine 2	بَقَرانيّ	يقابله	bovine 1	بَقَريّ
branny 2	نُخالانيّ	يقابله	branny 1	نُخاليّ
bricky 2	آجُرّانيّ؛ قِرميدانيّ	يقابله	bricky 1	آجُرِّيّ؛ قِرميديّ
bursiform	حِرابانيّ	يقابله	bursal 1	حِرابيّ
osteoid	عَظْمانيّ	يقابله	osseous	عَظْمي

واللافت أن الاستخدام الموصول للألف والنون في "المورِدَيْن" أَكْسَبَ هذه اللاحقة صفة الاطّراد[١٣] حتى إنها أضحت تُستخدم فيهما في المفردات التي ليس لها مقابِل من لفظها في آخره ياء النسبة فحسب، ومن أمثلة ذلك "فَأْسانيّ" axelike و"طائرانيّ" birdlike و"بِسِلّانيّ" pealike و"أوبالانيّ" opaline 1 إذ لا يقابلها في المداخل المتّصلة بها "فأسيّ" أو "طائريّ" أو "بِسِلِّيّ" أو "أوباليّ". وكذلك تُستخدم هذه اللاحقة لإنتاج مفردات تكون مُقابِلاتُها التي في آخرها ياء النسبة فحسب جزءًا من مصطلح مؤلّف من أكثر من كلمة واحدة، كما في "صُنْدوقانيّ" boxlike; boxy وليس في المداخل المتعلّقة بـ box ما يقابله "صُنْدوقيّ" إلا في مصطلح من كلمتين، نحو "الطيّارة الصُّنْدوقيّة" boxlike؛ ومِثْلُه "وَرَقانيّ" paper 16; papery وليس في ما يتفرّع عن box من مداخلَ ما عربيُّهُ "وَرَقيّ" إلا في نحو "وَرَقيّ الغِلاف" paperback و"النوتيّ الوَرَقيّ" paper nautilus و"وَرَقيّ الرِّقّة" paper-thin و"البَبْر الوَرَقيّ" paper tiger و"العَمَل الوَرَقيّ"

[١٣]. في مسألة اطّراد هذه اللاحقة انظر: إبراهيم بن مراد، المشاكل المنهجيّة في نقل المصطلح العلميّ الأعجميّ إلى العربيّة، ص ٣٥-٣٦.

paperwork. ويحسن التنبيه أخيرًا على وجود موانع قد تجعل زيادة الألف والنون متعذِّرة، كأن تكون الصيغة المطلوبة منتهيّة أصلاً بألف ونون، نحو *"كَمانانيّ" التي حلّت محلها "كَمانيّ الشَّكل" pandurate فرارًا من الثِّقل، أي أن المضاف إليه (الشَّكل) هو الذي عوّض عن عدم إلحاق الألف والنون باللفظ[١٤]. وقد يكون المانع اشتهار الصيغة غير المتضمّنة ألفًا ونونًا، كأن يُستعاض عن *"بَيْضانيّ" بنحو "بَيْضَويّ أو بَيْضاوي" أو "بَيْضيّ الشِّكل" (انظر المداخل egg-shaped وelliptic[1] وovate وoviform وovoid[1])[١٥].

ب- النحت: وسوف نفرد له مبحثًا خاصًّا بعد الفراغ من أنواع التوليد الأخرى.

ج- التركيب: يكثر في "المورِدَيْن" تركيب المفردة الواحدة بالمزج بين مفردتين في كلتيهما ياء النِّسبة، نحو "تَوَلُّدِيْذاتيّ" autogenetic 1 و"مُناخِيْأحيائيّ" bioclimatic. والغالب على مثل هذه المفردات أن تكون مصحوبة بالمصطلح نفسه ولكن بفَصْل جُزئيه، أي نحو "تَوَلُّديّ ذاتيّ" و"مُناخيّ أحيائيّ". إلاّ أن البعلبكي كان يجنح إلى النوع الأوّل المركَّب بدليل تقديمه إيّاه على النوع الثاني منفصلِ الجزئين، ولجوئه فيه، علاوةً على ذلك، إمّا إلى إسقاط الشدّة عن المفردة الأولى والاكتفاء بالمدّ الطويل، أي استخدام "تَوَلُّديْ" بدلا من "تَوَلُّديّ"، أو إلى التسكين، نحو "جنوبْآسيويّ" Austroasiatic، إشعارًا بأن المفردة الناشئة استقلّت بذاتها واتّباعًا لسُنن العرب في الميل إلى التخفيف في المركَّبات[١٦]. ولا ريب أن تفضيله المفردة المركَّبة على مقابِلها ذي الجزءين المنفصلين مرتبط

---

١٤. أما monoploid فيقابله "أُحاديّ الصيغة" حيث مَنَعت الإضافةُ نحوَ "أحاديّ الصيغانيّ" أو ما شابه ذلك.

١٥. لعلّ من ذلك أيضًا "دُهنيّ" بإزاء lipoid، وإن كان الأَوْلى تغييرها في طبعة لاحقة إلى "دُهْنانيّ".

١٦. لعلّ أوّل من ذكر هذا المبدأ سيبويه (ت ١٨٠ هـ) نقلاً عن يونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ)، وذلك في "باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كَعَيْضَمُوز وعَنْتَرِيس وذلك نحو حَضْرَمَوْت وبَعْلَبَكّ"" (الكتاب ٢٩٦/٣ وما بعدها). يقول يونس: "ليس شيء يجتمع من شيئين فيُجعل اسمًا سُمّي به واحد إلاّ لم يُصْرَف. وإنما استثقلوا صرفَ هذا لأنه ليس أصلَ بناء الأسماء". انظر أيضًا: Baalbaki (٢٠٠٨) ص ٢٢٩-٢٣٠.

بموقفه المبدئيّ من النحت، كما سنبيّن لاحقًا، إلا أن ذِكْرَه النوعين جنبًا إلى جنب في الأعمّ الأغلب دليل على الإباحة لأن السيرورة إنما يقرّرها الاستخدام الموصول الذي يستسيغه أبناء اللغة أنفُسُهم.

وفيما يلي ثَبَتٌ بما في الحرفين (a) و(b) في "المورد الأكبر" من المولَّد بالتركيب، سواءٌ أكان مبتكَرًا أم غير مبتكَر. ويحسن التنبيه على أن هذه المفرَدات المركَّبة في غالبيّتها العظمى صفات[١٧]، وهي ترجع إلى نمطَيْن اثنين أوّلهما صفة مع صفة، نحو "مُناخِيْأَحْيائيّ"، وثانيهما مضاف ومضاف إليه، نحو "عُنُقْزُجاجيّ" bottleneck 1[١٨]. وقد يدخل النحتُ بعضَ هذه المركَّبات، توليدًا، لاستقلاليّتها أي لكونها وحدة معجميّة ذات كيان مستقلّ يقبل ما تقبله سائر الوحدات المعجميّة، كما في "جَوِّيْطِيسيّ" ("جَوِّيّ مغنطيسيّ") aeromagnetic و"أَبْجَعْدَديّ" ("أبْجَديّ عَدَديّ")[١٩] alphanumeric:

أَلِفْبائيّ	abecedarian 1,3
وَرَمِيْغُدِّيّ	adenomatous
غُدِّيْعَصَبِيّ	adenoneural
قِشْرِيْكُظْرِيّ	adrenocortical
بَهْلَوانِيْجَوِّيّ	aerobatic
حَيْهَوائيّ	aerobe*
عِلْمْجَوِّيّ	aerologic 2

١٧. من أمثلة ورود هذه المركَّبات أسماء لا صفاتٍ: "الحَيْهَوائيّ" aerobe، وهو الميكروب الحَيْهَوائيّ، و"البَيْضْلَيْمُونيّة" avgolemono، وهو ضربٌ من الطعام يدخل فيه البَيْض والليمون الحامض.

١٨. من الجائز أيضًا أن يفسَّر عدد قليل من هذه المركَّبات بأنه مزجٌ بين اسمين مع إضافة ياء النِّسبة؛ فالراجح أن "البَيْضْلَيْمونيّة" مولَّدة من "بَيْض" و"ليمون" تتبعهما ياء النسبة، وليس من "بَيْضيّ" و"ليمونيّ" مع حذف شَدّة الأوّل. وكذا المصطلح المعروف "أَلِفْبائيّ"، فهو من "أَلِف" و"باء" تليهما ياء النِّسبة وليس من "أَلِفيّ" و"بائيّ".

١٩. جَرَّدْنا في هذه القائمة المفرداتِ المعرَّفةَ من أداة التعريف التي تُستخدم للتفرقة بين الأسماء والصفات. أمّا النجم المُثْبَت مع بعض المفردات الإنكليزيّة فيشير إلى أن هناك مداخل مجاورة أخرى وَرَدَت فيها المفردة العربيّة المركَّبة نفسُها (فالمفردة "حَيْهَوائيّ" لم تَرِد في aerobe فحسبُ بل في المداخل aerobic وaerobioscope وaerobiosis إلخ).

aeromagnetic	جَوِّيْطِيسيّ
aeromarine	جَوِّيْبَحْريّ
agro-industrial	زِراعِيْصِناعيّ
alla breve	نِصْفْنَغْميّ
allogamous	إخْصابيْخِلْطيّ
alphanumeric	أبْجَعْدَديّ؛ أَلِفْعَدَديّ
amphibian*	بَرْمائيّ
amphibiotic	يَبَسْمائيّ
amylolytic	تَحَلُّلِيْنَشَويّ
aneurysmal	أُمْدَميّ
anthropocentric*	مَرْكَزِيْبَشَريّ
anthropogenetic*	تَكَوُّنِيْبَشَريّ
archesporial	خَلَوِيْبَوْغيّ
archetypal	طِرازِيْبَدْئيّ
archidiaconal	رَئيسِيْشَمامِسيّ
archiepiscopal	رَئيسِيْأَساقِفيّ
arctic [1]1*	قُطْبِيْشَماليّ
arsonous	إحراقِيْعَمْديّ
art-historical	تاريخِيْفَنِّيّ
ascomycetous	زِقِّيْفُطْريّ
ascosporic	بَوْغِيْزِقِّيّ
aspen 2	حَوْرِيْرَجْراجيّ
astronautic 2	مِلاحِيْفَضائيّ
astrophysical *	فيزْيائِيْفَلَكيّ
atrioventricular	أُذَيْنِيْبُطَيْنِيّ
audio-lingual	سَمْعِيْنُطْقيّ
audiovisual*	سَمْعِيبَصَريّ

aurinasal	أُذُنِيّأَنْفيّ
auroral 2	شَفَقِيّقُطْبِيّ
Austroasiatic	جَنوبآسْيَويّ
autarkic	اكْتِفائِيّذاتيّ
autobiographical	سِيرِيّذاتيّ
autoerotic 1,2	تَهَيُّجِيّذاتيّ؛ إهاجِيّذاتيّ
autogenetic 1	تَوَلُّدِيّذاتيّ
autolytic	انْحِلالِيّذاتيّ
automanipulative	إهاجِيّذاتيّ
automotive 1	ذاتِيّدَفْعيّ
autoplastic	جِراحِيّتَرْقيعيّ
avgolemono	بَيْضْلَيْمُونيّة
avionic	أَلَكْتْرُونِيّطَيَرانيّ
bacteremic 1	تَجَرْثُمِيّدَمِيّ
bathymetric	قِياسأَعْماقيّ
bathypelagic	أَعْماقِيّمُحيطيّ
belletristic	أَدَبِيّمَحْضيّ
bimetallic 1	ثُنائِيّمَعْدِنيّ
biochemical *	كِيمِيّحَيَويّ
bioclimatic	مُناخِيّأَحْيائيّ
bioecological	بِيئِيّأَحْيائيّ
biogenic 1	نُشوئِيّحَيَويّ
biogeographic	جُغْرافِيّحَيَويّ
biomedical	طِبِّيّأَحْيائيّ
biometric	إحْصائِيّحَيَويّ
bipartisan*	ثُنائِيّحِزْبِيّ
biracial	ثُنائِيّعِرْقيّ

blood-vascular	وِعائِيْدَمَويّ
bottleneck 1	عُنُقُزُجاجيّ
bryozoan 2	حَيَوانِيْطُحْلُبِيّ
buff [1] 6	جِلْدْجاموسيّ

أمّا ما نصّ البعلبكي في هوامش أصول حرف (o) المخطوطة على أنه مبتكَر في "المورد الأكبر" فالمفرَدات التالية: "جَبْهْأُوقيانوسيّ" oceanfront 2 و"عالَمِيْقَديميّ" old-world 1 و"تَكَوُّنْوَرَميّ" oncogenic 1 و"تَفْسيرْأحلاميّ" oneirocritical و"عُضْوْحِسّيّ" organoleptic و"عُضْوْفِلِزّيّ" organometallic و"تَقْويمَسْنايّ" orthodontic و"تَكَوُّنْقَويميّ" *orthogenetic و"تَقْويمْبَصَريّ" *orthoptic.

د- المَعْجَمة: يُشترط في هذا الضرب من التوليد الصَّرفيّ (المعروف في الإنكليزيّة بـ lexicalization) أن تولَّد المفردة من تعبير أو جملة، ولذا فإن أمثلتها في العربيّة عزيزةٌ حقًّا، ومنها "البَسْمَلَة" و"الحَمْدَلَة" وما إليهما. ولعلّ اقرب ما نقع عليه من هذا الضرب في "المورد الأكبر" مفردة مبتكَرة مُثْبَتة إلى جانب "الأيدز" و"السِّيدا" بإزاء AIDS، وهي "التَّنَقْصُم"، وأصل هذه الوحدة المعجميّة "تناذُرُ نَقْصِ المناعةِ المكتسَبةِ". وقريبٌ من هذا "المحرِّك المَسْهَدْراريّ" (وهو مبتكَر أيضًا)، وأصله "مَسْلَكُ الهواءِ الديناميُّ الحراريّ" باعتبار أن المفردة الأجنبيّة نفسها athodyd مأخوذة من a(ero)th(erm)ody(namic) d(uct). ولئن كان ممكنًا وصف هذه المفردة بأنها "منحوتة" في الإنكليزيّة لأن مأخذها من وحدتين معجميّتين اثنتين[٢٠]، ذلك لا يصحّ في المفردة المقابِلة في العربيّة

[٢٠]. إن كون الوحدة المعجميّة مولَّدة من وحدتين معجميّتين اثنتين هو المبدأ المعتمَد في حدّ النحت (انظر: إبراهيم بن مراد، مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ١٥٣ و١٥٥). إلاّ أن هذا الحدّ لا يصحّ دومًا في المفردات الأجنبيّة، إذ لو اعتمدناه لأفضى بنا إلى نسبة athodyd إلى النحت لأن أصلها من كلمتين، في حين يمتنع ذلك في laser لمجرّد أن أصلها من أكثر من كلمتين: l(ight) a(mplification) by s(timulated) e(mission) of r(adiation) ولعلّ هذا المَثَل ممّا ينبّه على التداخل بين أَضْرُب التوليد الصرفيّ، ولا سيّما منها النحت والمَعْجَمة.

("المَسْهَدْراريّ"). وسواءٌ أكان المَثَلان المذكوران في هذه الفقرة من باب المَعْجَمة على التدقيق أم على التجوُّز فإن نظائرهما نادرةٌ في المصطلح الحديث نُدْرَتَهما في الاستعمال القديم.

(٣) التوليد الدلاليّ: هذا الضرب من التوليد إمّا توليد بالمجاز وإمّا توليد بالترجمة الحَرْفيّة[٢١]. والنوعان يكثران في المعجمات الإنكليزيّة–العربيّة باعتبارهما من أكثر ما يلجأ إليه المعجميّون في إعطاء مقابِلات للمفردات الإنكليزيّة. إلا أن الذي يفرّق بين معجم وآخر في هذا الباب – هذا إن سلّمنا أن المعجمات كلَّها تذكر مقابِلاً للمفردة الإنكليزيّة لا مجرَّد شرح تقريبيّ لها – براعةُ المعجميّ في اقتراح مفردات ينقلها بالمجاز إلى مدلولات جديدة وأخرى يلجأ فيها إلى الترجمة الحرفيّة حيثما لا يُسعفه التوليد بالمجاز.

ولمّا كان التوليد الدلاليّ بشِقَّيه كثير الورود جدًّا في "المورِدَيْن" فسوف نكتفي بذكر نماذج منه ممّا نصّ المؤلِّف في أصول الحرف (o) على أنه مبتكَر في "المورد الأكبر". فمن التوليد بالمجاز يستوقفنا في المدخل open-faced 2 استخدام "سافِرة" للساعة ذات الوجه المغطًّى بزجاجة ليس غير، في نحو open-faced watch وللفطيرة أو الشطيرة التي لا يشتمل جزؤها الأعلى على قشرة أو خبز، في نحو an open-faced pie و-an open faced sandwich. ونذكر أيضًا "المُقَصِّد" بإزاء odist وهو الذي يُجيد نظم "الأَوْد" أو القصيدة ode، وفي أصل الاستعمال (في لسان العرب وغيره): قَصَّدَ الشاعرُ وأَقْصَدَ: أطالَ وواصل عمل القصائد؛ كما نذكر "المُعَنِّس" old-maid 2 للدلالة على المرء شديد التزمُّت والاحتشام أو الشخص عصبيّ المزاج صعب الإرضاء، تشبيهًا له بـ "العانس" old-maid 1 التي طال مكثها في بيت أهلها بعد إدراكها فلم تتزوّج (والشائع أن العانس غالبًا ما تكون متزمِّتة ونيِّقة الخ). ومن المبتكَرات بالتوليد بالمجاز أيضًا: "الناموس" observance 2 و"ظَرْفِيّ" occasional 5 (في نحو an occasional chauffeur أي العامل في ظروف أو مناسَبات معيَّنة، أو بين الفَيْنة والأخرى) و"الانطباع" offset 5

[٢١]. من المصطلحات المستخدَمة للتعبير عن الترجمة الحَرْفيّة أيضًا: "الاقتراض بالترجمة"، و"النَّسْخ"، و"النَّقل". انظر مادَّتَيْ loan translation وcalque في معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي بعلبكي، ص ٨١ و٢٩١.

و"المُفْتَتِحات" opener(s) 4 و"المَداريّة" orbiter و"المُناغَمة" orchestration 3 و"الفَغْر" و"التَّفْميم" ostomy و"التَّهجين" outcross1 و"الحِجاب" overcast[3] 2. والحقّ أن بعض هذه النماذج قد يوحي ظاهرُه بأنه من باب الترجمة الحرفيّة (نحو "المُفْتَتِحات" openers) إلا أن عنصر المجاز قائم في صُلبه لأن المفردة انتقلت إلى مدلول جديد يوحي به أصل الاستعمال. وإلى ذلك فإن الترجمة الحرفيّة في معظمها تُفضي إلى مقابِلات مؤلَّفة من لفظين اثنين، وربّما أكثر. وهذا النوع الثاني من التوليد الدلاليّ ينطوي على اقتراض معجميّ إذ إنه "إسنادُ مدلولٍ غير أصليّ – لأنه مقترَض– إلى دالّ من دوالّ اللغة المقترِضة"[٢٢]. ويمكن قسمة المفردات المولَّدة بالترجمة الحرفيّة إلى نمطين باعتبار الأصل الأجنبيّ، فالنَّمَط الأوّل هو الوحدات المعجميّة (أي المداخل) المكوَّنة من كلمتين اثنتين (أو أكثر) منفصلتين كتابةً، نحو off-road vechicle ("عَرَبَةُ الطُّرُقِ الجانبيّةِ") وoil beetle ("خُنْفُساء الزَّيت") وotter hound ("كَلْب القُضاعة") وoxygen tent ("خيمة الأكسجين"). أما النَّمَط الثاني فهو المداخل المكوَّنة من كلمة واحدة مركَّبة؛ وقد يكون عُنصرا (أو عناصر) التركيب فيها في الأصل وحدتين معجميّتين تامّتين، نحو outport ("المرفأ الخارجيّ") وovenware ("آنية الفرن") وoxblood ("دم الثَّور")، أو يكون أحدهما أو كلاهما وحدة معجميّة غير تامّة، أي بادئة أو لاحقة، نحو oogamete ("المَشِيج البَيْضيّ") و2 orthoscopic ("مقوِّم الصورة") وosteoarthritis ("الرَّثْية العَظْميّة") وosteopath ("المعالِج العَظْميّ") وovisac ("الكيس البَيْضيّ").

(٤) التوليد بالارتجال: هذا النوع من التوليد، كما يدّل اسمه، يكون بابتداع مفردة لا معنى لها في أصل الاستعمال اللغويّ. إلا أنه لا بدّ في اللفظة المرتجَلة من مراعاة خصائص اللغة من حيث الانتماء المقوليّ والتأليف الصوتيّ والبنية الصرفيّة. وقد صنّف بن مراد[٢٣] الارتجال إلى نوعين، أوّلهما الارتجال الحقيقيّ (كابتداع بشّار بن بُرْد لفظ "الشَّيْفَران" في تشبيه خدّ الأتان التي عَشِقَها حمارُه)، وثانيهما إتباع مفردة لأخرى تسبقها (كما في

[٢٢]. إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص ٤٩.

[٢٣]. نفسه، ص ٤٩، ومقدّمة لنظريّة المعجم، ص ١٦٠–١٦٢.

"حَسَنٌ بَسَنٌ" وأضرابها). وجليٌّ أنه ليس للمعجميّ، فرارًا من التوليد بالاقتراض (انظر الفقرة التالية)، أن يرتجل اللفظ ارتجالاً، أي أن يَقْرُن بين لفظٍ مرتجَل ومعنًى ما قَرْنًا تعسُّفيًّا لا يستند إلى أيّ أصل في الاستعمال اللغويّ (خلافًا لأنواع التوليد المذكورة سابقًا).

(٥) التوليد بالاقتراض: لم يكن البعلبكي يتحرّج من توليد وحدات معجميّة جديدة بالاقتراض، بل كان يرى أن اقتراض الدوالّ من اللغة الأجنبيّة جائز وإن كان مقيَّدًا بالضرورة، أي أن المعجميّ يلجأ إليه حين لا يقع على ألفاظٍ عربيّة تعبّر تعبيرًا دقيقًا عن المدلولات المُرادة. وإذ إنّ المفردات ضربان: ضرب يُدمج في الأنماط العربيّة وضرب يحافظ على عُجمته الصرفيّة، أفاد البعلبكي من كلا الضربين، مع ميلٍ واضح إلى الأوّل منهما، بدليل أن في الكثرة الكاثرة من المقترَضات المبتكَرة في "المورِدَيْن" محاولةً واضحةً لإخضاعها للنمط الصيغيّ العربيّ. إلا أنه لم يكن يرى ضَيْرًا من أن تحتفظ المفردة المقترَضة بعُجمتها الصرفيّة حين يكون في إخضاعها للأوزان العربيّة تمحُّل أو تزيُّد. ففي هوامش أصوله المخطوطة دَوَّن بإزاء المدخل oceanarium (وهو مَرْبًى مائيّ مخصَّص لدراسة الكائنات البحريّة أو عَرْضها) الملاحظة الآتية: "ما المانع من تعريبها على الأوقيانياريوم؟ ألم يعرِّب الأوائلُ الأوقيانوس"؟ وكذا أُثبتت في "المورد الأكبر". ومن هذا الضرب أيضًا: "الأوبْلَسْت" oblast و"الأوكوتيلة" ocotillo و"الأوقتوديسيليون" octodecillion و"الأوديوم" odeum و"الأوجيف" ogive1 و"الأميكرون" omicron و"الأورغانوم" organum 2 و"الأورفيت" Orvieto و"الأُوزو" ouzo.

وأمّا المقترَضات التي أُزيلت عُجْمَتُها فتنتمي إلى أنماط صرفيّة متنوّعة. فالمبتكَر منها في الحرف (o) قد يُخضع لوزنٍ دالٍّ على المبالغة نحو "الأَوّاد" odist (وهو مرادف لد "مقصِّد"، وقد مرّ ذكرُه في الرقم ٣ أعلاه)، أو تُلحق به تاء التأنيث نحو "الأُبْلَة" obelus، أو يُجعل على هيئة المصدر الصناعيّ (سواءٌ أكان مصدرًا أم اسمًا) نحو "الأُوجيّة" ogee و"الأُوميّة" ohmage و"الأُرْغَميّة" origami و"الأُرُزّيّة"[٢٤] orzo. وليس

[٢٤]. يلاحَظ في هذه المفردة اشتقاقُها من الأرُزّ لأن فيه ملابسةً للأصل الأجنبيّ في لفظه، كما هو بَيِّنٌ، وفي دلالته أيضًا لأن معنى المفردة "ضربٌ من المعجَّنات أو المعكرونة شبيهٌ شكلُه بشكل الأرُزّ".

بِدْعًا أن يكون معظم المقترَضات في "المورد الأكبر" أسماء باعتبار الاسم المقولةَ المعجميّة الأساسيّة في الاقتراض، لدلالة الأسماء على المفاهيم وأسماء الأعيان إلخ. من ذلك مثلاً (في الأحرف الثلاثة التي اخترناها): "الأَرْغَل" argali و"الأُرْغة" argot و"البَيْشَك" babushka و"البَلْكُوك" billycock و"البَلْمَر" bloomer[2] و"الراسِرة الزرقاء" blue racer و"البِبْكَت" bobcat و"البَرِيكة" brake[3] 3 و"البَرْكَر" breaker[2] و"البَرْيُوش" brioche و"البَرْكَت" brocket 2 و"البَرْنَق" bronco و"البَقْرَم"buckram 1 و"البَوْجَل" bugle[2] 1 و"البُلْدُغ" bulldog و"البَنْغَل" bungalow و"الأُلْم" olm. ومن هذه الأسماء تُشتقّ الصفات والمصادر والأفعال: فمن الصفات "أُرْغَويّ" argotic و"بَقْرَميّ" buckram 3 و"بُلْدُغيّ" bulldog 2؛ ومن المصادر "الأَنْفَرة" anaphora و"الأَنْجَرة" anchorage 3 و"النَّكْلَزة" و"التَّنَكْلُز" anglicization 1, 2 و"الأَزْوَنة" ozonization. ولعلّ أكثر ما يلفت اشتقاقُ الأفعال من الأسماء والمصادر المقترَضة، فمن الـ "أوركسترا" orchestra 1 و"الأَرْكَسة" orchestration يُشتقّ الفعل "يُؤَرْكِس" orchestrate 1 (أو لعلّ "الأَرْكَسة" مأخوذة من "يُؤَرْكِس"، ولا فرق) ثم منه تُشتَقّ "المُؤَرْكَسة" orchestration 2، على اسم المفعول، للدلالة على القطعة الموسيقيّة التي أُعِدّت بالأَرْكَسة. ومن الأفعال المشتقّة على هذا النحو ممّا زيد في "المورد الأكبر" مبتكَرًا الأفعالُ التالية:

acylate	يُؤَسْيِل
aerate 1	يُؤَكْسِج
agenize	يُؤَجْيِن
alchemize	يُخَيْمِن؛ يُسَيْمِن
aldolize	يُؤَلْدِل
alkylate	يُؤَلْكِل
alphabetize	يُؤَلْفِب
aluminize	يُؤَلْمِن؛ يُلَوْمِن

archive	يُؤَرْشِف
babbitt 2	يُبَبِّت
bale[2] 3	يُبَيِّل
barbecue 1	يُبَرْبِك
barge 2	يُبَرِّج
bleep 2	يُبَلِّب
boo[1] 4	يُبَوِّي
boogie 2	يُبَوِّغ
bop[2] 3	يُبَوِّب
bowdlerize 1	يُبَدْلِر
braille 2	يُبَرْيِل
buckram 4	يُبَقْرِم
bugle[2] 2	يُبَوْجِل
bulldog 3	يُبَلْدِغ
bureaucratize	يُبَرْقِط
burke 1	يُبَرِّك
bus[2] 1, 2	يَتَبَوَّص؛ يُبَوِّص
butylate	يُبَوْتِل
obelize	يُؤَبِّل
offset 11	يُؤَفْسِت
opalesce	يَتَأَبَّل
opiate[3] 3	يُؤَفْيِن
opsonize	يُؤَبْسِن

وممّا يدّل على توسّع البعلبكي في توليد مثل هذه الأفعال بالاقتراض أن المداخل (أو فروعها) المذكورة أعلاه ليست جميعًا ممّا خلا منه "المورد" فزيدَ في "المورد الأكبر"، بل إن بعضها (وكذا في سائر الحروف) قد جاء ذكرُه في "المورد" إلا أنه لم يُشتقَّ له فعلٌ (را. barge وopiate مثلاً)، ولذا فإن في زيادة الفعل في "المورد الأكبر" محاولة لتتقييس هذه الظاهرة حيثما أجازتها الأنماط الصرفيّة العربيّة. والملاحَظ في معظم هذه الأفعال أنها "رباعيّة"، بالمعنى الأوسع للكلمة، أي أنها من وزن "فَعَّلَ" و"أَفْعَلَ" و"فَوْعَلَ" وما شابهها، وأنه يندر وقوعها ثلاثيّة[٢٥]، وذلك على سَنَنَ العربيّة في المقترَضات.

* * * *

نُفرد هذا الجزء الأخير من البحث للنوع الثاني من التوليد الصرفيّ، أي النحت، وقد كنّا أجّلنا الكلام عنه لا لمجرّد تشعُّب صُوَره بل لأنه موضوع خلاف بين الدارسين من حيث جوازه والتوسُّع فيه، كما سنبيّن لاحقًا. والمراد بالنحت هنا حصرًا توليد وحدة معجميّة بسيطة من وحدتين معجميّتين بسيطتين مع حذف في إحداهما أو كليهما (إلاّ في حالات محدَّدة كأن يكون أحدُ المكوِّنين أداةً نحو "لا"). ولذا فالنحتُ مُفارِق للتركيب وللمَعْجَمة، كما أن طبيعته في العربيّة مفارِقة لما يُعرف في الإنكليزيّة أو الفرنسيّة بالتركيب composition[٢٦] وهذا في الغالب يتمّ بجمع وحدتين تامّتين دون حذف في أيّ منهما (نحو frontline من front وline)، إلا في حالات محدَّدة تشبه النحت في العربيّة، كما في brunch من breakfast وlunch.

وقبل الخوض في دور النحت في التأليف المعجميّ ثنائيّ اللغة، سننظر في طبيعة النحت في "المورِدَيْن". فمن الجليّ أن البعلبكي في "المورد" تبنّى أو ابتكر عددًا غير يسير

---

[٢٥]. من الثلاثيّ نادر الوقوع في المقترَض "يَكْدُج" kedge 1، أي يجرّ مَرْكَبًا بحبلٍ مشدودٍ إلى مرساة (هي "الكَدْجة" kedge 2).

[٢٦]. انظر: إبراهيم بن مراد، مقدّمة لنظريّة المعجم، ص ١٥٣-١٥٤.

من المفردات المولَّدة بالنحت، وأنه توسّع في "المورد الأكبر" في ابتكار منحوتات أخرى. وبالجملة، يمكننا تقسيم هذه المنحوتات إلى الأنواع الخمسة التالية[٢٧]:

(١) اسم + اسم + ياء النِّسبة (في أحدهما أو كليهما): من أمثلته "جَوِّيْطِيسيّ" (جوّيّ + مغنطيسيّ) aeromagnetic و"دُهْلَقيّ" (دُهْنِيّ + حَلَقيّ) alicyclic و"أَلْكِيجِينيّ"[٢٨] (أَلْكِيليّ + أكسجينيّ) alloxy و"أَبْجَعْدَديّ" (أَبْجَديّ + عَدَديّ) أو "أَلِفْعَدَديّ" (أَلِفْبائيّ + عَدَديّ) alphanumeric و"أميرِكْسَويّ" (أميركيّ + آسيويّ) Amerasian و"حَمْقَديّ" (حَمْضيّ + قاعديّ) أو "حَمْقَليّ" (حَمْضيّ + قِلْويّ) amphoteric و"فَقْرَميّ" (فَقْر + دم) anemic 2 و"كَهْرَحْيائيّ" (كهربائيّ + أحيائيّ) bioelectric و"الكَهْرَحْيائيّة" (كهربائيّة + أحيائيّة) bioelectricity.

(٢) اسم + اسم (بلا ياء نسبة)[٢٩]: من أمثلته في الأسماء والمصادر "الحَلْمَضة" (تحلُّل أو انحلال + حَمْض) acidolysis و"الزَّرْصِناعة" (زراعة + صناعة) agribusiness و"الزَّيْتُوم" (زيت + ثوم) aioli و"المِزْرَجان" (مِزْر + مِهْرَجان) ale 2 و"الحَمْضَمِين" (حَمْض + أمين) amino acid و"الرَّسْحَكة" (رسم + حركة) animation 4 و"غرفة النَّوْجُلوس" (نوم + جلوس) bedsitter و"الماسَل" (ماء + عسل) hydromel و"المرْسَقْبِل" (مُرْسِل + مستقبِل) interrogator 2 و"الكُرَيْضَة" (كُرَيّة + بيضاء) leukocyte و"الكَتْصُوف" (كتّان + صوف) linsey-woolsey و"الخَمْسَل" (خمر + عسل) oenomel و"الكُرَيْرة" (كُرَيّة + حمراء) red blood cell و"السَّرْنَمَة" (سير + نوم) somnambulism و"الكَلْنَمة" (كلام + نوم) somniloquy

---

[٢٧]. قد نوسّع دائرة الحروف التي نستقي منها أمثلتنا في هذا القسم من البحث ولا نكتفي بالأحرف (a) و(b) و(o)، وذلك لأن بعض نماذج النحت قد لا يقع في أيّ من هذه الأحرف الثلاثة نظرًا لارتباطه بسوابق معيَّنة (نحو "قَبْ" التي تقابل -pre).

[٢٨]. الملاحَظ أن كلا مكوِّنَيْه أجنبيّ الأصل، ونظائره نادرة.

[٢٩]. جليّ أن ياء النّسبة قد تزاد على بعض هذه المنحوتات التي لم ترد مع الياء في مظانّها في المعجم، نحو "زَرْصِناعة" و"زَمَكان" إذ قد يُنسب إليهما فيقال: "زَرْصِناعيّ" و"زَمَكانيّ".

و"الزَّمَكان" (زمان + مكان) space-time و"الرَّكْمَجة" (رُكوب + موج) surfing 1; surf-riding. وقد تقع الأسماء المنحوتة في زُمَر خاصّة، كتلك التي تدلّ على عشرة أضعاف أو على العُشر بإزاء deca- و-deci على التوالي، نحو "العَشْرَز" (معشَّر الزوايا) decagon و"العَشْرَغ" (عشرة غرامات) decagram و"العَشْرَس" (عشرة سطوح) decahedron و"العَشْرَل" (عشرة ليترات) decaliter و"العَشْرَم" (عشرة أمتار) decameter[1] و"العَشْرَر" (عشرة آرات) decare و"العُشْرُر" (عُشْر آر) deciare و"العُشْرُبْل" (عُشر بل bel) decibel و"العُشْرُغ" (عُشْر غرام) decigram و"العُشْرُل" (عُشْر ليتر) deciliter.

وعلاوةً على الأسماء والمصادر المذكورة في الفقرة السابقة، يأتي بعض المنحوتات في أبوابه صفاتٍ adjectives كأسماء المفاعيل التالية[٣٠]: "مُهَوْمَل" (محمول بالهواء) airborne 1 و"مُجَوْقَل" (منقول جوًّا) airborne 2; airmobile و"مُحَمْلَد" (محمول باليد) carryon 1 و"مُحَمْلَج" (محمول إلى الخارج) carryout 2 و"مُلَسْطَح" (ملائم للسطح) cartop و"مُتَرْقَل" (منقول بالتُّربة) soilborne. واللافت أيضًا وجود أفعال رباعيّة منحوتة لم نفرد لها قسمًا خاصًّا لارتباطها الاشتقاقيّ بأسماء تشاركها الأصول التي منها نُحِتت سواءٌ أكان لتلك الأسماء مداخل خاصّة أم لا. من ذلك مثلاً: "يُرَسْحِك" animate 2 (قا. "الرَّسْحَكة" أعلاه) و "يُرَكْمِج" surf 2 body surf; و"يُحَلْوِد" (يَحُلّ الكَوْد code) decode[٣١] و"يُخَطْرِس" (من: الخط الرئيسيّ) mainline. ومن تلك الأفعال المنحوتة مجموعة تدلّ على الإزالة، وقد جمعنا منها الأمثلة التالية التي تقابل أفعالاً إنكليزيّة مبدوءة بالسابقة -de:

٣٠. قد تُشتقّ الأسماء المنحوتة من مثل هذه الصفات، نحو "المُحَمْلَدة" carryon 2 أي الحقيبة الصالحة لأن يحملها المرء بيده على متن الطائرة.

٣١. ومنه "المُحَلْوِدة" decoder 2 وهي أداة إلكترونيّة للحَلْوَدة.

deaminate	يُنَزْمِن (ينزع الأمينات)
debark[2]	يُنَزْلِح (ينزع اللحاء)
decalcify	يُنَزْكِل (ينزع الكلسيوم)
decarbonate	يُنَزْكِس (ينزع أكسيد الكربون)
decarbonize	يُنَزْكِر (ينزع الكربون)
dechlorinate	يُنَزْكِل (ينزع الكلور)
decolor	يُزَلْوِن (يزيل اللون)
decontrol 1	يُنَزْرِق (ينزع الرقابة)
decorticate 1	يُنَزْلِح (ينزع اللحاء)
de-emphasize	يُنَزْكِد (ينزع التوكيد)
defat	يُنَزْدِه (ينزع الدُّهْن)
deflower 1	يُنَزْهِر (ينزع الزَّهر)
defoam	يُنَزْبِد (ينزع الزَّبَد)
defog	يُزَضِّب؛ يُزَرْطِب (يزيل الضَّباب)
defoliate 1	يُنَزْوِر (ينزع ورق الشجر)
deforest	يُزَحْرِج (يزيل الأحراج)
defrost 1	يُزَجْلِد (يزيل الجليد)
degas	يُحَرْغِز (يحرِّر من الغاز)
deglutinate	يُزَغْلِن (يزيل الغلوتين)
degrease	يُزَشْحِم (يزيل الشحم)
degum	يُحَرْصِم (يحرِّر من الصَّمغ)
dehorn	يُنَزْقِر (ينزع القرون)

dehumidify	يُزَرْطِب (يزيل الرطوبة)
dehydrate 1	يُزَمْوِه (يزيل الماء)
dehydrogenate	يُزَهْرِج (يزيل الهيدروجين)
dehypnotize	يُنَزْنِم (يزيل حالة النوم المغنطيسيّ)
deice	يُزَجْلِد (يزيل الجليد)
delocalize	يُزَمْقِع (يزيله من موقعه)
delouse	يُزَقْمِل (يزيل القَمْل)
demagnetize	يُزَغْنِط (يزيل المغنطيسيّة)
dematerialize 1	يُنَزْمِد (ينزع الماديّة)
demilitarize	يُنَزْلِح (ينزع السلاح)
demineralize	يُزَعْدِن (ينزع المعادن)
demodulate	يُزَضْمِن (يزيل التضمين)
denicotinize	يُنَزْكِت (ينزع النيكوتين)
denitrify	يُزَنْتِر (يزيل النتروجين)
deodorize	يُزَرْوِح (يزيل الرائحة)
deoxidize	يُزَأْكِج (يزيل الأكسجين)
depolarize 1	يُزَقْطِب (يزيل الاستقطاب)
depolarize 2	يُزَغْنِط (يزيل المغنطيسيّة)
derepress	يُزَكْبِح (يزيل الكبح)
desalinate	يُزَمْلِح (يزيل الملح)
desorb	يُنَزْمِز (ينزع المُمَتَزّ)
destain	يُزَصْبِغ (يزيل الصَّبغ)

desulfurize	يُنَزْكِت (ينزع الكبريت)
detick	يُقَرِّد؛ يُزَقْرِد (يزيل القُراد)
detoxify 1	يُزَلْسِم (يزيل السُّمّ)
detoxify 2	يُزَدْمِن (يحرِّر من الإدمان)
detribalize	يُزَقْبِل (يزيل القبليّة)
dewater	يُزَمْيِه؛ يُزَمْوِه (يزيل الماء)
deworm	يُنَزْدِن (ينزع الديدان)

ولنا إلى هذه الأفعال المنحوتة عودة؛ إلا أن الملاحَظ أنها جميعًا على صيغة واحدة: يُفَعْلِل[٣٢]، الأمر الذي يُدنيها من أن تكون قياسيّة. وأما العنصر الأوّل الذي تُنحت منه هذه الأفعال، فهو إما الزاي من "يُزيل" وإما النون والزاي معًا من "يَنْزِع" (والزّاي مشتركة بينهما)، وفي هذه الإباحة توسعة على الواضع في أحيان كثيرة. وجليٌّ أن العنصر الأوّل في فعلين اثنين فحسب، أي "يُحَرْغِز" (يحرِّر من الغاز) degas و"يُحَرْصِم" (يحرِّر من الصَّمغ) degum، هو "يُحَرِّر"، وقد يكون مردّ ذلك تجنُّب استخدام الزاي المأخوذة من "يُزيل" أو "يَنْزِع" لئلاّ يُفضي استخدامُها إلى تكرار الزاي في الفعل الأوّل (*"يُنَزْغِز") وتوالي الزاي والصاد في الفعل الثاني (*"يُنَزْصِم"). وإلى ذلك قد يكون المرجِّح لاستخدام الزاي وحدها أو النون والزاي معًا أحد أمور ثلاثة: أوّلها الصيغة الصرفيّة الناتجة، في نحو "يُزَمْوِه" أو "يُزَمْيِه" (يزيل الماء dehydrate 1; dewater) حيث أُخذت الهاء من لفظ "المياه" واجتُنب البدء بالنون والزاي لئلاّ يَسْتغرقا أصلين من أصول الصيغة الأربعة في نحو *"يُنَزْمِه"؛ وثانيها التفرقة بين فعل وآخر، في نحو "يُزَهْرِج" (يزيل الهيدروجين)

٣٢. باستثناء "يُزَضِّب" (يزيل الضباب) defog التي فُضِّلت على *"يُنَزْضِب" وجُعلت على صيغة "يُفَعِّل"، على اعتبار أن الباء في "ضباب" مضعَّفة فلا يجوز نحو *"يُزَضْبِب". أما "يُقَرِّد" (يُزيل القُراد) detick فأُثبِتت على صيغتها القديمة المذكورة في المعجمات والتي في أوّلها همزة السلب، ثم أُلحق بها "يُزَقْرِد" لتناسِبَ نظائرها.

dehydrogenate لئلاّ يفضي البدء بالزاي والنون إلى احتمال تطابقه مع الفعل "يُنَزْهِر" (ينزع الزَّهْر) deflower 1؛ وثالثها شفافيّة المعنى، في نحو "يُزَمْلِح" (يزيل الملح) desalinate التي تحافظ على عنصرها الثاني كاملاً، بخلاف *"يُنَزْمِل" أو *"يُنَزْلِح" مثلاً، فيكون ذلك أقرب إلى الكشف عن المعنى، وإن لم يكن الإيحاء بالمعنى شرطًا في مثل هذه الأفعال المنحوتة كما سنرى لاحقًا.

(٣) اسم + اسم، والكلمة الإنكليزيّة نفسها ناتجة عن "نَحْت" متعمَّد (أي عن حذف من أحد مكوِّناتها أو كليهما لا عن دمج وحدتين معجميَّتين كاملتين). وأمثلة هذه الضرب عزيزة، إلا أنها تنمّ عن دقّة متناهية في محاكاة اللفظ الإنكليزيّ والأمانة في نقله إلى نظير عربيّ[٣٣]. ومنها: "البَقْجاموس" (بقرة + جاموس) بإزاء beefalo <beef + (buff)alo>؛ و"الفَطَرْغَد" (فَطور + غَداء) بإزاء brunch <br(eakfast) + (l)unch>؛ و"الماموس" (ماشية + جاموس) بإزاء cattalo <catt(le) + (buff)alo>؛ و"الكَرْخَس" (كَرَفْس + خسّ) بإزاء celtuce < cel(ery) + (let)tuce>؛ و"الخَزْفَل" (خَزَف + فِلِزّ) بإزاء cermet <cer(amic) + met(al)>؛ و"الكَلْبُوط" (كلب + قَيُّوط) بإزاء coydog <coy(ote) + dog>؛ و"الضَّبْخَن" (ضباب + دخان) بإزاء smog <smo(ke) + (fo)g> (وانظر antismog)؛ و"البَبُوء" (بَبَر + لبوءة) بإزاء tiglon <tig(er) + l(i)on>؛ و"الزَّرْحِمار" (زَرَد + حمار) بإزاء zedonk <ze(bra) + donk(ey)>.

---

٣٣. قد يُدْرَج في هذا الضرب أيضًا ألفاظ أُخرى، إن كان النحت فيها متعمَّدًا أي مقصودًا به توليد كلمة جديدة (كتعمُّده في brunch وcermet مثلاً) وليس وليدَ تطوّرٍ لغويّ "عفويّ" (على نحو ما هو "عفويّ" في الألفاظ المصدَّرة بـ deca- أو deci- مثلاً)، علمًا بأن التفرقة بين المتعمَّد والعفويّ قد تكون محالةً في كثير من الأحيان. ومن الألفاظ التي يمكن إدراجُها مع هذا النوع الثالث من "المنحوتات" ما مرّ في المتن في النوع الأوّل منه، نحو Amerasian <Amer(ican) + Asian>، أو الثاني، نحو agribusiness <agri(culture) +business>.

(٤) اسم + لاحقة (غالبًا ما تحاكي اللفظ الأجنبيّ): وأشهر هذه اللواحق التاء والراء والميم والنون[٣٤]. ومن أمثلتها في الأحرف (a) و(b) و(o):

أ- التاء: إما بصيغة (-آت) نحو "ثاني فَحْمات" bicarbonate و"ثاني كِبْريتات" bisulfate و"الزُّبْدات" butyrate، أو بصيغة (-يت) نحو "الأَسْفَلْتِيت" أو " القِيرِيت" أو الزِّفْتِيت" asphaltite و"ثاني كبريتِيت" bisulfite.

ب- الراء: نحو "ثاني كِبْريتور" bisulfide (ومثله "ثالث كِبْريتور" trisulfide).

ج- الميم: وهي غالبًا ما تدلّ على الوَرَم بإزاء الكلمات الإنجليزيّة المنتهية بـ oma- ، نحو "الغُدُّوم" (الوَرَم الغُدّيّ) adenoma و"الوِعاؤوم" (الوَرَم الوِعائيّ) angioma و"النَّجْمُوم" (وَرَم الخلايا النجميّة) astrocytoma و"الأُرْمُوم" (الوَرَم الأَرُوميّ) blastoma و"العَظْمُوم" (الوَرَم العظميّ) osteoma. ومن أمثلتها أيضًا "الحَيُوم" (نمطٌ اجتماعيّ بيئيّ) biome حيث أُلحقت الميم في اللفظ العربيّ محاكاةً للّفظ الإنكليزيّ.

د- النون، وزيادتها على نوعين: أوّلهما زيادتها في صيغة (-ين) أو (-ون)، نحو "اللاّصِبْغِين" achromatin و"الهِلْيَوْنِين" asparagine و"العَصَبُون الترابطيّ" associative neuron و"الجُرْثومِين" bacterin و"السَّمَنْدَرِين" betaine و"الياقوتِين" bilirubin و"الزُّمُرُّدِين" biliverdin و"الزُّبْدِين" butterine/butyrin. وأما الثاني فزيادتها في المصادر للدلالة مثلاً على نشوء حالةٍ مَرَضيّة غالبًا، نحو "تَخَلْوُن الدَّم" acetonemia و"الحَمْضَنة" أو "حَمْضَنة الدّم" acidemia و"تَعَصْوُن البول" bacilluria.

(٥) سابقة + اسم: وهذه السابقة باعتبار أصلها إما أجنبيّة - وأمثلتها قليلة نسبيًّا نحو "أَلِي" في "أَلِيحَلَقيّ" (أليفاتيّ حَلَقيّ) alicyclic و"جِيو" في "جِيوكيميائي" - geochemical وإما عربيّة وهو الأغلب. ويمكن قسمة السوابق العربيّة إلى ما يقتصر

---

٣٤. ومنها أيضًا الكاف في نحو "حَمْض النَّمْلِيك" formate; formic acid و"حَمْض الزَّيْتِيك" oleic oil، والدال في نحو "السُّكَّرِيد" saccharide و"الكِبريتِيد" sulfide; sulfucet ١، والزاي في نحو "الخَلِّيُوز" cellulose و"السُّكَّرُوز" succharose.

الحذف فيه على حركة الآخر وإلى ما يزيد الحذف فيه عن مجرّد حذف حركة. فأمّا الضرب الأوّل فنحو "خَلْفْ" و "عَقِبْ" و "وَراءْ"، ومن أمثلته على التوالي "خَلْفْقَلْبِيّ" postcardinal و"عَقِبْإستعماريّ" postcolonial و"وَراءْصِبغيّ" extrachromosomal. وأما الثاني فأكثر ورودًا، وأشهر أمثلته السوابق التالية:

أ- بَعْ (بَعْدَ)، نحو "البَعْتَزَحْلُف" après-ski1. قد يُكتفى بحذف حركة الآخر- على طريقة الضرب السابق - نحو "بَعْدَواميّ" after-hours و"بَعْدْمَوْتِيّ" postmortem. ومن الواضح أنْ لا فرق بين حذف الدال مع حركتها أو الاكتفاء بحذف الحركة إلى أن يستقرّ الاستعمال على أحد الوجهين فيغلَّب على الآخر.

ب- بَيْ (بَيْنَ)، نحو "بَيْضِلْعيّ" intercostal و"بَيْدائريّ" interdepartmental.

ج- تَحْ (تحْتَ)، نحو "تَحْجِلْديّ" hypodermic 1 و"تَحْجَناحيّ" underwing 2.

د- جُزْ (جُزْء)، نحو "جُزْمُسَنَّن" subdentate و"جُزْأساسيّ" subessential.

هـ- جَمْ (جَمْعيّ)، نحو "جَمْأميركيّ" all-American 1.

و- دُو (دُونَ)، نحو "دُوبَشَريّ" infrahuman 1 و"دُوسَمْعيّ" infrasonic.

ز- ذا (ذاتيّ)، نحو "الذّاحَرَكيّة" automatism1 .

ح- شِبْ (شِبْهُ)، نحو "شِبْقِلْويّ" alkaloid 1 و"الشِّبْكَرْمة" ampelopsis و"شِبْطُفَيْليّ" semiparasitic.

ط- ضِمْ (ضِمْنَ)، نحو "ضِمْرُغامَويّ" endotracheal و"ضِمْنَوْعيّ" infraspecific و"ضِمْقَلْبِيّ" intracardiac.

ي- غِبْ (غِبَّ)، نحو "غِبْدَواميّ" after-hours و"غِبْضَريبيّ " after-tax.

ك- فَوْ (فَوْقَ)، نحو "فَوْثَرَويّ" أو " فَوْقْثَرَويّ" epigeal و"فَوْسَطحيّ" أو "فَوْقْسَطْحيّ" epigene 2 و"فَوْصَوْتِيّ" supersonic 2 و"فَوْبَنَفْسَجيّ" ultraviolet 1. وقد يُكتفى بحذف حركة الآخر فحسب (كما في "بَعْدْ" أعلاه) في نحو "فَوْقْثَرَويّ" و"فَوْقْسَطْحيّ" المذكورتين آنفًا.

ل- "قَبْ" (قَبْلَ)، نحو "قَبْطُوفانيّ antediluvian و"قَبْتاريخيّ" prehistoric و"القَبْإنسان" prehominid.

م- نِصْ (نِصْفُ)، نحو "نِصْظَهْريّ middorsal و"نِصْصَيْفيّ" أو نِصْفْصَيْفيّ (بالتسكين فحسب) midsummer 2.

أما السابقة الأشهر التي تدخل في المنحوتات فهي "لا". ومع إدراكنا أنْ لا حذفَ فيها وفيما بعدها، تندرج النماذج المبدوءة بـ "لا" ضمن المنحوتات وذلك قياسًا على الأمثلة الكثيرة التي استعرضناها أعلاه مبدوءةً بسوابق من مثل "بَعْ" و "شِبْ" و "غِبْ" إلخ. وقد أحصينا في الحرف (a) وحده أكثر من مائة مفردة منحوتة[٣٥]، منها ما عنصره الثاني عربيّ ومنها ما هو أجنبيّ[٣٦]:

(١) لاجرثوميّ abacterial (٢) لافعّاليّة مؤقَّتة abeyance 2 (٣) لاحَيَويّ؛ لابيولوجيّ abiological (٤) لاخَيْشوميّ abranchial (٥) اللاّتدخُّل abstention 3 (٦) لامعقوليّة absurdity 1 (٧) اللاّتكوُّن abyss 2 (٨) لاذَيْليّ acaudate (٩) لاساقيّ acaulescent (١٠) اللاّاستواء accident 4 (١١) لاخَلَويّ acellular (١٢) لامَرْكَزيّ acentric (١٣) لارأسيّ acephalous 2 (١٤) بلا ماء الخلّ acetic anhydride (١٥) لاحَبْليّ achordal (١٦) لالَوْنيّ achromatic 2 (١٧) اللاّصِبْغِين achromatin (١٨) لاانحرافيّ؛ لامَيْليّ aclinic (١٩) لاكَوْنيّ acosmic (٢٠) اللاّفِلْقيّ acotyledon (٢١) لاخِلْقيّ acquired 2 (٢٢) اللاّاعتدال acrasia (٢٣) اللاّنَبْض

---

[٣٥]. هذا العدد لا يشمل المفردات المترادفة في المدخل الواحد (كما في amorphism 1 وasymmetric) ولا يشمل "مشتقّات" المفردة (أي أننا ذكرنا الاسم دون المصدر أو العكس)؛ ولو شُملت هذه المفردات بالعدّ لتضاعف العدد إلى ما يفوق المائتين.

[٣٦]. قد يكون مردّ كثرة المنحوتات المبدوءة بـ "لا" في الحرف (a) أن السابقة -a قد تعني، فيما تعنيه، "لا، غير، بلا، بدون، عديم"، أي أنها تدلّ على النفي (ومثلها السابقة -anti). إلا أن ورود "لا" في النحت كثير جدًّا في سائر الحروف كما يلاحظ مستخدِم "المورِدَيْن"، وبالأخصّ "المورد الأكبر". وإلى ذلك قد يكون لبعض هذه المنحوتات مرادفاتٌ غير منحوتة (ولم نذكرها) نحو "الصُّمْتة" aphonia (مرادف اللاّتصويت) و"البَسَر" aplasia (مرادف اللاّتَنسُّج) و"خَرْقيّ" و"عَمَهي حَرَكيّ" (مرادفا لاأدائيّ) apractic .

acrotism 1 (٢٤) لادَوْريّ acyclic 1 (٢٥) لاحَلَقيّ acyclic 2 (٢٦) لاحُمَّويّ؛ بلا حُمَّى afebrile (٢٧) اللاّمَشيج agamete (٢٨) لاتزواجيّ؛ لاتناسليّ agamic (٢٩) اللاّتكوُّن؛ اللاّنُشوء agenesis 1 (٣٠) لاأدريّ agnostic 2 (٣١) لاانحرافيّ agonic 2 (٣٢) اللاّمحبَّبة agranulocyte (٣٣) اللاّحُبَيْبيّة agranulocytosis (٣٤) لاتاريخيّ ahistorical (٣٥) اللاّقرائيّة alexia (٣٦) لااحترافيّ amateur 4 (٣٧) لافَتيليّ amitotic (٣٨) اللاّشَكْليّة؛ اللاّنظام؛ اللاّتماسُك amorphism 1 (٣٩) اللاّتَبَلُّريّة؛ اللاّتَبَلْوُريّة amorphism 2 (قا. amorphous 6) (٤٠) اللاّهوائيّ anaerobe (٤١) اللاّألم analgesia (٤٢) لازَهْريّ ananthous (٤٣) اللاّحكومة anarchy 1 (٤٤) لامَفْصِليّ anarthrous 2 (٤٥) اللاّاستجميّة anastigmat (٤٦) لاصَدَويّ anechoic (٤٧) لاكهربائيّ anelectric (٤٨) اللاّنشاط anergy1 (٤٩) لاسائليّ aneroid (٥٠) لاواعٍ anesthetic 3 (٥١) لاوَدَقيّ anestrous (٥٢) لامائيّ anhydrous (٥٣) لامتساوية عددًا anisomerous (٥٤) لامُتَقايِس anisometric (٥٥) لامُتَناحٍ anisotropic (٥٦) مضادّ للاّتّساق/للاّانتظام antiarrhythmic (٥٧) اللاّثقافة anticulture (٥٨) لاناموسيّ antinomian 2 (٥٩) اللاّرواية antinovel (٦٠) لاساميّ anti-Semitic (٦١) لااجتماعيّ antisocial (٦٢) اللاّمسرح antitheater (٦٣) اللاّيوطوبيا anti-utopia (٦٤) لاذَنَبيّ anuran (٦٥) لامُبالاة apathy 2 (٦٦) لادَوْريّ؛ لانظاميّ aperiodic (٦٧) لابَتَليّ؛ لاتُوَيْجيّ apetalous (٦٨) اللاّتصويت aphonia (٦٩) لاوَرَقيّ aphyllous (٧٠) لامَشِيميّ؛ لاسُخْديّ aplacental (٧١) لازَيْغيّ aplanatic (٧٢) اللاّتنسُّج aplasia (٧٣) لاتشكيليّ aplastic 1 (٧٤) لانُمُّويّ aplastic 2 (٧٥) لاقَدَميّ apodal 1 (٧٦) لاإلقاحيّ؛ لاتزاوُجيّ apogamic (٧٧) لاسياسيّ apolitical (٧٨) لأدائيّ apractic (٧٩) لاجَناحيّ apterous (٨٠) لاحُمَّويّ؛ لاحَروريّ apyretic (٨١) اللاّنَظْميّة arrhythmia (٨٢) لابَراعة artlessness (٨٣) لاجِنْسيّ asexual 1 (٨٤) لاتزاوُجيّ asexual 2 (٨٥) لامُبالٍ asleep 5 (٨٦) لااجتماعيّ asocial 2 (٨٧) لاكُرَويّ aspheric (٨٨) لاإستاتيّ؛ لاسُكونيّ astatic 1 (٨٩) لااتّجاهيّ astatic 2 (٩٠)

لانُقْطيّ؛ لابُؤريّ؛ لإستجميّ astigmatic1 (٩١) لاعَمَديّ astylar (٩٢) لامُتَناظِر؛ لامُتَساوِق؛ لامُتَناسِق؛ لامُتَماثِل asymmetric (٩٣) لأعراضيّ asymptomatic (٩٤) اللاّتزامُن؛ اللاّتواقُت asynchronism (٩٥) لانظام ataxia 1 (٩٦) لانَظَريّ atheoretical (٩٧) اللاّإنفاذيّة athermancy (٩٨) لانَغَميّ atonal (٩٩) اللاّتشديد؛ اللاّنَبْر atony 2 (١٠٠) اللاّتثقُّب atresia (١٠١) لاإراديّ autonomic 1 (١٠٢) لاوعائيّ avascular (١٠٣) لاحياتيّ azoic 2 (١٠٤) لامِنْطَقيّ؛ لامَحَلّيّ azonic.

تُظهر المنحوتات المذكورة أعلاه بشتّى أنواعها قدرة العربيّة على الاستفادة من هذا الضرب من التوليد الصرفيّ. ولستُ أرى البعلبكي إلا مُحِقًّا في تمسُّكه بالنحت وسيلةً من وسائل توليد المفردات لا يجوز الاستغناء عنها أو تقييدها بالضرورة القصوى. والواقع أن كثيرًا من اللغويّين والمعجميّين العرب يقف من النحت موقف المُعارض أو لا يجيزه إلا عند الضرورة المُلِحّة[٣٧]. أما مجمع اللغة العربيّة في القاهرة فقد أجاز النحت، كما هو معلوم، "عندما تُلجئ إليه الضرورة العلميّة"[٣٨]، إلا أنه أقرّ أن "النحت ظاهرة لغويّة احتاجت إليها اللغة قديمًا وحديثًا؛ [و]لم يُلتزم فيه الأخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات، وقد وردت من هذا النوع كثرةٌ تُجيز قياسيّتَه"[٣٩]. ولا شكّ أن إجازة قياسيّة النحت تُخرجه من حدوده الدُّنيا فلذا لا ينبغي أن يقتصر استخدامه على الضرورة العلميّة وحدها، بل يَحْسُن أن يُستثمر في التوليد الصرفيّ لإغناء العربيّة حيثما كان استخدامه يَفْضُل استخدام أنواع أخرى من التوليد. ولعلّ في بعض منحوتات "المورِدَيْن"

[٣٧]. انظر مثلاً: محمد رشاد الحمزاوي، المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ٥٧، والعربيّة والحداثة، ص ١٠٨. انظر أيضًا: Ali (١٩٨٧)، ص ٥٩–٨٥ و Ali (٢٠٠٦)، ص ٤٥١–٤٥٥. وقد لخّص يوسف وغليسي (الأشكال الجديدة للنحت، ص ١٤٧–١٥٣) آراء بعض المُحْدَثين من مؤيّدي النحت ومعارضيه.

[٣٨]. مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا (مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة)، ص ٢١.

[٣٩]. نفسه، ص ٢٢.

ما يُثْبِت أن قدرة العربيّة على النحت تفوق بكثير ما يُنسب في العادة إلى هذه الوسيلة من وسائل التوليد الصرفيّ في العربيّة.

وعلى توسُّع البعلبكي في التوليد الصرفيّ بالنحت، فهو لم يبلغ به حدوده القصوى، ولم يعمِّمه، وكأنما أراد في النماذج التي استخدمها منه التنبيه على طاقة توليديّة لا يجوز هَدْرُها في حال من الأحوال. فهو، مثلاً، قد نحت مفردات عربيّة تقابل الألفاظ الإنكليزيّة المبدوءة بـ -de (وقد أثبتنا بعضًا منها أعلاه)، إلا أنه أحجم عن النحت في مقابل الألفاظ المبدوءة بـ -dis أو -un وإن كان ذلك ممكنًا نظريًّا على مبدأ النّزْع أو الإزالة أو السَّلب. وقد استخدم أيضًا السابقتين "شِبْ" و "نِصْ" في مفردات بعينها بإزاء ألفاظ مبدوءة بـ -semi أو -mid إلا أنه لم يعمِّم تينك السابقتين على جميع الألفاظ المماثلة وإنما اكتفى بما يؤكِّد تمسُّكه بمبدأ النحت نفسه. ومن الجليّ أنه كان يأمل أن يكون فيما أثبته من منحوتات حافزٌ لأنْ يُقْدِم المعجميّون على ابتداع منحوتات قد يُكتب لها البقاء كما كُتِبَ لغيرها. ولئن كان كثير من منحوتات البعلبكي مفرداتٍ علميّة، فلا يفوتنّنا أنه تحرَّر من هذا القيد فلم يَقْصُر تلك المنحوتات على حقول العلم بل تَجاوَزَها – كما هو بيِّنٌ في الأمثلة التي سُقناها – إلى الوحدات المعجميّة العامّة أي تلك التي ليست بمصطلحات.

إن الحجج التي يسوقها معارِضو النحت من أجل قَصْره على الضرورة المُلِحّة، وإن كان بعضها سليمًا من الناحية النظريّة، يجب ألا تفضي إلى سلب العربيّة موردًا مُهِمًّا من موارد توليدها الصرفيّ. وليس المقام مقام سجال تفصيليّ في هذه الحجج، إلا أننا نذكر سِراعًا أربعًا منها لعلّها الأكثر ورودًا في بعض الدراسات.

فالحجّة الأُولى أنّ النحت مُجافٍ لطبيعة العربيّة الاشتقاقيّة؛ وهذا أمرٌ فيه نظر، وقد يطول فيه الكلام كثيرًا. ولا يخفى أن الاشتقاق في العربيّة والساميّات أكثر من النحت بما لا يقاس، إلا أن للنحت نفسه موقعًا في الساميّات لا ينكره أحد، وهو لم يَفُت اللغويّين والنحاة والمعجميّين العرب القدامى فذكروه بل خصّوه بالدرس. وإن صحّت نظريّة Bohas الاشتقاقيّة التي تُظهر العلاقة الدلاليّة بين مجموعة من الجذور التي تشترك في

بعض أصولها[٤٠]، فقد يكون النحت أسبق استخدامًا من الاشتقاق في العربيّة وأخواتها لتوليد المفردات. صحيحٌ أن ظاهرة النحت اضمحلّت في فترة لاحقة، أي بعد نشأة المفردات واستقرارها، إلا أن هذا لا يعني أن العربيّة قد فقدت القدرة على التوليد بالنحت أو أن علينا أن نتخلّى عن هذه الوسيلة الفريدة لابتداع المفردات. ولعلّ ممّا يستند إليه القائلون إن النحت مجافٍ لطبيعة العربيّة تلك المنحوتات الغريبة التي يؤتى بها دليلاً على ما يمجّه الذوق ويأباه السمع، نحو "سَمْبَصيّ" أي "سَمْعيّ بَصَريّ" و "قَصْبَرْسَغْقَدَميّ" أي "قَصَبيّ رُسْغيّ قَدَميّ" وأشباه ذلك[٤١]. غير أن هذه النماذج المستكرَهة قليلة جدًّا، ولسنا نجد في معظم المنحوتات ما هو "أثقل" من نظائره القائمة في سائر اللغة.

أما الحجة الثانية فالقول إن "النحت لا يُعتمد إلا عند الضرورة لأنه يَعْسُر وضع قواعد عربيّة له تضبط ما يسقط منه من حروف وما يتبقّى منها عند التحام الكلمتين، ولقد فشلت كل المحاولات الرامية إلى تقنينه وضبط قواعده التي كثيرًا ما كان يسودها الاضطراب"[٤٢]. نعم، ليس ضبط قواعد النحت ضبطًا تامًا بأمر ممكن على النحو الذي نعهده في الاشتقاق، إلا أن للنحت قواعد عامّة يمكن الاقتداء بها في معظم الأحوال[٤٣]، ولا ريب أن أمثلة النحت المستقاة من "المورِدَيْن" والمبيَّنة أعلاه تندرج ضمن ضوابط عامّة، ولا سيّما إذا نظرنا في زُمر تلك المنحوتات، كتلك التي تُقابل الألفاظَ

---

٤٠. راجع هذه النظريّة في كتابَي G. Bohas المُثْبَتَيْن في قائمة المراجع.

٤١. انظر بعضًا من هذه المنحوتات في: أحمد شفيق الخطيب، منهجيّة وضع المصطلحات وتطبيقاتها، ص ٣٩.

٤٢. محمد رشاد الحمزاوي، المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها، ص ٤٤. إلا أن الحمزاوي في دراسة لاحقة يُقرّ بأننا "مدينون لابن فارس ومقاييسه ومداخلها بهذه النقاط التي يمكن لنا أن نعتبرها قواعد أو قوانين ثابتة يمكن الاعتماد عليها لوضع المنحوتات في المستقبل" (نظريّة النحت العربيّة، ص ٥٩)، ويتحدّث عن إمكان وضع قواعد للنحت "حسب منهجية ثابتة صارمة" انطلاقًا من أسس يحدّدها ويفصّلها (نفسه، ص ٧٣-٧٤).

٤٣. انظر ما استقرأه رمسيس جرجس من قواعد للنحت على مناهج العرب في: النحت في العربيّة، ص ٦٣ وما بعدها. وانظر أيضًا بعض ضوابط آليّة النحت في: يوسف وغليسي، الأشكال الجديدة للنحت، ص ١٥٣-١٥٤.

الإنكليزية المبدوءة بـ -de، وقد مرّ أنها تكاد تكون قياسيّة وأن نماذجها غير القياسيّة قد تُرَدّ إلى أسباب صرفيّة أو دلاليّة. وقد مرّ أيضًا أن في أحد قراري المَجْمَع عن النحت ما يشير إلى الكثرة التي تجيز قياسيّة بعض أنواعه. وإلى هذا فإننا نشكّ في المنطق نفسه الذي تعتمده هذه الحُجّة: فهل إن عدم قياسيّة الظاهرة – حتى ولو سلّمنا أنها غير قياسيّة كُلِّيًّا – يُفضي إلى اطّراحها أو الاقتصار فيها على الحدّ الأدنى؟ أَوَليس كثير من ظواهر أيّة لغة غير خاضع للقياس، بل قائم على اللاّقياس، وهو أكثر من أن يُحصى؟ فهل يجوز الادّعاء أنّ لا قياسيّة هذه الظواهر تمنع استخدامها في لغةٍ ما إذا كان ذلك يفضي إلى تعزيز وسائل التوليد المعجميّ فيها؟!

وأما الحجّة الثالثة فأن المنحوتات غالبًا ما تفتقد إلى الشفافيّة transparency في الدلالة (ربّما باستثناء تلك المبدوءة بالسابقة "لا"). والجواب عن ذلك أن يُسأل: متى كان شرطًا في المفردة أن توحي بمعناها كي يجوز استخدامُها؟ أما إذا كان المراد ألا يولَّد من المفردات إلاّ ما هو مشتقّ من موادّ لغويّة قائمة في الاستعمال دونما تعديل، ففي هذا تقييدٌ متعسِّف يفضي إلى تعطيل وسيلة من وسائل التوليد الصرفيّ مهما تكن جانبيّة. وقد استند أحدهم في رفضه منحوتات "المورد" إلى هذه الحجّة، وضرب على ذلك مثلاً هو الأفعال التي على مثال: "يُزَصْبِغ" و"يُزَجْلِد" و"يُزَقْمِل" و"يُزَقْطِب" و"يُزَرْطِب" و"يُزَمْوه" إلخ[٤٤]. إلاّ أن الناظر في هذه الأمثلة يدرك أنه متى اقترنت صيغة "يُفَعْلِل" بـ "الزاي" المأخوذة من "يَنْزِع" أو "يُزيل" يُصبح إدراك المعنى ميسورًا، علمًا بأن هذا الإدراك ليس شرطًا في توليد المفردات. ثم إن ذاك الكاتب نفسه يرفض مركَّبات ذكرها "المورد" مثل "سِيرِيذاتيّ" autobiographical و"أعماقِيبَحْريّ" deep-sea، و"مَدِّيجَزْريّ" tidal، لادّعائه أنها تخالف قواعد النحو والصرف في العربيّة[٤٥]. والأمر عجيب، ذلك أن صاحبه

---

٤٤. انظر: Asfour (٢٠٠٣)، ص ٤٨. وقد رددنا على هذه المقالة التي تضمّنت عبارات غير علميّة وغير أكاديميّة في العدد التالي من المجلّة نفسها. انظر: Baalbaki (٢٠٠٤)، ص ٦٧–٧١. وقد ذكرنا في الردّ أن أحد محرِّري *ZAL*، الدكتور Otto Jastrow، اعتذر مُقِرًّا أن الكاتب المذكور قد استخدم عبارات غير جائزٍ ورودُها في دوريّة علميّة (ص ٦٧).

٤٥. انظر: Asfour (٢٠٠٣)، ص ٤٩.

يخلط على غير هُدًى بين المنحوت والمركَّب والمعرَّب (وممّا أتى على ذكره من أمثلة المعرَّب في سياق كلامه "يُكَمْتِر" computerize و"يُدَيْلِز" dialyze). ولكن حتى لو تجاوزنا عن هذا فإننا لا نعلم في أيّ شيء تخالف هذه المركَّبات قواعدَ النحو grammar والصرف morphology كما نصَّ الكاتب: فأما النحو فلا علاقة له بتركيب المفردة، وأما من حيث الصرف فأيُّ ضَيْرٍ في جمع اسمين ليصيرا اسمًا واحدًا؟ أليس هذا ما ذكره سيبويه في مواضع كثيرة من كتابه وأفرد له غيرَ بابٍ فيه؟[٤٦] ثمّ إن هذه المركَّبات بيِّنة المعنى، أفلا يشفع لها هذا فتُقبل على اعتبار أن نحو "يُزَصْبِغ" و"يُزَجْلِد" مردود لاستغلاق معناه؟

وأمّا الحجة الرابعة فالقول إن الكثرة الكاثرة من المنحوتات غير مألوف أو مستساغ، وقد سبق أن ذكرنا بعضًا ممّا هو حقًّا كذلك (نحو قَصْبَرَسَغْقَدَميّ). إلا أننا لا نرى في أيّ من منحوتات "الموردَيْن" نموذجًا من هذا الطراز. وقد يقول قائل إن مفردات من مثل "يُحَرْصِم" أو "يُزَرْوِح" أو "مُحَمْلَد" أو "الكَتْصوف" أو "العَشْرَم" أو "البَقْجاموس" أو "غِبْضَرِبيّ" أو "فَوْبَنَفْسَجيّ" ثقيلة لا يقبلها السَّمع ولا تجري بها الألسن الفصاح. غير أن الشيء نفسه كان يصحّ في "مُجَوْقَل" و"رَكْمَجَة" و"بَرْمائيّ" وقد أضحت اليوم ممّا يَرِد في الإعلام المكتوب والمرئيّ والمسموع. يقول أحمد شفيق الخطيب: "منذ حوالي رُبع قرن كان الدكتور محمد حسين كامل، من كبار المجمعيّين في مصر، متضايقًا من بَرْمائيّات، وفضّل عليها استعمال المعرَّبة: أمفيبيا؛ ولا أعتقد أن الكثيرين منا الآن يتّخذون هذا الموقف"[٤٧]. المسألة إذًا راجعة إلى الاعتياد، وليس من الحكمة في شيء أن يُضَحَّى بإحدى وسائل التوليد الصرفيّ انطلاقًا من هذا الافتراض الذي قد يُثْبِت بطلانَه الاستعمالُ المتكرّر. وقد أصاب رمسيس جرجس كَبِد الحقيقة حين قال: "ونحن راضون عن الألفاظ العلميّة المستغرَبة، وسيكون وَقْعُها ثقيلاً في أوّل الأمر، لكن إذا تداولتها الألسن واعتادتها الآذان أصبحت موسيقيّة أكثر من المصطلحات الغربيّة"[٤٨].

---

[٤٦]. انظر الكتاب ٢٠٣/٢ و٢٦٧/٢ و٤١٦/٢ و٢٩٦/٣ و٣٧٤/٣.

[٤٧]. منهجيّة وضع المصطلحات وتطبيقاتها، ص ٤٠.

[٤٨]. النحت في العربية، ص ٦٢.

إن أحدَ المنطلقات النظريّة التي تدعم بقوّةٍ التوليد الصرفيّ بالنحت تفضيلُ الكلمة المفردة على ما عداها، لأن في ذلك التزامًا بمبدأ الاقتصاد اللغويّ؛ ولا ريب أن المفاهيم العلميّة بخاصّة إنما يقابلها في معظم اللغات مصطلحاتٌ مفردة محدَّدة يُجتنب فيها التركيب (إلا ما كان ضمن الوحدة المعجميّة نفسها). ومن المبادئ الأساسيّة في منهجيّة وضع المصطلحات العلميّة واختيارها كما أقرّتها ندوة توحيد منهجيّات وضع المصطلحات العلميّة الجديدة (الرباط، ١٨-٢٠ شباط ١٩٨١) "تفضيل الكلمة المفردة لأنها تساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة والتثنية والجمع"[٤٩]. فلو أننا حَظَرنا، مثلاً، استخدام "السَّرْنَمة" (سير+ نوم) somnambulism وأحللنا مكانها "السَّيرُ أثناء النوم" أو ما شابه، فكيف السبيل إلى وصفها دون إقحام الصِّفة في المصطلح نفسه (نحو: "السَّير الطويل أثناء النوم") بدلاً من "السَّرْنَمة الطويلة"؟ ثمّ ألا يفوّت علينا حَظْرُ "السَّرْنَمة" أن نُدخل في حيّز الاستعمال مشتقات من المادة نفسها، نحو "مُسَرْنِم" somnambulant; somnambulist و"سَرْنَميّ" somnambular; somnambulistic و"يُسَرْنِم" somnambulate؟ وأن نأتي بنظائر لها نحو "الكَلْنَمة" (كلام + نوم) somniloquy؟ وإن نحن لم نُجِز "بَيْدائريّ" interdepartmental ثم أردنا أن نترجم نحو interdepartmental conflict، فهل نقول - بدلاً من "صراعٌ بَيْدائريّ" - "صراعٌ بين الدوائر" فنعبّر عن المراد تعبيرًا التوائيًّا تفقد فيه المفردة سِمَتها الاصطلاحيّة؟ وإن نحن رفضنا أن ننسب إلى "أمّ الدّم" aneurysm بمفردة منحوتة هي "أُمْدَميّ" aneurysmal فكيف السبيل إلى تلك النِّسبة؟ وإن نحن أعرضْنا عن "بَعْديجِراحيّ" postoperative واعتمدنا "عَقِب الجِراحة" أو "بعد العملية الجِراحيّة" الواردتين في معجم حتّي الطبيّ[٥٠] فكيف نفرّق بين المعرفة والنكرة فيهما، في حين أن ذلك ميسور في المفردة المنحوتة ("التهابٌ بَعْدِيجِراحيّ/الالتهاب البَعْدِيجِراحيّ")؟ ولو أحْلَلنا "إزالة المياه" مَحَلّ "الزَّمْوَهة" وأردنا أن نجد بديلاً للعبارة: "يقومُ بعمليّة الزَّموهةِ الدائمةِ" فهل نقول: "يقومُ بعمليّة إزالةِ المياهِ

---

[٤٩]. منهجيّة وضع المصطلحات وتطبيقاتها، ص ٨٧. وانظر أيضًا: أحمد شفيق الخطيب، منهجيّة وضع المصطلحات العلميّة الجديدة، ص ٣٨.

[٥٠]. انظر: Hitti & al-Khatib (١٩٩٠)، ص ٢١٦-٢١٧.

الدائمةِ" فيلتبس المنعوت: أهو "الإزالة" أم "المياه"؟[٥١] وإن استثقلنا نحو "العَشْرَز" decagon و"العَشْرَر" decare و"العُشْرُل" deciliter وانتقدنا البعلبكي على اجتهاده[٥٢]، فأيّ خيار أمامنا سوى أن نعرِّب اللفظين أو أن نقبل – وهذا أسوأ بما لا يقاس – ألاّ يكون لمثل هذه الألفاظ مقابل عربيّ فنرضى بأن نجد في معجم ثنائيّ اللغة[٥٣] أن الذي بإزاء decagon هو التالي: "شكلٌ مسطَّح هندسيّ له عشر أضلاع وعشر زوايا" والذي بإزاء decare هو: "وحدة قياس المساحة تساوي عشرة آرات" وهكذا؟ وانطلاقًا من كلّ هذا، وبناءً على ما يختزنه "المورد الأكبر" من منحوتات، فلعلّ "الضرورة المُلِحّة" التي يقال إن النحت يجب أن يقتصر عليها قد صار من الضرورة المُلِحّة أن يعاد فيها النظر فيُوسَّع على المعجميّين استخدامها، والاستعمالُ بعدُ هو المُحْتَكَم.

---

٥١. انظر: Baalbaki (٢٠٠٤)، ص ٧٠.

٥٢. انظر: Asfour (٢٠٠٣)، ص ٤٩.

٥٣. هو "المغني الأكبر" لحسن سعيد الكرمي.

ثبت المصادر والمراجع

أ- بالعربيّة

* ابن منظور، لسان العرب. بيروت، دار صادر، ١٩٦٨.

* البعلبكي، رمزي. معجم المصطلحات اللغويّة. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٠.

* البعلبكي، منير. المورد. بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٧ (والطبعات التي تليها حتى ٢٠٠٤).

* البعلبكي، منير، ورمزي منير البعلبكي. المورد الأكبر. بيروت، دار العلم للملايين، ٢٠٠٥.

* بن مراد، إبراهيم. مسائل في المعجم. بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٧.

_____. "المشاكل المنهجيّة في نقل المصطلح العلميّ الأعجميّ إلى العربيّة: تطبيق على معجم مصطلحات علم النبات". مجلّة المعجميّة العربيّة، العدد (٢)، ١٩٨٦، ص ٣١-٤٣.

_____. مقدّمة لنظرية المعجم. بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٩٧.

* جرجس، رمسيس. "النحت في العربيّة". مجلّة مجمع اللغة العربيّة، العدد (١٣)، ١٩٦١، ص ٦١-٧٨.

_____. "النَّسَب بالألف والنون". مجلّة مجمع اللغة العربيّة، العدد (١١)، ١٩٥٩، ص ١٨١-١٩٨.

* الحمزاوي، محمّد رشاد. المنهجيّة العامّة لترجمة المصطلحات وتوحيدها وتنميطها. بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٨٦.

_____. العربيّة والحداثة أو الفصاحة فصاحات. بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، ١٩٨٦.

_____. نظريّة النحت العربيّة. سوسة، دار المعارف، ١٩٩٨.

* الخطيب، أحمد شفيق. "منهجيّة وضع المصطلحات العلميّة الجديدة مع ترجمة للسوابق واللواحق الشائعة". اللسان العربيّ، العدد (١٩)، ١٩٨٢، ص ٣٧-٦٦.

_____. منهجيّة وضع المصطلحات وتطبيقاتها. بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٩٩.

* سيبويه. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٩٧٧.

* الكرمي، حسن سعيد. المغني الأكبر. بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٨٧.

* مجموعة القرارات العلميّة في خمسين عامًا (١٩٣٤-١٩٨٤). مجمع اللغة العربيّة، القاهرة، الهيئة العامّة لشؤون المطابع الأميريّة، ١٩٨٤.

* وغليسي، يوسف. "الأشكال الجديدة للنحت ودورها في التنمية اللغويّة المعاصرة". مجلّة مجمع اللغة العربيّة الأردنيّ، العدد (٧٤)، ٢٠٠٨، ص ١٤٥-١٧٠.

ب- بالاجنبيّة

Ali, Abdul Sahib Mehdi. 2006. "Compounds". *Encyclopedia of Arabic language and linguistics*, vol. 1, 451-55. Leiden: Brill.

_____. 1987. *A Linguistic study of the development of scientific vocabulary in Standard Arabic*. London & New York: Kegan Paul International.

Asfour, Mohammad. 2003. "Problems in modern English-Arabic lexicography". *Zeitshrift für arabische Linguistik* 42. 41-52.

Baalbaki, Ramzi. 2004. "Coinage in modern English-Arabic lexicography". *Zeitschrift für arabishe Linguistik* 43. 67-71.

_____. 2008. *The legacy of the* Kitāb: *Sībawayhi's analytical methods within the context of the Arabic grammatical theory*. Leiden: Brill.

Bohas, Georges. 1997. *Matrices, étymons, racines: Eléments d'une théorie lexicologique du vocabulaire arabe*. Paris & Louvain: Peeters.

_____. 2000. *Matrices et étymons: Développements de la théorie. Lausanne*: Editions du Zèbre.

Hitti, Y.K. & A. al-Khatib. 1990. *Hitti's new medical dictionary*. Beirut: Librairie du Liban.

المُلْحَقات

<She *caught* the first chance of a ride to town.>
<Salim's speech *caught* (٧) يَلْفِت [الانتباهَ]؛ يَجْذِب
. <to ~ a cold> (٨) «أ» يُصاب بـ our attention.>
<The blow *caught* him on the head.> «ب» يُصيب
<He *caught* (٩) يتجاوب مع؛ يتعاطف مع؛ يندمج في
the spirit of the occasion.> (١٠) يُعلِق [البابَ] على
<She *caught* her coat in a door.> طرف ثوبه
<to ~ the clasp on (١١) يَشُكّ؛ يثبّت؛ يُحكِم الإغلاق
a necklace> (١٢) يَلْمَح؛ يُبصر؛ يقع نظرُهُ على
<to ~ sight or glimpse of> (١٣) ~ يَلْحق بـ؛ يُدرِك
<He was *caught* (١٤) يَفِين؛ يأسُر
<*caught* the small man (١٥) يَضرِب
directly on the mouth — *Sherwood Anderson*>
<to ~ what is said> (١٧) يَدرِك؛ يَفهم (١٦) يَشهد؛
يَحضُر؛ يشاهد <to ~ a show> (١٨) يسمع بوضوح
<I didn't quite ~ what you said.> (١٩) يَعْلَق بـ x
<The kite *caught* in the tree branches.>
<The bolt does not ~.> (٢٠) يَثبُت؛ يُصبح مُحكَماً
<The clover *caught* (٢١) يتجلّر؛ يترسَّخ؛ ينمو
<to ~ at someone's well.> (٢٢) يتمسّك؛ يتشبّث بـ
<Tinder ~*es* (٢٣) يشتعل coat as he passes.>
<The easily.> (٢٤) يبدأ في الاحتراق ويلتصق بالمقلاة
<Water *caught* potatoes *caught*.> (٢٥) يتجمّد قليلاً
over.> (٢٦) يتغشّى [المرضُ] § (٢٧) صَيْد إلخ.
وبخاصة: مقدار المَصِيد من السمك دفعةً واحدةً a large>
<~ of fish> (٢٨) «أ» مص catch. «ب» اللَّفطة: لعبةٌ
تُقذَف فيها الكرةُ وتُلتَقَط <to play ~>. «ج» اللَّفْط:
التقاط الكُرة المقذوفة قبل أن تمسَّ الأرض (رب)
(٢٩) السَّقّاطة؛ المزلاج؛ الماسكة (٣٠) اللُّقطة: كلّ ما
يستحقّ أن يفوز به المرء، وبخاصة كزوجة أو زوج <He
<a ~ in was a good (٣١) «أ» انقطاع مؤقّت
the voice.>. «ب» تهدُّج؛ ارتعاش. «ج» تعطُّل [آليّةِ ما]
(٣٢) الدّورية: أُغنية مُعَدَّةٌ لعدّة أصوات تنطلق بها واحداً إثر
آخرَ (٣٣) جزء؛ مَقطع <~*es* of a song> (٣٤) أُحبولة؛
شَرَك؛ خدعة <There must be a ~ in it somewhere.>
(٣٥) تَجَذُّر؛ تَرَسُّخ [النباتِ] § (٣٦) مُضلِّل؛ خادع؛ مقصودٌ
به الإرباك أو الإيقاع <a ~ question> (٣٧) آسِر؛
خلّاب؛ مقصودٌ به لفتُ النظر أو إثارة الاهتمام
<Advertisements often contain ~ phrases.>.

مرادفات: **synonyms:** *apprehend, arrest, capture, clasp, grasp, grip, seize, trap.*

أ - مادة catch في «المورد»

catch [kăch] *(vt. ; i. ; n. ; adj.)* (١) «أ» يمسك بـ؛ يقبض على. «ب» يصطاد ؛ يوقع في شَرَك . ج» يخدع . «د» يفاجيء (٢) «أ» يأخذ (to ~ a nap) . «ب» يلفت ؛ يجلب (الانتباه) (٣) «أ» يصاب بـ (to ~ a cold) . «ب» يصيب (The blow *caught* him on the head.) «ج» يلَمّح (٤) «أ» يلْحق بـ. «ب» يدرك (٥) يفهَم؛ يسحر؛ يأسر (٦) يفهم ×(٧)يعلق بـ. (The kite *caught* in the trees.) (٨) يثبّت ؛يصبح محكَماً (The wood *caught*.) (٩) يشتعل (The latch has *caught*.) (١٠) يغشّى (المرضُ) (١١) يتمسّك أو يتعَلّق بـ §(١٢) صَيْد الخ ؛ وبخاصة : مقدار المصيْد من السمك دفعة واحدة (١٣) «أ» مص catch . «ب» لعبة تُقذف فيها الكرة وتُلتقط (١٤) السقّاطة ؛ المزلاج ؛ الماسكة (١٥) اللقطة : كل ما يستحق أن يفوز به المرء ، وبخاصة كزوجة أو زوج (He is a good ~.) (١٦) توقف موقت (١٧) أغنية مُعَدّة لعدة أصوات تنطلق بها واحداً بعد آخر (١٨) جزء (~ *es* of a song) (١٩) شَرَك أو صعوبة مخبوءة (There's a ~ in it somewhere) §(٢٠)مُضَلِّل؛ خادع ؛ مقصودٌ به الإيقاع (a ~ question) (٢١) آسر أو مقصودٌ به لفت النظر أو إثارة الاهتمام (Advertisements often contain ~ phrases.)

to ~ fire يشتعل ؛ تعلق به النار .
to ~ it يوبّخ أو يعاقب (ع) .
to ~ on (١) يدرك أو يفهم (الفكرةالخ .) (٢)ينتشر؛ يروج؛ يصبح شعبياً أو كثير الاستعمال(ع) .
to ~ up (١) يلحق بـ ؛ يدرك (٢) يتناول بسرعة خاطفة. (٣) يقاطع أو يزعج بالانتقادات والأسئلة.

ب - مادة catch في «المورد الأكبر»

catch [käch] *(vt.; i.; n.; adj.)*, **caught; catch.ing** <Mid. Eng. *cacchen* to chase, catch, from Old North French *cachier* to hunt, from L. *captare* = to chase, strive to seize> (13c) (١) «أ» يُمسك بـ؛ يقبض على <to ~ a thief> . «ب» يلتقط؛ يتلقّف <to ~ a ball> . «ج» يصطاد؛ يقتنص؛ يُوْقِع في شَرَك <to ~ a fish in a net> . «د» يَخدَع <was *caught* by sugary words> . «هـ» يفاجيء <She *caught* him doing it.> (٢) يَحبِس <Murad *caught* his breath in surprise.> (٣) يُمسِك [نفسَهُ] فجأةً؛ يَلْجُم (٤) يلاحظ فجأةً؛ يُدرِك فجأة (٥) يأخذ <to ~ a nap> (٦) ينتهز [الفرصةَ]؛ يغتنم

China ~ up with Japan in industrial production?>
(١٠) يلقي القبضَ على (١١) يُنجز أعمالاً متأخّرة
(١٢) يُنَبِّهُهُ إلى أخطائه أو هَفَواته <They *caught* the teacher up on a number of factual details.>
(١٣) يقاطع أو يزعج بالانتقادات والأسئلة.

ج - مادة easy في «المورد الأكبر»

eas.y [e′zī] *(adj.; adv.)*, **eas.i.er; eas.i.est** <Mid. Eng. *esy*, from Old F. *aaisié*, past part. of *aaisier* = to ease> (13c) (١) لَيِّن؛ (٢) سَهْل؛ هيِّن <an ~ task> (١) <to be ~ on him because everybody makes mistakes> (٣) لطيف؛ غير حادّ؛ غير شديد الانحدار <~ slopes> (٤) خفيف: مُحْتَمَلٌ يغير مشقّة <~ penalty> (٥) سَهْل؛ متيسّر بفائدة ضئيلة <~ money> (٦) متراجع: منخفض السِّعر بسبب من قلة الطلب <Bonds were *easier*.> (٧) رَخِيّ: مُتَّسِم بالأمن والرفاهية <living an ~ life> (٨) مُتَمَهِّل؛ غير متعجِّل <an ~ pace> (٩) مرتاح؛ مطمئن؛ متحرِّر من القلق أو الألم <an ~ mind> (١٠) طَبَعِيّ؛ غير مرتبك ~> <an ~ and familiar manners> (١١) «أ» مُريح <She writes in an ~ style.> «ب» سَلِس؛ رشيق <~ emotions> (١٢) «ج» عَفْوي بسهولة إلخ. <Promises come ~.> (١٣) مطمئناً؛ غيرَ قلِق <Go ~ here, the road is very rough.> (١٤) <Rest ~.> ببطء؛ بحذر <cost $3000 on the ~.> على الأقل

د- مادة dock في "المورد الأكبر"

dock[1] [dŏk] *(n.)* <Mid. Eng. *docke*, from Old Eng. *docce*> (bef. 12c) الحُمّاض: نبات ذو زهيرات مخضرّة أو محمرّة مُعَنْقَدَة، حامضة المذاق.

dock[2] [dŏk] *(n.; vt.)* <Mid. Eng. *dok* = trimmed hair (of a tail)> (14c) (١) العَجْب: الجزء الصُّلب من ذنب الحيوان تمييزاً له عن الشَّعر (٢) البَتْرة: ما يبقى من الذَّنب بعد بتره أو تقصيره § (٣) بَتَرَ: يقطع جزءاً من الذيل أو الأُذُنَين (٤) يختصر؛ يُلخّص (٥) يُقِص؛ يُخفّض [الأجور] (٦) «أ» يَحْرِمُهُ شيئاً [على سبيل العقاب]. «ب» يَحْسِمُ من راتبه.

dock[3] [dŏk] *(n.; vt.; i.)* <origin uncertain> (15c) (١) الحَوْض؛ حوض السُّفن: موضع لتحميل السُّفن وتفريغها أو لإصلاحها، يتألف عادةً من فُرْضة أو مَحَطٍّ للسُّفن ومن رصيف ومن مستودعات لخزن حمولة البواخر (٢) الرَّصيف: رصيف لتحميل السُّفن أو تفريغها (٣) السَّقالة؛ الصَّقالة: منبه يتّصل لفحص الطائرات وإصلاحها (٤) حظيرةُ [الطائرات] § (٥) يُحَوِّض؛ يُرَصِّف: يدفع السفينة أو يقودها إلى الحوض أو الرصيف (٦) يُلْحِم: يَصِل ما بين مَرْكَبتين فضائيتين في الفضاء الخارجيّ x (٧) تُحوِّض؛ تُرَصِّف: تمضي السفينةُ إلى الحوض أو الرَّصيف (٨) يلتحم: تلتحم المَرْكَبتان الفضائيتان في الفضاء الخارجيّ.

dock[4] [dŏk] *(n.)* <Flemish *docke* = cage> (1586) قَفَصُ الاتّهام: المكان المخصّص لوقوف المتّهم أو لجلوسه أثناء نظر الدعوى الجنائية (ق).

antonyms: *liberate, lose, miss, release.* أضداد:

idioms عبارات اصطلاحية

to ~ at يتمسّك بـ؛ يتشبّث بـ؛ يتعلّق بـ.
to ~ fire (١) يشتعل؛ تَعْلَق به النار (٢) يلتهب حماسةً (٣) يتعاظم [حجماً أو أثراً أو إمتاعاً إلخ.].
to ~ it (١) يُوَبِّخ؛ يُؤَنِّب (ع) (٢) يُعاقِب (ع).
to ~ on (١) يُدْرِك؛ يفهم (٢) ينتشر؛ يروج: يصبح شعبياً أو كثير الاستعمال (ع) (٣) يُمْسِك أو يتمسَّك بـ (٤) يَحْصُل على وظيفة.
to ~ one's breath (١) يلتقط أنفاسه؛ يستردّ أنفاسه [بعد قيامه بعملٍ شاقّ] (٢) يَحْبس أنفاسَهُ [من خوفٍ أو مفاجأة أو صدمة].
to ~ (somebody) out يَضْبطه متلبِّساً بجُرم أو نحوه.
to ~ someone's eye يقنص عَيْنَهُ: يحاول لفت انتباه المرء من طريق النظر إليه.
to ~ up (١) يَخْطف؛ ينشل؛ يتناول بسرعة خاطفة (٢) يُوْقِع في شَرَك (٣) يتورَّط [على الرغم منه] (٤) يَسْحَر؛ يَفْتِن (٥) ينغمس في؛ يستغرق في (٦) يُحْدِث الأَثَرَ السيّء المتوقَّع <His evil ways *caught* up with him at last and he died a poverty-stricken and miserable man.> (٧) يزوِّد بآخر المعلومات أو الأخبار <*Catch* me up on the news.> (٨) يطّلع على ما فاتَهُ من أخبار <to ~ on the news> <When will (٩) يُلْحق بـ؛ يُدْرِك up on the news>

(١٤)

مفردات "العربيّة القديمة"
في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة*

أوّلاً: المقدّمة

يعتزم مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة واتّحاد المجامع اللغويّة والعلميّة العربيّة العمل على إصدار معجم تاريخيّ للّغة العربيّة يضاهي المعجمات التاريخيّة التي أُنجزت للغاتٍ أُخرى كالإنكليزيّة والفرنسيّة. وكان هذا المشروع قد بدأ في النصف الأوّل من القرن الماضي إلا أنه تعثّر فلم يُنشر منه إلا جزء يسير جدًّا هو بعض ما جمعه المستشرق الألماني أوغست فيشر خلال عمله على المشروع في القاهرة. وقد شُكِّل في العام ٢٠٠٧ المجلسُ العلميّ لهيئة المعجم التاريخيّ وانبثقت عنه وحدة الجمع – وهي تمثّل المرحلة الأولى من تقسيم العمل في هذا المعجم – ومهمّتها بناء المدوَّنة النصّيّة والمدوَّنة القاموسيّة للمعجم.

ولما كان المراد هو الرصد التاريخيّ لظهور المفردات أو الوحدات المعجميّة في النصوص العربيّة في مختلف العصور، بدأت وحدةُ الجمع بالقيام بهذه المهمّة وارتأت أن تمتدّ مرحلة الجمع الأُولى من العصر الجاهليّ حتى نهاية الدولة الأمويّة في الشرق (١٣٢هـ). ومن المصادر المهمّة لتلك الفترة النقوش، وقد كُلِّفْتُ بجمع موادّها على أن يلي مرحلةَ الجمع استخراجُ الرصيد المعجميّ من المدوَّنة النصّيّة المتحصِّلة من الجمع.

ولا يخفى أن المشكلات التي تلازم إنشاءَ مدوَّنة نصّيّة من النقوش القَبْإسلاميّة واستخراجَ الرصيد المعجميّ منها تختلف اختلافًا بيِّنًا عن تلك المرتبطة بسائر المصادر من شعر جاهليّ أو إسلاميّ أو تنزيل أو حديث أو أمثال، أو من رسائل وكتب وُضعت في فترة لاحقة على مرحلة الجمع الأولى، وذلك أنْ لا خلاف على أنّ هذه جميعًا تمثِّل ما اصطُلح على تسميته بالفصحى أو العربيّة الكلاسيكيّة، في حين أن النقوش القَبْإسلاميّة

---

* المحرّر: كُتبت هذه الدراسة قبل أن يتولّى المؤلّف رئاسة المجلس العلميّ لمعجم الدوحة التاريخيّ للّغة العربيّة سنة ٢٠١٣.

تختلف عن الفصحى التي نعرفها بل قد تكون علاقة بعضها بالفصحى موضع نظر كما سنبيّن في القسم الثاني أدناه. والمراد بهذا البحث النظرُ في مجموعةٍ مخصوصة من النقوش القَبْإسلاميّة، وتحديدًا تلك التي ينسبها نفرٌ من الباحثين إلى "العربيّة القديمة" Old Arabic) أو vieil-arabe أو Altarabisch) – على ما بينهم من اختلاف في نسبة بعضها إلى تلك اللغة فضلاً عن اختلافهم في تأريخها وقراءتها وتفسيرها – وطرحُ المشكلات التي تعترض الباحثَ في القاموسيّة التاريخيّة في محاولته الإفادةَ منها باعتبارها مصدرًا شديد الأهمّيّة من مصادر معرفتنا ببدايات العربيّة.

ثانيًا: حدّ العربيّة القديمة

يُستخدم مصطلح "العربيّة الشماليّة" بإزاء مصطلح "العربيّة الجنوبيّة" الذي يراد به تلك اللغة (أو مجموعة اللهجات) التي نعرفها من نقوش جنوب غرب الجزيرة المكتوبة بمجملها بالخطّ الساميّ الجنوبيّ (وتحديدًا المُسْنَد، تمييزًا له عن الكتابة الحبشيّة) والتي تمثّل منظومة لغويّة مستقلّة من ضمن المجموعة الساميّة الجنوبيّة وتتّصل اتصالاً وثيقًا بالعربيّة الشماليّة والحبشيّة. أما العربيّة الشماليّة فنقوشها من أواسط الجزيرة وشمالها ومن بادية الشام، وهي تنقسم إلى فرعين أساسيّين: الفرع الأوّل هو الذي يُستخدم فيه h- أو hn- أداةً للتعريف، والصامت n- في الأداة الثانية كثيرًا ما يُدغم في الصامت الأوّل من الاسم الذي يلي الأداة؛ وأما الفرع الثاني فأداةُ التعريف فيه l- التي تُعَدّ الأصلَ التاريخيّ لأداة التعريف في الفصحى، والتي يُدغم الصامت l- منها في الحروف الشمسيّة – نحو (ا س[1] م ي) أي "السماء" – وقد تسقط الألف منها كتابةً بعد السابقة – نحو (و ل ا ر ض) أي "والأرض"[1]. وكذلك يتباين الفرعان في أن صيغة "هَفْعَلَ" في الأوّل تقابلها صيغة "أَفْعَلَ" في الثاني. وبالجملة يمكن القول إن الفرع الثاني أقرب من الأوّل إلى الفصحى. ولذا ارتأى بعض الباحثين[2] في العقود الثلاثة الماضية وجوب إعادة النظر في التصنيف

[1] . الكلمتان واردتان في نقش عِجْل بن هَفْعَم (السطران التاسع والثامن تباعًا).

[2] . انظر مثلاً: Beeston (١٩٨١) ص ١٨١–١٨٦، وRobin (٢٠٠١) ص ٥٤١–٥٤٣.

اللغويّ للعربيّة الشماليّة، فأَطلق على الفرع الأوّل (وكان يسمّى سابقًا "العربيّة الأمّ" Proto-Arabic) اسم "عربيّة الشمال العتيقة" Ancient North Arabian – ويضمّ مثلاً الديدانيّة واللحيانيّة والصفويّة والثموديّة ب Thamudic B – وعلى الثانية اسم "العربيّة القديمة" Old Arabic. وإذ إن المقارنة اللغويّة بين الفصحى من جهة وهذين الفرعين من جهة ثانية تُظهر بوضوح أن أصول الفصحى تكمن في "العربيّة القديمة" تحديدًا، يتعيّن على المعجم التاريخيّ للعربيّة أن يجعل المدوَّنة النصّيّة الناتجة عن النصوص المكتوبة بتلك العربيّة مصدرًا من مصادر الفصحى هو الأقدم زمنيًّا. أما النصوص المكتوبة بـ "عربيّة الشمال العتيقة" فيكون إدراجها في الرصد التاريخيّ للمفردات من حيث ورودها ودلالاتها جزءًا من استعراض المادّة الساميّة عامّةً، لأنها وإن انتمت إلى العربيّة بالمعنى الأوسع فهي أقرب أن تكون لغة أو مجموعة لهجات تمتّ إلى الفصحى بنَسَب من أن تكون أصلاً من أصول الفصحى كما الحال في "العربيّة القديمة".

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ "العربيّة القديمة"، خلافًا لـ "عربيّة الشمال العتيقة" التي ترتبط بأنماط كتابيّة متقاربة كالديدانيّة والصفويّة والثموديّة، لا تقتصر نقوشُها على ضرب كتابيّ واحد[٣]، فبعض نماذجها مكتوب بالخطّ المسند (كنقش عِجْل بن هَفْعَم، من قرية الفاو، بين القرنين الثالث والأوّل قبل الميلاد) وبعضها مكتوب بالخطّ الآراميّ النبطيّ (كنقش عين عَبَدة، من النَّقَب، قبل ١٥٠ للميلاد، ونقش النَّمارة، من أعمال حوران، سنة ٣٢٨ للميلاد)، وبعضها مكتوب بالخطّ العربيّ (كنقش زَبَد، بين قنّسرين والفرات، سنة ٥١٢ للميلاد). ولسنا نعرف تفسيرًا مُقْنِعًا لهذه الظاهرة، فقد تكون "العربيّة القديمة" لغة مشتركة koine استُخدمت للتواصل على نطاق جغرافيّ واسع، أو أنها كانت لغةً حَضَريّة في حين أن "عربيّة الشمال العتيقة" كانت لغةَ قومٍ بُداة. وإلى أن يزداد عدد النقوش التي نستمدّ منها معرفتنا بـ "العربيّة القديمة" يبقى القطع في هذه المسألة أمرًا متعذِّرًا.

---

[٣] . Macdonald (١٩٩٨) ص ١٧٩، و Robin (٢٠٠١) ص ٥٤٢–٥٤٣.

ثالثًا: مجموعة نقوش "العربيّة القديمة"

تحتوي قائمة النقوش التي نرى أنها من "العربيّة القديمة" سبعة عشر نقشًا قد يرجع أقدمها إلى القرن الثالث قبل الميلاد أو ربما القرن الأوّل قبل الميلاد، في حين يرجع أحدثها إلى ما بين الربع الثاني من القرن السادس ومطلع القرن السابع الميلاديّين. وتتفاوت هذه النقوش طولاً فأقصرها من كلمة واحدة وأطولها من عشرة أسطر. وهي ليست كلُّها موضعَ إجماع من حيث انتماؤها إلى "العربيّة القديمة" كما سنبيّن لاحقًا، وقد تَقْصُر القائمة أو تطول وفقًا لاجتهاد الباحثين. ولذا فإن إدراجنا النقوش السبعة عشر التالية تحت "العربيّة القديمة" (مع ذكر عدد من مصادر كلٍّ منها) إنما هو نتيجة اجتهاد شخصيّ قد لا يوافقنا بعض الباحثين عليه من حيث تضمُّنه نقوشًا لا يعدّونها من "العربيّة القديمة"، ولا أقول من حيث إقصاؤه أخرى يعدّونها منها نظرًا لأننا توسّعنا قدر المستطاع بأن أدخلنا في القائمة كلّ نقش يحتمل وجهًا يُجيز نسبتَه إلى "العربيّة القديمة":

١. نقش يَعْمَر (المعروف بنقش غُنيم) (قرية الفاو)

القرن الثالث – القرن الأوّل قبل الميلاد

Ghoneim (1980), 317-24
Kropp (1992), 55-67
Robin (2001), 548

٢. نقش قيس مَنَوْة Qaysmanawt (قرية الفاو)

القرن الثالث– القرن الأوّل قبل الميلاد

Jamme (1967), 181-87
Robin (2001), 548

٣. نقش عِجْل بن هَفْعَم (قرية الفاو)

القرن الثالث– القرن الأوّل قبل الميلاد

Beeston (1979), 1-2
الأنصاري (١٩٨٢)، ٢١
Robin (2001), 548-49

٤. نقش معاوية بن ربيعة (قرية الفاو)

القرن الثالث– القرن الأوّل قبل الميلاد

الأنصاري (١٩٨٢)، ٢٠، ٦٥

Kropp (1992), 56, 65-66
Macdonald (2000), 54-55

٥. نقش عين عَبَدة (السطران ٤ و ٥ منه) (النَّقَب)

قبل ١٥٠ للميلاد (؟)

Negeb (1986), 56-60
Bellamy (1990), 73-79
Kropp (1994), 165-74

٦. نقش الخُرَيْبة (المعروف بـ JSLih 384) (العُلا= دَيْدان)

القرن الأوّل للميلاد (؟)

Jaussen & Savignac (1909-22), II, 532-34
Müller (1982), 32-33
Macdonald (2000), 50

٧. نقش الخُرَيْبة (المعروف بـ JSLih 71) (العُلا= دَيْدان)

القرن الأوّل للميلاد (؟)

Beeston et al. (1973), 69-72
Macdonald (2000), 52-53

٨. نقش رَقوش (المعروف بـ JSNab 17) (مدائن صالح)

٢٦٧ للميلاد

Healey & Smith (1989), 77-84
Macdonald (2000), 53

٩. نقش أمّ الجمال الأوّل (من أعمال حوران)

منتصف القرن الثالث للميلاد

بعلبكي (١٩٨١)، ١٤٣-١٤٨

١٠. نقش النَّمارة (من أعمال حوران)

٣٢٨ للميلاد

Beeston (1979), 3-6
بعلبكي (١٩٨١)، ١٢٤-١٤٣
Bellamy (1985), 31-51

١١. نقش جبل رمّ (جنوب الأردن)

القرن الرابع للميلاد (؟)؛ بين ٣٢٨ و ٣٥٠ للميلاد (؟)

Grimme (1936), 93-94
Bellamy (1988), 370-72

١٢. نقش زَبَد (بين قنّسرين ونهر الفرات)

٥١٢ للميلاد

بعلبكي (١٩٨١)، ١٤٨–١٥١

١٣. نقش جبل أُسَيْس (شرق دمشق)

٥٢٨ للميلاد

العشّ (١٩٦٤)، ٣٠٢

Robin & Gorea (2002), 505-10
Ghabban (2008), 225

١٤. نقش حرّان (جبل الدروز)

٥٦٨ للميلاد

بعلبكي (١٩٨١)، ١٥١–١٥٥

Robin (2006), 332-36

١٥. نقش كنيسة نيبو (الأردن)

منتصف القرن السادس للميلاد

Knauf (1984), 456-58

١٦. نقش أمّ الجمال الثاني (من أعمال حوران)

القرن السادس للميلاد(؟)

Littmann (1929), 197-204
Littmann (1949), 1-3

بعلبكي (١٩٨١)، ١٥٥–١٥٨

Bellamy (1988), 372-77

١٧. نقش كنيسة بيزنطية (البتراء)

بين الربع الثاني من القرن السادس ومطلع القرن السابع الميلاديّين
al-Ghul (2004), 106

رابعًا: مشكلات الدراسة

تكتنف دراسةَ النقوش السبعة عشر هذه مشكلاتٌ كثيرة منها ما هو مشترك بينها وبين كثير من النقوش الساميّة الأخرى بما فيها تلك التي تنتمي إلى "عربيّة الشمال العتيقة". ولعلّ أهمّ المشكلات المشتركة هذه أربع:

المشكلة الأولى: تحديد زمن كتابتها. فباستثناء النقش الثامن والعاشر والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر لا تتضمّن هذه النقوش تاريخًا محدَّدًا، أي أن التواريخ المنصوص عليها في القائمة إنما هي تواريخ تقريبيّة قد يختلف الدارسون في مدى صحّتها اختلافًا كبيرًا. من ذلك، مثلاً، أن نقوش قرية الفاو (النقوش ١-٤) ترجع في أعلى التقديرات إلى القرن الثالث قبل الميلاد[٤] وإلى القرن الأوّل بعد الميلاد في أدناها[٥]. وإلى ذلك يرى بعض الباحثين أن التواريخ التي يحدّدها دارسون آخرون لعدد من هذه النقوش إنما هي نتيجة التخمين ولا يجوز اعتبارها حقائق مقرَّرة[٦].

أمّا **المشكلة الثانيّة** فأنه قد استُخدم في كتابه معظم هذه النقوش نُظُم كتابيّة يرجَّح أنها غير ملائمة لد "العربيّة القديمة" ملاءمةً تامّة، لأنها تخلو من رموز عدد من الصوامت الموجودة في الفصحى والتي نفترض أيضًا أنها موجودة في "العربيّة القديمة"؛ فالعَيْن في كلمة (ي ب ع ن ا) الواردة في نقش عين عَبَدة مثلاً – وهو مكتوب بالآراميّة النبطيّة –

[٤] . يقترح Robin هذا التاريخ بناءً على كتابة هذه النقوش. انظر: Robin (٢٠٠١) ص ٥٤٢ و٥٤٨.

[٥] . Beeston (١٩٨١) ص ١٨٢.

[٦] . من ذلك، مثلاً، قول Macdonald إنه لا يمكن الاطمئنان إلى التاريخ الذي يحدّده Negeb لنقش مار عَبَدة (الرقم ٥) – وهو أوّل من نشر نصّه – ولا إلى التاريخ الذي يتداوله دارسو نقش جبل رمّ (الرقم ١١). انظر: Macdonald (٢٠٠٨) ص ٤٦٩.

تقابل الغَيْن في الفصحى، وعليه تُقرأ الكلمة على (يَبْغِنا)، وكذلك (ا ب ع هـ) تُقرأ على (أَبْغِه). ولعلّه أن يكون من حُسن الحظ أن نقوش الفاو مكتوبة بالخطّ السبئيّ لأن فيه من رموز الصوامت ما يفي بتمثيل الصوامت العربيّة كافّة.

وأمّا **المشكلة الثالثة** فتكاد تعمّ نُظُم الكتابة الساميّة جميعًا باستثناء الأكديّة والحبشيّة بوجه خاصّ؛ ذلك أن هذه النُّظُم لا تعبّر عن الصوائت القصيرة والتشديد وتتفاوت في التعبير عن الصوائت الطويلة. ولذا قد يتعذّر التمييز بين الأوزان "فَعَلَ" و"فعّل" و"فاعل" تمييزًا حاسمًا، الأمر الذي يزيد صعوبة قراءة هذه النقوش والقدرة على القطع بصحّة المعنى المتحصّل من القراءة في معظم الأحيان.

وأما **المشكلة الرابعة** فأن هذه النقوش – إذا ما استثنينا السطرين الرابع والخامس من نقش عين عَبَدة – ليست نصوصًا أدبيّة بل تمثّل نمطًا محدَّدًا من الإنشاء المرتبط بشواهد القبور أو الأنصاب التذكاريّة، أي أنه مفارق للنصوص الأولى للفصحى من شعر جاهليّ وأمثال جاهليّة وتنزيل وحديث إلخ.

وإذ إن مرادنا الإفادة من هذه النقوش في مشروع المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة، فسوف نخصّص سائر هذا البحث لأمرين جوهريّين يتّصلان بخصائصها اللغويّة، فالأوّل يتعلّق بتصنيفها في فئة "العربيّة القديمة" التي ترجع إليها أصول الفصحى لا في فئة اللهجات الساميّة الشماليّة الأخرى، والثاني يدور على الأوجه المختلفة التي تحتملها قراءة بعض مفرداتها وتعيين دلالته وأثر ذلك في تضمين المعجم التاريخيّ تلك المفردات ودلالاتها. وحسبُنا في الحالين أن نورد نماذج يسيرة تفي بما نودّ أن نستخلصه عن موقع هذه النقوش في التأريخ لمفردات العربيّة.

إنّ القول بانتماء هذه النقوش إلى "العربيّة القديمة" ليس موضع إجماع بين الدارسين، وإن كنّا نرى رأي من يقول إن تضمُّنها لام التعريف وصيغة "أَفْعَل" يشير بقوّة إلى عربيّتها. ولا يغيبنّ عن البال أن كلا فرعَي العربيّة الشماليّة، أي "العربيّة القديمة" و"عربيّة الشمال العتيقة"، متداخلان أي أن بينهما صفات كثيرة مشتركة يصعب نسبتُها إلى أيّ منهما بالتحديد. وبعبارة أخرى، يمكن النظر إلى الفرعين كليهما باعتبارهما حُزمتين

لهجيّتين dialect bundles متقاربتين في مجموعة كبيرة هي العربيّة الشماليّة[٧]. والثابت أن هاتين الحزمتين اللهجيّتين – ومن الجائز تسميتهما باللغتين المتقاربتين[٨] – متعاصرتان، بل إن بعض النقوش السبعة عشر موضع الدراسة مكتوب باللهجتين كلتيهما أو بـ "العربيّة القديمة" ولغة ساميّة شماليّة غير عربيّة. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك نقش عين عَبَدة (الرقم ٥) ونقش الخُرَيْبة المعروف بـ JSLih 71 (الرقم ٧). فالأوّل تاريخه الأقرب قبل العام ١٥٠ للميلاد ويشتمل على ستّة أسطر مكتوبة بالحرف الآراميّ النبطيّ، لغةُ الأوّل والثاني والثالث والسادس منها آراميّة نبطيّة في حين أن الرابع والخامس لغتهما "العربيّة القديمة". ويُستنتج من هذا أن العربيّة الشماليّة، بدورها، تشكّل مع الآراميّة النبطيّة متّصلاً لغويًّا continuum يُعَدّ امتدادًا للحُزمتين اللهجيّتين اللتين تتألّف منهما العربيّة الشماليّة. أما نقش الخُرَيبة من واحة العُلا أو دَيْدان فمكتوب في القرن الأوّل للميلاد على الأرجح بما يُعرف بالخط الديدانيّ وهو في عشرة أسطر تبدأ باللهجة (أو اللغة) الديدانيّة بدليل استخدام الأداة -h(n) للتعريف، كما ورد في اسم القبيلة التي ينتمي إليها كاتب النصّ وهي hn-ʾḥnkt (وليس lʾ-ḥnkt ولعلّ مقابلها العربيّ الافتراضيّ "الأَحْنِكة"). إلا أنه ابتداءً من السطر الرابع يطرأ تحوّل واضح في لغة النصّ فيصبح أقرب إلى "العربيّة القديمة" كما يتّضح من قراءة Beeston العربيّة وترجمته الإنكليزيّة لتلك الأسطر[٩]، نوردهما مسبوقتين بالحروف المكوّنة للنصّ نفسه:

---

٧ . Macdonald (٢٠٠٠) ص ١٤–٥٠، وMacdonald (٢٠٠٨) ص ٤٦٦.

٨ . إن التفرقة بين الحُزَم اللهجيّة والحُزَم اللغويّة تكاد تكون متعذّرة في هذا المجال نظرًا لأنها وصلتنا في نقوش لا تكتب الصوائت القصيرة إجمالاً ولأن معرفتنا ببعض فروعها ما تزال قاصرة قصورَ معرفتنا بالشعوب التي كتبتها وبانتشارها الجغرافيّ. ولذا نرى جائزًا أن يُشار إلى مكوّنات تلك الحُزَم باللهجات أو اللغات ريثما تتوثّق معرفتنا اللغويّة بتلك الفترة مع ما يؤمَّل من ظهور نقوش جديدة ولا سيّما تلك التي تتّسم بخصائص "العربيّة القديمة". ومع هذا فإن المشتركات اللغويّة بين "عربيّة الشمال العتيقة" و"العربيّة القديمة" ترجّح أن يكون التفاهم – أو ما يسمّى mutual intelligibility – قائمًا بينهما، الأمر الذي يرجّح الفَرْضيّة اللهجيّة لا اللغويّة.

٩ . Beeston et al. (١٩٧٣) ص ٦٩–٧٢، وقارن Macdonald (٢٠٠٠) ص ٥٢–٥٣.

٤. س ح ش ف ه ا م ر
٥. ب ل ح ج ر و ش < د >
٦. س ن ت م ن ا ذ ي س
٧. ف ي ف خ ف ر
٨. ه ل م ف ل ذ
٩. ل ث ل ث
١٠. س ن ن

القراءة العربيّة

٤. سحّ شِفُّهُ أَمَرَ
١. بالحِجْر وشَدَّ
٢. سنةً من أذى سفا
٣. فخَفَرَ
٤. (بـ) ها المفالي
٥. لثلاث
٦. سنين

"... his gains were abundant; he was amir in al-Hijr and stood out for a year against the aggression of Safā, and subsequently acted as a caravan guard in these desert areas in the third year (thereafter, i.e. the next but one, according to the normal Near Eastern method of inclusive reckoning)".

تَظْهر لام التعريف في السطرين الخامس والثامن قاطعةً أن النصّ من "العربيّة القديمة"، علاوةً على أن التركيب مقارب لتركيب الفصحى على نحوٍ لافت. أمّا المفردات فكلّها بلا استثناء يقابله نظير في الفصحى. ونشير هنا إلى ما قد يخفى منها، نحو (س ح) يناظرها "سَحَّ" أي كَثُرَ وغَزُرَ؛ و(ش ف ه) يناظرها "شِفُّهُ"، والشِّفّ الرِّبح؛ و(ش د) يناظرها "شَدَّ" أي قاتلَ أو حَمَلَ على العَدُوّ؛ و(خ ف ر) يناظرها "خَفَرَ" أي عَمِلَ خفيرًا؛ و(م ف ل) وتُقرأ: "المَفالي" ويناظرها "الفُلِيّ" جمع فلاة.

ولقد أفضى التقارب بين "عربيّة الشمال العتيقة" و"العربيّة القديمة" وتعاصرهما إلى اختلاف بين الدارسين في أمر انتماء بعض النقوش إلى إحداهما دون الأخرى حتى إن بعضهم يصنِّف تلك النقوش التي هي موضع خلاف – ومنها ما هو من نقوشنا السبعة عشر – في بابٍ مستقلّ يُفرده لما يسمّيه "عربيّة الشمال غير المتمايزة" Undifferentiated North Arabian[١٠]. من ذلك، مثلاً، أن نقش يَعْمَر المعروف بنقش غُنيم معدود من نقوش "العربيّة القديمة" في تصنيف Robin ومن نقوش "عربيّة الشمال غير المتمايزة" في تصنيف Macdonald[١١]. وإنّنا نرى أن قراءة هذا النقش باعتباره "عربيًّا قديمًا" تفضي إلى فهمه فهمًا تامًّا وأن ورود لام التعريف فيه يؤكِّد ذلك بل يقطع به. وانطلاقًا من هذا نرى وجوب إدراجه في المدوَّنة القاموسيّة التي سوف تُستخدم في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة. بل إننا نذهب إلى أبعد من ذلك بالقول إننا حتى لو سلّمنا بأن هذا النقش أو سواه هو ممّا تجوز قراءته باعتباره من "عربيّة الشمال العتيقة" أو من "العربيّة القديمة" أو أنه مكتوب بمزيج منهما، فإن إدراجه في تلك المدوَّنة أمرٌ مسوَّغ لأن النقص اللاحق من عدم إدراجه فيها أدهى من احتسابه جزءًا منها وذلك لأن قراءته على أنه "عربيّ قديم" أمرٌ جائز وإن كان النصُّ يحتمل قراءة أخرى. والواقع أن مفهوم "العربيّة القديمة" الذي طرأ على دراسة النقوش العربيّة الشماليّة وتصنيفِها في العقدين الاخيرين قد أدّى إلى إعادة النظر في بعض النقوش التي كانت مصنَّفة في باب النقوش النبطيّة لأن قراءتها على أنها من "العربيّة القديمة" يجعل معناها أقرب إلى الصواب ويحلّ كثيرًا من المشكلات التي لازمتها طويلاً. ولعلّ هذا ممّا يؤكّد على ضرورة أن يُدْرَج في المدوَّنة القاموسيّة كلّ نصّ تجوز قراءته بوجه من الأوجه على أنه من "العربيّة القديمة". ومن أوضح الأمثلة على ذلك نقش رَقوش المعروف بـ JSNab 17 (رقم ٨)؛ وكما يدلّ عليه

---

[١٠] . لمزيد من التفصيل راجع Macdonald (٢٠٠٠) ص ٥٤–٥٧، و Macdonald (٢٠٠٨) ص ٤٧١.

[١١] . انظر: Robin (٢٠٠١) ص ٥٤٨، وMacdonald (٢٠٠٠) ص ٥٥؛ وقارن Macdonald (٢٠٠٨) ص ٤٧١ حيث يصنّفه مع النصوص التي يرى أنها ليست من "العربيّة القديمة".

رمزُه فقد صنّفه Jaussen وSavignac مع النقوش النبطيّة التي نَشَراها. وهذا النقش من مدائن صالح (الحِجْر) وينصّ على أنه كُتب في العام ٢٦٧ للميلاد، وهو بذلك أقدم نصّ عربيّ مؤرَّخ حتى الآن. والملاحَظ أن على الجانب الأيمن من النقش ملخَّصًا عن مضمونه بالثموديّة مكتوبًا كتابةً عموديّة. وقد ظلّ هذا النصّ منذ نُشر في أواخر القرن التاسع عشر معدودًا من النصوص النبطيّة إلى أن نشر Healey وSmith في العام ١٩٨٩ تفسيرًا له عمادُه أنه عربيّ في الأساس وإن داخلته بعض مفردات آراميّة[١٢]. ونورد فيما يلي الحروفَ المكوِّنة للنصّ مع قراءته العربيّة تأكيدًا على صحّتها اعتقادًا منا بأن من المحتمل جدًّا أن تنضمّ إلى "العربيّة القديمة" نصوص أخرى كانت معدودة في غيرها، وذلك تصحيحًا لنزعة لازمت كثيرًا من الدارسين في القرنين الماضيين إلى تصنيف بعض النصوص ضمن النبطيّة واللحيانيّة وغيرها مما يفارق العربيّة، وربما كان ذلك ناشئًا عن قولهم بطغيان الآراميّة واللهجات القريبة منها على كتابات أواسط الجزيرة وشمالها وبادية الشام وبخاصّة ما قبل القرن الرابع للميلاد:

١. ت ه ق ب ر و ص ن ع ه ك ع ب و ب ر

٢. ح ر ث ت ل ر ق و ش ب ر ت

٣. ع ب د م ن و ت و ا م ه و ه ي

٤. ه ل ك ت ف ي ا ل ح ج ر و

٥. س ن ت م ا ه و س ت ي ن

٦. و ت ر ي ن ب ي ر ح ت م و ز و ل ع ن

٧. م ري ع ل م ا م ن ي س ن ا ل ق ب ر و

٨. د ا و م ن ي ف ت ح ه ح س ي

٩. و ل د ه و ل ع ن م ن ي ق ب ر و[ي ع] ل ه م ن ه

[١٢] Healey & Smith (١٩٨٩) ص ٧٧–٨٤.

القراءة العربيّة

١.ته قَبْرٌ صَنَعَه كعب بن

٢.حارثة لرَقوش بنت

٣.عبد مناة أُمِّهِ وهي

٤.هلكت في الحِجر

٥.سنةَ مئة وستّين

٦. واثنين بشهر تمّوز ولَعَنَ

٧. إله العالم من يشنأ القبرَ

٨.هذا ومن يفتحه حاشا

٩.وَلَده ولَعَنَ (أو لُعِنَ) من يَقْبُر ويُعْلي منه

إنّ الدلائل التي نرجّح أن يكون قد اعتمدها قارئو النصّ بالآراميّة ثلاثة: أوّلها أنه مبدوء باسم الإشارة (د ن ه)، والثاني أنه مؤرَّخ بصيغة آراميّة تحتوي الكلمتين (ت ر ي ن) أي "اثنتان" و(ب ي ر ح) أي "في شهر..."، والثالث أنّ فيه كلميَّ (ب ر) أي "ابن" و (ب ر ت) أي "ابنة". إلاّ أن Healey وSmith بعد أن تفحّصا الحجر المنقوش عليه هذا النصّ أثبتا أن الكلمة الأولى فيه ليست (د ن ه) الآراميّة بل (ت ه) أي "تِه" العربيّة. أما التاريخ بالآراميّة فليس سوى دليل على معرفة كاتب النصّ بتلك اللغة وعلى شيوع التأريخ بها باعتبار ذلك تقليدًا كتابيًّا؛ وأما ورود المفردتين (بر) و(برت) فلا يقوم دليلاً على آراميّة النصّ، فالأُولى واردة في نقش النمارة (رقم ١٠) وما من أحد يشكّ في أنه من "العربيّة القديمة". والحقّ أن ما يحدّد الهويّة اللغويّة لأيّ نصّ ليس ما يتضمّنه من صِيَغ جاهزة (كطريقة التأريخ في نصّنا هذا) أو من مفردات قد تكون مقترَضة من لغات أخرى، بل طبيعة تراكيبه النحويّة، ولذا فالنصّ عربيّ الطابع، يُستدلّ على ذلك بسطره الأوّل، فمقابلُه العربيّ: "هذا قبرٌ صَنَعَه كعب بن حارثة" إلخ[١٣]، وبورود صيغة الماضي

[١٣] . يبدو أن كلمة "قبر" ممّا يذكَّر ويؤنَّث في "العربيّة القديمة"، فهي مؤنّثة في السطر الأوّل (بدليل أن قبلها اسم الإشارة المؤنّث) ومذكّرة في السطر السابع (بدليل أن بعدها اسم الإشارة المذكّر).

للدعاء في السطرين السادس والتاسع، أي في مفتتَح الدعاء باستخدام (و ل ع ن)، وهذا ممّا لا يَرِد في الآراميّة في حين أنه شائع جدًّا في الفصحى.

بعد أن نستوثق من انتماء هذه النصوص السبعة عشر إلى "العربيّة القديمة"، على قَدْر ما يجوز الاستيثاق في مسألة عويصة كهذه، يبقى أن ننظر في كيفيّة الإفادة منها في التأريخ لمفردات العربيّة. إن لبّ المسألة يتلخّص في تعيين المفردات الواردة في هذه النصوص واكتناه دلالتها، والأمران موضع خلاف شديد بين الدارسين. ولمّا كانت قراءة هذه النصوص لا تحتمل القطع في كثير من المواضع فالسِّمة الغالبة على أيّة قراءة إنما هي سمة ترجيحيّة، أي أن قراءةً ما تَفْضُل الأخرى إما لأنها أكثر منها موافقةً للرسم، أو لأنها تؤدّي معنى أكثر احتمالاً من سواه، أو لأن المشكلات النحويّة التي تنشأ عنها أيسر من تلك التي قد تنشأ عن قراءات أخرى، وهكذا. إلا أن هذه النصوص عزيزة ومهمّة إلى حدٍّ لا يجوز معه الاكتفاء بقراءةٍ واحدة ممكنة في كلٍّ منها أو في أجزاء من كلٍّ منها، ولا سيّما لعدم جواز القطع بصحّة القراءة حين تكون موضع خلاف. ولذا فإننا نوصي بالأخذ بكلّ قراءة ممكنة ذات معنى سائغ لتُدخل مفرداتها في المعجم التاريخيّ، مع ما يصاحب كلّ مفردة من إشارة ضروريّة إلى وجود قراءات أخرى ممكنة؛ فأن نورد هذه الوحدات وننبّه على أننا لا نقطع بصحّة قراءتها خيرٌ من أن نُسقطها من المعجم التاريخيّ وهي أقدم ما بين أيدينا من مادّة ترجع إليها أصول الفصحى فيما نقدّر. ولعل في النماذج الخلافيّة الثلاثة التي نوردها أدناه ما يوضح المراد من الاحتمالات المختلفة لقراءة النصّ الواحد والإفادة منها جميعًا في المعجم التاريخيّ:

أ- نقش عِجْل بن هَفْعَم (الرقم ٣):

نورد فيما يلي الحروف المكوِّنة للنصّ، علمًا بأن فيه فواصل عموديّة استُخدمت بين كل مفردة وتاليتها، أي أنْ لا خلاف على حدود المفردات:

وترجع أهمّيّةُ القول بتأنيثها في السطر الأوّل إلى أن ذلك يُثبت صحّة قراءة اسم الإشارة العربيّ "تِه" بدلاً من الصيغة الآراميّة (د ن ه). وممّا يعضد احتمال التانيث في "قبر" أنها مؤنّثة في السبئيّة، أي في العربيّة الجنوبيّة.

١. ع ج ل ب ن ه ف ع م ب ن ل ا خ ه ر ب ب ل ب ن ه
٢. ف ع م ق ب ر و ل ه و و ل و ل د ه و و م
٣. ر ا ت ه و و ل د ه و و و ل د و ل د ه م
٤. و ن س[1] ي ه م ح ر ي ر ذ و ا ل غ ل و ن ف
٥. ا ع ذ ه ب ك ه ل و ل ه و ع ث ر
٦. ا س[2] ر ق م ن ع ز ز م و و ن ي م و
٧. س[2] ر ي م و م ر ت ه ن م ا ب د م
٨. ب ن و ك س[1] م ع د ك ي ت م ط
٩. ر ا س[1] م ي د م و ل ا ر
١٠. ض س[2] ع ر

والمقابل العربيّ كما أورده ناشر النصّ، عبد الرحمن الأنصاري، هو التالي[١٤]:

١. عجل بن هفعم بنى لأخيه رب إل بن
٢. هفعم قبرًا، وله ولولده
٣. وامرأته وأحفاده وأحفاد أحفاده
٤. ونسائهم الحرائر من آل غلوان
٥. فأعاذه بكهل ولاه وعثر
٦. أشرق من كل ضيق ووني
٧. وشر وزوجاتهم أبدًا
٨. من كل خسارة، وإلا فلتمطر
٩. السماء دمًا والأرض
١٠. سعيرًا

[١٤] . عبد الرحمن الأنصاري، "قرية" الفاو، ص ٢١.

لا خلاف يُذكر على قراءة الأسطر الخمسة الأولى. أما العبارة "... من كلّ ضِيقٍ ووِنًى وشرّ وزوجاتهم" في السطرين السادس والسابع فلا تدعو إلى الاطمئنان لسببين أوّلهما عدم التوازي بين "زوجاتهم" والمصادر الثلاثة التي تسبقها، والثاني أن كلمة (و م ر ت ه ن م) لا يمكن أن يكون معناها "زوجاتهم" ولو كانت كذلك لما جاءت فيها النون معترضةً بين الهاء والميم في الضمير. وإلى ذلك فقد وردت الكلمة الدالّة على المرأة أو الزوجة بين السطرين الثاني والثالث (و م ر ا ت ه) وفيها الألف، فيبعد أن ترد في موضع آخر من النقش بإملاء مختلف. وأحسن من هذه القراءة ما يلي: "... من كلِّ عزيز ووانٍ وبائع ومُرْتَهِن"[١٥] فالعطف فيها مستقيم و"المُرْتَهِن" تُناسب السياق تمامًا؛ وأمّا (س[٢] ر ي م) فترجمَتُها بـ "البائع" – وجذرُها العربيّ (ش ر ي) ومنه الشِّراء – أنسبُ للمعنى والسياق من "شرّ". وممّا يحتمل الخلاف أيضًا قراءة الأسطر الثلاثة الأخيرة، ففي حين يترجم الأنصاري (ع د ك ي) بـ "وإلاّ" و(س[٢] ع ر) بـ "سعير" من الجائز أن يكون معنى الأولى "طالما أن" ومعنى الثاني "شَعار"، أي عشب أو شجر، فيكون المعنى: "طالما أن السماء تُمطر والأرض تُنبت". ومهما يكن من شيء، وانطلاقًا من قناعتنا بوجوب أن يدخل في الرصيد المعجميّ المستخرَج من هذه النصوص جميع الاحتمالات على تفاوتِ نِسْبَتها إلى الصواب طالما أن معناها ممكن، نرى في هذا النصّ أن يُستخرج من (س[٢] ر ي م) مفردة نُدخلها في الجذر (ش ر ر) وفي الجذر (ش ر ي)، وأن يُستخرج من (س[٢] ع ر) مفردة نُدخلها في الجذر (س ع ر) بمعنى "السعير" والجذر (ش ع ر) بمعنى "الشَّعار"، وهكذا.

ب– نقش عين عَبَدة (الرقم ٥): هذا النقش من ستّة أسطر، الرابع والخامس منها بـ "العربيّة القديمة" وسائر الأسطر بالآراميّة النبطيّة. ويبدو أن السطرين العربيّين أقرب ما يكونان إلى الشعر، إما من الرجز[١٦] أو من الطويل[١٧]. وكان ناشر النصّ قد قرأ ذينك السطرين على النحو التالي:

---

[١٥] . قارن: Beeston (١٩٧٩) ص ١، وRobin (٢٠٠١) ص ٥٤٩.

[١٦] . Noya (١٩٨٩) ص ١٩٢–١٩٣.

[١٧] . Bellamy (١٩٩٠) ص ٧٨–٧٩.

٤. ف ي ف ع ل ل ا ف د ا و ل ا ا ث ر ا ف ك ن ه ن ا
ي ب ع ن ا ا ل م و ت و ل ا
٥. ا ب ع ه ف ك ن ه ن ا ا ر د ج ر ح و ل ا ي ر د ن ا

واقترحَ لهما الترجمة العربيّة التالية: "فيفعل لا فدًى ولا أثرًا. فكان إن يَبْغِنا الموتُ لا أَبْغِهِ. فكان إن أراد جرحٌ لا يُرِدْنا"[١٨]. وليست هذه الترجمة موضع إجماع، ولعل الجزء الأخير من النصّ أكثر أجزائه إثارةً للخلاف، فقد قرأه Bellamy، مثلاً: "فكان هنا[١٩] أداد جرحٌ لا يُرْدينا"، أي لو أن جرحًا أداد (أي صار فيه الدُّود) فلا يُميتنا. وعلى القراءة الأولى يُستفاد للمعجم التاريخيّ من (أراد) و(يُرِدْنا) – وجذرُهما (رود) – في حين يُستفاد على القراءة الثانية من (أداد) – وجذرُها (دود) – ومن (يُرْدِنا) – وجذرُها (ردي) – وذلك أن كلا القراءتين يُفيد معنى محتمَلاً – وإن كنا نرجّح الثانية – فلا يَحْسُن إسقاط أيّ منهما من الرصيد المعجميّ لنقوش "العربيّة القديمة".

ونشير أيضًا إلى قراءة للنصّ مغايرة للقراءتين السابقتين، وهي تلك التي اقترحها Testen[٢٠] على النحو التالي:

٤. فيفعل لأُوفَرَ ولا أُوتَرَ. في كُنْهِنا يبغينا الموتُ ولا
٥. أبغيه. في كُنْهِنا أَرُدُّ (أو: أَذَرُ) جارحي ولا يَرُدُّنا (أو يَذَرُنا)

وفيها المفردات التالية وجذورُها: أُوفَرَ (و ف ر)؛ أُوتَرَ (و ت ر)؛ كُنْهِنا (ك ن ه)؛ أَرُدُّ (ردد)؛ جارحي (ج ر ح)؛ أَذَرُ/يَذَرُنا (و ذ ر).

وعلى قراءةٍ أُخرى[٢١]: "لا فارًّا ولا آثِرًا" (أي: "لا حائدًا عن العُرْف ولا مقلِّدًا غيري") تكون المفردتان من (و ف ر) و (أ ث ر) تباعًا.

---

١٨ . Negeb (١٩٨٦) ص ٥٦–٥٨.

١٩ . المراد بـ "هنا" معنى ظرفيّ شبيه بـ "إذا" في الفصحى. انظر: Bellamy (١٩٩٠) ص ٧٤–٧٨.

٢٠ . Testen (١٩٩٦) ص٢٨١–٢٩٢.

٢١ . Larsen (٢٠٠٩) ص ١٤.

ج. نقش النَّمارة (الرقم ١٠): هو أشهر النقوش العربيّة، وقد كان حتى الأمس القريب معدودًا أقدمَها على الإطلاق إلى أن ظهرت نقوش سابقة عليه زمنًا. وفيما يلي قراءتنا وتفسيرنا للنصّ[٢٢]:

١. ت ي ن ف س م ر ا ل ق ي س ب ر ع م ر و م ل ك
ا ل ع ر ب ك ل ه ذ و ا س ر ا ل ت ج
٢. و م ل ك ا ل ا س د ي ن و ن ز ر و و م ل و ك ه م و ه ر ب
م ح ج و ع ك د ي و ج ا
٣. ب ز ج ي ف ي ح ب ج ن ج ر ن م د ي ن ت ش م ر
و م ل ك م ع د و و ب ي ن ب ن ي ه
٤. ا ل ش ع و ب و و ك ل ه ن ف ر س و ل ر و م ف ل م
ي ب ل غ م ل ك م ب ل غ ه
٥. ع ك د ي ه ل ك س ن ت ٢٢٣ ي و م ٧ ب ك س ل
و ل ب ل س ع د ذ و و ل د ه

١. هذا قبر امرئ القيس بن عمرو مَلِكِ العرب كلِّها الذي أَسَرَ التاجَ
٢. ومَلَكَ الأسَدَيْن ونزارًا وملوكَهم وهرَّب/وهذّب مَذْحِجَ (؟) حتى اليوم وجاء
٣. بالجباية في أطراف (؟) نجران مدينة شَمَّر ومَلَكَ مَعَدَّ وبيّن (؟) بنيه
٤. الشعوبَ ووكّلهنّ فارسَ والرومَ فلم يَبْلُغ مَلِكٌ مَبْلَغَه
٥. حتى اليوم هلك سنة ٢٢٣ يوم ٧ في كَسْلُول يا سَعْدَ مَن وَلَدَه

ومن نماذج الخلاف في القراءة والتفسير ما يلي:

١- في السطر الأوّل: (ذ و ا س ر ا ل ت ج)؛ تفسيره "الذي أَسَرَ التاج"، أي "الذي عَقَدَ أو عَصَبَ التاج" أي لَبِسَه، وقد يفسَّر أيضًا بـ: "الذي أسرى إلى تاج"،

[٢٢] . رمزي بعلبكي، الكتابة العربيّة والساميّة، ص ١٢٤-١٤٣.

أي "الذي أرسل سَرِيَّة إلى تاج (اسم مكان)"[٢٣]. وقد قرأ Bellamy الأحرف الأخيرة من السطر الأوّل على الوجه التالي: ([و] ل ق ب هـ ذ و ا س د [م] ذ ح ج)، أي "ولَقَبُه ذو أسدٍ ومَذْحِجٍ"[٢٤]؛ وإذ إنّ هذه القراءة جائزة، يُستحسن أن نُدخل المفردة (ل ق ب) في الوحدات المستفادة من هذا النصّ.

٢- في السطر الثاني: (و م ل ك ا ل ا س د ي ن و ن ز ر و و م ل و ك هـ م)؛ تفسيره: "ومَلَكَ الأسَدَيْن ونزارًا وملوكَهم"، وقرأ Bellamy الكلمة الثالثة (و ب هـ ر و)، والمراد عنده: "ومَلَكَ الأسَدِيِّين [أو الأسَدَيْن] وقُهِروا [أي غُلبوا أو قُهروا] وملوكَهم"[٢٥]. ومن التفسيرات المختلفة أيضًا أن (و ج ا) في آخر السطر الثاني ليس معناها "وجاءَ" بل "وَجَأَ" أي "ضَرَبَ" ومفعولها (م د ي ن ت ش م ر) أي "ناحية شَمَّر"[٢٦].

٣- في السطر الثالث: (ب ز ج ي ف ي ح ب ج ن ج ر ا ن)؛ فالباء في مطلع الكلمة الأولى حرف جرّ متعلّق بالفعل (ج ا، أي "جاء") في السطر السابق، والمراد: "وجاء بالجباية في أطراف نجران". والزَّجْيُ في الفصحى: الجِباية، مِن زجا الخراجُ أي تيسّرت جبايتُه، وأما (ح ب ج) فيقابله في الفصحى: حَبَجَ إذا دنا واكتنف وأشرف حتى نظر، والمراد القُرب، وفي سياق النصّ: الطَّرَف أو الأطراف. أما Bellamy فتختلف قراءتُه حروفَ هذا المقطع اختلافًا بيِّنًا عن هذه القراءة، فصواب القراءة عنده (و ج ا ي ز ج هـ ف ي ر ت ج ن ج ر ن)، ويقابله في الفصحى: "وجاء يَزُجُّه/ يَزُجُّها في رُتُجِ نجران"، أي "وجاء يدفع به/بها [أي مذحج] إلى أبواب نجران"، والزَّجُّ: الدَّفع، والرُّتُج بالجمع (أو الرِّتاج بالإفراد): الأبواب[٢٧].

---

[٢٣] . Beeston (١٩٧٩) ص ٣.

[٢٤] . Bellamy (١٩٨٥) ص ٣٥-٣٦.

[٢٥]. نفسه ص ٣٦-٣٧.

[٢٦] . Beeston (١٩٧٩) ص ٤-٥.

[٢٧] . Bellamy (١٩٨٥) ص ٣٩-٤٠.

وبالجملة، فإذا فضّلنا قراءةً على ما عداها من قراءات لا يَحْسُن بنا أن نهمل المفردات المكوِّنة لتلك القراءات كراهةَ أن نُسقط ما يمكن أن يكون من أصول الفصحى في مجموعة من النقوش ما تزال محدودة العدد ولكنها عظيمة الفائدة في التأريخ للفصحى.

ثبت المصادر والمراجع

أ–بالعربيّة

* الأنصاري، عبد الرحمن الطيّب. "قرية" الفاو: صورة للحضارة العربيّة قبل الإسلام في المملكة العربيّة السعوديّة. جامعة الرياض، الرياض ١٩٨٢.

* بعلبكي، رمزي. الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميّين. دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨١.

* العشّ، محمد أبو الفرج. " كتابات عربيّة غير منشورة في جبل أُسيس". الأبحاث، العدد ١٧ (١٩٦٤)، ٢٢٧–٣١٦.

ب– بالأجنبيّة

Beeston, Alfred F.L. 1979. “Nemara and Faw”. *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 42. 1-6.

_____. 1981. “Languages of pre-Islamic Arabia”. *Arabica* 42. 178-86.

_____. Frederick V. Winnett, Jacques Ryckmans, & Maḥmūd al-Ghūl. 1973. “The inscription Jaussen-Savignac 71”. *Proceedings of the Seminar for Arabian Studies* 3. 69-72.

Bellamy, James A. 1985. “A new reading of the Namārah inscription”. *Journal of the American Oriental Society* 105. 31-51.

_____. 1988. “Two pre-Islamic Arabic inscriptions revised: Jabal Ramm and Umm al-Jimāl”. *Journal of the American Oriental Society* 108. 369-78.

_____.1990. “Arabic verses from the first/second century: The inscription of ʿEn ʿAvdat”. *Journal of Semitic Studies* 35. 73-79.

Ghabban Ali ibn Ibrahim. 2008. “The inscription of Zuhayr, the oldest Islamic inscription (24 AH/AD 644-645), the rise of the Arabic script and the nature of the early Islamic state”. *Arabian Archaeology and Epigraphy* 19. 209-36.

Ghoneim, Wafiq. 1980. “Saudi-Arabien”. *Archiv für Orientforschung* 27. 317-24.

al-Ghul, Omar. 2004. “*An early Arabic inscription from Petra carrying diacritical marks*”. *Syria* 81. 105-18.

Grimme, Hubert. 1936. “À propos de quelques graffities du temple de Ramm”. *Revue Biblique* 45. 90-95.

Healey, John F. & G. Rex Smith. 1989. "Jaussen-Savignac 17: The earliest dated Arabic document (A.D. 267)". *Atlal: The Journal of Saudi Arabian Archaeology* 12. 77-84 (Pl. 46).

Jamme, Albert. 1967. "New Ḥasaean and Sabaean inscriptions from Saudi Arabia". *Oriens Antiquus* 6. 181-87 (Pls. 47-49).

Jaussen, Antonin & Raphaël Savignac. 1909-22. *Mission archéologique en Arabie*. 5 vols. Paris: Ernest Leroux and Paul Geuthner. (Repr., Cairo: Institut Français d'Archéologie Orientale, 1997).

Knauf, E.A. 1984. "Bemerkungen zur frühen Geschichte der arabischen Orthographie". *Orientalia* (n.s.), 53. 456-58.

Kropp, Manfred. 1992. "The inscription Ghoneim AFO 27, 1980. Abb. 10: A fortunate error". *Proceedings of the Seminar for Arabian Studies* 22. 55-67.

_____. 1994. "A puzzle of Old Arabic tenses and syntax: The inscription of ʿEn ʿAvdat". *Proceedings of the Seminar for Arabian Studies* 24. 165-74 (Pl. I).

Larsen, David. 2009. "Precedence and innovation in the bilingual Nabataean inscription of ʿEn ʿAvdat". *Zeitschrift für arabische Linguistik* 50. 5-21.

Littmann, Enno. 1929. "Die vorislamisch-arabische Inschrift aus Umm iğ-Ğimāl". *Zetschrift für Semitistik und verwandte Gebiete* 7. 197-204.

_____. 1949. *Arabic inscriptions* (= *Syria Publications of the Princeton University Archaeological Expeditions to Syria in 1904-1905 and 1909*, Division IV. Section D). Leiden: E.J. Brill.

Macdonald, Michael C.A. 1998. "Some reflections on epigraphy and ethnicity in the Roman Near East". *Identities in the Eastern Mediterranean in Antiquity, Proceedings of a conference held at the Humanities Research Center in Canberra, 10-12 November 1997* (*Mediterranean Archaeology* 11, 1998), 177-190.

_____. 2000. "Reflections on the linguistic map of pre-Islamic Arabia". *Arabian Archaeology and Epigraphy* II. 28-79.

_____. 2008. "Old Arabic (Epigraphic)". *Encyclopedia of Arabic Language and Linguistics*, vol. 3, 464-75. Leiden: E.J. Brill.

Müller, Walter W. 1982. "Das Altarabische der Inschriften aus vorislamischer Zeit". *Grundriβ der Arabischen Philologie*. I. *Sprachwissenschaft*, ed. Wolfdietrich Fischer, 30-36. Wiesbaden: L. Reichert.

Negeb, Avraham. 1986. "Obadas the God ". *Israel Exploration Journal* 36. 56-60.

Noya, Sergio. 1989. "Über die älteste arabische Inschrift, die vor kurzem entdeckt wurde". *Studia Semitica necnon Iranica Rudolpho Macuch septuagenario ab amicis et discipulis dedicata*, ed. M. Macuch, C. Müller-Kessler & B.G. Fragner, 187-94. Wiesbaden: O. Harrassowitz.

Ory, Solange. 1967. "Les graffiti Umayyades de ʿAyn al-Ǧarr". *Bulletin du Museé de Beyrouth* 20. 97-148.

Robin, Christian J. 2001. "Les inscriptions de l'Arabie antique et les études arabes". *Arabica* 48. 509-77.

_____. 2006. "La réforme de l'écriture arabe à l'époque du califat médinois ". *Mélanges de l'Université Saint-Joseph* 59. 319-64.

_____. & Maria Gorea. 2002. "Un réexamen de l'inscription arabe préislamique du Ǧabal Usays (528-529 è. chr.)". *Arabica* 49. 505-10.

Testen, David. 1996. "On the Arabic of the ʿEn ʿAvdat inscription". *Journal of Near Eastern Studies* 54. 281-92.

صور النقوش

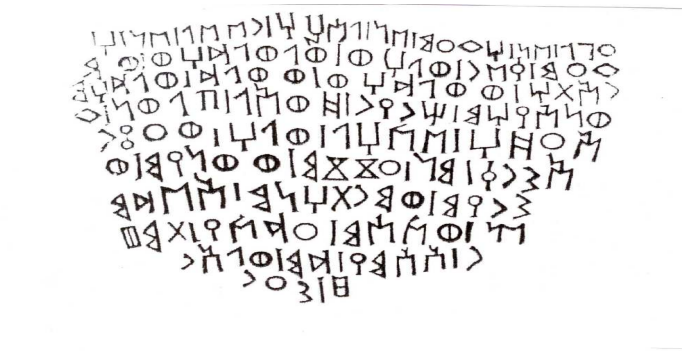

نقش عجل بن هفعم

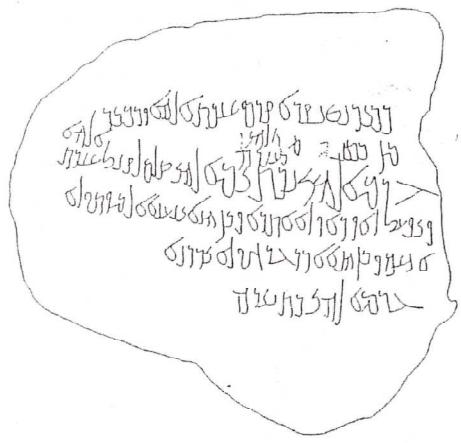

نقش عين عبدة

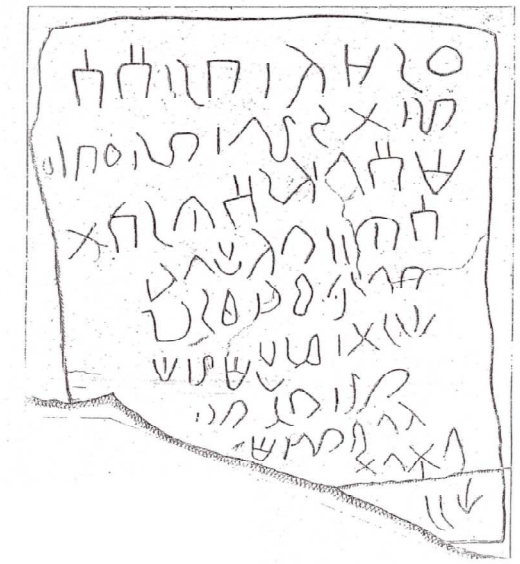

نقش الخريبة (المعروف بـ JSLih 71)

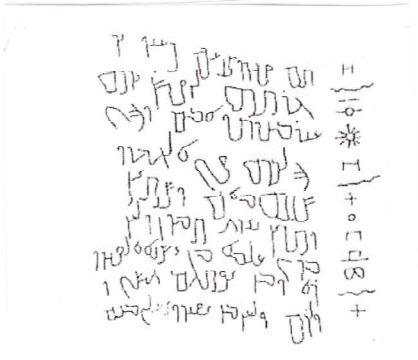

نقش رقوش (المعروف بـ JSNab 17)

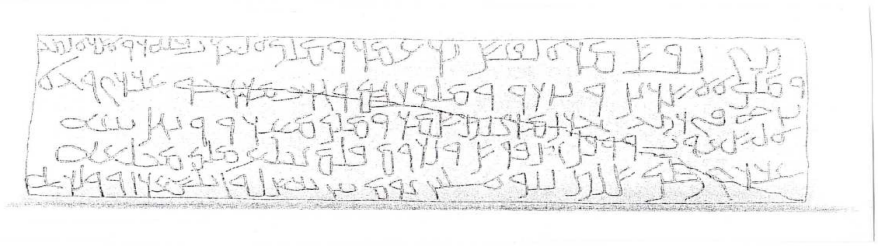

نقش النَّمارة

المحور الرابع

السامّيات

(١٥)

المقايَسة في صِيَغ الضمائر العربيّة والساميّة

حدّ المقايَسة[١] في هذه الدراسة تأثُّر صيغة ما في بنيتها بصيغة أخرى أو بصيغ أخرى متعلّقة بها، أي أنّ بنية الصيغة المتأثِّرة بغيرها تتغيّر لتصبح موافقة في وجه أو أكثر للصيغة

[١]. لعل هذا المصطلح يفيد المعنى المراد أكثر من مصطلح "القياس" الذي استعمله سيبويه ومَن تابَعَه للدلالة على جملة من المعاني التي نخشى أن تلتبس بالمعنى المقصود في هذه الدراسة. ومن ذلك استعمالهم القياس لينصرف إلى معنى الصواب أو الشيوع في اللغة، كقول سيبويه: "وتقول في رجل سمّيته بارْمِه هذا إرمٍ قد جاء ويُنوِّن في قول الخليل وهو القياس" (الكتاب، ط. بولاق، ٢:٦٠)، وقول المبرّد: "ولا يصلح في القياس إلاّ ما ذكرنا" (كتاب المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، ٤ ج، القاهرة، ١٩٦٣-٦٩، ٢:١٥٥)، وقول ابن السّراج: "واعلم أنّه ربما شذّ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم أنّ القياس إذا اطّرد في جميع الباب لم يُعنَ بالحرف الذي يشذّ منه فلا يطّرد في نظائره" (كتاب الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ٣ج، بغداد، ١٩٧٣، ١: ٦٠-٦١). أما "المقايسة" فلا تدلّ هنا على أنّ الصيغة المؤثِّرة في غيرها أصوب من الصيغة المتأثّرة، أو أشيع منها. يضاف إلى هذا أنّ "القياس" قد ينصرف إلى الأداة التي يلجأ إليها بعض دارسي اللغة حين يُعوزه الشاهد اللغويّ أو السماع، وهذا المعنى جليّ في قول ابن ولاّد في بعض ردّه على المبرّد: "وسبيله سبيل النحويين اتّباع كلام العرب إذا كانوا يقصدون إلى التكلّم بلغتهم، فأما أن يعملوا قياسًا – وإن حسنَ – يؤدّي إلى غير لغتها فليس لهم ذلك" (الانتصار، في حاشية المقتضب، ٣:٣١٣)؛ انظر أيضًا: الخصائص لابن جني (تحقيق محمد علي النجار، ٣ ج، القاهرة، ١٩٥٢-٥٦) في باب تعارض السماع والقياس ١: ١١٧-١٣٣؛ وقارن بالسيوطي في الاقتراح في علم أصول النحو (ط. حيدر أباد، ١٨٩٢): ٩٤؛ أما "المقايسة" فلا تنصرف إلى مثل هذا المعنى. ومن الجائز استعمال "المماثلة" أو "التجنيس" للمعنى المراد في هذه الدراسة؛ انظر المصطلحين في المنصف على التصريف لابن جنّي (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ٣ ج، القاهرة، ١٩٥٤-٦٠) ١: ١٩١، غير أن استعمال الأول في الصوتيات والثاني في البلاغة قد يفضي إلى الالتباس، فلذا آثرنا "المقايسة".

المؤثِّرة فيها. مثال ذلك من العبريّة[٢] لفظة חֲמִשָּׁה ḥămiššā (خمسة) التي يرجع تشديد صوت الشين فيها إلى المقايسة، أي أنها قيست على مثال שִׁשָּׁה šiššā (ستة) ذات الشين المشدّدة؛ فتشديد الشين في šiššā سابق على تشديدها في ḥămiššā ومسبِّب له معًا. وهكذا تكون صيغة ḥămiššā ناتجة عن تغيّر في بنية أصليّة[٣] حصل بتأثير صيغة أخرى هي šiššā[٤].

مثلنا الثاني على المقايسة أمر نبّه عليه ابن جنّي وهو حذف الهمزة في صيغة المتكلّم من وزن أَفْعَلَ، فالعرب تقول أُكْرِمُ بدلاً من *أُؤَكْرِمُ لاجتماع الهمزتين، ثم يقولون نُكْرِمُ بدلاً من *نُؤَكْرِمُ، ويُكْرِمُ بدلاً من *يُؤَكْرِمُ وهكذا، وإن لم تجتمع فيه همزتان. ويعزو ابن جنّي هذا بحقّ إلى "حملهم حروفَ المضارعة بعضها على حكم بعض"[٥]، أي أنّ صيغة

---

٢. نعني بها في هذه الدراسة عبريّة العهد القديم.

٣. على الرغم من عدم ورود هذه الصيغة في أيّ نصّ تاريخيّ بين أيدينا فإنّ افتراضها سائغ بل واجب يقتضيه علم اللغات الساميّة المقارن لتفسير ḥămiššā نفسها. ونقترح صيغة ḥamšă* أصلاً عبريًّا، على غرار kamsat العربيّة وkamšat الأكديّة، وḥamšā السريانيّة (نستخدم النجمة للدلالة على أنّ الصيغة المذكورة غير واردة في اللغة، ولكنها الأصل المفترض للصيغة المستعملة فيها).

٤. ما يؤكّد أنّ šiššā هي الصيغة المؤثّرة في صاحبتها أنّ بعض اللغات الساميّة الأخرى يشارك العبريّة في تشديد الشين، أو ما يقابلها، في هذه الصيغة (ففي العربيّة ستّة، وفي الأكديّة šeššet، وفي الحبشيّة sᵉssū)، في حين تنفرد العبريّة بتشديد الشين في ḥămiššā (ففي العربيّة خمسة، وفي الأكديّة kamšat وفي السريانيّة ḥamšā، وفي الحبشيّة kamᵉstū). ثمّ إنّ تشديد الشين في šiššā ناتج عن ظاهرة لغويّة يمكن تفسيرها، ولعلها إدغام الدال في الشين لأن الأصل فيما يبدو šidšā* أو ما يشبهه، في حين أنّ تشديد الشين في ḥămiššā ليس له ما يفسّره إلا المقايسة. وفي إشارة عابرة نلاحظ أنّ أمثلة المقايسة في الأعداد الساميّة غير مقتصرة على ما ذكرنا، ففي حين أثّرت صيغة šiššā في ظهور صيغة ḥămiššā نرى التأثير معكوسًا في שֵׁשׁ šēš العبريّة (سِتّ) المتأثرة بـ חָמֵשׁ ḥămēš (خمس) في المدّ الطويل ē، أي "الصيري" العبريّة. وفي اللغات الهنديّة الأوروبيّة أيضًا أمثلة على المقايسة في الأعداد؛ انظر:
L. Bloomfield, *Language* (N.Y., 1933), pp. 422-3.

٥. الخصائص ١: ١١١. وتُحذف الهمزة كذلك في اسمَي الفاعل والمفعول من أَفْعَلَ.

*نُؤَكْرِمُ التي يتوقّع اللغويّ وجودها تغيّرت بتأثير صيغة أُكْرِمُ، فأصبحت نُكْرِمُ، وبذلك زاد شبهها بصيغة أُكْرِمُ.

ولتحديد مدلول المقايسة تحديدًا مانعًا في هذه الدراسة ينبغي أن نجعل عنصر التغيير المذكور في الحدّ المعيارَ الرئيسَ في الحكم على الصيغ فلا نستخدم مصطلح المقايسة دون وجود تغيير في الصيغة المتأثّرة بغيرها. وهذا التحديد يعطي مصطلحنا مفهومًا خاصًّا ينتفي معه اعتبار كلّ ما قيس على غيره مقايسة في حدّنا، بل يسقط معه الاحتفال بالجزء الأكبر من الصيغ التي قد يعدّها معظم علماء اللغة صيغًا مقيسة على غيرها. ففردينانـد دو سوسور، مثلاً، يقول إنّ "المقايسة" (analogie) قلّما تكون في تغيّر يصيب صيغة ما، وهي في مجملها نشوء صيغ جديدة لا تحلّ محلّ صيغ قديمة. ويعطي على ذلك المثل التالي من الفرنسية: قياسًا على صيغة réactionnaire المشتقّة من réaction قد يشتقّ أحدهم صيغة répressionnaire من répression؛ ويتّضح هذا بالمعادلة التالية:

réaction: réactionnaire = répression: x

x = répressionnaire

وبذلك نشأت صيغة جديدة دون أن تكون منقلبة عن صيغة أصليّة أصابها التغيير[٦]. هذا النوع من نشوء الصيغ وروده كثير جدًّا، غير أننا لا نقصد إليه في مصطلحنا.

وكثيرًا ما يستخدم النحاة واللغويّون العرب مصطلح القياس ويستخدم علماء اللغة المحدثون مصطلح analogy أو analogical creation أو Analogiebildung في الألمانيّة، للدلالة على استعمال المتكلّم صيغةً ما أو جملةً ما دون أن يكون قد سمعها بالضرورة. جاء في تصريف المازني: "... وهذا هو القياس. ألا ترى أنّك إذا سمعتَ "قام زيدٌ" أجزتَ أنتَ "ظَرُف خالدٌ، وحَمُقَ بِشْرٌ" وكان ما قستَه عربيًّا كالذي قستَه عليه؛ لأنك لم تسمع

---

٦. انظر: *Course in General Linguistics*, trans. W. Baskin (N.Y., 1959), p. 164

ومن الأمثلة القليلة التي يضربها دو سوسور والتي تتّفق وحدَّ المقايسة عندنا أنّ الفرنسيّين كانوا يقولون لفترة طويلة il preuve و nous prouvons و ils preuvent. أما اليوم فهم يقولون il prouve و ils prouvent (pp. 161-2). ومعنى هذا أنّ تغييرًا طرأ على الصائت في preuve و preuvent ليوافق الصيغ الأخرى. هذا التغيير هو الذي يجعل المثل هذا من أمثلة المقايسة كما حدّدناها.

من العرب أنتَ ولا غيرك اسم كلّ فاعل ومفعول، وإنّما سمعت بعضًا فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس"[٧]. هذا النوع من القياس أكثر من أن يُحصر لأنه قائمٌ في طبيعة اللغات الإنسانيّة التي تكتفي بعدد محدود من الأصوات والصيغ لتعبّر عن عدد غير محدود من الأفكار. ولما كان هذا النوع من القياس يفتقر إلى عنصر التغيير المذكور في الحدّ السابق، فغير جائز أن يُعَدّ مقايسة بالمعنى الذي نريده هنا.

وهناك بعض المفاهيم اللغويّة المتّصلة بعض الاتّصال بمفهوم المقايسة والتي قد يحسن فصلها عن هذا المفهوم إمعانًا في دقّة تحديده، فمنها:

١) التصحيح الزائد لبعض الصيغ، وهو ناتج عن ظنّ المتكلم أن القاعدة العامّة لا تقبل الصيغ الشاذّة، أو أنّ قاعدة لغويّة ما لا تختصّ بصنف واحد من الكلمات؛ وهذا ما يسمّى في علم اللغة hyper-correction، أو pseudo-correction، أو overcorrection، أو overgeneralization. وكثير من هذا منتزَع من لغة الطفل في المرحلة التي يقوم فيها بجهدٍ واعٍ[٨] لتكوين الصيغ التي لم يسمعها من غيره. من ذلك صيغة runned* التي استخدمها بعض الأطفال[٩] ظنًّا منهم بأنّ كل فعل ماضٍ لا بدّ أن ينتهي

---

٧. ١:١٨٠؛ وانظر: الخصائص ١:١١٤ و١:٣٥٧. وقارن بالمثل الذي جاء به A.H. Sturtevant في:
Linguistic Change: An Introduction to the Historical Study of Language (Chicago, 1961), pp. 131 ff.
فهو يقول: قد ينطق المتكلم بالجملة "It's a warm summer" دون أن يكون قد سمعها من غيره، وذلك أنه يقيسها على غيرها من الجمل المشابهة التي سمعها، نحو "It's a warm day". ولمزيد من التفصيل راجع:
L. Bloomfield, *Language*, pp. 276 ff.
P.H. Matthews, *Morphology: An Introduction to the Theory of Word-Structure* (Cambridge, 1974), pp. 68 ff.

٨. في أهمّيّة الوعي اللغويّ الذي يرافق التصحيح الزائد انظر:
J. Blau, *On Pseudo-Corrections in Some Semitic Languages* (Jerusalem, 1970), p. 12.

٩. D. McNeill, *The Acquisition of Language: The Study of Developmental Psycholinguistics* (N.Y., 1970), p. 106.
ولتفصيل أكبر حول استخدام الأطفال للّغة والصيغ التي قد يضعونها انظر:
J. Piaget, *The Language and Thought of the Child* (N.Y., 1952).

بالمورفيم ed-، وصيغة deers جمعًا لـ deer[١٠] التي تنتج عن تطبيق المتكلّم قاعدة الجمع الرئيسة في الإنكليزيّة أي إضافة s أو z في آخر الكلمة. وقريب من هذا استعمال بعض "المتفاصحين" الأداة "لم" في عامّيّتهم قبل الفعل الماضي (نحو لم قُلت)[١١]، أو قبل الأسماء (نحو لم ممكن، ولم معقول)[١٢] ظنًّا منهم أنّ "لم" لا تختصّ بالمضارع؛ وفي هذا جهدٌ واعٍ يقوم به المتكلم "تصحيحًا" للعبارة.

٢) اشتقاق التوهّم، أو "التاثيل الشعبيّ"، وهو ما يُعرف بـ folk etymology أوpopular etymology، وفي الألمانيّة Volksetymologie، وينصرف إلى الوهم الذي يقع فيه المتكلّم في أصل اشتقاق كلمة ما، يؤدّي به إلى صوغها صياغة جديدة مستعينًا بصيغ أخرى يعرفها. من ذلك مثل طريف من الإنكليزيّة وهو كلمة renegade التي تعني المرتدّ أو الخارج؛ فقد وهم كثيرٌ من أبناء اللغة أن هذه الكلمة منحوتة من الفعل run والاسم gate وكأن المرتدّ شخص يهرب من منفذ، ولذلك حُرِّفَت اللفظة على ألسنتهم فصارت runagate[١٣]. فالمتكلم استعانَ هنا بكلمتين متداولتين في اللغة وبقاعدة النحت الكثيرة الورود في لغته فصاغ اسمًا على مثال أسماء أخرى قائمة في لغته نحو runabout وrunaway.

ولعل من اشتقاق التوهّم ما ذكره الفرّاء عن امرأة من غنيّ قالت: "رثأتُ زوجي بأبيات" فهمزتْ تريد رثيتُه؛ قال الفراء :"وهذا من المرأة على التوهّم لأنها رأتهم يقولون: رثأت اللبن فظنّت أنّ المرثية منها"[١٤]. ومن الأمثلة المأخوذة من اللهجات العربية الحديثة أنّ أهل تلمسان عندما أدخلوا كلمة boulanger الفرنسية (أي الخبّاز) إلى لهجتهم وهموا

---

١٠. انظر: D. Bolinger, *Aspects of Language*, 2nd ed. (N.Y., 1975), p. 289

ولمزيد من الأمثلة والشروح انظر: L. Bloomfield, *Language*, pp. 409 ff.

١١. يسهّل هذا الاستعمالَ أنّ الفعل المضارع نفسه بعد "لم" يفيد المضيّ، ولهذا قيل إنّ "لم" حرف قلب.

١٢. يسهّل هذا الاستعمالَ أن "لم" حرف نفي.

١٣. انظر: Bolinger, *Aspects of Language*, p. 407

١٤. انظر: اللسان، رثأ، وكذلك المقدمة ص ١٧ (ط. دار صادر، ٢٠ج، بيروت، ١٩٦٨).

أنّ المقطع الأخير منها هو المقطع: ji- المأخوذ من التركيّة، والذي يلحق الكلمة للدلالة على الصنعة؛ ولذلك حرّفوا اللفظة فصارت bōlanji ومؤنّثها bōlanjiya على قياس غيرها من الكلمات المنتهية بهذه اللاحقة[١٥].

ومن أمثلة اشتقاق التوهّم ما يؤدّي إلى تغيير كلمة دخيلة عن أصلها لأن المتكلم يحاول إخضاعها لقواعد لغته وقوالبها للحفاظ على القياس المطَّرد فيها. وعلى هذا نفسّر كلمة الاسكندر Ἀλέξανδρος التي توهّم العرب أنّ الألف واللام فيها أداة التعريف، لذلك قالوا اسكندر واسكندرية[١٦]. ومثل هذا قول بعضهم ماس بدلاً من ألماس ظنًّا منهم أنّ الهمزة واللام ليسا من الأصل[١٧].

٣) الإتباع، وحدّه عند ابن فارس "أن تُتْبَع الكلمةُ الكلمةَ على وزنها أو رويّها إشباعًا وتأكيدًا"[١٨]. وسواءٌ أكانت الكلمة الثانية "ذات معنى"، كما في قسيم وسيم وفي جديد قشيب، أم كانت "غير واضحة المعنى ولا بيّنة الاشتقاق"، على حدّ قول اللغويّين، كما في حارّ يارّ وفي حَسَن بَسَن، لا يمكن اعتبارها (أي الكلمة الثانية) ناتجة عن المقايسة التي حدّدناها. فقولنا جديد قشيب لا يعدو كونه إلصاقًا (agglutination) لكلمتين، نشأت عنه عبارة يستطيع المتكلم استعمالها كما سمعها؛ ولـمّا كان كلا اللفظين يعني الجديد انتفى عنصر التغيير في الصيغة وانتفى عندنا اعتباره مقايسة. أما قولنا حارّ يارّ فلا يمكننا اعتباره ضربًا من المقايسة لأن العنصر الثاني من العبارة، وإن كان متأثّرًا بما قبله، ليس منقلبًا عن صيغة أصليّة تغيرت بتأثير العنصر "حارّ". ففي حين أنّ ḥămiššā في المثل السابق نتيجة تغيّر صيغة أصليّة سابقة عليها بتأثير šiššā، فإنّ "يارّ" ليست

---

١٥. انظر: W. Marçais, *Le dialecte arabe parlé à Tlemcen: grammaire, textes, et glossaire* (Paris, 1902), p. 96.

١٦. جاء في معجم البلدان: "فهذه ثلاث عشرة اسكندرية نقلتُها من كتاب ابن الفقيه" (ط. دار صادر، ٥ج، بيروت، ١٩٥٥) ١: ١٨٣. لاحظ أيضًا ظاهرة القلب المكانيّ بين السين والكاف.

١٧. هذا إذا سلّمنا مع ابن الأثير أنّ الهمزة واللام فيه أصليّتان مثلهما في إلياس: انظر: اللسان، مأس.

١٨. الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (القاهرة، ١٩١٠): ٢٢٦؛ وقارن بالمزهر للسيوطي (تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ٢ج، القاهرة، لا.ت.): ١: ٤١٤.

نتيجة أيّ تغيّر في صيغة أصليّة أثّرت فيها "حارّ"، لأنْ لا مسوّغ لافتراض مثل هذه الصيغة الأصليّة كالمسوّغ لافتراض صيغة أصليّة سابقة على ḥămiššā.

والمقايسة من أكثر الأبواب اللغوية إظهارًا لنزعة المتكلّم إلى المحافظة على التناسب والاطّراد في لغته، وذلك بتقليص اختلاف الصيغ وبإظهارها متشابهة ومتّسقة؛ فبدلاً من أن يقول العربيّ أُكْرِمُ في صيغة المتكلم، و*نُؤَكْرِمُ في صيغة المتكلمين، و*يُؤَكْرِمُ في صيغة الغائب وهكذا، قال أُكْرِمُ ونُكْرِمُ ويُكْرِمُ، فجعلها جميعًا على مثال واحد (pattern) كما مرّ[١٩]. ولعل هذه الوظيفة التي تقوم بها المقايسة هي التي تُكسبها أهمّيّتها الكبيرة في اللغة، حتى إنّها تجعلها موازية في الأهمّيّة للتغييرات الصوتيّة التي تقوم بوظيفة مناقضة[٢٠]، وهي تنويع الصيغ وزيادة تشعّبها، فكأنما الوظيفتان تحقّقان شيئًا من التوازن في اللغة.

سنقسم الضمائر الساميّة على النحو التالي:

١. ضمائر رفع منفصلة

٢. ضمائر نصب منفصلة

٣. ضمائر نصب وجرّ متّصلة لاحقة (suffixed) بالأسماء والأفعال مشتركة بينهما إلا في ضمير المتكلم

٤. ضمائر رفع لاحقة بالفعل الماضي كتاء فعلتُ

٥. ضمائر سابقة (prefixed) على الفعل المضارع، كنون نفعل

٦. ضمائر لاحقة بالفعل المضارع وأخرى شبيهة بها لاحقة بفعل الأمر

تظهر المقايسة في جميع الأقسام هذه إلاّ في الثاني منها، أي في ضمائر النصب المنفصلة (إيّاك ومتفرّعاتها). وندرس كل قسمة منفردةً[٢١]:

---

١٩. راجع الحاشية: ٥ وما يقابلها في المتن.

٢٠. انظر: F. de Saussure, *Course in General Linguistics*, pp. 143-61, esp. 153-61.

٢١. اقتصرنا في المثنّى على ضمائر الرفع اللاحقة بالفعل الماضي والضمائر السابقة على الفعل المضارع لأنها تتيح لنا مقارنتها في بعض الساميّات.

وسنذكر في معرض البحث صيغ الضمائر التي فيها مقايسة في اللغات الساميّة المختلفة. وللقارئ أن يعود إلى المراجع التي تعرض نحو كل لغة منها بالتفصيل؛ ونقترح على المبتدئ الرجوع إلى المراجع العامّة التالية قبل أن يغوص في مراجع اللهجات الأقلّ انتشارًا وأهمّيّة:

أوّلاً: ضمائر الرفع المنفصلة

١. ضمير المتكلم

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنا ʾanā و ʾana [٢٢]

الأكديّة: ʾanāku

العبريّة: אֲנִי ʾănī و אָנֹכִי ʾānōkī

الأكديّة: W. von Soden, *Grundriss der akkadischen Grammatik* (Roma, 1952).

العبريّة: *Gesenius' Hebrew Grammar*, ed. A.E. Cowley, 13th impr. (Oxford, 1976), 2nd Eng. ed. 1910.
T.O. Lambdin, *Introduction to Biblical Hebrew* (London, 1973).

الآرامية: F. Rosenthal, *A Grammar of Biblical Aramaic* (Wiesbaden, 1961).

السريانيّة: C. Brockelmann, *Syrische Grammatik*, 7. Aufl. (Leipzig, 1955).
Th. Nöldeke, *Kurzgefasste Syrische Grammatik*, 2. Aufl. (Leipzig, 1898).

الأوجاريتيّة: C.H. Gordon, *Ugaritic Textbook*, 3 vol., (Roma, 1865).

الفينيقيّة: Z.S. Harris, *A Grammar of the Phoenician Language* (New Haven, 1936).
S. Segert, *A Grammar of Phoenician and Punic* (München, 1976).

العربيّة الجنوبيّة: A.F.L. Beeston, *A Descriptive Grammar of Epigraphic South Arabian* (London, 1962).

الحبشيّة: A. Dillmann, *Grammatik der Äthiopischen Sprache*, 2 Aufl. (Leipzig, 1899); English trans.: J.A. Crichton (London, 1907).

أما المراجع التي تقارن نحو هذه اللغات والتي يتضمّن كلّ منها فصلاً عن الضمائر الساميّة فنذكر منها:

C. Brockelmann, *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*, 2 vols. (Berlin, 1908); (*GVG*).

de Lacy O'Leary, *Comparative Grammar of the Semitic Languages* (London, 1923), repr. Amsterdam, 1969.

L.H. Gray, *Introduction to Semitic Comparative Linguistics* (N.Y., 1934).

S. Moscati, et al., *Introduction to the Comparative Grammar of the Semitic Languages, Phonology and Morphology*, 2nd impr. (Wiesbaden, 1969).

W. Wright, *Lectures on the Comparative Grammar of the Semitic Languages* (Cambridge, 1890), repr. Amsterdam, 1969.

(قد نذكر هذه المراجع في الحواشي مختصرةً العنوان أو نكتفي بذكر المؤلّف حين نأمن الالتباس، فليُرْجَع عندها إلى هذه القائمة).

[٢٢]. في كتاب سيبويه ٢: ٢٧٩: "ومن ذلك قولهم: أنا، فإذا وُصل قال: أنَ أقول ذاك".

آراميّة العهد القديم: אֲנָא ʾănā

السريانيّة: ʾenā ܐܢܐ

الفينيقيّة: אנך [23]ʾnk، والمؤابيّة مثلها[24]

الأوجاريتيّة: ʾn و ʾnk [25]

الحبشيّة: ʾāna :አነ

يبدو أنّ بين هذه الصيغ صيغتين ناشئتين بالمقايسة وهما ʾănī وʾānōḵī العبريّتان. فبمقارنة الصيغ المذكورة أعلاه يظهر أن ضمير المتكلم في الساميّة الأمّ[26] (Proto-Semitic) له صيغتان، إحداهما في آخرها كاف متبوعة بصائت، والأخرى أقصر منها وهي خلو من الكاف وصائتها. وفيما يتعلّق بالصيغة الأقصر، يُشعرنا اتّفاق العربيّة[27] والآراميّة (والسريانيّة منها) والحبشيّة في الصائت ā- أو a- بعد النون بوجود هذا الصائت في الساميّة الأمّ. ولذا نرى أنّ الصائت ī- في ʾănī العبريّة ناشئ بالمقايسة[28]، وذلك بتأثير

---

[23]. ولعلها تُلفظ على ʾanec أو ʾanech، وكذلك وردت مكتوبةً بياء في آخرها: ʾnky؛ انظر: Segert, p. 95.

[24]. انظر نقش ميشع (Mesha) المعروف بنقش ذيبان، الأسطر ١، ٢١، ٢٢، ٢٣، الخ. للرجوع إلى النصّ مترجمًا ومشروحًا انظر: J. Gibson, *Textbook of Syrian Semitic Inscriptions*, v. 1: *Hebrew and Moabite Inscriptions* (Oxford, 1973), pp. 71-83.

[25]. طريقة كتابة الأوجاريتيّة لا تُظهر الصوائت إلا بعد الهمزة، ولذلك نعلم يقينًا حركة الهمزة في كل من ʾn و ʾnk، وهي فتحة في الكلمتين؛ انظر أحكام كتابة الهمزة في الأوجاريتيّة في: Gordon, v. 1, pp. 18-19.

[26]. هذه لغة يَفترض وجودَها علماء المقارنات السامية لتمثّل أقدم مرحلة يمكن الرجوع إليها بمقارنة اللغات الساميّة المعروفة؛ أي أنها الاصل الذي يسهّل افتراضُه تفسيرَ الظواهر اللغويّة القائمة في اللغات المتفرّعة عنه.

[27]. نعني بها الفصحى. أما الصيغتان ʾane وʾanē المستعملتان في بعض اللهجات اليوم فسببهما على الأرجح الإمالة لا المقايسة.

[28]. هناك تفسير آخر لصيغة ʾănī جاء به J. Barth في كتابه:
Die Pronominalbildung in den semitischen Sprachen (Leipzig, 1913), p. 4; hereafter: *Die Pronominalbildung.*
إذ يعتبر الـ ī- في هذه الصيغة عنصرًا إشاريًّا مستقلاً مضافًا إلى عنصر قبله هو ʾan.
أما O. Vogel فيرى أنّ الـ ī- هذه عنصر مستقلّ شبيه باسم الموصول؛ انظر:

الصائت ī- في ضمير المتكلم مضافًا إليه الاسم نحو סִפְרִי sifrī (كتابي)، وאֲבִי ʾăḇī (أبي)، وربّما أيضًا بتأثير الصائت ī- الموجود في لاحقة الفعل -nī[٢٩] الدالّة على وقوع الفعل على المتكلم، نحو אֲחָזַנִי ʾăḥāzanī (أخذني). ولم ينته دور المقايسة عند هذا الحدّ بل تعدّاه إلى تحوّل الضمير اللاحق -tu في pāʿaltu* – وهي الصيغة التي نتوقّع وجودها في العبريّة بعد مقارنتها بأخواتها الساميّات – إلى -tī كما في אָמַרְתִּי ʾāmartī (قلتُ)[٣٠].

أما صيغة ʾānōḵī، التي يقابلها في الأكديّة ʾanāku، فالأرجح[٣١] أن الصائت ī- فيها منقلب عن الضمّ وذلك أيضًا بتأثير ضمير المتكلم المضاف، ī-، والأداة nī- التي تلحق بالأفعال. وانقلاب الضمّ إلى كسر في هذه الصيغة شبيه بانقلاب الضمّ إلى كسر في نحو pāʿaltu*.

وفي الحضرميّة ظاهرة فريدة هي التفرقة بين ضمير المتكلم ʾanā وضمير المتكلمة ʾanī[٣٢]. ولعل أفضل تفسير لهذا أن ضمير المتكلمة نشأ بالمقايسة متأثّرًا بضمير المخاطبة المنفصل ʾanti*[٣٣].

Die Bildung des persönlichen Fürwortes im Semitischen (Greifswald, 1866), p. 22.
وعندي أنّ تفسير صيغة ʾănī على المقايسة أقوى لأنّ هناك غير واحد من المؤثّرات قد تكون المقايسة نشأت عنه (أي في لواحق كل من الأسماء والأفعال على حدّ سواء).

٢٩. انظر أدناه: ضمائر النصب والجرّ المتصلة (ضمير المتكلّم).

٣٠. انظر أدناه: ضمائر الرفع اللاحقة بالفعل الماضي.

٣١. من الممكن أيضًا أن يكون الصائت الأخير في ʾānōḵī قد صار كسرةً للمخالفة (dissimilation)، أي منعًا لتوالي صائتين متشابهين في صيغة ʾanōḵu* التي كنا نتوقّعها؛ وهكذا يمتنع توالي صائتين من جنس الضمة (ō و u)؛ وهذا ما نبّه عليه Barth في *Die Pronominalbildung,* p. 4. وتوضيحًا لهذه الظاهرة نذكر مثلاً آخر من أمثلة المخالفة في الصوائت العبريّة، وهو كلمة רֹאשׁוֹן rīšōn (أوّل) المشتقّة من רֹאשׁ rōš (رأس، رئيس)، والتي كان متوقّعًا أن تكون rōšōn* لولا المخالفة التي منعت توالي صائتين متماثلين من جنس الضمّة.

٣٢. انظر: Th. Nöldeke, *Beiträge zur semitischen Sprachwissenschaft* (Strassbourg, 1904), 25, n. 3
وعن اللهجة الحضرميّة عامّة راجع:
C. de Landberg, *Études sur les dialectes de l'Arabie méridionale*, v. 1, pt. 1: Ḥaḍramout (Leiden, 1901).

٣٣. قارن بـ: Barth, *Die Pronominalbildung*, p. 3 و *GVG*, v. 1, p. 297

٢. ضميرا المخاطَب والمخاطَبة:

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنتَ anta ʾ للمذكّر وأنتِ anti ʾ للمؤنّث

الأكديّة: attā ʾ للمذكّر وattī ʾ للمؤنّث

العبريّة: אַתָּה attā ʾ للمذكّر وאַתְּ att ʾ وאַתִּי attī ʾ للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: אַנְתָּה antā ʾ كتابةً (kethīḇ) وאְנְתְּ ant ʾ قراءةً (qerē) للمذكّر، والمؤنّث غير وارد.

السريانيّة: ܐܢܬ att ʾ للمذكّر وܐܢܬ, att ʾ للمؤنّث (النون والياء تُكتبان ولا تُلفظان).

الفينيقيّة: : את t ʾ للمذكّر، ومثله للمؤنّث

الأوجاريتيّة: at ʾ للمذكّر، ومثله للمؤنّث

الحبشيّة: anta ʾ: አንተ للمذكّر وantī ʾ: አንቲ للمؤنّث

باستثناء الفينيقيّة والأوجاريتيّة اللتين لا تعيننا طريقة كتابتهما في تحديد حروفهما الصائتة[٣٤]، يبدو أن الفرق بين الفتحة النهائيّة في المذكّر والكسرة النهائيّة في المؤنّث مشترك بين هذه اللغات، ولذا نستنتج أنه كان قائمًا في الساميّة الأمّ.

أما اتّحاد صيغة المؤنّث والمذكّر في ضمير المخاطب في كثير من اللهجات العربيّة الحيّة[٣٥] فناشئ عندنا عن المقايسة التامّة، أي تلك التي يكون فيها تغيّر العنصر المتأثّر بغيره تامًّا فتتّحد الصيغة الجديدة بالصيغة المؤثّرة فيها[٣٦]. وأما اتحاد صيغة المؤنّث والمذكّر

---

٣٤. كما مرّ سابقًا (الحاشية: ٢٥) يظهر الصائت بعد الهمزة في الأوجاريتيّة، وهو هنا فتحة في الحالين.

٣٥. منها لهجة بيروتيّة وأخرى تونسيّة تستخدم enti ʾ في التذكير والتأنيث.

٣٦. ويجوز أن يكون الضمير المذكّر قد أُميتَ وحلّ ضمير المؤنّث محلّه مع بقاء استخدامه على أصله في الدلالة على المؤنّث.

في السريانيّة فقد يكون أيضًا وليد المقايسة؛ إلا أنّ هناك تفسيرًا مختلفًا لهذه الظاهرة، وهو أنّ الصائت الأخير في الساميّة الأمّ (أي a- في صيغة المذكّر وi- في صيغة المؤنّث) سقط بحكم القواعد الصوتيّة للّغة[٣٧] فصار لفظ الصيغتين واحدًا وإن بقيت التفرقة في كتابتهما.

وضمير المخاطب في المنداعيّة (أو المندائيّة) هو אנאת ʾanat ويبدو أنّ هذه الصيغة (وهي في الأصل *ʾat) أو ما يشبهها) ناشئة بالمقايسة، لتكون على مثال ضمير المتكلم אנה[٣٨] ʾanā.

٣. ضميرا الغائب والغائبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: هو huwa للمذكّر وهي hiya للمؤنّث

الأكديّة: šū للمذكّر وšī للمؤنّث[٣٩]

العبريّة: הוּא hū للمذكّر وהִיא hī للمؤنّث[٤٠]

آراميّة العهد القديم: הוּא hū للمذكّر وהִיא hī للمؤنّث

---

٣٧. انظر: Moscati, p. 104. ولاحظ أن الصائت الأخير سقط من صيغة المؤنّث في العبريّة ولم يسقط في صيغة المذكّر. وفي العهد القديم سبعة مواضع وردت فيها صيغة المخاطبة على الأصل، أي مع الصائت ī- في אַתִּי attī؛ انظر مثلاً: سفر القضاة ١٧: ٢.

٣٨. انظر صيغ الضمائر في المنداعيّة في: Th. Nöldeke, *Mandäische Grammatik* (Halle, 1875), pp. 86ff.

وانظر أيضًا: *GVG*, v. 1, p. 301

وكذلك: E.S. Drawer & R. Macuch, *A Mandaic Dictionary* (Oxford, 1963), p. 24

R. Macuch, *Handbook of Classical and Modern Mandaic* (Berlin, 1965), p. 154.

٣٩. في الأكديّة ضمائر منفصلة مشتركة بين النصب والجرّ، وفيها الشين نفسها؛ فضمير الغائب هو šuāti/u وضمير الغائبة šāti/u وضمير الغائبة šu/iāti وšāti. وإلى ذلك في الأكديّة ضمائر منفصلة للمفعول به غير المباشر (dative) تظهر فيها الشين أيضًا؛ فضمير الغائب هو šuāšim وضمير الغائبة šu/iāšim وšāši(m)؛ انظر: von Soden, p. 41.

٤٠. الألف تُكتب ولا تُلفظ، وكذلك في الآراميّة.

السريانيّة: ܗܘ hū للمذكّر وܗܝ hī للمؤنّث

الفينيقيّة: הא h' للمذكّر والمؤنّث

الأوجاريتيّة: hw للمذكّر وhy للمؤنّث[٤١]

الحبشيّة: wᵉ'ᵉtū وዮእቲ: yᵉ'ᵉtī للمذكّر وውእቱ: للمؤنّث[٤٢]

ولغات جنوب الجزيرة، قديمها وحديثها، ذات أهمّيّة بالغة في تحليل هذه الصيغ. فالسبئيّة، بين اللهجات القديمة، تستخدم العنصر -h في صيغتَي الغائب والغائبة، بينما تستخدم القتبانيّة مثلاً العنصر -s¹ فيهما، فصيغة المذكّر هي s¹w أو s¹wt وصيغة المؤنّث هي s¹yt[٤٣]. أما المهريّة (لغة مَهْرة الحديثة) فصيغة الغائب فيها he وصيغة الغائبة se[٤٤]. وعنصر السين الموجود في القتبانيّة والمهريّة هو العنصر نفسه الذي يتكوّن منه ضميرا الغائب والغائبة في الأكديّة (š)، وفي المصريّة القديمة أيضًا[٤٥]، وهي لغة قريبة من اللغات الساميّة.

وقد يرجع ترجّح هذه الصيغ بين الهاء[٤٦] والسين (أو الشين) إلى إبدال أو تغيّر صوتيّ يطرأ على حرف الصفير في بعض هذه اللغات فيضعف ويصير هاء[٤٧]. فالهاء والسين (أو

---

٤١. في الأوجاريتيّة أيضًا ضمائر منفصلة مشتركة بين النصب والجرّ. والوارد منها في النصوص ثلاثة: hwt للغائب وhyt للغائبة وhmt للغائبِين والغائبات؛ انظر: Gordon, pp. 35-6.

٤٢. الشكل ᵉ رمز لما يُعرف بالصائت السادس في الحبشيّة، وهو متوسّط بين الصائتين e وi؛ انظر M. Chaine, *Grammaire Éthiopienne* (Beyrouth, 1907), pp. 2, 8.

٤٣. وتستعمل هاتان الصيغتان اسمَيْ إشارة؛ انظر: Beeston, p. 47. أما الرمز s¹ فهو ما يُصطلح عليه لتمثيل الـ ṯ التي تقابل السين العربيّة الشماليّة والشين العبريّة والسريانيّة (*ibid.*, p. 14).

٤٤. انظر: A. Jahn, *Die Mehri-Sprache in Südarabien: Texte und Wörterbuch* (Vienna, 1902) وأيضًا: M. Bittner, *Studien zur Laut-und Formenlehre der Mehri-Sprache in Südarabien* (Wien, 1913), pt. 3, p. 7 ff.; hereafter: Bittner.

٤٥. ضمير الغائب فيها św وضمير الغائبة sy؛ انظر: A. Gardiner, *Egyptian Grammar*, 2nd ed. (London, 1950), p. 42.

٤٦. هذه الهاء سقطت في الحبشيّة من صيغتَي الضميرين وزيد tū- للمذكّر و tī- للمؤنّث.

٤٧. في اللغات الهنديّة–الأوروبيّة ظاهرة مماثلة، فـ"السين" في مطلع الكلمة تبقى في اللاتينيّة "سينًا" ولكنها تتحوّل إلى "هاء" في اليونانية Spiritus asper نحو ἑπτά في اليونانية وseptem في

الشين) قد تتبادلان في هذه اللغات كما في وزن أفعلَ في العربيّة والحبشيّة، الذي يقابل وزن hifʿīl في العبريّة ووزن šafʿēl في السريانيّة والأوجاريتيّة ووزن sʿfʿl في العربيّة الجنوبيّة القديمة باستثناء السبئيّة والحضرميّة[٤٨].

غير أنّ افتراض الإبدال في ترجّح هذه الصيغ بين الهاء وحرف الصفير لا يفسّر الصيغتين الأكديّتين اللتين تحتفظان بالشين. وأهمّ من ذلك أنه لا يفسّر الاختلاف في المهريّة بين صيغة المذكّر he وصيغة المؤنّث se، إذ من غير المحتمل أن يقع الإبدال في المذكّر دون المؤنّث في حين أنّ جميع اللغات الأخرى[٤٩] تستخدم في كلا الصيغتين الهاء وحدها أو حرف الصفير وحده.

إن التفسير البديل لصيغ هذه الضمائر يجب أن ينطلق من اعتبار اختلاف الصيغتين في المهريّة يعكس اختلافهما في الساميّة الأمّ، أي أنّ ضمير الغائب في هذه اللغة المفترَض وجودُها كان بالهاء وأنّ ضمير الغائبة فيها كان بحرف الصفير. وبذلك تفسَّر جميع الصيغ الأخرى المذكورة أعلاه على أنها ناشئة بالمقايسة: إما تغيُّر صيغة الغائب لموافقة صيغة الغائبة، كما في الأكديّة والقتبانيّة، وإمّا تغيُّر صيغة الغائبة لموافقة صيغة الغائب كما في سائر اللغات المذكورة.

ولعل من الطريف أن نلاحظ أنّ he وse في المهريّة، وهما الصيغتان الساميّتان الوحيدتان اللتان لم تنشآ بالمقايسة بين الهاء وحرف الصفير، لا يخلوان من عمل المقايسة فيهما من وجه آخر. ففي حين أنّ اللغات الأخرى تميّز بين الصائت ū- في صيغة

اللاتينيّة؛ انظر: C.D. Buck, *Comparative Grammar of Greek and Latin*, 8th impr (Chicago, 1962), p. 132.

٤٨. في العربيّة بقايا من هفعلَ وسفعلَ في نحو هراق وسقلب. ولعل سين استفعلَ، على هذا التفسير، علامة قديمة للتعدية في العربيّة تقوم بوظيفة تشبه وظيفة الهمزة في أفعلَ. وفي العبريّة وزن نادر هو šafʿelet (مثلاً שַׁלְהֶבֶת šalheḇeṯ، لَهَبٌ) يفيد التعدية بالشين لا بالهاء التي تجيء في معظم اللغة. انظر أيضًا تحوّل الشين إلى هاء أو حاء في لهجة الحراسيس (لغة مهريّة تُستخدم في شمال ظفار) في:

T.M. Johnstone, *Ḥarsūsi Lexicon* (London, 1977), p. 49.

٤٩. بما فيها الحبشيّة لأنّ أصل صيغتها بالهاء (راجع الحاشية: ٤٦).

الغائب، والصائت ī- في صيغة الغائبة، أو بين العنصر wa- في صيغة الغائب والعنصر ya- في صيغة الغائبة (كما في العربيّة، وفي الأوجاريتيّة على الأرجح) تحوَّل الصائت في صيغة الغائب في المهريّة إلى e- ليوافق الصائتَ في صيغة الغائبة.

وتحسن الإشارة إلى أن ضميرَي الغائب والغائبة يُكتبان على شكل واحد (הוא) في أسفار موسى الخمسة (Pentateuch) باستثناء أحد عشر موضعًا. وذهب قوم إلى أن طريقة الكتابة هذه تشير إلى أن صيغة هذين الضميرين واحدة في اللفظ[٥٠]. غير أن هذا التفسير بعيد لأن التمييز بين الضميرين قائم في العبريّة في نصوصٍ غيرِ الأسفار الخمسة، وكذلك في أحد عشر موضعًا منها نفسها كما ذكرنا. والمُجمع عليه اليوم أنّ اتّفاق الضميرين العبريّين في الكتابة لا يعني اتّفاقهما في اللفظ، بل هو مجرّد قصور كتابيّ[٥١] في التمييز بين الصيغتين صار تقليدًا وعُرفًا. ولقد حاول العلماء اليهود الذين نقطوا أسفار العهد القديم أن يميّزوا بين الصيغتين في الكتابة في المواضع التي لا تمييز كتابيًّا فيها، دون المساس بالشكل הוא، فوضعوا كسرة (حيريق عبريّة) تحت الهاء للدلالة على أنها للمؤنث (הִוא)[٥٢]. وعلى ذلك كلّه ليس جائزًا اعتبار ضمير الغائبة ناشئًا بالمقايسة التامّة[٥٣] بتأثير ضمير الغائب كما قد يتبادر لأول وهلة.

---

٥٠. انظر، مثلا: O. Vogel, *Die Bildung des persönlichen Fürwortes*, p. 3

ويقارن Vogel بين هذا وبين أسماء أخرى يستوي فيها المذكّر والمؤنّث نحو اسم الإشارة זוּ zū في العبريّة.

وانظر أيضًا: W. Gesenius, *A Hebrew and English Lexicon of the Old Testament*, trans. E. Robinson, ed. F. Brown, 1st ed. (Oxford, 1907), repr. 1953 (with corrections), p. 214; cp. p. 65 ff.

٥١. نجد هذا القصور الكتابيّ في الفينيقيّة أيضًا؛ انظر التعليق على السطر التاسع من نقش يَحْوِمِلْك، ملك جبيل، في: G.A. Cooke, *A Text-Book of North-Semitic Inscriptions* (Oxford, 1903), p. 24.

وهذا القصور ليس يعني أنّ الصيغتين في الفينيقيّة متّفقتان لفظًا.

٥٢. انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*, p. 107 وقارن بـ: H. Bauer & P. Leander, *Historische Grammatik der hebräischen Sprache* (Halle, 1922), repr. 1965, p. 248.

٥٣. راجع اعلاه: ضمير المخاطب والمخاطبة.

٤. ضمير المتكلمين[٥٤]

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: نحن naḥnu

الأكديّة: nīnu، وفي النصوص المتأخّرة nīni وnīnu وكذلك ʾanēni و[٥٥]ʾanēnu

العبريّة: נַחְנוּ naḥnū وאֲנַחְנוּ ʾănaḥnū

آراميّة العهد القديم: אֲנַחְנָה وقد تُكتب אֲנַחְנָא ʾĕnaḥnā

السريانيّة: ܚܢܢ ḥnan وܐܢܚܢܢ ʾenaḥnan

الفينيقيّة: אנחנן ʾnḥn

الأوجاريتيّة: هذا الضمير غير وارد في نصوصها المعروفة

الحبشيّة: [٥٦]ንሕነ nᵉḥna

---

٥٤. نبدأ بضمائر الجمع دون الوقوف عند ضمائر المثنّى لعدم ظهور المقايسة في صيغها. وتُستخدم ضمائر المثنّى المنفصلة والمتصلة في العربيّة والأوجاريتيّة دون سواهما؛ راجع الحاشية: ٢١. ومن الراجح أن في الأوجاريتيّة ضميرًا متصلاً مثنًّى للمتكلمَيْن؛ انظر الحاشية: ١١٣.

٥٥. انظر: von Soden, pp. 41-2 وقارن بـ: G.R. Castellino, *The Akkadian Personal Pronouns and Verbal System in the Light of Semitic and Hamitic* (Leiden, 1962), p. 17; hereafter: Castellino.

٥٦. ذهب قوم منهم برجستراسر (التطوّر اللغويّ للّغة العربيّة، القاهرة، ١٩٢٩، ص ٤٩) إلى أن وجود الكسرة في هذه الصيغة الحبشيّة وكذلك في الصيغة الأكديّة هو الأصل وأنه يُستدلّ بذلك على أن الفتحة في سائر اللغات (كما في العربيّة والعبريّة مثلاً) مقلوبة عن الكسرة لمناسبة الحرف الحلقيّ. غير أن هذا التفسير غير مقنع لأن القواعد الصوتيّة في كل من الأكديّة والحبشيّة تحتّم انقلاب الفتحة الأصليّة إلى كسرة في مثل هذه الكلمة. مثال ذلك في الأكديّة كلمة bēlum التي أصلها *baʿlum، البعل (انظر: von Soden, pp. 11-12; cp. n. 12, p. 41). وفي الحبشيّة كثيرًا ما تتحوّل الفتحة في المقطع المفتوح إلى كسرة بعد عدد من الصوامت من بينها الحاء، وعلى ذلك يكون أصل ንሕነ nᵉḥna هو *naḥna (انظر: Dillmann, *Ethiopic Grammar*, pp. 86-7). ولذا نرى أن الأصل في الساميّة الأمّ هو naḥnu بالفتح.

أول ما يتعيّن الوقوف عنده في دراسة هذه الضمائر هو تعليل وجود العنصر -ʾa أو -ʾe الذي يتصدّر بعض الصيغ. وقد اختلفت آراء العلماء فيه، ومن أشهر التعليلات رأي Dillmann، ومفاده أنّ صيغة هذا الضمير في الأصل تتكوّن من تكرار ضمير المتكلم، فصيغة אֲנַחְנוּ ʾănaḥnū العبريّة ناشئة في اعتقاده عن تكرار ضمير المتكلم אָנֹכִי ʾānōḵī، على النحو التالي:

ʾanaḥ + ʾanaḥ = ʾanaḥnaḥ > ʾănaḥnū

وعنده أنّ ضمير المتكلمين في سائر اللغات الساميّة ما هو إلا تخفيف لهذا الأصل المفترض[٥٧]؛ وعلى هذا التفسير تكون الهمزة والصائت الذي يليها أصليّين في صيغة المتكلمين. غير أن هذا التفسير اعتباطيّ: فلِمَ يكون أصل ضمير المتكلم ʾanaḥ وكيف نشأت الحاء فيه، ولِمَ يُجمع مرّتين لا ثلاثًا إذا كان دالاً على الجمع، ولِمَ لا نقع على أمثلة اخرى لهذا الأسلوب في نشوء الصيغ... إلخ.

وهناك تفسير آخر ضعيف جاء به Vogel[٥٨] إذ يقول إنّ أصل ضمير المتكلمين هو אנחמון المكوّنة من عنصرين، أولهما אנח – وهي عنده ضمير المتكلم – وثانيهما מון التي يفترِض كونها أداة دالّة على الجمع، أُبدلت ميمها نونًا في ضمير المتكلمين، ثم سقطت نونها فيه. وغير خافٍ أنّ هذا التفسير أكثر اعتباطيّة من التفسير السابق، ولا يستند إلى أيّ أساس ملموس في اللغة.

أما التفسير الذي يتجاوز الاعتراضات الناشئة في التفسيرين المذكورين فهو أنّ السابقة -ʾa أو -ʾe أُضيفت إلى ضمير المتكلمين بتأثير صيغة ضمير المتكلم. وهذه السابقة، على الغالب، ليست في ضمير المتكلمين عنصرًا مشتركًا منحدرًا من الساميّة الأمّ لخلوّ كثير من الساميّات منها؛ وإن كان كذلك قَوِيَ اعتقاد كونها مزيدة على ضمير المتكلمين في بعض هذه اللغات بالمقايسة. ويتضح أن ضمير المتكلم هو المؤثِّر في ضمير

---

٥٧. انظر: *Ethiopic Grammar*, p. 338

٥٨. انظر: *Die Bildung des persönlichen Fürwortes*, p. 22; cp. p. 13

المتكلمين نظرًا لتشابه الصائت الذي يلي الهمزة[٥٩] في كلّ من אֲנִי ʾănī وַאֲנַחְנוּ ʾănaḥnū العبريّتين، وكذلك في كلّ من ʾenā ܐܢܐ وʾenaḥnan ܚܢܢ السريانيّتين، وأيضًا في كلّ من ʾanāku و ʾanēni/u الأكديّتين.

ولعلّ في صيغة ضمير المتكلمين في الحبشيّة مثلاً على المقايسة بين الصوائت. ففي حين تنتهي صيغة هذا الضمير في الساميّة الأمّ ومعظم ما تفرّع منها بالضمّة[٦٠]، طويلة كانت أم قصيرة، نجد الصيغة الحبشيّة تنتهي بالفتحة القصيرة متأثّرة فيما يبدو بالفتحة القصيرة في na- ለ، وهو ضمير المتكلمين المتصل بالأفعال والأسماء[٦١] في مثل ቀተልና qatalᵉna (قتلْنا)، وʾabūna ኦቡና (أبونا). وكما في الحبشيّة، قد تكون المقايسة التفسير الصحيح لوجود الفتحة في آخر صيغة المتكلمين في معظم اللهجات العربيّة المعاصرة.

٥. ضميرا المخاطَبين والمخاطَبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: أنتم ʾantumu للمذكّر وأنتنّ ʾantunna للمؤنّث

الأكديّة: ʾattunu للمذكّر وʾattina للمؤنّث

العبريّة: אַתֶּם ʾattem للمذكّر وאַתֵּן ʾattēn وאַתֶּנָה ʾattenā (وأحيانًا ʾattennā) للمؤنّث

آراميّة العهد القديم : אַנְתּוּן ʾantūn للمذكّر، أما المؤنّث فغير وارد

السريانيّة: ʾattōn ܐܢܬܘܢ للمذكّر وʾattēn ܐܢܬܝܢ للمؤنّث

---

٥٩. قارن باللهجة المصريّة الحديثة: إحنا، حيث أُبدلت النون همزة دون أن يتغيّر الصائت بعدها ليناسب الصائتَ في أنا، على خلاف ما في العبريّة والسريانيّة.

٦٠. أما الصيغتان nīni وʾanēni الأكديّتان، فالصواب أن أصلهما nīnu وʾanēnu على التوالي؛ وقد حدثت فيهما مماثلة (assimilation) بين صائتين، فتحوّلت الضمّة في آخرهما إلى كسرة مجانسةً للصائت الذي يسبقها.

٦١. سنرى لاحقًا أنّ التأثير معكوس في لغات ساميّة أُخرى، أيّ أنّ صيغة الضمير المتصل تتأثّر فيها بصيغة الضمير المنفصل؛ انظر أدناه: ضمائر النصب والجرّ المتصلة (ضمير المتكلمين).

الحبشيّة: ʾantᵉmmu :አንትሙ للمذكّر و ʾantᵉn :አንትን للمؤنّث

أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فهذان الضميران غير واردين في نصوصهما المعروفة.

يظهر أثر المقايسة في هذه الصيغ بمقارنة ضمائر المخاطبين بضمائر المخاطبات من حيث الصائت والصامت اللذين يليان التاء. ويعيننا في تحديد هذا الأمر افتراضُ الصيغتين في الساميّة الأمّ، والراجح بالمقارنة أن صيغة المذكّر في تلك اللغة هي *antumu، وصيغة المؤنّث هي *antina[٦٢]. فبالنظر إلى هذين الأصلين المفترَضين تظهر المقايسة في موضعين[٦٣]:

---

٦٢. قارن بـ Moscati, p. 105 و Gray, p. 62. ويلاحَظ أن هناك مناسبة في صيغة *antumu بين الميم، وهي حرف شفويّ، والضمّ، في حين أن هذه المناسبة غير قائمة في صيغة المؤنّث؛ انظر: H. Fleisch, *L'Arabe classique: esquisse d'une structure linguistique* و: *GVG*, v. 1, p. 301 (Beyrouth, 1956), p. 108.

والذي يرجّح كون هاتين الصيغتين المفترضتين أصليّتين اتفاق الأكديّة والسريانيّة وكثير من اللهجات العربية المعاصرة (انظر الحاشية: ٦٥) في استخدام الضم للمذكّر والكسر للمؤنّث فيهما، وكذلك اتفاق العربيّة والعبريّة والحبشيّة في استخدام الميم للمذكّر والنون للمؤنّث فيهما. ونرجّح أن تكون الضمّة بعد الميم في صيغة المذكّر ساميّة مشتركة، فافتراضُ أصالتِها وسقوطِها في بعض اللهجات أسهل من افتراض زيادتها في العربيّة والحبشيّة. وانظر تعليل سيبويه قولَه إنّ "الواو" (أي الضمّة) هي "في أصل الكلام" (الكتاب ٢:٢٩٣). وكذلك نرجّح أن تكون الفتحة بعد النون في صيغة المؤنّث ساميّة مشتركة.

٦٣. هناك موضع ثالث لا يجيء إلا في اللهجات العربيّة الحديثة، وفوق ذلك في تفسيره على المقايسة افتراض قد يكون بعيدًا. هذا الموضع هو استعمال صيغة واحدة للمخاطبين والمخاطبات كما في ʾentu في اللهجة البيروتيّة؛ وقد تكون هذه الصيغة ناشئة بالمقايسة التامّة، أو أنّ سقوط الميم في المذكّر والنون في المؤنّث أفضى إلى اتحاد الصيغتين. ويمكن تفسير هذه الظاهرة أيضًا بالقول إنّ صيغة المؤنّث أميتت في الاستعمال فحلّ محلّها صيغة المذكّر مع بقاء استخدامها على أصلها في الدلالة على المذكّر (قارن بالحاشية: ٣٦).

أ- تغيُّر الصائت: ففي العربية أُبدلت الكسرة الأصليّة (التي ترد في الساميّة الأمّ في antina*ʾ) ضمّةً فصارت الصيغة antunnaʾ[٦٤]، أي أنّ صيغة ضمير المخاطبات صارت على نمط ضمير المخاطبين من حيث الصائت[٦٥]. أمّا في العبريّة فالتأثير معكوس، إذ أُبدلت الضمّة الأصليّة (التي ترد في الساميّة الأمّ في antumu*ʾ) كسرةً (السيجول العبريّة) فصارت الصيغة attemʾ، أي أنّ صيغة ضمير المخاطبين صارت على نمط ضمير المخاطبات من حيث الصائت[٦٦].

ب-تغيُّر الصامت: ففي الأكديّة والسريانيّة أُبدلت الميم الأصليّة في صيغة المخاطبين (أي صيغة antumu*ʾ في الساميّة الأمّ) نونًا وذلك للمقايسة التي أحدثتها النون الأصليّة في صيغة المخاطبات. ونرى أنّ الظاهرة نفسها تجيء في آراميّة العهد القديم، إذ رغم غياب صيغة المخاطبات في نصوص هذه اللغة نستطيعُ القول إنّها كانت بالنون كما في الضمير السريانيّ، بل كما في سائر اللغات الساميّة.

وهناك حجّة أخرى تعزّز صحّة التفسير على المقايسة في ضمائر المخاطبين والمخاطبات وهي أنّ اللغات الساميّة تستخدم الصائت في ضمائرها المنفصلة المفردة

---

٦٤. تشديد النون (وله نظير في אַתֶּנָּה attḗnāʾ العبريّة، التي تُستعمل إلى جانب אַתֶּנָּה attḗnnāʾ الأشهر) وتشديد الميم (كما في ضمير المخاطبين في الحبشية) ظاهرة لهجيّة لا تشترك فيها اللغات الساميّة إلى حدّ يجيز لنا القول إنّ هذا التشديد يرجع إلى الساميّة الأمّ. ومما يحسن ذكرُه أن سيبويه يَحْمل مضاعفة نون أنتنّ على كراهية توالي المتحرّكات (الكتاب ٢: ٢٩٦-٢٩٧). ومثل تشديد النون والميم تشديد الواو في ضمير الغائب في لهجة هُذيل إذ يقولون هُوَّ؛ انظر: مُغني اللبيب لابن هشام (تحقيق محمّد محيي الدين عبد الحميد، ٢ ج، القاهرة، لا. ت) ٢: ٤٣٤.

٦٥. ويحتفظ كثير من اللهجات العربية المُعاصرة بالكسرة الأصليّة في صيغة المخاطبات، كما في اللهجتين العراقيّة والعُمانيّة، تجد هذه المادة مجموعة مستوفاة في *GVG*, v. 1, p. 301.

٦٦. لاحظ أن السيجول العبريّة (ֶ◌) في attemʾ تختلف عن الصيري (◌ֵ) في attḗnʾ وattḗnāʾ، غير أنّ الجامع بينهما في هاتين الصيغتين كونهما من جنس الكسرة. ولعلّ التفرقة بينهما مصطنعة، ولسنا ننسى أنّ الحركات أُدخلت على الحرف العبريّ في مرحلة متأخّرة جدًّا، وذلك ابتداءً من القرن الخامس الميلاديّ؛ انظر في هذا: *Gesenius' Hebrew Grammar*, p. 18 ff، ومادّة Masorah في *Encyclopaedia Judaica*.

للتفرقة بين المذكّر والمؤنّث[٦٧]، وتستخدم الصامت للتفرقة بين المخاطب والغائب. فالتاء[٦٨] في أنتَ وأنتِ تدلّ على المخاطب أو المخاطبة فتميّزهما عن الغائب والغائبة، في حين يتمّ التمييز بين المخاطب والمخاطبة نفسيهما بالفتحة والكسرة. وهكذا في ضمير الغائب تُستخدم الضمّة للمذكّر والكسرة للمؤنّث كما في الصيغتين الأكديّتين šū وšī، وكما في مطلع هو وهي العربيّتين[٦٩]. وقياسًا على طبيعة هذه التفرقة نرى في ضمّة antumu*ʾ السامية (بعد التاء) دليلاً على التذكير، وفي كسرة antina*ʾ دليلاً على التأنيث في الأصل. فعندما ترد صيغة المخاطبين بالكسر (كما في العبريّة) وصيغة المخاطبات بالضمّ (كما في العربيّة) – وهذان على خلاف الأصل – يرجَّح أن المقايسة هي التي أحدثت التغيير. أمّا الميم في ضمائر المخاطبِين والغائبِين والنون في ضمائر المخاطبات والغائبات فهي أيضًا تُسعف على التفرقة بين التذكير والتانيث وإن كنّا نرجّح أنّ الضمّة والكسرة وحدهما تقومان في الأصل بوظيفة التفرقة هذه كما في الضمائر المفردة.

٦. ضميرا الغائبِين والغائبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية :

العربيّة : هُمُ humu للمذكّر وهُنَّ hunna للمؤنّث

الأكديّة : šunu للمذكّر وšina للمؤنّث

العبريّة: הֵמָּה hęmmā وהֵם hęm للمُذكّر وהֵנָּה hęnnā وהֵן hęn[٧٠] للمؤنّث

---

٦٧. هذه التفرقة غير قائمة طبعاً في ضمير المتكلم.

٦٨. نذكرها دون العنصر "أنْ" السابق عليها لأنّها قائمة بذاتها بدليل استخدامها دون "أنْ" في نحو ضربتَ وضربتِ.

٦٩. أمّا الواو والياء في الصيغتين العربيّتين فقد يكونان لمجانسة الصائت قبلهما، فالواو تجانس الضمّة والياء تجانس الكسرة، ولعلّ أصلهما hūʾa وhīʾa، وهاتان واردتان في مخطوطات البحر الميت العبريّة.

٧٠. لا ترد هذه الصيغة في العهد القديم إلاّ وقبلها سابقة كحرف الجرّ.

آراميّة العهد القديم: אִנּוּן ʾinnūn وהִמּוֹ himmō وהִמּוֹן himmōn للمذكّر وאִנִּין ʾinnīn للمؤنّث

السريانيّة : ܗܢܘܢ hennōn وܐܢܘܢ ʾennōn للمذكّر وܗܢܝܢ hennēn وܐܢܝܢ ʾennēn للمؤنّث

الفينيقيّة : hmt للمذكّر والمؤنّث

الأوجاريتية : hm للمذكّر وhn للمؤنّث

الحبشيّة: እምኒቱ: ʾemūntū وእሙንቱ: wəʾətōmū للمذكّر وእማንቱ: ʾemāntū وውእቶን: wəʾətōn للمؤنّث

ولعلّ الأصلين في الساميّة الأمّ هما humu* و[٧١]šina*. وبالنظر إلى هذين الأصلين المفترَضين، وبمقارنة أثر المقايسة في ضمائر الغائبين والغائبات بأثرها في ضمائر المخاطبين والمخاطبات يظهر اتّفاقُ كلا النوعين في الأمور التالية :

أ- تغيُّر الصائت[٧٢]: من الكسر إلى الضمّ في hunna العربيّة، ومن الضمّ إلى الكسر في hẹmmā وhẹm العبريّتين.

ب- تغيُّر الصامت[٧٣]: من الميم إلى النون في šunu الأكديّة وفي ʾinnūn الآراميّة وفي صيغتَي المذكّر المثبتتين أعلاه في السريانيّة. ويضاف إلى هذا تحوّل النون إلى ميم في صيغة الغائبات في الحبشيّة ʾemantū بتأثير الميم في صيغة الغائِبين. وإن صحّ الأصلان

---

٧١. انظر ما فصّلناه في باب ضميرَي الغائب والغائبة، ولاحظ أنّ ضمير الغائِبين في المهريّة هو hem وضمير الغائبات هو sen (انظر: Bittner, pt. 3, p. 7 ff). وهذان الضميران في المهريّة يُشيران إلى الأصل الساميّ، قبل أن تعمل المقايسة في الهاء، وحرف الصفير؛ أمّا الصائت في ضمير الغائِبين فهو منقلب عن الضمّة بأثير الصائت في ضمير الغائبات. ونذكر هنا أيضًا أن السبئيّة تستخدم العنصر -h في صيغة الغائِبين والغائبات في حين تستخدم القتبانيّة العنصر-sˡ؛ انظر الحاشية: ٤٣ والمرجع المذكور فيها.

٧٢. في humu* ما في ʾantumu* من المناسبة بين الحرف الشفويّ والضمّ؛ انظر الحاشية: ٦٢.

٧٣. راجع ما ذكرناه عن تغيُّر الصامت في ضميرَي المخاطبين والمخاطبات.

المفترضان في الساميّة الأمّ فإنّ هاء المذكّر أصبحت بالمقايسة شينًا في الأكديّة، وأصبح حرف الصفير، قياسًا على المذكّر، هاء في صيغة المؤنّث في سائر اللغات.

ج- تغيّر الصائت والصامت: وذلك بالمقايسة التامّة[٧٤] في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة، كلهجَتْي بيروت ودمشق اللتين تستخدمان hinne للمُذكّر والمؤنّث على السواء. وشبيه بهذا في العبريّة أنّ ضمير الغائبين قد ينوب مناب ضمير الغائبات[٧٥]، نحو :

וָאֹמַר אֶל־הַמַּלְאָךְ הַדֹּבֵר בִּי: אָנָה הֵמָּה מוֹלִכוֹת אֶת־הָאֵיפָה

وترجمَتُها: "فقلت للملاك الذي كلّمني: إلى أين هما ذاهبتان بالأيفة" (زكريّا ٥: ١٠)؛ فاستُعمل ضمير الغائبين بدلاً من ضمير الغائبات[٧٦].

ويبدو أنّ صيغة hęmmā العبريّة متأثّرة بصيغة hęnnā في الصائت ā- الذي يلي نونها، إذ إنّ هذا الصائت مختصّ في الأصل بالمؤنّث كما في العربيّة والأكديّة. ويرى Barth أنّ تشديد الميم في hęmmā يرجع إلى تشبيه هذه الميم بنون hęnnā[٧٧]. غير أنّ هذا القول ضعيف لأنّ ظاهرة تشديد النون نفسها في hęnnā وʾattęnnā غير مفسَّرة حتى اليوم تفسيرًا متقبّلاً[٧٨]؛ فكيف لنا أن نعلم مثلاً أنّ تشديد الميم غير سابق على تشديد النون، أو أنّ تشديدها لا يعكس مرحلة أقدم من تخفيفها؟

---

٧٤. أو لعلل أخرى كإماتة صيغة ضمير واستعمال أخرى مكانها؛ انظر الحاشية: ٦٣. ونذكر هنا أيضًا أنّ كثيرًا من اللهجات العربيّة المعاصرة يحتفظ بالكسرة الأصليّة في صيغة الغائبات، كما في اللهجات البدويّة والعراقيّة والعُمانيّة؛ انظر: بروكلمان *GVG*, v. 1, p. 305؛ وقارن بـ *Die Pronominalbildung*, p. 20

٧٥. انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*, p. 108

٧٦. تستخدم العبريّة ضمائر الجمع للمثنّى.

٧٧. انظر: *Die Pronominalbildung*, p. 69

٧٨. قارن بالحاشية: ٦٤.

ثانيًا : ضمائر النصب والجرّ المتّصلة

هذه الضمائر مشتركة في الأسماء والأفعال، إلاّ في علامة إضمار المتكلّم[٧٩]:

١. ضمير المتكلّم

أ- المجرور مع الأسماء[٨٠]؛ الصيغ الأساسيّة هي الآتية :

العربيّة : -ī و-ya

الأكديّة : -ī و-ya

العبريّة : -ī

آراميّة العهد القديم : -ī[٨١]

السريانيّة : يُكتب الضمير ولا يُلفظ

الفينيقيّة: -y (/-ī/ أو /-ya/)

الأوجاريتية : -y، أو -ī إذا لم يمثَّل كتابةً

الحبشيّة :-ya

إن ترجُّح صيغة هذا الضمير بين -ī و-ya يحتمل ثلاثة تفسيرات مختلفة هي :

١) أنّ اللاحقة -ī هي الضمير الساميّ الأصليّ أُضيفت إليه -a فأصبح -ya (بدلاً من -ia* التي يصعب لفظها). وهذا التفسير قائم على المقايسة، لأنّ -a قد تكون أُضيفت إلى الضمير الأصليّ بتأثير الصائت -a في ضمير المخاطب المتّصل (مع الأسماء

---

٧٩. هذا في جميع اللغات الساميّة إلاّ الأكديّة التي تختلف فيها ضمائر الجرّ المتصلة بالأسماء عن ضمائر النصب المتصلة بالأفعال في غير صيغة المتكلم. وفي الأكديّة ضمائر متصلة خاصّة بالمفعول به غير المباشر (dative)، ولن ندرسها هنا لانعدام نظائرها في اللغات الأخرى؛ انظر الحاشية: ٣٩.

٨٠. نعني بها الأسماء المفردة، إلاّ إذا خصّصنا. ويُذكر أن الضمائر المتصلة بالأسماء المفردة تختلف في العبريّة والفينيقيّة، مثلاً، عن تلك التي تتصل بالأسماء المجموعة؛ وكذلك تختلف الضمائر المتصلة بالجموع المذكّرة عن الضمائر المتصلة بالجموع المؤنّثة.

٨١. قارن بحذف ياء المتكلم في الوقف في العربيّة، نحو هذا غلامْ أي غلامي، ونحو قراءة أبي عمرو: ﴿فيقول ربّي أَكْرَمَنْ﴾ أي أكرمني؛ انظر: الكتاب ٢: ٢٨٩- ٢٩٠.

والأفعال) في معظم اللغات الساميّة[٨٢]. ويؤيّد صحّةَ هذا التفسير، كما يقول Moscati، أنّ استعمال ī- هو الغالب في الأكديّة والأموريّة (Amorite)[٨٣]؛ ويؤيّده كذلك مقارنةُ هذا الضمير في اللغات الساميّة بنظيره في البربريّة وغيرها من اللغات القريبة من الساميّات[٨٤].

٢) أنّ اللاحقة ya- هي الضمير الأصليّ، وقد سقط صائتها القصير لوقوعه متطرّفًا[٨٥]، فتحتّم تحوّل الصامت y- إلى صائت طويل يناسبه، أي الـ ī-؛ فإذا أردتَ مثلاً إضافة ra's إلى ضمير المتكلّم قلت ra'sī لأنّ القواعد الصوتيّة في اللغات الساميّة لا تجيز توالي الصوامت في آخر الكلمة على النحو الذي في ra'sy*. وممّا يُقوّي هذا التفسيرَ أنّ العنصر ya- أصيل في كثير من المواضع في هذه اللغات، ولعلّ ياء المضارعة ترجع إليه في الأصل، وكذلك ya- في zᵉya ዝየ: (هنا) الحبشيّة[٨٦].

٣) أنّ كلاًّ من ī- وya- أصيل في الساميّة الأمّ؛ ويُقوّي هذا احتفاظُ أكثر من لغة ساميّة واحدة بكلا اللاحقتين، الأمر الذي يُضعف التفسيرين السابقين، وذلك أنّ انقلاب لاحقة عن أخرى في لغة واحدة قد يفسَّر على أنّه تطوّر من داخل هذه اللغة خاصّ بها، أمّا انقلابها في أكثر من لغة واحدة فيشير إلى أنّ وجودها يرجع في الغالب إلى مرحلة أقدم من مرحلة التطوّر الداخلي المنفرد، أي إلى تلك المرحلة التي يُفترض أنّها مرحلة الساميّة الأمّ.

---

٨٢. انظر قوائم الضمائر المتصلة أدناه.

٨٣. p. 108.

٨٤. انظر: Castellino, pp. 33-4

٨٥. قارن هذا بسقوط حركات الإعراب في كثير من اللغات الساميّة لوقوعها متطرّفة.

٨٦. انظر: *GVG*, v. 1, p. 307 وWright, pp. 179-80؛ قارن بـ O'Leary, p. 149، وهو يرجّح كون ya– أصليّة دون أن يذكر سببًا لذلك. وانظر أيضًا: كتاب المقتضب ٤: ٢٤٨، حيث يعلّل المبرّد كون الفتحة هي حركة ياء المتكلم في الأصل.

ويحسن التوقّف عند إضافة ضمير المتكلّم إلى المنادى في العربيّة لأنّه قد يكون في اللواحق المستخدمة فيه بقيّة من ضمائر قديمة، أهمّها الفتحة الطويلة في يا ربّا ويا غلاما ويا ابنة عمّا، والفتحة القصيرة في يا ابن أُمَّ ويا ابن عمَّ[٨٧]. ويقابل استخدامَ الفتح في العربيّة استخدامُ الفتحة الطويلة في الأكديّة المتأخّرة ضميرًا متّصلاً مجرورًا[٨٨]. وقد يرجع سبب استخدام الفتح في أسلوب النداء في العربيّة إلى تغيّر صوتيّ في الضمير المتّصل، كما يقول النحاة؛ ولكنّ هذا التفسير ضعيف إذ لا مسوّغ صوتيًّا لتحوّل -ī أو -ya إلى فتحة طويلة أو قصيرة[٨٩]. ونقترح تفسيرًا آخر وهو أنّ الفتحة الطويلة أو القصيرة ضمير متّصل قديم بقي في أسلوب النداء في العربيّة وسقط في سائر اللغات، أي أنّ هذا الضمير أُدمج في -ī أو -ya على المقايسة، ولكنّه احتفظ بصيغته الأصليّة في أسلوب النداء. إنّ هذا التفسير، وإن كان يفتقر إلى دليل قاطع، يستند إلى قدم أسلوب النداء في اللغة وإلى احتفاظه بصيغ سقط استعمالها في غيره[٩٠]، وإلى ذلك يُسعفنا في تجاوز الصعوبة الكامنة في قول النحاة إنّ الكسرة أُبدلت فتحة.

---

٨٧. انظر: سيبويه ١: ٣١٨؛ والجمل للزجّاجي (تحقيق ابن أبي شنب، ط. ٢، باريس، ١٩٥٧): ١٧١-١٧٢.

٨٨. انظر: von Soden, pp. 42, 65

٨٩. جاء في الكتاب ١: ٣١٧: "وقد يُبدلون مكان الياء الألف لأنّها أخفّ". ويقول الزجّاجي في جُمله: ١٧١-١٧٢: "تُبْدِل الكسرةَ فتحةً وتقلب الياءَ ألفًا لتحرّكها وانفتاح ما قبلها".

٩٠. انظر: المقتضب ٤:٢٦٢: "هذا باب ما يلزمه التغيير في النداء وهو في الكلام على غير ذلك"؛ وجُمل الزجّاجي: ١٧٥: " باب ما لا يقع إلاّ في النداء خاصّةً ولا يُستعمل في غيره".
وممّا لا يقع إلاّ في النداء، كما يقول النحاة، قولهم: يا أبتِ ويا أمّتِ. ونرى رأي الخليل (الكتاب ١: ٣١٧؛ وقارن بالمقتضب ٤: ٢٦٢) أنّ هذه التاء مؤنّثة وإن دخلت على المذكّر؛ فالأرجحُ أنّ -tī هذه عنصر إشاريّ مؤنّث كالذي في تلك tilka (وأصلها *tīlka)، وكالذي في الحبشية -ti: (هذه) وzātī :ዝቲ (هذه). واستخدام -tī مع المذكّر يرجع إلى مرحلة قديمة في اللغة لم يكن التذكير والتأنيث يخضعان فيها للقياس خضوعًا تامًّا.
وكذلك اختُصّ النداء بوزن فَعالِ، نحو يا لَكاعِ ويا خَباثِ؛ وليس هذا الوزن نتيجة تطوّر حصل في العربيّة بل إنّه وزن أثيل وقديم كما يظهر من مقارنته بالصيغ الحبشيّة المنتهية بـ -ī والدالّة على اسم

أمّا في العبريّة فتظهر المقايسة في انتقال اللاحقة ay- التي تسبق ضمير المتكلّم في جمع المذكّر إلى جمع المؤنّث. ومثال ذلك كلمتا סוּסַי sūsay "أفراسي"(مذكّرة)، وסוּסוֹתַי sūsōṯay "أفراسي" (مؤنّثة). إنّ استخدام ay- في الكلمة الأولى على الأصل، لأنّ هذه اللاحقة مختصّة بجمع المذكّر[٩١]، أمّا استخدامها في الكلمة الثانية، وهي مؤنّثة مجموعة، فلا تعليل له سوى المقايسة، أي تأثّر جمع المؤنّث بجمع المذكّر، وهكذا تصبح اللاحقة واحدة في النوعين.

ب– المنصوب مع الأفعال؛ الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة : nī- وniya- (وترد الثانية في الوصل وفي الشعر)

الأكديّة : ni-

العبريّة : nī-

آراميّة العهد القديم : nī-

السريانيّة: nī- كتابةً، n- لفظاً

الفينيقيّة: n-

الأوجاريتيّة: n-

الحبشيّة: nī-

إنّ تقارب هذه الصيغ يوحي بأصلها الساميّ المشترك، وهو مركّب من النون حرفًا صامتًا ومن صائت يتلوه هو الكسرة الطويلة أو القصيرة[٩٢]. ومكمن الصعوبة ليس في تحديد هذا الأصل المشترك بل في معرفة اشتقاق النون ووظيفتها. وسنذكر الآراء الثلاثة الآتية:

الفاعل، نحو nagāśī :ነገሢ (النجاشي، الحاكم)، وḥarrāsī :ሐራሲ (المزارع، الحارث)؛ في استعمال هذا الوزن الحبشيّ انظر: Dillmann, p. 250 ff

٩١. انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*, pp. 257-8, esp. para. m.

٩٢. يرجع عدم ظهور هذه الكسرة في الفينيقيّة والأوجاريتيّة إلى طريقة كتابتهما، والأرجح أنّها كانت منطوقة، قياسًا على معظم اللغات الأخرى. أمّا niya- العربيّة ففريدة بين هذه الصيغ.

١) أنّ النون عَلَمُ المفعوليّة، وهذا ما صرّح به رايت. غير أن رايت[٩٣] لم يذكر إن كانت النون في الأصل علم المفعوليّة أم صارت كذلك لاتّصالها بالصائت ī- بعدها. فإن كان يرى أنّ النون بنفسها علمٌ للمفعوليّة لزمه تعليل ورودها في المتكلم دون غيره؛ وإن رأى أنها اكتسبت الدلالة على المفعوليّة من اتّصالها بالصائت ī- لزمه تعليل دخولها بذكره غرضًا غير الدلالة على المفعوليّة. إنّ هذا الاعتراض على رأي رايت يجعل الأخذ به بعيدًا، ولعلّ الرأيين الآخرين يُغنيان عنه لوضوحهما وعدم إلزامهما ما يلزمه.

٢) أنّ النون مزيدة لسبب صوتيّ يقول بروكلمان إنّه الفصل بين الصائت في آخر الفعل والصائت في الضمير المتصل[٩٤] وهذا ما يراه النحويّون العرب أيضًا، فظاهر قول الخليل كما نقله سيبويه أنّ النون تمنع تحرّك الحرف قبلها[٩٥]، وهو ما عبّر عنه بعضهم بالوقاية أو العماد[٩٦].

٣) أنّ النون مزيدة بالمقايسة وذلك تشبيهًا لضمير المتكلم بضمير المتكلمين[٩٧]، أي أنّ النون في نحو قَتَلَني هي النون عينُها في قَتَلَنا. وإن سلّمنا بزيادة النون بالمقايسة يتحتّم القول إنّ موضع زيادتها هو ضمير المتكلم لا ضمير المتكلمين لأنّها أصليّة في ضمائر المتكلمين ومختصّة بها بدليل النون في المضارع، نحو نفعل ونجلس، وهذه قد تكون في الأصل اختصارًا لنون الضمير "نحن".

وليس من تعارض جوهريّ بين القول إنّ النون مزيدة لسبب صوتيّ والقول إنّها مزيدة بالمقايسة، بل القولان متكاملان لأنّ الحاجة إلى زيادة صامت يفصل بين الصائت في آخر الفعل والصائت في الضمير المتصل تنقضي بزيادة النون وتنقضي كذلك بزيادة أيّ صامت آخر كالميم والدال الخ... ولكنّ الذي يرجّح كفّة النون في اختيار الصامت المزيد

---

٩٣. انظر: Wright, p. 96، وقارن بـ O'Leary, p. 150

٩٤. أي للتخلّص من قولك qatala + ī > qatalaī*؛ انظر:

C. Brockelmann, *Semitische Sprachwissenschaft*, 2. Aufl. (Berlin, 1916), pp. 100-101; cp. *GVG*, v. 1, pp. 51-2.

٩٥. الكتاب ١: ٣٨٦-٣٨٧.

٩٦. هذان المصطلحان غير واردين في كتاب سيبويه؛ وانظر: مغني اللبيب ٢: ٣٤٤.

٩٧. انظر: Moscati, pp. 108-9

وجودُها في ضمائر المتكلمين التي شُبّه بها ضمير المتكلم. وعلى هذا الضوء يجب أن نفهم قول سيبويه: "وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار"[٩٨].

وتعمل المقايسة في ضمير المتكلم المتصل بالأفعال من وجه آخر وهو أنّ النون قد تُستخدم، على خلاف الأصل، مع الأسماء والأدوات، وهذا من أثر استخدامها مع الأفعال. ومن أمثلة هذا أبيات أوردها الفرّاء وحملَها على التوهّم، ومنها[٩٩]:

- وما أدري وظنّي كلُّ ظنٍّ أمُسلِمُني إلى قومٍ شراحِ
- همُ القائلون الخيرَ والفاعلونَهُ إذا ما خَشُوا من مُحْدَث الأمر مُعْظَما

ويذكر سيبويه أنّه بلغه "عن العرب الموثوق بهم أنّهم يقولون ليسني وكأنني"[١٠٠]، ويُنبّه على ما حدّثه به يونس "أنّه سمع من العرب من يقول عليكني من غير تلقين"[١٠١]. ومن الأمثلة المأخوذة من اللهجات المعاصرة semni إلى جانب smi في لهجة تلمسان[١٠٢]، وbinī في لهجة بيروت، وba'dnī في أكثر من لهجة. وظاهرة استخدام النون مع الأسماء والأدوات لها نظائر في اللغات الساميّة الأخرى، ففي العبريّة مثلاً כָּמוֹנִי kāmōnī (مِثلي، كما أنا)، بدلاً من kāmōī*، حيث اتّصلت النون بأداة التشبيه.

وتميِّز الحضرميّة في الضمير المتصل بين التذكير والتأنيث، فاللاحقة nā- تختصّ بالمذكّر واللاحقة nī- تختصّ بالمؤنّث. ونرى أنّ المقايسة هي التي أدّت إلى هذه التفرقة، فالمتكلم يدرك أنّ الفتح في ضمير المتكلم المنفصل ʾanā عَلَم التذكير وأنّ الكسر في

---

٩٨. الكتاب ١: ٣٨٧.

٩٩. معاني القرآن (تحقيق النجاتي وآخرين، ٣ج، القاهرة، ١٩٥٥- ١٩٧٢) ٢: ٣٨٦؛ قارن بالكتاب ١: ٩٦.

١٠٠. الكتاب ١: ٣٨١.

١٠١. نفسه ١: ٣٨٢؛ قارن بـ ١: ٣٨٦-٣٨٩.

١٠٢. انظر: W. Marçais, *Le dialecte arabe parlé à Tlemcen*, pp. 137, 139

ضمير المتكلمة المنفصل ʾanī عَلَم التأنيث[١٠٣]، ولذلك امتنع عن استعمال -nī للمذكّر – وهي في الأصل تستوي في التذكير والتأنيث كما تدلّ المقارنة باللغات الساميّة – وأقام -nā مكانها لكون الفتح عَلَم التذكير في الضمير المنفصل.

٢. ضميرا المخاطَب والمخاطَبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية :

العربيّة : -ka للمذكّر و-ki للمؤنّث

الأكديّة: -ka للمذكّر في الجرّ والنصب و-kī للمؤنّث في الجرّ و-ki في النصب

العبريّة : -ka للمذكّر[١٠٤] و-k للمؤنّث

آراميّة العهد القديم : -k للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

السُريانيّة : -k للمذكّر والمؤنّث

الأوجاريتيّة : -k للمذكّر والمؤنّث

الحبشيّة : -k للمذكّر و-ki للمؤنّث

يُمكن ذكر المقايسة في صيغتين اثنتين من هذه الصيغ، الأولى أكديّة والثانية عبريّة. أمّا الصيغة الأكديّة فهي -ku التي قد تُستعمل مع المذكّر[١٠٥] في اللهجات المتأخّرة، وصائتُها ناشيء قياسًا على الضمّ في -šu (ضمير الغائب المتصل) و-kunu (ضمير المخاطبين المتصل) و-šunu (ضمير الغائبين المتصل)[١٠٦].

---

١٠٣. قارن الحاشية: ٣٢.

١٠٤. يرى P.E. Kahle أنّ هذه الصيغة من وضع النحاة العبريّين، وأنّ صوابها -k دون صائت يليها؛ انظر: *The Cairo Geniza*, 2nd ed. (Oxford, 1959), pp. 171-79، وقارن بالحاشية: ١٢٨.

١٠٥. ومع المؤنّث في اللهجات المتأخّرة أيضًا، وذلك لاختلاط التذكير والتأنيث وضعف التفرقة الأصليّة بينهما. وهذا قد يحصل في ضميرَي الغائب والغائبة المتصلين حيثُ يسقط الصائت الذي يميّز واحدهما عن الآخر فتتّحد صيغتاهما على -š.

١٠٦. قارن بـ *GVG*, v. 1, p. 310

وأمّا في العبريّة فإن الصائت –ē– الذي يصل الكلمة المجموعة جمعًا مذكّرًا بضمير المخاطب ينتقل بالمقايسة إلى الكلمة المجموعة جمعًا مؤنّثًا والتي يليها هذا الضمير. وعلى هذا يُقال סוּסֶיךָ sūsēḵā "أفراسكَ" (مذكّرة) وסוּסוֹתַיִךְ sūsōṯēḵā "أفراسكَ" (مؤنّثة). وكذلك مع ضمير المخاطبة في الحالين، فيُقال סוּסַיִךְ sūsayiḵ "أفراسكِ" (مُذكّرة) وסוּסוֹתַיִךְ sūsōṯayiḵ "أفراسكِ" (مُؤنّثة)، وفي كلا الصيغتين تتّصل الكلمة بالضمير بواسطة ay-.

٣. ضميرا الغائب والغائبة

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة : hu- للمذكّر و hā- للمؤنّث

الأكديّة : š- وšu- للمذكّر في الجرّ والنصب وš- وša- للمؤنّث في الجرّ وš- وši- للمؤنّث في النصب

العبريّة : hū- وō- للمذكّر وhā- وāh- للمؤنّث

آراميّة العهد القديم والسريانيّة: h- و h(i)- للمذكّر وh- للمؤنّث

الفينيقيّة : h- وw- للمذكّر وh- وy- للمؤنّث

الأوجاريتيّة : h- للمذكّر والمؤنّث

الحبشيّة : hū- وō- للمذكّر، وhā- للمؤنّث

يبدو أن الضمّة هي الصائت المختصّ بالمذكّر وأنّ الفتحة هي الصائت المختصّ بالمؤنّث. أمّا الصامت قبله فنرجّح أنّه الهاء في المذكّر وحرف الصفير في المؤنّث بدليل المهريّة (h- للمذكّر، وs- للمؤنّث)[١٠٧]، وهذا ما رجّحناهُ في صيغ الضمائر المنفصلة في الغائب والغائبِين والغائبات[١٠٨]. وعلى ذلك نرجّح أن تكون hū-* وšā-* الصيغتين الأصليّتين في الساميّة الأمّ، وقد عملت المقايسة فيها فحلّ حرفُ الصفير محلَّ الهاء في

---

١٠٧. راجع أعلاه: ضمائر الرفع المنفصلة (ضميرا الغائب والغائبة) والحاشية ٧١:. وقارن أيضًا باللغات العربيّة الجنوبيّة القديمة في: Beeston, p. 44 ff.

١٠٨. انظر: Bittner, v. 3, p. 10

المذكّر في الأكديّة والمَعينيّة والقتبانيّة، وحلّت الهاءُ محلَّ حرف الصفير في المؤنّث في سائر اللغات واللهجات (ومنها السبئيّة).

ولا بدّ هنا من التوقّف عند ما أسماه اللغويّون العرب الكشكشة والكسكسة لنفسِّره على ضوء صيغ الضمائر الساميّة. جاء في الخصائص[١٠٩]: "وأمّا كشكشة ربيعة فإنّما يريد (أي ثعلب) قولها مع كاف ضمير المؤنّث: إنّكِشْ، ورايتُكِشْ وأعطيتُكِشْ، تفعل هذا في الوقف، فإذا وصلت أسقطت الشين. وأما كسكسة هوازن فقولهم أيضًا: أعطيتُكِسْ ومنكِسْ وعنكِسْ. وهذا في الوقف دون الوصل". والحقُّ أنّ من العرب من يُثبت الشين في الوصل أيضًا، وأنّ منهم من يجعلها مكان الكاف فيكسر في الوصل ويسكّن في الوقف فيقول : مِنْش وعليش[١١٠].

قد تفسَّر شين مِنْش وعليش على أنّها مُبدلة من الكاف المكسورة في منكِ وعليكِ. ولكنّ هذا التفسير ضعيف لأنّه لا يصحّ في شين رأيتكُش وسين أعطيتُكِس حيث تبقى الكاف الأصليّة إلى جانب الشين أو السين. ولعلّ التفسير الأصحّ هو أنّ الشين، أو السين، ضمير قديم أو جزء من ضمير قديم احتفظت به العربيّة في هذا الموضع في لهجات بعينها، وأسقطته في سائر المواضع[١١١]. ويُؤيّد هذا التفسيرَ أنّ الشين، أو السين، تقع في المؤنّث لا في المذكّر، فهي لذلك حرف الصفير عينه الذي رجّحنا وجوده في الساميّة الأمّ دالاً على التأنيث في الضمائر المنفصلة والمتصلة معًا، مقابل الهاء التي تدلّ على التذكير. وحرف الصفير هذا هو الذي يظهر في الأكديّة في الضمائر المنفصلة الدالّة على النصب أو الجرّ[١١٢]. وفي احتفاظ ربيعة وهوازن بهذا الضمير دليل على أنّ ما يعتبره اللغويّون العرب لغة مذمومة وغير فصيحة قد يكون أكثرَ محافظةً على الأصل (conservative) من اللهجات التي اعتبروها فصيحة، أي أنّه يعكس استعمالات قديمة تخلّصت منها اللهجات الأخرى، ولا يصحّ إذًا القول إنّ هذه الاستعمالات من باب اللحن أو العدول عن "الفصاحة".

---

١٠٩. ٢: ١١ –١٢؛ قارن بالكتاب ٢: ٢٩٥–٢٩٦.

١١٠. المزهر ١: ٢٢١.

١١١. يبدو أنّ هذا الضمير قد فقد معناه الأصليّ بدليل وروده بعد ضمير آخر هو الكاف، وذلك في رأيتكش وأعطيتكس.

١١٢. انظر الحاشية: ٣٩.

٤. ضمير المتكلمين

الصيغ الأساسيّة هي الآتية :

العربيّة : -nā

الأكديّة: -ni في الجرّ و-niāti في النصب

العبريّة : -nū

آراميّة العهد القديم : -na

السريانيّة : -n

الفينيقيّة : -n

الأوجاريتيّة : -n [١١٣]

الحبشيّة : -na

يُشير اتّفاق العربيّة والآراميّة والحبشيّة إلى -na أو -nā أصلاً ساميًّا مشتركًا لضمير المتكلمين المتصل. أما -ni الأكديّة فأغلب الظنّ أنها من أثر الضمير المنفصل nīnu أو nīni[١١٤]. وكذلك القول في -nū العبريّة التي نشأت بالمقايسة متأثّرة بالضمير المنفصل naḥnū أو ʾănaḥnū[١١٥]، فكأنّ المتكلّم يفضّل استخدام -ū في الضمير المنفصل والمتصل معًا فيقول naḥnū (نحن) وkāṭaḇnū (كتبنا) وlānū (لنا) وbāneṇū (بنونا)، على أن يستخدم -ū في الضمير المنفصل وحده، كما في العربيّة والساميّة الأمّ. ومعنى هذا أنّ الضمير المنفصل في العبريّة والأكديّة هو المؤثّر في الضمير المتصل، وهو بخلاف ما حصل في الحبشيّة وكثير من اللهجات العربيّة المعاصرة حيث يتأثّر ضمير المتكلمين المنفصل بالضمير المتصل[١١٦].

---

[١١٣]. ومن الراجح أنّ في الأوجاريتيّة ضميرًا متصلاً مثنّى (أي للمتكلمَيْن)، وهو -ny، وله في المصريّة القديمة نظير؛ انظر: Gordon, p. 38؛ وقارن بـ: E. Wagner, "Die Erste Person Dualis im Semitischen", in *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 102 (1952), pp. 229-33.

[١١٤]. راجع أعلاه: ضمائر الرفع المنفصلة (ضمير المتكلمين).

[١١٥]. راجع أعلاه، الموضع نفسه.

[١١٦]. راجع الحاشية: ٦١.

٥. ضميرا المخاطَبين والمخاطَبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية :

العربيّة : kumu- للمذكّر وkunna- للمؤنّث

الأكديّة : kunu- للمذكّر في الجرّ، وkunūti- في النصب، وkina- للمؤنّث في الجرّ، وkināti- في النصب

العبريّة : kem- للمذكّر وken- للمؤنّث

آراميّة العهد القديم : kōm- وkōn- للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

السريانيّة : kōn- للمذكّر، وkēn- للمؤنّث

الفينيقيّة : الضميران غير واردين

الأوجاريتيّة : km- للمذكّر، وkn- للمؤنّث

الحبشيّة : kᵉmmū- للمذكّر، وkᵉn- للمؤنّث

نرجّح أن يكون هذان الضميران في الساميّة الأمّ kumu-*[١١٧] للمذكّر وkina-* للمؤنّث، بناءً على ما ذكرنا في الضميرين المنفصلين[١١٨]. وعلى ذلك يظهر أثر المقايسة في الصيغ المثبتة في القائمة أعلاه على النحو التالي:

أ- تغيُّر الصائت: من الكسر إلى الضمّ في kunna- العربيّة[١١٩]، ومن الضمّ إلى الكسر في kem- العبريّة والمهريّة.

---

١١٧. نبّه سيبويه بنظره اللغويّ الثاقب على أنّ الصائت الأخير في kumu- أصيل، فقد جاء في الكتاب ١: ٣٨٩: "هذا باب ما تردّه علامةُ الإضمار إلى أصله... وقد شبّهوا به قولهم أعطيتُكُموهُ في قول من قال أعطيتُكُمْ ذلك فيجزم، ردّه بالإضمار إلى أصله"؛ وفي ٢: ٢٩٣ أنّ الميم "في الأصل متحرّكة بعدها واو كما أنّها في الاثنين متحرّكة بعدها ألف نحو غلامكما".

١١٨. راجع أعلاه: ضمائر الرفع المنفصلة (ضمائر المخاطبين والمخاطبات). ونذكر أنّ الصيغتين المهريّتين هما kem- للمذكّر وken- للمؤنّث؛ انظر: Bittner, pt. 3, p. 10

١١٩. يحتفظ كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة بالكسرة الأصليّة في ضمير الخاطبات المتصل، كما في العراقيّة والعُمانيّة والظفاريّة؛ انظر الحاشية: ٦٥، وانظر أيضًا: *GVG*, v.1, p. 310، وقارن بـ *Die Pronominalbildung*, pp. 62-3.

ب–تغيّر الصامت: من الميم إلى النون في kunu- وkunūti- الأكديّتين، وفي kōn- الآراميّة والسريانيّة، وكذلك في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة (كبعض اللهجات اللبنانيّة والسوريّة) التي تستخدم kon- في التذكير والتأنيث.

وقد ذكر النحويّون العرب[١٢٠] أنّ ناسًا من بكر بن وائل يقولون: من أحلامِكِم وبِكِم، أي أن ضمير المخاطبين عندهم إذا كان مسبوقًا بكسرة هو kim- وليس kum-. وذكروا قول الحطيئة:

وإن قال مولاهم على جلّ حادثٍ من الدهر رُدّوا فضلَ أحلامِكِم رَدّوا

ويعلّل سيبويه هذا بقوله إنها شُبّهت بالهاء "لأنها علم إضمار وقد وقعت بعد الكسرة فاتبع الكسرةَ الكسرة"؛ ويقول المبرّد: "يُجرون الكاف مُجرى الهاء". ومعنى هذين القولين أن هناك مقايسة قوامها تأثير ضمير الغائبين في ضمير المخاطبين. وإذا استثنينا قول سيبويه إن ذلك لغة "رديئة جدًّا"، وقول المبرّد إنه "غلط منهم فاحش"، فإنّ هذا التفسير يبدو غاية في الدقة عند فحصه على ضوء الساميات ومقارنته بالضمائر العبريّة والمهريّة. وحين نظر النحويّون العرب في هذه الصيغة لم يُرجعوها إلى تأثير المؤنّث فيها، ولعل ذلك عائد إلى عدم وجود kin- للمخاطبات في هذه اللهجة، أو لعدم سماعهم إيّاها؛ ولكنهم أرجعوها، وبحسّ لغويّ سليم، إلى تأثير صيغة ضمير المخاطبين him- التي تجيء مسبوقة بكسرة قصيرة أو طويلة (نحو bihim وfīhim).

٦. ضميرا الغائِبين والغائبات

الصيغ الأساسيّة هي الآتية:

العربيّة: humu- للمذكّر، وhunna- للمؤنّث

الأكديّة: šunu- للمذكّر في الجرّ، وšunūti- في النصب، وšina- للمؤنّث في الجرّ، وšināti- في النصب

---

[١٢٠]. انظر: الكتاب ١: ٢٩٤، وقارن بالمقتضب ١: ٢٦٩–٢٧٠. وهذا ما سمّاه المتأخّرون وَكْمًا؛ انظر: المزهر ١: ٢٢٢.

العبريّة: hem- للمذكّر وhen- للمؤنّث

آراميّة العهد القديم: hōm- وhôn- للمذكّر، وhẹn- للمؤنّث

السريانيّة: hōn- للمذكّر، وhēn- للمؤنّث

الفينيقيّة: m- للمذكّر، والمؤنّث غير وارد

الأوجاريتيّة: hm- للمذكّر، وhn- للمؤنّث

الحبشيّة: hōmū- وōmū- للمذكّر، وhōn- وōn- للمؤنّث

كما تقدّم في الضميرين المنفصلين[١٢١]، يمكن افتراض humu-* وšina-* أصلين في الساميّة الأمّ. وهنا أيضًا يظهر أثر المقايسة في الصيغ المثبتة على النحو التالي:

أ- تغيُّر الصائت: من الكسر إلى الضمّ في hunna- العربيّة[١٢٢]، ومن الضمّ إلى الكسر في hem- العبريّة والمهريّة.

ب- تغيُّر الصامت: من الميم إلى النون في šunu- وšunūti- الأكديّين وفي hōn- الآراميّة والسريانيّة، وكذلك في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة (ومنها لهجات لبنانيّة وسوريّة) التي تستخدم hon- أو on- في التذكير والتأنيث. وانطلاقًا من الأصلين الساميّين المشتركين نرجّح أن تكون الهاء الأصليّة قد تغيّرت إلى شين في صيغة المذكّر في الأكديّة قياسًا على صيغة المؤنّث فيها، وأن تكون الشين الأصليّة المختصّة بالمؤنّث تغيّرت بالمقايسة في سائر اللغات إلى هاء كالتي في الصيغ المذكّرة.

وفي العربيّة يتحوّل الضمير المتصل humu- إلى himu- أو himi- إذا سبقته كسرة أو ياء، وهذا تحوّل صوتيّ بحت، ولكنه يؤدّي، كما مرّ معنا، إلى تحوّل في ضمير المخاطبين المتصل في لغة بكر بن وائل. ولا ينجو ضمير الغائبِين المتصل نفسُه من عمل المقايسة،

---

١٢١. راجع الحاشية: ٧١. ونذكر أنّ الصيغتين المهريّتين، hem- للمذكّر وsen- للمؤنّث، أقرب هذه الصيغ إلى الأصل الساميّ المشترك.

١٢٢. كما في ضمير المخاطبات المتصل، يحتفظ كثير من اللهجات العربيّة المعاصرة، كالعراقيّة والعُمانيّة والظفاريّة والحضرميّة، بالكسرة الأصليّة في ضمير الغائبات المتصل؛ انظر: *Die Pronominalbildung*, p. 66.

فقد ذكر سيبويه أنّ "قومًا من ربيعة يقولون مِنْهِم أتبعوها الكسرة ولم يكن المسكَّن حاجزًا حصينًا عندهم، وهذه لغة رديئة".[١٢٣] وتعليل قولهم مِنْهِم أن استخدام ضمير الغائبِين المكسور الهاء (himu- أو himi-) اتّسع بانتقاله من المواضع الأصليّة التي يختصّ بها – أي عندما يكون مسبوقًا بكسرة أو ياء – إلى مواضع أخرى ليس مسبوقًا فيها مباشرة بكسرة أو ياء. وقد لاحظ بارث أن جميع أمثلة النحويّين على لغة ربيعة هذه هي في حروف الجرّ[١٢٤]، واستنتج بحقّ أنه إن لم توجد أمثلة من غير حروف الجرّ حقًّا، فالأمثلة التي ذكروها ناشئة بالمقايسة بتأثير صيغة الضمير بعد حروف الجرّ التي تنتهي بكسرة أو ياء، نحو bi-him، وfī-him، و alay-him[١٢٥].

ثالثًا: ضمائر الرفع اللاحقة بالفعل الماضي

يتضمّن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة[١٢٦]:

---

١٢٣. الكتاب ١: ٢٩٤. وهذا ما سمّاه المتأخّرون وَهْمًا؛ انظر: المزهر ١: ٢٢٢.

١٢٤. انظر: *Die Pronominalbildung*, p. 66

١٢٥. من الأمثلة التي أوردها السيوطي في المزهر: منهِم وعنهِم وبينَهِم.

١٢٦. الرمز Ø يدلّ على عدم وجود زيادة صوتيّة على الفعل للدلالة على الضمير المتصل؛ أي أنّ الفعل يبقى على حاله دون لاحقة (zero ending) كما لو لم يتصل به ضمير. ونستخدم هذا الرمز حتى في المواضع التي يُعتقد أنّ للضمير فيها قيمة صوتيّة وإن لم يعبَّر عنه كتابةً، كما في ضمير الغائبِين في الفينيقيّة حيث لا يوجد رمز كتابيّ معيَّن للضمير وإن كنا نرجّح بالمقارنة أن يكون ū-. أما في المواضع التي يكون الضمير المتصل فيها مكوّنًا من صامت متلوّ بصائت، نحو ضمير المخاطب ta- في العربيّة، فقد أهملنا كتابة الصائت حيث لا وسيلة لتمثيله كتابيًّا (في الفينيقيّة والأوجاريتيّة) وإن كنا نرى بالمقارنة أن الرمز t- فيهما قد يمثّل الصوت ta-، كما في بعض أخواتهما.

أما القوسان فيدلاّن على أن الضمير يُكتب ولا يُلفظ، كما في بعض الضمائر السريانيّة.

وأما الرمز —— فمعناه أن الصيغة غير واردة في النصوص المعروفة للّغة المقصودة.

المفرد	العربيّة	الأكديّة[١٢٧]	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المتكلم	-tu	-ā-ku	-tī	-ęṯ	-eṯ	-t	-t	-kū
المخاطب	-ta	-ā-ta	-tā[١٢٨]	-t	-t	-t	-t	-ka
المخاطبة	-ti	-ā-ti	-t	–	-t	-t	-t	-kī
الغائب	-a[١٢٩]	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	-a
الغائبة	-at	-at	-ā	-aṯ	-āṯ	Ø	-t	-at

١٢٧. الضمائر الأكديّة المثبتة في هذه القائمة لواحق تُستخدم مع ما يُعرف بـ stative، وهو صيغة اسميّة من حيث الاشتقاق وذات دلالة على الثبوت في الصفة من حيث المعنى. وهذه اللواحق هي اللواحق عينها التي ترد مع الفعل الماضي في اللغات الأخرى. وفي أمر العلاقة بين هذه الصيغة في الأكديّة وبين الماضي والمضارع في اللغات الساميّة الأخرى، انظر:

H. Fleisch, "Sur le système verbal du sémitique commun et son évolution dans les langues sémitiques anciennes", in *Mélanges de l'Université Saint-Joseph*, 27 (1947-48), pp. 39-60; esp. pp. 45-50, 59-60.

T.W. Thacker, *The Relationship of the Semitic and Egyptian Verbal Systems* (Oxford, 1954); Semitic part: pp. 88-107, 168-90, 229-41, 317-23.

١٢٨. يرى Kahle أن صواب هذه t- دون الصائت بعدها، وأن النحويّين العبريّين غيّروا الأصل فجعلوه ta-؛ انظر: *The Cairo Geniza*, pp. 178-79، وقارن بالحاشية: ١٠٤.

١٢٩. هذه الفتحة في العربيّة والحبشيّة أصليّة، أي أنها كانت موجودة في الساميّة الأمّ وسقطت منها في جميع اللغات التي تفرّعت منها باستثناء العربيّة والحبشيّة. والدليل على أصالة هذه الفتحة أنها تعود لتظهر في العبريّة والسريانيّة عندما يتصل الفعل بالضمير، نحو עֲזָבַנִי ăzāḇanī (تركني) من فعل עָזַב ʿāzaḇ الساكن الآخر، ونحو قَطَلَانِي qaṭlān(ī) (قتلني) من فعل قَطَلَ qᵉṭāl الساكن الآخر. ولهذا لا نوافق الدكتور فؤاد طرزي الرأي إذ يقول عن هذه الفتحة إنها "شيء طارئ" و: "أنْ لا نظير لها فيما يمكن أن يقابل هذا الفعل في اللغات الأخرى، ففي العبريّة مثلاً يقابله الفعل "كَتَافْ"... الساكن الآخر، وفي السريانية يقابله الفعل "كْثافْ"... الساكن الآخر أيضًا" (في سبيل تيسير العربية وتحديثها، بيروت، ١٩٧٣، ص ٧٠ وما بعدها). بل العكس هو الصحيح لأن السكون في صيغة فَعَل في العبريّة والسريانيّة هو الطارئ بدليل ظهور الفتحة قبل الضمير.

المثنى								
المتكلمان	–	–	–	–	–	–	-ny	–
المخاطبان	-tumā	–	–	–	–	–	-tm	–
المخاطبتان	-tumā	–	–	–	–	–	-tm	–
الغائبان	-ā	–	–	–	–	–	Ø	–
الغائبتان	-tā	–	–	–	–	–	-t	–
الجمع								
المتكلمون	-nā	-ā-nu/i	-nū	-nā	-n(an)	-n	–	-na
المخاطبون	-tumu	-ā-tunu	-tem	-tūn	-tōn	–	-tm	-k^{e}mmū
المخاطبات	-tunna	-ā-tina	-ten	-tẹn	-tēn	–	-tn	-k^{e}n
الغائبون	-ū	-ū	-ū	-ū	(-ūn)	Ø	Ø	-ū
الغائبات	-na	-ā	-ū	-ā	(ēn)	Ø	Ø	-ā

يمكن دراسة أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في النقاط التالية:

١–الكاف والتاء في المتكلم: من المرجّح أن يكون ضمير المتكلم في الساميّة الأمّ بالكاف لا بالتاء (أي ku-*)، ويدلّ على هذا أمران: الأول اتفاق لغتين متباعدتين جغرافيًّا – وهما الأكديّة والحبشيّة – في الاحتفاظ بالكاف[١٣٠]، والثاني أنّ الكاف تظهر في ضمير المتكلم المنفصل نفسه في كثير من اللغات[١٣١]. وعلى هذا التفسير تكون التاء في ضمير المتكلم في اللغات الأخرى المذكورة في الجدول ناشئة بالمقايسة على نمط التاء في ضمائر المخاطب والمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات (وفي ضميرَي المخاطَبَيْن والمخاطبتَيْن في العربيّة والأوجاريتيّة).

١٣٠. يحتفظ بعض اللهجات الساميّة الحيّة بالكاف في ضمير المتكلم المتصل بالفعل الماضي، ومن هذه اللهجات لهجتان حبشيّتان هما التجريّة (kū-) والتجرينيّة (ku-)، ولهجتان عربيّتان جنوبيّتان هما المهريّة (ik-) والسقطريّة (k-).

١٣١. انظر قائمة ضمير المتكلّم (في ضمائر الرفع المنفصلة) أعلاه.

٢–الكسرة الطويلة في ضمير المتكلم tī- في العبريّة: يبدو أنّ الصائت الذي يلي كاف ضمير المتكلم في الساميّة الأمّ ضمّة في الأصل، بدليل اتفاق العربيّة والأكديّة والحبشيّة. وهكذا تكون الكسرة الطويلة في tī- العبريّة غير أصليّة، وهي ترجع في الغالب إلى تأثير الصائت ī- وهو ضمير المتكلم مضافًا إليه الاسم[١٣٢].

٣–الكاف والتاء في المخاطب والمخاطبة: على خلاف ضمير المتكلم، من المرجّح أن يكون ضميرا المخاطب والمخاطبة في الساميّة الأمّ بالتاء لا بالكاف (أي ta-*) للمذكّر وti-* للمؤنّث. ويدلّ على هذا اتفاقُ معظم اللغات في الاحتفاظ بالتاء، وكذلك وجود التاء في ضمائر المخاطب والمخاطبة المنفصلة في جميع اللغات الساميّة[١٣٣]. وعلى هذا التفسير تكون الكاف في ضميري المخاطب والمخاطبة في الحبشيّة ناشئة بالمقايسة وذلك بتأثير الكاف التي في ضمير المتكلم. أما الأكديّة[١٣٤] فقد احتفظت بالتاء ولم تعمل فيها المقايسة، وبذلك تكون أقرب اللغات إلى الأصل الساميّ المشترك لاحتفاظها بالكاف في المتكلم وبالتاء في المخاطب والمخاطبة. ويتّضح بهذا أنّ المقايسة قد تعمل من وجهين مختلفين طلبًا للتناسب والاطّراد في الصيغ، فقد أفضت المقايسة في العربية مثلاً، إلى اتفاق ضمائر المتكلم والمخاطب والمخاطبة في استخدام التاء في حين أفضت في الحبشية إلى اتفاق هذه الصيغ الثلاث في استخدام الكاف[١٣٥].

٤–الفتحة الطويلة في ضمير الغائبة في العبريّة: إنّ وجود التاء في ضمير الغائبة المتصل بالفعل الماضي يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ بدليل وجودها في معظم اللغات

---

١٣٢. راجع أيضًا التفسيرات المذكورة في الهامش: ٣١.

١٣٣. انظر قائمة ضميرَي المخاطب والمخاطبة (في ضمائر الرفع المنفصلة) أعلاه.

١٣٤. باستثناء اللهجة الأشوريّة المحدَثة التي ترد فيها āka-؛ انظر في تفصيل هذا: von Soden, p. 98

١٣٥. قارن هذا أيضًا بصيغ اللغات الأخرى المثبتة في القائمة. أما Castellino (p. 32) فإنه يحاول إرجاع الكاف في ضمائر المخاطب والمخاطبة والمخاطبين والمخاطبات في الحبشيّة إلى تأثير لغات قريبة من الساميّة كالكوشيّة والبربريّة، دون أن يُسقط احتمال نشوئها بالمقايسة. وانظر: Abel H. Huizinga, *Analogy in the Semitic Languages*, p. 13 (وأشكر قسم التصوير في المتحف البريطاني لتزويدي بمصوّرة عن هذه الأطروحة التي قُدّمت في جامعة جونز هوبكنز عام ١٨٩١).

المتفرّعة منها. أما العبريّة فقد أسقطت هذه التاء وأحلّت المقايسةُ محلّها الفتحة الطويلة وذلك على نمط الفتحة الطويلة الدالّة على التأنيث في الأسماء[١٣٦]، نحو שָׁנָה šānā (سنة) ومֶרְכָּבָה merkāḇā (مَركبة). والدليل على أنّ التاء أصلٌ رجوعُها عند اتصال الفعل الذي تلحق به بضمير نصب، نحو שָׂמָה śāmā (وضعت، عيّنت) التي تصبح שָׂמָתְהוּ śāmāṯhū (وضعته، عيّنته) عند اتصالها بضمير النصب للغائب. وكذا في الفينيقيّة حيث تظهر التاء في صيغة الغائبة عندما يتصل الفعل الماضي الذي تلحقه بضمير نصب، كما في פעלתן[١٣٧] p'ltn (جعلتني، "فعلتني")، بينما تسقط إن لم يتصل الفعل الماضي بضمير نصب[١٣٨].

٥- الضمّة الطويلة في ضمير المتكلمين في العبريّة: ذكرنا سابقًا[١٣٩] أنّ nū- نشأت بالمقايسة متأثّرةً بالضمير المنفصل. ويصحّ هذا التفسير هنا أيضًا مع إضافة احتمال آخر لتقوية المقايسة هذه، وهو تأثّر ضمير المتكلمين بالضمّة الطويلة ū- التي يتصل بها الفعل الماضي في ضمير الغائبين[١٤٠].

٦- ضمير المتكلمين في السريانيّة n(an)-: يرجع العنصر (an-)، الذي يتّضح بالمقارنة أنّه مزيد في هذه اللغة دون غيرها، إلى المقايسة وذلك بتأثير الضمير المنفصل الذي يوجد فيه هذا العنصر: ḥnan وenaḥnan.

---

١٣٦. وتمثَّل هذه الفتحة كتابةً بالهاء في الأسماء والأفعال.

١٣٧. انظر السطر الثاني من نقش "يَحَوْمِلْك" ملك جبيل في: G.A. Cooke, *A Text-Book of North-Semitic Inscriptions,* p. 18.

١٣٨. نرى أنّ علامة الغائب في الفينيقيّة فتحة طويلة، كما في العبريّة، ويقوّي هذا الرأيَ أنها لا تمثَّل كتابيًّا (Ø) كما تُملي قواعد كتابة الصوائت في الفينيقيّة.

١٣٩. راجع ضمائر النصب والجرّ المتصلة (ضمير المتكلمين) أعلاه.

١٤٠. يرى O'Leary (p.244) أنّ ū- متأثرة بصيغة الغائبين ولا يذكر تأثّرها بصيغة الضمير المنفصل، غير أننا لا نستطيع أن نطمئنّ إلى هذا الجزم لأنه لا يستند إلى برهان قاطع، ولذا لا نلغي أيًّا من التأثيرين من حيث الاحتمال.

٧- الصوائت والصوامت في ضميرَي المخاطبين والمخاطبات: بناءً على ما تقدّم في الصيغتين المنفصلتين لهذين الضميرين[١٤١] نرجّح أن يكون الأصلان الساميّان tumu-* للمذكّر وtina-* للمؤنّث. ومرّة أخرى نرى الضمّة تغلب على صيغة المؤنّث (بالمقايسة مع صيغة المذكّر) في العربيّة، وأنّ الكسرة تغلب على صيغة المذكّر (بالمقايسة مع صيغة المؤنّث) في العبريّة؛ ونرى أيضًا أنّ الميم تتحوّل بالمقايسة إلى نون في الأكديّة والآراميّة والسريانيّة. أما مسألة الكاف التي تظهر في الحبشيّة[١٤٢] عوضًا عن التاء التي في سائر اللغات، فالقول فيها ما ذكرنا في ضميرَي المخاطب والمخاطبة[١٤٣] من ترجيح كون التاء أصليّة دون الكاف.

٨- النون الثانية في ضمير المخاطبات في العربية tunna-: يرى نفر منهم نولدكه[١٤٤] وأوليري[١٤٥] أنّ na- في هذا الضمير العربيّ نشأت بتأثير النون في المضارع (يكتبنَ) وفي الأمر (اكتبنَ). وقريب من هذا وجود na- في صيغة الغائبات في الماضي نحو كتبنَ، فلعلّها زيدت في الماضي تشبيهًا له بالمضارع والأمر. وإن كنّا لا نستطيع نفي هذا التفسير بدليل قاطع، فإننا ننبّه على تفسيرين آخرين محتملين، أوّلهما أنّ هذه لهجة ساميّة قديمة احتفظت بها العربية دون غيرها من الساميّات، ونأنس هنا بتشديد الميم في صيغة المخاطبين في الحبشية k^{e}mmu- التي قد تمثّل كذلك لهجة مندثرة قديمة. والتفسير الثاني أنّ tunna- لا تحتاج إلى تفسير أصلاً لأنها مأخوذة من الضمير المنفصل أنتنّ الذي يظهر فيه تشديد النون. وتبقى مع ذلك الحاجةُ إلى تفسير صيغة الغائبات na- حيث لا يظهر

---

١٤١. راجع ضمائر الرفع المنفصلة (ضميرا المخاطبين والمخاطبات) أعلاه.

١٤٢. وكذلك في الأشوريّة المحدَثة: ākunu-، تمامًا كوجود الكاف في هذه اللهجة في المخاطب؛ انظر الحاشية: ١٣٤، والمرجع المذكور فيها.

١٤٣. راجع الفقرة (٣) أعلاه.

١٤٤. انظر: "Untersuchungen zur semitischen Grammatik", in *Zeitschrift der deutschen morgenländischen Gesellschaft*, 38 (1884), p. 412.

١٤٥. O'Leary, pp. 243-44. وفي معارضة بعض العلماء لهذا التفسير انظر: Wright, p. 170

التشديد الذي في هنّ، ولا نرى قولاً مَرْضِيًّا في هذا. ولا شكّ في أن التفسير الذي ذكره نولدكه وأوليري يستمدّ قوته من إمكان تطبيقه على ضميرَي المخاطبات والغائبات معًا، بينما يعجز عن هذا، التفسيران اللذان نبّهنا عليهما.

٩– ضمير الغائبات -ū في العبريّة: تعمل المقايسة في هذا الضمير لتأثّره بضمير الغائبين، فتتّحد صيغتهما بحلول الصائت -ū محلّ الصائت -ā الذي يختصّ في الأصل بالغائبات كما يدلّ اتفاق الأكديّة والآراميّة والحبشيّة التي تحتفظ جميعًا بـ -ū للمذكّر و-ā للمؤنّث، وهما، كما تدلّ المقارنة، الصيغتان الأقرب إلى الساميّة الأمّ.

١٠– ضميرا الغائبِين -ūn والغائبات -ēn[١٤٦] في السريانيّة: يبدو أنّ هذين الضميرين نشآ قياسًا على الضمائر المنفصلة ʾattōn (أنتم)، وʾattēn (أنتنَّ)، وhennōn (هُم)، وhennēn (هُنَّ)، والضمائر المتصلة -kōn (–كُم)، و-kēn (–كُنَّ)، و-hōn (–هُم)، و-hēn (–هُنَّ)، وهذه جميعًا تنتهي بضمّة ونون في المذكّر (-ōn تصبح -ūn) وبكسرة ونون في المؤنّث (-ēn).

١١– نذكر أخيرًا، وخارج الجدول الذي أثبتنا، السبب الذي من من أجله قد تجيء -um في صيغة الغائبين في اللهجة المصريّة، نحو كَتَبُمْ وأَكَلُمْ بدلاً من كتبوا وأكلوا، فمن الجليّ أن -um هذه نشأت قياسًا على الميم في ضمير الغائبِين المنفصل (humma) والمتصل (-hum).

رابعًا: الضمائر السابقة على الفعل المضارع

يتضمّن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة:

---

١٤٦. ممّا يؤكّد أن -ēn ليست أصليّة وأننا نحتاج إلى تفسير وجودها في هذا الموضع أمران، أولهما أنها في الأصل الآراميّ -ā (انظر الجدول)، والثاني أن الـ -ā الأصليّة هذه تظهر في السريانيّة نفسها عند اتصال الفعل بضمير النصب، نحو ܩܛܠܢܝ qaṭlān(ī) (قتلني)، وتُلفظ في اللهجة السريانيّة الغربيّة على qaṭlōn(ī)؛ قارن بالحاشية: ١٢٩.

المفرد	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة [١٤٧]
المتكلم	ʾa-	ʾa-	ʾe-	ʾe-	ʾe-	ʾ-	ʾa-[١٤٨]	ʾe-
المخاطب	ta-	*ta-	ti-	ti-	te-	t-	t-	tᵉ-
المخاطبة	ta-	ta-	ti-	–	te-	t-	t-	tᵉ-
الغائب	ya-	ʾi-	yi-	yi-	ne-	y-	y-	yᵉ-
الغائبة	ta-	ta-	ti-	ti-	te-	t-	t-	tᵉ-
المثنى								
المخاطبان	ta-	–	–	–	–	–	t-	–
المخاطبتان	ta-	–	–	–	–	–	t-	
الغائبان	ya-	–	–	–	–	–	y/t-	–
الغائبتان	ta-	–	–	–	–	–	y/t-	–
الجمع								
المتكلمون	na-	ni-	ni-	ni-	ne-	–	n-	nᵉ-
المخاطبون	ta-	ta-	ti-	ti-	te-	t-	t-	tᵉ-
المخاطبات	ta-	ta-	ti-	–	te-	t-	t-	tᵉ-
الغائبون	ya-	ʾi-	yi-	yi-	ne-	y-	y/t-	yᵉ-
الغائبات	ya-	ʾi-	ti-	yi-	ne-	–	t-	yᵉ-

١٤٧. يختلف كلّ من الأكديّة والحبشيّة عن سائر الساميّات باستخدام صيغتين مختلفتين تقابلان، من حيث الشكل، الفعل "المضارع" في العربيّة وفي اللغات الساميّة الشماليّة الغربيّة. ففي الأكديّة تُستعمل صيغة ikattabʾ للحاضر وصيغة iktubʾ للماضي (بضمائر سابقة لا لاحقة كما في العربيّة والعبريّة الخ). أما الصيغتان الحبشيّتان فتُستخدمان للدلالة على الحاضر، ولكن إحداهما (yᵉqabbᵉr) تختصّ بالفعل "المرفوع" (indicative) والأخرى (yᵉqbᵉr) بالفعل "المنصوب" (subjunctive)؛ انظر: von Soden, p. 97 ff. وDillmann, p. 176 ff. ونذكر أيضًا أنّ في الأكديّة صيغة دالّة على الماضي تُبنى بإقحام العنصر -ta في وسطها؛ انظر: von Soden, p. 104.

١٤٨. نعلم يقينًا أنّ الصائت بعد الهمزة، في ضمير المتكلم، فتحة، ولا نعلم الصوائت في الضمائر الأخرى لأن الكتابة الأوجاريتيّة تُظهر الصوائت بعد الهمزة دون غيرها؛ راجع الحاشية: ٢٥.

يمكن دراسة أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في النقاط التالية:

١) حذف الهمزة في مضارع أفعلَ في العربيّة: وذلك في صيغة المتكلم أصلاً، ثم حُمل عليه سائر الصيغ، فتقول أُنْزِلُ بدلاً من *أُؤَنْزِلُ، وقياسًا عليها تقول يُنْزِلُ بدلاً من *يُؤَنْزِلُ، وتُنْزِلُ بدلاً من *تُؤَنْزِلُ، وهكذا[١٤٩].

٢) استخدام النون في ضمائر الغائب والغائبين والغائبات في السريانيّة بدلاً من الياء: إنّ استخدام الياء في معظم اللغات الأخرى في مواضع استخدام النون في السريانيّة يشير إلى أنّ الياء هي الأصل الساميّ المشترك. وتحتمل النون ثلاثة تفسيرات هي:

أ– أنها لام في الأصل، شبيهة بلام الأمر في العربيّة، ويعزّز هذا التفسيرَ وجودُ هذه اللام مع الفعل הֱוָה h^{e}wā (كان، وُجد) في آراميّة التلمود وفي المنداعيّة[١٥٠]، وهما قريبتان من السريانيّة.

ب– أنها عنصر إشاريّ كياء المضارعة نفسها. ويأخذ بارث بهذا التفسير ويعزّزه بذكر أدوات تجيء النون فيها عنصرًا إشاريًّا، نحو ay-na العربيّة وdē-n السريانيّة[١٥١].

ج– أنها من عمل المقايسة الحاصلة بتأثير الضمير السابق على المضارع في صيغة المتكلمين (وهو -ne في السريانيّة) على الياء الأصليّة السابقة على صيغ الغائب والغائبين والغائبات، أي أن الياءات تصبح نونات تحقيقًا للاطّراد[١٥٢]. ونستأنس هنا باللهجات

---

١٤٩. راجع الحاشية: ٥.

١٥٠. انظر: *GVG*, v. 1, p. 565

١٥١. انظر: *Die Pronominalbildung*, p. 98

ويبدو أن النون، عندما تكون عنصرًا إشاريًّا، تختصّ بالمذكّر والمفرد والجمع، بينما تختصّ التاء الإشاريّة بالمؤنّث المفرد والجمع؛ انظر: J.H. Greenberg, "An Afro-Asiatic Pattern of Gender and Number Agreement", in *Journal of the American Oriental Society*, 80 (1960), pp. 317-21.

١٥٢. وليس لنا أن نسأل لـمَ لـمْ يُعكس فتصير النون ياء علمًا بأن الياءات ثلاث والنون واحدة. إن الجواب عن مثل هذا السؤال متعذِّر، بل إن السؤال نفسه لو جاز لجاز أيضًا أن نسأل: لـمَ لـمْ يكن الرفع بكسرة والنصب بضمّة؛ فندخل إذ ذاك في باب علّة العلّة ونقع في الافتراضات البعيدة.

المغربيّة والتونسيّة والطرابلسيّة (الغربيّة) التي تستخدم النون للمتكلم (نِكتِب = أكتبُ) قياسًا على نون المتكلمين في الغالب؛ ولعل هذا يجعل التفسير على المقايسة في الاستعمال السريانيّ أقوى التفسيرات.

٣) تبادل التاء والياء: إنّ استخدام التاء في ضمائر الغائبة والغائبتين والغائبات في كثير من هذه اللغات وجواز استخدامها في ضميرَي الغائبيْن والغائبتين في الأوجاريتيّة لَيدعو إلى الاستغراب لأن التاء هذه مختصّة بالمخاطب والمخاطبة في الإفراد والتثنية والجمع، ولأننا نتوقّع أن تكون الياء مختصّة بالغائب والغائبة معًا في الإفراد والتثنية والجمع[١٥٣]. ومما يزيد في الاستغراب أنّ صيغة الغائبة هي بالتاء في جميع اللغات الساميّة، وهذا يُضعف القول إنّ تاء الغائبة جاءت قياسًا على تاء المخاطب والمخاطبة[١٥٤]، وإن كان لا يلغيه. أما في التثنية والجمع فالتفسير على المقايسة أسهل من تفسيره في المفرد، لأن الياء – التي نفترض أصالتها – تظهر في ضمير الغائبتين في الأوجاريتيّة وفي ضمير الغائبات في العربيّة والأكديّة[١٥٥] والآراميّة والحبشيّة، وكذلك في العبريّة نادرًا[١٥٦]. وعلى أيّة حال، فإن تفسير وجود التاء في الإفراد والتثنية والجمع باللجوء إلى فكرة المقايسة يبقى، على ما قد يثيره من الاستغراب، أفضل من تفسير موسكاتي القائل إن التاء في ضمير الغائبة أصليّة: فلو قبلنا رأيه هذا كيف لنا أن نقبل رأيه أنّ الياء هي الأصليّة في ضمير

---

١٥٣. نتوقّع هذا لأنّ في اللغات الساميّة قسمة واضحة بين ضمائر الخطاب وضمائر الغياب، كما هو ظاهر في الضمائر المنفصلة والمتصلة المجرورة والمنصوبة.

١٥٤. يرى Gray أن تاء الغائبة السابقة على المضارع مقيسة على تاء التأنيث في الأسماء وعلى التاء التي تلحق بالفعل الماضي في صيغة الغائبة (نحو كتبتْ). غير أنّ المقايسة، إن وجدت أصلاً، أقرب أن تكون بين أفعال المضارعة (أنت تكتب، أنت تكتبين، وهي تكتب، وكلها بالتاء) من أن تكون بين فعل مضارع وفعل ماضٍ واسم كما توهّم Gray (p. 95).

١٥٥. أصل -i ʾ الأكديّة -ya*؛ انظر: von Soden, p. 23. ولعل المرحلة الانتقاليّة بينهما هي -yi* أي أنّ التغيير كان على الترتيب التالي: -i-> ʾ-yi* <-ya*

١٥٦. كما في سفر دانيال ٨: ٢٢: יַעֲמֹדְנָה ya‘ămōḏnā (يَقُمْنَ). انظر أيضًا: C.H. Gordon, "The New Amarna Tablets", in *Orientalia* 16 (1947), p. 10.

الغائبات[١٥٧]، إذ كيف يعطي تفسيرين مختلفين لضميرين تحتّم القرابة بينهما خضوعهما لقاعدة واحدة وتفسير واحد؟

ويُذكر هنا أن بعض العلماء يفسّر عددًا من نصوص العهد القديم باعتبار التاء السابقة على المفرد في المضارع دالّة على الغائب لا على الغائبة. وقد جاء M. Dahood [١٥٨] مؤخّرًا بأمثلة مفصّلة على هذه الظاهرة التي يُرجعها إلى التنويع في التعبير (stylistic variety). ومن الممكن عندنا القول إنّ الذي سوّغ هذا التنويع هو المقايسة بين ياء الغائب وتاء الغائبة.

٤) تماثُل الصوائت في هذه الضمائر السابقة على المضارع: ففي العربيّة، مثلاً، نجد أن جميع الضمائر مكوّنة من صامت متلوّ بفتحة؛ ووجود هذه الفتحة في بعض الصيغ من عمل المقايسة، والدليل على ذلك ما يلي: من الواضح أنّ الضمائر السابقة على المضارع (باستثناء ضمائر "الغياب") ذات علاقة بالضمائر المنفصلة، إن لم نقل إنها مشتقّة منها، فال -aʾ في ضمير المتكلم السابق على المضارع كال -aʾ في ضمير المتكلم المنفصل أنا، وكذلك -ta وأنتَ في ضمير المخاطب، و-na ونحن في ضمير المتكلمين. أما في ضمير المخاطبة فنجد -ta في الضمير السابق على المضارع في حين أنّ الضمير المنفصل هو أنتِ بتاء مكسورة؛ وفي ضميرَي المخاطبين والمخاطبات نجد -ta في الضمير السابق على المضارع في حين أن الضميرين المنفصلين هما أنتُما وأنتُن بتاء مضمومة. ولعلّ المقايسة هي التفسير الأسلم لتماثل الصوائت وانتظامها في جميع الصيغ، بما فيها صيغ الغياب.

٥) والصوائت الأكديّة خاضعة كذلك لعمل المقايسة، وجامعها المشترك هو الفتحة. أما الضمير -iʾ فأصله بالفتح أيضًا لأنه منقلب عن -ya* خضعت للقواعد الصوتيّة في الأكديّة[١٥٩]. وأما -ni في صيغة المتكلمين فقد تكون قياسًا على -iʾ نفسها، أي في

---

١٥٧. انظر: Moscati, pp. 143-44

١٥٨. انظر: "Third Masculine Singular with Preformative t- in Northwest-Semitic", in *Orientalia*, 48 (1979), pp. 97-106.

١٥٩. راجع الحاشية: ١٥٥.

المرحلة التي تمّ فيها تحوّل -ya إلى -i؛ وإن صحّ هذا تكون المقايسة في الأكدية قد تمّت على أكثر من مرحلة واحدة[١٦٠].

والتماثل الناتج عن المقايسة واضح في الضمائر الحبشيّة والسريانيّة، كما أننا نرجّح وجوده في الفينيقيّة والأوجاريتيّة قياسًا على أخواتهما. أما العبريّة والآراميّة فجامع ضمائرها المشترك (إلا في المتكلم) هو –i– وأصل هذه في الغالب –a–، كما في العربيّة والأكديّة، وقد تحوّلت إلى –i– لأنها وقعت في مقطع قصير مغلق غير مضغوط. أما ضمير المتكلم فصائته –e– (سيجول) عوضًا عن –i– (حيريق) لأن السيجول تناسب الألف في النظام الصوتيّ للعبريّة[١٦١].

خامسًا: الضمائر[١٦٢] اللاحقة بالفعل المضارع

يتضمن الجدول التالي الصيغ الأساسيّة[١٦٣]:

المفرد	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المتكلم	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
المخاطب	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø

١٦٠. يرى Castellino (ص ٥، ٦، ١٠ من كتابه) أن هناك تفسيرًا آخر لتماثل الصوائت السابقة على "المضارع" في الأكديّة، وهو أن هذا التماثل أصيل بدليل وجوده في اللغات الكوشيّة (أو الكوشيتيّة) القريبة من اللغات الساميّة. غير أنّ في هذا افتراضًا لأصالة تماثُل الصوائت في اللغات الكوشيّة نفسها، وهذا أمر مفتقر إلى بيّنة.

١٦١. انظر: *Gesenius' Hebrew Grammar*, p. 126

١٦٢. لا يمكن الجزم بأن أصل هذه اللواحق ضمائر، غير أننا نعدّها ضمائر لأن وظيفتها التمييز بين المذكّر والمؤنّث في الصيغ المختلفة: المخاطب والمخاطبة، والمخاطِبين والمخاطبات، والغائِبين والغائبات، فهي بذلك كالضمائر التي تسبق الفعل المضارع لتميز بين المتكلم والمخاطب والغائب الخ...

١٦٣. لم نَعُدَّ حركات الإعراب، حيثما تُستخدم، من أصل الصيغة؛ أما "نون الأفعال الخمسة" فقد أثبتناها لغرض المقارنة، مفترضين أنّ الأفعال في حالة الرفع.

المخاطبة	-īna	-ī	-ī	–	-īn	Ø	-n	-ī
الغائب	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
الغائبة	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
المثنى								
المخاطبان	-āni	–	–	–	–	–	-n	–
المخاطبتان	-āni	–	–	–	–	–	-n	–
الغائبان	-āni	–	–	–	–	–	-n	–
الغائبتان	-āni	–	–	–	–	–	-n	–
الجمع								
المتكلمون	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	–	Ø	Ø
المخاطبون	-ūna	-ā	-ū	-ūn	-ūn	Ø	-n	-ū
المخاطبات	-na	-ā	-nā	-ān	–	-n	-n	-ā
الغائبون	-ūna	-ū	-ū	-ūn	-ūn	Ø	-n	-ū
الغائبات	-na	-ā	-nā	-ān	-ān	–	-n	-ā

يمكن دراسة أثر المقايسة في الصيغ المثبتة أعلاه في ما يلي:

١) العنصر(a)n- في المخاطبة: إنّ اختلاف اللواحق المختصّة بالمخاطبة في اللغات المختلفة يوجب الحذر في ردّها إلى أصل ساميّ مشترك. وهناك احتمالان في هذا الأصل: الأول أن النون أصليّة ولكنها سقطت في الأكديّة والعبريّة[١٦٤] والحبشيّة، والثاني أنها مزيدة في العربيّة والسريانيّة والأوجاريتيّة. ويذكر رايت أنّ النون، إذا عُدّت مزيدة، كان سبب زيادتها تشبيه صيغة المخاطبة بصيغة المخاطبين والمخاطبات والغائبين والغائبات، وجميع هذه بالنون[١٦٥]. غير أنّ هذا القول بعيد لأن النون التي تظهر في صيغة المخاطبين والغائبين قد لا تكون هي نفسها أصليّة لأنها غير موجودة في بعض الساميّات. ولذلك ينبغي التوقّف في أمر هذه النون التي لا يُعرف أصلها على وجه اليقين، فهذا أفضل من الأخذ بالافتراضات البعيدة.

---

١٦٤. يحتفظ بعض الصيغ العبريّة بالنون، نحو תַּעֲשִׂין ta'ăśīn (تعلمين)؛ انظر: راعوث ٣: ٤.

١٦٥. انظر: Wright, p. 186

٢) في الجموع: يبدو أنّ الأصل الساميّ للاّحقة المختصّة بالمخاطبين والغائبين هو ū- أو -ūna[١٦٦]، وأنّ أصل اللاحقة المختصة بالمخاطبات والغائبات هو ā- أو -āna[١٦٧]. وإذا كان هذا الافتراض صحيحًا، فإن عمل المقايسة يظهر في أمرين:

أ- أن ā- المختصّة بالمؤنّث تحلّ محلّ ū- المختصّة بالمذكّر في صيغة المخاطبين في الأكديّة، دون صيغة الغائبين.

ب- أن أصل taqtul-na وyaqtul-na العربيّتين هو taqtul-āna وyaqtul-āna؛ ونعزو تغيّر الأصل، إن صحّ، إلى تشبيه صيغة المضارع بصيغة الماضي أي بناء taqtul-na وyaqtul-na على نمط qatal-na[١٦٨]. وفي العبريّة تغيير مماثل لأنّ الصيغة المستعملة هي tiqtol-nā للمخاطبات والغائبات.

ويحسن في هذا الموضع ذكر اللواحق التي تتصل بفعل الأمر، فهي شبيهة بتلك التي تتصل بالفعل المضارع. وهذا جدول بالصيغ الأساسيّة، مع ذكر أثر المقايسة فيها:

المفرد	العربيّة	الأكديّة	العبريّة	آراميّة العهد القديم	السريانيّة	الفينيقيّة	الأوجاريتيّة	الحبشيّة
المخاطب	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø	Ø
المخاطبة[١٦٩]	-ī	Ø	Ø	Ø	-ī	-ī	-ī	-ī

١٦٦. وقد تسقط فتحة ūna-، كما في الآراميّة والسريانيّة. أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فلسنا نعلم إن كانت نونهما متبوعة بفتحة أم لا.

١٦٧. وكذلك قد تسقط فتحة āna- كما في السريانيّة. أما الفينيقيّة والأوجاريتيّة فلا نعلم فيهما أيضًا إن كانت نونهما متبوعة بفتحة أم لا.

١٦٨. قارن بـ Moscati, p. 185 و Huizinga, *Analogy in the Semitic Languages*, pp. 46-7

١٦٩. بَدَهيّ أن يكون الصائت ī- هو الأصل الساميّ المشترك لهذه اللاحقة. أما قول رايت (ص ١٨٩) إنّ الأصل هو īna- وإنّ na- سقطت في جميع اللغات إلا في بعض الصيغ السريانيّة النادرة فمستبعَد لأنّ السريانيّة لغة متأخّرة عن أخواتها، ويندر فيها وجود na- في لاحقة المخاطبة في فعل الأمر؛ ولا يجوز افتراض الأصل الساميّ المشترك اعتمادًا على ظاهرة نادرة الوجود في لغة متأخّرة.

المثنى								
المخاطبان	–	–	–	–	–	–	–	-ā
المخاطبتان	–	–	–	–	–	–	–	-ā
الجمع								
المخاطبون	-ū	Ø	Ø	(-ūn)	-ū	-ū	-ā	-ū
المخاطبات	-ā	Ø	–	(-ēn)	–	-nā	-ā	-na

١) إذا صحّ افتراضنا أن أصل ʾuqtul-na العربيّة هو ʾuqtul-āna[١٧٠]، فإننا نعزو تغيّر الأصل إلى تشبيه صيغة الأمر بصيغة الماضي وبصيغة المضارع، أي بناء ʾuqtul-na على نمط qatal-na وyaqtul-na. وفي العبريّة أيضًا تغيير مماثل لأن الصيغة المستعملة هي qᵉṭol-nā.

٢) من المتوقّع أن تكون اللاحقة المختصّة بالمخاطبين ū- في الأكديّة، كما في سائر اللغات. ولذلك نرى أن ā- قد حلّت محلّ ū- قياسًا على اللاحقة ā- المختصّة بالمخاطبات.

٣) اللاحقتان السريانيّتان ūn- وēn- (وقد سقطتا لفظًا بتطوّر اللغة) تختلفان عن اللواحق في اللغات الأخرى، ولعل ذلك عائد إلى تأثّر الفعل الامر بالضميرين المنفصلين ʾattōn (أنتم) وʾattēn (أنتنَّ)، أو بالفعل الماضي (ولاحقتاه هما ūn- للغائبين وēn- للغائبات)[١٧١].

[١٧٠]. راجع ما ذكرناه عن لواحق الفعل المضارع.

[١٧١]. راجع الحاشية ١٤٦ وما يقابلها في المتن (الرقم ١٠).

(١٦)

ظواهر المحافظة والتطوّر في الصوامت العربيّة
على ضوء المناهج المقارنة لعلم اللّغات الساميّة

تتنازع اللغةَ، كلَّ لغة، ظاهرتان مطّردتان ومتضادّتان، تنحو الأولى بها إلى المحافظة على سماتها التي استقرّت عليها إثر تكوّنها واستقلالها بذاتها، في حين تنزع الثانية إلى التطوّر والتغيّر طلبًا للسهولة أو مراعاةً للمقايسة analogy مثلاً. وتتفاوت اللغات في ميلها إلى المحافظة أو التطوّر، فضمن الأسرة اللغويّة الواحدة والمنحدرة من أصل واحد – مفترَضًا كان أم حقيقيًّا – قد تبعد إحدى الأخوات عن ذلك الأصل في أصواتها وصيغها وتراكيبها بُعدًا يُفسد على الدارس لمحَ التشابه بين الأصل والفرع أو يعوقه عنه، في حين تحافظ لغةٌ أخرى على معظم الخصائص المفترَضة أو الملموحة في الأصل.

وتدخل دراسة المحافظة والتطوّر في لغة ما في إطار علم اللغة التاريخيّ، ويتحتّم أن تنحو منحًى مقارنًا إذا ما تشوّفت للكشف عن العلاقة بين أصل وفرع، أو بين فرع وآخر من أسرة لغويّة واحدة. وقد ألمح اللغويّون المحدَثون إلى أهمّيّة عاملَي المحافظة والتطوّر في دراسة اللغة[١]، فأفاد من ملاحظاتهم هذه علماءُ الساميّات من جملة ما أفادوا من دراسات علم اللغة الحديث[٢]، بعد أن كانت الدراسات الساميّة في عهد Nöldeke وBrockelmann وWright مقتصرة على شرح النصوص وإبراز ملامح الشبه والاختلاف بين اللغات الساميّة المختلفة دون الوقوف على القواعد العامّة أو الالتفات إلى إمكانيّة تطبيقها على مجموعات لغويّة أخرى. غير أنّ من الإنصاف القول إنّ علماء اللغات

---

[١] . راجع مثلاً الفصلين الثاني عشر والثالث عشر من Bolinger 1975 وقائمة المراجع التي تليهما.

[٢] . عن قلّة التفات علماء الساميّة فيما مضى إلى علم اللغة الحديث انظر: Ullendorff 1961: 22-23؛ وانظر رأيًا في تقصير علماء الساميّات في هذا المجال في Sawyer 1967: 38-40.

الساميّة، بافتراضهم رجوع اللغات الساميّة إلى لغة واحدة في الأصل، قد خَطَوا خطوةً هامّةً نحو إدراك التفاوت بين هذه اللغات في القرب من اللغة الأمّ والبعد عنها. واللغة الموسومة بالساميّة الأمّ Proto-Semitic هي مجرّد أداة يساعدنا افتراضها على تفسير الظواهر اللغويّة القائمة في اللغات المتفرّعة منها إذ تمثّل أقدم مرحلة يمكن تصوّرها بمقارنة ما يُعرف من فروعها[٣]. وهذا الأصل، وإن يكن مفترَضًا، لا يبعد عن أن يكون حقيقيًّا أو قريبًا من ذلك، لأنّ متانة العلاقات الصوتيّة والصرفيّة والنحويّة بين اللغات الساميّة المختلفة تحتّم رجوع هذه اللغات إلى أصل واحد لا يضيرنا عدم وقوعنا على نقوش مكتوبة به طالما أنّنا نستطيع تخمينه باستنباط قواعد واضحة للتقابل والاختلاف بين فروعه المعروفة. وسنحاول في هذا البحث تطبيق المناهج المقارنة لعلم اللغات الساميّة على صورته الحديثة للكشف عن عنصرَي المحافظة والتطوّر في العربيّة قياسًا على هذا الأصل الساميّ وعلى سائر اللغات الساميّة.

ويمكن دراسة هذا الموضوع من وجهتين اثنتين، إحداهما تاريخيّة والأخرى لغويّة. والحقّ أن تناوله من الزاوية اللغويّة أجدى من تناوله من الزاوية التاريخيّة نظرًا للاختلاف الواضح بين المنهجين. ففي حين يرتكز النظر اللغويّ إلى مجموعة من الحقائق اللغويّة المعروفة من خلال الكتابات التي وصلتنا أو النطق المعاصر للّغات الساميّة الحيّة وصولاً إلى استنباط أصل مشترك يُقال إنّ هذه اللغة حافظت عليه في حين غيّرته الأخرى، ينطلق البحث التاريخي من أساس أقلّ صلابة وهو رصد تحرّكات القبائل الساميّة – وهي نادرًا ما تكون ثابتة الحدوث أو متّفقًا على زمنها وأهمّيّتها – وتحوُّلها من البداوة إلى الحضارة أو عكس ذلك[٤]، إلى جانب النظر فيما سُمّي بالشخصيّة المميِّزة للشعوب

---

٣ . انظر: "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة" لرمزي بعلبكي، ص ٢٥.

٤ . تحوُّل القبائل من الحضارة إلى البداوة أمر نادر، ولكنّه شبه مقرَّر في تاريخ شبه الجزيرة العربيّة بين القرنين الثاني والسادس للميلاد؛ انظر Caskel 1953: 28-36.

الساميّة، وبها يعنون الطباع البدويّة، على غموض هذه العبارة[٥]. وليس بعد ذلك بمستغرَب أن تتضارب النظريّات المتعلّقة بالموطن الأصليّ للساميّين وأن تبقى في إطار التخييل والإغراب مقصّرة عن الترجيح المقبول بَلْهَ اليقين. وعلاوةً على النظريّات القديمة التي تتّخذ البحث التاريخيّ أساسًا لها[٦]، حاول بعض العلماء في العقدين الأخيرين النظر مجدّدًا في المسألة انطلاقًا من المعلومات التاريخيّة التي استجدّت في أوائل القرن العشرين. ولعلّ من أهمّ هذه المحاولات تلك التي قام بها Moscati والتي ذهب فيها إلى أنّ شبه الجزيرة العربيّة هو المصدر الذي كانت منه الهجرات الساميّة وإلى أنّ العناصر التي تميّز الإنسان الساميّ عن غيره إنّما هي العناصر البدويّة التي نعرفها عن العرب، بحيث يصحّ القول إنّ العرب احتفظوا بهذه العناصر أكثر من سائر الساميّين لأنّهم كانوا في بيئة محميّة sheltered area[٧]. ويبدو أنّ هذه المقولة لا تبلغ حدّ الإقناع دون أن تُشفع بالدليل اللغويّ، وهو ما نحاول تلمّسه هنا من خلال الدراسة الصوتيّة والصرفيّة.

لقد أدرك لغويّو القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين أنّ العربيّة، رغم حداثة المادّة التي وصلتنا منها قياسًا على سائر أخواتها، أكثرُ اللغات الساميّة احتفاظًا بالخصائص التي نسبوها إلى اللغة الساميّة الأمّ[٨]. وكان في هذا الإدراك خاتمة لأوهام العلماء في القرون الوسطى إذ كانوا يرون أنّ العبريّة أصل للّغات الأخرى التي تشبهها كالعربيّة والآراميّة والحبشيّة، وأنّ ما يخالف العبريّة في تلك اللغات ناتج عن التحريف[٩]. ومصدر هذه الأوهام، كما لا يخفى، إجلالهم للعهد القديم واعتبارهم آدم أوّل من تكلّم العبريّة. غير أنّه في فترة لاحقة، وبعد اكتشاف النقوش الأوجاريتيّة، حاول بعضهم نزع صفة المحافَظة عن العربيّة بحجّة أنّ النقوش الأوجاريتيّة المكتشَفة حديثًا تحتفظ هي أيضًا

---

٥ . انظر: Moscati 1959: 31 ff.

٦ . لعلّ أحسن مرجع قديم يعرض لهذه النظريّات القديمة هو: Wright 1890: 1-9.

٧ . انظر: Moscati 1959: 33 ff.; cf. 105.

٨ . انظر: Wright 1890: 27 وقارن: O'Leary 1923: 17-18 و Gray 1934: xii.

٩ . انظر: Ullendorff 1961: 15.

بخصائص قديمة جدًّا[١٠]، وبخاصّة في الأصوات. والصواب أنّ الأوجاريتيّة، وإن كان نظامها الصوتي يتّسم، كالنظام الصوتيّ في العربيّة، بالمحافظة على الأصل الساميّ[١١]، لهجة شمالية غربية يمكن القول إنّها كنعانيّة في الغالب[١٢]. فهي بذلك أقلّ ميلاً للمحافظة على الأصل من العربيّة، وخاصّة في نظامها الفعليّ والصرفيّ. ثمّ إنّ سمة المحافَظة، إن ثبتت للأوجاريتيّة، لا تتنافى أصلاً مع إثبات تلك السمة للعربيّة، بل تقوّيها لأنّها تشير إلى صواب الأصل الساميّ المفترَض. وينبغي التنبيه هنا على أنّه لا ينبغي النظر إلى مسألة المحافظة والتطوّر على أنّها مسألة قوميّة، ففي ذلك تجنٍّ على البحث العلميّ. فنحن إذا أثبتنا بالمنهج العلميّ المتجرّد أنّ العربيّة أكثر الساميّات احتفاظًا بأصولها، يجب ألاّ نغفل عن جانب التطوّر الذي لازمها كأيّة لغة حيّة، وكلا الأمرين ينبغي أن يشكّل عندنا حقيقة لغويّة بحتة نترك للمؤرّخين أمر تقويمها.

سنعالج في بحثنا هذا الأصوات، وبالتحديد الصوامت consonants، وسننظر فيها في شقّين، أوّلهما ما تظهر فيه نزعة العربيّة إلى المحافظة على الصوامت الساميّة الأصليّة، والثاني ما يظهر فيه تطويرها للصوامت خلافًا للأصل.

ترتكز دراسة الصوامت في اللغات الساميّة إلى الكتابة في معظم الأحوال، وقد تستأنس كذلك باللهجات الحيّة. ويجب التنبّه إلى أنّ نتائج الدراسة الصوتيّة مرتبطة بصحّة تمثّلنا للوضع الأصلي لهذه اللغات، وهو في بعض الصوامت غير الشائعة تقريبيّ إلى حدّ ما كما سنرى. غير أنّ هذا الأمر لا يعوق الدراسة الصوتيّة إلى درجة كبيرة لأنّ معظم الصوامت الساميّة مشترَك بين جميع الأخوات ولا يشكّل لذلك صعوبة خاصّة.

---

١٠. انظر: Barton 1934: 28 و Moscati 1969: 16.

١١. وعلى أيّة حال هناك نقوش أوجاريتيّة قليلة تتّجه كتابتها، على خلاف العادة، من اليمين إلى اليسار، وتُظهر تحوّلات صوتيّة كتلك التي نجدها في العبريّة والفينيقيّة، الأمر الذي يخالف النزعة المحافظة في سائر النقوش، انظر: Gordon 1965: 16; cf. 146.

١٢. Ibid., 144-48. ولكن، لمعرفة الخلاف بين الأوجاريتيّة واللغات الكنعانيّة، انظر: Goetze 1941: 127-38، وإن كنّا لا نشاطر هذا المؤلّف استنتاجه أنّ الأوجاريتيّة لغة غير كنعانيّة.

ويمكن تقسيم الصوامت لغرض المقارنة بين اللغات الساميّة في المحافظة والتطوّر إلى أربعة أقسام: ما احتفظ به جميع اللغات السامية من الأصل، وما لم تحتفظ به العربيّة ولا سائر أخواتها، وما احتفظت به العربيّة دون سائر أخواتها، كلّها أو بعضها، وما احتفظ به بعض اللغات دون العربيّة.

المشكلة تقع تحديدًا في القسمين الثالث والرابع، ولذلك يحسن الانتهاء من القسمين الآخرين أوّلاً: فالقسم الثاني ممكن عقلاً، ولكنّه غير معروف تطبيقًا، اللهم إلاّ ما قيل عن وجود صوت في الساميّة الأمّ يمكن وصفه بأنّه النظير المطبق لـ /t̲/[١٣]. ونستبعد صحّة هذا القول لأنّه لا ينطلق من أيّة لغة ساميّة معروفة، ولأنّه يقوم على افتراض أنّ الظاء العربيّة الشماليّة والعربيّة الجنوبيّة في الأصل مهموسة لا مجهورة. أمّا القسم الأوّل، أي الصوامت التي احتفظت بها جميع اللغات الساميّة المنحدرة من الساميّة الأمّ، فيشمل العدد الأكبر من الصوامت الساميّة، وليس ما يدلّ على أنّ نطقها يختلف اختلافًا بيّنًا بين لغة وأخرى. وهذه الصوامت هي التالية[١٤]:

b, m, t, d, ṯ, n, l, r, z, ṣ, k, q, ḫ, ʿ, ḥ, ʾ

أمّا الصوامت التي احتفظت بها العربيّة في حين غيّرتها سائر أخواتها أو بعضها، فيمكن دراستها على النحو التالي:

١. **الصامتان *ṯ* و*ḏ***، أي الثاء والذال:

يظهر هذان الصامتان في اللغات الساميّة كما يلي:

---

١٣ . انظر: Moscati 1969: 27.

١٤ . يُذكر أن الصوامت *ḫ* و*ʿ* و*ḥ* تتمثّل جميعها في الأكديّة بالرمز المستعمل للصامت *ʾ*. ولكنّنا، مع ذلك، نعتقد أنّ هذه الصوامت الثلاثة كانت موجودة في الأكديّة – على الأقلّ في مرحلتَي الأكديّة القديمة والبابليّة القديمة – لأنّ رمز *ḫ* كان يُستعمل أحيانًا لتمثيلها، ولأنّ الكتابة السومريّة التي استخدمتها الأكديّة كانت قاصرة عن كتابة الصوامت الثلاثة هذه، الأمر الذي يفسّر استخدام الرمز *ʾ* لكتابتها. أمّا تبادل العين والهمزة في بعض اللهجات العربيّة (قارن: أنّ وعنّ مثلاً، في الصاحبي لابن فارس، ص ٥٣) فظاهرة محدودة ومحلّيّة.

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
$\underline{t}$	$\underline{t}$	s	$š$	t	$š$	t	$š$
$\underline{d}$	$\underline{d}$	z	z	d	z	$d/\underline{d}$	z

يتبيّن بالمقارنة أنّ هذين الصامتين في الساميّة الأمّ كانا على الصورة التي تظهر في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة، وذلك لعدّة قرائن:

أ) أنّ التسهيل – وهو ما تنحو نحوه اللغات في معظم الأحيان – يفسّر تحوّل الصوت الذي يخرج ممّا بين الأسنان إلى مخرج آخر، سواءٌ أكان أسليًّا (نحو s وz) أم نِطْعيًّا (نحو t وd) أم شجريًّا (نحو $š$)، في حين لا نستطيع تقديم تعليل مستساغ إذا ما افترضنا أنّ العكس هو الحاصل، أي أنّ المخرج انتقل من الأسل أو النِّطع إلى ما بين الأسنان وذلك في ثلاث لغات دفعة واحدة، هي العربيّة الشماليّة والجنوبيّة والأوجاريتيّة.

ب) أنّ عدم ظهور هذين الصوتين في الآراميّة والأكديّة ليس يعني أنّ هاتين اللغتين لم تحتفظا بهما، بل أنّ نظامها الكتابيّ لم يكن قادرًا على التعبير عن أيّ منهما برمز خاصّ. فالكتابة الآراميّة كتابة ساميّة شماليّة متفرّعة في الأصل عن الفينيقيّة، وهذه من اثنين وعشرين حرفًا ليس بينها هذان الصامتان. ولم يضف الآراميّون رمزين كتابيّين جديدين للتعبير عن هذين الصامتين، بل آثروا أن يستعملوا من الرموز الموجودة ما يقاربهما، فكان رمز الصامت $š$ بديلاً عن $\underline{t}$، ورمز الصامت z بديلا عن $\underline{d}$[١٥]. ويقوّي هذا أنّه مع تطوّر الآراميّة انقلب $\underline{t}$ إلى t، و$\underline{d}$ إلى d فكُتبا بالرمزين المعروفين، الأمر الذي لا يُعقل معه أن تكون $š$ مرحلة تاريخيّة متوسطة بين $\underline{t}$ وt، وأن تكون z مرحلة متوسطة بين $\underline{d}$ وd، إذ ليس هناك من سابقة لتحوّل $š$ إلى t أو z إلى d. فالمسألة في الآراميّة إذًا كتابيّة بحتة ونستطيع لذلك أن نستنتج أنه كان في الآراميّة صوتان صفتُهما أنّهما غير مُطْبَقين ومخرجهما مما بين الأسنان. أمّا الأكديّة فحالها شبيهة بحال الآراميّة، إذ إنها استعملت كتابة غير معدّة لها، بل إنّ الأكديّة حظُّها من ذلك أقلّ من حظّ الآراميّة لأنه في حين أخذت الآراميّة نظامًا كتابيًّا للغة ساميّة مشابهة لها، أخذت الأكديّة النظام

[١٥] . لمراجع حول هذا الموضوع انظر: Gibson 1975: xix.

السومريّ المقطعيّ غير الساميّ، فكانت الهوّة بين الأصل والفرع أكبر ممّا في الآراميّة. وعلى أيّة حال، ورغم أنّ الصامتين *ṯ* و*ḏ* لا يظهران في الأكديّة منذ أقدم عصورها المعروفة، فإنّ من الراجح أنّ الأكديّة كانت تحتفظ بهما في عهد أبعد، وذلك أنّ هناك بقايا كتابيّة تشير إلى استخدام رمز خاصّ (يُعرف بـ $š_4$) للأصوات التي أصلها *ḏ* وآخر (يُعرف بـ $š_3$) للأصوات التي أصلها *ṯ*[١٦].

ج) أنّ اللغات التي فيها هذان الصامتان تحتوي أيضًا على الصوامت التي تقابلها في اللغات الأخرى. ففي النظام الصوتيّ للعربيّة نجد الصامت *ṯ* وكذلك *s* وš و*t* (وهي مقابلات هذا الصامت في اللغات الأخرى)، بينما لا نجده هو نفسه في تلك اللغات. فلو أنّ *ṯ* في العربيّة متطوّر من أحد هذه الأصوات – š مثلاً – لما كان هناك مسوّغ لبقاء š في العربية. والأمر نفسه يصحّ على *ḏ* كما لا يخفى.

د) أنّ مقارنة الترتيب الأبجديّ في الفينيقيّة[١٧] والأوجاريتيّة تُشعر بأنّ الأصل في اللغات الساميّة الشماليّة – أي الفينيقيّة والآراميّة والعبريّة – وجود الصامتين *ṯ* و*ḏ*، وهذا يعني أن عدم وجودهما في بعض هذه اللغات لا يعكس الأصل بل هو تغيّر طارئ، وأنّ وجودهما في الأوجاريتيّة فيه محافظة على الأصل. وإثبات هذا يقتضي شرحًا طويلاً تفصيلُه في غير هذا الموضع[١٨]، وخلاصة القول فيه أنّ سقوط هذين الحرفين – وأحرف أخرى أيضًا – من الترتيب الفينيقيّ أمر يسوّغه التطوّر الصوتيّ للفينيقيّة، في حين لا يمكن في أيّة حال القول بأنّ هذين الحرفين أُقحما في الترتيب الأوجاريتيّ لأن موقع كلّ منهما ليس في آخر الترتيب – خلافًا للأحرف المزيدة على الترتيب والتي أُقحِمت في ذيله – فالصامت *ḏ* (ويرمز إليه علماء الساميّات في الأوجاريتيّة أحيانًا بـ ẓ) يقع بين *m* و*n*، كما يقع *ṯ* بين *ġ* و*t*.

---

١٦ . انظر: Gelb 1961: 37-38.

١٧ . وهو نفسه في العبريّة والآراميّة والسريانيّة، ولكنّنا نذكر الفينيقيّة تخصيصًا لأنّها الأصل الذي استقت منه الكتابات الساميّة المذكورة.

١٨ . انظر: الكتابة العربيّة والساميّة لرمزي بعلبكي، ص ٢٩٠–٢٩٨، وقارن ص ٩٣.

يتبيّن إذًا من هذه القرائن أنّ اللغة الساميّة الأمّ كانت تحتوي على الصامتين *t̲* و*d̲*، وأنّ العربيّة حافظت عليهما في فرعيها الشمالي والجنوبي. أمّا اللغات الأخرى فقد غيّرتهما بشكل من الأشكال: فقد كان التغيّر تامًّا في الحبشيّة[١٩] والعبريّة؛ أمّا الآراميّة فظاهر الأمر غير حقيقته كما بيّنّا، ولم يتغيّر الصامتان إلاّ في مرحلة السريانيّة؛ وأمّا الأكديّة فقد كانت تحتفظ بهذين الصامتين ولم يبقَ منهما إلاّ آثار كتابيّة طفيفة. وحتّى الأوجاريتيّة لم تبلغ مبلغ العربيّة في الحفاظ على الأصل، إذ إنّها رغم احتفاظها بالصامت *t̲*، لم تحتفظ بـ *d̲* احتفاظًا كلّيًّا لأنّها كثيرًا ما تحوّله إلى *d* كما يظهر في الكتابة[٢٠].

٢. **الصامتان *ẓ* و*ḍ*** (أي الظاء والضاد):

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ẓ	*ẓ*	*ṣ*	*ṭ/ṣ*	*ṭ*	*ṣ*	*ġ/ẓ*	*ṣ*
ḍ	*ḍ*	*ṣ/ḍ*	*ʿ/q*	*ʿ*	*ṣ*	*ṣ*	*ṣ*

الصامت الأوّل يشبه تطوّرُه في اللغات الساميّة تطوّرَ الصامتين السابقين وذلك يرجع فيما نرى إلى تماثل المُخرج، فجميع هذه تُلفظ ممّا بين الأسنان. ونستطيع لذلك، واستنادًا إلى بعض الحجج المذكورة سابقًا مع ذينك الصامتين، أن نستنتج أنّ هذا الصامت كان موجودًا في اللغة الساميّة الأمّ. ويبدو أنّ العربيّة، بفرعيها الشماليّ والجنوبيّ، حافظت على هذا الصامت دون سائر أخواتها التي غيّرته في جميع أمثلته أو بعضها، كما تبيّن الملاحظات التالية:

أ) الحبشيّة حوّلت مخرج هذا الصامت إلى أسليّ – كما فعلت بـ *t̲* و*d̲* – مع الإبقاء على صفة الإطباق فيه. ولو أنّ هذا الصوت كان موجودًا في الحبشيّة لاحتفظت

---

[١٩] . من الواضح أنّ عدم ظهور هذين الصامتين كتابيًّا في الحبشيّة لا يرجع إلى نقص في عدّتها الكتابيّة، وذلك أنّ الأحباش استعاروا الكتابة العربيّة الجنوبيّة، وقد كانت تحتوي على هذين الصامتين، أي أنّ الأحباش كان بإمكانهم استخدامها لو أنّ لغتهم كانت تحتاج إلى ذلك في كتابتها.

[٢٠] . انظر: Gordon 1965: 26-27.

– في أغلب الظنّ – برمزه الكتابيّ الموجود في القلم العربيّ الجنوبيّ أي المسند (𐩦). ومثل الحبشيّة في تغيير الصامت العبريّة والأكديّة، وليس من دليل في أيّ منهما على أنّ غيابه يرجع إلى قصور كتابيّ، الأمر الذي يعزّز اعتقادنا أنه راجعٌ إلى تطوّر صوتيّ يجنح نحو التسهيل.

ب) الرمز الآراميّ لهذا الصامت هو ṣ في المراحل المتقدّمة؛ غير أنّ تحوّله إلى *ṭ* في المراحل الآراميّة المتأخّرة، أي في منتصف الألف الأوّل قبل الميلاد، وفي السريانيّة من بعدها، يشير إلى أنّ الرمز ṣ لم يكن إلاّ محاولة تقريبيّة للتعبير عن ʦ لأنّه لا يمكننا أن نفترض انتقال ʦ إلى ṣ ثم إلى *ṭ* على هذا الترتيب. وإذا صحّ هذا فإنّه يدعم ما نذهب إليه من أنّ الصوت ʦ بمخرجه الذي من بين الأسنان إنّما هو صوتٌ ساميٌّ أصليٌّ وليس تطوّرًا فرعيًّا في العربيّة.

ج) الأوجاريتية تحتفظ بهذا الصامت كما يدلّ نظامها الكتابيّ، وهذا يُظهر أصالة الصامت ʦ في الساميّة الأمّ وفي العربيّة تحديدًا. غير أنّ الأوجاريتيّة كانت أقلّ محافظةً من العربيّة على استقراره لأنّها حوّلته – في عدد قليلٍ من الأمثلة التي لا يمكن أن نستنتج منها قاعدةً مطّردةً للظروف الصوتيّة التي ترافق هذا التحوّل أو تمليه – إلى الصوت *ġ* (غين) كما في *nġr* و*ġm'* مقابل *naẓara* و*ẓami'a* في العربيّة. وهذا التطوّر يمكن تفسيره بالنظر إلى أمرين اثنين سنأتي على تفصيلهما، فأولهما نطق الصوت *ḍ* في الآراميّة، وثانيهما طبيعة النطق الأصليّ للأحرف المطبقة في الساميّة الأمّ.

أمّا نطق ʦ في العربيّة فلا يمكن أن يُعزل عن نطق الصامت *ḍ*، ولذلك يحسن التوقّف عند هذا الصامت لنرى إن كان ساميًّا أصليًّا. إنّ الحجّة الأكثر أهميّة في هذا الشأن هي أنّ الأصوات الساميّة التي تقابل هذا الصوت في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة – أي ṣ و*q* و' – جميعها موجودة في العربيّة علاوةً على *ḍ* نفسه، في حين أنّ اللغات الأخرى[٢١] تحتوي على جميع الأصوات دون *ḍ*، وهذا يعني أنّ هذا الصوت قد أُدمج في هذه اللغات بغيره،

[٢١] . بما فيها الحبشيّة لأنّ *ḍ* فيها لا يظهر إلاّ في أقدم النقوش المعروفة، ويحلّ محلّه ṣ بعد ذلك.

ولكنّه في العربيّة أصيل وغير منقلب عن غيره. وفي حين تشترك الحبشيّة والعبريّة والأوجاريتيّة والأكديّة – وهي متوزعة جغرافيًّا في الجنوب والشمال الغربيّ والشمال الشرقيّ – في إحلال الصوت *ṣ* محلّ *ḍ*، نرى الآراميّة تنفرد عن أخواتها، فترمز إليه كتابيًّا، في مرحلة الآراميّة القديمة، بالرمز المستخدم للصامت *q* ثمّ برمز الصامت ʿ في مرحلة الآراميّة المتأخّرة. مثال ذلك أنّ *arḍ* العربيّة تصبح *arqā* في الآراميّة و*arʿā* في السريانيّة، وأنّ *ḍurra* العربيّة تصبح *arreṯā* ʾ في السريانيّة. وفي هذه الحال لا يمكن أن نفترض إلا أحد أمرين: فإمّا أن يكون *q* محاولة تقريبيّة لكتابة *ḍ* (كما أنّ *ṣ* محاولة تقريبيّة لكتابة *ẓ*، وأنّ *z* محاولة تقريبيّة لكتابة *ḏ*، إلخ) أو أنّ *q* يمثّل صوتًا متطوّرًا عن *ḍ*. والاحتمال الأوّل مستبعَد لأنّه لو صحّ لَلَزِمَ عنه الإقرار بتحوّل *ḍ* إلى ʿ مباشرة، أي دون مرحلة وسطى، وفي هذا من الصعوبة ما لا يخفى من الناحية الصوتيّة. أمّا الاحتمال الثاني فأقرب إلى الصواب لأنّه يمهّد لانتقال *ḍ* إلى ʿ بتوسّط صوت آخر نرجّح أنّه *ġ* وليس *q*. فرغم صفة الاستعلاء المشتركة بين *ḍ* و*q* (وهي طبعًا صفة *ġ* أيضًا)، نرى أنّ *ġ* أحقّ بأن تكون هي تلك المرحلة المتوسّطة بين *ḍ* وʿ لأسباب ثلاثة:

أ) أنّ الآراميّة نفسها تغيّر الصامت *ġ* الأصليّ (أي غير المنقلب عن *ḍ*) إلى ʿ[٢٢]، فلفظ الفعل العربي *ġamara* في الآراميّة *marʾ* بمعنى واحد، و*ġalaba* يقابله *labʾ*، وهكذا.

ب) أنّ *ġ* هو الصوت الذي ينقلب إليه *ẓ* في الأوجاريتيّة كما مرّ، وهذا يعزّز كون الصوت الآراميّ المذكور *ġ* للشبه الكبير بين *ẓ* و *ḍ* في اللغات الساميّة.

ج) أنّ الكتابة الفينيقيّة لم يكن فيها رمز خاصّ بالصامت *ġ*، فليس مستغربًا أن يلجأ الآراميّون إلى رمز للفظ شبيه به للتعبير عنه. ويُذكر أنّ الصوتين *ġ* و*q* يتبادلان في لغات ولهجات ساميّة، فالكلمة الحبشية *baql* يقابلها في العربيّة *baġl*[٢٣]، كما أنّ القاف

---

[٢٢] . انظر: الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٢٩٥.

[٢٣] . قارن: Ullendorff 1955: 65.

العربيّة تنقلب غينًا في بعض اللهجات المعاصرة كالسودانيّة. ويُضاف إلى هذا أنّ الصوت *g* – وهو شديد القرب من *ġ* – يظهر في بعض الكلمات السريانيّة في المواضع التي يقع فيها *ḍ* في مقابلاتها العربيّة، نحو *gḥak* مقابل *ḍaḥika*.

يطرح البحث في انتقال *ḍ* في الساميّة الأمّ إلى *ġ* في الآراميّة مشكلة جديدة هي كيفيّة النطق الأصليّ للأصوات المطبقة في العربيّة واللغات الساميّة الأخرى. وهنا تبرز أهميّة المقارنات الساميّة في إطار علم اللغة الحديث في الكشف عن جوانب لم تكن مفهومة في العربيّة حتّى عهد قريب. ويمكن تحديد المسالة كالتالي: يتّسم نطق الأصوات المطبقة في العربيّة بالاستعلاء (velarization)، بينما يتّسم نطقها في الحبشيّة بتهميزها، أي إلحاق الهمز بها (glottalization)[٢٤]، فأيّ النطقين كان معتمَدًا في الساميّة الأمّ، وأيّ اللغتين أكثر من صاحبتها محافظةً على الأصل؟ وهذه المسألة شديدة التعقيد لأنّ الدلائل غير حاسمة؛ غير أنّ معظم الدارسين[٢٥] يذهب إلى أنّ النطق الأصليّ للأصوات المطبقة هو النطق الحبشيّ لا النطق العربيّ. ويمكن أن نلخّص حجّة هؤلاء، قبل مناقشتها، في النقاط التالية:

أ) أنّ إلحاق الهمز ببعض الصوامت أمر معروف في لغات غير ساميّة، كاللغات الكوشيّة (Cushitic)، في حين أنّ استعلاء الأصوات المطبقة ليس معروفًا إلاّ في العربيّة.

ب) أنّ الصوامت المطبقة في العربيّة تؤثّر في الصوائت التي تليها إن كانت من صنف الفتحة في حين أنّها في اللغات الأخرى، ومنها الحبشيّة نفسها، غير ذات أثر في هذه الصوائت؛ فهذا الشبه بين الحبشيّة وأخواتها الساميّات باستثناء العربيّة يؤكّد أن التغيّر حصل في العربيّة لا في الحبشيّة.

---

٢٤ . أي أنّ نطق *ṭ* هو *ṭʾ*، ونطق *ṣ* هو *ṣʾ*، وهكذا.

٢٥ . من هؤلاء Brockelmann وBergsträsser وCantineau وMoscati؛ انظر الحجج والمصادر في: Bergsträsser 1928: 5 وCantineau 1951-52: 79-94, esp. 92 وUllendorff 1955: 151-56.

ج) أنّ *q* يتحوّل إلى ʾ في بعض اللهجات العربيّة، وهذا التحوّل لا يفسّره إلا القول بأنّ هذا الصوت، كالأصوات المطبقة، كان نطقه متبوعًا بالهمز (أي *qʾ*).

وقد تبدو هذه النقاط، مجتمعةً، على شيء من القوّة، غير أنّ أيًّا منها لا يقع في الحقيقة موضع القبول التامّ عندنا. فالحجّتان الأوليان ساقطتان تمامًا، والثالثة تمثّل جزءًا من الحقيقة فحسب. ونردّ على هذه الحجج باتّباع الترتيب عينه:

أ) هذه الحجّة تؤدّي إلى ضدّ ما يرغب فيه أصحابها، فوجود نظير للنطق الحبشيّ في اللغات الكوشيّة – وهي ذات أثر كبير في الحبشيّة –[٢٦] إنّما يقوم دليلاً على أنّ هذا النطق ليسساميًّا بل دخيلٌ على لغة ساميّة هي الحبشيّة.

ب) الحجّة الثانية – إن افترضنا أنّها صحيحة – تعني أنّ الحبشيّة وأخواتها الساميّات تختلف عن العربيّة من حيث عدم التأثير في الصوائت التي تلي الصوامت، ولا تعني أنّ النطق الحبشيّ هو الأصليّ. ومن جهة ثانية فإنّنا لا نوافق أصلاً على أنّ الصوامت المطبقة لا تؤثّر في الصوائت التي تليها في هذه اللغات، ففي الأكديّة أمثلة على ذلك كتحوّل *a* إلى *e* بعد صوت مطبق نحو *ṣērum* وأصلها *ẓahrum*[٢٧] (ظهر)، كما أنّ تحوّل *i* إلى *u* نحو *uṣṣum* وأصلها *iṣṣum*[٢٨] (سهم) يُظهر تأثير الصوت المطبق في الصوائت التي تسبقه أيضًا. وإلى هذا يقع أصحاب هذه الحجّة في مغالطة الاحتجاج بالعدم، فهم يرون أنّ الأصوات المطبقة في العبريّة لا تُحدث تغيّرًا في الصوائت التي تليها لأنّ الكتابة لا تعبّر عن مثل هذا التغيّر. ولكنّ هذا قائمٌ على افتراض أنّ الكتابة العبريّة كان عليها أن تُظهر هذا الفرق، ومثل هذا الافتراض غير جائز بحدّ ذاته؛ ثمّ إنّ العربيّة نفسها – وهي التي يدّعون أنّها اللغة الساميّة الوحيدة التي تؤثّر صوامتُها المطبقة في صوائتها – لا تعبّر كتابيًّا عن هذا الفرق، فتكتب نحو صالح وضارب بالألف لا بالواو الدالّة على تفخيم.

---

[٢٦] . انظر: Leslau 1945: 59-82, esp. 63.

[٢٧] . انظر: von Soden 1969: 11-12.

[٢٨] . انظر: Gelb 1961: 126.

ج) هذه أقوى حجج القائلين بأصالة النطق الحبشيّ لا العربيّ للصوامت المطبقة، لأنّها الحجّة الوحيدة التي ترتكز على أساس صوتيّ ملموس. غير أنّ هناك اعتراضين جوهريّين يمكن أن نعترض بهما على هذه الحجّة، فأوّلهما أنّ ما في العربيّة من تحوّل *q* إلى ʾ ظاهرة لهجيّة فحسب لا نعرف لها في الفصحى مثيلاً[٢٩]، الأمر الذي يقوّي كونها محدثة وربّما بتأثير من لغات أخرى. والثاني أنّ ما يجوز في *q* لا يجوز في ʿ *وج وṭ وḍ* وحتّى في *ġ* و*ḥ* *(x)* من أحرف الاستعلاء، في حين أنّ سقوط الصوت الذي يعقبه الهمز، وبقاء الهمز وحده، يشمل في الكوشيّة جميع الأصوات سواءٌ أكانت مطبقة أم غير مطبقة (*pʾ* تتحوّل إلى ʾ)[٣٠]؛ وهذا الاختلاف يشير إلى وجوب الحذر في تشبيه الظاهرة العربيّة بالظاهرة الكوشيّة. وفوق الاعتراضين المذكورين لنا حجّة يقينيّة تحملنا على الاعتقاد أنّ النطق العربيّ للصوامت المطبقة هو النطق الأصليّ في الساميّة الأمّ: فالأوجاريتيّة، كما مرّ[٣١]، قد تحوّل الصوت الساميّ الأصليّ ʿ إلى *ġ*، ولا مفرّ من القول إنّ الصوت المطبق ʿ لم يكن ليتحوّل إلى *ġ*، وهو صوت مستعلٍ، لو لم يكن نطق ʿ في الأوجاريتية كنطقه في العربيّة أي مستعليًا. بل إنّنا نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فنقول إنّه ممّا يُثبت أصالة النطق العربيّ للأصوات المطبقة استعمال *q* في الآراميّة لكتابة *ḍ* كما مرّ[٣٢]، وسواءٌ أكان النطق الآراميّ *q* أم *ġ* (ونرى أنّه *ġ* لأسباب سبق بيانُها) فإنّ هذا التحوّل لَدليلٌ آخرُ على استعلاء حرف مطبق في لغة ساميّة أخرى. وإذا ما ضممنا الدليلين الأوجاريتيّ والآراميّ إلى الدليل العربيّ رجح عندنا أنّ الرأي السائد عند كثير من الدارسين بأصالة النطق الحبشيّ لا النطق العربيّ في الإطباق ليس صحيحًا، وأنّ الصواب عكس ذلك تمامًا.

---

٢٩ . أمّا الأمثلة الثلاثة التي يذكرها أبو الطيب اللغويّ في كتاب الإبدال ٢/٥٦١-٥٦٢ (أَشْبَهُ وقَشَبَهُ، والأَفْز والقَفْز، وزُهاء وزُهاق) فواضحة التمحّل، ويمكن أن تُعزى إلى المصادفة؛ وحتّى لو صحّ أنّها على الإبدال فالرجح أنّها من لهجات مختلفة.

٣٠ . انظر: Cerulli 1936: 49-50.

٣١ . راجع مبحث الصامتين *ẓ* و*ḍ*.

٣٢ . راجع المبحث نفسه أيضًا.

وهناك مسألتان تتعلّقان بـ *ḍ* و *ẓ* يمكن النظر فيهما على ضوء الدراسة الصوتيّة المقارنة: الأولى كيفية نطقهما، والثانية إمكان وجودهما، كليهما، في اللغة العربيّة الأمّ.

أمّا كيفية نطقهما فأغلب الظنّ أنّهما، على خلاف ما يذهب إليه بعض الدارسين[٣٣]، مجهوران، وهذا ما يُستفاد من وصف سيبويه لهما؛ وهو يفرّق بينهما في المُخرج: فالضاد مخرجها في عبارته بين أوّل حافة اللسان وما يليه من الأضراس، والظاء مخرجها ممّا بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[٣٤]. ويبدو أنّ الضاد العربيّة كانت جانبيّة أو منحرفة lateral شبيهةً باللام إلى حدٍّ ما، ولعل أوضح عبارةٍ من المصادر العربيّة عن ذلك قول سيبويه: "ومثل ذلك قول بعض العرب الطجع في اضطجع أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف"[٣٥]. ومثل هذا في الوضوح قول ابن يعيش عن الضاد: "إن شئت تكلّفتها من الجانب الأيمن وإن شئت من الجانب الأيسر"[٣٦]. وعلاوةً على الدليل الذي يقدّمه النحويّون العرب، يمكن الاستئناس باللهجات العربيّة الجنوبيّة المعاصرة، كلهجة الدثينة التي تُلفظ فيها الضاد لامًا مطبقة، نحو *titgallā* بدلاً من *titgaḍḍā*[٣٧]. وهناك دليل ثالث على انحراف الضاد العربيّة وهو أنّ الأكديّة ترمز إليه بـ *ld* أو *lṭ* في كتابتها الصوتيّة (transliteration) للكلمات العربيّة، نحو *Ruldā'u* أو *Rulṭā'u* أي *Ruḍā*ʾ صنم بني ربيعة[٣٨].

المسألة الثانية التي يُزيل غموضَها علمُ الساميّات المقارن هي تزامن *ḍ* و *ẓ* في اللغة العربيّة الأمّ (Proto-Arabic)، أي وجودهما كليهما، معًا، في اللغة التي نفترض أنّ

---

٣٣ . انظر: Cantineau 1960: 41، ومقالة إبراهيم أنيس عن الضاد العربيّة ولفظها وعلاقتها بالظاء.

٣٤ . الكتاب ٢/٤٠٥.

٣٥ . نفسه ٢/٤٢٩؛ وقارن ٢/٤١٧؛ تراجع أيضًا مقالة خليل يحيى نامي عن حرف الضاد، ص ٦١-٦٢.

٣٦ . شرح المفصّل ١٠/١٢٥.

٣٧ . انظر: Landberg 1901: 637.

٣٨ . انظر: Moscati 1969: 28.

اللهجات العربيّة القديمة قد انحدرت منها. فقد ذهب بعض الباحثين[٣٩] إلى أنّ وجود هذين الصامتين معًا في العربيّة الأمّ مستحيل إذ ما من لهجة معاصرة فيها كلا الصوتين. أمّا وجودهما في الفصحى فيرجع، في رأي هؤلاء، إلى أنّ اللغويين عندما جمعوا اللهجات سجّلوا كلا الصوتين من لهجات مختلفة بعضُها فيه الضاد وبعضها الآخر فيه الظاء فنسبوا كلا الصوتين إلى الفصحى، وهي عند هؤلاء لم تكن لهجة محكيّة بل مجموعة لهجات. وفي هذا الرأي ما يدعو إلى الاستغراب حقًّا إذ إنّه يستتبع أن يكون جامعو اللغة قد اختاروا بعضَ الأفعال والأسماء إلخ، من لهجة واحدة فيها الضاد وبعضَها الآخر من لهجة أخرى فيها الظاء، فأخذوا ظنّ ونظر وجحظ من الأولى وضرب وغضّ وفرض من الثانية. فعلى أيّ أساس كان ذلك غير الانتقاء المتعسّف، إلا أن نقول بأنّ الكلمات المذكورة من اللهجة الأولى لم تكن موجودة في الثانية، وبأنّ الكلمات المذكورة من الثانية لم تكن موجودة في الأولى! صحيح أنّ فاض وفاظ بمعنى واحد وكذلك التقريض والتقريظ، وأمثلة أخرى جمعها بعضهم في مؤلّفات[٤٠]، وهذا قد يكون من باب الخلاف اللهجيّ الذي رشح إلى الفصحى – ومثله كثير في الحروف الأخرى – ولكن أمثلته قليلة جدًّا إذا ما قيست بسائر اللغة، فهل هناك ضرب وظرب، وغضّ وغظّ، وغضب وغظب إلخ؟ ثمّ إنّ المقارنات الصوتيّة تكشف عن أمرين يدحضان هذه النظريّة تمامًا، وهما:

أ) أنّ بعض اللهجات المعاصرة، كما عند البدو والدروز[٤١]، قد احتفظ حقًّا بكلا الصوتين، الأمر الذي يزعزع الأساس الذي تقوم عليه هذه النظريّة، على الأقلّ من الناحية الفونيتيكيّة لا الفونيميّة.

ب) أنّه لو سلّمنا جدلاً بأنّ وجود الصامتين معًا في الفصحى راجعٌ إلى تخليط اللغويّين والرواة، فكيف لنا أن نفسّر وجود الصامتين كليهما في العربيّة الجنوبيّة؟ وكذلك

---

[٣٩] . انظر: Ferguson 1959: 616-30, esp. 630؛ وقارن: أبحاث في اللغة العربيّة لداود عبده، ص ٨٩–٩٦، وخاصّة ص ٩٢–٩٤.

[٤٠] . انظر الإحصاء الذي عمله رمضان عبد التوّاب لهذه المؤلّفات في مقالته "مشكلة الضاد العربيّة"، ص ٢٢٥–٢٣٦.

[٤١] . انظر: Brockelmann 1908-13: I, 131.

وجودهما في الآراميّة على ما فسّرناه سابقًا؟ ثمّ إنّ المقارنات الساميّة تحتّم أن يكون *ḍ* و*ẓ* صوتين متعاصرين في الساميّة الأمّ وفي العربيّة، وإلاّ فلِمَ يقابل *ḍ* في بعض الساميّات أصواتٌ غير التي تقابل *ẓ* فيها؟ إنّ الصورة المتكاملة التي تعطيها المقارنات الساميّة لهذين الصوتين تمنع أن يكونا صوتًا واحدًا، وإن تشابها، فلِمَ يُستغرب أن يكونا في العربيّة صوتين مختلفين رغم جميع الدلائل التي تؤكّد ذلك؟

٣. **الصامتان ʿ وġ**، أي العين والغين:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	ʾ
ġ	*ġ*	ʿ	ʿ	ʿ	ʿ	*ġ*	ʿ

ليست المسألة في العين طبعًا، لأنّ هذا الصامت مشترك بين جميع اللغات الساميّة، إلاّ الأكديّة التي تعبّر عنه كتابيًا برمز ʾ، وإن كنّا نعتقد أنّ العين كانت موجودة فيها في الأصل بدليل أنّها كانت أحيانًا تُكتب برمزِ صامتٍ قريب منها هو *h*. ولا يخفى أنّ الكتابة السومريّة هي التي أَمْلَتْ عدم تمثيل العين في الأكديّة لأنّ الكتابة الأكديّة اقتدت بها. أمّا الغين فالسائد عند علماء الساميّات أنّه صوتٌ ساميّ أصليّ وأنّ وجوده في الساميّة أمرٌ تحتّمه المقارنة، كما أنّهم شبه مجمعين على أنّ العربيّة بفرعيها والأوجاريتيّة قد حافظت على الأصل الساميّ في حين غيّرت اللغات الأخرى هذا الأصل فجعلت العين غينًا. ونحن نرى صواب هذا الرأي، ولسنا نقف عنده إلا لتأييده، وذلك أنّ هناك رأيًا مخالفًا أبداه ودافع عنه حوالي خمسين سنة العالم التشيكي Růžička. وخلاصة رأيه أنّ الغين لم تكن موجودةً في أيّة لغة ساميّة ولا في الساميّة الأمّ، وأنّ وجودها في العربيّة وحدها (كما يزعم) يرجع إلى أنّها انقلبت فيها عن العين. ومنذ صدور مقالته الأولى عن هذا الموضوع عام ١٩٠٨[٤٢] وحتّى صدور مقالته الشهيرة والمطوّلة عام ١٩٥٤[٤٣]، كان

[٤٢]. انظر: Růžička 1908: 293-340.

[٤٣]. انظر: Růžička 1954: 176-237.

هذا العالم يزداد تمسّكًا بنظريّته – على حساب الحقيقة، وخلافًا لما استجدّ في تلك الفترة من تقدّم في البحث اللغوي المقارن، ومن ظهور النقوش الأوجاريتيّة وفيها الغين بلا أدنى ريب – حتّى إنّه في مقالته الأخيرة عام ١٩٥٤ يبدو مدافعًا عن نظريّته من خلال دفاعه العاطفيّ عن نفسه، متّهمًا زملاءه الألمان والفرنسيّين والإنكليز بالعناد وبعدم تقدير جهده في إظهار الحقيقة. ورغم أنّ Růžička يختم مقالته بالقول إنّ العرب سيشعرون نحوه بالامتنان لأنّه أثبت أنّ في لغتهم صوتًا لا يشاركهم فيه غيرهم، فالدراسة المقارنة التي نركن إليها لا تجيز لنا أن نسمّي العربيّة لغة الغين. ويحسن بنا أوّلاً تلخيص حجج Růžička قبل التصدّي لها وإظهار فسادها:

أ) أنّ هناك نزعةً في اللغات الساميّة كلّها إلى إسقاط الأصوات الحنجريّة laryngal والحلقيّة pharyngal، أي *ʾ* و*h* و*ḥ* و*ʿ*، بتحويلها إلى صفر *Ø*، وهذا جنوح إلى التسهيل، وعلى أساسه قد يفسّر تحوّل *ʿ* إلى *ġ* الذي يُلفظ من أدنى الحلق إلى الفم لأنّ هذا التحوّل أيضًا مردّه إلى التسهيل لصعوبة نطق *ʿ*.

ب) أنّ جميع الكتابات الساميّة يخلو من رمز كتابيّ لـ *ġ*، أمّا وجود مثل هذا الرمز في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة ففرع وليس أصلاً بدليل أنّه في العربيّة الشماليّة رمز "عين" مضافًا إليه النقطة الفوقيّة، وأنّه في العربية الجنوبيّة 𐩲 وهو مأخوذ من رمز 𐩣 (*ġ*).

ج) أنّ الأوجاريتيّة، وإن كان في كتابتها رمزٌ ظنّ العلماء أنّه *ġ* ، لا يمكن أن يكون فيها مثل هذا الصوت، وأنّ ادّعاء وجود *ġ* فيها أفدح الأخطاء الشائعة في علم اللغة! أمّا الرمز الكتابي الذي قيل إنّه *ġ* فهو يقابل في العربيّة إمّا الغين فعلاً (نحو *ġll* بمعنى غلَّ أي دخلَ) وإمّا العين (نحو *ġnb* أي عنب)، وإمّا الحرف المطبق *ẓ* كما مرّ؛ وهذا التذبذب يلغي احتمال كونه *ġ* أي صوتًا قائمًا بذاته كما في العربيّة.

أمّا ردّنا على هذه الحجج فننسقه على الترتيب نفسه:

أ) النزعة إلى التسهيل بإسقاط الأصوات الحنجريّة أو الحلقيّة، إن صحّت، لا يمكن أن تشير إلى تحوّل *ʿ* إلى *ġ* بحجّة التسهيل، فالأمران مختلفان وقياسهما فيه فارق، وادّعاء

حصول الثاني استنادًا إلى حصول الأوّل أمر لا يمكن قبوله لا منهجًا ولا واقعًا. ومن جهة أخرى نرى أن كلام Růžička عن نزعة إلى إسقاط الأصوات الحنجريّة والحلقيّة ينطوي على بعض المغالطات، فهذا التحوّل الذي يبالغ فيه الباحث مردُّه في كثير من الأحيان إلى قصور كتابيّ لا يمكن للكَتَبة معه أن يميّزوا بين هذه الأصوات أو أن يكتبوها أصلاً، كما في الأكديّة. هذه واحدة، والثانية أنّ في العربيّة أمثلة لتقسية ʾ وh إلى ʿ في بعض اللهجات، كما في عنّ < أنّ، وفي عتّى < حتّى، وهذه الظاهرة – وإن تكن محدودة ومحلّيّة–[٤٤] تخالف تمامًا اتّجاه النزعة المزعومة.

ب) القول بعدم وجود رمز أصليّ لـ ġ في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة فيه الكثير من المجازفة والتهوّر. فكون الغين العربيّة تُكتب بوضع نقطة فوق العين ليس يعني بتاتًا أنّ الغين صوت تفرّع من العين، بل ما يعنيه هو أنّ العرب شعروا بضرورة كتابة الغين التي لم يكن لها رمزٌ خاصٌ في الكتابة النبطيّة التي أخذوا عنها، فرأوا ألاّ يستحدثوا رمزًا جديدًا تمام الجدّة لذلك، بل فضّلوا اعتماد رمز العين أصلاً للغين نظرًا لما بين الصوتين من قرابة. وكذا فعلوا في جميع الروادف الأخرى، أي الثاء والخاء والذال والضاد والظاء التي أدخلوا فيها الإعجام أو عدلوه عن أصله في التاء والحاء والدال والصاد والطاء[٤٥]، فما بالنا إذًا لا ندّعي أنّ صوت الثاء العربيّة تفرّع من صوت التاء أو أنّ صوت الذال تفرّع من صوت الدال، الخ، أو ندّعي أنّ هذه الروادف لم تكن موجودة في الساميّة الأمّ؟ وهناك دليل آخر على فساد حجّة Růžička حول الكتابة، وهو أنّ رمز ġ في العربيّة الجنوبيّة رمزٌ قائمٌ بذاته ومن التعسّف ادّعاء اشتقاقه من رمز g؛ ثمّ لو صحّ ادّعاؤه أنّ ġ أصلها ʿ، فلِمَ أخذ الجنوبيون رمز ġ من g وليس من ʿ؟

ج) الدليل الأوجاريتيّ حول وجود ġ لا يدافَع، حتى ولو كانت أحيانًا تُستعمل لـ ʿ أو ẓ؛ فكثير من الرموز الأوجاريتيّة يتبادل، فـ ḏ أحيانًا يُستعمل لـ d، وṯ يحلّ محلّ ẓ،

[٤٤] . راجع الحاشية ١٤.

[٤٥] . انظر الروادف وموقعها في الترتيب الأبجديّ في: الكتابة العربيّة والساميّة، ص ٣٠١–٣١١.

إلخ[٤٦]. ولسنا ننسى أنّ Růžička كان قد وضع نظريّته عن *ġ* قبل اكتشاف النقوش الأوجاريتيّة وفكّ رموزها بعد عام ١٩٢٨، وكان حريًّا به بعد ظهور *ġ* في تلك النقوش أن يعدل عن نظريّته أو يعدّلها جزئيًّا، إلا أنّه فعل عكس ذلك تمامًا فزعم أنّ في ظهور *ġ* وكونها تمثّل ʿ و*ǯ* أحيانًا ما يؤيّد نظريّته.

وعلاوةً على الحجج السابقة هناك مزيد من البراهين المقارنة على أنّ *ġ* إنّما هو صوت ساميّ أصليّ وأنّ وجوده في العربيّة يعني احتفاظها بالأصل لا انحرافها عنه. ونستخلص أحد البراهين من الأكديّة والآخر من العبريّة:

أ) أنّ ʿ و *ġ* و ʾ و*ḫ*[٤٧] في الأكديّة كثيرًا ما يرافقها تحوّل الصائت المجاور لها من *a* إلى *e*[٤٨]، نحو *eprum* من *ʿaprum** (عفر، تراب) و *bēlum* من *baʿlum* (بعل، سيّد). غير أنّه يظهر أنّ هذا التحوّل لا يحصل مع *ġ* دائمًا، على خلاف اطّراده في الأصوات الأخرى[٤٩]، الأمر الذي يؤكّد استقلال هذا الصوت في الأصل ويعزّز رجوعه إلى الساميّة الأمّ.

ب) أنّ الترجمة السبعينيّة للعهد القديم (Septuagint) تنقل الرمز العبريّ ʿ إلى الكتابة اليونانيّة بأكثرَ من طريقة واحدة، فإمّا أن تهمله، أو أن تجعله ʾ أو *h* أو ترمز إليه بحرف *g*. وواضح أنّ في الحالة الأخيرة محاولة لنقل الصوت، أي تمثيله كتابيًّا، وهذا يدفعنا إلى الاستنتاج بأنّه قد بقي له آثارٌ في العبريّة عند القيام بهذه الترجمة حوالي السنة ٢٧٠ ق.م. وإذ تُنقل الكلمة العبريّة (*ʿAzzā*)، مثلاً، إلى اليونانيّة (*Gaza*)، وهي غزّة في العربيّة (*Ġazza*) يتعيّن أن تكون ʿ في العبريّة تُلفظ *ġ* على نحوٍ ما في العربيّة. وصحيحٌ أنّ الرمز *g* في اليونانيّة قد يقابل ʿ في كلّ من العبريّة والعربيّة، كما نبّه Růžička في محاولتة طمس

---

[٤٦] . انظر: Gordon 1965: 28.

[٤٧] . هذا طبعًا حيث نستدلّ بالمقارنة مع العربيّة أنّ الصوت المعنيّ هو *ġ* أو ʿ إلخ، لأنّ هذه الأصوات لا تُكتب في الأكديّة إلاّ بواسطة الرمز ʾ.

[٤٨] . انظر: von Soden 1969: 11.

[٤٩] . انظر: Rössler 1957: 129-32 و Rössler 1961: 158-72.

الدليل اليونانيّ[٥٠]، غير أنّه يبقى أنّ بعض الحالات لا يرقى إليه شكّ في أنّ *g* اليونانيّة تقابل ʿ في العبريّة و*ġ* في العربيّة[٥١].

وبعد كلّ هذا نسأل: إن كانت العربيّة حقًّا قد حوّلت ʿ إلى *ġ* بقصد التسهيل، فلِمَ لم يتمَّ ذلك في اللغة بأسرها طالما أنّه ابتدأ من أقدم العهود العربيّة؟ والحقّ أنّ العين والغين في العربيّة متقاربتان إلى حدّ بعيد، كما يثبت لنا بمقارنة المعاني المشتركة بين بعض الجذور التي تحتوي على العين ونظيرِها من الغين (قارن مثلاً: علا وغلا، وعنق وغنق، وعهب وغهب، ومعا ومغا، وفعم وفغم، وفوع وفوغ، والفاعية والفاغية، والعميق والغميق على لهجة، إلخ)[٥٢]؛ غير أنّ تقارب العين والغين ليس يعني مطلقًا أنّ الثانية متفرّعة عن الأولى، ذلك أن الدلائل الصوتيّة المقارنة ترجّح عكس ذلك.

٤. **الصامتان *ḥ* و*ḫ***، أي الحاء والخاء:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
ḥ	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	ʾ
ḫ	*ḫ*	*ḫ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḥ*	*ḫ*	*ḫ*

يبدو أنّ الصامت *ḥ* حافظ في معظم هذه اللغات على صفته الأصليّة المتحدّرة إليه من الساميّة الأمّ. غير أنّ العربية أكثر محافظةً على هذا الأصل من سائر الساميّات لأنّ هذه، رغم احتفاظها بالصامت *ḥ* إجمالاً، لم تَسْلم من تغييرات معيّنة في نطقه. وهذه التغييرات تختلف من لغة إلى لغة، ويمكن تحديد بعضها كما يلي:

---

٥٠. انظر: Růžička 1954: 189-93.

٥١. فيما يتعلّق بنقل الحروف العربيّة إلى اللاتينية انظر: Barr 1967: 21-22. ويرى Barr أنّه ينبغي أن يكون *g*، المستعمل في اليونانيّة للصامت العبريّ ʿ، دليلاً على *ġ* عبريّة؛ غير أنّه لا يقدّم دليلاً واضحًا على ما يذهب إليه.

٥٢. انظر أمثلة أخرى لهذه الظاهرة في Petráček 1953: 254؛ وانظر كذلك الأمثلة التي يذكرها أبو الطيّب اللغوي في كتاب الإبدال ٢/٢٩٦-٣٠٩. ولعلّ بعضًا من أمثلتنا والأمثلة الأخرى يرجع إلى التصحيف لا إلى التغيّر الصوتي.

أ) في الحبشيّة يكثر تحوّل *ḥ* إلى *h* وخاصّة في طور الأمهريّة التي يتحوّل فيها *h* بدوره إلى ʾ أو إلى مجرّد صائت؛ فكلمة *lahm*، ومعناها بقرة، أصلها على الأرجح *laḥm*، وقد تحوّلت إلى *lam*[٥٣].

ب) في السريانيّة تحوُّل مشابه، فالجذر *ghn* مثلاً (ومعناه لوى)، يقابل *gḥn* في العبريّة؛ وكذلك في المنداعيّة كما في *hdʾ* (أي واحد)، حيث يقابل الصامتَ الأوّل *ḥ* في الأصل[٥٤].

ج) في البونيّة، أي الفينيقيّة في شمال أفريقيا، يتحوّل *ḥ* إلى *h*، كما في *mmlht* (مكان صنع الملح) من *mlḥ*، كما أنّ رمز ʾ قد يُستعمل لكتابة الصامت *ḥ*، وهذا يعني ضعف النطق الأصليّ لهذا الصامت[٥٥].

د) في الأكديّة بمراحلها المختلفة يُكتب الصامت *ḥ* بواسطة الرمز ʾ لقصور الكتابة عن التعبير عنه برمز خاصّ، نحو *rāmu* من جذر *rḥm* (أحبّ). غير أنّ من الممكن أن يكون الصامت نفسه قد تحوّل من حيث اللفظ متأثّرًا بالسومريّة[٥٦].

ومقابل تغيير الصامت *ḥ* في الفرع الساميّ الشرقيّ (كما في الأكديّة)، وفي الفرع الشماليّ الغربيّ (كما في السريانيّة والمنداعيّة والبونيّة)، وفي أقصى الجنوب (أي في الحبشيّة) تحتفظ العربيّة (الشماليّة والجنوبيّة) بالحاء الساميّة احتفاظًا كاملاً لا تفارقه إلاّ في أمثلة نادرة ومقيّدة لهجيًّا، وقد ترجع هذه إلى أثر أعجميّ تحديدًا لا إلى اتّجاه في اللسان العربي نفسه.

أمّا الصامت *ḫ* فله شأن مختلف إذ إنّه يُكتب في معظم الفرع الشماليّ الغربيّ أي في الآراميّة والسريانيّة والمنداعيّة والعبريّة والفينيقيّة) بالرمز المستعمل للصامت *ḥ*[٥٧]. وهذا

---

٥٣ . انظر: Ullendorff 1955: 42.

٥٤ . انظر: Nöldeke 1875: 60.

٥٥ . انظر: Segert 1976: 63.

٥٦ . انظر: von Soden 1969: 24.

٥٧ . في الحبشيّة أيضًا يظهر مثل هذا التحوّل ولكنّه جزئيّ ومتأخّر، والثابت أنّ الصوت *ḫ* أصيل في الحبشيّة، وله رمز خاصّ به مستعمل باطّراد.

يستدعي أن نسأل: هل إنّ *ḥ* في اللغات الشماليّة الغربيّة هو الأصل، و*ḫ* في اللغات الأخرى ومنها العربيّة فرع عليه؟ ونبادر إلى القول إنّ جميع الدلائل المقارنة تشير إلى عكس ذلك، أي أنّ *ḫ* كان موجودًا في الساميّة الأمّ واحتفظت به العربيّة وبعض أخواتها في حين نقلته العبريّة والآراميّة إلى *ḥ*. ومن هذه الدلائل نذكر ثلاثة:

أ) أنّ اتفاق العربيّة والحبشيّة من جهة والأكديّة من جهة أخرى على وجود *ḫ* رغم التباعد الجغرافيّ بينهما، يشير إلى أنّ *ḫ* كان موجودًا في الساميّة الأمّ، أي أنّه ليس متطوّرًا عن *ḥ*، في كلّ فرع من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب. يضاف إلى هذا أنّ لغة شماليّة غربيّة هي الأوجاريتيّة تختلف عن اللغات المجاورة لها باحتفاظها بـ *ḫ* فتوافق بذلك اللغات الأكثر بعدًا عنها.

ب) أنّه لو كان قد تغيّر إلى *ḥ* – في العربيّة والحبشيّة إلخ – لكان ينبغي ألاّ يبقى الصامت *ḥ* في هذه اللغات؛ غير أنّ بقاء *ḥ* فيها يشير إلى أنّ *ḥ* و *ḫ* صامتان مختلفان، وأنّهما يرجعان إلى مرحلة الساميّة الأمّ[٥٨]. ومن جهة أخرى يؤكّد وجود *ḥ* في العبريّة والآراميّة دون *ḫ*[٥٩] أنّ التحوّل من *ḫ* إلى *ḥ* كان تامًّا فيهما كما هو متوقّع.

ج) أنّ العبريّة نفسها، في مرحلة متقدمة، كانت تحتفظ بكلا الصوتين *ḥ* و*ḫ* وإن كان لهما رمز واحدٌ فيها. والبرهان على ذلك يأتي من الترجمة السبعينيّة للعهد القديم، وذلك بدراسة الرموز اليونانيّة المستعملة في هذه الترجمة لنقل رمز *ḥ* في العبريّة. وقد قام J.W. Wevers [٦٠] بهذه الدراسة فتبيّن له ما يلي: بين أسماء الأعلام العبريّة ١٤١ اسمًا فيه

---

٥٨ . هذا طبعًا لا ينفي وجود أمثلة لتبادل الحاء والخاء في العربيّة، وقد ذكر بعضها أبو الطيّب اللغويّ في كتاب الإبدال ٢٦٢/١– ٢٨٢. وقد يفسَّر بعض ما ذكره على التصحيف، أو على أنه أثر أعجميّ عائد إلى عدم القدرة على تكلّف الحاء؛ قارن: البيان والتبيين للجاحظ ٧٢/١.

٥٩ . أي أنّ *ḫ* ليس فونيمًا في العبريّة والآراميّة. أمّا الصوت الذي يشبه الخاء العربيّة والذي يُسمع في هاتين اللغتين فهو *k* في الأصل، ولكنّ وقوعها بعد صائت ينقلها إلى *k̲* (خاء)، وهو ما يُعرف بالترقيق.

٦٠ . انظر: Wevers 1970: 101-12.

ḥ يُستدلّ بالمقارنة مع اللغات الساميّة الأخرى أنها *ḥ* أصليّة، في حين يوجد ٧١ اسمًا فيه *ḥ* تُوافق *h̲* اشتقاقًا في اللغات الأخرى. وللتيقّن من أنّ الرمز الكتابيّ *ḥ*، في النوع الأوّل من هذه الأسماء، هو *ḥ* أصليّة، وأنّ الرمز نفسه في النوع الثاني منها هو *h̲* أصليّة، نظر Wevers في الترجمة السبعينيّة فوجد أنّه من أصل ١٤١ اسمًا فيه *ḥ* أصليّة كُتب ١٣٨ منها بحذف هذا الحرف أو بتغيير الصوائت التي تجاوره، في حين لم يُكتب إلاّ ثلاثة منها برمز *chi* في اليونانيّة (أي *h̲*) أو برمز *kappa* (أي k). أمّا في النوع الثاني فمن أصل ٧١ اسمًا فيها *h̲* أصليّة كُتب ٦٢ منها إمّا برمز *chi* أو *kappa*، في حين كُتبت الأسماء التسعة الباقية بحذف الحرف أو بتغيير الصامت[٦١]. ولا مفرّ من الاستنتاج بأنّ الرمز الكتابيّ العبريّ *ḥ* يمثّل كلاًّ من *ḥ* و*h̲* وأنّ الصوت *h̲* كان موجودًا في العبريّة في الأصل بناءً على ما يُظهره اطّراد كتابته في اليونانيّة اطّرادًا شبه تامّ.

* * *

ننتقل إلى الشقّ الثاني من هذا البحث، وهو يعالج الصوامت التي نرى أنّ العربيّة غيّرتها عن أصلها بينما احتفظ بعض اللغات الساميّة الأخرى بهذا الأصل. ومن المُلاحَظ أنّ المشكلات اللغويّة التي يتضمّنها هذا الشقّ أقلّ بكثيرٍ من تلك التي صادفناها في الشقّ السابق.

إنّ عدد الأصوات التي غيّرتها العربيّة عن أصلها أقلّ من تلك التي حافظت فيها على الأصل، وتنحصر الأصوات المتغيّرة بأربعة على الأكثر – واحد منها مجرّد احتمال ليس غير – وهي الفاء والجيم والسين والشين:

١. الصامت *f*:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
f	*f*	*f*	*p*	*p*	*p*	*p*	*p*

[٦١] . وحتّى هذه الأسماء التسعة الشاذّة، والثلاثة التي ذكرناها قبلها، يمكن تفسيرها، كما يرى Wevers، على غير محمل الشذوذ. راجع الحاشية السابقة.

يرى علماء اللغات الساميّة أنّ *p* هو الصوت الأصلي في الساميّة الأمّ، وأنّه تحوّل في اللهجات الجنوبيّة – أي العربيّة بفرعيها، والحبشيّة – إلى *f* لأنّ انتشار *p* على الخريطة الساميّة أكبر. وهذا الرأي ممكن، ولكنّ علينا ألا نلغي الاحتمال الآخر، أي عكس ذلك تمامًا، فهناك دلائل يصعب معها القول بأنّ *f* فرع على الأصل. ومن أهمّ هذه الدلائل:

أ) أنّ اللغات الحاميّة فيها الصوتان *f* و*p* معًا والشبه بين هذه اللغات واللغات الساميّة قد يوحي بوضعٍ مشابه في اللغة الساميّة الأمّ.

ب) أنّ في الحبشيّة، عدا رمز الصامت *f*، رمزين كلٌّ منهما يمثّل *p*، وهما الشكل الثاني والعشرون والشكل السادس والعشرون في الترتيب الأبجديّ[٦٢]. ونحن نقرّ بأنّ أحد هذين الشكلين مأخوذ عن شكل يونانيّ، وأنّ استعمال كلا الصوتين اللذين يرمز إليهما هذان الشكلان قليل إذا ما قيس باستعمال *f*، غير أنّنا ننبّه على أنّ الشكل الثاني والعشرين ليس مقتصرًا استعماله على الكلمات الدخيلة بل إنّ بعض أمثلة استعماله هي في جذور حبشيّة خالصة[٦٣]. ولنا أن نتساءل: لو أنّ *p* ليس أصليًّا في النظام الصوتيّ الحبشيّ، لمَ نجد له رمزين اثنين دون سائر الأصوات؟ إنّ من الممكن جدًّا أن يكون أحد هذين الرمزين دخيلاً والآخر أصيلاً، رغم أنّنا لا نعرف تمامًا طبيعة نطق أيّ من الصوتين اللذين يمثّلهما هذان الرمزان[٦٤].

لذلك لا يمكننا الجزم بأنّ الفاء العربيّة ليست أصليّة، كما لا يمكننا التأكيد من ناحية أخرى أنّ *p* في اللغات الساميّة الشماليّة غير أصليّة. ولعلّ من الجائز، في غياب أيّ دليل آخر، القول إنّ كلا الصوتين قد يكون موجودًا في الساميّة الأمّ، وإنّ ترجيح أحدهما على الآخر يعتمد على ما قد تبيّنه الاكتشافات الجديدة في المادّة الساميّة أو ما قد تفضي إليه مناهجُ جديدة في البحث.

---

٦٢ . الكتابة العربيّة والساميّة، ص ١٨٤–١٨٥.

٦٣ . انظر: Dillmann & Bezold 1907: 56-57.

٦٤ . قد يكون أحدهما يُلفظ مثل *p* اليونانيّة، وهو الرمز المأخوذ منها. أمّا الآخر فلا ندري طبيعة لفظه ولكنّه إمّا مفخّم (*p.*) أو ملحوق بهمزة (*p'*).

٢. **الصامت *g/ǧ***، أي الجيم:

في جميع اللغات الساميّة المعروفة، باستثناء العربيّة الشمالية، نجد الصوت *g* شديدًا غير معطَّش، ومخرجه من أقصى الحنك. أمّا في العربيّة الشماليّة فإنّ مخرجه، حسب وصف النحويّين العرب، من وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى، وهو مخرج الشين والياء أيضًا[٦٥]، الأمر الذي يعني انتقالاً في مخرجه وتغيّرًا في صفته إلى التعطيش (*ǧ*) أو إلى مرحلة تؤدّي إليه. وواضح من توافق اللغات الساميّة الأخرى أنّ النطق العربيّ المعطَّش غير أصليّ. وممّا يؤكّد ذلك أيضًا أنّ النحويّين العرب قد ألمحوا إلى الجيم غير المعطَّشة الشبيهة إلى حدّ ما بالجيم المصريّة، فقد ذكروا "الكاف التي بين الجيم والكاف، والجيم التي بين الكاف والجيم التي كالشين"[٦٦]، ونرى أنّ الثانية تقابل نطق هذا الصامت في سائر الساميّات. ويعضدنا في هذا الرأي أنّ المَثَل الذي ذكره كلٌّ من ابن دريد وابن عصفور لهذا الصوت هو "ركل" بالكاف كتابةً لقربها من *g*[٦٧]. ونذكر هنا مثلاً على الجيم المصريّة يرجع إلى عام ٩١ للهجرة حيث نجد جسطال جنبًا إلى جنب مع قسطال وقسطار مقابل الكلمة اللاتينية quaestor [٦٨] (حاكم وقاضٍ رومانيّ)؛ وقد كان لتعطيش هذا الصوت أثر في تنويع لفظه، إذ اقتصر بعضهم فيه على *d* (قارن في الفصحى جاسوس وداسوس والجشيش والدشيش، وأمثلة من العاميّة كثيرة). وعلى أيّة حال لا يمكننا تحديد الزمن الذي تمّ فيه تحوّل *g* إلى *ǧ* ثمّ إلى *d*، ولكنّ الواضح أنّ *ǧ* العربيّة منقلبةٌ عن الأصل.

---

٦٥. الكتاب ٢/٤٠٥؛ وقارن: شرح المفصّل ١/٣٢٦.

٦٦ . نفسه ٢/٤٠٤.

٦٧ . انظر: مقدّمة الجمهرة، ص ٥، والمقرّب لابن عصفور ١/٣٢٦.

٦٨ . انظر: Moritz, p. 383.

٣. **الصامتان s وš**، أي السين والشين:

العربيّة	العربيّة الجنوبيّة	الحبشيّة	الآراميّة	السريانيّة	العبريّة	الأوجاريتيّة	الأكديّة
s = س	s^3	s	s	s	s	s	s
s = ش	s^2	š	s'	s	ś	š	š
s = س	s'	s	š	š	š	š	š

لا يمكن فهم التطوّر الذي حصل في العربيّة هنا إلا بالنظر إلى ما في اللغات الساميّة الأخرى. ويظهر من الوهلة الأولى أنّ هناك اضطرابًا شديدًا في التقابل الصوتيّ في هذه القائمة، ويزيد من هذا الاضطراب أن في العربيّة الجنوبيّة ثلاثة رموز لأصوات صفيريّة غير مطبقة درج الدارسون على تمييزها بأرقام مختلفة من واحد إلى ثلاثة، وأنّ في العبريّة والآراميّة المتقدّمة ثلاثة رموز لهذه الأصوات كذلك. غير أنّ هذا الاضطراب الناشئ عن وجود ثلاثة رموز (في هذه اللغات الثلاث) هو نفسه المدخل إلى حلّ المعضلة في التقابل الصوتيّ بين اللغات الساميّة المختلفة، وذلك بملاحظة أمرين اثنين:

أ) أنّه لو لم تكن هناك ثلاثة أصوات صفيريّة غير مطبقة في كلّ من العربيّة الجنوبيّة والعبريّة والآراميّة المتقدّمة لما كان من داعٍ لوجود ثلاثة رموز لها.

ب) أنّ التشابه بين العربيّة الجنوبيّة من جهة وبين لغتين شماليّتين غربيّتين من جهة أخرى، على تباعدٍ جغرافيّ بين القسمين، يشير إلى أنّ الساميّة الأمّ كانت، مثل هذه اللغات، تحتوي على ثلاثة أصوات صفيريّة غير مطبقة. وبمعنى آخر، يصعب تفسير التوافق بين اللغات الثلاث المتباعدة جغرافيًّا على أنّه تطوّر منفصل تمّ في كلّ منها على حدة، ولذلك نرجّح أن هذا التوافق مَرَدُّه إلى الساميّة الأمّ.

وممّا يؤكد أنّ الأصوات الصفيريّة غير المطبقة هي ثلاثة في الأصل أن اللهجات العربيّة الجنوبيّة المعاصرة، كالمهريّة والسقطريّة، ما زالت تحتفظ بثلاثة أصوات من هذا النوع هي s وš وʂ، والرمز الأخير يُقصد به صوت صفيريّ جانبيّ قد يكون شبيهًا بما يُعرف بـ Ich-Laut في الألمانيّة[٦٩]. أمّا في العبريّة والآراميّة المتقدّمة فهناك ثلاثة أصوات من هذا

[٦٩] . انظر: Beeston 1962: 225.

النوع الصفيريّ غير المطبق، أوّلها يُعرف بـ "ساميخ" ولفظه *s*، أمّا الثاني والثالث فيُعرفان بـ "سين" و"شين" على التوالي لا يميّزهما في الكتابة إلاّ موضع النقطة الفوقيّة، فهي على الجانب الأيسر في الصوت الأوّل (ש=*s*) وعلى الجانب الأيمن في الثاني (ש=š)؛ وهذا التمييز متأخّر، وقد أدخله الكَتَبة اليهود حوالي القرن السادس بعد الميلاد، وهو دليل على أنّهم لاحظوا وجود فرق بين ś وš ففرّقوا بالإعجام بين رمزيهما، وهو في الأصل رمز واحد غير معجم (ש) ومأخوذ من الفينيقيّة التي يبدو أنّ الصوتين ś وš قد صارا فيها صوتًا واحدًا: š. أمّا طبيعة الفرق في اللفظ بين ś وš فأمر قد يكون تحديده متعذّرًا.

أين تقع العربيّة إذًا من كلّ هذا؟ لعلّ من المفيد عند الإجابة عن هذا السؤال التنبيه إلى أنّ الوضع الأصليّ للصوامت الثلاثة المذكورة قد أصابه التغيّر في كثير من اللغات الساميّة. ففي كلّ من الأوجاريتيّة والأكديّة بقي *s* ولكن أُدغم ś في š، وفي السريانيّة تغيّر الوضع الآراميّ الأصليّ إذ رغم بقاء *s*، أُدغم ś في *s*. أمّا في العربيّة الشماليّة وفي الحبشيّة فقد كان التغيير من نوع آخر أكثر تعقيدًا[٧٠]، وهو ذو طبيعة مزدوجة:

أ) ś تحوّل إلى š (نحو *šana'a* من الساميّة الأمّ **śana'a*).

ب)š تحوّل إلى *s*، وبقي *s* (ساميخ) على حاله، وهكذا تكون السين العربيّة إمّا متحوّلة من š (نحو *sinnᵘⁿ* من الساميّة الأمّ *šinnᵘ*) وإمّا مأخوذة من *s* (نحو *sifrᵘⁿ* من **sifrᵘ*).

وعن طبيعة النطق بالسين والشين العربيّتين يمكن القول إنّ مخرج السين الذي يصفه سيبويه بأنّه "ممّا بين طرف اللسان وفوق الثنايا"[٧١] موافق لنطقها المعروف. أمّا الشين فشأنها مختلف: فسيبويه يجعل مخرجها مخرج الجيم والياء، وهو "من وسط اللسان بينه وبين

---

[٧٠] . أمّا الزمن الذي حصل فيه هذا التغيّر فلا يدخل في بحثنا، فليُرجع إليه في Brockelmann 1908-13: I, 129-30 وعنه أخذ برجشتراسر في التطوّر النحوي، ص ١٥-١٦، فيما نحسب. ولأمثلة عن تبادل السين والشين انظر: تحبير الموشّين في التعبير بالسين والشين للفيروزابادي.

[٧١] . الكتاب ٢/٤٠٥.

الحنك الأعلى"[٧٢]، ولعلّ هذا أقرب إلى أن يكون صوتًا جانبيًّا lateral من نوع Ich-Laut المذكور سابقًا لأنّ الشين التي نعرفها اليوم تتكوّن برفع طرف اللسان نحو القسم الصلب من الحنك وليس من وسط اللسان[٧٣]. وهذا الدليل، وحده، غير كافٍ للجزم بأنّ الشين العربيّة كانت جانبيّة في عهد من عهودها، وذلك أنّ سيبويه ربّما اعتمد التقريب في وصف هذا الصوت. ولذلك نستأنس بدليلين آخرين يرجّحان إلى حد كبير كون الشين جانبيّة في إحدى مراحلها:

أ) أنّ الصوت الذي يقابل الشين العربيّة في العربيّة الجنوبيّة المعاصرة (كما في المهريّة والسقطريّة) هو ś أي ما كان أصله *s² في العربيّة الجنوبيّة المكتوبة بالمسند. وś هذا صوت جانبيّ كما مرّ، ووجوده يوحي بالأصل العربيّ الجنوبيّ القديم وبما قد يقابله من العربيّة الشماليّة.

ب) أنّ š في البابليّة المتوسّطة والمتأخّرة تتحوّل إلى *l* إذا وليها *t*. من ذلك *iktaldū* بدلاً من *iktašdū* (وصلوا)، و*ilṭur* بدلاً من *išṭur* (كَتَبَ)[٧٤]. وفي العربيّة قد يكون في كلمتَيْ قِشْدة وقِلْدة (ما يخلَّص به السمن من الزبد) شاهدٌ على ظاهرة المماثلة قبل الحرف الأسنانيّ *d*[٧٥].

وهكذا يتبيّن أنّ العربيّة قد جنحت إلى تغيير الصوامت الصفيريّة غير المطبقة، أو على الأقل أنّها غيّرت اثنين منها (أي š وś) وأبقت على الثالث (أي *s*) فصار في فترة لاحقة لا يميَّز عن *s* التي أصلها š. أمّا الشين الجانبيّة فقد تكون، على هذا التفسير، مرحلة متوسّطة بين النطق الساميّ الأصليّ (ś) وبين النطق الحاليّ للشين.

---

[٧٢] . الموضع نفسه.

[٧٣] . انظر: Beeston 1962: 224.

[٧٤] . انظر: von Soden 1969: 31.

[٧٥] . انظر: كتاب الإبدال لأبي الطيّب اللغوي ٢/٢٣٣، و٦٣:١٩٦٠ Cantineau. أمّا الأمثلة الأخرى التي يذكرها أبو الطيّب – وهي الشمّاج واللمّاج، والتناوش والتناول، والشغب واللغب – فلعلها من قبيل المصادفة أو الوهم، وليس فيها حرف أسنانيّ قبل اللام.

ثبت المصادر والمراجع

أ- بالعربيّة:

* أنيس، إبراهيم. "معنى القول المأثور: لغة الضاد"، مجلّة العرب، السنة الأولى، الجزء الحادي عشر، آب ١٩٦٧، ص ٩٦١ - ٩٧٥.
* برجشتراسر، جوتهيلف. التطوّر النحويّ للعربيّة، القاهرة، ١٩٢٩.
* بعلبكي، رمزي. الكتابة العربيّة والساميّة: دراسات في تاريخ الكتابة وأصولها عند الساميّين، بيروت، ١٩٨١.
_____. "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة"، الأبحاث، السنة ٢٨، ١٩٨٠، ص ١٩- ٥٤.
* الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. البيان والتبيين (١-٤)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٤٨.
* ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن. جمهرة اللغة (١-٤)، حيدر أباد الدكن، ١٣٤٥ - ١٣٥١.
* سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب (١-٢)، بولاق، ١٣١٦ - ١٣١٨.
* أبو الطيّب اللغويّ، عبد الواحد بن علي. كتاب الإبدال، تحقيق عزّ الدين التنوخي، دمشق، ١٩٦٠- ١٩٦١.
* عبد التوّاب، رمضان. "مشكلة الضاد العربيّة وتراث الضاد والظاء"، مجلّة المجمع العلميّ العراقيّ، المجلّد الحادي والعشرون، ١٩٧١، ص ٢١٤ - ٢٤٠.
* عبده، داود. أبحاث في اللغة العربيّة، بيروت، ١٩٧٣.
* ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن. المقرّب، تحقيق عبد الستّار الجواري وعبد الله الجبوري، بغداد، ١٩٧١.
* ابن فارس، أبو الحسين أحمد. الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣.

* الفيروزابادي، أبو طاهر محمّد بن يعقوب. تحبير الموشّين في التعبير بالسين والشين، الجزائر، ١٣٢٧، وبيروت، ١٣٣٠.

* نامي، خليل يحيى. "حرف الضاد وكثرة مخارجه في اللغة العربيّة"، مجلّة كليّة الآداب بجامعة القاهرة، المجلّد الحادي والعشرون، ١٩٥٩، ص ٥٩ – ٦٣.

* ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. شرح المفصّل (١ – ١٠)، القاهرة، لا. ت.

ب– بالأجنبيّة:

Barr, J. 1969. "St. Jerome and the sounds of Hebrew", *JSS*, XII, 1-36.

Barton, G. 1934. *Semitic and Hamitic origins: social and religious.* Philadelphia.

Beeston, A.F.L. 1962. "Arabian sibilants", *JSS,* VII, 222-33.

Bergsträsser, G. 1928. *Einführung in die semitischen Sprachen*. München.

Bolinger, D. 1975. *Aspects of language*. New York².

Brockelmann, C. 1908-13. *Grundriβ der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*. 2 Bde. Berlin.

Cantineau, J. 1951-52. "Le consonantisme du sémitique", *Semitica*, IV, 79-94.

_____. 1960. *Études de linguistique arabe.* Paris.

Caskel, W. 1953. "Zur Beduinisierung Arabiens", *ZDMG*, CIII, *28-36*.

Cerulli, E. 1936. *Studi Etiopici*. II. Roma.

Diem, W. 1980. "Die genealogische Stellung des Arabischen in den semitischen Sprachen. Ein ungelöstes Problem der Semitistik", *Studien aus Arabistik und Semitistik. Anton Spitaler zum siebzigsten Geburtstag von seinen Schülern überreicht,* ed. W. Diem & S. Wild, 65-85. Wiesbaden.

Dillmann, A. & C. Bezold. 1907. *Ethiopic Grammar*, tr. J.A. Chrichton. London.

Ferguson, Ch. 1959. "The Arabic koine", *Language*, XXXV, 616-30.

Gelb, I. 1961. *Old Akkadian writing and grammar*. Chiacago².

Gibson, J. 1975. *Textbook of Syrian Semitic inscriptions*. II. *Aramaic inscriptions*. Oxford.

Goetze, A. 1941. "Is Ugaritic a Canaanite dialect"? *Language*, XVII, 127-38.

Gordon, C. 1965. *Ugaritic textbook*. Rome.

Gray, L. 1934. *Introduction to Semitic comparative linguistics*. Amsterdam.

Landberg, C. 1901. *Études sur les dialectes de l'Arabie méridionale*. I. *Ḥaḍramoût*. Leiden.

Leslau, W. 1945. "The influence of Cushitic on the Semitic languages of Ethiopia: a problem of substratum", *Word*, I, 59-82.

Moritz, B. "Arabia" (d. Arabic writing). *EI*[1].

Moscati, S. 1959. *The Semites in ancient history.* Cardiff.

_____. *et al.* 1969. *An introduction to the comparative grammar of the Semitic languages*. Wiesbaden[2].

Nöldeke, Th. 1875. *Mandäische Grammatik*. Halle.

O'Leary, de Lacy. 1923. *Comparative grammar of the Semitic languages*. London.

Petráček, K. 1953. "Der doppelte phonologische Charakter des Ghain im klassischen Arabisch", *AO*, XXI, 240-62.

Rössler, O. 1957. "Zur Frage der Vertretung der gemeinsemitischen Laryngale im Akkadischen (ʿ= ġ)", *Akten des XXIV internationalen Orientalistenkongress*, 129-32. München.

_____. 1961. "Ghain im Ugaritischen", *ZA*, LIV, 158-72.

Růžička, R. 1908. "Über die Existenz des غ im Hebräischen", *ZA*, XXI, 293-340.

_____. 1954. "La question de l'existence du *ġ* dans les langues sémitiques en général et dans la langue uragitienne en particulier", *AO*, XXII, 176-237.

Sawyer, J. 1967. "Root-meanings in Hebrew", *JSS*, XII, 37-50.

Segert, S. 1976. *A grammar of Phoenician and Punic*. München.

von Soden, W. 1969. *Grundriβ der akkadischen Grammatik*. Rome[2].

Ullendorff, E. 1955. *The Semitic languages of Ethiopia: a comparative study*. London.

_____. 1961. "Comparative Semitics", *Linguistica semitica: presente e future*, ed. G. Levi della Vida *et al.* Roma.

Wevers, J.W. 1970. "Ḥeth in classical Hebrew", *Essays on the ancient Semitic world*, ed. J.W. Wevers & D.B. Redford, 101-112. Toronto.

Wright, W. 1890. *Lectures on the comparative grammar of the Semitic languages.* Cambridge.

(١٧)

التأثيل المعجميّ وموقع العربيّة بين الساميّات

لعلّ أولى القضايا البَدَهيّة التي يتعيّن حَسْمُها في التأثيل المعجميّ العربيّ موقعُ العربيّة بين اللغات الساميّة. فبقدر ما يتمّ تحديد ذاك الموضع تحديدًا دقيقًا يَسْهُل تأثيلُ المفردات العربيّة ومعرفة أقرب النظائر الساميّة إليها، فيسهل رصف كلّ مجموعة من المفردات في ترتيبٍ تاريخيّ ولو تقريبيًّا. إلا أن المسألة دونها صعوبات جمّة، وآراء علماء الساميّات متباينة بل متضاربة في العلاقات التكوينيّة بين مختلف اللغات الساميّة. ويزيد الأمرَ تعقيدًا أن لبّ الخلاف بين الدارسين يدور على تحديد موقع العربيّة الشماليّة، أي العربيّة الفصحى عامّة. وسوف نحاول في هذه الدراسة أن نتحرّى العلاقة بين العربيّة – ونذهب عند إطلاقها هنا إلى الفصحى – وبين الفرع الشماليّ الغربيّ للّغات الساميّة من جهة، وبينها وبين الفرع الجنوبيّ لتلك اللغات من جهة أخرى. والمراد أن يكون هذا لِبنةً أولى في التأثيل المعجميّ للعربيّة، أي أساسًا نظريًّا يصحّ اعتمادُه في المداخل المعجميّة لعرض المادة الساميّة المشتركة ولتقرير الأصالة أو الاقتراض. والمؤمَّل أن تلي هذه الدراسةَ دراسةٌ أخرى تطبيقيّة لنماذج محدَّدة من التأثيل المعجميّ للجذور والكلمات العربيّة.

ولمّا كان غرضنا من النظر في تصنيف اللغات الساميّة أن نتبيّن موقع العربيّة فيها، فإننا لن نُعنى إلا بما يخصّ العربيّة من حيث علاقتها بسائر تلك اللغات، ولن ندخل في المسائل الخلافيّة التي تقع خارج هذا الحدّ. ولعل أكثر الحقائق اللغويّة كشفًا عن العلاقة بين اللغات المتقاربة الخطوطُ اللهجيّة[١] isoglosses ولا سيّما منها الخطوط المورفيميّة isomorphs. وسوف نعرض في هذه الدراسة للخطوط المورفيميّة الرئيسيّة التي يَرِد ذكرها في الدراسات المعاصرة باعتبارها ظواهر مبتكَرة innovations في لغة ساميّة واحدة أو

[١]. قد يُستخدم هذا المصطلح – كما هو مستخدَم في هذه الدراسة – للتمييز بين اللغات لا بين اللهجات بمعناها الأقرب. انظر: معجم المصطلحات اللغويّة، مادة isogloss وما يتفرّع عنها.

أكثر، لأن الاستحداث معيار بالغ الأهميّة في تحديد العلاقة بين اللغات المتقاربة وفي تصنيفها أيضًا. وتبسيطًا للأمور، فإننا سنعرض لنموذجين اثنين يمثّل كلٌ منهما اتجاها مستقلاً – أو قل: نظريّة – في تصنيف اللغات الساميّة، ثم نبيّن الأسس اللغويّة التي يستند إليها موقع العربيّة في كلّ – وهي في مجملها خطوط مورفيميّة – على أن نناقش تلك الأسس بشيء من التفصيل لأنها معتمَدنا في تحديد العلاقة بين العربيّة وأخواتها.

النموذج الأوّل هو التصنيف التقليديّ للّغات الساميّة، وهو يرجع إلى عهد Wright (١٨٩٠)، وBergsträsser (١٩٢٣)، وBrockelmann (١٩٢٦)، وGray (١٩٣٤)؛ وقد بنى عليه Moscati (١٩٦٩) وزملاؤه نحوهم المقارن للّغات الساميّة، وخصصنا هذا المؤلَّف بالذكر باعتباره أفضل ما كُتب في بابه في زمنه، أي العقود الأخيرة الماضية، ولأثره الكبير في أوساط دارسي الساميّات. ويتضمّن هذا التصنيف قسمين كبيرين: الساميّة الشرقيّة (وهي الأكديّة ومتفرّعاتها) والساميّة الغربيّة، وهي تنقسم بدورها إلى الساميّة الشماليّة الغربيّة (أي الكنعانيّة والعبريّة والفينيقيّة والآراميّة والمؤابيّة Moabite) والساميّة الجنوبيّة (أي العربيّة والحبشيّة)[٢].

بحسب هذا التصنيف إذن تقع العربيّة ضمن الساميّة الجنوبيّة مع الحبشيّة يجمعها مع الساميّة الشماليّة الغربيّة أصلٌ مشترك أبعد هو الساميّة الغربيّة. وفي اللهجات العربيّة

[٢]. كثيرٌ من المؤلَّفات التي تتّبع هذا التصنيف عامّة سابقٌ على اكتشاف الأوجاريتيّة (عام ١٩٢٩) والإبلاويّة (في السبيعينيّات من القرن الماضي). ويُذكر أن في الأولى خلافًا أيضًا، فمنهم من يعدّها من الكنعانيّة، ومنهم من يجعلها مع العبريّة والفينيقيّة أو يجعلها فرعًا مستقلاً من فروع الساميّة الشماليّة الغربيّة. أما الإبلاويّة فالخلاف فيها أكبر – ولعلّ ذلك ينجلي بعد دراسة أوفى لنقوشها الكثيرة التي تشكّل أكبر مدوّنة في تاريخ العالم خلال العصر البرونزيّ المبكّر بين الألف الثالث والألف الثاني قبل الميلاد. وقد اقترح بعض الدارسين جعلها في فئة مستقلّة متفرّعة من الساميّة الأمّ مباشرةً، على حين ذهب آخرون إلى قربها إما من الساميّة الشماليّة الغربيّة وإما من الساميّة الشرقيّة أي الأكديّة.

الجنوبيّة القديمة (أي السبئيّة والمعينيّة والقتبانيّة والحضرميّة) والحديثة (كالمهريّة والجِباليّة والسقطريّة والحرسوسيّة) خلافٌ، إذ من الدارسين من يصنّفها مع العربيّة انطلاقًا من اعتبارات جغرافيّة ولغويّة على السواء، في حين يصنّفها آخرون مع الحبشيّة اعتمادًا على تميّزها عن العربيّة الشماليّة وموافقتها الحبشيّة في عدد من الخصائص. ومهما يكن من شيء، فإن أساس هذا التصنيف جغرافيّ وحضاريّ في المقام الأول وإن كان له مسوّغات لغويّة ولا سيّما منها ما يميّز بين الفرعين الكبيرين: الشرقيّ والغربيّ. أما المسوّغات اللغويّة الخاصّة بموقع العربيّة في هذا التصنيف فسوف نفصّلها لاحقًا.

وابتداءً من سبعينيّات القرن الماضي، نحا بعض الدارسين نحو الخروج على هذا التصنيف التقليديّ منطلقين من اقتناعهم أنّ العامل الحاسم في تصنيف أيّة مجموعة لغويّة إنما هو الخصائص الصرفيّة التي استحدثها بعض تلك اللغات دون سواه. وعلى ذلك فالنموذج الثاني للتصنيف[٣] يقسم الساميّات، كقسمة التصنيف الأوّل، قسمين كبيرين: الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة ومتفرّعاتها، وقد يضيف إليها بعضهم الإبلاويّة Eblaite) والساميّة الغربيّة. إلا أن القسمة بعد هذا تختلف عمّا في التصنيف الأوّل، فالساميّة الغربيّة تتفرّع فرعين: الساميّة الوسطى والساميّة الجنوبيّة. أما الوسطى فقسمان أحدهما العربيّة والآخر الساميّة الشمالية الغربيّة؛ وأما الجنوبيّة ففي تفاصيلها خلاف إلا أنه يندرج تحتها، بوجه عامّ، إلى الحبشيّة، اللهجات العربيّة الجنوبيّة قديمها وحديثها[٤].

إن الأمر الاساسيّ الذي يختلف فيه هذا النموذج عن سابقه هو موقع العربيّة إذ إنها نُقلت فيه من المجموعة الساميّة الجنوبيّة وجُعلت تحت مجموعة جديدة اسمها الساميّة الوسطى إلى جانب الكنعانيّة والآراميّة والعبريّة إلخ اشعارًا بالصلة التي تجمع هذه اللغات

---

[٣]. انظر: Hetzron (١٩٧٦)، وGoldenberg (١٩٧٧)، وRodgers (١٩٩١)، وHuehnergard (١٩٩٢).

[٤]. يقترح Voigt (١٩٨٧) ص ١٥ إخراج عربيّة النقوش الجنوبيّة من مجموعة اللغات الساميّة الجنوبيّة وجعلها فرعًا متميّزًا من فروع الساميّة الوسطى يُطْلِق عليه اسمَ الساميّة الجنوبيّة الغربيّة!

الشماليّة الغربيّة بالعربيّة. وتفريعًا على هذا، يختلف الباحثون في العلاقة بين مجموعة اللغات التي تتكوّن منها الساميّة الوسطى بين قائلٍ بأن العربيّة تقع مع اللغات الكنعانيّة (ومنها العبريّة والفينيقيّة) في فرع واحد هو العربيّة–الكنعانيّة Arabo-Canaanite بإزاء فرع آخر هو الآراميّة، وقائلٍ بأن العربيّة والكنعانيّة والآراميّة إنما هي فروع مستقلة من الساميّة الوسطى[٥]؛ ولن ندخل في هذه المسألة لقلّة فائدتها في بحثنا هذا.

ولا ريب أن ترجيح أحد هذين النموذجين الكبيرين في تاريخ تصنيف اللغات الساميّة وتعيين موقع العربيّة فيها – إن كان ممكنًا – يعود بفائدة عظيمة على تأثيل المفردات العربيّة ضمن أيّ معجم تاريخيّ للعربيّة. ولعلّ أقرب السُّبُل إلى الترجيح المرادِ أن نعرض للحجج التي يسوقها أصحاب كلّ من الرأيين – سواءٌ في ذلك ما انفرد به بعضهم أو جاء لدى غير واحد – ونناقشها آملين أن نخلص إلى ترجيح أحد التصنيفين أو إلى القطع بعدم جواز ذلك، ثم أن نبيّن أثر ما نستخلصه في مسألة التأثيل.

ونستطيع أن نجمل الحجج اللغويّة[٦] التي تستند إليها النظريّة الأولى على النّسَق التالي:

١–جموع التكسير:

أ– الحجّة: يرى أصحاب النظريّة الأولى أن هذه الجموع، لتركّزها في اللغات الساميّة الجنوبيّة بحسب قسمتهم هم، تميّز اللغات التي تستخدمها – أي العربيّة الشماليّة والجنوبيّة والحبشيّة – عن اللغات الشماليّة الغربيّة[٧]. والحاصل أن هذه الظاهرة تؤيّد انتماء العربيّة إلى المجموعة الجنوبيّة وتنحو بها بعيدًا عن الكنعانيّة والآراميّة والأوجاريتيّة.

---

٥. انظر : Faber (١٩٩٧) ص ٧، وVoigt (١٩٨٧) ص ١٥، وZaborski (١٩٩١) ص ٣٦٩.

٦. قد يضيف بعضُ أنصار النظريّة الأولى حجّة جغرافيّة دعمًا لآرائهم باعتبار أن قسمتهم أكثر انسجامًا من النظرية الثانية مع الواقع الجغرافيّ لتوزيع اللغات. إلا أننا لن نتطرّق إلى هذه الحجة لأن من المتعذّر أن نُبطل عامل الهجرة وأثره في التصنيف اللغويّ، أي أن العماد في أيّ تصنيف يجب أن يكون لغويًّا في المقام الأول إذ إن من الجائز أن تتباعد لغتان – أو أكثر– من الناحية الجغرافيّة بسبب الهجرات المتعاقبة وتبقى الخصائص اللغويّة التي تجمعهما دليلاً على صلتهما التكوينيّة.

٧. انظر: Diem (١٩٨٠) ص ٦٩ وما بعدها.

ب–تقويمها: قد تبدو هذه الحجّة للوهلة الأولى حاسمة نظرًا إلى أنها تختصّ بباب صرفيّ كبير يندرج تحته مجموعة متنوّعة من الأبنية. إلا أن حقيقة الأمر أكثر تعقيدًا من الظاهر على ما يمكن استخلاصه من عدد من الملاحظات، أوّلها أن أبنية جموع التكسير بمجملها أبنية ساميّة مشتركة، وإن كنا لا نكاد نقع على استخدامها لجموع التكسير إلا في اللغات الجنوبيّة. والملاحظة الثانية أننا نقع على جموع تكسير في اللغات التي تجمعها بالساميّات صلة قرابة، كالبربريّة والتشاديّة والكوشيتيّة[٨]، وفي هذا دليل على أن هذا النوع من الجموع يعود إلى مرحلة الساميّة الأمّ. أما الملاحظة الثالثة فأن في بعض اللغات الساميّة غير الجنوبيّة كلمات يمكن وصفها بجموع التكسير. ففي عبريّة العهد القديم نجد الوزن qᵉṭūl (ولعل أصله quṭūl* ويقابله في العربيّة وزن فُعُول) مستخدَمًا للدلالة على الجمع في كلمات مثل zᵉkhūr (ذُكور) وrᵉḵūš (ممتلكات منقولة) وgᵉbhūl (حدود، ويقابلها في العربيّة "جبال")؛ وفي السريانيّة نجد ḥemrā، مثلاً، جمعًا لـ ḥmārā (حِمار) على نمط جمع التكسير[٩]. إن هذه الملاحظات الثلاث مجتمعةً تعزّز الاعتقاد بأن التشابه بين العربيّة والحبشيّة في ظاهرة جموع التكسير إنما هو جزء من المخزون الساميّ المشترك الذي يرجع إلى الساميّة الأم بل إلى الساميّة–الحاميّة، وأنه عائدٌ إلى احتفاظ اللغات الجنوبيّة بجموع التكسير وعدم إسقاطها في الاستعمال، وليس مَرَدّه إلى اشتراك هذه

---

٨. انظر سلسلة مقالات Petráček المذكورة في قائمة المراجع، وZaborski (١٩٩١) ص ٣٧٠–٣٧١.

٩. من الملاحظ أيضًا أن كثيرًا من جموع السلامة، تذكيرًا وتأنيثًا، في العربيّة يُظهر تبدّلاً في نظام صوائت الكلمات بين الإفراد والجمع. من ذلك مثلاً: أَرْض وأَرَضون وبِن وبَنون، وخَلْقة وخَلَقات، وصَرْخة وصَرَخات. ويقابل هذه الظاهرة في عبريّة العهد القديم تغيّر صوائت الكلمات السيغوليّة، أي المكوّنة من مقطعين في كلّ منهما سيغول، حين تُجمع جمع مذكر سالمًا، نحو melekh وkelebh اللتين تُجمعان على melākhīm وkelābhīm. وشبيه بهذا في آراميّة العهد القديم أن جمع malkā هو malkhayyā حيث يُشعر تحوّل الكاف إلى خاء بوجود صائت في مرحلة سابقة، أي بتغيّر صائتيّ في صيغة المفرد حين يُجمع. ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالقول إن بعض الكلمات قد جُمع جمعَ تكسير ثُمّ أُخضع لقياس جمع السلامة. ولا يخفى أن هذا التفسير يعزّز القول بالأصل الساميّ المشترك لظاهرة جموع التكسير.

اللغات في إحداث ظاهرة جديدة يصلح استخدامها دليلاً صرفيًّا على علاقة عضويّة مميِّزة لهذه اللغات عن أخواتها.

٢–فتحة عين الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم:

أ–الحجّة: تنفرد العربيّة والحبشيّة في أن صيغة الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم[١٠] فيهما هي على وِزان faʿala، يميّزها عن الصيغ المقابلة في سائر الساميّات فتحةٌ بين الأصلين الثاني والثالث أي بين عين الفعل ولامه[١١].

ب–تقويمها: إن التقارب بين العربيّة والحبشيّة في هذه الخاصيّة واقعٌ لا يُدحض. غير أنه يحسن بنا أن نتريّث قبل أن نستخلص منه أحكاما تتعلّق بالتصنيف اللغويّ، أي الحكم بأن العربيّة أقرب إلى اللغات الجنوبيّة منها إلى المجموعة الشماليّة. ولنا في وجوب التريّث حجج ثلاث: الأولى أننا لا نعرف على وجه اليقين طبيعة الصائت الذي يلي عين الفعل في عدد من اللغات الساميّة الشماليّة، وذلك لأن طبيعة كتابتها صامتيّة تهمل الصوائت القصيرة برُمّتها؛ فلعلّ حركة العين في بعض تلك اللغات أو جميعها أن تكون الفتحة! والثانية أن الجزم بوجود هذه الفتحة في كل اللهجات العربية القديمة، شماليّها وجنوبيّها، أمر قد يكون متعذّرًا إذ إن كثيرًا من تلك اللهجات قد اندثر أو أن طبيعة كتابته لا تشي بصوائته القصيرة، علاوةً على أن بين اللهجات العربيّة الحديثة، في صيغة الماضي المبنيّ للمعلوم وفي حركة عينه، تفاوتًا قد يكون راجعًا إلى مرحلة قديمة جدًّا من تاريخ العربيّة[١٢]. أما الحجة الثالثة فهي أن من المحتمل أن يكون التشابه بين العربيّة والحبشيّة في صيغة الماضي المبنيّ للمعلوم ناشئًا عن المُقايسة باعتبارها "المحرِّك الأكبر للتغيّرات الصرفيّة في أيّة لغة... [و] السبيل الأمثل لتفسير الظواهر الصرفيّة التاريخيّة التي

---

[١٠]. خُصَّت صيغة المتعدّي بالذكر – وإن يكن في العربيّة، مثلاً، أفعال متعدّية من صيغة فَعِلَ نحو عَلِمَ وشَرِبَ – لأن صيغتيْ فَعِلَ وفَعُلَ في مجمل الساميّات تقترن بالأفعال اللازمة.

[١١]. انظر: Nöldeke (١٩١١) ص ٦٢١، و Goldenberg (١٩٧٧) ص ٤٧٥.

[١٢]. انظر: Zaborski (١٩٩١) ص ٣٧١.

يرتكز إليها فقه اللغة المقارن"[١٣]. وفي الساميّات أمثلة كثيرة على أثر المقايسة في صِيَغ الأفعال[١٤]. وإذ إن من المقرّر في علم اللغة المقارن أنه كلما كان التغيّر الصوتيّ أو الصرفيّ "طَبَعيًّا" natural (أي متوقَّعًا حدوثُه – بسبب من المماثَلة أو المخالَفة وغيرهما من الظواهر الشائعة – ولا سيّما إذا كان له مقابِلات في لغات غير ذات صلة باللغة المدروسة)، كان مَرَدُّ التشابه الناشئ عنه بين لغتين اثنتين إلى ظواهر متأخّرة لا إلى علاقة عضويّة تترتّب عليها أحكام متعلّقة بالتصنيف اللغويّ. ولا يخفى أن المقايسة في صيغ الأفعال "طَبَعيّة" إلى حدّ يحمل الباحث على الحذر من إطلاق أحكام تصنيفيّة على اللغات التي يظهر فيها أثر المقايسة صوتيًّا وصرفيًّا.

٣– التصريفان "قاتَلَ" و"تَقاتَلَ":

أ–الحجّة: تشترك العربيّة والحبشيّة دون سائر الساميّات في هاتين الصيغتين اللتين يميّزهما تطويل الصائت بعد الأصل الأوّل من الجذر[١٥]، وذلك في نحو "ساعَدَ" و"تساعَدَ" في العربيّة، وwāḥaya (زارَ) وtamāsala (تماثَلَ؛ تشابَهَ) في الحبشيّة. ولمّا كانت هذه الظاهرة مبتكَرة في العربيّة والحبشيّة كان للخطّين الصَّرفيّين اللذين يمثّلانها شأنٌ بالغ في تصنيف الساميّات.

ب–تقويمها: إن القول بانفراد العربيّة والحبشيّة في هذه الظاهرة مردود بوجودها في العبريّة حيث نقع على الوزن المعروف بـ pō‘ēl، نحو qōṭēl الذي يقابل في العربيّة قاتَلَ، والذي يتصرّف منه المضارع المعلوم yᵉqōṭēl والمضارع المجهول yᵉqōṭal واسم الفاعل mᵉqōṭēl[١٦]. وإلى ذلك، ففي البيجا Beja – وهي إحدى اللغات الكوشيتيّة القديمة –

---

[١٣]. فقه العربيّة المقارن لرمزي منير بعلبكي، ص ١٢٣. وانظر القسم الخاصّ بالمقايسة في الكتاب نفسه ص ١٢٣–١٤١.

[١٤]. راجع بعض تلك الأمثلة في Goldenberg (١٩٧٧) ص ٤٧٥.

[١٥]. انظر: Brockelmann (١٩٠٨–١٩١٣) ج ١ ص ٥١٣، وFleisch (١٩٤٤) ص ٦–٤٠، وGarbini (١٩٦٠) ص ١٢٦–١٣٤، وMoscati (١٩٦٩) ص ١٢٤ و ١٢٨.

[١٦]. هذه الأمثلة وسواها في Gesenius (١٩١٠) ص ١٥١–١٥٢.

ظاهرة شبيهة بالفتحة الطويلة في صيغتَيْ "فاعَلَ" و"تفاعَلَ"، وهي ضمّة طويلة ترِد في بعض الأفعال الدالّة على المشاركة[١٧]؛ وفي هذا دليلٌ آخر على أن تطويل الصائت في هاتين الصيغتين يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ أي أنه ليس مما أحدثته اللغات الجنوبيّة في فترة لاحقة فيكونَ حجّة لأصحاب النظريّة القائلة بانتماء العربيّة إلى الفرع الجنوبيّ.

٤-/f/ و/p/:

أ-الحجّة: يُستدّل بالمقارنة أنّ الصامت /p*/ يرجع إلى مرحلة الساميّة الأمّ وأنه تحوّل في العربيّة الشماليّة والجنوبيّة وفي الحبشيّة إلى /f/[١٨].

ب-تقويمها: سبق أن ذكرنا أن التحوّلات الصوتيّة والصرفيّة التي يمكن وصفها بأنها "طَبَعيّة" إنما هي في الغالب تحوّلات متأخّرة لا تشير إلى تقارب عضويّ يجوز استخدامه لأغراض التصنيف. ولعل تحوّل /p/ إلى /f/ من أكثر التحوّلات شيوعًا في كثير من اللغات، ومنها اللغات الهنديّة الأوروبيّة. وأما في اللغات الساميّة غير الجنوبيّة فإننا نقع أيضًا على مثل هذا التحوّل، وإن كان مشروطًا بأحوال صوتيّة معيّنة، كما في اللغات الشماليّة التي يتمّ فيها هذا التحوّل على نحو مطّرد عند وقوع /p/ إثر صائت، إذ يتحوّل اللفظ إلى /f/، أي أن اللفظ الانفجاريّ يصبح احتكاكيًّا[١٩]. وهذا التحوّل ضربٌ من المماثلة التقدميّة إذ يتغيّر فيها الصامت بأثر من الصائت ذي الصفة الاحتكاكيّة. ويبدو أن هذا التحوّل قد عُمّم في العربيّة والحبشيّة – على سبيل المقايَسة – فحلّ لفظ /f/ محلّ لفظ /p/ في مرحلة متأخّرة على ما نرجِّح.

أمّا الحجج اللغويّة التي يستند إليها أصحاب النظريّة الثانية، أي القائلون بأن العربيّة أقرب إلى الساميّات الشماليّة الغربيّة منها إلى الجنوبيّة، بمن فيهم القائلون بانتماء العربيّة

---

[١٧]. انظر أمثلة على ذلك في Zaborski (١٩٩١) ص ٣٧٣.

[١٨]. انظر: Diem (١٩٨٠) ص ٦٨-٦٩، وMoscati (١٩٦٩) ص ٢٤-٢٥.

[١٩]. تفصيل ذلك في فقه العربيّة المقارن ص ٩٩.

والساميّات الشماليّة الغربيّة جميعًا إلى الساميّة الوسطى وباشتراك الوسطى هذه مع الساميّة الجنوبيّة في تفرّعهما عن الساميّة الغربيّة، فيمكن قسمتها على النحو التالي:

١– صيغة yaqtulu:

أ– الحجّة: ابتدعت الساميّة الوسطى صيغة yaqtulu للدلالة على الأحداث غير المنقضية وأحلّتها محلّ صيغة aqattal التي احتفظت بها الأكديّة والحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة[٢٠]. ويردّ بعضهم هذه الصيغة الجديدة إلى صيغة المضارع المجزوم yaqtul قائلين إن الصائت u- قد أضيف إلى آخرها. ويستنتج أصحاب النظريّة الثانية من هذا أن العربيّة والساميّات الشماليّة الغربيّة – وفيها جميعًا هذه الصيغة الجديدة وإن كان قد أصابها التغيير ولا سيّما عند سقوط الحركات النهائيّة – تنتمي إلى مجموعة واحدة، هي الساميّة المتوسّطة، يميّزها استحداثُها الإعرابَ في الأفعال بدلاً من تفرقتها بالصيغة كما هو قائم في الحبشيّة مثلاً (حيث نجد yᵉqabbar للرفع وyᵉqbᵉr في سواه).

ب– تقويمها: لو كان التثبّت من هذه الحجّة ممكنًا لكان لها أثرٌ بَيِّنٌ في تعزيز التفرقة بين العربيّة – أيّ عربيّة الشمال – من جهة وبين العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة، وذلك لأن استحداث صيغ جديدة في عدد من اللغات المتقاربة دون أخواتها لدليلٌ على انتمائها إلى مجموعة متميّزة ضمن الأسرة اللغويّة الواحدة، وبخاصّة إذا كانت تلك الصيغ المستحدَثة غير ناشئة عن تغيير صوتيّ أو صرفيّ متوقَّع أو شائع في لغات أخرى حتّى يُرَدَّ إلى المصادفة البحتة لا إلى تغيير في المادّة المشتركة المتحدّرة من اللغة الأمّ. وفيما يخصّ صيغة yaqtulu فإن من الجائز بل من المرجَّح أن تكون موجودة في النقوش العربيّة الجنوبيّة[٢١]. فمن الناحية النظريّة تحتمل كتابة هذه النقوش افتراض وجود صيغتين اثنتين: yaqtulu وyᵉqattal (كما في الحبشيّة) وذلك لأن الكتابة الصامتيّة – أي yqtl – لا تُظهر الصوائت القصيرة والتشديد. ومن هنا وجب البحث عن أيّ دليل يرجّح بين

---

[٢٠]. انظر: Hetzron (١٩٧٦) ص ١٠٥، وGoldenberg (١٩٧٧) ص ٤٧٥–٤٧٧، و Voigt (١٩٨٧) ص ٣، وFaber (١٩٩٧) ص ٨–٩.

[٢١]. انظر الحجج التي ساقها Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٧ على وجود صيغة yaqtulu في النقوش العربيّة الجنوبيّة.

الاحتمالين النظريَّيْن. ولعل هذا الدليل قائم في القَتَبانيّة حيث نجد صيغة "المضارع" مسبوقةً بالصامت -b وموازيةً لاستخدام yaqtulu في العربيّة الشماليّة[٢٢]. وإذا صحّ أن هذه الباء توازي الباء التي نقع عليها في بعض اللهجات العربيّة المعاصرة متصدِّرة الأفعال التي يقابلها في الفصحى المضارعُ المرفوع قويَ الاعتقاد بأن عربيّة الشمال ليست شبيهة من حيث هذه الظاهرة باللغات الشماليّة الغربيّة فحسب بل بعربيّة الجنوب، وامتنعت التفرقة الحاسمة بين الساميّة الوسطى والساميّة الجنوبيّة.

٢- صِيَغ المجهول:

أ-الحجّة: تخلو الساميّة الشرقيّة - (أي الأكديّة) - من صِيَغ الفعل المجهول، أي أن البناء للمجهول ظاهرة ساميّة غربيّة على تفاوتٍ ما بين اللغات الغربيّة المختلفة من تفشّي صِيَغ المجهول، من الاقتصار على بقايا ضئيلة في آراميّة العهد القديم مثلاً، إلى تعميم الظاهرة على جميع الأفعال مجرّدها ومزيدها في العربيّة[٢٣]. وفيما وراء هذه القسمة بين الساميّة الشرقيّة والغربيّة اقترح بعضهم أن العربيّة الشماليّة أقرب إلى الساميّات الشماليّة الغربيّة منها إلى العربيّة الجنوبيّة والحبشيّة بناءً على الخطّ الصرفيّ الذي يمثِّل استخدامَ البناء للمجهول أو إغفالَه في تَيْنك المجموعتين.

ب-تقويمها: كما مرّ في الحجّة السابقة، أي صيغة yaqtulu، ليست التفرقة حاسمة بين عربيّة الشمال ومعها اللغات الشماليّة الغربيّة وبين الساميّة الجنوبيّة، وذلك أن اللهجات العربيّة الجنوبيّة القديمة لا تخلو من صيغ للمجهول وإن كانت طبيعة كتابة النقوش الجنوبيّة لا تفرّقها في الكتابة عن صيغ المعلوم لأن الفرق بين هذه وتلك مقتصر على الصوائت، ولذلك فلا فرق كتابيًّا بين " فَعِلَ" و"فُعِلَ" أو نحوهما[٢٤]. وإلى ذلك نقع على صيغ المجهول في اللهجات العربيّة الجنوبيّة الحديثة، الأمر الذي يعزّز احتمال وجودها

---

[٢٢]. مثال ذلك bykbr المكوّنة من الباء مع الفعل "المضارع" ykbr. انظر: Beeston (١٩٨٤) ص ٦٤؛ وقارن ص ٦١.

[٢٣]. في تفاوت الساميّات في استخدام البناء للمجهول، انظر: فقه العربيّة المقارن ص ١٥٠-١٥١. انظر أيضًا: O' Leary (١٩٢٣) ص ٢٣٣-٢٣٤، و Moscati (١٩٦٩) ص ١٢٣-١٢٤.

[٢٤]. Beeston (١٩٨٤)، ص ١٤.

في اللهجات الجنوبيّة القديمة[٢٥]. وعلى هذا فتوزُّع تلك الصيغ لا يجيز أيّ استنتاج قاطع عن تصنيف اللغات الساميّة إلا بين الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة) وسائر اللغات، وليس في هذا على أيّة حال من دليل على موقع العربيّة بين أخواتها الجنوبيّة والشماليّة.

٣- حركة حرف المضارعة:

أ- الحجّة: تتفاوت حركة حرف المضارعة - أو ضمائر المضارعة على الأصحّ - في الساميّة الشرقيّة بين الفتحة والكسرة على النحو التالي: -a (للمتكلّم المفرد)، و-ta (للمخاطب والمخاطبة والغائبة)، و-i (والأرجح أن أصلها -yi*؛ للغائب والغائبِين والغائبات)، و-ni (للمتكلّمِين). مثال ذلك على التوالي: aqabbar وtaqabbar وiqabbar وniqabbar. ويرى بعضهم في هذا التفاوت دليلاً على شَبَه الأكديّة في هذه الظاهرة بالساميّة الأمّ باعتبار أن التفاوت ينبئ بمرحلة لغويّة قديمة جدًّا وسابقة على القياس خلافًا لما في جميع اللغات الساميّة الأخرى، إذ إن حركة ضمائر المضارعة فيها واحدة في جميع التصاريف[٢٦]. ويمضي أصحاب هذه الحجّة في القول إن الحبشيّة والعربيّة الجنوبيّة، بعد هذا، تنفردان بأن ضمائر المضارعة فيهما في الأصل هي من صنف الكسرة -i* وانها تحوّلت في الحبشيّة في جميع الضمائر على النحو التالي: ʾeqabber وteqabber وyeqabber وneqabber. أما الساميّة الوسطى، ومنها العربيّة، فقد عُمّمت الفتحة أو الكسرة في جميع تصاريف كل لغة منها؛ ففي العربيّة فتحة فيها جميعًا[٢٧]، وفي العبريّة والآراميّة تحوّلت الفتحة إلى كسرة أحيانًا لظروف صوتيّة خاصّة ليس هذا مجال ذكرها.

---

[٢٥]. Zaborski (١٩٩١) ص ٣٧٢.

[٢٦]. صاحب هذا الرأي، وهو أوّل من رأى في توزّع حركة المضارعة في اللغات الساميّة دليلاً على انتماء العربيّة إلى الساميّة الوسطى، هو Hetzron (انظر مقالته المنشورة سنة ١٩٧٦ ص ٩٤-٩٥).

[٢٧]. كذا في الفصحى. ولا بدّ من التنبيه على أن الكسرة هي الغالبة على العربيّة بدليل قول سيبويه: "هذا باب تَكْسِرُ فيه أوائل الأفعال المضارعة للأسماء كما كسرتَ ثانيَ الحرف حين قلت: فَعِلَ، وذلك في لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز، وذلك قولهم: أنت تِعلم ذاك، وأنا إعلم، وهي تِعلم، ونحن نِعلم ذاك" (الكتاب ٤/١١٠). إلا أن اللغويّين العرب عدّوا كسر حرف المضارعة منافيًا للفصاحة واستحسنوا خلوّ لهجة قريش من هذه الظاهرة ويسمّونها تلتلة بهراء (انظر: مجالس ثعلب ١/٨١، والخصائص ٢/١١، والصاحبيّ ٥٣).

ب- تقويمها: إن أضعف ما في هذه الحجّة أمران: أوّلهما أنها تفترض أن العربيّة تشارك اللغات الشماليّة الغربيّة في هذه الظاهرة علمًا بأن كلاًّ من العربيّة والعبريّة والآراميّة قد نحا فيها نحوًا مباينًا للآخر، أي أن في كل منها صائتًا مختلفًا عُمِّم على جميع تصاريف الفعل[٢٨]. وعلاوةً على ذلك لا مسوِّغ للقول إن الفتحة في العربيّة أصلها كسرة، كما ذهب أصحاب هذا الرأي[٢٩]. وخلاصة الأمر أن هذا التنوّع في اللغات الساميّة الوسطى يُفرغ الحجّة من فحواها إفراغًا تامًّا. أمّا موطن الضعف الآخر فهو الادّعاء أنّ حركة ضمائر المضارعة في العربيّة الجنوبيّة هي -i* ثمَّ قُصِّر هذا الصائت كما في الحبشيّة؛ فمثل هذا الادّعاء لا يعضده شيء لأن الكتابة لا تعيننا مطلقًا على تحديد الصائت المستخدم في الصيغ الواردة في النقوش الجنوبيّة.

٤- تاء الضمير وكافُه مع الفعل الماضي:

أ- الحجّة: إذا قارنّا ضميرَي الرفع المتحرّكين للمتكلّم والمخاطب في الساميّات وجدناهما كالتالي:

	الأكديّة	العربيّة	العبريّة	الآراميّة	الحبشيّة
المتكلّم	-āku	-tu	-tī	-t	-kū
	qabrāku	qabartu	qābartī	qebret	qabarkū
المخاطب	-āta	-ta	-tā	-t	-ka
	qabrāta	qabarta	qābartā	qᵉbart	qabarka

والظاهر أن الأكديّة هي الأقرب إلى ما نفترض أنه حالُ الساميّة الأمّ، أي مجيء الكاف للمتكلّم والتاء للمخاطب وتصاريفه، لأن هذا التنوّع يرجع إلى مرحلة سابقة على القياس، في حين أن جميع اللغات الأخرى ماثلت بين الضميرين: فعُمّمت التاء في العربيّة والعبريّة والآراميّة (ومثلها الأوغاريتيّة والفينيقيّة) وعُمِّمت الكاف في الحبشيّة[٣٠]. والمحصَّلة

[٢٨]. قارن: Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٩.

[٢٩]. Hetzron (١٩٧٦) ص ٩٥.

[٣٠]. نفسه ص ٩٣-٩٤.

أن استحداث التعميم في جميع الساميّات غير الشرقيّة يُظهر أن العربيّة توافق اللغات الشماليّة الغربيّة وتخالف الحبشيّة – ومعها العربيّة الجنوبيّة – ولذلك فالعربيّة من الساميّات الوسطى لا من الساميّات الجنوبيّة.

ب– تقويمها: إن القسمة بين اللغات التي تستخدم التاء وتلك التي تستخدم الكاف قد لا تكون حاسمةً على النحو المبيَّن أعلاه. ففي الساميّات الشرقيّة نجد أن الأشوريّة المُحْدَثة Neo-Assyrian تستخدم الضمائر āka- للمخاطب وāki- للمخاطبة وākunu- للمخاطبِين في الأفعال السُّكونية stative verbs بدلاً من āta- وāti- وātuna-؛ وكذلك نقع في بعض اللهجات الآراميّة على ضمائر بالكاف بدلاً من التاء[٣١]. ومن ناحية ثانية، لسنا نعرف يقينًا إن كانت العربيّة الجنوبيّة القديمة حقًّا تستخدم الكاف فحسب في صيغة المخاطب، وذلك لأن استخدام ضمائر المخاطبة في نقوش هذه اللغات أمر نادر، فلا يمكن الجزم بحقيقة الاستعمال. والواقع أن الكاف، لا التاء، ترد في بعض اللهجات اليمنيّة الحديثة، وليس هذا بالضرورة من أثر العربيّة الجنوبيّة بل قد يعكس تنوّعًا في العربيّة نفسها[٣٢]. وقد لا يكون مستغربًا أن بعض الباحثين قد اقترح وجود لهجات انتقاليّة transitional ليفسّر عدم انتظام استخدام التاء والكاف انتظامًا يمكّننا من استخلاص أحكام تتعلّق بتصنيف الساميّات[٣٣].

---

٣١. Goldenberg (١٩٧٧) ص ٤٧٨.

٣٢. أما ما هو من أثر العربيّة الجنوبيّة فما يذكره بعض المصادر من كلام بعض أبناء حِمْيَر حين يصطنعون العربيّة فيجعلون تاء الضمير المتحرّكة كافًا اقتفاءً لما في لغتهم. من ذلك ما نُسب إلى راجز من حمير:

يا ابن الزُّبير طال ما **عَـصَيْـكا** وطال ما عَنَّيْتَنا إليكا
لَنَضْرِبَنْ بسيفنا قَفَيْكا

انظر: نوادر أبي زيد ص ٤٣٧، وأمالي الزجّاجي ص ٢٣٦، واللسان (تا؛ قفا). وفي سرّ الصناعة ٢٨١/١، والممتع في التصريف ٤١٤/١، وخزانة الأدب ٤٢٩/٤ أن سُحيمًا عبد بني الحسحاس كان إذا أُنشد شعرًا جيّدًا قال: أَحْسَنْكَ والله، يريد أحسنتَ. وفي الكامل للمبرّد ٢٢٥/٢ أن عبد بني الحسحاس "كان يرتضخ لُكنة حبشيّة" (وعنه نقل البغدادي في الخزانة ١٠٢/٢).

٣٣. انظر: Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٨.

٥–الضمير المتّصل بالفعل المضارع المسند إلى المخاطبات والغائبات:

أ–الحجّة: إن صيغ هذا الضمير في الساميّات كالتالي:

	الأكديّة	العربيّة	العبريّة	الآراميّة	الحبشيّة
المخاطبات	-ā	-na	-nā	-ān	-ā
	taqabbarā	taqburna	tiqbornā	teqbᵉrān	tᵉqabrā
الغائبات	-ā	-na	-nā	-ān	-ā
	iqabbarā	yaqburna	tiqbornā	neqbᵉrān	yᵉqabrā

الملاحَظ أن الأكديّة والحبشيّة تشتركان في استخدام اللاحقة ā- ، الأمرالذي يرجّح رجوع هذه اللاحقة في صيغتَي المخاطبات والغائبات إلى مرحلة الساميّة الأمّ، وأن العربيّة توافق العبريّة في استخدام na/nā[٣٤] وتجافي شقيقتها الجنوبيّة أي الحبشيّة. وإذ إن الآراميّة تستخدم ān-، وهي بذلك تحتفظ بـ ā- من الساميّة الأمّ مع زيادة الصامت n-، فقد ذهب بعضهم إلى أن العربيّة والعبريّة (ومعها الكنعانيّة) تنتميان إلى ما سُمِّي بـ "العربيّة–الكنعانيّة" وأن هذه تتميّز عن الآراميّة وإن كانت جميعًا ترجع إلى الساميّة الوسطى[٣٥].

ب–تقويمها: تفترض هذه الحجّة أن العربيّة والعبريّة قد استحدثتا هذا التغيير – أي استخدام na/nā- لعلاقةِ نَسَبٍ تكوينيّة، وهي بذلك تُسقط احتمالاً قويًّا بأن يكون هذا التغيير قد حصل في كلّ منهما بمعزل عن الأخرى. والواقع أن هذا الاحتمال له ما يعزّزه، إذ إن هناك سببًا جوهريًّا استدعى هذا التغيير عن الأصل، أعني أن اللاحقة ā- في الساميّة الأمّ قد تلتبس باللاحقة الدالّة على التثنية، فأبدلتها العربيّة والعبريّة بما يقابلها في الضمائر المنفصلة للمخاطبات والغائبات[٣٦]. وإذا كان الأمر كذلك فالشبه عارض ولا قيمة له من حيث التصنيف النوعيّ. وهناك ردّ آخر على أصحاب الحجّة المبيَّنة في "أ"

---

[٣٤]. نرجّح أن إطالة الصائت الذي يلي النون في العبريّة مردّه إلى المقايسة بتأثير من الضميرين المنفصلين attēnā (أنتنّ) وhēnna (هنّ). ولأثر المقايسة في صيغ الضمائر الساميّة انظر: "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة" ص ١٩–٥٤.

[٣٥]. انظر: Hetzron (١٩٧٦) ص ١٠٣.

[٣٦]. انظر: Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٩.

أعلاه، وهي أن استخدام اللاحقة n- ليس مقصورًا على "العربيّة–الكنعانيّة" إذ إنها ترد في النقوش العربيّة الجنوبيّة[٣٧]، وهذا يُبطل الفصل بين العربيّة والساميّات الجنوبيّة. وأخيرًا لا بدّ من القول إن الاعتماد على ظاهرة واحدة، أي توزّع ضميري المخاطبات والغائبات في المضارع، على ما في تلك الظاهرة من تشعّب ولا انتظام، لتقرير موضع العربية لا من الساميّات الشماليّة والجنوبيّة فحسب بل من علاقتها بالعبريّة وبالآراميّة تكوينًا وتصنيفًا، لشَطَطٌ بيّن وتجاوزٌ بعيد يحمّل الظاهرة – حتى ولو سلّمنا أنها صحيحة أو افترضنا أنها مبتكرة – أكثر مما يجيزه أيّ منطق سليم.

***

ماذا نستخلص إذن من الحجج السابقة ومناقشتها؟ ولنبدأ بما هو الأظهر والأسهل: فالعربيّة تُفارق الأكديّة – أي الساميّة الشرقيّة – مفارقةً تحتّم تصنيفَهما في حيّزين منفصلين. وإذا نظرنا في النقاط الرئيسية التي أوردناها – وهي الحجج الأربع في النظريّة الأولى والحجج الخمس في الثانية، ويمثّل مجموعُها ما يمكن أن يكون ظواهر مستحدَثة لخطوط مورفيميّة تصلح أساسًا للتصنيف – وجدنا العربيّة والأكديّة متباينتين في كلّ منها بغير استثناء. ويمكننا إجمال هذا التباين في النقاط التالية بحسب ورودها السابق:

(١) تكثر جموع التكسير في العربيّة، وتخلو منها الأكديّة.

(٢) تَرِد صيغة الفعل الماضي المبنيّ للمعلوم على وِزان faʿala في العربيّة، أيّ بفتحة بين العين واللام، وهي في الأكديّة ضمة في الغالب نحوiškun (وَضَعَ)[٣٨] .

(٣) تطّرد في العربيّة صيغتا "قاتَلَ" و"تقاتَلَ"، وتخلو منهما الأكديّة.

(٤) يقابل الصامتُ /f/ في العربيّة الصامتَ /p/ في الأكديّة.

(٥) تقابل صيغةُ yaqtulu العربيّة صيغةَ yaqattal في نحوiqabbar .

---

[٣٧]. Voigt (١٩٨٧) ص ١٣–١٥.

[٣٨]. انظر: Moscati (١٩٦٩) ص ١٢٣.

(٦) تبني العربيّةُ المجهولَ من كلّ فعل متعدّ، وتخلو الأكديّة تمامًا من البناء للمجهول.

(٧) تقتصر حركة حرف المضارعة في العربيّة على الفتحة، وتتفاوت في الأكديّة بين الفتحة والكسرة[٣٩].

(٨) تستخدم العربيّة التاء في ضميري الرفع المتحرّكين للمتكلّم والمخاطب، في حين تَرِد التاء في الأكديّة في المخاطب ويقابلها الكاف فيها في المتكلّم.

(٩) تستخدم العربيّة na- ضميرًا للمخاطبات والغائبات في المضارع، يقابله في الأكدّية ā-.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى التطابق القائم بين الأكديّة والعربيّة من حيث نظام الإعراب، تشاركهما في ذلك الأوجاريتيّة: فتوزيع حركات الإعراب في العربيّة بين ضمّة هي عَلَم الإسناد، وفتحة هي عَلَم المفعوليّة، وكسرة هي عَلَم الإضافة له نظير تامّ في توزيع حركات الإعراب في الأكديّة وفي تضمّنها تلك الدلالات العامّة نفسها، نحو ṭābu للرفع وṭāba للنصب وṭābi للجرّ[٤٠]. إلا أننا نذكر هذا هنا لننفي أن يكون فيه دليل على علاقة تكوينيّة تجمع بين العربيّة والأكديّة، وذلك لاعتقادنا الجازم بأن نظام الإعراب من المشترك الساميّ، أي أنه يرجع إلى الساميّة الأمّ بدليل وجوده في الأوجاريتيّة

[٣٩]. سبق أن ذكرنا تلتلة بهراء في الهامش ٢٧. والواقع أن هذه اللهجة (أي تِعلم، نعِلم، تِعلمين إلخ) ولهجة قريش (أي تَعلم، نَعلم، تَعلمين إلخ) سواءٌ في احتفاظ كلٍّ بحركة واحدة في جميع تصاريف الفعل، خلافًا للأكديّة التي تتفاوت فيها الحركة في تلك التصاريف. وإنما نستثني من هذا التعميم فعلاً واحدًا فحسب هو إخال، بالكسر، وسائر التصاريف بالفتح (نَخال، تَخالون، إلخ). ومن اللافت حقًّا أن أصحاب التلتلة يفتحون همزة أخال (انظر: اللسان، خيل)، ولعل هذا عائد إلى المخالفة dissimilation في كلتا اللهجتين.

[٤٠]. في الأكديّة أيضًا تُستخدم u- للظرفية ويقابلها في العربيّة الضمّة في نحو تحتُ وفوقُ وحيثُ وبعدُ إلخ. وفيها أيضا iš- للمفعوليّة غير المباشرة dative وللظرفيّة أيضًا، وليس لهذه اللاحقة نظير في العربيّة. انظر: von Soden (١٩٦٩) ص ٧٨ وما بعدها.

مطابقًا للعربيّة والأكديّة، ووجود بقايا منه في عدد من اللغات الساميّة الأخرى، كورود اللاحقة ā- للظرفيّة في العبريّة، واحتفاظ الحبشيّة بعلامة الرفع ū- في بعض الأعداد، نحو šalastū (ثلاثة) وsamānūtū (ثمانية). معنى هذا أن الإعراب سقط في بعض الساميّات واحتفظ به بعضُها وليس معناه أنّ بعضها استحدثه فيكونَ فيه دليل على علاقة تصنيفيّة[٤١].

من الواضح إذن أن العربيّة يجب أن تصنّف خارج الساميّة الشرقيّة (أي الأكديّة ومعها متفرّعاتها البابليّة والأشوريّة، وكذلك الإبلاويّة إن صحّ انتماؤها إلى الساميّة الشرقيّة؛ انظر الهامش ٢ أعلاه). أما بعد هذا فالأمر فيه اضطراب وتعقيد. وقد أضحى بيِّنًا من كلّ ما سبق أن الخطوط المورفيميّة متداخلة في مجملها، أو في أحسن الأحوال غير مقتصرٍ استعمالُها على أيّة لغتين اثنتين أو فوق ذلك. فما إن نقع على ظاهرة صرفيّة قد تميّز لغتين فصاعدًا حتى نجد لتلك الظاهرة أثرًا في لغات أخرى أو نقع على تفسير ينفي العلاقة التكوينيّة المترتّبة عليها ويردّ الظاهرة إلى توارد ناشئ عن ظروف صوتيّة – كتحوّل /p/ إلى /f/[٤٢] – أو صرفيّة – كاستخدام n رفعًا للالتباس بين لاحقة التثنية ولاحقة المخاطبات والغائبات[٤٣]. إن هذا الواقع يدعونا إلى القول إن العربيّة يتنازعها نازعان: أحدهما شماليّ غربيّ والثاني جنوبيّ. وإذ ذاك فلا مَفَرّ من القول بوجود مُتَّصِلٍ لهجيّ أو لغويّ continuum يميل أحيانًا إلى النازع الأوّل وأحيانًا أخرى إلى النازع الثاني. ونجدنا في هذا على وفاق مع Zaborski في كلامه على مُتَّصِلٍ كهذا[٤٤]، وإن كنّا أمْيَلَ منه إلى

---

[٤١]. انظر أيضًا ما ذكرناه عن ظاهرة الإعراب في الساميّات وتوسُّع العربية فيها، في: فقه العربيّة المقارن ص ١٥٤–١٥٥.

[٤٢]. راجع الحجّة الرابعة لأصحاب النظريّة الأولى.

[٤٣]. راجع الحجّة الخامسة لأصحاب النظريّة الثانية.

[٤٤]. وهو يسمّيه مُتَّصلاً لهجيًّا dialect continuum ويُرجع الرأي القائل به إلى أوائل دارسي الساميّات، وفي طليعتهم نولدكه. راجع: Zaborski (١٩٩١) ص ٣٦٥–٣٦٦ و٣٦٩ و٣٧٣–٣٧٤.

النظريّة الأولى، وبخاصّة لأنها لا تفصم العلاقة بين فرعَي العربيّة الكبيرين: الشماليّ والجنوبيّ. ويحسن التذكير هنا بما مرّ سابقًا عن طبيعة الكتابة الصامتيّة للنقوش الجنوبيّة وعن قلّة الشواهد في مادّتها أحيانًا. فمن حيث الكتابة وجدنا أن الحجّة الثالثة لأصحاب النظريّة الثانية يضعّفها عدم تمثيل الصوائت كتابةً في تلك النقوش؛ ومن حيث قلّة الشواهد وجدنا أنه لا يمكن الجزم بأن التاء لا تَرِد مطلقًا في ضمير المخاطب لأن ضمائر الغيبة نادرة الوجود جدًّا في النقوش الجنوبيّة نظرًا لطبيعة المادّة التي دوّنها أصحابها والتي تكاد تقتصر على السرد بصيغة الغائب. وفيما عدا فَصْم العلاقة بين عربيّة الشمال وعربيّة الجنوب، فإننا مطمئنون إلى صحّة النازعَيْن اللذين تنحو العربيّة نحو كل منهما في مسائل بعينها. وانطلاقًا من الخطوط الصرفيّة التي عرضنا لها يمكننا تأكيد هذين النازعين من خلال الحقائق التالية، نبدأها بالمسألتين الأولى والثالثة في النظريّة الأولى:

١–أن العربيّة أكثر ما تشبه الحبشيّة في استخدامها جموع التكسير؛ إلا أن في بعض اللغات الشماليّة بقايا من استخدام تلك الجموع.

٢–أن العربيّة تشاطر الحبشيّة استخدام التصريفَيْن "قاتَلَ" و"تقاتَلَ"؛ إلا أن صيغة pō‘ēl العبريّة التي تقابل "قاتَلَ" تنبئ بأن التشابه القائم بين العربيّة والحبشيّة ليس عديم النظير في اللغات الشماليّة.

فالنازع إذن في هذين الأمرين جنوبيّ في المقام الأوّل مع وجود نظائر شماليّة. وأما ما كان النازع فيه شماليًّا في المقام الاوّل مع وجود نظائر جنوبيّة فالحقائق التالية المنتزَعة من النظريّة الثانية:

١–أن العربيّة تشارك الساميّات الشماليّة في استخدام صيغة yaqtulu خلافًا للحبشيّة؛ إلا أن في العربيّة الجنوبيّة دلائل على وجود تلك الصيغة.

٢–أن العربيّة تماثل الساميّات الشماليّة في استخدام صيغ المجهول وإن كانت أكثر اطّرادًا فيها من أخواتها؛ إلا أن الراجح أن العربيّة الجنوبيّة قد استخدمت البناء للمجهول دون أن تتمكّن كتابتها من تمثيل الفرق بين المعلوم والمجهول، شأن العربيّة في ذلك قبل ابتداع رموز صوائتها القصيرة.

٣- أن العربيّة، كالساميّات الشماليّة، قد جعلت التاء المتحرّكة عَلَمًا على ضمير المتكّلم بدلاً من الكاف في الساميّات الجنوبيّة؛ إلا أنّ التاء، لا الكاف، هي التي تَرِد في بعض اللهجات الآراميّة وفي بعض اللهجات اليمنيّة الحديثة أيضًا، وفي عدم الاطّراد هذا ما ينهى عن إثبات نازع وحيد في علاقة العربيّة بأخواتها.

٤- أن العربيّة توافق الساميّات الشماليّة في استخدام na- ضميرًا مسندًا إلى المخاطبات والغائبات مع المضارع؛ إلا أن هذا الضمير يَرِد أيضًا في النقوش العربيّة الجنوبيّة.

إن المتَّصل اللهجيّ الذي تثبته النقاط الستّ السابقة له شواهد أخرى مبثوثة في مواطن متفرّقة من النحو الساميّ. ونكتفي هنا بذكر ثلاث مسائل سريعة منها لمجرّد أن نثبت عدم اقتصار الشواهد على الحجج التي أوردناها في هذه الدراسة[٤٥]. المسألة الأولى أن أداة التعريف في العربيّة الأمّ هي على الأرجح -han* (التي تطوّرت فيما بعد إلى -al) وأن لهذه الأداة نظائر في الساميّات الشماليّة وفي الساميّات الجنوبيّة على حدّ سواء، خلافًا لمن يعدّ العربيّة "شماليّة" في هذا الأمر. والثانية أن سقوط ضمائر الغيبة المتّصلة ذات حرف الصفير s- أو š- من العربيّة والساميّات الشماليّة وبقاء تلك التي بالهاء (h-) خلافًا لما في الساميّة الأمّ ليس دليلاً على نزعة "شماليّة" لدى العربيّة لان إحدى اللهجات العربيّة الجنوبيّة الرئيسيّة، وهي السبئيّة، تستخدم الهاء أيضًا خلافًا للمعينيّة والقتبانيّة[٤٦]، كما أن الحبشيّة نفسها تجانس العربيّة في هذا الجانب. وأما المسألة الثالثة فأن حرف التعدية في الصيغ الفعليّة في الساميّات هو الهاء أو الهمزة أو حرف الصفير -s/-š، وقد احتفظت العربيّة بالثاني منهما في وزن "أَفْعَلَ" وبالثالث في "استفعلَ"[٤٧].

---

[٤٥]. انظر تفصيلاً أكبر لهذه المسائل الثلاث في Zaborski (١٩٩١) ص ٣٧٢-٣٧٣.

[٤٦]. انظر القائمة التي تبيّن توزُّع هذه الضمائر في العربيّة الجنوبيّة في Moscati (١٩٦٩) ص ١٥٩.

[٤٧]. في العربيّة شواهد قليلة جدًّا على هاء التعدية، في نحو "هَرَقْتُ الماءَ" و"هَنَرْتُ الثوب" و"هَرَحْتُ الدابّة" و"هَرَدْتُ الشيء" (انظر: سرّ صناعة الإعراب ٥٥٤/٢)، ولعل منه "هاتِ" بدلاً من "آتِ". ويقتصر هذا على الألفاظ المسموعة أي أن الهاء ليست مُنْتِجة على سبيل القياس. ويصحّ في السين التي ترد في وزن "سَفْعَلَ" ما يصحّ في الهاء من حيث النُّدرة وعدم الإنتاج؛ ومن أمثلتها "سَقْلَبَه" أي صَرَعه، و"سَلْقَى" وهذه الأخيرة أقرب أن تكون على وزن "أَفْعَلَ" من أن تكون ألفها زائدة للإلحاق كما فسّرها اللغويّون (سرّ الصناعة ٦٧٤/٢ و٦٨٨).

ويُستدلّ من توزّع هذا المورفيم في الساميّات أن العربيّة يربطها بكلّ من الساميّة الشماليّة والجنوبيّة روابط تنبئ بمتّصلٍ لهجيّ أو لغويّ لا بحدود فاصلة وحاسمة بين الساميّات المختلفة[٤٨].

نستخلص ممّا سبق أن التأثيل المعجميّ العربيّ يجب أن يرتكز إلى الحقائق اللغويّة التي أظهرناها فيما سبق: فالتمايز واضح بين العربيّة والساميّة الشرقيّة، إلا أن المجموعة الساميّة الشماليّة والمجموعة الساميّة الجنوبيّة تتنازعان العربيّة في الخطوط الصرفيّة الأساسيّة، ولذلك فمن المتعذّر أن نصنّف العربيّة في مجموعة واحدة مع أيّ من المجموعتين ونغفل علاقتها بالمجموعة الأخرى. ومؤدّى هذا الكلام النظريّ من الوجهة العمليّة أنه عند تأثيل الكلمات في المعجم التاريخيّ يُستحسن ذكر الكلمات الساميّة الشقيقة cognates ضمن ثلاث مجموعات أولاها الساميّة الجنوبيّة، وثانيتها الساميّة الشماليّة، وثالثتها الساميّة الشرقيّة. وليس المراد من تقديمنا الساميّة الجنوبيّة على الشماليّة إصدار حكم جازم بانتماء العربيّة إليها بأكثر من انتمائها إلى المجموعة الثانية، بل الإبقاء على العربيّة الجنوبيّة في المجموعة الأولى الأقرب إلى العربيّة إظهارًا للحقائق الجغرافيّة والروابط الحضاريّة التي قد يُسهم تقدّم الدراسات المقارنة في الكشف عن أثرها اللغويّ وعن مدى تقارب فرعَي العربيّة بأكثر مما تجيز معرفتُنا الحالية تأكيدَه. وأما جعلُ الساميّة الشرقيّة في الموضع الثالث فناشئ عن الفروق الكبرى التي تفصلها عن العربيّة. وبعد هذا نقترح أن يكون للّغات التي تجمعها بالعربيّة أصولٌ قديمة، كالمصريّة القديمة والبربريّة، حيّزٌ ملحق بالمجموعات الثلاث تلك، يُبَيَّن فيه المخزون المشترك الذي كان بين الساميّات وأنسبائها الأباعد قبل الانفصال. ولعلّ في هذا الأساس النظريّ وفي اقتراح تطبيقه عمليًّا ما يهيّء للتأثيل المعجميّ من منطلقات متينة راسخة.

---

[٤٨]. في Moscati (١٩٦٩) ص ١٢٥–١٢٦ أمثلة من مختلف الساميّات على هذا التنوّع؛ وانظر أمثلة أخرى أيضًا في Zaborski (١٩٩١) ص ٣٧٢–٣٧٣.

ثبت المصادر والمراجع

أ- بالعربيّة:

* الأمالي للزجّاجي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٢.
* خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٧-١٩٨٦.
* الخصائص لابن جنّي، تحقيق محمد علي النجّار، القاهرة ١٩٥٢-١٩٥٦.
* سرّ صناعة الإعراب لابن جنّي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق ١٩٨٥.
* الصاحبيّ في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لابن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت ١٩٦٣.
* فقه العربيّة المقارَن: دراسات في أصوات العربيّة وصرفها ونحوها على ضوء اللغات الساميّة لرمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٩.
* الكامل للمبرّد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيّد شحاته، القاهرة ١٩٥٦.
* كتاب سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ١٩٧٧.
* لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠-١٣٠٧.
* مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، ط ٢، القاهرة ١٩٦٠.
* معجم المصطلحات اللغويّة لرمزي منير بعلبكي، بيروت ١٩٩٠.
* "المقايسة في صيغ الضمائر العربيّة والساميّة" لرمزي منير بعلبكي، الأبحاث، السنة ٢٨، ١٩٨٠، ص ١٩-٥٤.
* الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٤، بيروت ١٩٧٩.
* نوادر أبي زيد الأنصاري، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٩٨١.

ب- بالأجنبيّة:

Beeston, Alfred F.L. 1984. *Sabaic grammar.* Manchester: *Journal of Semitic Studies.*

Bergsträsser, Gotthelf. 1923; repr. 1983. *Introduction to the Semitic languages*, tr. Peter T. Daniels. Winona Lake, Ind.: Eisenbrauns.

Brockelmann, Carl. 1926; repr. 1961. *Grundriss der vergleichenden Grammatik der semitischen Sprachen*. Hildesheim: Georg Olms.

Diem, Werner. 1980. "Die genealogische Stellung des Arabischen in den semitischen Sprachen. Ein ungelöstes Problem der Semitistik". *Studien aus Arabistik und Semitistik*. Anton Spitaler zum siebzigsten Geburtstag von seinen Schülern überreicht, ed. by W. Diem & S. Wild, pp. 65-85. Wiesbaden: Harrassowitz.

Faber, Alice. 1997. "Genetic subgrouping of the Semitic languages". *The Semitic Languages*, ed. by Robert Hetzron, pp. 3-15. London: Routledge.

Fleisch, Henri. 1944. *Les verbes à allongement vocalique interne en sémitique*. Paris: Institut d'Ethnologie.

Garbini, Giovanni. 1960. *Il semitico di nord-ovest*. Napoli: Istituto Universitario Orientale di Napoli.

Gesenius, William. 1910; repr. 1976. *Hebrew grammar*, tr. A.E. Cowley, ed. E. Kautzsch, 13th ed. Oxford: Clarendon Press.

Goldenberg, Gideon. 1977. "The Semitic languages of Ethiopia and their classification". *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 40. 461-507.

Gray, Louis Herbert. 1934; repr. 1971. *Introduction to Semitic comparative linguistics*. Amsterdam: Philo Press.

Hetzron, Robert. 1976. "Two principles of genetic reconstruction". *Lingua* 38. 89-104.

Huehnergard, John. 1992. "Languages of the ancient Near East". *The Anchor Bible Dictionary*, vol. 4, pp. 155-70.

Moscati, Sabatino, Anton Spitaler, Edward Ullendorff, and Wolfram von Soden. 1969. *An introduction to the comparative grammar of the Semitic languages*: *Phonology and morphology*. 2nd ed. Wiesbaden: Otto Harrassowitz.

Nöledeke, Theodor. 1911. "Semitic languages". *Encyclopaedia Britannica* 24, pp. 617-30. Cambridge.

O'Leary, de Lacy. 1923; repr. 1969. *Comparative grammar of the Semitic languages*. Amesterdam: Philo Press.

Petráček, K. 1960-64. "Die innere Flexion in den semitischen Sprachen". *Archiv Orientální* 28 (1960) 547-606, 29(1961) 513-45, 30(1962) 361-408, 31(1963) 577-624, 32(1964) 185-222.

Rodgers, Jonathan. 1991. "The subgrouping of the south Semitic languages". *Semitic Studies in Honor of Wolf Leslau*, vol. 2, ed. by A.S. Kaye, pp. 1323-36. Wiesbaden: Harrassowitz.

Voigt, Rainer M. 1987. "The classification of central Semitic". *Journal of Semitic Studies* 32. 1-19.

von Soden, Wolfram. 1969. *Grundriss der akkadischen Grammatik*. Roma: Pontificium Institutum Biblicum.

Wright, William. 1890; repr. 1966. *Lectures on the comparative grammar of the Semitic languages*. Amsterdam: Philo Press.

Zaborski, Andrzej. 1991. "The position of Arabic within the Semitic dialect continuum". *Proceedings of the Colloquium on Arabic grammar*, ed. by K. Dévényi and T. Iványi, pp. 365-75. Budapest: Eötvös Loránd University.

فهرست الأعلام والقبائل والأماكن

إبلا ٥٦

ابن الأثير ٢٤، ٣٨٩هـ

ابن الأنباري ٣٥هـ، ٣٦، ٤٩هـ، ١٠٢هـ، ١٠٩، ١١٣، ١١٨، ١٢٥هـ، ١٤٩هـ، ١٧٤هـ، ١٨٩هـ، ١٩٥هـ، ٢٢٧هـ، ٢٣٥هـ، ٢٨٥، ٣٠٣هـ

ابن إياز ١٩٣هـ

ابن باذش ٢١٠هـ

ابن برهان ٢٣٦

ابن برّي ٢٤، ٧٨

ابن جنّي ١٦، ٤٧، ٥٠هـ، ٧٦هـ، ١٠٥، ١٧٩، ٢١٩هـ، ٢٣٢هـ، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٤٤هـ، ٢٥٢، ٢٥٦-٢٥٧، ٢٦٠، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٨٩، ٢٩٠هـ، ٣٨٤هـ، ٣٨٥

ابن الحاجب ٢٨٥

ابن حزم الأندلسي ٩١

ابن الخبّاز ٢٠١هـ

ابن درستويه ١١٤

ابن دريد ١٠٣، ٢٣٠هـ، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٩٠هـ، ٢٩٢-٢٩٣، ٤٥٩

ابن الرمّاك ٢١٠هـ

ابن السرّاج ١١، ٢٥، ١١٤، ١٢٢هـ، ١٧٢-١٧٣، ١٧٣، ١٧٤هـ، ١٧٦، ١٩١-١٩٣، ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٢-٢٤٣، ٣٨٤هـ

ابن سيده ٢٤

ابن شُقير ١٤٣هـ، ٢٣٧

ابن الطراوة ٢١٠-٢١١

ابن عصفور ٢٣٦، ٢٤٣هـ، ٢٨٥، ٤٥٩

ابن فارس ٧، ٢٣-٢٤، ٣٩هـ، ١٠٣، ١٠٥، ١١٣، ١٨٧هـ، ١٨٩، ٢٥٣هـ، ٢٧٩، ٣٤٧هـ، ٣٨٩، ٤٣٩هـ

ابن كمال باشا ٢٤٣
ابن كيسان ٣٩، ٢٣٥
ابن مالك ٣٥هـ، ١١٢هـ، ١٦١، ١٨٠هـ، ١٨٧، ٢٣٦، ٢٣٩
ابن مضاء القرطبي ٣٥، ١٧٣، ١٧٧-١٧٨، ٢٩٢
ابن مكي ١٥٥هـ
ابن النحّاس ١٩٩
ابن هشام ٣٥هـ، ٤٤، ١١٤، ١٦١، ٢٠١، ٤٠٣هـ
ابن ولّاد ٣٨٤
ابن يعيش ٤٢هـ، ٧٧هـ، ١١٢هـ، ١٢٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٣٢هـ، ٢٣٦، ٢٣٨هـ، ٢٤٣، ٣٠٣هـ، ٤٤٨
أبو جعفر النحّاس ٢٣٥
أبو حيّان ٢٨، ١٩٩هـ، ٢١٠، ٢٣٦
أبو الطيب اللغوي ٤٤٧هـ، ٤٥٤هـ، ٤٥٦هـ، ٤٦٢هـ
أبو عليّ الفارسي ٤٢هـ، ١٧٧، ٢٠٠، ٢٣٦، ٢٤٣هـ، ٢٤٤هـ
أبو عمرو بن العلاء ١٢٣
أبو النجم العِجْلي ١٨١، ٢٢٦
الأحباش ٤٤٢هـ
أحشورُش الأوّل ٥٥
الأخفش الأكبر ١٢٣
الأخفش الأوسط ١٤٣، ١٨٠، ١٩٢هـ، ٢١٩، ٢٣٨
الأخوص الرياحي ١٦١هـ
أرتحششتا الأوّل ٥٥
الأردن ٣٦١
أرسطو ١٩٦
الأزهري ٢٤

الأستانة ٢٥٣
الأستاباذي ٤٢، ٢٣٢هـ، ٢٣٦، ٢٤٣
أسد ١٠٨
الأشعري ١٩٧هـ، ٢٠٠
الأشموني ١١٧هـ، ١٢٦هـ، ١٨٠هـ، ٢٠٩هـ، ٢٢٥هـ، ٢٣٥هـ، ٢٣٧هـ، ٢٤٠هـ، ٣٠٣هـ
الأصمعي ١٠٣، ٢٧١
الأعشى ٥١، ١٠٢، ٢٢٧
الأعلم الشنتمري ٤٣، ١٦٤، ١٨١، ٢٢٣هـ، ٢٢٤هـ
أمّ أبي عمرو بن العلاء ١٠٢
أمّ الجِمال ٦٤، ٣٦٠-٣٦١
أميّة بن أبي الصلت ٢٢٣هـ، ٢٢٦
الأنباط ١٠١
الأنصاري، أبو زيد ١٠٢
الأنصاري، عبد الرحمن ٦٨-٦٩، ٣٥٩-٣٦٠، ٣٧٠-٣٧١
أنيس، إبراهيم ٤٤٨هـ
أوروبا ٨٧، ٢٥٣
أوليري ٤٢٥-٤٢٦
الإيجي ٢٠٢-٢٠٣
بادية الشام ٦٣، ٣٥٧، ٣٦٧
البتراء ٣٦٢
البدو ٥٥، ٤٠٦هـ، ٤٣٧، ٤٤٩
البُرج بن مُسْهِر ٢٢٦هـ
برجستراسر ٣٩٩هـ
البطليوسي، ابن السِّيد ١٨٧هـ، ٢٠٠، ٢١٠هـ
البعلبكي، رمزي منير ٥-٨، ١٠-١٤، ١٦، ٩٥هـ، ٣٦٠-٣٦١

البعلبكي، منير ٩٥هـ، ٣٠٦، ٣١٨، ٣٢١، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤٥-٣٤٦، ٣٥١
بكر بن وائل ٤١٨-٤١٩
بن مراد، إبراهيم ٢٨٧هـ، ٢٨٨هـ، ٢٩٠، ٢٩٤هـ، ٣٠٤هـ، ٣٠٧، ٣١٩، ٣٢٣هـ، ٣٢٨هـ، ٣٣٠، ٣٣٤هـ
بيروت ٣٩٤هـ، ٤٠٢هـ، ٤٠٦، ٤١٢
ترزي، فؤاد ١٨٧هـ
تِغْلاتبلاسَر الثالث ٥٥
تلّ بيدر ٥٦
تلّ مرديخ ٧٣
تلمسان ٣٨٨، ٤١٢
تميم ١٣٨، ١٥٩، ٢٢٦، ٢٩٠
ثعلب ١١٤-٤١٥
ثعلبة بن نوفل ١٣٥
جالينوس ٩١
جبل أُسَيْس ٣٦١
جبل الدروز ٣٦١
جبل رمّ ٣٦١، ٣٦٢هـ
الجرجاني ٣٢، ٤١-٤٥، ١٨٢، ٢٠١، ٢١١، ٢٣٦، ٢٥٢، ٢٩٩هـ
جرجس، رمسيس ٣٤٧، ٣٤٩
الجزيرة، جنوب ٥٥، ٣٩٦
الجزيرة، الساحل الشرقيّ ٦٤
الجزيرة، شمال ٦٣، ٣٥٧، ٣٦٧
الجزيرة، غرب ٣٥٧
الجزيرة، وسط ٦٣، ٣٥٧، ٣٦٧

الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة ٨٥، ٨٧، ٩٥
جميل بن مَعْمَر ٢٢٧
جنوب الأردن ٣٦١
الجواليقي ٣٠، ١٠١، ١٠٣هـ،
الجوهري ٢٤، ٣٢هـ، ١٢٩، ٢٨١
الحجاز ١٠٧-١٠٨، ١٣٧هـ، ١٥٩، ٤٧٦هـ
حرّان ٢٦٢، ٣٦١
الحريري ١٥٦هـ
حسّان، تمّام ١٨٧هـ، ١٥٤
الحطيئة ٤١٨
حُميد الأرقط ٢٣٤
حوران ٦٤، ٣٥٨، ٣٦٠-٣٦١
الخُرَيْبة ٦٤-٦٥، ٧٠، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٨٠
الخطيب، أحمد شفيق ٣٤٧هـ، ٣٤٩
خلف الأحمر ١٢٢هـ، ١٤٣، ٢١١هـ
الخليل بن أحمد ٦-٧، ٢٢، ٢٤، ٣٤، ٤٩هـ، ١٠٠-١٠١، ١٠٣، ١١٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٣، ١٤٦هـ، ١٥١، ١٥٤هـ، ١٥٦هـ، ١٧٣، ٢٣٠هـ، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩-٢٦٠، ٢٩١-٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٨٤هـ، ٤٠٩هـ، ٤١١
خوري، رئيف ٣٠هـ
داريوس الأوّل ٥٥
الدروز ٣٦١، ٤٤٩
دُرَيْوِد ٢٣٥، ٢٣٩
دو سوسور ٣٨٦
الدوحة ٦، ٩٤، ٩٦، ٣٥٦هـ
الدؤلي، أبو الأسود ١٠٢
الديداوي، محمّد ٩٥

ربيعة ٥٠، ١٠٣-١٠٥، ١٣٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٤٨
الرمّاني ١٧٢
رينان ٢٦٩
الزبرقان ٢٢٦
الزُّبيدي ٢٢هـ، ١٠٢هـ، ١٥٥هـ
الزجّاج ٢٣٦، ٢٦٥
الزجّاجي٣٤هـ، ٣٩، ٤٤، ٦١هـ، ١٠٠هـ، ١٤٤هـ، ١٧٢، ١٧٣هـ، ١٧٤-١٧٥، ١٨٧هـ، ١٨٩هـ، ١٩٢هـ، ١٩٧-١٩٨، ٢٣٧، ٢٤٣هـ، ٢٨٥، ٤٠٩هـ، ٤٧٨هـ
الزمخشري ٢٣٦، ٢٧٠
زهير بن أبي سلمى ١٥٨، ١٦٠-١٦٢، ٢٢٨
زيدان، جورجي ٢٦١هـ
الساقي، فاضل مصطفى ١٨٧هـ
السبكي، تاج الدين ٢٩هـ
سُحيم بن وثيل ٢٤٤
سُحيم عبد بني الحسحاس٦١، ٤٧٨
سفيان الثوري ١٧٢
السكاكي ٤٠
السمرقندي ٢٠٢هـ
السهيلي ١١، ١٨٨، ١٩١، ٢١٠-٢١٤
سيبويه ٩-١١، ٢٢، ٣٤، ٣٩، ٤١-٤٥، ٥٠هـ، ١٠٤-١٠٥، ١٠٧، ١١٠هـ، ١٢٢-١٣٩، ١٤٣-١٤٨، ١٤٩هـ، ١٥٠-١٦٣، ١٦٧-١٧١، ١٧٣-١٧٤، ١٧٨هـ، ١٨١، ١٨٨-١٩٠، ١٩٣، ١٩٧-١٩٨، ٢٠٤هـ، ٢١٩-٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٠-٢٤٢، ٢٤٣هـ، ٢٥٢، ٢٦٠هـ، ٢٨٥، ٢٩١-٢٩٢،

٢٩٤-٣٠١، ٣٠٣، ٣٢٤هـ، ٣٤٩، ٣٨٤هـ، ٣٩١هـ، ٤٠٢، ٤٠٣هـ،
٤١١-٤١٢، ٤١٧هـ، ٤١٨، ٤٢٠، ٤٤٨، ٤٦١-٤٦٢، ٤٧٦
السيرافي ١٢٥هـ، ١٣٣هـ، ١٣٥هـ، ١٥٣هـ، ١٥٦هـ، ١٩٧هـ، ١٩٨هـ، ٢٢٦هـ،
٢٣٤هـ، ٢٣٦
السيوطي ٣٤هـ، ٤٩هـ، ٥٠هـ، ١٠٠هـ، ١٠٥، ١٧٣هـ، ١٩٠هـ، ١٩٣هـ، ١٩٤،
١٩٦، ١٩٩، ٢٣٦-٢٣٧، ٢٣٩، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٧،
٣٠٣هـ، ٣٨٤هـ، ٣٨٩هـ، ٤٢٠
الشريف الجرجاني ١٩٩
شَلْمَنَصَّر الثالث ٥٤
الشَّلوبين ٢٣٦
الشنتمري ٤٣، ١٨١، ٢٢٣هـ، ٢٢٤هـ
الشيباني، أبو عمرو ١٠٢
صموئيل الرائي ١٢٠
الصيمري، عبّاد بن سليمان ٢٦٥
طرفة ٨٩، ١٥٣هـ
عبد الحميد، محمد محيي الدين ٢٠١هـ
عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ١٢٢
عبّود، مارون ٢٥٠، ٢٦٤
العجّاج ٢٤٠
عضد الدولة ١٧٧
العلايلي، عبد الله ٦-٧، ٢٠-٢١، ٢٥-٣٢
عمّار الكلبيّ ٢١٩
عمرو بن حُنجود ٢٣٣
عيسى بن عمر ١٢٢، ١٤٣
عين عَبَدة ٦٤-٦٥، ٧٠، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢-٣٦٤، ٣٧١، ٣٧٩
الغول، محمود ١٠٠، ١١٥

الفارعة بنت معاوية ١٣٥
الفرّاء ٣٩، ١١١، ١١٨، ١٤٣-١٤٤، ١٥١هـ، ١٦٩هـ، ٢١١هـ، ٢٣٥، ٢٣٧-٢٣٨، ٣٨٨، ٤١٢
الفرات ٦٥، ٣٥٨، ٣٦١
الفرزدق ٤٥، ١١٩، ١٣١، ١٦١هـ، ١٦٢هـ، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤٣
فريحة، أنيس ٣٢
الفيروزابادي ٢١٠، ٤٦١هـ
فيشر، أوغست ٢١، ٣٥٦
قرية الفاو ٦٤-٦٥، ٦٨، ٧٠، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٣
قريش ٤٧٦، ٤٨١
قِنَّسرين ٣٥٨، ٣٦١
القَوْشَجي، عليّ بن محمد ٢٠٢-٢٠٦، ٢٠٧هـ، ٢٠٨، ٢٠٩هـ
قيس بن زهير ١١٧
كامل، محمد حسين ٣٤٩
الكرملي، أنستاس ٢٦١هـ
الكسائي ٣٩، ٢٣٧-٢٣٨
كش ٥٦
كلب ٥٠، ١٠٣، ١٠٥
كنعان بن سام بن نوح ١٠١
الكنعانيّون ١٠١
كنيسة بيزنطية ٣٦٢
كنيسة نيبو ٣٦١
الكوفة ١١١هـ، ١١٢هـ
الكوفيّون ٢٥، ٤٧، ١٠٩، ١١٣، ١١٨، ١٢١، ١٤٣هـ، ١٤٤هـ، ١٥٣هـ، ١٦٩هـ، ١٩٥هـ، ٢٢٨هـ، ٢٣٥-٢٣٨

اللبلي ٥٠، ١٠٧هـ
لبنان ٢٥٣، ٢٧٩
اللعين المنقري ٢٢٦
الليثي، أبو القاسم ٢٠٢هـ
ماري ٥٦
المازني، أبو عثمان١٦٢، ١٧٥، ٢١٩هـ، ٢٨٥هـ، ٣٨٦
المالقي ٢١٠
المبرّد ٤٢، ٤٤، ١٠٤، ١٢٥هـ، ١٢٦، ١٤٤، ١٤٦هـ، ١٧٣، ٢٢٠، ٢٣٠-٢٣١، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٩٨هـ، ٣٨٤، ٤٠٨هـ، ٤١٨، ٤٧٨هـ
مجاهد بن جبر ١٧١
مدائن صالح ٦٤، ٣٦٠، ٣٦٧
المرمرجي الدومينيكي، أ. س. ٢٦١هـ
مسكين الدارمي ٣٠٢
مصر ٩٤، ٢٥٣، ٣٤٩
مضر ١٠٥
معاوية بن ربيعة ٦٤، ٣٥٩
مقاتل بن سليمان ١٧٢
المملكة العربيّة السعوديّة ٩٦
مؤسَّسة الفكر العربي ٩٦
ميسون بنت بحدل الكلبيّة ١١٧
النابغة الجعدي ٣٠٢
النابغة الذبياني ٢٢٧
نامي، خليل يحيى ٤٤٨هـ
نجران ٦٤، ٣٧٣، ٣٧٤
النحّاس = أبو جعفر النحّاس
النمر بن تولب ١٤٦

نهشل ٢٤٤
هارون بن الحائك الضرير ١٠٢
هارون بن موسى ١٠٢
هذيل ٢٩٠، ٤٠٣هـ
ياقوت، أحمد سليمان ١٥٤هـ
يحيى بن يعمر ١٠٢
يزيد بن مفرّغ الحميري ١١٨
اليماني ٢١٠
اليهود ٨٨، ١٠١، ١١٦هـ، ٣٩٨، ٤٦١
يونس بن حبيب ١٢٣، ٣٢٤هـ
اليونيسكو ٩٧

Bellamy, J. ٣٦٠-٣٦١، ٣٧١هـ، ٣٧٢، ٣٧٤
Bergsträsser, G. ٤٦٧، ٥٧، ٤٤٥هـ
Bezold, C. ١٢١هـ، ٤٥٨هـ
Brockelmann, C. ٤٤٥هـ، ٤٤٩هـ، ٤٦١هـ، ٤٦٧، ٤٧٢هـ
Carter, M. ١٢٢-١٢٣، ١٥٤هـ، ١٥٧هـ، ١٦٩، ٢٢١هـ، ٢٢٧هـ، ٢٩١هـ
Cohen, D. ٢٧٧
Diem, W. ٤٧٣، ٥٧هـ، ١٦٧، ١٦٩هـ، ٤٦٩هـ
Dillmann, A. ١٢١هـ، ٢٧٢هـ، ٣٩٩هـ، ٤٠٠، ٤١٠هـ، ٤٢٧هـ، ٤٥٨هـ
Edzard, L. ٩٢-٩٣
Fraenkel, S. ٣١، ١٠٣، ٢٨١هـ، ٢٨٢هـ
Gindibu ٥٤-٥٥
Gray, L. ٤٦٧، ٥٧، ١١٤هـ، ٤٠٢هـ، ٤٢٩هـ، ٤٣٧هـ
Healey, J. ٣٦٧-٣٦٨، ٣٦٠، ٦٦
Lipiński, E. ٧٥هـ، ٦٣هـ، ٥٦هـ

Mach, R. ٢٠٢هـ

Merx, A. ١٦٨، ١٢٢هـ

Moscati, S. ٥٧، ٦٣هـ، ١١٠هـ، ١٢٠هـ، ٣٩٥هـ، ٤٠٢هـ، ٤٠٨، ٤١١هـ، ٤٣٠هـ، ٤٣٣هـ، ٤٣٧، ٤٣٨هـ، ٤٣٩هـ، ٤٤٥هـ، ٤٤٨هـ، ٤٦٧، ٤٧٢هـ

Nöldeke, Th. ٣٩١هـ، ٣٩٣هـ، ٣٩٥هـ، ٤٣٥، ٤٥٥هـ، ٤٧١هـ

O'Leary, L. ٣٩١هـ، ٤٠٨هـ، ٤١١هـ، ٤٢٤هـ، ٤٢٥هـ

Růžička, R. ٤٥٠-٤٥٣، ٤٥٤هـ

Smith, G. ٣٦٨ -٣٦٧، ٣٦٠، ٢٧٣هـ، ٦٦

Testen, D. ٣٧

Troupeau, G. ١٢٣هـ، ١٣١هـ، ١٣٦هـ، ١٤٥هـ، ١٥٠هـ، ١٥٢هـ، ١٥٥هـ، ١٥٦هـ، ١٥٧هـ، ١٦٩هـ، ٢٤٠هـ، ٢٩١هـ، ٢٩٥هـ

Versteegh, C.H.M. ٣٩هـ، ٥٥هـ، ١٢٢هـ، ١٤٤هـ، ١٥٧هـ، ١٦٧، ١٦٨هـ، ١٦٩، ١٧٢، ١٨٨هـ، ١٩٧هـ، ٢٢٧هـ

Vogel, O. ٣٩٢هـ، ٣٩٨هـ، ٤٠٠

Voigt, R.M. ٥٨هـ، ٦١هـ، ٦٣، ٤٦٨هـ، ٤٦٩هـ، ٤٧٤هـ

Weiss, B.G. ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٣هـ، ٢٠٥هـ

Wright, W. ٥٧، ٤٠٨هـ، ٤١١هـ، ٤٢٥هـ، ٤٣٢هـ، ٤٣٥، ٤٣٧هـ، ٤٦٧

فهرست اللغات واللهجات

الآراميّة ٢٦، ٤٨هـ، ٥٠، ٥٧-٥٨، ٦١، ٦٣هـ، ٦٥، ٦٦هـ، ٦٧هـ، ٦٨، ٧٥-٧٧، ١٠٠، ١٠٢هـ، ١٠٨-١٠٩، ١١١-١١٢، ١١٦هـ، ٢٧٨-٢٨٢، ٣٤٧، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٧-٣٦٩، ٣٧١، ٣٩٢، ٣٩٥، ٤٠٥، ٤١٨-٤١٩، ٤٢٥-٤٢٦، ٤٢٨-٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٠-٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٠، ٤٥٤-٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧٠هـ، ٤٧٥-٤٨٠، ٤٨٤

آراميّة العهد القديم ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٣١، ٤٣٣

الإبلاويّة ٥٦، ٥٨، ٧٣، ٤٦٧هـ، ٤٦٨، ٤٨٢

الإسبانيّة ٨٥-٨٧، ٣١٣

الأشوريّة ٦٣هـ، ٤٢٣هـ، ٤٢٥هـ، ٤٧٨، ٤٨٢

الأشوريّة المُحْدَثة ٤٢٣هـ، ٤٢٥هـ

الأكديّة ٢٦، ٥٦-٥٨، ٦٠، ٦٢-٦٣، ٧٢، ٧٩، ١٠٦-١٠٧، ١١١-١١٢، ١١٨، ١٥١هـ، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦-٢٨١، ٣٦٣، ٣٨٥، ٣٩١، ٣٩٣-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١-٤١٠، ٤١٣-٤١٩، ٤٢١-٤٢٧، ٤٣٠-٤٣٤، ٤٣٩-٤٤٤، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٥٢-٤٥٧، ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٧-٤٦٨، ٤٧٤-٤٧٧، ٤٧٩-٤٨٢

الألمانيّة ٧٢، ٨٨، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤٦٠

البربريّة ٤٠٨، ٤٢٣هـ، ٤٧٠، ٤٨٥

البرتغاليّة ٣١٣

البيجا ٤٧٢

البونيّة ٤٥٥

التدمريّة ١٠٠

التركيّة ٣١٣، ٣٨٩

التشاديّة ٤٧٠

التلتلة ٩، ٥٠، ١٠٧-١٠٨، ٤٦٧هـ، ٤٨١هـ

التمييم ٢٦، ٦٩، ٧٥، ١٢٠

الثموديّة ٦٣هـ، ٦٤، ٣٥٨، ٣٦٧

الجِبّاليّة ٥٧

الحبشيّة ٢٦، ٥٠، ٥٧-٦٣، ٧٠، ٧٦، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٨، ١١١، ١١٨، ١٢١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨٢، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٨٥، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٣هـ، ٤٠٥، ٤٠٧- ٤٠٨، ٤٠٩هـ، ٤١٠، ٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٣، ٤٢٥-٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣١-٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤٢-٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٤-٤٥٨، ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٧-٤٧٩، ٤٨٢-٤٨٤

الحرسوسيّة ٥٧، ٤٦٨

الحضرميّة ٥٧، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤١٢، ٤١٩هـ، ٤٦٨

الديدانيّة ٦٤-٦٥، ٣٥٨، ٣٦٤

الروسيّة ٨٥-٨٦

الساميّة ٧-٩، ١٢، ١٤-١٥، ٢٦، ٢٨، ٣٠، ٣٤، ٤٦، ٤٩-٥٢، ٥٤، ٥٦، ٥٨-٦٠، ٦٢-٦٣، ٧٠، ٧٣-٧٤، ٧٨، ١٠١، ١٠٣هـ، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨-١١١، ١١٣-١١٥، ١١٧-١١٨، ٢٥٠، ٢٥٢، ٢٦٩-٢٧١، ٢٧٧-٢٨٢، ٢٨٤، ٣٥٨، ٣٦٢-٣٦٣، ٣٨٤-٣٨٥، ٣٩٠، ٣٩١هـ، ٣٩٢، ٣٩٦، ٤٠٠، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٧-٤٠٨، ٤١٢-٤١٣، ٤١٥،

٤٢١-٤٢٣، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٥-٤٤١،٤٣٩-٤٤٦، ٤٥٠-٤٥١، ٤٥٥،
٤٥٧-٤٦١، ٤٦٦-٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٢، ٤٨٥
الساميّة الأمّ ٨، ١٤-١٥، ٢٦، ٥٠، ٥٤، ٥٦-٦٠، ٧١-٧٤، ٧٦، ١٠١،
١٠٨-١٠٩، ١١٠هـ، ٢٨٠هـ، ٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٣٩٧، ٣٩٩هـ، ٤٠٠-
٤٠١، ٤٠٣، ٤٠٥-٤٠٦، ٤٠٨، ٤١٤-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٣،
٤٢٦، ٤٣٦-٤٣٧، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٢-٤٤٣، ٤٤٥، ٤٤٧، ٤٥٠،
٤٥٢-٤٥٤، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٦٠-٤٦١، ٤٦٧هـ، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٦-
٤٧٧، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٤
الساميّة الجنوبيّة ٨-٩، ١٥، ٥٧-٦٣، ٧٠، ٣٥٧، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧٤-٤٧٥،
٤٧٧، ٤٨٥
الساميّة الشرقيّة ٥٦-٥٨، ٦١هـ، ٦٢، ٦٣هـ، ٤٥٥، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣-
٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٥
الساميّة الشماليّة ٨، ١٥، ٥٧، ٣٦٣، ٤٤١، ٤٥٨-٤٥٩، ٤٦١-٤٦٢، ٤٦٦-
٤٦٧، ٤٧١، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٢-٤٨٥
الساميّة الشماليّة الغربيّة ٥٧-٦٢، ٧٠، ١٠٠، ١١٥، ١٢٠-١٢١، ٢٧٨-٢٧٩،
٢٨١هـ، ٤٢٧، ٤٥٦، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧٣-٤٧٥، ٤٧٧-٤٧٨
الساميّة الغربيّة ٥٦-٥٨، ٦٠، ٤٦٧-٤٦٨، ٤٧٤-٤٧٥
الساميّة الوسطى ٨، ٥٨-٦٠، ٦١هـ، ٦٣، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧٣-٤٧٩
السبئيّة ٥٧، ٣٦٩هـ، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٠٥هـ، ٤١٥، ٤٦٨، ٤٨٤
السريانيّة ٣١، ٤٩-٥٠، ١٠٠-١٠١، ١٠٣، ١٠٦هـ، ١٠٨-١٠٩، ١١١-١١٢،
١١٥، ١٢٢هـ، ١٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٢، ٣٨٥،
٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٢هـ، ٤٠٣، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٠،

٤١٣-٤١٤، ٤١٦-٤٢١، ٤٢٤-٤٢٨، ٤٣١-٤٣٣، ٤٤٠، ٤٤١هـ،
٤٤٢-٤٤٥، ٤٥٠، ٤٥٤-٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٠-٤٦١، ٤٧٠
السقطريّة ٥٧، ٤٢٢هـ، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٨
السَّلتيّة ٣١٣
السنسكريتيّة ٢٧٣، ٣١٣
السومريّة ٥٥هـ، ٤٣٩هـ، ٤٥٠، ٤٥٥
الصفويّة ٦٣هـ، ٦٤، ٣٥٨
الصينيّة ٨٥-٨٦، ٩١
العبريّة ٢٦-٢٧، ٣١، ٤٨، ٤٩-٥١، ٥٧-٥٨، ٥٩هـ، ٦٠-٦١، ٦٢هـ، ٦٣هـ،
٧٥، ٧٦هـ، ٧٧، ٨٦، ٨٨، ١٠٠-١٠١، ١٠٤، ١٠٦، ١٠٨-١٠٩،
١١١- ١١٦، ١١٨، ١٢٠، ٢٦٩، ٢٧٣-٢٧٤، ٢٧٨-٢٨١، ٣٨٥،
٣٩١، ٣٩٣-٣٩٥، ٣٩٦هـ، ٣٩٧-٤٠١، ٤٠٢هـ، ٤٠٣-٤٠٤، ٤٠٦-
٤٠٧، ٤١٠، ٤١٢-٤١٤، ٤١٦- ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣-٤٢٥، ٤٢٧،
٤٢٩، ٤٣١-٤٣٤، ٤٣٧، ٤٣٨هـ، ٤٤٠-٤٤٤، ٤٤٦، ٤٥٠، ٤٥٣-
٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٧-٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٦-٤٧٧، ٤٧٩-٤٨٠، ٤٨٢-٤٨٣
العربيّة ٥-٨، ١٠-١٦، ٢٠-٢٢، ٢٦-٣١، ٣٣-٣٤، ٣٦-٣٨، ٤٠، ٤٦، ٤٨-
٥٨، ٦٠-٦٨، ٧٠-٧١، ٧٣-٧٩، ٨٥-٩٧، ١٠٤، ١٠٦-١٠٩، ١١١-
١٢١، ١٢٣، ١٢٧، ١٣٢، ١٣٨، ١٤٣، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٧، ١٧١-
١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٥هـ، ١٩٧، ٢٠١، ٢١٠، ٢٣٩،
٢٥٠-٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٢، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٧٨-
٢٨٢، ٢٨٥، ٢٩٢-٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٠٨-٣١٠، ٣١٢-٣١٣،
٣١٨، ٣٢١، ٣٢٣هـ، ٣٢٥هـ، ٣٢٨-٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٤١، ٣٤٥-
٣٤٨، ٣٥٦-٣٥٨، ٣٦٣-٣٦٩، ٣٧٢-٣٧٣، ٣٨٤، ٣٨٥هـ، ٣٩١-

٣٩٢، ٣٩٤-٣٩٥، ٣٩٧-٣٩٩، ٤٠١-٤٠٧، ٤٠٩-٤١٠، ٤١٣-٤٢٣، ٤٢٥، ٤٢٧-٤٤٨، ٤٥٠-٤٦٢، ٤٦٦-٤٨٥

العربيّة الأمّ ٦٤، ٣٥٨، ٤٤٨-٤٤٩، ٤٨٤

العربيّة الجنوبيّة ٨، ٥٧-٥٨، ٦٠-٦٣، ٧٠، ٧٥، ١٠٠، ١٠٦، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٢-٤٤٣، ٤٤٨، ٤٥٠-٤٥٢، ٤٥٤-٤٥٥، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣-٤٧٨، ٤٨٠، ٤٨٣-٤٨٥

العربيّة الجنوبيّة الحديثة ٥٧-٥٨، ٦٣، ٤٧٥

العربيّة الجنوبيّة القديمة ٥٧-٥٨، ٦٣، ٣٩٧، ٤١٤هـ، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٥، ٤٧٨

عربيّة الشمال العتيقة ١٤، ٦٤-٦٥، ٧٠، ٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٤، ٣٦٦

العربيّة الشماليّة ٨، ٥٧-٦٣، ٧٠، ١٠٦، ٢٨٠، ٣٥٧-٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٩٦هـ، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٣، ٤٥١-٤٥٢، ٤٥٥، ٤٥٩، ٤٦١-٤٦٢، ٤٦٦، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٣-٤٧٥، ٤٨٣

العربيّة القديمة ١٤، ٦٤-٦٧، ٧٠، ٧٣، ٣٥٦-٣٥٩، ٣٦٢-٣٦٩، ٣٧١-٣٧٢، ٤٤٩، ٤٧١

الفارسيّة ٣١، ٥٣، ١٠٢، ٢٧٣، ٢٨٠

الفرنسيّة ٨، ٥٣، ٨٥، ٨٨، ٩٢-٩٣، ١١١، ١٥٥هـ، ٣١٣، ٣٣٤، ٣٥٦، ٣٨٦، ٣٨٨، ٤٥١

الفينيقيّة ٤٨هـ، ٥٧، ٦٣هـ، ١٠٠، ١٠٦، ١١١، ١١٥، ١٢٠، ٢٧٨، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨هـ، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤٠٧، ٤١٠، ٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢٠هـ، ٤٢١، ٤٢٤، ٤٢٧، ٤٣١، ٤٣٣، ٤٣٨هـ، ٤٤٠-٤٤١، ٤٤٤، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٧

القتبانيّة ٥٧، ١٠٦، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٠٥هـ، ٤١٥، ٤٦٨، ٤٧٥، ٤٨٤

الكسكسة ٩، ٥٠، ١٠٥-١٠٦، ٤١٥

الكشكشة ٩، ٥٠، ١٠٥-١٠٦، ٤١٥

الكنعانيّة ٥٧-٥٨، ٦٣هـ، ٤٣٨، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٧٩-٤٨٠

الكوشيّة ٤٢٣هـ، ٤٣١، ٤٤٥-٤٤٧، ٤٧٠، ٤٧٢

اللاتينيّة ٥٥، ٨٧، ٣١٣، ٣٩٧، ٤٥٤هـ، ٤٥٩

اللحيانيّة ٦٣هـ، ٦٤، ٣٥٨، ٣٦٧

اللغات الهنديّة-الأوروبيّة ٢٧، ٦٠هـ، ٢٦٩، ٣٨٥هـ، ٣٩٦هـ، ٤٧٣

لغة أهل الحجاز ١٠٧، ١٣٧هـ، ١٥٩، ٤٧٦هـ

لغة بكر بن وائل ٤١٨-٤١٩

لغة ربيعة ٥٠، ١٠٣-١٠٥، ١٣٤، ٤١٥، ٤٢٠

لغة كلب ٥٠، ١٠٣-١٠٥

اللهجات العربيّة المعاصرة ٥٣، ٦٣هـ، ٩١، ٩٣، ٢٣٤، ٣٨٨، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٣هـ، ٤٠٦، ٤١٢، ٤١٦، ٤١٧هـ، ٤١٨-٤١٩، ٤٤٥، ٤٤٨-٤٤٩، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٧٥

لهجات اليمن الحديثة ٦١هـ، ٤٧٨، ٤٨٤

لهجة البدو ٤٠٦هـ

لهجة بيروت ٣٩٤هـ، ٤٠٢هـ، ٤٠٦، ٤١٢

لهجة تلمسان ٣٨٨، ٤١٢

اللهجة التونسيّة ٣٩٤هـ، ٤٢٩

لهجة الحراسيس ٣٩٧هـ

لهجة دثينة ٤٤٨

لهجة الدروز ٤٤٩

لهجة دمشق ٤٠٦

اللهجة السودانيّة ٤٤٥

اللهجة السوريّة ٤١٨-٤١٩

اللهجة الطرابلسيّة (الغربيّة) ٤٢٩

اللهجة العراقيّة ٤٠٣هـ، ٤٠٦هـ، ٤١٧هـ، ٤١٩هـ

اللهجة العُمانيّة ٤٠٣هـ، ٤٠٦هـ، ٤١٧هـ، ٤١٩هـ

لهجة قريش ١٠٧، ٤٧٦هـ، ٤٨١

اللهجة اللبنانيّة ٤١٨-٤١٩

اللهجة المصريّة ٤٠١هـ، ٤٢٦، ٤٥٩

اللهجة المغربيّة ٤٢٩

المصريّة القديمة ٣٩٦، ٤١٦هـ، ٤٨٥

المَعينيّة ٥٧، ٤١٥، ٤٦٨، ٤٨٤

المنداعيّة (أو المندائيّة) ٣٩٥، ٤٢٨، ٤٥٥

المهريّة ٥٧، ١٠٦، ٣٩٦-٣٩٧، ٤٠٥هـ، ٤١٤، ٤١٧-٤١٩، ٤٢٢هـ، ٤٥٥، ٤٦٠، ٤٦٢، ٤٦٨

المؤابيّة ٥٧، ٣٩٢، ٤٦٧

النبطيّة ٤٨هـ، ٦٥-٦٦، ١٠٠-١٠٢، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٦-٣٦٧، ٣٧١، ٤٥٢

اليونانيّة ٣١، ١٢٢، ١٦٨-١٦٩، ١٧١-١٧٢، ٢٨٠، ٢٨٢، ٣١٣، ٣٩٦هـ، ٤٥٣، ٤٥٤هـ، ٤٥٦-٤٥٨هـ

فهرست الأشعار

المطلع	القافية	البحر	اسم الشاعر	الصفحة
الهمزة				
ولولا	جزاءُ	الوافر	الفرزدق	١٣١
الباء				
وما	أبُ	الطويل	اللعين المنقري	٢٢٦
وما	طالبُهْ	الطويل	الفرزدق	١٦٢هـ
كأنك	إهابُها	الطويل	أحد الدارميّين	٢٢٦
مشائيمُ	غرابُها	الطويل	الفرزدق أو الأخوص الرياحي	٢٢٨
الحاء				
يا	فسيحا	الرجز	أبو النجم العجلي	٢٢٦
وما	شراحِ	الوافر		٤١٢
الدال				
فإيّاك	فاعْبُدا	الطويل	الأعشى	٥١
وإن	رَدّوا	الطويل	الحطيئة	٤١٨
أليس	حُنجودِ	البسيط		٢٣٣
مِن القومِ	معدِّ	الوافر		١١٩
الراء				
فلا يَدْعُني	عامرُ	الطويل	قيس بن زهير	١١٧

وإني	أزورُها	الطويل	الفرزدق	٢٤٣
هي ابنتكم	جَسْرِ	الوافر	الفارعة بنت معاوية	١٣٥
الطاء				
حتّى	قطّ	الرجز	العجّاج	٢٤٠
العين				
وحرَّضوا	والوجعُ	البسيط	عمّار الكلبي	٢١٩
وكُوني	صَناعِ	الوافر	بعض بني نهشل	٢٤٤
لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب	١٤٦
قد أصبحت	تدّعي	الرجز	أبو النجم العِجْلي	١٨١
الفاء				
وما قام	أعرفُ	الطويل	الفرزدق	٢٢٦
لَلُبْسُ	الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	١١٧
القاف				
عَدَسْ	طليقُ	الطويل	يزيد بن مفرّغ الحميري	١١٩
اللام				
بالجرّ	وألْ	الرجز	ابن مالك	١٨٧
غير أنّا	التأميلا	الخفيف	بعض الحارثيين	٢٢٦
ما أنت	والجَدَلِ	البسيط	الفرزدق	١١٩

الميم				
هـمُ	مُعْظَما	الطويل		٤١٢
يحسبه	يَعْلَمَا	الرجز		٥١
ألم	القديـمُ	الوافر	البُرج بن مُسْهِر	٢٢٦
فما	والغلاصمِ	الطويل	الفرزدق	٢٢٦
النون				
ألا	بُحرانا	البسيط	أميّة بن أبي الصلت	٢٢٦
قد	أنا	السريع	الفرزدق	٤٥
فأصبحوا	المساكينُ	البسيط	حُميد الأرقط	٢٣٤
إلى	تلتقيانِ	الطويل	الفرزدق	٢٤٤
الياء				
بدا ليَ	جائيا	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٥٨
إني	أَنْجِيَهْ	الرجز	سُحيم بن وثيل	٢٤٤

فهرست النقوش

نقش أحشورُش الأوّل ٥٥

نقش أرتحششتا الأوّل ٥٥

نقش أمّ الجمال الأوّل ٦٤، ٣٦٠

نقش أمّ الجمال الثاني ٣٦١

نقش جبل أُسَيْس ٣٦١

نقش جبل رمّ ٣٦١، ٣٦٢هـ

نقش حرّان ٢٦٢، ٣٦١

نقش الخُرَيْبة (المعروف بـ JSLih 384) ٦٤-٦٥، ٣٦٠، ٣٦٤

نقش الخُرَيْبة (المعروف بـ JSLih 71) ٧٠، ٣٦٠، ٣٦٤، ٣٨٠

نقش داريوس الأوّل ٥٥

نقش رَقوش ٦٤، ٦٥هـ، ٦٦-٦٨، ٧٠، ٣٦٠، ٣٦٦، ٣٦٨، ٣٨١

نقش زَبَد ٦٥، ٣٥٨، ٣٦١

نقش عِجْل بن هَفْعَم ٦٤-٦٥، ٦٩، ٣٥٧هـ، ٣٥٨-٣٥٩، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧٩

نقش عين عَبَدة ٦٤-٦٥، ٧٠، ٣٥٨، ٣٦٠، ٣٦٢-٣٦٤، ٣٧١، ٣٧٩

نقش قيس مَنَوْة ٦٤، ٣٥٩

نقش كنيسة بيزنطية ٣٦٢

نقش كنيسة نيبو ٣٦١

نقش مسماريّ في عهد الملك الأشوريّ شَلْمَنَصَّر الثالث ٥٤

نقش معاوية بن ربيعة ٦٤، ٣٥٩

نقش النَّمارة (نقش امرىء القيس بن عمرو) ٦٤-٦٥، ٦٦، ٧٠، ٢٦٢، ٣٦٨، ٣٧٣

نقش يَعْمَر (المعروف بنقش غُنيم) ٦٤، ٣٥٩، ٣٦٦

نقوش إبلاويّة في تلّ مرديخ ٧٣

نقوش الأخمينيّين ٥٥

نقوش تعود إلى زمن تِغْلاتبلاسَر الثالث ٥٥

نقوش الفاو ٦٤

المحتويات

توطئة	٥
مصادر المقالات	١٧
المحور الأوّل: اللغة	١٩
النظريّة اللغويّة عند العلايلي	٢٠
تدريس العربيّة في الجامعات وتحدّيات المستقبل	٣٣
هويّة الفصحى: بحث في التصنيف والخصائص	٥٣
الإشكالات والعوائق التي تواجهها المنظّمات الدوليّة في استخدام العربيّة	٨٥
المحور الثاني: النحو	٩٩
نحو دراسة النحو العربيّ دراسة ساميّة مقارنة	١٠٠
الوحدة الداخليّة في كتاب سيبويه	١٢٢
من معايير التصنيف النحويّ في القرن الهجريّ الثاني	١٤٣
التقعيد النحوي: نموذج العلاقة بين النشأة والتطبيق	١٦٧
المعنى وأقسام الكَلِم في التراث النحويّ العربيّ	١٨٧
تطوّر الأسس النظريّة لاستخدام المثال والشاهد في النحو العربيّ	٢١٩
المحور الثالث: المعجم	٢٤٩
نظرية الشدياق الاشتقاقيّة: أصولها وتقويمها وعرضها على المعجميّة الساميّة المقارنة	٢٥٠
حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة في التراث النحويّ العربيّ	٢٨٥
المورد الأكبر: خصائصه ومنهجه في التوليد المعجميّ	٣٠٦
مفردات العربيّة القديمة في المعجم التاريخيّ للّغة العربيّة	٣٥٦
المحور الرابع: الساميّات	٣٨٣
المقايسة في صيغ الضمائر العربية والساميّة	٣٨٤

ظواهر المحافظة والتطوّر في الصوامت العربيّة على ضوء المناهج المقارَنة لعلم اللغات الساميّة	٤٣٥
التأثيل المعجمي وموقع العربيّة بين الساميّات	٤٦٦
فهرست الأعلام والقبائل والأماكن	٤٨٩
فهرست اللغات واللهجات	٥٠٠
فهرست الأشعار	٥٠٧
فهرست النقوش	٥١٠
المحتويات	٥١٢